علي مولا

ل. س. ستافريانوس

التصدّع العالميّ

العالَم الثالث يشب عن الطوق

المجلد الأول

ترجمه عن الانكليزية

موسى الزعبي عبد الكريم محفوض

كل يوم كتاب جديد لأول مرة

كتب لأعلام وقادة الفكر العربي والعالمي

لمتابعة وتحميل الكتب انقر على الروابط التالية

رابط المنتدى

http://alexandra.ahlamontada.com/forum

رابط زاد المعرفة على الفيسبوك

http://www.facebook.com/alimoula61?ref=hl

C-1
Y C O
1 E R O O O

دمشق ــ أوتوستراد المزة
هاتف
٢٤٤١٢٦ ــ ٢٤٣٩٥١ ــ ٢١٣٨٢١
تلكس: ٤١٢٠٥٠
ص.ب: ١٦٠٣٥
العنوان البرقي
طلاسدار
TLASDAR

ريع الدار مخصص

لصالح مدارس ابناء الشهداء في القطر العربي السوري

التصدع العالمي

العالم الثالث يشب عن الطوق

جميع الحقوق محفوظة
لدار طلاس للدراسات والترجمة والنشر

الطبعة الأولى
١٩٨٨

ل. س. ستافريانوس
أستاذ التاريخ في جامعة كاليفورنيا

التصدّع العالمي

العالم الثالث
ينشب عن الطوق

ترجمه عن الانكليزية

موسى الزعبي عبد الكريم محفوض

في مجلدين

المجلد الأول

الآراء الواردة في كتب الدار تعبر عن فكر مؤلفيها
ولا تعبر بالضرورة عن رأي الدار

عنوان الكتاب باللغة الانكليزية

GLOBAL RIFT

The Third World Comes of Age

by

L. S. Stavrianos

WILLIAM MORROW AND COMPANY, INC.
New York *1981*

المؤلف في سطور

ولد ل. س. ستافريانوس في فانكوفر عام ١٩١٣. تلقى علومه في جامعة كولومبيا البريطانية، وأتمَّ دراسته العليا في جامعة كلارك، وعمل أستاذاً مساعداً في قسم التاريخ في جامعتي كاليفورنيا وسانتياغو، وتابع علومه في الكلية الملكية، وكندا، وجامعة سميث. ومُنح ستافريانوس شهادة الدكتوراة بمرتبة الشرف أهلته للحصول على عضوية غوغنهام، وعضوية فورد، ومنشأة روكفلر، ثُم غدا عضواً في مركز الدراسات المتقدمة في علوم «بيهافيورال». وقدَّم بحثاً في تاريخ العالم، وحصل على العديد من فرص العمل في إدارات الشركات في نيويورك.

وأهم مؤلفاته:

- وعد بالعصور السوداء القادمة.
- العالم لغاية عام ١٥٠٠.
- العالم منذ عام ١٥٠٠.
- تاريخ العالم.
- البلقانيون منذ عام ١٤٥٣.
- أثينا: التورط الأمريكي والفرصة الفائتة.
- الاتحاد البلقاني: تاريخ حركة الوحدة البلقانية في العصور الحديثة.

مـــدخـــل

بعد أن حصلت عشرات المستعمرات السابقة على استقلالها، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، اندفع مؤرخو العالم الثالث، لكتابة تواريخ بلدانهم، كل على حدة، ومن وجهة نظر وطنية مستقلة. لقد كان هذا التصرف رداً طبيعياً على حقبة التواريخ الاستعمارية التي تـمَّـت كتابتها، من وجهة نظر لندن وباريس وبرلين، أكثر مما كانت من وجهة نظر لاغوس والقاهرة ورانغون. فكتابة التواريخ الوطنية كانت ضرورية وواجبة، ومهمة تأخر تنفيذها أكثر مما يجب، ومع ذلك لم تفِ بالغرض المطلوب. إن الكل في التاريخ، ولا يمكن لمجمع التواريخ الوطنية للعالم الثالث تحديد بنية الكل وديناميكيته، لأن بنية الكل وديناميكيته ــ دون سواها ــ هي التي تستطيع توضيح الهموم والمصالح المشتركة لجميع شعوب العالم الثالث، بصرف النظر عن تباينها الكبير في التاريخ والثقافة والالتزامات السياسية.

وقد تكون شعوب العالم الثالث بحاجة إلى تاريخ متكامل لعالمها، ولكن لماذا يجب أن يكون هذا التاريخ مثار اهتمام الأمريكيين وغيرهم من الغربيين في البلدان المتطورة؟

لقد كان الجواب على هذا السؤال لا يخلو من القسوة في الماضي، وأما اليوم فإنه يماثل القول التالي: ''بما أن غالبية الكائنات البشرية في العالم الثالث تمثل المعذبين في الأرض، فعلينا نحن أصحاب الخطوة في البلدان المتطورة، أن نصبح القيمين على إخوتنا، وأن ندرك

الأسباب التي تركت العالم الثالث في وضع شقائه الحالي، والتي تدفعنا لمد يد العون إليه. ولهذا كان يُقال للأطفال الغربيين من الأجيال السابقة! لا تسرفوا في طعامكم، تذكروا الأرمن الذين يتضورون جوعاً، عليكم جمع البنسات بمناسبة عيد جميع القديسين، لصالح اليونيسكو، لتولي اهتمامها بالمرضى، وذوي التغذية السيئة".

وتبدو الحاجة اليوم لنوع من الأخوة أكبر، لأن عدد الجياع من اليافعين والأطفال ازداد عما كان عليه في الماضي. وأصبح الإحسان أقل الاعتبارات شأناً في العلاقات بين حفنة المتصدقين، التي تبلغ دون ٦٪ من السكان، والتي تعيش في الولايات المتحدة، وبين الأغلبية الساحقة من المعوزين الذين يعيشون في بلدان العالم الثالث. ونظراً لأهمية العلم الحديث والتكنولوجيا الحديثة، فإن شعوب العالم المتطورة والبلدان النامية، تجد نفسها معتلية القارب نفسه، ومتورطة بمشكلات متماثلة في مواجهة المصير المشؤوم. وعندما يبدو المصير ضرباً من الأوهام، فما علينا إلا أن نتأمل من نتائج الحرب الفييتنامية على المجتمع الأمريكي، الذي لم يتعاف بعد من الصدمة النفسية والاقتصادية والسياسية لمأساتها. ولنتأمل اعتمادنا على العالم الثالث كأسواق لتصريف منتجاتنا، ومصدراً للمواد الأولية، التي تزايدت أهميتها الحيوية، في الوقت الذي نهدر فيه مواردنا الطبيعية في التدخل بشؤون الآخرين. وأخيراً لنتأمل الحقيقة التي لا نعرف عنها إلا القليل، والمتمثلة بتزايد عدد الأمريكيين الذين تحيطهم المشكلات التي كانت في اعتبارنا وقفاً على العالم الثالث. إن حياتنا رهن القوالب الجديدة، التي تعدها لنا الثورة الصناعية الثالثة التي فاقت الثورتين الصناعيتين السابقتين زخماً وانتشاراً لا مثيل له، وإن انتشار آثارها في أنحاء العالم أدّى إلى قيام فُرص عمل ومشاكل مشتركة. وإذا نظرنا حولنا وجدنا أن معالم العالم الثالث تطل بأعناقها داخل عالمنا الأول ولنضرب أمثلة على ذلك.

مثال ١ ــ البطالة: إن نسبة عالية من البطالة الهيكلية المزمنة، كانت وما زالت من ميزات معظم بلدان العالم الثالث، ولكنها تحولت الآن، لتصبح بمثابة القياس عليها في العالم الأول. والسبب الرئيسي لها هو: تصدير الصناعات والسلع من البلدان المتطورة إلى البلدان المتخلفة. فعندما يتم شحن مصنع ما إلى إحدى مناطق الأيدي العاملة الرخيصة، يرافقه تصدير مماثل للأعمال، أو استيراد للبطالة. فالتكنولوجيا الجديدة للثورة الصناعية الثالثة، أتاحت انتقال مصانع الإنتاج إلى البلدان ذات الأجر المنخفض، مما هيأ الفرصة لنشوء سوق

العمل الدولي المشترك. فالقوة العاملة في الغرب، التي تتمتع بالامتيازات والأجور المرتفعة، وجدت نفسها مضطرة لمقاسمة عمال العالم الثالث بطالتهم التقليدية، وأجورهم المنخفضة. وأول رد فعل ظهر تجاه هذه الحقيقة كان بفعل «مارتن غيرير» نائب رئيس عمال صناعة السيارات المتحدة، عندما حذّر اتحاد عماله قائلاً "نحن مضطرون في السنوات القادمة على الانتقال من اتحاد صناعي محلي إلى اتحاد عالمي... من جراء الشركات المتعددة الجنسيات، كشركة فورد مثلاً التي تجني ثلثي أرباحها من بلدان ما وراء البحار، ومن جراء إمكانية تبادل قطع التركيب، وتطوير المنتجات، كالسيارة العالمية، وتصبح نزعة الاتحاد الوطني الواحد بحكم العدم"[1].

مثال ٢ ــ اقتلاع المزارعين من الجذور: إن تكنولوجيا العمل الزراعي الكثيف إنتاج رأس المال، ساعد على اقتلاع المزارعين من الجذور في الولايات المتحدة، والفلاحين في العالم الثالث. فالتكنولوجيا الزراعية الجديدة استغنت عن العمال المزارعين، وقلّصت عدد المزارع العائلية الأمريكية، وهبطت بها من ٨ر٦ مليوناً في منتصف الثلاثينيات (١٩٣٠) إلى ٨ر٢ مليوناً عام ١٩٨٠، ومن المقرر هبوطها إلى المليون عام ١٩٨٥. لقد تدفق المزارعون المهاجرون إلى المدن، مما استوجب تخصيص ثلثي ميزانية مديرية الزراعة عام ١٩٧٥ من أجل برامج التغذية، لإطعام فقراء المدن الجدد الذين هجروا أرضهم بفعل تكنولوجيا العمل الزراعي العائدة لمديرية الزراعة نفسها، وأضحت المدن الأمريكية مطوّقة بالأحياء القذرة التي تعج بالفلاحين المهجرين المحرومين من الإعانات الحكومية المتاحة للأثرياء في الولايات المتحدة الأمريكية.

مثال ٣ ــ الفقر: يعاني ٥٠٠ مليون إنسان وأكثر هذه الأيام من سوء التغذية أي ما يعادل $\frac{1}{8}$ سكان العالم، وليست الولايات المتحدة خارجة عن نطاقه. وتدل التقارير أن عدد الأمريكيين الذين يعانون من سوء التغذية بلغ عشرين مليون إنساناً، وهو رقم مطابق للتقرير الذي أصدره «المجلس الاستشاري الوطني» عام ١٩٨٠ عن السوائح الاقتصادية والذي يتضمن أن "الفقر لم يتقلص إلا قليلاً"، منذ بدء الحرب عليه في منتصف عام ١٩٦٠. وبقي عدد الفقراء الأمريكيين رسمياً ٢٥ مليون إنساناً[2]. فالعائلة التي تتألف من أربعة

(1) الحواشي الواردة في الكتاب يرجع إليها في نهاية كل جزء وهي توضح مصادر المعلومات التي استقى منها المؤلف.

أفراد تعتبر فقيرة نسبياً، إذا كان إجمالي دخلها السنوي يقل عن ٧٤٥٠ دولاراً. وأما ما يعنيه هذا الفقر بلغة الأرقام البشرية فقد كُشف عنه في «بالتيمور عام ١٩٨٠ عندما احتشد جمهور تعداده ٢٦ ألف طيلة ساعات في صفوف طويلة تحت رحمة القيظ ليتقدموا بطلباتهم للحصول على ٧٥ وظيفة حكومية. وعبَّر عن ذلك رئيس مجلس المدينة «وولتر أورلنسكي» قائلاً "لا يمكنني أن أتصور أمراً أقل شأناً مما يجري، إن المرء ليشهد هذه الصفوف نفسها في أية مدينة أمريكية، لذلك يجب أن لا يشكل هذا الأمر مفاجأة لأحد"[3].

مثال ٤ ــ السجناء السياسيون: أثار تصريح «أندرو يونغ» ممثل الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، عاصفة قوية في تموز / يوليو / عام ١٩٧٨، عندما كشف النقاب عن وجود سجناء سياسيين في الولايات المتحدة، ولدى تقديمه استقالته امتثالاً منه لطلب رسمي من الحكومة أضاف قائلاً: "إن في أمريكة كل أنواع السجناء السياسيين، وأعتقد أن نزلاء السجون الفقراء، أكبر عدداً من نزلائه الأشرار" وتعزيزاً لهذه المقولة أكدَّ القس «جيسي جاكسون» مدير منشأة بوش بأن "ثلاثمائة ألف سجين من أصل أربعمائة ألف من نزلاء السجون الأمريكية هم من السود أو السمر"[4]. وأن ما قُصد قوله أن ثلاثة أرباع السجناء الأمريكيين هم من السود قول ينطوي على مغزى يختلف عن مغزى جنوحنا نحو السلوك الإجرامي. وأن حقيقة تواجد هذا العدد الكبير من الناس في السجن، جاء نتيجة نقائص نظامنا السياسي، الذي جعل منهم سجناء سياسيين بالمعنى الذي أثار من أجلهم الرئيس الأمريكي «كارتر» «مسألة الحقوق الإنسانية»[5].

مثال ٥ ــ الأحياء القذرة والمستعمرات: أظهرت دراسة عالِم النفس المشهور «كانت كلارك» أسباب نشوء الأحياء القذرة حول المدن الأمريكية فقال: "إنها نتيجة تأثير قوى خارجية وضعف المؤسسات الاجتماعية" وعزَّز «كلارك» قناعته بأن القيادات السياسية في الأحياء القذرة تستند إلى نظام معيَّن من السلطة، والمؤسسات الاجتماعية فيها تعتمد على مصادر تمويل خارجية، واقتصادها يخضع لسيطرة الشركات الصغيرة التي يمتلكها ملاكون بعيدون عنها، كما أن ملكية بيوتها تعود إلى ملاكين عقاريين يعيشون خارجها، والمدارس مؤسسات تابعة لأفراد يعيشون خارج نطاق الجماعة. ويخلص «كلارك» في قوله

"إن الأحياء القذرة ليست إلا مستعمرات ثقافية وسياسية واجتماعية، وفي الدرجة الأولى مستعمرات اقتصادية والناس المحتجزون فيها أشبه بالرهائن"[6].

مثال ٦ ــ الولايات والمستعمرات: إن علاقة التبعية والاستغلال في بلدان العالم الأول، لم تقتصر على الأقليات العرقية، بل تجاوزتها لتشمل مناطق بأكملها، ظهر ذلك في رد فعل حاكم «كولورادو» «ديك لام» ضد شركات التعدين السطحية فقال: "لقد شاهدنا ما حدث لولاية كنتكي، وتنسي ووست فرجينيا، وغيرها في الولايات المتحدة والتي تعتبر جميعها مخزن فحم الأمة، ولن نسمح بأن يتكرر ذلك بالنسبة لنا، فثمة أمور تحدث في المستعمرات ــ سواء كانت مستعمرات ــ كولورادو أو الكونغو ــ إذا لم تتوفر الصلابة لدى قياداتها، فنحن لن نسمح أن نكون هدفاً للاستعمار"[7].

مثال ٧ ــ الأمبريالية الثقافية: لم تستفد بلدان العالم الثالث من الاحتجاج ضد ما اصطُلح على تسميته «الأمبريالية الثقافية» المدسوسة، بسبب سيطرة العالم الأول على وسائل الإعلام العالمية، فالأمبريالية الثقافية تعتبر وليدة بلدان العالم الأول. والتحليل التالي الذي أجرته مجلة «كريستيان ساينس مونيتر» يوضح لنا ما يلي:

"اليوم تسيطر ثمان شركات على شبكات التلفزة الثلاث وعلى مجلتي «التايم والنيوزويك» وصحف نيويورك تايمز، والواشنطن بوست، والواشنطن ستار (الجريدتين الوحيدتين في عاصمة الأمة) وعلى مجلة «وول ستريت» ولوس أنجلوس، ومحطات تلفزة تغطي ٤٠٪ من جمهور المشاهدين، وشبكات الإذاعة الأساسية ومحطاتها، وعلى قطاعات رئيسية من صناعة الكابلات التلفزيونية وعلى الدور الرئيسية لنشر الكتب، وعلى سلسلة من الصحف في مدن رئيسية أخرى في طول البلاد وعرضها وعلى مجموعة من المنشآت الإعلامية وغير الإعلامية"[8].

أتينا على ذكر كل هذا، لا لنقول بأن أمريكة أصبحت إحدى بلدان العالم الثالث، بل لنؤكد أن التمييز التقليدي بين البلدان المتطورة الغنية، والمتخلفة الفقيرة، لم يعد واضحاً ومقصوراً على زمرة منها دون الآخر. فظروف العالم الثالث ومؤسساته أخذت بالانتشار على نطاق واسع في العالم الأول، وأن العالم آخذ بالتكامل وخلق الظروف الملائمة لقيام اقتصاد

السوق العالمي. هذا الاقتصاد الذي بدأ يتخذ شكله في القرن الخامس عشر، عندما بدأ الاقتصاد الرأسمالي الجديد العائد لشمال غربي أوربة في الامتداد خارجها إلى أوربة الشرقية أولاً ثم الأمريكيتين وإفريقية وآسيا. وجرى تحويل بلاد ما وراء البحار إلى مناطق مصنعة خاضعة للمراكز الأم وتعتمد عليها، وبعبارة ثانية أصبحت تلك المناطق بمثابة العالم الثالث المتخلف الواقع على التخوم، قياساً إلى العالم الأول المتطور الذي يحتل مركز الصدارة.

والآن يجري تقويض الانقسام الثنائي التقليدي بين المراكز والتخوم. فالتكنولوجيا الديناميكية المتطورة للثورة الصناعية الثالثة أبقت الحدود القديمة قائمة بين شعوب العالم الأول صاحبة الامتيازات وشعوب العالم الثالث التابعة. إن سكان العالم يتحولون اليوم إلى شعوب تابعة تذعن لأوامر اقتصاد السوق العالمي. وبينما أخذت ظروف العالم الثالث تطل بأعناقها ضمن المراكز الأم، فإن تاريخ العالم الثالث لم يعد تاريخ شعوب بعيدة، وغريبة عنا وخاصة ممن ليس لنا معهم إلا تماس طفيف، بل أصبح يشكل قسماً هاماً وحيوياً من تاريخنا نحن، ومن هنا نجد الحاجة للرؤيا الشاملة التي تشكل موضوع الفصل الختامي من هذا الكتاب.

بدأ ظهور العالم الثالث في مطلع العصور الحديثة، نتيجة التغييرات الاجتماعية في شمال غرب أوربة، ومع نشوء المجتمع الرأسمالي الديناميكي الذي امتد إلى ما وراء البحار، وتمكن من بسط نفوذه على قطاعات محدودة من الأرض، واستمر في توسعه ليشمل نفوذه معظم مناطق العالم.

يلقي الفصل الأول من الكتاب، نظرة عامة على المراحل الأساسية للتوسع الرأسمالي وانحساره، وأثره على توسع وانحسار العالم الثالث.

ما هي جذور النزعة التوسعية الأوربية؟

لـمَ كان أوائل المستكشفين والمستوطنين أوربيين، وليسوا أفارقة، أو صينيين أو شرق أوسطيين؟ هذا السؤال جوهري في تاريخ العالم الثالث، وهو موضوع الفصل الثاني، والإجابة عليه تكون من خلال تحليل ديناميكية النزعة التوسعية الأوربية.

رافق التوسع الغربي، مغامرات جرت في ما وراء البحار، وتجلى أثرها الأولي في شرق أوربة وظهر في زمن أقدم من زمن رحلات كولومبوس ودوغاما.

والفصل الثالث يوضح كيف أن الاقتصاد الغربي أنشأ لأول مرة نوعاً جديداً من التجارة في مناطق مختلفة من العالم، هو «التجارة بالضرورات» على نطاق شعبي أكثر من «التجارة بالكماليات»، مقابل المنسوجات الغربية والخردوات والصناعات الأخرى، كما أن شرق أوربة، يصدر المواد الغذائية والمعدات البحرية؛ فأصبحت أوربة الشرقية لا تعتمد على الاقتصاد الغربي فحسب، بل أصبحت خاضعة له. وبهذه الطريقة تمت ولادة العالم الثالث في شرق أوربة في القرن الخامس عشر، وأن عبارة العالم الثالث، تدل على البلدان والمناطق التي شاركت بشروط غير متكافئة فيما يدعى بـ «اقتصاد السوق العالمي».

والمنطقة الثالثة التي خضعت لسيطرة الغرب، كانت العالم الجديد. والفصل الرابع يحلل محتوى تجارة الأطلسي، ويوضح أن المصنعات الغربية، أصبحت تصدَّر ثانية مقابل منتوجات العالم الجديد كالسكر، والقطن، والتبغ، ومواد الأصبغة. وفي البدء ألحقت تجارة الجملة خسائر فادحة، وأضرار كبيرة في جميع جوانب المجتمع الأوربي الشرقي، بغية الحصول على أرباح كبيرة بالتجارة مع أوربة الغربية. وفعلت مثلها التجارة الجديدة عبر الأطلسي، حيث تركت بصماتها على مجتمع العالم الجديد، بواسطة «مؤسسة العبودية» التي أدت إلى الرق في أوربة الشرقية.

وخلال الفترة المتقدمة بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر، كان اقتصاد أوربة، بعيداً عن التطور، وغير فعَّال، ليشمل العالم كله. فكانت إفريقية والشرق الأوسط تسمحان جزئياً بتجارة العبيد، عن طريق شركات شرقية متنوعة، وأصبح التأثير الغربي في هذه المناطق، محدوداً ومقتصراً على المناطق الساحلية.

وسوف نحلل في الفصلين الخامس والسادس، الوضع في إفريقية والشرق الأوسط، باعتبارهما مناطق «متاخمة حدودية» وعلى علاقة باقتصاد السوق العالمي، وكأنهما غير متأثرين فعلياً بازدهار تجارة الجملة، كما في الحضارات القديمة في جنوب شرق آسيا، والمناطق المتاخمة للأطلسي والبحر المتوسط.

والفصل الثاني من الجزء الأول يقع تحت عنوان «آسيا كمنطقة خارجية» لأنها بقيت بعيدة عن اقتصاد السوق حتى بداية القرن التاسع عشر. ومع بدء الثورة الصناعية، يبذل

الاقتصاد الغربي، جهوداً جبارة ليصبح قوياً ومسيطراً على جميع القارات، وخاصة على العالم الثالث، وسيكون ذلك موضوع دراستنا له في الفصل الثالث.

الجزء الأول

ظهور العالم الثالث

١٤٠٠ ـ ١٧٧٠

الفصل الأول

المقدمة

وبعد مضي خمسة آلاف عام على بزوغ فجر الحضارة، بدأت الجماهير لأول مرة، تدرك في هذه المرحلة إمكانية تغيير طراز حياتها التقليدي نحو الأفضل، وبلوغ ذلك التغيير بفعل الجماهير نفسها. إن إحياء الأمل والهدف في نفوس وعقول ثلاثة أرباع سكان العالم، ممن ظلوا من المضطهدين، سوف يظهرون إذا عدنا بأبصارنا إليه، بأنه الحدث الأهم والبارز في عصرنا، حيث يبدو تحرير الطاقة الذرية، وتطبيقاتها في صناعة الأسلحة، واكتشاف الفضاء الخارجي، أموراً لا أهمية لها قياساً إلى ذلك الهدف.

آرنولد. ج. توينبي ARNOLD. J. TOYNBEE
أمريكة والثورة العالمية

إن عبارة العالم الثالث، حديثة جداً، تعود لسنوات قليلة بعد الحرب العالمية الثانية. وخلال هذه المرحلة القصيرة، تبدَّل استخدامها، من مضمونها السياسي، إلى مضمون اقتصادي. فأثناء الحرب الباردة التي أعقبت الأعمال العدوانية عام ١٩٤٥، أنشىء خط منيع بين العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة، وبين العالم الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفييتي. وفي ذروة عملية التجاذب والتدافع الدبلوماسيتين، أصبح من المفروض أن تنحاز كل البلدان إلى أحد الجانبين، الأمر الذي نفَّذه العديد من الدول، باستثناء قلة تشبثت بحياد محفوف بالمخاطر، كيوغسلافيا تيتو، ومصر ناصر، وهند نهرو، وغانا نكروما، وأندونيسيا سوكارنو. وصارت هذه الدول «الضالة» تعرف بشكل جماعي باسم «العالم الثالث» تمييزاً لها عن العالم الأول الذي يمثل الكتلة الغربية، وعن العالم الثاني الذي يمثل الكتلة السوفييتية «الاشتراكية».

وعندما خفَّت حدة توتر الحرب الباردة في الخمسينيات (١٩٥٠)، فقدت عبارة العالم الثالث مدلولها المنطقي سياسياً، وتحولت تدريجياً، نحو المضمون الاقتصادي، لتشير إلى القطاع المتخلف من الكرة الأرضية، قياساً إلى العالم الأول الرأسمالي المتطور (الولايات المتحدة واليابان وأوربة الغربية، والبلدان التي كانت تشكل سابقاً الدومينيون البريطاني)، وإلى العالم الثاني الاشتراكي المتطور (الاتحاد السوفييتي وأوربة الشرقية).

إن التغيير الذي لحق بمعنى عبارة العالم الثالث، جعلها مقولة أشد حصراً من ذي قبل، وينضوي تحت شعارها أكثر من مائة دولة يقطنها ثلاثة أرباع سكان العالم تقريباً.

ويشتمل العالم الثالث اليوم، بشكل أكثر تحديداً، على الأقسام التالية من الكرة الأرضية: أمريكة اللاتينية كلها، وعموم إفريقية باستثناء جنوبها، وآسيا بمجملها باستثناء اليابان وإسرائيل.

وقبل الحرب العالمية الثانية، كان معظم أقسام الكرة الأرضية، الذي يدعى اليوم بالعالم الثالث، موزعاً إلى مستعمرات على القوى الأوربية. وشاع استعمال صفة «المتأخرة» لوصف المستعمرات بدلاً من المصطلح الدبلوماسي «الدول المتخلفة» والمصطلح الأكثر دبلوماسية «الدول السائرة في طريق النمو» وهو الاسم الذي تحبذه الأمم المتحدة، كونه مصطلحاً مضللاً.

إن تأخر الشعوب المستعمرة، وقيام الامبراطوريات فيها واستمرارها، كان من الأمور المسلَّم بها. وبينما تظهر جذور التأخر الناجم عن الاستعمار في المناسبات فقط وكانت النظريات المطروحة، عبارة عن نظريات عنصرية، لا تخدم إلا أصحابها فقط. والنظر إلى السكان الأصليين، يظهرهم بموضع المختلفين عن حكامهم الأوربيين وأدنى منزلة منهم، فهم شعب لا يستجيب للفرص المُتاحة له لتحسين مستوى معيشته، ويفضل حياة الكسل والبطالة وعيش الكفاف، ويحجم عن تخطيط مستقبله، ويتهرب من عبء مسؤوليته. وتعليل وجود هذه الصفات، يعود إلى المناخ، وإلى عقدة العرقية، أو المحرمات الدينية. وأما ما يتعلق بالحكم الاستعماري فقد كان يتم التغاضي عنه، بسبب حالة التأخر السائدة، واعتباره (أي الاستعمار) الحل الوحيد للنهوض من هذا التخلف.

وتُطوى اليوم جميع المزاعم التي كنا نسمعها، فمنذ الحرب العالمية الثانية، بدأ ظهور أكوام المطبوعات المكرَّسة محتوياتها لمشكلات تلك البلدان، التي أصبحت تدعى «البلدان المتخلفة أو المتطورة». غير أن هذا الموقف، لم يكن مبادرة عفوية من علماء الاجتماع الغربيين، بل كان استجابة منهم للاضطرابات السياسية في عصورهم. فالحركات الثورية في العالم الثالث، والتفسخ السريع للبنى الأمبريالية، والحرب الباردة كلها، جعلت مصير المستعمرات الحالية والسابقة، موضع اهتمام صناع السياسة في واشنطن وموسكو.

ونتيجة لهذه البحوث، بدأ التوصل إلى حقيقة مفادها: أن تخلف العالم الثالث، وتطور العالم الأول، لا يمثلان ظاهرتين منفصلتين، وإنما متصلتين عضوياً ووظيفياً. فالتخلف ليس وضعاً أصيلاً وأساسياً يمكن تجاوزه على خطى التصنيع الذي بادرت إليه الأمم الغربية، التي بلغت اليوم مستوى معيناً من التطور، يوازي مستوى التخلف الكبير للبلدان الواقعة على التخوم، وما الدول المتخلفة والمتطورة، سوى وجهان لعملة واحدة. وتأكيداً لهذا القول، نورد حديث إلى «جيرار تشاليانـد GERARD CHALIAND» بعد معاينته مشاكل العالم الثالث ومشاركته في حلها فيقول:

"ليس التخلف ظاهرة داخلية، بسبب التركيب الهيكلي الجامد في بلدان العالم الثالث، بل هو حصيلة النظام الرأسمالي العالمي، وقسطاً جوهرياً منه، ولا مجال للتخلص من سيطرته، إلا بوضع حد للتبعية نفسها، ولجميع أشكالها وعلاقاتها وتراكيبها. ويمكننا أن ندرك الآن وبشكل أفضل، الحد الذي لا يمثل فيه التطور مشكلة اقتصادية يمكن حلها بحقنات من رأس المال، بل يمثل مشكلة سياسية قائمة بذاتها"[1].

لماذا التخلف حصيلة النظام الرأسمالي؟ يمكن العثور على الجواب في طبيعة ونظام الرأسمالية وديناميكيتها، إن جوهر الرأسمالية يكمن في حافز الربح للرأس المال الفردي والمستثمر فردياً أيضاً، الأمر الذي يحدد بشكل واسع السلع الواجب إنتاجها وكيفية توزيعها. إن غرابة هذا النظام. لا يغدو باستخدامه النقود، بل استعمالها لأول مرة في التاريخ كرأس مال يقدم الربح.

إن الحضارات السابقة للرأسمالية، من هندية وشرق أوسطية، ورومانية، وصينية، قد طورت كل منها نظاماً حكومياً لاحتكار الفائض الزراعي من جماهيرها الفلاحية، ولكن الأموال الطائلة المتراكمة منه، كانت تُـهدر على الاستهلاك غير المنتج لأعضاء مجلس الشيوخ الروماني، والأمراء الهنود، والمعلمون الكونفوشيوسيون، وحكام الشرق أوسطيون، وطبقة الكهنوت، ورجال الدين فشيدت البلاطات الفخمة، والقصور الملكية، والأبنية الدينية المهيبة، التي سحرت نفوس المراقبين الغربيين، الذين لم يدركوا أن هذا الإسراف في الاستهلاك، كان سبباً في تداعي تلك الحضارات أمام المجتمع الأوربي الجديد، الذي حدثت فيه عملية استخدام النقود المكـدَّسة كرأس مال لتنشيط مزيد من الإنتاج، أكثر من استخدامها لزيادة الاستهلاك. إن حقن العملية الاقتصادية بجرعات رأس المال حقناً منهجياً، قد أطلق العنان للطاقات الإنتاجية الكامنة، وأتاح للمجتمعات الحديثة بلوغ مرحلة الإقلاع على شكل توسع مستمر ودائم.

هذه النزعة التوسعية هي السمة المميزة للنظام الرأسمالي، قياساً إلى ما سبقه من أنظمة اجتماعية، التي كان إنتاجها الأساسي محصوراً لتلبية الحاجات المحلية، مما جعل صادراتها ووارداتها

قليلة نسبياً . ولكن المجتمعات الغربية الرأسمالية ، سعت على نحو مناقض في مجال نشاطها الاقتصادي من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني فالعالمي .

وأدى امتداد الرأسمالية الأوربية وتوسعها في ما وراء البحار إلى ظهور العالم الثالث من خلال عملية الأمبريالية التي عرفها المؤرخ « ويليام لانجر WILLIAM LANGER » بأنها " حكم أو تحكم دولة ما ، أو أمة ، أو شعب ما ، سياسياً ، أو اقتصادياً وبشكل مباشر أو غير مباشر بمجموعة أخرى مماثلة "[2] . وفي ضوء هذا التعريف تكون الأمبريالية قديمة قدم الحضارة البشرية ، فالرومان كانوا أمبرياليين بعد أن فتحوا وحكموا بلاداً واسعة من أوربة وحوض المتوسط . والشيء نفسه صحيح على المصريين في إفريقية ، والآشوريين في الشرق الأوسط ، والصينيين في الشرق الأقصى ، وقبائل الآزتيك ، والآنكا في العالم الجديد وهكذا . وما الأمبريالية في العصور الحديثة ، إلا النتاج الحتمي للرأسمالية التي انتقلت من الأسواق الداخلية إلى الأسواق الخارجية سعياً وراء الربح .

وهكذا فإن نشوء الأمبريالية عبر القرون ، يدل على أن اتساع وعمق عملياتها كانا يعتمدان على قوة المركز الأمبريالي سياسياً ، واقتصادياً ، وتكنولوجياً . وهذا ما أدى إلى حدوث خلاف نوعي بين غزو الهند على يد الإسكندر الكبير في القرن الرابع وغزوها من قبل شركة الهند الشرقية البريطانية في القرن الثامن عشر بعد الميلاد . فالاختلاف يقوم في طبيعة التأثير على البلد المفتوح ، فالإسكندر وغيره من الفاتحين السابقين للفاتحين الرأسماليين ، استغلوا ممتلكاتهم بشكل بسيط ومباشر من خلال السلب وجباية الإتاوة التي كان أساسها المواد الغذائية . ولكن هذا الاستغلال لم يلحق أذى محدداً في الحياة الاقتصادية وفي بنية البلدان المغلوبة التي بقي أهلها ينتجون تقريباً المواد الغذائية نفسها ويمارسون الحرف اليدوية ذاتها وبنفس الطرق القديمة . وإن مقارنة هذا النوع من الأمبريالية بالحديث منها ، والذي اكتسح قارات بأكملها ، وأعاد تحديدها من جديد ، يشبه مقارنة المجرفة اليدوية بالمجرفة البخارية .

إن التناقض بين هذين الشكلين للأمبريالية يظهر في التقرير الذي قدَّمه المؤرخ والقاضي اللامع السير « هنري ماين » الذي خدم في الهند بين عام ١٨٦٢ وعام ١٨٦٩ ويبين فيه مدى التأثير البريطاني هناك فيقول :

" إن السلطة البريطانية في الهند تمنح وتحل الأفكار الاجتماعية ، من خلال التأثير غير المباشر وغير المتعمد إلى حد كبير ، وليس لها مفر من إعادة بناء ما تقوِّض بشكل لا إرادي وفقاً لمبادئها هي .... إننا لا نمارس البدع أو التخريب من باب الغطرسة ، بل إننا نغيِّر حيث لا مناص لنا من التغيير ، ومهما كانت طبيعة وقيمة جملة التأثيرات التي ندعوها بالتقدم ، فليس من حقيقة أوضح

من التي تقول أن التقدم حين يلامس مجتمعاً من المجتمعات، فإنه يسري فيه سريان النار بالحطب»[3].

وتدل شهادة السير «هنري ماين» بوضوح إلى الطابع المميز للأمبريالية الحديثة، التي أعادت صياغة الكرة الأرضية، وأدت بالنتيجة إلى ولادة العالم الثالث. إن الأمبريالية السابقة للأمبريالية الرأسمالية، كانت تعني الاستغلال ضمناً، دون إجراء أي تغيير اجتماعي واقتصادي أساسي، كما كانت الإتاوة تجد طريقها إلى الزمرة الحاكمة دون غيرها. ولكن الأمبريالية سابقتها، أدخلت تحولاً كاملاً في البلدان المغلوبة، الأمر الذي لم يكن سياسة متعمدة (كما أشار السير هنري ماين)، بل كان نتيجة تأثيرات حتمية فرضتها الرأسمالية الغربية الديناميكية على المجتمعات الزراعية الجامدة نسبياً في أوربة الشرقية وآسيا وإفريقية والأمريكيتين. وإذا كان الواجب يقضي بإطلاق مصطلح التقدم على النتيجة الختامية، فمن هي الجهة التي يحق لها أن تصدر مثل هذا الحكم: الغالب أم المغلوب؟

ومما لا جدال فيه أن التأثير المباشر لتلك الموجة الرأسمالية الطاغية، يتمثل بامتصاص المجتمعات الزراعية التقليدية، من قبل اقتصاد السوق العالمي الجديد وإفحامها فيه. كانت هذه العملية تطويق شامل، لأن حضارات تلك الشعوب واقتصادياتها، خضعت لتشويه عميق، وأُفرغت في قوالب جديدة لتلبية حاجات السوق العالمية.

أصبح الانغماس في السوق العالمي أمراً لا حياد عنه، نتيجة الطابع المتنوع للتجارة الرأسمالية، وهو طابع تجارة الجملة، وخلال آلاف السنين التي سبقت الآلاف الحديثة كانت التجارة بحكم الظروف، تجارة المواد الكمالية ــ المواد الصغيرة الحجم والغالية الثمن ــ بسبب طول المسافات والاعتماد على الخيول والحمير والجمال والسفن الشراعية الصغيرة، واقتصرت مواد التجارة على التوابل والمجوهرات والأقمشة الغالية، وغيرها من المصنعات التي ينتجها العمال المهرة في العصور القديمة والوسطى، فهذه التجارة التقليدية لم تكن تلبي سوى حاجات الأغنياء ورجالِ السلطة ــ أصحاب الشأن الرسمي، والأمراء الإقطاعيين، وذوي المقامات الدينية المهيبة، أو أمراء التجار ــ لذلك لم يكن لها تأثير جوهري على اقتصاديات المناطق المعنية بها. فالكتل الجماهيرية التي كانت تقطن المناطق الأوربية/الآسيوية لم تتضرر في أعمالها اليومية أو في حياتها طيلة آلاف السنين، التي كانت تصدر فيها الصين حريرها، والهند أقطانها، وجنوب شرقي آسيا توابله.

لقد طرأ تحول تاريخي في القرن الخامس عشر، عندما أدى الاقتصاد الرأسمالي الأوربي الغربي إلى ولادة تجارة الجملة بالضرورات التي طغت على التجارة المحدودة بالكماليات. فالتجارة الجديدة،

ولأنها تجارة جملة تحديداً، شملت شعوباً بأسرها طواعية أو كرهاً، في عملية الإنتاج لمصلحة اقتصاد السوق العالمي الجديد، التي كانت تتضمن أمثال هذه الضرورات، كالمواد الغذائية والأخشاب والمعادن من أوربة الشرقية، والسبائك والسكر والتبغ والنيلة والقطن من الأمريكيتين، والعبيد من إفريقية لتشغيل المزارع الأمريكية، والمطاط والشاي والقهوة والقصدير والجوت من آسيا. فتجارة الجملة هذه أدت بالضرورة إلى دمج مجتمعات بأكملها في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

هذا الطراز من التجارة بين المستعمرات والمراكز الأم، والذي جرى ضمن سياق اقتصاد السوق العالمي، كان موضع دعاية لعدة قرون، ويمثل علاقة طبيعية تعود بالفائدة على كل الأطراف المعنية به. «فدافيد ريكاردو» اكتشف في أوائل القرن التاسع عشر، الأساس المنطقي العقلاني لهذا الاقتراح، من خلال نظريته عن الفائدة النسبية. وطبقاً لهذه النظرية، عندما ينظم السوق الموضوعي الشؤون الاقتصادية العالمية، فإن كل بلد من البلدان، سوف يصب اهتمامه على صنع السلع التي تناسبه وتشتري البلدان الأخرى المنتجات التي تناسبها أيضاً، الأمر الذي يؤدي إلى حصول معظم البلدان على الفائدة القصوى من التجارة العالمية الجديدة.

هذه النظرية منطقية إلى حد مقنع، ولكنها أخفقت في توضيح ما يحدث للعالم الثالث. وبينما كان فرق متوسط دخل الفرد بين العالم الأول والثالث يساوي ٣ إلى ١ عام ١٥٠٠ تزايد حتى بلغ ١/٥ عام ١٨٥٠ و ١/٦ عام ١٩٠٠ و ١/١٠ عام ١٩٦٠ و ١/١٤ عام ١٩٧٠. وهكذا فإن اقتصاد السوق العالمي رغم عدم تقديمه الفائدة لجميع الأطراف المعنية، أصبح الآن يوسع الثغرة القائمة بين البلدان الغنية والفقيرة بخطوات متسارعة وعلى نحو ثابت.

ورغم هذا التناقض الواضح بين النظرية والواقع، فقد بقيت مبادئ ريكاردو تمثل محور الدروس الاقتصادية التي يجري تعليمها في الجامعات الغربية. ولم يحاول أحد التوفيق بين النظرية وحقيقة ما يدور في العالم الثالث، عدا الجيل الجديد من علماء الاقتصاد، ومنذ عهد قريب. إن النص التالي من كتاب «جوزيف شومبتر» بعنوان «نظرية التطور الاقتصادي» عام ١٩٤٩ يعكس القطيعة بينه وبين المدخل التقليدي، مدخل المنفعة النسبية:

"نفهم من كلمة التطور أنها مجموعة التبدلات الهامة التي تجري في الحياة الاقتصادية، وغير مفروضة عليها من الخارج، والمنبثقة ذاتياً من الداخل، وعندما يتوجه الاقتصاد إلى الخارج... ويلهث خلف التطورات الجارية في العالم المحيط به... يحاول ذلك الاقتصاد التكيف بشكل مستمر مع تلك التطورات، ويجب علينا القول، بعدم وجود أي تطور اقتصادي"[4].

ويحدد «شومبتر» بدقة الفرق الأساسي بين التطور الاقتصادي الذاتي والعضوي الذي يحدث

في المركز الأوربي ، وبين النمو الاقتصادي الخاضع للهيمنة الخارجية الذي يجري في المحيط المستعمر . إن الثورة الصناعية الأوربية التي تلت الثورة الزراعية ، ضاعفت الإنتاج الزراعي ، ووفرت المواد الخام ، ورأس المال ، وهـجَّرت العمال من أراضيهم للعمل في صناعات المدن ، المؤلفة من الصناعات الخفيفة ، لتلبية حاجات المستهلك ، ومن الصناعات الثقيلة الضرورية للسلع الإنتاجية . ورافق هذه العملية اضطراب اجتماعي وبطالة ، أتاحت قيام التصنيع المستقل ، الذي زاد من أعداد القوى الوطنية المنتجة ، زيادة هائلة ، وأدى إلى ارتفاع مستويات المعيشة ، بالنسبة للعمال والمقاولين .

وعلى النقيض من ذلك ، لم ينشأ رأس المال في المحيط المستعمر ، أو شبه المستعمر نشأة داخلية ، وإنما جاء به المستثمرون المركزيون لأغراضهم الخاصة للحصول على الحد الأقصى من العائدات لرأسمالهم ، الأمر الذي استعصى تحقيقه من خلال تشجيع الصناعات المحلية ، لأن سكان التخوم (المحيط) الغارقين بالفقر المدقع كانت تنقصهم القوة الشرائية . وهذا ما دفعهم إلى استخدام رأس المال الأجنبي لتمويل إنتاج المحاصيل الزراعية ، والمنتجات المعدنية لصالح السوق العالمية ، مما استوجب بناء الموانىء والسكك الحديدية ، وغيرها من مرافق الهيكل الأساسي لتصدير المواد الخام . وكان من الطبيعي أن تجد المرابح طريقها إلى المركز ، لتساهم في دفع عجلة التطور إلى الأمام ، في اقتصاد متطور أصلاً . وأما السكان الأصليون ، فقد تـمَّ تقليصهم بكل بساطة ، إلى مستوى الذخيرة العمالية الرخيصة ، التي تنقصها البراعة . وهكذا أصبحت اقتصاديات التخوم ، ملحقات أو متممات للاقتصاديات المركزية ، وما كان بمقدورها أن تؤدي وظيفتها إلا ضمن الحدود التي فرضتها عليها التبعية والسيطرة ، ومن هنا جاء تطور اقتصاد المركز وما نجم عنه من تخلف سببي في اقتصاديات المحيط .

ولاحظ عدد من الاقتصاديين إضافة إلى « شومبتر » الخطأ الذي تنطوي عليه نظرية الفائدة النسبية . فهذا « غونار ميردال » الحائز على جائزة نوبل يعرض ما يلي :

" إن مناورة القوى في السوق تجنح في العادة لزيادة الفوارق بين البلدان أكثر من التقريب بينها "[5] .

ويوضح « ميردال » أن الاقتصاد العالمي المتكامل أدى إلى ظلم عالمي تام ، لأنه دمج بين الضعيف والقوي ، وعندما نبحث عن ذلك في الفصل اللاحق ، نجد أن التكنولوجيا الزراعية والصناعية الجديدة في الغرب ، وبنوكه وشركاته المساهمة ، وملوكه الوطنيين العدوانيين ، ودوافع روحه الرأسمالية ، كل ذلك أعطى لشبه الجزيرة الأوربية / الآسيوية المتأخرة ، قوة اقتصادية وعسكرية فائقة ، في تعاملها مع أنحاء العالم . وهكذا تـمَّ بشكل مؤكد إخضاع مصالح الضعفاء لصالح الأقوياء ، من

خلال التدابير المركنتلية في القرون الماضية، ومن التجارة الحرة بعد الثورة الصناعية، ومن النزعة الاستعمارية في أيامنا.

وينتج مما سبق، أن وضع العالم الثالث، ينطوي على شيء أكثر من الفقر، إذ لا يكفي أن نرسم خطاً يمثل مستوى معيناً من الدخل الفردي، ونضع العالم الثالث تحت هذا الخط، والعالم الأول فوقه. إن خط القسمة هذا لا يمكن تطبيقه، فالكويت مثلاً، ليس لها من الموجودات الاقتصادية، إلا آبار النفط، فلا يمكن اعتبارها أول بلد رائد من بلدان العالم الأول، لمجرد أن عائداته النفطية، توفر دخلاً للفرد يساوي ضعف دخل الفرد في الولايات المتحدة. فعندما تنضب آبار النفط، سوف تتكشف بشكل مأساوي تبعية الكويت الدائمة، أو وضعها كدولة من دول العالم الثالث، (كما تنكشف أوضاع غيره من البلدان المصدرة للنفط والغنية بشكل مؤقت).

فالعالم الثالث يتضمن بالإضافة إلى الدخل المنخفض ما نسميه «النمو الاقتصادي» دون التطور الاقتصادي، نمو يفرخه رأس المال الأجنبي والأسواق الأجنبية بمعزل عن الحاجات المحلية. والنمو الاقتصادي يعني وجود حلقات اتصال اقتصادية شاقولية (حلقات اتصال تربطه باقتصاديات المراكز الأم) أكثر من وجود حلقات اتصال اقتصادية أفقية، مثل الحلقات التي تقوم بين أو ضمن مختلف القطاعات المحلية للاقتصاديات الوطنية. وأدت العلاقات الاقتصادية الشاقولية إلى اقتصاد أحادي المحاصيل، لا ينتج إلا الموارد المعدنية والسلع الزراعية ابتغاء التصدير، وهو عاجز فعلاً عن تحقيق التطور الاقتصادي المتكامل والشامل، وأدى إلى بقاء بلدان العالم الثالث في وضع من التبعية والبطالة المرتفعة إلى يومنا هذا. وبوجيز العبارة ليس العالم الثالث مجموعة من البلدان ذات المعايير الإحصائية، بل هو مجموعة من العلاقات غير المتكافئة بين المراكز الأم المسيطرة، والمناطق التابعة لها على التخوم، سواء أكانت مستعمرات أو دولاً مستقلة تخضع للاستعمار الجديد كما في عصرنا.

إن النظر إلى العالم على هذا النحو، يؤيد ما قاله وزير الخارجية ألكساندر هيغ الابن في أحد خطبه، أثناء حملة ترشيحه: "إن ذلك المصطلح المدعو بالعالم الثالث، لمصطلح زائف، حتى لو قام مثل هذا العالم ذات مرة." وأوضح أن "ما يعنيه ضمناً ذلك المصطلح من جماعية الظروف والأهداف، والسياسة الخارجية للولايات المتحدة ــ في حال تمديد مدلوله ــ يدل على أن مصطلح العالم الثالث، أسطورة ليس إلا، وخطيرة في مراميها"[6].

إن الخطر الحقيقي بالنسبة للولايات المتحدة، لا يتمثل بمفهوم العالم الثالث، وإنما بتأويل هيغ لذلك المفهوم. **فجماعية الظروف**، لا يمكن أن تكون بكل وضوح، عاملاً مميزاً لذلك العالم الذي يضم، البرازيل الغنية الموارد، كما يضم في الوقت نفسه، هاييتي الفقيرة الموارد، والذي يضم

الكويت الغني، وتركيا المثقلة بالديون أيضاً. وكذلك **جماعية الأهداف**، لا يمكن أن تكون سمة مميزة لذلك التكتل الذي يضم المكسيك الرأسمالي كما يضم في الوقت نفسه كوريا الشمالية الاشتراكية، ويضم مصر المؤيدة للغرب وكوبا المناهضة للغرب. إن مفهوم العالم الثالث، لا يكون أسطورة في حقيقة الأمر، إلا حين يعتمد على المعايير الإيديولوجية والاقتصادية الجامدة. وإن ما يعيدنا إلى نقطتنا الأساسية هو صعوبة فهم طبيعة العالم الثالث ومغزاه، إذا لم ننظر إليه كمجموعة من العلاقات غير المتكافئة. ويمكن تعريف العالم الثالث بشكل أكثر تحديداً "على أنه يتألف من تلك البلدان أو المناطق التي تعتمد اقتصادياً على العالم الأول وتخضع له".

إن مفهوم الأمبريالية بحاجة إلى الدراسة أيضاً. لقد أشرنا سابقاً إلى أن الأمبريالية كانت نتيجة التوسع الرأسمالي من نطاق عمليات وطني إلى نطاق عالمي، واستلزمت ضمناً إعادة بناء هياكل المجتمعات المستعمرة من جديد، للتكيف وفق حاجات اقتصاد السوق العالمي. ولكن الأمبريالية لم تؤد بالضرورة إلى الاستعمارية التي هي شكل خاص واختياري من أشكال الأمبريالية، غير أن الاستعمارية أصبحت حقيقة ماثلة، بعد أن قدَّر كبار السياسة المركزيون، أن الحكم الرسمي المباشر يعود على مصالحهم بنفع أكثر من الحكم غير الرسمي وغير المباشر. ولكن الطراز الأخير من السلطة، أصبح موضع تفضيل خلال تلك الأزمنة التي بلغت فيها السلطة الاقتصادية الأم، حداً كافياً، قيَّض لها بلوغ استغلال مناطق التخوم الاستغلال المرغوب، دون مساعدة سلطة أخرى، كما جرى لأمبريالية التجارة الحرة خلال القرن التاسع عشر، أو عندما اشتدت النزعة الوطنية في مناطق التخوم، مما جعل الحكم المباشر الصريح أمراً مستحيلاً ومما اقتضى بالضرورة ظهور الاستعمارية الجديدة السائدة اليوم.

ولما كانت الرأسمالية، نظاماً تتوفر الديناميكية في صلبه، فقد ثارت على تغيير ميزاتها وتوسيع آفاقها أيضاً. فالأرباح القادمة من التخوم ساهمت في تطور المركز الأم، وملحقاً الضرر بنمو التخوم، وبالنتيجة فإن العالم الثالث لم يكن يمثل وحدة جامدة أو وحدة راسخة. فكلما تزايدت سلطة الغرب الاقتصادية، تزايدت معها آفاقه وكفاءة سطوته وأمبرياليته، واتسعت ــ في حال النظر من التخوم ــ حدود خضوع العالم الثالث له. وهكذا فإن المراحل الأربع التالية يمكن تمييز واحدتها عن الأخرى.

لقد كان العهد الأول الممتد من عام ١٤٠٠ ــ ١٧٧٠ عصر الرأسمالية التجارية والمركنتلية. العصر الذي جرى فيه استثمار معظم رأس المال في مشاريع تجارية، ونظم فيه التجار الشركات

العلاقة المتبادلة بين تطور المركز الأم وتطور ملحقاته على التخوم

العام	المركز	التخوم
١ ــ ١٤٠٠ ــ ١٧٧٠	رأسمالية تجارية	استعمارية اقتصرت على الأمريكيتين
٢ ــ ١٧٧٠ ــ ١٨٧٠	رأسمالية صناعية	استعمارية خائرة
٣ ــ ١٨٧٠ ــ ١٩١٤	رأسمالية احتكارية	استعمارية شاملة لكل العالم
٤ ــ ١٩١٤ ــ الوقت الحاضر	رأسمالية احتكارية دفاعية	ثورة، تحرر من الاستعمار، استعمارية جديدة.

المساهمة، وحصلوا على التراخيص الملكية، التي منحتهم احتكارات تجارية، وامتيازات استعمارية في بعض المناطق المحددة عبر البحار. وبما أن الرأسمالية التجارية اتصفت خلال هذه المدة بقوة اقتصادية وتكنولوجية محدودة، فقد اقتصر الاستعمار على الأمريكيتين، رغم وقوع أوربة الشرقية وإفريقية والشرق الأوسط في مصيدة اقتصاد السوق العالمي الناشئ بدرجات متفاوتة.

وأما العهد الثاني الممتد من عام ١٧٧٠ إلى عام ١٨٧٠ فقد كان عصر الرأسمالية الصناعية الذي ساهمت فيه الأرباح القادمة من وراء البحار، في قيام الثورة الصناعية في إنكلترا أولاً وفي قارة أوربة ثانياً. وخلال هذا القرن، كانت الشركات الصناعية المتنافسة تصدر السلع المصنعة إلى العالم الثالث، مقابل حصولها منه على المواد الخام. وبما أن لبريطانيا قصب السبق على جميع المنافسين، باعتبارها البلد الأول في التصنيع، فإن الشركات البريطانية، لم تعد تولي اهتمامها للتراخيص والاحتكارات، بل انصرفت إلى تعزيز التجارة الحرة العالمية، التي تعني في ظل الظروف السائدة، احتكار الأمر الواقع DEFAETO للأسواق العالمية. وفي عهد الرأسمالية الصناعية هذه، هوت المركنتلية الاحتكارية عن العرش وتربعت مكانها ما نسميه اليوم «بأمبريالية التجارة الحرة».

لم يتم هذا التحول في الأمريكيتين وإنما في جميع أنحاء العالم، والفضل يعود في ذلك إلى القوة اللا متناهية اقتصادياً وعسكرياً للرأسمالية الصناعية، قياساً إلى الرأسمالية التجارية التي سبقتها. فالزمن الممتد من عام ١٧٧٠ إلى عام ١٨٧٠ كان الزمن الذي خبا فيه بريق اكتساب المستعمرات. وأما بالنسبة للعالم الثالث فهو زمن الاستعمارية المنهكة فيه.

وأما العهد الثالث الممتد من عام ١٨٧٠ ــ ١٩١٤ ، فقد حلت فيه الرأسمالية الاحتكارية والأمبريالية الاستعمارية المتكونة حديثاً ، مكان الرأسمالية الصناعية وأمبريالية التجارة الحرة . كما حلّت الاحتكارات العملاقة ، مكان الشركات المستقلة والمتنافسة . وفي الوقت نفسه ظهرت دول مصنعة حديثة ، وبدأت تنافس الزعامة البريطانية في ميدان الصناعة ، والمال والتجارة العالمية . إضافة لصراع التنافس كان صراع على رواج المبادئ الداروينية الاجتماعية ، مما أدى إلى الإقلاع عن أمبريالية التجارة الحرة ، لصالح الأمبريالية الاستعمارية المنبعثة من جديد ، أمبريالية القرن التاسع عشر . والنتيجة الختامية لكل ذلك كان اغتصاب الأرض ، اغتصاباً لم يعرف التاريخ مثيلاً له من قبل ، حيث اقتسمت حفنة من القوى الأوربية ، الكرة الأرضية على شكل مستعمرات أو أشباهها . هذه الاستعمارية المنبعثة من جديد والتوسعية ، أوجدت العالم الثالث كعالم حقيقي باستثناء اليابان وأخذ إطاره يعكس القوة الاقتصادية والعسكرية المتنامية للرأسمالية الغربية في طورها الاحتكاري .

وخلال القرن العشرين اضطرت الرأسمالية الاحتكارية لاتخاذ موقف الدفاع عن النفس ، بسبب اليقظة التقدمية للشعوب المستعمرة ، واتساع التناقضات والصراعات الداخلية في قلب الرأسمالية الاحتكارية ، تلك الصراعات التي تجلت في الحرب العالمية الأولى والكساد الاقتصادي الكبير ، والحرب العالمية الثانية ، والمنافسات التي أعقبتها بين الولايات المتحدة وأوربة الغربية واليابان ، إضافة إلى المشاكل الداخلية لهذه البلدان بعد عام ١٩٦٠ المتمثلة بالتضخم والركود الاقتصادي والبطالة . إن تزامن الاضطرابات الداخلية والضغوط الخارجية ، أجبر الرأسمالية الاحتكارية على التنازل عن السلطة السياسية وتسليمها لأصحابها في امبراطورياتها العالمية ، كما أن أمبريالية القرن التاسع عشر المنصرم ــ الأمبريالية الاستعمارية المنبعثة من جديد ــ بدأت بالانهيار تدريجياً في القرن العشرين ، لتفسح المجال للاستعمارية الجديدة التي تنازلت عن الاستقلال السياسي للبلدان المستعمرة السابقة ، مع احتفاظها بالسيطرة الاقتصادية بشكل مباشر أو غير مباشر . ولقد تمّت ممارسة الضغوط الاقتصادية بشكل عملي وفعال ، في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، عندما بدأ شركاؤها بالنمو على شكل مجمعات عملاقة متعددة الجنسيات ، فعمدت لاستخدام تقنيات جديدة بغية دمج بلدان التخوم في اقتصاد السوق العالمي على نحو أشد من السابق . فالقرن العشرين بالنسبة للعالم الثالث هو قرن التحرر من الاستعمار ، والاستعمارية الجديدة أيضاً .

هذه المراحل الأربع في التطور التاريخي للمراكز الأم وللعالم الثالث الواقع على التخوم ، ستكون موضع تحليل في الأجزاء الأربعة التي تؤلف هذه الدراسة . وأن كل جزء منها يتألف من فصل تمهيدي ، نحلل فيه التطورات التكنولوجية التي لحقت بالمؤسسات في المراكز ، ومن فصول لاحقة ، ندقق فيها نتائج التطورات وتأثير ردود الفعل في مناطق العالم الثالث .

الفصل الثاني

عصور الرأسمالية التجارية، واستعمار العالم الجديد

إن اكتشاف الذهب والفضة في أمريكة، واقتلاع البشر من جذورهم واسترقاقهم، ودفنهم في مناجم بلاد غريبة، وبداية غزو ونهب جزر الهند الشرقية وتحويل إفريقية إلى سهب غنية بالطرائد، لاقتناص ذوي الجلود السوداء، والمتاجرة بهم. جميع هذه الأحداث المذهلة، تعتبر من الدلائل التي تميز بداية الفجر المشرق لعصر الإنتاج الرأسمالي، والزخم الرئيسي لبدء التراكم الأولي، والتي أعقبها نشوب الحرب التجارية بين الأمم الأوربية، وكان العالم مسرحاً لعملياتها.

كارل ماركس

KARL MARX

في القرن الخامس عشر استهل الأوربيون الغربيون تاريخ العالم الحديث، من خلال زحفهم الكبير عبر البحار. لماذا كان الأوربيون أصحاب المبادرة في المغامرة المصيرية دون سواهم؟ ولماذا لم يكتشف الصينيون أوربة بدلاً عنهم؟ ليس هذا التساؤل في غير محله، إذ لو قام الصينيون، واستوطنوا الأمريكيتين وأوستراليا وأوقيانوسيا، لكان نصف سكان العالم اليوم، وليس خمسهم من الصينيين.

إن مفتاح سر الريادة الأوربية، يكمن في عثور القراصنة الاسكندينافيين «الفايكنغ» على أمريكة الشمالية صدفة قبل كريستوف كولومبوس بحوالي خمسمائة عام، ومحاولتهم الاستيطان هناك، وفشلوا على مدى قرن من الزمن. ولكن كولومبوس كان على النقيض منهم، فقد تبعه الناس من جميع أنحاء أوربة على شكل موجات جماهيرية، توغلت في أعماق أمريكة الشمالية والجنوبية. إن

الفرق بين ردة فعل القرن العاشر والخامس عشر ، يوحي بقيام بعض التطورات في المرحلة الفاصلة بينهما ، مما أتاح لأوربة النجاح في الزحف عبر البحار . هذه التطورات أدت لقيام الرأسمالية التجارية التي هي عبارة عن نظام اجتماعي ينزع فطرياً إلى التوسع . وهذا بدوره أفضى لقيام حافز الاكتشافات لبلدان جديدة واكتساب المستعمرات ، وإرساء قواعد جملة من النظريات والتدابير الاقتصادية المعروفة باسم « المركنتلية » MERCANTILISM .

فإذا كانت الرأسمالية هي المسؤولة عن الريادة الأوربية في المغامرة عبر البحار ، فلماذا ظهر هذا النظام الاجتماعي الخبيث في الطرف الغربي المتخلف نسبياً من شبه الجزيرة الأوربية / الآسيوية ؟ ومن المفارقات العجيبة أن تكمن الإجابة على هذا السؤال في صلب التخلف الذي كانت تعيشه أوربة الغربية .

فسقوط روما في الغرب لم تعقبه عودة للحكم الامبراطوري ، كما كان يجري دائماً في مختلف مناطق شبه الجزيرة الأوربية / الآسيوية وفي ظل ظروف مماثلة ، الأمر الذي أفضى بالنتيجة إلى تقويض ما تبقى من النفوذ الامبراطوري التقليدي تقويضاً أبدياً ، وتمهيد الطريق أمام التحول الاجتماعي المشؤوم والمعروف باسم الرأسمالية .

إن حقيقة عيش الغرب تحت وطأة هذا التحول من جراء تخلفه ، يمثل ظاهرة هامة ومتواترة في تاريخ العالم . ففي الألف الثاني قبل الميلاد جرى تحول أقدم ، بقيادة الحضارات التقليدية الجديدة في مناطق التخوم بالنسبة لأوربة ؛ أي الهند والصين ، ولم تقم في منطقة الشرق الأوسط الذي نعتبره قلب العالم في تلك الأزمنة ، بسبب أن الحضارة القديمة في الشرق الأوسط استطاعت أن تتجاوز غزوات الألف الثاني قبل الميلاد وتحافظ على بقائها ، بينما تداعت مناطق التخوم أمام تلك الغزوات ممهدة السبيل لبداية جديدة ــ أي نشوء الحضارات التقليدية الجديدة .

وكذا الأمر بالنسبة للانتقال من الحضارات التقليدية إلى الحضارات الرأسمالية التي قامت في العصور الحديثة ، غير أن الحضارات التقليدية الموجودة تمكنت من المحافظة على استمرارها في كل مكان إلا في الغرب ، ولهذا السبب كان الغرب وحده في القرون الوسطى ، حراً طليقاً في الاندفاع باتجاهات جديدة ، وتطوير التكنولوجيا والمؤسسات في الأفكار وباختصار الحضارة الرأسمالية الجديدة .

إن ولادة الحضارات الرأسمالية خلال العصور القديمة ، والوسطى في مناطق التخوم ، توحي بأن قيادة عملية الانتقال من نظام اجتماعي فاسد إلى نظام جديد ، لا تقوم في المجتمعات التقليدية الغنية القائمة في القلب ، وإنما في المجتمعات البدائية التي تعيش تحت وطأة الفقر المدقع على التخوم .

إن هذا النوع خاص في عالم القرن العشرين: فالحركات الثورية تندفع في هذا الوقت في مناطق التخوم وليس في القلب الذي يحافظ على رأسماليته.

١ ــ الثورة التجارية والرأسمالية التجارية في الغرب

إن الامبراطورية الرومانية، التي انبعثت من صلبها الحضارة الغربية الديناميكية في القرون الوسطى، لم تختلف جوهرياً عن غيرها من الامبراطوريات التقليدية في شبه الجزيرة الأوربية/الآسيوية. لقد وجدت فوارق في التفاصيل بفضل تباين الجذور التاريخية والتقاليد الحضارية لكل منها، ولكن الأُطُر العامة للبنى الاجتماعية لجميع الحضارات التقليدية في شبه الجزيرة الأوربية/الآسيوية كانت متماثلة بشكل أساسي. لقد كان على رأس كل منها ملك، أو امبراطور يمسك بزمام الأمور ويتبعه النبلاء وكبار الموظفين الرسميين وطبقة رجال الدين والتجار، وأصحاب الحرف اليدوية والمرابون، وفي قاعدة الهرم تجتمع الأغلبية الساحقة من جمهور المواطنين كالعاملون في الزراعة والحرفيون الذين كان بعضهم أحراراً وبعضهم الآخر أقناناً أو عبيداً، وتختلف نسبة كل منهم طبقاً للزمان والمكان.

وعلى الرغم من هذا التجانس الاجتماعي الذي كان يطغي على شبه الجزيرة الأوربية/الآسيوية، فقد ظهر في الغرب طراز حضاري مختلف نوعاً في العصور الحديثة، طراز لم يكن سبب نشوئه سقوط الامبراطورية الرومانية، لأن نشوء الامبراطوريات وسقوطها. كانا أمرين متواترين في جميع مناطق شبه الجزيرة الأوربية/الآسيوية. فامبراطورية «هان» في الصين كانت معاصرة للامبراطورية الرومانية في الغرب، وتداعت امبراطورية هان أمام الغزوات البربرية، مثلما تداعت الامبراطورية الرومانية، ولكن سلالة «سيو» أعقبت سلالة «هان» واستمرت الحضارة الصينية بازدهارها دون تغير كبير نسبياً، على الرغم من قيام السلالات المتعاقبة وسقوطها. أما الحضارة الرومانية في أوربة، فلم تحافظ على بقائها في أعقاب سقوط الامبراطورية، مما سبب انحدار الغرب إلى حالة من الفوضى والتمزق.

إن السمة النوعية للتجربة التاريخية التي عاشها الغرب في العصور الوسطى كانت فشله في إحياء الحضارة الرومانية، بعكس الحضارات التقليدية التي قامت في الصين والهند، والتي كانت تجدد نفسها باستمرار، في أعقاب الغزوات البربرية المتعاقبة. هناك عوامل متعددة لهذا الفشل التاريخي للغرب. فالولايات الغربية من الامبراطورية الرومانية، كانت تفتقر إلى الموارد المالية والقوة البحرية، والدبلوماسيين المحنكين، مما كان متوفراً للولايات الشرقية أو البيزنطية، كما تفتقر إلى

الإنتاجية الزراعية، والكفاءة الإدارية والتجانس الحضاري، الذي تميزت به الامبراطورية الصينية. لقد كان الغرب موضع إغراء فريد من نوعه للهجرات القبلية الشرقية المتجهة إليه، إنه المحطة النهائية بالنسبة لها، فأراضي السهوب الغربية من شبه الجزيرة الأوربية/الآسيوية أكثر خصباً، وأغنى مياهاً من الجناح الشرقي، مما أغرى القبائل الشرقية بالزحف إليها، مخلّفة منحدراً سهلياً جغرافياً محافظاً على بقائه طيلة هذا القرن. إن الطريق الرئيسية للغزو تتمثل بالممر الأخضر، الممتد من ضواحي بكين، مروراً بقلب شبه الجزيرة الأوربية/الآسيوية، لينتهي في السهول الهنغارية الواقعة في أوربة الوسطى.

فقد سلك هذا الطريق الجوقات الفاتحة من الألمان، وقبائل الهون، الذين أطاحوا بالامبراطورية الرومانية الأصلية في القرنين الرابع والخامس، كما سلكها الأفاريون والسلافيون الذين قوضوا الامبراطورية الميروفنجية في القرن السادس، وهي الطريق التي طرقها الماكجاريون والفايكنغ والمسلمون، الذين قضوا على الامبراطورية الكارولنجية في القرن التاسع.

هذه السلسلة الطويلة من الغزوات، هي المسؤولة عن المحصلة التاريخية الفريدة في الغرب. فالغزوات المريرة المتواصلة وضعت حداً نهائياً لأي احتمال بإعادة إحياء الامبراطورية، ومهدت السبيل لشيء جديد يضرب جذوره في الأرض ــ حضارة غربية جديدة ذات مؤسسات متعددة، حلت تدريجياً محل البنية الامبراطورية المتراصة السابقة.

هناك ثلاث مؤسسات قامت لتجسد هذه التعددية ــ الإقطاعية في ميدان السياسة والإقليمية وفي ميدان الاقتصاد والبابوية والعلاقات الحكومية/الكنسية. فالإقطاعية تعني زمرة من الملوك والملاكين الإقطاعيين المتناحرين فيما بينهم، بدلاً من السلطة الامبراطورية السابقة. والبابوية تعني استقلال الكنيسة، بدلاً من إملاء الأوامر من قبل الامبراطور، مما جعل التاريخ الأوربي في العصور الوسطى يتسم بالصراعات بين الملوك والبابوات. وكذلك بين الملوك والنبلاء، وأخيراً تعني الإقليمية قيام وحدات مستقلة وبرزت فيما بعد طبقة جديدة من التجار التي أصبح لها بالتدريج نفوذ اقتصادي وسياسي، وبدأت تتحدى النبلاء الإقطاعيين وحتى الملكية فيما بعد. لقد وفرت هذه التعددية للمجتمع الغربي القدرة الحركية الضرورية للانتشار عبر البحار.

إن أحد مظاهر تلك القدرة الحركية، يتمثل بالقفزة التكنولوجية النوعية التي قفزها الغرب قبل غيره في العصور الوسطى، محققاً بذلك تقدماً تكنولوجياً، أكبر مما حققته اليونان وروما، طيلة تاريخهما بأكمله. وأما الأسباب: **فأولهما يكمن في رفض العبودية** ــ ذلك الإجراء الذي يميل لكبح الابتكار التكنولوجي ــ **وثانيها في طغيان ظروف الحدود**، التى تستثير الأدوات وتوفر الجهد

البشري ، وتضفي ، على العمل اليدوي منزلة واحتراماً معدومين ، في المجتمعات القائمة على الرق . ولقد بدأت الفجوة تضيق الآن بين الفيلسوف والحرفي ، مما أدى إلى التحام القوة الفكرية بالقوة العضلية ، التحاماً دفع بتلك القفزة التكنولوجية أشواطاً إلى الأمام ومن ثم دفع بأوربة الغربية إلى مركز القيادة في العالم . وأخيراً فإن الأخلاق الإنسانية في الديانة المسيحية كانت بمثابة الشرارة التي أطلقت التكنولوجيا الغربية . فالرهبان في الأديرة كانوا يصرون على أن الجهد العضلي يشكل قسطاً جوهرياً من الحياة الروحية ، ويعبرون عن ذلك باللاتينية EST ORARO (العمل هو العبادة) . ولقد كان هؤلاء الرهبان ينطوون ، تاريخياً ، على قدر كبير من الأهمية باعتبارهم من أوائل المفكرين الذين دخلت القذارة تحت أظافرهم فكانوا عوناً للتقدم التكنولوجي .

ومن الممكن تمييز مرحلتين في التقدم التكنولوجي الذي حققه الغرب في العصور الوسطى ، فالمرحلة الأولى ، الممتدة من القرن السادس حتى القرن الحادي عشر ، عبارة عن تطوير نظام زراعي ثلاثي الدورة ، رفع الإنتاجية بشكل جوهري ، حيث لم يرتح من الأرض إلا ثلثها بدلاً من النصف في النظام السابق الثنائي الدورة . وأما المرحلة الثانية ، فتمثلت بابتكار المحراث الثقيل المدولب ، وسكته الحديدية القاطعة التي تشق التربة ، وتغوص إلى عمق ٦ ــ ٨ إنشات أو أكثر ، وسهل هذا المحراث حراثة التربة الثقيلة المغمورة بالماء ، في وسط وشمال أوربة ، تلك التربة التي كانت ممتنعة على خدوش المحراث الخفيف الشائع في أراضي المتوسط . واستفادت الزراعة من ابتكار حدوة الحصان ، وتحسين عدته ، مما يسر لهذا الحيوان أن يجر أحمالاً أكبر من ذي قبل بأربع أو خمس مرات . وأخيراً ظهرت الطاحونة المائية والهوائية ، اللتان كان استعمالها طفيفاً في العهود اليونانية الرومانية نتيجة لوفرة جهد العبيد وندرة الجداول المائية ، التي يمكن الاعتماد عليها طيلة مدار السنة . وبانعدام هذين العائقين في الأراضي الشمالية ، انتشرت الطاحونة والطحان في جميع الأقاليم .

استعملت الطواحين حصراً لطحن الحبوب ، وبتكاثر عدد المدن والتصنيع بعد القرن الحادي اعشر ، تم استخدام الطاقتين المائية والهوائية في عدد متزايد من مختلف العمليات الإنتاجية ، كصياغة المطارق وتطريق المنافيخ ومناشر الأخشاب والمخارط ، ومعامل صقل الثياب ، ومعامل عجينة الورق ، ومصانع سحق الخامات المعدنية . وفي أواخر العصور الوسطى حدثت منجزات تكنولوجية أخرى ، ساهمت في التوسع الأوربي فيما وراء البحار . ومن تلك المنجزات : التقدم في بناء السفن وتجهيزاتها واستعمال البوصلة والاسطرلاب* استعمالاً متزايداً . وتحضير الخرائط الجديدة الدقيقة وسكب المدافع البحرية الحديدية التي أصبح بمقدورها ، لدى بداية القرن السادس عشر ، أن تطلق القذائف

---

* الاسطرلاب : آلة رصد قديمة لقياس الكواكب ، وساعات الليل والنهار ، وحل شتى القضايا الفلكية .

القادرة على تدمير سفينة تبعدها بثلاثمائة ياردة. وهكذا تبدلت طرق وأساليب الحروب البحرية ولم يعد الجنود بحاجة إلى النزول من السفن والاشتباك اليدوي، بل أصبح الاشتباك يتم بإطلاق القذائف على جوانب السفن من مسافات تزايدت أبعادها مع الزمن. وبذلك وفرت السفن الجديدة والمدفعية البحرية للأوربيين، السيادة على محيطات العالم. ففي عام ١٥١٣ تباهى البرتغالي «البوقرق» بسيطرته على المحيط الهندي فقال: "كانت السفن الوطنية كلها تختفي بانتشار إشاعة قدومنا، حتى الطيور كانت توقف طيرانها فوق المياه"[1].

ورافق التقدم التكنولوجي تقدم ديموغرافي واقتصادي مماثل. فلقد زاد عدد السكان في أوربة ٥٠٪ بين القرنين العاشر والرابع عشر، وهي نسبة لا تنطوي على أي اعتبار في أيامنا هذه، ولكنها في تلك الأزمنة تعتبر نسبة جيدة لا نظير لها. فالقفزة الديموغرافية استثارت التحسينات في الزراعة لإعالة النمو السكاني، كما أن المحاصيل الغذائية المتزايدة، أتاحت بدورها زيادة سكانية أخرى. وتضاعف صافي متوسط المردود لبذار الجاودار، والقمح، والشعير والشوفان في إنكلترا بين القرنين الثالث عشر والسادس عشر، وعمد المزارعون أيضاً، إلى زراعة الأراضي البور المواكبة للأراضي الزراعية، وزحفوا شرقاً إلى الأقاليم الفسيحة القليلة السكان في أوربة الشرقية ــ على شكل هجرة أوربية باتجاه الشرق، إبان العصور الوسطى، مماثلة للهجرة التالية باتجاه الغرب نحو أمريكة.

وفي الوقت نفسه أدت أساليب التعدين الجديدة إلى رفع مردود الملح، والفضة والرصاص والتوتياء والنحاس، والقصدير، وفلز الحديد، في وسط وشمال أوربة.

وتم استغلال الغابات الغنية ــ المستودعات الاحتياطية لبناء السفن ــ في كل من بريطانيا واسكندينافيا، والبلطيق، استغلالاً واسعاً.

كما استغلت أحواض السمك الشمالية، كأسماك «القد» في إيسلندا والنروج، وأسماك «الرنكة» في البلطيق ورافق ارتفاع المردود في الزراعة والتعدين وصيد الأسماك والأحراج، نمواً مماثلاً للتجارة والمدن. ومن المعلوم أن تجار أوربة في القرن العاشر كانوا يتاجرون بالكماليات، وبحلول القرن الرابع عشر انتقلت من تخوم الحياة اليومية إلى قلبها. فكانت السلع المتبادلة تشمل الصوف الخام من إنكلترا والأقمشة الصوفية من منطقة الفلاندر، المصنوعة من الصوف الإنكليزي والحديد والأخشاب من ألمانيا والفراء من المناطق السلافية، والجلود والفولاذ من إسبانيا والسلع الكمالية من الشرق، وظهرت المدن لتسهيل هذه التجارة في إيطاليا أولاً، ثم ظهرت بمحاذاة الطرق التجارية الداخلية وعلى طول ساحل البلطيق.

ففي العصور الوسطى لم تكن للمدن الأوربية الغربية أية أهمية، بالمقارنة مع مدن الصين، من

حيث عدد السكان، وحجم التجارة، ولكنها تتميز عنها بتعاظم استقلالها الذاتي ونفوذها السياسي. وتم تحديد المدن الجديدة ضمن إطار أوربي متمزق سياسياً أو امبراطورية متماسكة. ولكنها انتزعت الصكوك والوثائق من مختلف الملوك. هذه الوثائق أجازت للمدن التصرف كوحدة إدارية، كما سمحت للتجار والحرفيين، أن يتصرفوا كنقابات تنظم النماذج القياسية، والأسعار وساعات العمل. وبما أن سكان تلك المدن كانوا خارج إطار القانون الإقطاعي، فقد تم الاعتراف بأنها تشكل عنصراً جديداً في المجتمع. وفي بعض الأقاليم توحدت مجموعات المدن مع بعضها وشكلت عصبة واحدة، وتحولت إلى كيانات اقتصادية وسياسية قوية.

فعصبة لومبارديا في إيطاليا، بدأت تتحدى أباطرة «هوهان ستوفن» وعصبة «هانسياتك» في البلطيق، مارست الضغوط للحصول على امتيازات تجارية في البلدان الأجنبية، واحتكرت تجارة أوربة الشرقية. لقد وفرت هذه التطورات للتاجر الأوربي منزلة وقوة لا يستهان بها في شبه الجزيرة الأوربية / الآسيوية. ففي الصين مثلاً، كان يُنظر للتاجر شذراً، على أنه عنصر غير مرغوب، كما كان يعاني من قيود شتى، فيما يتعلق بالملبس، وحمل الأسلحة، وركوب العربات، وامتلاك الأرض، وتعتبر ممارسة نقل السلع من مكان لآخر، مهنة غير منتجة وطفيلية، فاحتل التاجر أدنى درجات السلم الاجتماعي. وفي أوربة الغربية، كان التجار نقيض ذلك، فهم أكثر عدداً وأكبر قوة وأعلى مقاماً، أصبحوا محافظين في لندن، وأعضاء مجلس شيوخ في المدن الحرة الكبيرة في ألمانيا، ومن كبار المتقاعدين في هولندا. وهذا يعبر عن أهمية بالغة بالنسبة للعالم الثالث المقبل: وبمعنى آخر تزايد الاعتبار والدعم الحكومي للمصالح المركنتلية وللمغامرات فيما وراء البحار.

وانبثق عن هذه الخلفية، النظام الاقتصادي الجديد، نظام الرأسمالية التجارية. فالانتقال من الإقطاعية كما أشار «إريك هوبزبوم ERIC HOBSBAWM» بأنها "عملية طويلة وبعيدة عن الاتساق"[2]. وحافظت الإقطاعية على وجودها في شبه جزيرة إيبيريا بعد قيام الاكتشافات الكبرى، والتوسع التجاري في الأمريكيتين، وفي جزر الهند الشرقية. ولكن جوهر الموضوع، (والاهتمام ينصب حول تاريخ العالم الثالث) هو أن انتصار الرأسمالية حدث فعلاً في أوربة الغربية، بينما شبه الجزيرة الأوربية / الآسيوية حولت شكل بقية العالم. وكان لتبدل المواقف تجاه غرض الفائدة على القروض، من الرموز الدالة على النظام الرأسمالي الجديد. ففي أوائل العصور الوسطى كان الرهبان يشجبون الفائدة، لأنها (هي الربا بعينه، والإثم الرهيب، وأبغض الرذائل وأشدها مقتاً عند الله). وبحلول عام ١٥٤٨، بدأ القاضي الفرنسي «شارل ديمولين CHARLES DUMOULIN»، يجاهر بالدعوة لقبول الربا المعتدل والمقبول، ولكن هذا التعديل تلاشى بسرعة، بسبب موقف التهكم الذي يقول "من يقبض الربا يذهب إلى الجحيم، ومن يرفضه يذهب إلى مأوى المساكين".

إن قبول مبدأ الفائدة، يؤدي بالانتقال إلى نوع مختلف من المجتمعات في أوربة الغربية، وبينما كانت الامبراطورية الرومانية تتمتع بنفس البيئة الاجتماعية للحضارات المعاصرة لها في شبه الجزيرة الأوربية/الآسيوية. كان الغرب في العصور الوسطى، ينفذ الانتقال الشؤم إلى الرأسمالية؛ أي أن الأموال المتراكمة من المنجزات التكنولوجية، ومن التجارة المتزايدة، فمن أوربة وخارجها، بدأت تستخدم كرأس مال لتحقيق الربح وتمويل التوسع اللا محدود له.

وتميزت الحضارات القديمة، والسابقة للرأسمالية، بقدرتها على امتصاص الفائض الضخم من رأس المال، من جماهيرها الفلاحية، لبناء القصور والمعابد، والبلاطات، والبيروقراطيات العسكرية والدينية والإدارية.

ولم يهدف تراكم النقود إلى حلول الرأسمالية أو تراكم المال، بل إلى إفقار الجماهير الفلاحية، وإيصالها إلى مرتبة البروليتاريا، وسيطرة العلاقات الإقطاعية التقليدية، بشكل يؤدي إلى طرد المزارعين من مجتمعاتهم القروية، وتحويلهم إلى أيدي عاملة نازحة في متناول التجارة والحرف اليدوية.

حدث هذا التغيير باكراً في بريطانيا، لأن العوامل المحلية والخاصة، بعث دورها في الإسراع بتحويل شكل الأرياف. وعمد الملوك التيودوريون الأقوياء، بعد أن فتكت حرب الوردتين (١٤٥٥ ــ ١٤٨٥)* بالطبقة الإقطاعية النبيلة، إلى ترويض من بقي حياً من تلك الطبقة.

فقد صادر هنري الثامن أملاك الكنيسة ووزعها على أتباعه، وانبثقت عائلات جديدة من الملاكين، أشد انسجاماً مع الاتجاهات الاقتصادية السائدة. وانتعشت الأسواق الوطنية والأجنبية أمام الصوف الإنكليزي والمواد الغذائية الإنكليزية، وجذبت إليها أصحاب رؤوس الأموال الذين ينظرون إلى الأرض كعمل استثماري مربح، أكثر مما هي وسيلة لإعالة السكان المحليين.

لقد حقق هؤلاء المقاولون، الربح بأساليب متنوعة، فاشتروا المقاطعات، وفرضوا أقصى حد من الأسعار على المؤجرين، متجاهلين حدودهم الباقية، كونهم شركاء من خلال استعمال القوة، أو التحايل القانوني، وعمدوا إلى تهجير المؤجرين من الأرض بطرق عديدة قانونية ومنها تعسفية، لاستخدامها في الزراعة على نطاق واسع، أو لتربية الأغنام المربحة جداً، حتى شاع القول التالي:

---

* حرب الوردتين: اندلعت حرب الوردتين بعد عامين من طرد الإنكليز من فرنسا أي في عام ١٤٥٥. بين أسرتين في بريطانيا، هما أسرة بورك وأسرة لانكستر، وانتهت عام ١٤٨٥ بعد أن استنزفت الارستقراطية الإنكليزية دماءها، وشارفت على الهلاك وكانت ضحاياها مائة ألف نفس. وتمكن هنري تيودور من انتزاع السلطة من الأسرتين ويؤسس أسرة قوية قادت إنكلترا عبر المصاعب السياسية والدينية، ولقب ملوك هذه الأسرة «بالتيودوريين».

" بإمكان قائمة الشاة أن تحول الرمل إلى ذهب " .

جاءت هذه التحولات لزعزعة طبقة الفلاحين ، أو لإنزالهم إلى مرتبة البروليتاريا ؛ فهاجر بعضهم إلى المدن وتمكن من ممارسة بعض الأعمال هناك ، في حين انكفأ قسم آخر لمزاولة الحرف اليدوية القروية ، كالحياكة وغيرها بقصد العيش . ولكن العديد منهم لم يفلح في عمله الجديد ، مما جعل إنكلترا تختبر ظاهرة المشردين الأشداء الهائمين على وجوههم في الريف ، والمستعدين لارتكاب الآثام حتى القتل حفاظاً على حياتهم . إن كل العصور والمجتمعات القديمة ، اعتادت الفقر الناجم عن الشيخوخة ، أو مرض أرباب الأسر ، أو موتهم . ولكن إنكلترا ومن تبعها من البلدان الأخرى التي كانت تقاسي وطأة الانتقال إلى الرأسمالية ، أخذت تواجه مشكلة جديدة ، تتمثل بوجود الرجال الأشداء المحرومين من المسكن والعمل . إن الحالة البائسة لهؤلاء المتسولين المشردين تبدو في أغنية الأطفال التالية :

اصغ ! اصغ ! فالكلاب تنبح
المتسولون قادمون إلى المدينـة
بعض الناس يتصدق بالخبز الأبيض
وآخرون يتصدقون بالخبز الأسمر
اجلدوهم بالسياط حتى الموت
وألقوا بهم خارج المدينـة

إن التناقض المثير للبغضاء بين القلة المهتمة (بشؤون المال) والكثرة الضحية بلغ ذروته ، وتجمع في الكره الطبقي والصراع الطبقي ، وقد دلت عليه ثورات المدن ومناوشات الفلاحين التي حدثت في أقاليم متعددة ، وفي الفترة نفسها تقريباً . وعكست الضغوط والتهجير في الريف والإفراط في الإنتاج إلى تفشي البطالة في المدن .

وثار الفلاحون في الفلاندر ، وعزز ثورتهم عمال « إبري » و « بروج » واستلم السلطة عمال النسيج من فلورنا ، واحتل الفلاحون الإنكليز بقيادة « وات تايلر » لندن ، كما انتفض الفلاحون في « كاتالونيا » وألمانيا وبوهيميا انتفاضات يائسة . وانفجرت ثورات عمال المناجم والفلاحين في السويد والنروج والدانمارك وفلندا [3] .

لم تحدث مثل هذه الانتفاضات في أقاليم أخرى من شبه الجزيرة الأوربية / الآسيوية ، لأن السلطة الامبراطورية بقيت فيها سليمة من الأذى ، وسرعان ما أُعيد توطيدها بعد فترات انقطاع

قصيرة، ولذلك فالسلطة المركزية كانت قادرة على كبح جماح النبلاء والتجار، ومنع الانحدار بالفلاحين والعمال إلى مستوى البروليتاريا. إن التناقض القائم بين الصراعات الطبقية التي اجتاحت أوربة الغربية، وبين الاستقرار الاجتماعي النسبي في بقية أرجاء شبه الجزيرة الأوربية/الآسيوية، كان واضحاً بشكل صارخ على امتداد الحد الطويل المشترك بين الامبراطورية العثمانية، وأوربة المسيحية. وأشار الرحالة في تلك الآونة، أن الفلاحين على الجانب العثماني من الحدود، كانوا أفضل من أقرانهم في البلدان الغربية. وحتى «مارتن لوثر» أوضح أن "المرء يجد في الأراضي الألمانية، أولئك الناس الذين يتمنون للأتراك وحكومتهم مستقبلاً مشرقاً، كما يجد الذين يفضلون انضواءهم تحت حكم الأتراك بدلاً من حكم الامبراطور والأمراء"[4]. ومن الواضح جداً أن نفوذ الرأسمالية، جلب معه التمزق والمتاعب، والسبب يعود تحديداً إلى الدينامية المتأصلة فيها، وسرعان ما انتقلت بميدان عملها من إطار محلي إلى إطار وطني ثم عالمي. ففي الوقت الذي كان فيه سليمان القانوني يحاصر فيينا في قلب أوربة (عام ١٥٢٩)، كان الكفار الأوربيون يتحولون ليصبحوا سادة الدنيا من خلال رحلاتهم البحرية إلى العالم الجديد، وحول رأس الرجاء الصالح إلى الهند. فلم يكن التجار العثمانيون هم الذين قاموا بأسفارهم إلى أوربة الغربية، وإنما التجار الفرنسيون والبريطانيون والهولنديون، الذي نظم كل فريق منهم شركته الشرقية الخاصة به، مستغلاً الامبراطورية العثمانية. وما أن حل عام ١٧٨٨ حتى كان للسفير الفرنسي في القسطنطينية ما يبرر المباهاة بقوله "إن الامبراطورية العثمانية واحدة من أغنى مستعمرات فرنسا"[5]. وفي غضون القرن التالي ساق القدر العالم بأسره عملياً للسير على خطوات الامبراطورية العثمانية والانحدار إلى منزلة الاستغلال والتبعية للغرب الرأسمالي.

٢ ــ المركنتلية والاستعمارية في العالم الثالث

مارس التجار الأوربيون التجارة في جميع اتجاهات الأراضي، وكانوا يختلفون جداً عن التجار الصينيين الذين قادوا بين عامي ١٤٠٥ و ١٤٣٣ أبعد الحملات البحرية أثراً في ذلك العصر، ثم أقلعوا عنها بشكل مفاجيء. لم يكن لتلك الحملات نظير في حجمها ومنجزاتها، فالحملة الأولى تألفت من اثنتين وستين سفينة، ومن ثمانية وعشرين ألف رجل، أبحرت إلى مسافات بعيدة حتى وصلت جاوا، وسيلان وكالكوتا. وأما الحملات التالية فقد أبحرت إلى مناطق أبعد، ووصلت الساحل الشرقي لإفريقية، ومداخل الخليج العربي والبحر الأحمر. وزار الصينيون أكثر من ثلاثين ميناء في المحيط الهادي، حيث كانوا يقنعون الحكام المحليين أو يجبروهم على الاعتراف بسلطة الامبراطور مينغ. جرى ذلك في الوقت الذي كان فيه البرتغاليون يتلمسون طريقهم بسفن أصغر من السفن الصينية وبتقنيات ملاحية أقل شأناً، نزولاً بمحاذاة ساحل إفريقية حتى وصلوا «رأس فيرد»

في عام ١٤٤٥ وفجأة تم وقف الحملات الصينية بأمر امبراطوري عام ١٤٣٣ وظلت الأسباب الحقيقية لوقفها غامضة غموض أسباب انطلاقتها الأولى .

ولكن العامل الحاسم يكمن في الفرق الجوهري القائم بين المجتمع الصيني والمجتمع الغربي ، وفي تباين طبيعة وسلوك المغامرة البحرية لكل منهما . ففي الصين كان البلاط المتداعي ينظم الرحلات البحرية ويشرف عليها ، وليس إحدى الشركات المساهمة كما في الغرب . وكان الغرض من الرحلات تأمين الاعتراف بسلطة الامبراطور الصيني ، وليس جني الأرباح لأصحاب أسهم الشركات .

لقد كانت تلك الرحلات تعود بالحمر الوحشية والنعام ، لرفاهية البلاط الامبراطوري أكثر مما تعود بالكنوز الذهبية لتباع في السوق الوطنية . وفجأة توقفت الرحلات البحرية بناء على أمر امبراطوري دون أن يُبدي التجار الصينيون أية معارضة فعالة . وهي النتيجة التي كان يتعذر مجرد تصورها في تلك الآونة بالنسبة لأوربة ، ذات الممالك الوطنية المتنازعة ، والشركات المساهمة المتنافسة تنافساً جنونياً لاستخلاص أقصى المرابح ، من مغامراتها فيما وراء البحار .

والسبب الذي حال دون أن يكون كولومبوس صينياً ، يتجلى فيما عاصر تلك المرحلة من كتابات صينية وأوربية أيضاً . ففي عام ١٦١٨ كتب « تشانغ هسي » : " إن ما يصيبك من الخوف لدى اتصالك بالأقوام البربرية ، لا يعدو خوف المرء حين يلمس القرن الأيسر لأي حلزون . وأما الأشياء الوحيدة التي تثير الهواجس في الواقع لا تعدو الوسيلة التي يجب أن يسيطر الإنسان بها على أمواج البحر ، وأما أعتى المخاطر فإنها تتمثل بعقول أولئك الأفراد المتعطشين للربح والشرهين للكسب "[6] . ولكن فاتح المكسيك ، « هرناندو كورتس » ، كتب نقيض العبارة السابقة في عام ١٥٢١ " نحن معشر الاسبان نعاني من علة في قلوبنا لا تشفى إلا بالذهب ... لقد جئت سعياً وراء الذهب وليس للعمل بالأرض كأحد العمال " وأما القبطان البرتغالي « جووا ريبيرو » فقد كتب مباهياً عام ١٦٨٥ : " انطلاقاً من رأس الرجاء الصالح فما بعد ، لم تكن تحدونا الرغبة لترك أي شيء خارج إطار سيطرتنا . لقد كنا تواقين لوضع أيدينا على كل شيء يقع ضمن تلك المسافة الهائلة التي تربو على ٥٠٠٠ فرسخ والتي تمتد من سوفالا إلى اليابان ... لم نترك زاوية واحدة خارج إطار احتلالنا أو خارج إطار رغبتنا إلا بوضعها تحت سيطرتنا "[7] .

فثمة عاملان يفسران الفارق الكبير بين الموقفين الصيني والغربي حيال التوسع عبر البحار . أولها العامل السياسي ، الذي يتمثل بدور الملوك الوطنيين الأوربيين الذين طفقوا يتنافسون تنافساً ضارياً ، على ما توفره الممتلكات المستعمرة من ثروات واكتفاء ذاتي ، وعندما ادعى الملكان الإسباني

والبرتغالي حق ملكيتهما لكل البلدان الواقعة عبر البحار ، هب فرانسيس الأول ملك فرنسا ملتحقاً بهذه الجوقة قائلاً : " كم أتوق لرؤية وصية آدم التي قسم العالم بموجبها بين إسبانيا والبرتغال" .

إن هذا التنافس الملكي على البلدان الواقعة عبر البحار ، لتنافس ذو مغزى كبير ، لأنه كان يعني تمتع التجار وشركاتهم المساهمة بالدعم الرسمي لعملياتهم العالمية . والحقيقة فإن أحد الأسباب لظهور الملوك الأوربيين الأقوياء من أمثال هنري الثامن في إنكلترا (١٥٠٩ ــ ٤٧) وفرانسيس الأول في فرنسا (١٥١٥ ــ ٤٧) وفرديناندو إزابيلا في إسبانيا (١٤٧٠ ــ ١٥١٦) هو تحالفهم غير الرسمي مع طبقة التجار المتنامية التي يحصل منها الملوك على المعونة المالية الأساسية ، وعلى الموظفين الأكفاء الأذلاء ، لتزويد بيروقراطيات الدولة الفتية . وبالمقابل فإن اندماج المواطنين بالسلطة الملكية ، أعانهم على إنهاء الحروب الإقطاعية المتواصلة ، وخلصهم من أشكال السلطات الإقطاعية المحلية ، التي كانت تمسك بخناقهم ، حيث لكل منها عاداتها الخاصة وقوانينها وأوزانها وعملتها النقدية . وبزوال العوائق وتعزيز القانون والنظام الملكي ، تمكن التجار من مواصلة عملياتهم وسط ظروف مواتية أكثر منها في القرون القديمة .

إن أهمية الممالك الجديدة الكبيرة بالنسبة للعالم الثالث تكمن في قدرتها على حشد الطاقات البشرية ، والموارد الطبيعية الضرورية لصالح المغامرة الواسعة النطاق عبر البحار . فقد أصدرت البلاطات الملكية الصكوك التي أجازت للشركات المساهمة ، مواصلة الاستكشاف والتجارة والاستعمار كما ساندت تلك الشركات بالأساطيل والأموال الملكية . وتبدو المبالغ ضئيلة هذه الأيام ولكنها بالنسبة للاقتصاديات المتواضعة آنذاك تشبه البلايين الضرورية في الزمن الحاضر لاكتشاف الفضاء . وكان معظم أوائل المستكشفين وهم من الإيطاليين ، يحظون بالرعاية والتشجيع من الممالك الوطنية الجديدة وليس من دويلات مدائنهم القومية الصغيرة . فالبلاطان الاسباني والبرتغالي قدَّما الدعم إلى كولومبوس ودو غاما ، وسرعان ما لحق بركبهما البلاطان الإنكليزي والفرنسي فقدَّما بمنتهى الحماس الدعم إلى « كابوت » و « فيرازانو » وإلى غيرهما من البحارة الإيطاليين .

والسبب الثاني للفارق المصيري بين الموقفين الصيني والغربي نحو المغامرة البحرية كان اجتماعياً . فالرأسمالية حولت أدق جوانب المجتمع الغربي إلى سلع خاضعة للبيع والشراء نقداً MONETIZATION وأصبح جوهر النظام الاقتصادي الجديد ، يتمثل باستعمال النقود استعمالاً متزايداً ، وبصك الوحدات النقدية القياسية المتداولة في كل مكان ، وبتطوير المصارف ووسائل التسليف ، وأما السرعة التي تم بها هذا التوالد المالي ، فإنها تفصح عن نفسها في تصاعد موجودات العائلات المصرفية الأساسية في أوربة . فعائلة بيروزي في فلورنا كانت تسيطر على رأسمال بلغ بشكله

الإجمالي ١٫٦ مليوناً من الدولارات الأمريكية (بسعر الدولار الأمريكي في عام ١٩٥٨) وبحلول عام ١٤٤٠ كان لدى عائلة مديتشي في فلورنا ١٥ مليون دولاراً أمريكياً، ولدى عائلة فيوغر في مدينة أوغسبيرغ ٨٠٠ مليوناً دولاراً أمريكياً بحلول عام ١٥٤٦. وكان على العالم الثالث القادم بعد حين، أن يعيش تحت وطأة هذه البنوك التي استثمرت أموالها في المشاريع التجارية والمزارع والمناجم فيما وراء البحار.

لقد رأينا كيف حولت عملية التنقيد (التعامل بالنقود) شكل الريف، باقتلاع الفلاحين من جذورهم، والأثر التخريبي الذي تركته الرأسمالية على الحرف اليدوية ونقابات التجار في المدن. فهذه النقابات بتنظيمها الدقيق لممارسة الحرفة، والتسعير والمتاجرة، أصبحت مؤسسات متكيفة مع المحافظة على الطريقة التقليدية في الحياة وليس مع جني الأرباح. وكان أعضاء النقابة ملتزمين بمفهوم «السعر المنصف» ينظرون إلى تحقيق الربح على حساب الغير بأنه فعل شنيع أخلاقياً وخارج إطار المسيحية. ولكن هذه المفاهيم انهارت عندما بدأ المقاول يتحاشى النقابات بشرائه المادة الخام ونقلها إلى المزارعين في الريف، الذين كانوا يعيشون حالة عمالة ناقصة ويشتغلون بالمادة الخام على أساس القطعة. إن المفهوم المنطقي لهذا النظام الجديد، «نظام الإنتاج المنزلي» كان الغرض منه الربح زيادة عن «السعر المنصف»، فالمقاول يدفع أدنى ما يمكن مقابل المادة والجهد ويبيع السلعة الجاهزة بأعلى الأسعار الممكنة ليؤمن أعلى حد من العائدات من استثماره الرئيسي.

انعكس النظام الاقتصادي الجديد على التجارة أيضاً، بظهور الشركات المساهمة التي كانت في أوائل العصور الحديثة تشبه الشركات المتعددة الجنسيات في هذه الأيام. إن هذه المؤسسات فريدة من نوعها، حيث طابع المساهمة فيها يضيِّق مسؤولية المستثمر ويفصل بين مهمة الاستثمار ومهمة الإدارة، مما أتاح إمكانية تكديس مقادير كبيرة من رأس المال لصالح المغامرات المحددة. وكان كل من يرغب بممارسة المضاربة لا يخاطر إلا بالمقدار الذي يستثمره في أسهم الشركة. وأما تفاصيل الإدارة فقد كان يعهد بها إلى مديرين مختارين بناء على خبرتهم وقدرتهم على تحمل المسؤولية، وهؤلاء المديرون يستطيعون بدورهم انتقاء الأفراد الذين يطمئنون إلى كفاءتهم في إدارة شؤون الشركة ميداناً. هذا الترتيب أغرى أناساً متباعدين من أصناف شتى أمثال: تجار الصوف اللندنيين، أو أحد أصحاب المخازن الباريسيين، وصيادي سمك الرنكة من هارلم أو صيارفة «أنتويرب»، أو الملاكين العقاريين من يوركشاير — على أن يستثمر كل منهم مدخراته في مغامرة فردية. وبهذا الأسلوب كان من الممكن حشد رأس المال الأوربي بكل بساطة وسهولة والنفاذ إلى كل أنحاء العالم، من خلال شركات الهند الشرقية الهولندية منها والإنكليزية والفرنسية، ومن خلال مختلف الشركات «الإفريقية والشرقية»، والشركة «الموسكوفية» وشركة «خليج هدسن» التي لا تزال على قيد الحياة.

وهكذا لم يكن بوسع أي تاجر شرقي مقيد بموارده الشخصية أو بموارد شركائه، أن يحلم بالتنافس مع تلك الشركة المساهمة القوية وغير المجسمة. هذا وقد ساهم التوسع في المشاريع الأوربية عبر البحار بين عامي ١٥٠٠ و ١٨٠٠ في تطوير كتلة من النظريات والتدابير الاقتصادية المعروفة باسم «المركنتلية».

فالهدف الموضوعي للمركنتلية هو تعزيز وحدة ونفوذ الممالك الجديدة، والذي تطلب بلوغه تكديس السبائك لدفع تكاليف الحروب المتواترة، والبيروقراطيات المتكاثرة، ولهذا بُذلت الجهود لتنشيط ميزان تجاري مُوات، وللحصول على المستعمرات التي تنتج المواد الخام الضرورية للوطن الأم، وتأمين الصكوك الملكية التي خلعت امتيازات الاحتكار على الشركات المساهمة لممارسة الاستعمار، أو المتاجرة في بعض البلدان المحددة عبر البحار. وينتج عن هذا أن مصالح المستعمرات قد تم إخضاعها آلياً إلى مصالح الوطن الأم. وكان الغرض من المستعمرات أن تكون بمثابة الأسواق أمام المصنعات، لتوفر المواد الخام التي يتعذر على الوطن إنتاجها، وتعزيز الأسطول التجاري المفيد في زمن الحروب، وتوفير الطاقة البشرية للعمل في المستعمرات. وانتهجت معظم الأمم الأوربية الغربية الإجراءات المركنتلية كالبرتغال في حصولها على التوابل من جزر الهند الشرقية، وإسبانيا في استخلاصها الذهب والفضة من الأمريكيتين، وهولندا في إنشائها أسطولاً تجارياً يجوب العالم، وبريطانيا في سنها قوانين الملاحة في وجه التجارة الهولندية، وفرضها احتكار الشاي لشركة الهند الشرقية البريطانية، الأمر الذي بلغ ذروته في أزمة «فريق شاي بوسطن».

وحقيقة أن الأوربيين الغربيين كانوا أول من وصل الأمريكيتين وجزر الهند الشرقية، لا تفسر سبب سيادة أحفادهم في القرون التالية على العالم بأسره، بما فيه الحضارات العريقة في آسيا، التي كانت أكثف سكاناً وأكثر غنى من أوربة الغربية. وإن امتلاك الغربيين لسفن ومدافع متفوقة، وتأمين سيطرتهم على المحيطات والتجارة العالمية، أضحى حقيقة واقعة. ولكن السيطرة على طرق التجارة لم تؤد إلى الهيمنة السياسية والاقتصادية على مجمل القارات، أو تقسيم العالم إلى غرب متطور ثري وعالم ثالث متخلف مدقع في الفقر. ولعدة قرون سطر العرب والإيطاليون وجنوا أرباحاً طائلة من التجارة على التخوم البرية الشاسعة لشبه الجزيرة الأوربية/الآسيوية، بدءاً من الجزر البريطانية الصغيرة غرباً إلى جزر التوابل والصين شرقاً، ولكن هذه التجارة لم تؤمن لهم السيطرة على العالم، ولم تنقذهم من حكم الغرب واستغلاله.

إن جذور الهيمنة الغربية لا تكمن إذاً في النطاق العالمي للتجارة الغربية، وإنما في جوهرها الفريد من نوعه. ولأول مرة في التاريخ خلقت الرأسمالية الغربية تجارة الجملة بالضرورات التي سرعان

ما حلت محل التجارة التقليدية المحدودة بالكماليات. ففي أواخر القرن الثامن عشر أدرك «آدم سميث» مغزى هذا التطور التاريخي، حينما أشار إلى أن الاكتشافات التي تمت عبر البحار قد منحت "سوقاً جديدة لا تعرف الشبع أمام كل المصنعات الأوربية ــ سوقاً اشتملت على مختلف الأمم في آسيا وإفريقية وأمريكة"[8] كلها تقريباً "إن آدم سميث لم يدرك اقتصاد السوق العالمي الذي خلقته المشاريع الرأسمالية عبر البحار، بل أدرك أيضاً الأثر السلبي الذي تركته على سكان البلاد الأصليين".

"بعد أن ربطت تلك المشاريع مناطق العالم البعيدة مع بعضها. وأتاحت تلبية متبادلة بالحاجات والمسرات بقصد تشجيع تبادل الصناعة، كان اتجاهها العام يبدو وكأنه اتجاه خيري. وأما سكان البلاد الأصليين، الذين يعيشون في جزر الهند الشرقية والغربية، فقد تلاشت جميع المنافع التجارية التي كان من المحتمل أن تنجم عن تلك المشاريع وغاصت في لِجج البلايا المرعبة التي تطل عليها بين الحين والآخر... إن الجور الوحشي الذي مارسه الأوربيون يعتبر حدثاً هداماً بالنسبة لمعظم البلدان الفقيرة، وكانت نتيجته عكس ما هو متوقع أي الخير العميم للجميع"[9].

وحينما عزا آدم سميث المصائب المرعبة للجور الوحشي الذي مارسه الأوربيون، فإنه فتح باباً للجدل ما زال مشرعاً حتى اليوم. فبعض الناس يتفقون مع هذا الاقتصادي الاسكتلندي ويجزمون، على أن القرون الطويلة من الاستغلال الأمبريالي الغربي هي المسؤولة عن استمرار مصائب العالم الثالث حتى الآن. هذا في الوقت الذي يعتبر فيه أناس آخرون أن واقع هذه المجتمعات الأصلية الموجودة عبر البحار، ما هو إلا محصلة التطور التاريخي الرومانسي لهذه المجتمعات، لكونها تمثل طوباويات فاضلة، عانت قدراً من الاستغلال، في ظل حكامها الوطنيين ونخباتها المستنيرة لا يقل، في حقيقة الأمر، عما عانته في ظل الإداريين ورجال الأعمال الأوربيين. إن لكل من هذين الموقفين مبرراته، وذلك لأن مدى تأثير الوطأة الأوربية على المجتمعات الوطنية اعتمد على طبيعة كل مجتمع من هذه المجتمعات المتباينة غاية التباين.

ومما لا شك فيه أن المجتمعات «الفاضلة» كانت أمراً واقعاً عبر البحار قبل الغزو الأوربي لها، وقد ورد فيض من الأدلة من جميع القارات على ألسنة أوائل الرحالة والمستكشفين، فالصياد البدائي الأوسترالي الذي كان يعود بطريدته، أو المرأة التي تعود بحصيلة الجذور النباتية عند مغيب الشمس، كل منهما مطالباً بتوزيع غنيمته بين جميع الأقارب، وفقاً للتقاليد الصارمة، مما يضمن بقاء وأمن كل أفراد العشيرة. إن تقليد المشاركة هذه دام زمنا طويلاً بعد وصول الأوربيين، وقال عنه أحد الأنتروبولوجيين: "ادفع قميصاً لرجل لقاء عمله، ولا عجب أن تصادف صديقه مرتدياً هذا

القميص في اليوم التالي "[10] . جاء هذا القول في تقرير الأنتروبولوجي « لويس مورغان LEWIS MORGAN » في القرن التاسع عشر : " إن شريعة الكرم التي يدعي الأمريكيون الأصلاء ممارستها تهدف إلى قيام مساواة في المعاش فلا مجال لقيام الفقر والفاقة في جهة من أطراف القرية الهندية ... في حين أنهما ينتشران في القرية نفسها "[11] . وعبرت عن هذا الاتجاه الشهادة التي تركها الأب اليسوعي « جاكوب بايغرت F.R. JACOB BAEGERT » الذي أمضى سبعة عشر عاماً في منتصف القرن الثامن عشر مع هنود جنوبي كاليفورنيا ولدى عودته إلى ألمانيا كتب وصفاً عن سير الحياة اليومية ، ضمنه حياة التقشف والبساطة التي يعيشها المواطنون الأصليون في كاليفورنيا : " إنهم يقضون حياتهم ، ليلاً نهاراً ، في العراء يفترشون الأرض ويلتحفون السماء " وبعد أن يأتي على ذكر تفاصيل شظف العيش يختتم وصفه قائلاً :

" .... قد يستنتج بعض الناس أن الهنود من أتعس أبناء آدم وأكثرهم حاجة للشفقة . ولكن هذا الاستنتاج سيكون خطأً فادحاً ، إنني أؤكد للقارئ بأنهم ... دون شك يعيشون أسعد من المواطنين المتحضرين في أوربة ... وعلى مدار العام لا يمكن أن يحدث ما يعكر صفو الحياة في كاليفورنيا لأي إنسان ، فلا شيء يحدث مما يربك له حياته ويجعله يفضل الموت ... فلا الحسد ، ولا الغيرة ، ولا الافتراء ، تنغص عليه حياته ، لم يكن معرضاً لفقدان ما يملك ، ولا الاهتمام بالاستزادة . إن أهالي كاليفورنيا لا يعرفون معنى « خاصتي وخاصتك » هاتان الفكرتان اللتان كما يقول القديس غريغوري تملآن وجودنا ، مرارة وآثاماً لا تحصى . " .

" وظاهرياً بدا أهالي كاليفورنيا بأنهم لا يملكون شيئاً ، ولكنهم أصلاً يملكون ، كل ما يحتاجون إليه ، لأنهم لا يشتهون أي شيء خارج إطار منتوجات منطقتهم الفقيرة التي جار عليها الزمن ، وهذه المنتوجات دائماً في متناول أيديهم . فلا عجب إذاً أن تبقى أساريرهم ضاحكة ، وأن ينصرفوا دوماً إلى التسلية والضحك ، معبرين في النهاية عن قناعتهم ، التي هي في النهاية منبع السعادة الحقيقي "[12] .

ومن الأهمية بمكان أن تشير جميع التقارير إلى الأقوام « البدائية » التي بقيت في أحد مراحل التطور البشري ، تجمع الطعام فقط ، مما أثار سؤالاً مستعصياً يكمن خلف تاريخ العالم الثالث بأكمله . لماذا وجد المستكشفون الأوربيون ، حين أبحروا إلى جميع أنحاء العالم ، أناساً يعيشون على مستويات من التطور مختلفة ـــ بدءاً من البدائيين الأوستراليين الذين يجمعون الطعام ، ومروراً برجال الغابات « البوشمان » في إفريقية وفي « تيرا ، ديلفيوجيان TIERRA DELFUEGIANS » ، ووصولاً إلى

المتحضرين جداً من صينيين وهنود وشرق أوسطيين الذين كان ينظر إليهم معاصروهم من الأوربيين نظرة مليئة بالرهبة والحسد..

إن أسباب هذا التباين يبدو جغرافياً أكثر منه عنصرياً، طبقاً لرأي الأنتروبولوجي «فرانز بوواس FRANS BOAS» الذي أوضح ما يلي: "إن تاريخ الجنس البشري يبرهن أن المنجزات الحضارية تعتمد على الفرص المتاحة لمجموعة بشرية ما لتتعلم من خبرة جيرانها. فمكتشفاتها تنتقل إلى غيرها من المجموعات وكلما تعمقت الاتصالات بين المجموعات زادت فرص التعلم. ولذلك فإن القبائل ذات الحضارات المتواضعة ظلت في عزلة طيلة حقب عديدة من الزمن ولم تستطع الإفادة من المنجزات الحضارية لجيرانها"[13]. وبتعبير آخر، حتى لو كان للعوامل الجغرافية الأخرى نفس التأثير، فإن العامل الحاسم في التقدم البشري يبقى ممثلاً في سهولة المنال والتفاعل. فالناس الذين تُتاح لهم سهولة المنال أكثر من غيرهم، والذين تنفتح أمامهم أوسع الفرص للتفاعل مع غيرهم من البشر هم أكثر البشر احتمالاً في أن يشقوا طريقهم نحو التقدم، وعلى الأقل في مضمار التكنولوجيا، الأمر الذي يستحق الثناء بشكل موضوعي. وأما أولئك الناس الذين تفرض الظروف عليهم العزلة والذين يتوفر لهم الحافز من الخارج فمن المحتمل لهم أن يتقوقعوا في حالة من الجمود.

إن المستكشفين الأوربيين لم يجدوا أية علاقة متبادلة بين درجة الانعزال، ودرجة التأخر التكنولوجي. فالمجتمعات البدائية الجامعة للطعام، وضعت في مناطق معزولة أمثال أوستراليا وبعض مناطق الأمريكيتين، (المناطق الشمالية من أمريكة والمناطق الجنوبية من أمريكة الجنوبية) وإفريقية (الصحاري والغابات الغزيرة الأمطار). وبما أن هذه المجتمعات الجامعة للطعام كانت قبلية بالضرورة، فإنها لم تستطع أن تكدس مقادير كبيرة من الثروة، وأن تخلق المجتمعات المعقدة والمتمايزة طبقياً. وبدلاً من ذلك شكلت عشائر رحل، وكل عشيرة ضمّت عدداً محدوداً من العائلات ذات نوع من التركيب الاجتماعي الذي أعجب المراقبين الأوربيين.

ولكن التأخر التكنولوجي الذي ولد المشاعية COMMUNALISM «الفاضلة» ترك الشعوب المحلية عرضة للتغلغل الأوربي أيضاً. فكلما انخفض مستوى التطور التكنولوجي انخفض معه مستوى القدرة على مجابهة التغلغل الخارجي. فالتخلف التكنولوجي كان يعني في المقام الأول: تخلف التسليح، كالحراب والأقواس والسهام والعصي المعقوفة BOO MERANG، مقابل الرماح والسيوف الفولاذية وبنادق المسكيت. وكان يعني ثانياً: النقص الواضح في الطاقة البشرية وذلك لسبب عدم وجود أكثر من صياد واحد أو اثنين في كل ميل مربع في وسط ملائم، وبعدم وجود أكثر من صياد واحد فقط في كل ثلاثين أو أربعين ميلاً في المناطق الجرداء أو الجبلية. وارتفع هذا العدد، في

أوستراليا إلى ثلاثمائة ألف من الرجال والنساء والأطفال لدى وصول الأوربيين ـــ رقم من الواضح أنه لم يكن كافياً للاحتفاظ بجزيرة تتخذ شكل القارة الواسعة التي مساحتها توازي مساحة أوربة كلها تقريباً. وأخيراً فإن التأخير التكنولوجي عزل العشائر المنفردة عن التجمعات البشرية في بعض المناطق وأبقاها دون مناعة ضد أوبئة الشعوب الدخيلة عليها، كالجدري والحصبة والتيفوس وغيرها من الأمراض التي فتكت بالأوستراليين، وأمثالهم من الهنود الأمريكيين المنعزلين أثناء وصول الأوربيين.

وتشير الاعتبارات السابقة إلى أن شعوب ما وراء البحار كانت تعاني من المصائب المرعبة التي جاء على ذكرها آدم سميث، وذلك في مرحلة جمع الطعام، ولكن تاريخ العالم الثالث يجب ألا يتغافل عن الحقيقة التي مفادها أن الأقوام القبلية لا تزال تعاني من المصائب المرعبة حتى الزمن الحالي ففي وقت كتابة هذا الكتاب (١٩٨٠) أوردت الصحافة الأحداث التالية التي تمثل التصرفات البربرية خير تمثيل:

ـــ لا يزال تهجير البدائيين الأوستراليين قائماً في أعقاب اكتشاف الأورانيوم والبوكسيت والمنغنيز في أراضيهم.
ـــ في التلال الشمالية من الفلبين يهدد الخطر وجود خمسة وثمانين ألف مواطن قبلي نتيجة مشروع ضخم لتوليد الطاقة الكهربائية.
ـــ في البرازيل لم يبق على قيد الحياة من الهنود الأصليين الذين كان عددهم ستة ملايين إلا مائتي ألف مواطن، وهم في تناقص مستمر من جراء شق الطرق والمراعي والمناجم وعمليات قطع الأخشاب وزحف المستوطنين.
ـــ الأسكيمو في آلاسكا، طبقاً لإحدى دراسات جامعات بانسلفانيا، يقدمون عملياً على الانتحار نتيجة الإدمان على الكحول بشكل جماعي، فنسبة المدمنين على الكحول في المناطق الجبلية بلغت ٧٢٪ من مجموع الراشدين[14].

وعلى النقيض من ذلك، فإن الشعوب التي حازت على تقدم تكنولوجي أكبر مما حازته الأقوام السابقة، فقد خسرت تلقائياً مشاعيتها الاجتماعية وحصنت نفسها لمقاومة العدوان الخارجي، ومارست الزراعة على مستوى مقبول من التقدم، لتعطي فائضاً غذائياً يستخدم لتعزيز طبقة من القادة العسكريين والدينيين، والإداريين الذين كانوا يتجمعون في بعض المراكز التي تطورت إلى مدن، واتسعت تدريجياً لتصبح دولاً، وامبراطوريات. وهكذا فإن المشاعية الخالية من الطبقات، مما لدى جامعي الطعام، تخلت عن مكانها للتجمعات المتراصفة، في الحضارات التي تعتمد الزراعة كأساس لها، وما كان أصحاب هذه الحضارات اللاحقة «فاضلين» كهنود الأب بايغرت.

ومنذ الألف الثالث قبل الميلاد، حض أحد الآباء المصريين ابنه على الالتحاق بالمدرسة واكتساب الثقافة، والسبب يتمثل بالتناقض الصارخ بين ثراء القلة في قمة المجتمع وبؤس الكثرة في القاعدة. ووصف الأب الحالة البائسة التي يعيشها البنّاء بقوله "إن ذراعيه واهيتان، وركبتيه وعموده الفقري مقصومة". وقال عن الحلاق "إنه يقضي طيلة وقته من الصباح حتى المساء بالحلاقة، لا يعرف طعم الجلوس إلا أثناء تناوله طعامه". وقال عن الفلاح: "إنه يلبس ثيابه في جميع الفصول، صوته أجش كصوت الغراب، أصابعه مشققة دوماً والريح تجفف ساعديه". وقال عن الكاتب "إنه حر من الجهد العضلي يصدر الأوامر". وناشد الأب ابنه: "تعلم الكتابة عن ظهر قلبك لعلك تحمي نفسك من الأعمال الشاقة من أي نوع كانت"[15].

هذا التفاوت المتأصل في الحضارات المتراصفة طبقياً، ثابر على استمرار وجوده عبر آلاف السنين، مما جعل التجار الأوربيين يلاحظونه عندما بدأوا رحلاتهم عبر البحار. فقد وصفوا الاستغلال والظلم بأنه يشبه مصر القديمة. وشجب كارل ماركس في رسالة إلى صحيفة نيويورك ديلي تريبيون (٢٥ حزيران / يونيو / ١٨٥٣) الإجراءات التعسفية البريطانية في الهند وقال "إنني لا أشاطر أولئك الناس رأيهم، الذين يعتقدون بوجود عصر ذهبي هندوستاني... إذ يجب ألا ننسى أن هذه التجمعات الصغيرة كانت ملوثة بالتمييزات الطبقية والرق"[16].

وعلى أي حال لا مجال للإدعاء بأن الاستغلال في ظل النظام الطبقي الوطني، مماثل للاستغلال الذي مارسته الرأسمالية الغربية. فبينهما فرق نوعي أُشير إليه في الفصل السابق — فإنكلترا قوضت الإطار الأساسي للمجتمع الهندي —. وكتب كارل ماركس رسالة شجب فيها قيود الطبقة والرق في الهند. "إن فقدان الهندي لعالمه القديم، وعدم حصوله على عالم جديد، يضفي نوعاً خاصاً من الوجوم على البؤس الحالي الذي يعيشه الهندي، ويعزل هندوستان التي تحكمها بريطانيا عن كل تقاليدها القديمة، كما يعزلها عن مجمل تاريخها القديم"[17].

إن سبب عزل الهند عن تاريخها القديم يكمن أنها حُشرت في اقتصاد السوق العالمي وما نجم عنه من عقبات عميقة الأثر على جوانب الحياة كلها. إن ذلك المجتمع الذي يعيش حالة من الاكتفاء الذاتي، ويحشر عضوياً في اقتصاد السوق العالمي، قد تمَّ تقليصه إلى مجتمع عالم ثالث تابع للمركز الأم. ومن جراء هذه التبعية (كما أعلن وزير التجارة في الهند، «موهان داريا» في آب / أغسطس / ١٩٧٧) فإن ٢٠٠ مليون نسمة من مجمل سكان بلاده البالغ عددهم ٦٢٠ مليوناً، إما عاطلون عن العمل أو ذوو عمالة ناقصة. وفي اللجة نفسها، كان يغوص، حسب بعض التقديرات، ثلثا القوة العاملة في أمريكة اللاتينية، وكذلك الأمر بالنسبة لـ ٦٠ مليون نسمة من

مجمل القوة العاملة الإفريقية التي يبلغ تعدادها ١٠٤ مليوناً . إن مثل هذه الإحصاءات تسلط الضوء على المستنقعات البشرية التي يصادفها المرء في كالكوتا وجاكرتا والقاهرة ولاغوس وبوغوتا وتعكس البنية الطبقية الدفينة في بلدان العالم الثالث والملتصقة في اقتصاد السوق العالمي ، كمذنبات تابعة ذليلة .

الفصل الثالث

بدايات العالم الثالث في أوربة الشرقية

لو أن لصفة « الاستعماري » أدنى صلة بالظروف الأوربية في نهاية العصور الوسطى ، لكان تصدير الحبوب (من أوربة الشرقية) هو ذلك الفرع من التجارة ، وربما الفرع الوحيد الذي يستحق تصور صفته النوعية : ليس لأنه الإنتاج الزراعي الخام الوحيد ، بل لأن دفع ثمنه كان يتم بواسطة الواردات المصنعة ، ويشرف على تجارته الوسطاء ، من التجار والشاحنين الأوربيين الغربيين ، كما أنه أخضع ثروات الاقتصاديات الشرقية ومنظماتها الاقتصادية وبنيتها الاجتماعية ، لمستلزمات الأسواق الغربية . وكان لتجارة الحبوب ، بالشكل الذي تطورت إليه في نهاية العصور الوسطى ، وفي القرون الأولى من العصر الحديث ، تأثير الأحوال الاقتصادية ، والعلاقات الاجتماعية في البلدان الشرقية ، يماثل تأثير التجارة العالمية الحديثة على البلدان المتخلفة التي تصدر المنتوجات الأولية .

م . م . بوستان
M.M. POSTAN

يسود الاعتقاد بأن العالم الثالث يتألف من البلدان الواقعة عبر البحار ، بدأ ظهوره في أوربة الشرقية لأن الاقتصاد والمنظمة الاجتماعية في بلدان أوربة الشرقية كانا أول من أخضعا وأُعيد توحيدهما من جديد ، تلبية لحاجات السوق في شمال غربي أوربة ، وأما سبب هذا الإخضاع وإعادة التوحيد ، فيكمن في التطور الاقتصادي والتكنولوجي الجديد الذي بلغه شمال غربي أوربة ، والذي استحدث طرازاً جديداً من تجارة الجملة بالضرورات MASS TRADESYSTEM ، بدلاً من التجارة التقليدية

بالكماليات التي كانت تمارسها مناطق التخوم، وأولى المناطق التي دخلت في نظام تجارة الجملة كمناطق تخوم تابعة، هي البلدان الأوربية الشرقية المتاخمة، وليس البلدان الواقعة ما وراء البحار.

١ ــ شمال غربي أوربة يحتل مركز الصدارة

إن انحدار أوربة الشرقية في العصور الحديثة، إلى مرتبة المنطقة المتخلفة التابعة، يجري تفسيره عادة في ضوء تخلفها وانطوائها على نفسها. فطبقاً لهذه النظرية كان شمال غربي أوربة، قد أخذ زمام المبادرة في التوسع عبر البحار وفي نقل مركز الثقل التجاري من المتوسط إلى الأطلسي، في حين أن بلدان أوربة الشرقية، بسبب عمق موقعها البري لم تساهم في هذين الحدثين المصيريين. وبالنتيجة، انتقل مركز النشاط الاقتصادي في أوربة والعالم كله، إلى شمال غربي أوربة، في الوقت الذي تراجعت فيه أوربة الشرقية وغاصت في قرون من الظلام والركود.

ولكن الواقع الحقيقي لتسلسل مجريات الأمور، يتمثل في تناقض مسيرة أحداثها، فانحدار أوربة الشرقية يجب تفسيره على ضوء انخراطها في الأحداث، وليس على ضوء انطوائها على نفسها ويكوّن المثال الأول عن العلاقة السببية بين التطور الاقتصادي للغرب والتخلف الذي لحق بشركائه التجاريين الأضعف منه. ولقد كان لهذه العلاقة السببية أهدافاً بعيدة المدى، امتدت خارج حدود البلدان الأوربية الشرقية منها والغربية[1].

إن انتقال الأقنية الرئيسية للتجارة من المتوسط إلى شمال غربي أوربة في أوائل العصور الحديثة، يعود إلى الاكتشافات العظيمة وما نجم عنها من افتتاح طرق تجارية جديدة عبر الأطلسي إلى العالم الجديد، ونزولاً في الأطلسي إلى رأس الرجاء الصالح، وشرقاً إلى الهند. غير أن المركز التجاري لأوربة كان قد انتقل من المتوسط إلى شمال غرب أوربة في أواخر العصور الوسطى، وقبل أن يبدأ عصر الاكتشافات. والسبب الرئيسي لهذا الانتقال المصيري هو نشوء تجارة الجملة بالضرورات في بحر البلطيق، تلك التجارة التي فاقت في جوهرها، من حيث الحجم والقيمة والأثر الاقتصادي الاجتماعي، التجارة التقليدية بالكماليات في المتوسط وفي بقية أرجاء العالم.

لقد كان لتجارة المتوسط جذورها في جنوبي آسيا وشرقها، حيث كان التجار المسلمون ينقلون التوابل والحرير والأقمشة القطنية الناعمة وبعض المصنوعات اليدوية الشرقية إلى الموانىء في شرقي المتوسط. ومن هناك كان التجار الإيطاليون ينقلون تلك السلع إلى المدن الإيطالية الشمالية، مثل البندقية وجنوا ليتم شحنها إلى أرجاء أخرى من أوربة، إما براً عبر الألب، أو بحراً عبر مضيق

جبل طارق . وأما أوربة الغربية فقد كانت تدفع مقابل السلع الشرقية هذه بعض المنتجات كالكتان والأسلحة والخيول ، والذهب والفضة .

اتسمت التجارة المتوسطية بطابعها الكمالي ، لأنها قامت لتلبية حاجات الأثرياء والأقوياء كالأمراء واللوردات ، والمقامات الدينية ، والتجار ، وظلت خارج نطاق التيار الرئيسي للنشاط الاقتصادي ، لأنها لم تكن ذات أثر يذكر على المواطنين أو على الاقتصاد في العصور الوسطى . فالتجارة الشرقية التقليدية لم تكن ــ كما قال بوستان : "تستدعي بذل الجهد أو إنفاق الموارد الأخرى على نطاق واسع بما يكفي لغرض الضغط على العمليات الاقتصادية والاجتماعية في أوربة الغربية أو الشرقية" .

وأما التجارة التي قامت بين الشرق والغرب بالسلع الضرورية للاستهلاك الجماعي ، والتي نشأت بمحاذاة ساحل البلطيق بأكمله ، فقد اختلفت جذرياً عن التجارة السابقة . لقد كانت بلدان البلطيق الشرقية تزود أوربة الغربية بسلعتين أساسيتين ، **أولاهما** : الأخشاب التي كان بعضها يشحن بالسفن على شكل مادة أولية لم يتناولها الصقل ، لاستعمالها في الصناعات الغربية كصناعة البناء وصناعة بناء السفن ، **وبعضها الآخر** : يشحن بحالة تصنيع ناقصة على شكل هياكل قوارب أو سفن كاملة . وأما السلعة الثانية من شرقي البلطيق فهي القمح الذي فاق الأخشاب في قيمته وأثره الاقتصادي الاجتماعي على أوربة الشرقية .

وبالمقابل تصدر أوربة الغربية إلى شرق البلطيق الأنسجة التي كانت في البداية مصنوعة من قماش عالي الجودة ، من شمال إيطاليا ليستبدل بقماش أرخص وأخشن ، مصنوع في الفلاندر ثم يستبدل بقماش يدعى « بالأجواخ الجديدة » ، التي ينتجها الهولنديون والبريطانيون . والجدير بالذكر أن الصوف الاسباني ، كان يصدر إلى إيطاليا حتى عام ١٥٠٠ ، وفي القرن السادس عشر كان نصفه يذهب إلى إيطاليا والنصف الثاني إلى الفلاندر ، وفي القرن السابع عشر صار يذهب كله إلى الفلاندر ، والصوف الإنكليزي ، على غرار سابقه كان يصدر معظمه إلى الفلاندر طيلة القرن الخامس عشر والقرن السادس عشر . ولكن إنكلترا بدأت حينئذ بشكل مختلف عن اسبانيا ، تصنع القماش بغية التصدير ، وبذلك تناقصت صادرات الصوف ، في حين أن لفائف القماش المصدرة من لندن قفزت من ٥٠٫٠٠٠ في عام ١٥٠٠ إلى ١٣٠٫٠٠٠ في عام ١٥٥٠ .

هذه التجارة البلطيقية بين الشرق والغرب بقيت تحت سيطرة التجار من نقابة هانسياتك HANSEATIC حتى عام ١٥٠٠ تقريباً ، ولكن بعد عام ١٥٠٠ حل مكانهم تدريجياً التجار الهولنديون الذين انطلقوا كصيادين للأسماك ، وصاروا يصدرون من بحر الشمال أسماك الرنكة (المعلبة بالملح أو

بالتدخين) إلى كل أنحاء أوربة . ومن صيد الأسماك ، انطلق الهولنديون إلى تجارة النقل فبنوا السفن ، وأنشأوا المرافق العامة ، لنقل شحنات السلع الضخمة ، وسرعان ما أصبحوا وسطاء النقل بالنسبة إلى أوربة كلها ، فشحنوا بحراً الملح وأسماك الرنكة من « بيسكي »* والخمرة من حوض المتوسط والقماش من بريطانيا والفلاندر ، والنحاس والحديد من السويد ، والحبوب والكتان والقنب والأخشاب من البلطيق .

وبينما كان الإيطاليون في المرحلة السابقة يسيطرون على تجارة الكماليات في المتوسط ويوسعون إطار عملياتهم شمالاً في أوربة ، جاء الهولنديون في هذه المرحلة ليسيطروا على تجارة الجملة بالضرورات في البلطيق وليوسعوا إطار عملياتهم باتجاه الجنوب والسبب الأساسي لهذا الانتقال الذي طرأ على المركز الاقتصادي في أوربة لم يكن سبباً خارجياً ــ أي لم يكن يكمن في الاكتشافات والمشاريع التي تمت عبر البحار ، بل كان سبباً داخلياً يتمثل في أن المساعي الصناعية والمركنتلية بدأت في هذه المرحلة تتمركز في شمال أوربة ، أكثر مما كانت تتمركز في جنوب أوربة .

٢ ــ أوربة الشرقية تصبح منطقة من مناطق العالم الثالث

إن تجارة الجملة الجديدة أدت إلى ولادة العالم الثالث في أوربة الشرقية ، وبالتحديد كان منشأ العالم الثالث يتمثل باستبدال نظام النقابة بنظام الإنتاج المنزلي ؛ أي العمل في صناعات النسيج والمعادن في كل من إنكلترا وهولندا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر . فنظام النقابة حرر هذه الصناعات (كما أشرنا في الفصل السابق) من القيود الخانقة ، مما أتاح تخفيضاً جوهرياً في التكاليف وزيادة في الإنتاج ، كما أتاح لها استعداداً للتكيف مع مستلزمات السوق أكبر من ذي قبل . ولما غمر إنتاج هذه الصناعات الأسواق المحلية والوطنية ، بدأ أرباب الصناعة الإنكليز والهولنديون يتطلعون للبلدان الأجنبية لتسويق فائض إنتاجهم .

لقد وجدوا في أوربة الشرقية ضالتهم المنشودة لتحقيق مآربهم ، لأن إنتاج الحرف اليدوية فيها كان على مستوى رديء من التطور ، ولم يستطع منافسة المنتوجات النسيجية والمعدنية الغربية إلا منافسة ضئيلة . وعلاوة على ذلك فإن أوربة الشرقية كانت تنتج في تلك الآونة بعض المواد الخام النادرة في الغرب ، وسرعان ما تطورت بين الشرق والغرب ، التجارة بشكل طبيعي . وكانت بولندا وليتوانيا تصدران الشعير والقطعان والفراء والأخشاب والبوتاس والقنب وهنغاريا تقدم القطعان والنحاس .

---

* بيسكي BISCAYS : إحدى مقاطعات إقليم الباسك في اسبانيا .

وخلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر، كانت واردات النسيج والمعدات المعدنية من الغرب تفوق في قيمتها صادراتها، مما فرض تسوية الميزان التجاري بالعملة الذهبية والفضية. وبحلول منتصف القرن السادس عشر، انقلب الميزان التجاري بفضل ثورة الأسعار، مما سبب ارتفاعاً حاداً في أسعار المنتوجات الزراعية. وفي الوقت نفسه تزايد الطلب على المواد الغذائية الشرقية في الغرب بسبب ارتفاع عدد سكان المراكز الحضرية، وتحول الأراضي المزروعة إلى مراع لتلبي الطلب المتزايد على الصوف لصناعة النسيج. وكانت النتيجة الختامية رجحاناً ملحوظاً في الميزان التجاري، لمصلحة بلدان أوربة الشرقية. فبين عام ١٥٦٥ و ١٥٨٥ بلغ المتوسط السنوي للصادرات البولونية ذات المنشأ البحري ١٫١٥٨٫٠٠٠ طالر*، بينما لم يبلغ متوسط الواردات إلا ٤٠٠٫٠٠٠ طالر. والأمر نفسه كان في هنغاريا حيث بلغت قيمة الصادرات عام ١٥٤٢ ٣٢٣٠٠٠ فلورين FLORIN* مقابل ١٤١٫٠٠٠ فلورين للواردات.

لقد كان القرنان السادس عشر والسابع عشر، بمثابة المرحلة الحاسمة بالنسبة لأوربة الشرقية، لأن ظروف السوق حينئذ كانت في صالحها، بما يتعلق بتطور جميع الشؤون الاقتصادية، قياساً إلى ما كان يحدث في الغرب. ولكن هذه الفرصة الثمينة ضاعت على أوربة الشرقية، حيث القوى السياسية المهيمنة فيها تصرفت، نقيض تصرفات القوى السياسية في الغرب، أي ضد مثل هذا التطور الاقتصادي. ففي الغرب، كما أشرنا في الفصل السابق، تعاون الملوك الجدد مع الطبقة الوسطى المركنتلية بدافع الفائدة المتبادلة. فالملوك يوفرون النظام والأمن ويقدمون المساندة المالية والبحرية لمغامرات ما وراء البحار، بينما يقدم التجار الأموال للخزينة الملكية بالإضافة إلى تزويدهم الخدمات العسكرية والمالية والإدارية بالأجهزة الموثوقة من الموظفين. ولقد أدى زواج المصلحة هذا في أوربة الغربية، إلى قيام الدول الوطنية القوية التي تعززها الاقتصاديات الوطنية المتينة.

أما في أوربة الشرقية فكان المسلك السياسي والاقتصادي متناقضاً، حيث كان الملوك الشرقيون يتطلعون إلى النبلاء البروسيين والأمراء البولنديين وغيرهم من الملاكين العقاريين الإقطاعيين لتأمين الهبات الإدارية لجيوشهم وبيروقراطياتهم، ويعني هذا التصرف بشكل طبيعي إحجام الدولة عن التدخل في علاقات الفلاحين بالملاكين العقاريين، الأمر الذي أفضى بدوره إلى ترك الفلاحين تحت رحمة أسيادهم من الملاكين العقاريين، مما انحدر بهم إلى مرتبة الأرقاء بدلاً من الارتقاء إلى مرتبة الأحرار.

---

* طالر THALER: عملة جرمانية فضية، توالى إصدارها من القرن الخامس عشر إلى التاسع عشر.

* فلورين FLORIN: عملة فلورنسية أو هولندية أو إنكليزية.

ففي البداية، لم يستعمل الملاكون العقاريون سلطاتهم للتضييق على فلاحيهم تضييقاً مفرطاً فيما يتعلق بأداء الخدمات العملية، أو بحرية الحركة وذلك لعدم توفر أي حافز معين لذلك. إن بضعة أيام من العمل في العام كانت كل ما يطلبونه من فلاحيهم، لعدم وجود فائدة مربحة من عمل أكثر. وما أن سنحت الفرصة الذهبية في القرنين السادس عشر والسابع عشر للحصول على الأرباح الطائلة من تعاظم التجارة مع الغرب، حتى سارع النبلاء لاستخدام سلطانهم ضد التجار والفلاحين معاً، بغية الوصول بمرابحهم الشخصية إلى أقصى حد ممكن.

وفيما يخص الفلاحين، فإن الملاكين العقاريين قد وسعوا، كخطوة أولى، إقطاعاتهم وهي الأراضي الموقوفة على استخدامهم حصراً، بمصادرتهم الأراضي المشاع والبور والمهجورة بطرق مشروعة قانونياً إلى حد الإفراط وبطرق غير مشروعة أيضاً، كما عمدوا إلى تجريد الفلاحين العزل من بقاعهم الموروثة بالطرق المذكورة آنفاً. ولقد استغل الملاكون نفوذهم الطاغي في أجهزة الدولة لاستصدار القوانين التي تحد من حرية حركة الفلاحين، ابتغاء تأمين الأيدي العاملة الضرورية للعمل في ممتلكاتهم الآخذة بالاتساع.

وبذلك تمكن الملاكون العقاريون من إجبار الفلاحين الأسرى على العمل المجاني لرعاية المحاصيل المربحة. ففي بولندا مثلاً لم يكن الفلاحون قبل عام ١٥٠٠، مطالبين بالعمل المجاني أكثر من يوم إلى ستة أيام في العام. ولكن بحلول عام ١٥٥٠ قفز هذا الرقم إلى ثلاثة أيام في الأسبوع وفي عام ١٦٠٠ وصل إلى ستة أيام.

وهكذا فإن الفلاحين في أوربة الشرقية الذين كانت منزلتهم آخذة بالتحسن خلال القرن الثالث عشر وتعادل منزلة الفلاحين الغربيين، اضطروا الآن للنزول إلى مرتبة القنانة. وأصبحوا رهن مشيئة الملاك العقاري بشكل مطلق وليس تحت رحمة تشريعات الدولة. وبحلول عام ١٦٠٠ أصبح الملاك العقاري بمثابة الحكومة بالنسبة للأقنان في أوربة الشرقية، "فهو القاضي وآمر الشرطة والسجان وجابي الضرائب، بل وكان يختار لهم راعي كنيستهم في بعض الأحيان"[2].

وخضع التجار كما خضعت المدن أيضاً، على غرار الأقنان، لمشيئة مصالح الملاكين العقاريين. فقبل القرن السادس عشر كان باستطاعة العناصر البولونية والليتوانية، أن تصمد في وجه النبلاء الإقطاعيين، كما كان التجار يحققون ربحاً طفيفاً من تصدير المواد الخام. ولكن بعد القرن السادس عشر انحدرت الظروف بالمدن وتجارها انحدارها بالفلاحين. فالنبلاء البولونيون باعوا محصولهم إلى التجار البولونيين، وهولاء نقلوها إلى دانزيغ لتصديرها إلى الغرب. وقد حظي النبلاء قديماً بإعفاءات من الضرائب دون أن يتمكن التجار من الحصول عليها، ولذلك كان تجاوزهم للتجار

وشحن محصولهم بأنفسهم، أمراً يدر عليهم مزيداً من الربح. ولم يرغب النبلاء بِـزَجِ أنفسهم في متاعب تفاصيل الصفقات الفعلية، فوظفوا أشخاصاً من غير البولونيين (من ألمان وهولنديين ويهود وأرمن) للعمل وكلاء لهم، مما جعلهم يتهربون من دفع الضرائب. فهولاء الوسطاء الغرباء يأخذون السلع إلى دانزيغ ويبيعونها إلى غرباء آخرين معظمهم من الألمان، الذين يشحنونها بحراً إلى الغرب بسفن هولندية. وبالنتيجة كدست طبقة النبلاء الأرباح الطائلة، ولكن على حساب الاقتصاد الوطني الذي دفع بالمقابل ثمناً باهظاً. وتتجلى قوة النبلاء وقصر بصرهم في واحد من القوانين التي استصدروها عام ١٥٦٥ ــ الذي كان يحظر على التجار البولونيين السفر خارج البلاد لشراء السلع أو بيعها. كان غرضهم من ذلك القانون، إتاحة الفرصة أمام الغرباء لاحتكار التجارة الخارجية البولونية، احتكاراً كاملاً وإقصاء الوسطاء الوطنيين والحصول على أغلى الأسعار لصادراتهم الزراعية ودفع أدنى الأسعار مقابل السلع الغربية المصنعة. ولم يوضع هذا القانون موضع التنفيذ ولكن إقراره ومراميه توحي بأشياء كثيرة. فطبقة النبلاء البولونية ومعها التجار الغرباء كانت تريد التجارة الحرة. وهذا ما تسنى لهم سلوكه.

بهذا السلوك قضى النبلاء البولونيون على المدن البولونية، بما فيها من تجار وحرفيين، وحرمت من المشاركة في الظروف التجارية المواتية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، كما حُـرمت من قطف ثمار المرابح. ولكن المدن الغربية وحرفها اليدوية ازدادت حجماً وكفاءة جزئية نتيجة لوضع الأسواق في الشرق. وأما المدن الشرقية فقد انحدرت إلى مستوى المناطق الإقليمية المخنوقة بأيدي طبقة نبيلة، تستغل السلطة السياسية بكل دهاء، لتكديس الأرباح التي لم يستفد منها إلا أفراد هذه الطبقة، وحفنة من الغرباء. وبعبارة وجيزة، فقد أُتيحت لأوربة الشرقية، فرصة نادرة للتطور الاقتصادي السريع والمستقل، خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، ولكنها بدلاً من اقتناصها عاشت مرارة الانحدار إلى حالة من التبعية في علاقتها مع الغرب، وتوطدت حالة التبعية هذه وتخلدت في القرن السابع عشر، عندما رجحت كفة التبادل التجاري العالمي ضد منتجي المواد الأولية. وفي هذه المرحلة أصبحت أوربة الشرقية تعتمد اعتماداً مطلقاً، على المصنعات الغربية لأن المهارات اليدوية المحلية أصبحت ضحية الضمور. واستمر استيراد هذه المصنعات على نطاق واسع مما جعل الميزان التجاري الذي كان في مصلحة أوربة الشرقية، يميل لصالح الجهة المعاكسة على نحو دائم في هذه الآونة. وبهذا الأسلوب تمكن النظام الرأسمالي الأوربي الغربي من احتواء أوربة الشرقية خلال توسعه، وأحال نظمها الاقتصادية وبنيتها الاجتماعية إلى حالة من التشويه، استجابة لمستلزمات ذلك النظام. وكما أشار «عمانويل وول ستاين IMMANUEL WALLSTEIN» "فإن بولندا قد استحالت، خلال القرن السادس عشر، إلى منطقة متخلفة في الاقتصاد الأوربي العالمي"[3]

وبالتالي فإن النتيجة الختامية هي تقسيم القارة الأوربية إلى شمال غرب ديناميكي ومصنع وإلى شرق زراعي تابع، تقسيماً حافظ على وجوده حتى منتصف القرن العشرين[4].

٣ ــ روسيا تبقى خارج العالم الثالث

تدل ظواهر الأمور على أن روسيا قد أصبحت إحدى مناطق العالم الثالث في نفس الوقت الذي تحولت فيه بلدان أوربة الشرقية إلى عالم ثالث، فالفلاحون الروس انحدروا بدورهم إلى مرتبة القنانة كما بقي الاقتصاد الروسي زراعياً إلى حد كبير. ورغم هذا التماثل، فإن الاقتصاد الروسي لم يخضع لاقتصاد الغرب كما أن المجتمع الروسي لم يخضع لعملية إعادة تركيب، استجابة لمتطلبات السوق الغربية. ولذلك لم تصبح روسيا إحدى مناطق العالم الثالث في بداية العصور الحديثة كما أصبحت أوربة الشرقية.

إن السبب الرئيسي لاستقلال التطور في روسيا كان مساحة البلاد الشاسعة وتوسعها بشكل دائم. فلو كانت روسيا مجرد دولة من دول أوربة الشرقية مقتصرة على الأراضي الواقعة إلى الغرب من جبال الأورال، وحجمها يوازي حجم بولندا أو هنغاريا لكان استقلال تطورها الاقتصادي أمراً عسيراً وبعيد الاحتمال.

فخلال قرون حكم المغول (١٢٤٠ ــ ١٤٨٠) ظلت ولاية موسكو مقيدة ضمن الامبراطورية المغولية، ومحدودة بمساحة صغيرة، وكانت العلاقات الاقتصادية الخارجية لروسيا تحت هيمنة عصبة هانسياتك HANSEATIC شأنها بذلك شأن الاقتصاد البولوني والليتواني. ولو أن ولاية موسكو تطورت فيما بعد وأصبحت إحدى دول أوربة الشرقية لخضع عندها اقتصاد روسيا، كاقتصادات أوربة الشرقية، لهيمنة عصبة هانسياتك والهولنديين والألمان والإنكليز. وتوسعت ولاية موسكو وأصبحت امبراطورية شاسعة، تمتد من بحر البلطيق إلى المحيط الهادي ضمن شبه الجزيرة الأوربية الآسيوية. فإيفان الثالث (١٤٦٢ ــ ١٥٠٥) مدد الحدود غرباً إلى البلطيق وشمالاً إلى المحيط الواقع في القطب الشمالي. وإيفان الرابع (١٥٠٥ ــ ٨٤) فتح خانات التتار في قازان واستراخان، وكسب حوض الفولغا العظيم ووصل بحر قزوين في الجنوب وجبال الأورال في الشرق. وهكذا أصبحت الطريق مفتوحة للاندفاع العظيم عبر المساحات الفسيحة في سيبيريا والمحيط الهادي. ونظراً لانبساط تلك البطاح الموات وشبكة الأنهار القابلة للملاحة وضعف المقاومة العنيفة لدى القبائل المحلية، فإن سرعة التوسع الروسي شرقاً كانت أكبر من سرعة التوسع الأمريكي غرباً، وفي الوقت الذي بدأ فيه القوزاق عبور جبال الأورال، كان الرحالة السير والتر رالية SIR WALTER RALEIGH

ينزل رجاله على جزيرة روانوك ROANOKE في عام ١٥٨٤ . وخلال نصف قرن ؛ أي في عام ١٦٣٧ ، وصل الروس إلى أوخوتسك OKHOTSK في المحيط الهادي ؛ أي اجتازوا مسافة تعادل نصف المسافة الممتدة من الشواطىء الأمريكية على الأطلسي إلى شواطئها على المحيط الهادي . وخلال تلك المرحلة نفسها لم يكن المعمرون الإنكليز قد اجتازوا جبال آليغني ALLEGHENY التي تبعد مئات الأميال فقط عن الأطلسي . إن ذلك التوسع العظيم عبر سيبيريا قد حول روسيا من دولة أوربية شرقية إلى امبراطورية ذات أبعاد قارية . وساعدتها التجارة التي نشأت بين مختلف مناطق الامبراطورية على الانتقال من حالة التبعية الاقتصادية لأوربة الغربية وتصبح وحدة اقتصادية ذات اكتفاء ذاتي إلى حد كبير وتخصص إقليمي وتجاري بين هذه الأقاليم .

تعيد هذه العملية إلى الأذهان تلك التي أعقبت افتتاح الولايات المتحدة لمناطق قارية مماثلة . فعندما تدفق المستوطنون جنوباً إلى أوكرانيا ، وشرقاً إلى سيبيريا ، تطورت الزراعة وغيرها من المساعي بشكل تدريجي وتحولت الأماكن التي كانت حصوناً عسكرية إلى مراكز للتجارة المحلية ، متكاملة مع الحياة الاقتصادية الوطنية . وكما نشأ التخصص الإقليمي في الولايات المتحدة ، حيث كان الشمال الشرقي ينتج المصنعات والجنوب ينتج القطن والغرب المواد الغذائية والمواد الخام نشأ تخصص مماثل في روسيا ؛ فكانت سيبيريا تقدم الفرو ومنتوجات الغابات والمعادن وأوكرانيا تنتج المواد الغذائية ، والمركز الأصلي للامبراطورية ينتج المصنعات والمواد الغذائية . وبالإضافة إلى هذه التجارة الداخلية بين الأقاليم ، فإن التوسع الروسي الإقليمي فتح أقنية تجارية على طول الفولغا ، نحو القوقاز والعديد من الخانات الآسيوية الأساسية ، ودول الشرق الأوسط . وسرعان ما دخل التجار الروس في تجارة نَشِطة مع إيران والامبراطورية العثمانية ، وقبيلة ناغاي والخانات الأوزبيكية والصين . فكانوا يصدرون الفرو والأسلحة والسلع الجلدية والأواني المعدنية وغيرها من المواد المصنعة (وبعضها من منشأ غربي) ، ويستوردون بالمقابل ، الأقمشة القطنية والحريرية والمجوهرات ، والتوابل ، والخيول ، والماشية . وكثيراً ما كان التجار الروس أثناء ممارستهم هذه التجارة الشرقية يصحبون البعثات الدبلوماسية إلى الحكام الشرقيين كأنهم رسل القيصر وسفرائه .

وكانت التجارة الروسية مع الشرق تنطوي على أهمية أكبر من التجارة مع الغرب ، لأن الأخيرة كانت بدافع التوسع الإقليمي الذي افتتح طرقاً تجارية مباشرة مع الغرب عبر موانئ بحر البلطيق وآرك آنجل في الشمال . لقد كانت روسيا تستورد من الغرب المعدات المعدنية والأعتدة الحربية والكماليات ، وتصدر المواد الخام والكتان والقير والبوتاس والفرو والهلب واللحوم المملحة . وأما القمح فلم ينتقل منه خارج البلاد إلا القليل لأن بيعه كان مرهوناً بموافقة القيصر ، تلك الموافقة التي كان الحصول عليها صعباً للغاية .

نستنتج مما سبق أن تأثير الغرب الرأسمالي على الاقتصاد الروسي كان ضئيلاً في ذلك الوقت. ولما كانت التجارة الغربية أقل حجماً من التجارة الشرقية، فإنها لم تكن ذات تأثير حاسم على روسيا بقدر ما هي عليه في بلدان أوربة الشرقية. إضافة لذلك لم يكن يسمح للتجار الغربيين بالسيطرة على التجارة الداخلية في روسيا كما فعلوا في بولندا، بل كان محظور عليهم ممارسة تجارة التجزئة، أو التعامل مع المنتجين بشكل مباشر مثلما أقدموا عليه في بولندا. وبينما كانت القوانين في بولندا تسعى لتجميد التجار الوطنيين، جاء دستور عام ١٦٦٧ في روسيا ليقضي على تلك القوانين " بأن الغرباء لن يسمح لهم ببيع أية سلع بالتجزئة... ولن يزوروا الأسواق أو يسافروا بسلعهم ونقودهم إلى أية مدينة أو يرسلوا إليها أي بائع "[5].

ورغم صدور تشريعات الحماية فإن طبقة التجار في روسيا لم تتوسع إلى الحد والنفوذ اللذين بلغتهما تلك الطبقة في الغرب. والسبب الرئيسي يتمثل بالإفراط في المنافسة، لأن كل الطبقات كانت تساهم في شراء السلع وبيعها. فتجارة التجزئة البسيطة في الحوانيت الصغيرة والأكشاك، وعلى قارعة الطريق كان يديرها الفلاحون والحرفيون، الذين يبيعون منتوجاتهم الخاصة، إضافة لبعض السلع التي اشتروها من غيرهم. وأما طبقة التجار الوسطى فكانت تتاجر بالملح والفرو والقمح، كما كانت تمتلك في بعض الأحيان مطاحن الدقيق، ومعامل التقطير ومنشآت الملح. وبالإضافة إلى هؤلاء كان يوجد حفنة من المقاولين الأثرياء جداً، أمثال آل ستروغانوف STROGANOVS الذين امتدت عملياتهم من آرك أنجل مروراً بموسكو إلى حوض الفولغا وعبر الامتداد السيبيري. وحتى القيصر ساهم بنفسه في التجارة على نطاق واسع، حيث احتكر في القرن السادس عشر تجارة القمح والقنب والراوند والحرير الخام والكافيار. وعلاوة على هذه « السلع المحرمة » فقد أحضرت المستوردات الأجنبية أمام المؤولين الملكيين أو أمام القيصر نفسه الذين كانوا يصادرون كل ما يروق لهم بأسعار بخسة ودون تعويض يذكر. وأما مال هذه السلع المصادرة فكان إما الاستعمال الشخصي أو بيعها بمرابح مرتفعة.

ومما ينطوي على مغزى كبير ذلك التقرير الذي كتبه السفير النمساوي آ. فون مايربيرغ .A VON MAYERBERG، الذي جاء إلى روسيا عام ١٦٦١ من عالم كان الأرِستُقراطيون فيه يحتقرون العمل، والذي عبر فيه عن دهشته من أن " كل أصحاب المقامات وحتى السفراء الذين يوفدون إلى الأمراء الأجانب يتاجرون علانية. أنهم يبتاعون ويبيعون ويقايضون دون أن يخالجهم أي تبكيت للضمير، وبذلك يجعلون من مراتبهم الرفيعة ـــ وهي موقرة فعلاً ـــ عبيداً خانعة لجشعهم "[6]. وعلى الرغم من هذه السيطرة الوطنية على الاقتصاد الوطني، فإن عدد التجار الروس الذين كانوا

يغامرون مع الغرب مثلما اعتادوا عليه مع الشرق كان ضئيلاً جداً، كما أن السفن الروسية لم تكن مخصصة لنقل السلع الروسية إلى الغرب.

لقد برزت القنانة فعلاً في روسيا وأوربة الشرقية في آن واحد مع اختلاف في الأسباب. ففي أوربة الشرقية كما أُشير سابقاً فُرضت القنانة، لأن الحكام كانوا يعتمدون على الطبقة النبيلة وليس على الطبقة الوسطى، ولأن الطبقة النبيلة التي سعت للحصول على أعلى المرابح من التجارة مع الغرب هي التي فرضت القنانة على فلاحيها. ولكن في روسيا، وعلى النقيض مما سبق، ظهرت القنانة بسبب خصوصية تلك البلاد فيما يتعلق بالظروف التاريخية وبالقوى وأن طلب السوق، هو للتجارة الداخلية بين الأقاليم وليس للتجارة الخارجية، وتم تكييفه وفق مستلزمات الشرق أكثر من مستلزمات الغرب. وفرض النبلاء القنانة أيضاً، بسبب تراكم ديونهم التي خفضوها برفع نسب الربا عند نمو اقتصاد السوق وما نجم عن ذلك من تزايد استعمال النقود.

وأدى تزايد طلبات الدولة إلى ظهور القنانة في روسيا، فكان أبناء الذوات يستأجرون الأراضي ويستثمرونها مقابل طبقة الملاكين العقاريين أو أصحاب الأملاك الكبيرة بالوراثة. فأبناء الذوات POMESHCHIKS أصبحوا مقيدين بالدولة، لأنهم كانوا مطالبين بتأمين الجهاز الإداري للبيروقراطية الإدارية والعسكرية والإدارات المالية والدوائر الحكومية المحلية. هذه الخدمات الرئيسية ألزمت الدولة الإقنان بالخضوع لأبناء الذوات. وعلى قدر مؤازرة أبناء الذوات للدولة تكفل لهم تنفيذ مطالبهم. وفي عام ١٥٨٠ أصدر إيفان الرابع أول مرسوم يدعى «عام التحريم» الذي بموجبه يحرم على الفلاحين مغادرة قراهم والانتقال إلى مناطق الحدود طلباً للحرية وللأراضي التي لا يملكها أحد. وسرعان ما أصبحت «سنوات التحريم» هي القاعدة بدلاً من الاستثناء. وبعد عام ١٦٠٣ أعلن عن جميع السنوات بأنها «سنوات التحريم» ودامت طيلة قرنين ونصف إلى أن صدر مرسوم التحرير من قبل الاسكندر الثاني. وهكذا وفي القرن السابع عشر خضع الفلاحون الروس للعبودية ولكن ليس بسبب التبعية للغرب كما في أوربة الشرقية.

وتجلى استقلال التطور الاقتصادي في روسيا بتلك المسيرة الضخمة على درب التصنيع على يد بطرس الأكبر (١٦٨٩ ــ ١٧٢٥) الذي أسس مصانع سبك المعادن ومؤسسات صنع الأسلحة وأحواض السفن ومعامل النسيج لتأمين حاجات قواته العسكرية. كما استقدم التقنيين الأجانب المهرة لتشغيل تلك المنشآت، وشجع المقاولين المستقلين بالإعانات المالية والقروض والإعفاءات من الضرائب وتعرفات الحماية الجمركية والعمل الإجباري للعبيد الذين كانوا يسخرون للعمل في المناجم والمعامل. وترك بطرس بعده ما يقارب مائتي منشأة صناعية ضخمة، منها تسع

وتسعون منشأة لاستخراج المعادن METALLURGY ، وثلاث وعشرون للأخشاب ، وسبع عشرة للبارود ، وخمس عشرة للنسيج ، وأربع عشرة للجلود ، وعشر للزجاج ، وتسع للحرير ، وثماني لقماش الأشرعة وست للورق .

ولقد استمرت مساعي التصنيع بعد بطرس الأكبر مما جعل من روسيا قوة اقتصادية ضخمة في نهاية القرن الثامن عشر . وفاق إنتاجها من الحديد الخام إنتاج كل البلدان الأخرى في عام ١٧٨٥ ، كما كانت منطقة الأورال أحد المراكز الصناعية حتى زمن انتشار الآلات التي تعمل بالطاقة البخارية في القرن التاسع عشر .

إن الاحترام العميق الذي حمله جوزيف ستالين لبطرس الأكبر ينطوي على مغزى عميق ، حين كان يعتبر أن خططه الخمسية مماثلة لجهود التصنيع التي بذلها بطرس . فكلا الزعيمين كان يصبو لضمان الاستقلال الاقتصادي لبلده في وجه الغرب الرأسمالي الاستعماري ، وكان إحساس ستالين بالأهمية التاريخية لمشروعات بطرس إحساساً صحيحاً " فحين انطلق بطرس الأكبر ، الذي كانت تربطه علاقات بالدول المتطورة في الغرب ، انطلاقاً حماسياً في بناء المعامل والمصانع لتموين الجيش وتقوية دفاع بلاده ، لم تكن سوى محاولة أصيلة منه للإفلات من براثن التخلف "[7] .

إن تلك المحاولة التي ألمح إليها ستالين كانت محاولة ناجحة إلى حد معين ، وبدا نجاحها واضحاً في نهاية القرن الثامن عشر عندما جرى تقسيم بولندا ، التي حافظت على وضعها كبلد ضعيف متخلف من بلدان العالم الثالث ، من قبل جاراتها واختفت نهائياً من خارطة أوربة . ولما كانت روسيا إحدى قوى التقسيم فقد امتدت حدودها من وارسو إلى المحيط الهادي . وكانت الجهود التصنيعية لبطرس والكفاءات الدبلوماسية لكاترين مسؤولتان عن هذا الفارق المصيري بين التجربتين التاريخيتين اللتين عاشتهما كل من روسيا وبولونيا .

ومن الناحية الأخرى كان تصنيع روسيا في ظل حكم بطرس الأكبر سطحياً إلى حد ما ولم يكن عميقاً . وأن حقيقة وجود نسبة كبيرة من العمال الصناعيين اقناناً أو عمالاً مسخرين ، كانت تعني أن أجورهم هي في الحدود الدنيا ، وأن السوق الوطنية جرى تحديدها أمام السلع المصنعة . إضافة لذلك فقد كانت الكفاءات التقنية قليلة وضعيفة ، لأنه لم يكن في روسيا من الجامعات التي تدرس الموضوعات التقنية إلا جامعة واحدة . ولذلك فإن « آ . ل . بلاك وال W.L. BLACK WELL » قال " أن روسيا قد عاشت في القرن الثامن عشر نوعاً سطحياً من التصنيع العسكري الذي أبقى على الاستبداد الزراعي ـــ فالمجتمع لم يتبدل ، وروسيا لم يكن فيها إلا القوى الاجتماعية الداخلية ولا القوى المثقفة لاستثارة الرأسمالية والتكنولوجيا ، كما لم يتوفر لها الحافز من الخارج "[8]

لقد تأخر التطور الصناعي في روسيا إلى حد خطير أيضاً، من جراء نقص مخزون الفحم والحديد في مناطقها. ولم يكن لهذا النقص أية أهمية في زمن بطرس الأكبر، باعتبار أن فلزات الحديد الغنية في الأورال كان من الممكن صهرها بالفحم الخشبي المصنوع من الغابات المحلية. ولكن ما أن تضاءلت مساحة هذه الغابات، حتى اكتشف الروس بأنهم لا يملكون ترسبات الفحم القريبة، التي كانت في متناول أيدي رجالات صناعة الحديد في إنكلترا. فبينما تصدرت روسيا العالم عام ١٧٨٥ في إنتاج الحديد، جاءت لتتخلف عن غيرها في هذه الصناعة بعد مدة قليلة، كما تخلفت في صناعة النسيج والمعدات المعدنية، واستخدام الطاقة التجارية في النقل والآلات الصناعية. وباختصار فإن قيام الثورة الصناعية في الغرب، جعلت من المستحيل على الاقتصاد الروسي مواكبة الاقتصاد الغربي. وبدلاً من مواكبته أصبح خاضعاً له. وسوف نشير إلى ذلك في الفصل السادس عشر.

الفصل الرابع

بدايات العالم الثالث في أمريكة اللاتينية

عندئذ لم يشعر الهنود بأية علة ، لم تتوجع عظامهم ، ولم تعرف الحسرة سبيلها إلى قلوبهم ، لم تتعرض بطونهم للآلام ، ولم يعرفوا مرض السل ، ولم ينتابهم الصداع ، وعندها كانت البشرية تشعر بهدوء نحو عالم مجهول ، ولكن وصول الغرباء ، قلب الأمور رأساً على عقب .

كتاب تشيلام بالام من تشومايل (أواخر القرن السابع عشر)
THE BOOK OF CHILAM BALAM OF CHUMAYEL

إن مرابح مزرعة من مزارع السكر في مستعمراتنا في جزر الهند الغربية أعظم بكثير من مرابح أية زراعة أخرى معروفة في أوربة وأمريكة .

آدم سميث ADAM SMITH ١٧٧٦

تحولت أمريكة اللاتينة وهي المنطقة الواسعة ، إلى جزء تابع من العالم الثالث . وكانت مسيرتها ، على تناقض صارخ مع أمريكة الأنكلو ــ سكسونية التي سرعان ما حظيت باستقلالها السياسي والاقتصادي ، وأصبحت رائدة العالم المتطور . إن تباين هذين الاتجاهين التاريخيين الرئيسيين في العالم الجديد ، ينطوي على مفارقة عجيبة ، فأمريكة اللاتينية تمتعت منذ البداية بالخيرات والمنافع التي أعطتها الطبيعة ، وكانت مخزناً هائلاً للذهب والفضة ، تزرع المحاصيل الاستوائية التي يلهث خلفها الأوربيون الشماليون ، وتمتلك قوة ضخمة من الأيدي العاملة الوطنية الضرورية للمناجم والمزارع الفسيحة . وبينما شقت أمريكة الأنكو ــ سكسونية طريقها قدماً إلى الأمام للتخلص

والانعتاق من العصر الاستعماري، فإن أمريكة اللاتينية بدت وكأنها ولدت منطقة تابعة ومتخلفة، وحافظت على وضعها لغاية هذا العصر. إن جذور ومنشأ هذا التباين المصيري في تاريخ هاتين المنطقتين من العالم الجديد، تشكل موضوع دراسة هذا الفصل.

١ ـــ الفتوحات

حقق هرناندو كورتس HERNANDO CORTES نصراً ساحقاً على امبراطورية الآزتيك، واليوم يرقد رفاته في كنيسة بسيطة وسط الأبنية القريبة من الساحة الرئيسية في مكسيكو سيتي. ولم يبق ما يذكره التاريخ له سوى لوحة برونزية باهتة على الجدار تحمل اسمه وتاريخ ولادته ووفاته ودفنه. ولم يحظ كورتس من أمته القدر الذي يستحقه من الاحترام والتعظيم، كما لم يحظ الاقتراح الحديث لإقامة نصب تذكاري له في «باسيو ديلا ريفورما PASEO DELA REFORMA»؛ أي الجادة الرئيسية في مكسيكو سيتي، إلا بتأييد شعبي طفيف. فقد أخبر أحد العمال المكسيكيين مراسلاً بقوله "إذا أقيم التمثال فإننا سندمره بالقنابل" وعلق مواطن مكسيكي آخر تعليقاً لاذعاً حين قال: "ما من بلد يقيم التماثيل لغزاته"[1].

وتنطوي هذه العواطف على مغزى عميق، فهي توحي وبعد إنقضاء أربعة قرون على وفاته بقسوة الأعمال الوحشية التي ارتكبها كورتس وزملاؤه الفاتحون في طول العالم الجديد وعرضه، فكولومبوس نفسه حين حط رحاله في جزر «الباهاماز BAHAMAS»، روى أن هنود «الأرواك ARWAKS الوديعين "قد أبدوا كثيراً من المودة حتى لتخال بأنهم سيسلمونك قلوبهم.... وكانت المعجزة أنهم حافظوا على صداقتنا إلى حد غريب" ولكن كولومبوس نفسه سرعان ما كتب إلى اسبانيا: "من هنا، بمشيئة الروح القدس، يمكننا أن نرسل كل العبيد الذين يمكن بيعُهم... إذا أَمَرْتُمْ جلالتكم بذلك... لأن المواطنين كافة يمكن إبعادهم إلى كاستيل أو تحويلهم إلى عبيد في الجزيرة.... وهؤلاء الناس لا يحسنون استخدام الأسلحة على الإطلاق..."[2].

وفي عام ١٤٩٥ شحن كولومبوس، بحراً إلى اسبانيا خمسمائة من «الهنود» كما سماهم ليقينه بأنه في جزر الهند الشرقية. ولم يبق حياً من هؤلاء الهنود بعد الرحلة إلى اسبانيا أكثر من ثلاثمائة فقط توفي معظمهم في غضون سنوات قلائل ضحية الأمراض الأوربية التي لم تكن لديهم المناعة ضدها. وما أن أصبحت تجارة الرقيق مسألة غير عملية بسبب قوانين الوراثة التي لا مهرب منها، حتى التفت كولومبوس إلى الذهب كوسيلة لتحقيق الثروات التي كان يطمع بها لنفسه ولحماته الملكيين.

فعلى تلك الجزيرة الكبيرة، جزيرة هيسبانيولا HISPANIOLA (أي هاييتي وجمهورية

الدومينيكان الحاليتين)، فرض كولومبوس على كل هندي في الرابعة عشر من عمره أو أكثر أن يجلب إلى حصونه مرة كل ثلاثة أشهر مقداراً من مسحوق الذهب بسعة أحد أجراس صقوره. وصنع ميداليات نحاسية لتعطى إلى أي هندي، أو هندية، فمن يسلمون إتاواتهم في حصونه لتعليقها حول رقابهم بعد دفعها باسم الشهر الذي جرى فيه تسليم الإتاوة. وبتلك الميداليات كانوا يصبحون في وضع أمين طيلة ثلاثة أشهر أخرى لجمع المزيد من الذهب. ومن كان يضبط منهم بدون هذه الميدالية فإن نصيبه الموت بقطع يديه ذكراً كان أم أنثى. وقد خلدت اللوحات الإسبانية القديمة صور المشاهد الرهيبة للهنود، وهم يتخبطون في سيرهم وعيونهم تجحظ رعباً لمرأى أذرعهم المجدوعة وهي تنزف دماً، وأصبح بالإمكان اليوم الاطلاع على هذه اللوحات. وهكذا فإن الوضع في هيسبانيولا لم يكن أكثر من تمهيد لأوضاع سادت في البرازيل والكونغو، حيث كان المقاولون البرتغاليون والبلجيكيون يجذون آذان وأيدي المواطنين الذين يخفقون في تسليم نصيبهم من المطاط الطبيعي.

وثبت بالأدلة القاطعة، استحالة تنفيذ الالتزامات فيما يتعلق بالحصص الذهبية في هيسبانيولا، لأنها كانت خالية من حقول الذهب ومارس الهنود بعد تسليم الحلي الذهبية القليلة التي كانت بحوزتهم، العمل طيلة النهار في الجداول لتنظيف مسحوق الذهب، واستخلاص الذرات الذهبية الدقيقة التي لم تكن تفي بالغرض المطلوب. وأما الهنود الذين يحاولون الفرار إلى الجبال فقد كانت تطاردهم الكلاب وتمزق أجسادهم. وبسبب الضغوط أو الحياة المعاشية القاسية فقد عمد هنود الأوراك إلى ممارسة الانتحار الجماعي بقتل أنفسهم باسم الكاسافا CASAVA وفي غضون سنتين مات نصف سكان الجزيرة التي قدر عددهم بين ١٢٥٫٠٠٠ نسمة إلى ٥٠٠٫٠٠٠ نسمة. وبحلول عام ١٥١٥ لم يبق على قيد الحياة إلا ١٠٫٠٠٠ هندي وبعد مضي خمسة وعشرين عاماً، انقرض هذا العرق بأكمله من على وجه الأرض باستثناء عدد ضئيل من «الهجناء MESTIZO» ممن كان آباؤهم من الفاتحين الاسبان.

وهكذا سرت خيبة أمل عميقة في نفوس الاسبان لفشلهم في العثور على الذهب والتوابل المنشودة في جزر الهند الشرقية. وبدأوا يتأكدون تدريجياً أن جزر الكاريبي ليست جزر التوابل في الشرق، وأنهم وجدوا بالصدفة عالماً جديداً يسد الطريق في وجههم إلى آسيا، وهكذا أصبح العقدان الأولان من القرن السادس عشر بمثابة عصر الاكتشافات والمكتشفين، الذي سبر فيه العديد من الملاحين ساحل الأمريكيتين بأكمله بحثاً عن معبر إلى الشرق. وفي الوقت نفسه انطلق آلاف المغامرين من هذه الجزر سعياً وراء غنائم الذهب التي صورتها الشائعات بأنها مكدسة وسهلة المنال.

وحالف الحظ أحد أولئك الجنود المدعو «هرناندو كورتس» الذي حدد موضع امبراطورية الآزتيك العظيمة في المكسيك، تلك الامبراطورية التي كانت التقارير عنها تتوالى منذ زمن بعيد. ولما حط رحاله على ساحلها الرئيسي في آذار من عام ١٥١٩ بـ قوة هزيلة لا تتعدى ٦٠٠ من الرجال و ١٦ حصاناً و ١٣ بندقية مسكيت وبضعة مدافع تمكن من اكتساح امبراطورية غنية يقطنها عشرات الملايين من المواطنين. وأما ذلك الفتح الذي قام به «فرانسيسكو بيزارو FRANCISCO PIZZARO» عام ١٥٣١ لامبراطورية الآنكا التي كانت على مستوى رفيع من التنظيم بزمرة من الرجال بلغ عددهم ١٨٠ رجلاً و ٢٧ حصاناً ومدفعين، فقد كان عملاً ينطوي على شجاعة أكبر من شجاعة كورتس.

إن تلك الانتصارات الباهرة في المكسيك والبيرو حفزت الغزاة الآخرين على أن يجوبوا تلك المناطق الشاسعة في كلا القارتين الأمريكيتين، سعياً وراء المزيد من الغنائم. ولم تكن الحملات نقيض ما كانت عليه حملتا «كورتس وبيزارو»، منظمة عسكرياً، لأن القتال فيها كان مقتصراً على فترات زمنية قصيرة. فمعظم التجمعات الهندية خارج إطار امبراطوريتي الآزتيك والآنكا، كانت تفتقر إلى السكان والتنظيم لتشكيل مقاومة حقيقية على نطاق واسع. ولذلك أصبح الخط الشائع للتوسع من الآن وصاعداً يتسم بالاستطلاع الاستكشافي الذي تتخلله الاصطدامات المسلحة المتقطعة والاستيطان المتبعثر حيثما كانت الأرض أو الموارد مغرية جداً.

وبهذا الأسلوب أصبح الإسبان في نهاية القرن السادس عشر على معرفة تامة بساحل أمريكة الجنوبية، الممتد من جزر الهند الغربية إلى تيرا ديل فيوغو TIERRA DEL FUEGO» وشمالاً إلى خليج كاليفورنيا. وعلى نحو مماثل في أمريكة الشمالية قاد «فرانسيسكو دي كورونادو» و «هرناندو دي سوتو» حملات واسعة النطاق عبر القسم الجنوبي من الولايات المتحدة وامتد نطاقها من فلوريدا إلى غرانـد كانيـون. وفي الـوقت نفسه عمـد المستكشفـون الفرنسيـون من أمثـال «روبير لاسال ROBER LASALLE والإنكليز من أمثال «دافيد تومبسون DAVID THOMPSON» والأمريكيون من أمثال «لويس كلارك LEWIS KLARK» إلى فتح القسم الشمالي من أمريكة الشمالية. في حين أن البرتغاليين كانوا يتولون أمر النتوء البرازيلي الفسيح من أمريكة الجنوبية وفقاً للأمر البابوي الذي قسم الأراضي الواقعة عبر البحار بين اسبانيا والبرتغال.

والجدير بالذكر أن الإسبانيين في الأمريكيتين فرضوا على البلدان المفتوحة تكاليف الفتح، شأنهم في ذلك شأن البرتغاليين في الهند في مرحلة لاحقة، وغيرهم من الأوربيين الآخرين في إفريقية. لم يتحمل العرش الاسباني إلا تكاليف أول رحلة قام بها كولومبوس وبعدها هرع التجار والنبلاء

الإسبانيين، لتمويل حملاته اللاحقة الأكبر. وبحلول عام ١٥٠٦ غنم الممولون الإسبان من الذهب ما يكفي لتمويل فتوحات كوبا وجامايكا وبورتوريكو. ومن ثم مولت هذه الجزيرة الكبيرة الحملات التالية إلى البر الأمريكي، تلك الحملات التي بلغت ذروتها في المغانم الخيالية المفاجئة من امبراطوريتي الآزتيك والآنكا. وهكذا فإن التحركات الإسبانية في الأمريكيتين لم تحمل الوطن الأم أعباء المساعدات المالية إلا لفترة قصيرة من الزمن لا تزيد عن العقد. وفي النهاية استخدمت الموارد الأمريكية لبناء الامبراطورية الأمريكية الإسبانية التي أصبحت في منتصف القرن السادس عشر تدر من الأرباح ما يكفي لدعم المشاريع الخاصة للسلالة الحاكمة الاسبانية في العالم القديم.

٢ ــ المنتصرون والمنهزمون

لماذا خضع الهنود الأمريكيون، ذوو الامبراطوريات الكثيفة السكان والتقدم الكبير، بمنتهى البساطة لحفنة من المغامرين الأوربيين؟ والجواب الأساسي هو عزلة الامبراطوريتين عن العالم بيولوجياً وعسكرياً لمدة آلاف السنين.

لقد كان الهنود جميعاً أحفاداً للمهاجرين الذين عبروا بحر بهرنك ــ لأن البحوث المعاصرة تشير إلى احتمال وصول بعض الأقوام القليلة إلى الأمريكيتين قبل كولومبوس بقرون "من إفريقية الغربية والجزر الواقعة في جنوبي المحيط الهادي".

ويبدو من المؤكد أن الهنود الذين وجدهم الأوربيون في الأمريكيتين قد انحدروا حصراً من تلك السلالة التي عبرت بحر بهرنك، كما تدل على ذلك زمرهم الدموية المتسعة إلى حد استثنائي. وربما عبرت الموجات البشرية الأولى في عصر يعود قدمه إلى خمسين ألف أو مائة ألف عام. واستمرت إلى ما قبل ثلاثة آلاف عام مضت بعد أن وصلت قبائل الأسكيمو وسدت طرق النزوح باستيطانها على جانبي مضيق بهرنك. وعبر النازحون الهنود الأوائل إلى العالم الجديد بكل بساطة بسبب تجمد المياه التي كانت تغمر اليابسة مشكّلة ممراً برياً بعرض ١٣٠ ميلاً يربط بين الشمال الشرقي في آسيا وبين الشمال الغربي في أمريكة الشمالية. وبانقضاء العصر الجليدي ارتفع مستوى مياه البحر مشكلاً المضيق الضيق في بهرنك ليفصل بين القارتين الكبيرتين. واستمر النازحون عبور المضيق باستعمال القوارب الضيقة دون أن تغيب اليابسة عن أبصارهم.

واصل الهنود عبورهم آلاسكا وتوغلوا في قلب أمريكة الشمالية من خلال فجوة في صفحة الجليد في نجد يوكون المركزي. لقد كانوا مجبرين على مواصلة تقدمهم بنفس العوامل التي دفعت بهم

للنزوج إلى أمريكة وهي البحث عن مرابع الصيد الجديدة وضغط القبائل من ورائهم. وسرعان ما أصبحت القارتان مأهولتين بالسكان من جراء انتشار قبائل الصيادين فيهما.

ونجد اختلافاً كبيراً في أشكال هذه القبائل: فأوائل القادمين كانوا أقل شبهاً بالعرق المغولي في مظهرهم، لأنهم غادروا آسيا قبل أن يتخذ ذلك العرق ملامحه النهائية التي نعرفها اليوم، وانتشروا باستيطانهم على شكل مجموعات صغيرة في أقاليم متباينة مناخياً، كما ساعد تزاوجهم على نشوء النماذج الجسدية المستقلة. وبهذا نجد تبايناً ملحوظاً بين هنود الشمال الغربي من ذوي الوجوه المسطحة والأجفان المغولية السافرة وبين هنود الجنوب الغربي في الولايات المتحدة من ذوي الأنوف الطويلة والبشرات البرونزية والأجفان النحيفة نسبياً.

ولقد تباين الهنود الأمريكيين في حضاراتهم أكثر من تباينهم في أشكالهم الفيزيولوجية إذ حدد علماء الإنسان، قرابة اثنتين وعشرين منطقة حضارية في العالم الجديد ــ كمنطقة السهول الكبرى والغابات الشرقية والسواحل الشمالية الغربية. وأما ذلك التصنيف الأبسط الذي يقوم على أساس كيفية الحصول على الطعام فإنه يشمل ثلاث فئات: حضارة الصيد والجمع وصيد الأسماك وحضارات الزراعة المتوسطة، وحضارات الزراعة المتقدمة. وليست هذه الخطة أبسط من سابقتها وحسب وإنما تنطوي على مغزى معين من وجهة نظر تاريخ العالم الثالث، لأنها تساهم في توضيح تباين ردود أفعال الهنود على التغلغل الأوربي.

لقد نشأت حضارات الزراعة المتقدمة في أمريكة الوسطى (وسط المكسيك وجنوبها وفي غواتيمالا والهندوراس) وفي منطقة المرتفعات من جبال الآندز (في الإكوادور والبيرو وبوليفيا وشمال التشيلي). أما حضارات الزراعة المتوسطة فقد نشأت في المناطق المتاخمة، كما قامت حضارات جمع الطعام في المناطق البعيدة في القسم الجنوبي من أمريكة الجنوبية وفي القسمين الغربي والشمالي من أمريكة الشمالية.

فالذرة وهي الغذاء الأساسي لمعظم الهنود جرى تدجينها لأول مرة حوالي عام ٧٠٠٠ق.م في تلك الأودية شبه الصحراوية الواقعة في المرتفعات المركزية في المكسيك. لقد كانت في الأصل عشبة ذات أكواز بحجم ظفر إبهام الإنسان. ثم طورها الهنود إلى غرسة ذات حبوب طويلة كالسنبل، وإن تدجين الذرة الذي وصل إليه الهنود كان من الكمال بحيث أنها تتعرض للانقراض إذا امتنع الإنسان عن زراعتها بشكلها المدجن، حيث لا يمكنها أن تنثر بذورها من تلقاء نفسها. وتجلت مهارة الهنود أيضاً بالاستفادة من أعداد كبيرة من النباتات السامة كالمينهوك MANIOC الذي يعرف باسم المينوك MANIOC بعد إزالة السم منه. ولقد دجن الهنود نباتات مختلفة أخرى كالقرع والبطاطا والبندورة

والكوسا واللوبياء وتوابل الفلفل و« سوالف العروس BOTTLE GRODNO » و « شجرات المحامي TEMPARY BEANS » والتبغ والقطن ، والفول الذي يشكل مصدراً هاماً من مصادر البروتين وتعتبر النباتات التي دجنها الهنود نباتات عديدة ومثمرة جداً وتشكل اليوم نصف المؤن التي يتناولها العالم بأجمعه .

إن تلك المناطق التي أقام الهنود فيها أكثر حضاراتهم الزراعية تقدماً ، هي نفسها المناطق التي عززت الامبراطوريات الكبيرة والحضارات الرفيعة . ولهذا فقد كانت الحضارات الهندية الأمريكية الرئيسية الثلاث هي حضارة مايان MAYAN في يوكاتان YUCATAN الحالية ، وغواتيمالا وبليز BELIZE » وحضارة الآزتيك في المكسيك الحالية ، وحضارة الآنكا التي كانت تمتد على مدى ثلاثة آلاف ميل من وسط الإكوادور إلى وسط التشيلي .

اشتهرت حضارة مايا بتطويرها الفنون والعلوم ، وأهم منجزاتها ، الهندسة المعمارية الحجرية الفريدة من نوعها . والنحت الذي يرقى إلى مرتبة الفن العظيم في كل الأزمنة ، والكتابة بالرموز التي كانت تستخدم فيها الصور والحروف كرموز تقليدية IDEOGRAPHIC للتعبير عن الأفكار ومعرفتهم بتحركات الأجرام السماوية ، مما يدل على أن أهالي مايا كانوا فلكيين يضاهون علماء الفلك المعاصرين في أوربة ، كما كانوا رياضيين أكفاء كالأوربيين . وأما أهالي الآزتيك فكانوا بمقارنتهم مع أهالي مايا المولعين بالفنون والفكر ، أغلاظ القلوب ومولعين بالحروب ، وهذا يذكرنا بالتناقض الذي كان قائماً بين الرومان والإغريق في العالم القديم . وأولى أهالي الآزتيك اهتماماً أكبر للجيش فأعدوا جميع الرجال القادرين جسدياً للحرب واحتفظوا بهم على أهبة الاستعداد لأداء الخدمة العسكرية . واشتهرت دولتهم بكونها أفضل تنظيماً في السلطة القضائية ورعاية الفقراء والمعوزين أما العاصمة تينوشيتلان TINOCHITLAN ـــ فكان عدد سكانها يتراوح بين مائتي ألف وثلاثمائة ألف ؛ أي أكبر من لندن بعدة مرات حوالي عام ١٥٠٠ .

وكان أهالي آنكا أكثر تطوراً من الآزتيك في مضمار المنجزات العمرانية ، فطرقهم وقلاعهم ومعابدهم الرائعة كانت مبنية من قطع الحجارة المتلاحمة جداً ، بحيث يتعذر اليوم ، وبعد مضي قرابة خمسمائة عام ، إدخال نصل السكين بينها . واحتوت على شبكة واسعة للري ، فاقت كل تطور في الامبراطورية الرومانية ، تروي ما يزيد على ٤٠٪ من الأرض التي يستطيع خبراء الزراعة إرواءها اليوم في البيرو المعاصرة . وفي عام ١٩٧٨ قامت مؤسسة العلوم الوطنية بتمويل حملة بقيادة متحف الزراعة في شيكاغو ، لكشف الأسرار التقنية التي أتاحت للهنود استنبات الطعام على الساحل الصحراوي في البيرو بين عامي ١٠٠٠ و ١٤٠٠ب . م ، وذلك بكميات أكبر مما يمكن استنباته اليوم . ونظم أهالي

الآنكا الدولة الوحيدة المتكاملة والديناميكية في الأمريكيتين ـــ فكانت دولة متكيفة مع التوسع غير المحدود خارجياً ، بالتنظيم الصارم وممارسة الحكم بالطريقة الأبوية داخلياً . وأما سيطرة الدولة فكانت تعني ملكية الدولة للأرض والثروة المعدنية والقطعان ، واعتناق الدين الرسمي ، وهو عبادة الشمس بشكل إلزامي ، إضافة لتعقيدات إحصائية دقيقة لأغراض الضرائب والجندية ، وعزل الزعماء المحليين بالوراثة ، وإعادة توطين السكان بشكل قسري بغية امتصاص الأقوام المغلوبة والتزاوج الجماعي تحت إشراف الدولة . ولربما كانت امبراطورية الآنكا أنجح دولة ديكتاتورية شهدها العالم في حياته .

وعلى الرغم من روعة هذه المنجزات ، فالحقيقة الماثلة للعيان ، هي أن حفنة من الغزاة الإسبان تمكنت من تقويض هذه الحضارات الثلاث بمنتهى البساطة ، وأما التفسير فيكمن أساساً في الأثر الهدام الذي تركته عزلة آلاف السنوات . ترى ماذا كانت تعني هذه العزلة بالتحديد عندما وقع الاصطدام لدى وصول الإسبانيين . كانت تعني أولاً وأخيراً ، أن الهنود يفتقرون إلى المناعة ضد الأوبئة التي جلبها القادمون الجدد من أوربيين وإفريقيين ـــ الأمر الذي كان ينطوي على خطورة الاستغلال الوحشي الذي مارسه الأوربيون ، لأن الباحثين القدماء أشاروا إلى أن الأوبئة الأولى ، الأشد فتكاً بالهنود حلت بهم قبل أن يقرع الاستغلال المفرط ناقوس الخطر . لقد كانت الوفيات كثيرة جداً في المكسيك بين أوساط الهنود ، بحيث استحال عليهم دفن موتاهم . ووصف أحد الأسبان المعاصرين المشهد بقوله " كانوا يهدمون البيوت فوق الموتى لمنع انتشار رائحة العفن من الأجساد الميتة ، ولذلك فإن بيوتهم كانت بحد ذاتها مقابر لهم "[3] .

وحاول الهنود أن يردوا الضربة من خلال دس الدم الفاسد في خبز أسيادهم ، ولكن محاولاتهم باءت بالفشل . وهبط عدد سكان أمريكة الاسبانية من ٥٠ مليوناً ، (كما كانت التقديرات في زمن الفتوحات) إلى أربعة ملايين نسمة في القرن السابع عشر . ثم عادت الأمور إلى نصابها تدريجياً بعد موت أقل الهنود مقاومة . وتزاوج الباقي مع المهاجرين من أوربيين وإفريقيين ، وما أن حلت نهاية العصر الاستعماري في أوائل القرن التاسع عشر حتى ارتفع العدد الإجمالي لسكان أمريكة الإسبانية إلى ١٧ مليون نسمة منهم ٧٫٥ مليون نسمة من الهنود و ٣٫٢ مليوناً من البيض ٠٫٧٥ مليون نسمة من السود و ٥٫٥ مليون نسمة من خليط متعدد الأنواع : « المهجنين MESTIZOS » من البيض والهنود و « الخلاسيين MULLATOS » من البيض والسود والمولدين من السود والهنود ZAMBOS ولم يقل الإنكليز كفاءة عن الاسبان في نقل الأمراض ؛ فضرب الوباء نيو إنكلاند عام ١٦١٦ ـــ ١٧ حسبُ ما جاء في أقوال كوتون ماثر COTTON MATHER : " وباء استئصال الغابات التي كانت تأوي إليها تلك المخلوقات الخبيثة لإفساح المجال لسكن وتناسل أجيال أفضل "[4] وكان للروس أيضاً (آخر من وصل من النازحين الأوربيين) ، أثر هدام مماثل على تلك النهاية الأخرى من العالم الجديد .

فالآلاف من قبائل الآلوت ALEUTS والأسكيمو والتلبخت حشروا في مقابرهم في آلاسكا كضحايا لتلك الأوبئة نفسها التي جلبها اللاتينيون قبل قرون إلى الحوض الكاريبي ، الجدري والحصبة والتيفوس وغيرها من الأمراض .

إن آلاف السنين من العزلة تركت الهنود عرضة للسقوط تكنولوجياً وبيولوجياً أيضاً . وبحلول عام ١٥٠٠م . توصل الهنود الأمريكيون إلى المستوى التكنولوجي الذي بلغه الأوربيون الغربيون في عام ١٥٠٠ق . م ، الذي أحرزه الشرق أوسطيون في عام ٣٥٠٠ق . م . ورغم براعة الهنود في النجاح بتدجين النباتات ؛ فإنهم لم يطوروا تقنياتهم الزراعية لأكثر من الحد الأدنى الضروري لإطعام أعداد من السكان ، تقل كثيراً عن أعداد سكان العالم القديم . لقد اقتصرت أدواتهم على الحجارة والأخشاب والعظام ، ولم يكن لهم علم بصهر الفلزات المعدنية ، وينقصهم ما كان متوفراً للإسبانيين من سيوف وأسلحة نارية . لقد أخافتهم أصوات الأسلحة النارية وأثارها ، فكانوا يسقطون على الأرض هلعاً لمرأى الفارس الذي يداهمهم لظنهم أنه وحصانه وحشاً واحداً مرعباً .

تركت العزلة الهنود الأمريكيين عـزّلاً نفسياً وبسذاجة دينية بسيطة ، مما جعل حاكم الآزتيك مونتيزوما MONTEZUMA ، يرحب بكورتس ترحيبه بإلـه ، ويؤدي له الطاعة ، ويعرض عليه عرشه وممتلكاته قائلاً : " مولانا ها قد حان موعد حلولك بمدينتك المكسيك ... كنت أعاني قبل وصولك الآلام والمصائب .. وعيناي شاخصتان إلى ملكوت السموات . وها قد عدت إلينا الآن من غياهب الغيوم والضباب ، لتتربع على عرشك الجديد "(5) .

وأخيراً برهنت امبراطوريتا الآزتيك والآنكا ، وهما أكثر الدول الهندية كثافة سكانية وتنظيماً رفيعاً ، إنهما كانتا تنطويان على قدر عظيم من الهشاشة ، من جراء إفراطهما بالمركزية . فما أن وقع مونتيزوما وآتاهوالبا ATAHUALPA في أيدي الإسبان حتى أضحت امبراطوريتـا الآزتـيك والآنكـا جسدين بلا رأسين . بيد أن القبائل الهندية الأخرى البدائية والسيئة التنظيم ، استطاعت أن تتراجع أمام تقدم الاسبان وتتجنب الآثار الفتاكة للمـرض والاستغـلال . فأفـراد قبيلـة « شيشيميكـا CHICHIMECA » في شمال المكسيك وقبيلة « أروكانيا ARAUCANIAS في التشيلي ، برهنوا بكل جدارة على أنهم خصوم أشداء . فأظهروا مرونة عالية في مواجهة الخطط العسكرية الاسبانية ، حيث تخلوا عن أساليبهم الحربية التقليدية ، واقتبسوا بعض أساليب أعدائهم وأسلحتهم . تعلمت القبيلتان استخدام الحصان والقربينة ARQUBOS (بندقية المسكيت القديمة) وأن الجمع بين الحصان والبندقية جعل كل منهما أشد الغزاة بأساً على المستوطنات الإسبانية . وعلى الرغم من قيام بعض جيوب المقاومة الأمريكيتين وقعنا ضحية السيطرة الأوربية لدى مقارنتها مع إفريقية ، التي حُـجز الأوربيون فيها بالمناطق الساحلية لغاية القرن التاسع عشر .

ومما زاد في الوضع سوءاً، الضعف العام المتأصل في امبراطوريتي الآزتيك والآنكا، والتمزق الذي كان حاداً بشكل خاص زمن وصول الإسبان. فأهالي الآنكا كانوا متفرقين بسبب صراع «آتاهوالبا» وأخيه «هواسكار» على العرش، فانتقم آتاهوالبا بشدة من العشائر التي كانت تعارضه، ووقع في الأسر، بينما كان في طريقه للاحتفال بانتصاره. ومع ذلك فقد ظل قادراً على إصدار الأوامر الصارمة حتى بعد أسره على أيد الإسبان. وخير شاهد على ذلك أوامره بإعدام أخيه «الجريمة» التي دفع ثمنها رأسه بالمقابل على يد «بيزارو». فأما امبراطورية الآزتيك، فقد انتصرت على مدن عديدة وحافظت على استقلالها وعارضت الحكم الامبراطوري معارضة شديدة. ولهذا السبب اندحر أهالي الآنكا أمام بضعة مئات من الإسبان وحلفائهم من آلاف الهنود، ومعظمهم من أفراد قبيلة «تلاكس كالان TLAX CALANS» الذين كانوا يعتبرون هذه الحرب بمثابة نضال تحرري لهم للخلاص من الآزتيك. ولم يكن باستطاعة هذه القبيلة التنبؤ آنذاك، أنها كانت تستبدل سلطة امبراطورية بأخرى أشد قسوة، كما برهنت على ذلك الأيام التالية.

وباستكمال الفتوحات واجه الإسبان مشكلة الإدارة، لأن ما احتلوه من الأراضي كان يشكل أكثر المناطق ازدحاماً بالسكان. ولذلك لجأ الإسبان، كالبريطانيين والفرنسيين في إفريقية إلى اعتماد الحكم غير المباشر، نتيجة لنقص الأجهزة الإدارية. ولما كان احترام المقامات الرفيعة أمراً متأصلاً لدى الإسبان، فإنهم سرعان ما عاملوا الطبقات الحاكمة الوطنية معاملة مميزة نوعاً ما في تلك الفترة التي أعقبت الفتوحات مباشرة. ونجم عن تلك المعاملة احتفاظ الطبقات ببعض امتيازاتها التقليدية كاستلام الاتاوة والإبقاء على بعض الأراضي الموروثة. ولقاء ذلك كان مرتقباً من النبلاء المحليين أن يتكيفوا وفق معايير السلوك المسيحي والإسباني في الوقت الذي خضع فيه أبناؤهم للتدريب كنخبة مستنيرة مسيحية، على أيدي الرهبان لدرجة أنهم درسوا قواعد اللغة اللاتينية المعقدة.

ولكن النبلاء الهنود خضعوا منذ البداية لعملية تسوية تمثلت بإزاحتهم من قبل الطبقات الهندية الصاعدة التي حظيت بعطف السلطات الاسبانية، كما تمثلت على نحو أكثر بتجريدهم تدريجياً من مهامهم وأراضيهم على أيدي الرسميين والمستوطنين الإسبان. وفي الوقت نفسه أخذت الأوبئة تفتك بالنبلاء الهنود، وبالجماهير الهندية على حد سواء، مما عجل بتخفيض مراتب أصحاب المقامات الهندية في غضون نصف قرن، بغض النظر عن بعض العائلات التي امتصتها الأرستقراطية الإسبانية بشكل تدريجي.

وما أن تقلص السكان الهنود إلى كتلة جماهيرية خالية من التمايزات الطبقية، حتى نشأ جدل

مستفيض عن كوامن طبيعتهم وحقوقهم، وبذلك أصبح الهنود موضع حماية رجال الدين الذين كانوا يستندون بحججهم إلى مقولتين مسيحيتين: "كل الناس سواسية أمام الله، والواجب يقضي أن يتحمل كل مسيحي مسؤولية الصالح العام لإخوانه مهما تدنت مراتبهم حتى لو كانوا غرباء" ولقد أثارت هاتان المقولتان الجدل حيال المصير المحتوم للهنود كشعب، فهل هم قادرون فطرياً على مواكبة الحياة وفق مبادئ الحضارة الإسبانية وتعاليم المعتقد المسيحي؟ هذه مسألة قسمت الإسبان إلى معسكرين متخاصمين: المعسكر الأول يعتبر المواطنين المحليين بأنهم «هنود نبلاء» والمعسكر الثاني ينبذهم على أنهم «كلاب قذرة» وصرح القس الدومينيكاني «بارتولومي دي لاس كاساس BARTOLOMÉ DE LAS CASAS» أحد المدافعين عن نبل الهنود قائلاً "لقد خلق الله هؤلاء الناس البسطاء خلوا من الإثم والمكر، وأنهم أكثر الناس طاعة وإخلاصاً لسادتهم وللمسيحيين الذين يخدمونهم وهم أكثر الناس إذعاناً وصبراً ومسالمة وفضيلة... إنهم عازفون عن تملك الثروة الدنيوية وبعيدون عن الرغبة فيها". وأما آراء المؤرخ الرسمي «غونزالو فرنانذز دي أوفيدو GONZALO FERNANDEZ DE OVIDEO» فقد كانت مناقضة تماماً للآراء السابقة لأنه كان يعتبر الهنود "شعباً كسولاً أثيماً وسوداوياً جباناً بالفطرة، شعباً دجالاً وخاملاً... تنحصر رغبتهم الأساسية في الأكل والشرب وعبادة الأصنام الوثنية وارتكاب الفواحش المنكرة"[6].

إن جدلاً كهذا لم يكن يدور حول بعض القضايا المجردة، حيث تعاظمت المراهنات. فهل كان الواجب يقضي باستغلال الهنود لمصلحة العرش والمستوطنين، أم لتنصرهم وقدرتهم على التطور والمرابح المادية؟ وتأرجح العرش تحت ضغط النظريات والمصالح المتصارعة، ولكن الغلبة في النهاية كانت لأصحاب النفوذ المحليين. فعندما جاء أحد الرهبان إلى بيزارو يشكو إليه سوء معاملة الهنود والفشل في هدايتهم إلى الله والمعتقد أجابه قائلاً: "ما جئت للفصل في الأمور، بل لأجردهم من ذهبهم"[7].

هؤلاء الغزاة وخلفاؤهم الذين وصل عددهم عام ١٥٥٠ إلى المائة ألف نسمة، تصرفوا حسب مشيئتهم. فأجبروا الهنود على العمل في الأرض والمناجم، وحصل العرش بطبيعة الحال على نصيبه من العائدات، ليسدد نفقات الإدارة الاستعمارية، ونفقات الحروب الدينية، وحروب السلالات الحاكمة في أوربة التي فاقت النفقات الأولى إلى حد كبير جداً.

ولم تذهب جهود الكنيسة أدراج الرياح، فقد أقنعت الهنود بالإقلاع عن أكل لحوم البشر وتقديم الأضاحي البشرية، استبدال المئزر بالبنطلون، تقبل بعض جوانب المسيحية التي سرعان ما تمثلها أنماطهم الفكرية كصلب المسيح بكل مضامينه، والعشاء المقدس. وعندما حاول الرهبان

المسيحيون المساس بالحياة العائلية والتعاليم الأخلاقية، اصطدموا بصعوبة أشد. فقد استخدم الهنود المراوغة والمكر في وجه المحاولات الإسبانية الهادفة لفرض المفاهيم المسيحية، وخاصة فيما يتعلق بسفاح القربى أو الزواج من أنثى واحدة، وقبول احتفال الزواج المسيحي. لقد كانت المسيحية بالنسبة لمعظم الهنود، قناعاً يخفي خلفه مركّباً دخيلاً من المعتقدات القديمة والجديدة، فأسقطوا من اعتبارهم أسماء آلهتهم وأضفوا مزاياها على مريم العذراء والقديسين، وكانوا يأملون من أيقونات الصرح الكاثوليكي أن تشفي الأمراض وتضبط الطقس وتحميهم من الأذى، مثلما يعتقدون بآلهتهم القديمة. وهكذا فإن إحصاءات التنصر كانت ضرباً من الخيال وكان مغزاها أقل خيالاً منها بكثير.

وقد كان الرهبان مسؤولين إلى حد ما، كونهم يميلون لمعاملة الهنود معاملة الأطفال الواجب رعايتهم، رعاية دائمة. فلم يتخذ الخطوة الحاسمة نحو ترسيم الهنود كرهبان، وقبولهم أخوة روحيين لهم. ومما كان يعرقل الرهبان، قلة عددهم وجهلهم باللغات المحلية واستغلالهم الهنود بلا رحمة. ونقل مسؤول إسباني إلى فيليب الثاني عام ١٥٧٩ "إن الهنود كانوا يركعون على ركبهم إبان تأديتهم صلواتهم والاعتراف بخطاياهم، وهذا التصرف لا يعدو كونه امتثالاً قسرياً، وإن الهنود ليسوا أكثر مسيحية مما كانوا عليه سابقاً زمن الفتوحات". وتوصل مسؤول آخر في تلك المرحلة إلى الاستنتاج بأن "أكثرية الهنود ليست مسيحية"[8].

وخلاصة القول كان الفتح يعني إفساداً واضحاً لظروف معيشة الغالبية العظمى من هنود أمريكة اللاتينية. ومن المؤكد أن جماعات الآزتيك والآنكا قد تم إخضاعها لتأدية الأعمال القسرية قبل قدوم كولومبوس. والعمل الذي تمت ممارسته تنفيذاً لأوامر السلطات الامبراطورية المركزية، كان يجب تنفيذه في هذه المرحلة لصالح المستوطنين المحليين، الذين كانت متطلباتهم أكثر استبدادية ويمكن التنبؤ بقسوتها. وكان غريباً على تلك الجماعات أيضاً الطلب المتزايد عليها، للعمل في المناجم حيث كانت الظروف مشحونة بالكوارث مادياً ومعنوياً.

وحتى مظاهر الاحتفالات والطقوس التي تصاحب العمل في الفترة السابقة للفتوحات والتي كانت تخفف من وطأة العمل وتجعله مقبولاً، لم يعد لها أي وجود في النظام الجديد. وإن المفهوم الأوربي للعمل المأجور ولساعات العمل المنتظمة وللاستراحة المفروضة في أيام الآحاد، كان مفهوماً غريباً على التقاليد الهندية، لقد ترك النظام الجديد فراغاً روحياً هائلاً أفضى إلى فساد أخلاقي دفع بالهنود، علاوة على الصدمات النفسية التي نجمت من الأوبئة، إلى الإدمان على الكحول وانتشار اليأس بشكل مرضي ومميت. كتب بعض الهنود قصائد عديدة تحرك أعماق النفس البشرية، وصفوا فيها حياتهم التعيسة والمرعبة، كالكتابة التي تركها أحد أفراد قبيلة مايا فيقول:

" في تلك الأيام كان الخير عميماً .... لم يكن هناك آثام وخطايا ... ولم تكن أمراض ... وآلام في العظام ... لم ينتشر مرض الجدري ، ولم تحدث أية لوعة في الصدور ، وأوجاع في البطون ، ولم يكن هنالك ما يثير الوهن . الجميع يسيرون منتصبي القامات .

لم يكن هذا ما فعله الأسياد البيض عندما جاؤوا إلى بلادنا . لقد علمونا الخوف وأذبلوا ورود الآخرين .

لقد ذبلت الحياة وماتت قلوب الورود ... ملوكهم مزيفون ، طغاة على عروشهم ، قساة على ورودهم نهابون في النهار ، منتهكون في الليل ، إنهم قتلة العالم ....

كانت هذه بداية فقرنا ، بداية الاتاوة ، والاستجداء ... بداية السلب ، الاستعباد للدين ... بداية الحروب المتواصلة ، والعذاب السرمدي "[9] .

وإن صرخة اليأس لدى جماعة الآزتيك كانت صرخة محزنة على قدم المساواة :

الحراب المتكسرة ملقاة على الطرقات
مزقنا شعورنا بأظافرنا في غمرة أحزاننا
أصبحت البيوت الآن بلا سقوف
جدرانها ملطخة بالدماء
ضعفت سواعدنا ونحن نقرع بها الجدران
الترابية من اليأس ،،
لأن ارثنا مدينتنا ، ضاع وأصبح في العدم[10]

٣ ــ أمريكة اللاتينية تجاه أمريكة الأنكلو ــ سكسونية

بدا واضحاً أن الإسبانيين والبرتغاليين يملكون مستلزمات النجاح في أمريكة اللاتينية لاستيطانهم هناك . لقد كان بحوزتهم المناجم الغنية والتربة الخصبة والأيدي العاملة الطيعة . وبدا عليهم في بداية العصر الاستعماري وكأنهم على وشك تحقيق هذا الوعد . ففي حقب قليلة انطلق الإسبانيون في توسعهم من جزر صغيرة في الكاريبي إلى صقع قاري هائل في الوقت الذي كان فيه الإنكليز يتضورون جوعاً في فرجينيا ومثلهم الفرنسيون في كويبك أيضاً . وأن المستعمرات الأمريكية اللاتينية فاقت مثيلاتها من المستعمرات الإنكليزية والفرنسية ، وتباهت عليها بعدد سكانها وكثرة مدنها وجامعاتها وغير ذلك من المؤسسات الحضارية ، علاوة على ما كانت تتمتع به من ثروات

أضخم، ولا سيما الثروات التي كانت على شكل الكنوز المتمثلة بالسفن الشراعية «الغليون» والمزارع المربحة مما كان موضوع حسد الأوربيين الشماليين والأمريكيين الأنكلو ــ سكسونيين.

وكانت أمريكة اللاتينية الغنية والسباقة إلى النضج قد انتهت إلى منطقة تابعة من مناطق العالم الثالث، في حين أن أمريكة الأنكلو ــ سكسونية الفقيرة الموارد أصبحت قلب العالم المتطور. وأن تفسير هذه المحصلة يكمن في غباء الإجراءات الاستعمارية الايبيرية، بالمقارنة مع إجراءات بريطانيا أو فرنسا أو هولندا. في ذلك الوقت كانت القوى الاستعمارية تفرض بقسوة متناهية المبادئ المركنتلية التي تعتبرها جوهرية لصالح الأمن القومي والازدهار الاقتصادي. فطبقاً لهذه المبادئ كان الغرض من المستعمرات تأمين السوق لمصنعات الوطن الأم والنقل البحري، وفي تقديم المواد الخام والسبائك الضرورية. ولم يكن التسامح بقيام الصناعات المنافسة في المستعمرات أمراً مقبولاً، وحيثما وجدت بعض الصناعات التي ضربت جذورها في الأرض بسبب صعوبة مراقبة الممتلكات البعيدة خلف البحار كان الواجب يقضي تدميرها بلا هوادة. وهذا ما جرى في المكسيك، حيث أورد نائب الملك عام ١٧٩٤ الإجراءات التي تم اتخاذها لإنهاء صناعة النسيج المحلية:

"... دون أية مساعدة، تطورت ــ صناعات النسيج المحلية ــ تطوراً هائلاً وإلى حدٍّ يثير الذهول في نفس المرء لرؤية بعض النماذج الخاصة من تلك الصناعات ولا سيما القطن والقماش لصنع الشالات... فكان من الصعوبة جداً، حظر صنع تلك الأشياء الضرورية هنا... والطريقة الوحيدة لتقويض أمثال هذه المصنعات المحلية، هي إرسال نفس المنتوجات أو ما يماثلها، من أوربة لتُباع بأسعار أدنى. وهذا ما جرى بالنسبة لذلك المصنع الكبير والنقابة الذين كانا موجودين من أجل كل أنواع الأنسجة الحريرية والتي أقفلت أبوابها واندثرت. ونفس المصير تقريباً حل بالمصانع التي كانت تنتج القماش المطبوع"[11]...

وفرضت القوى الاستعمارية الأوربية الأخرى نفس الإجراءات المركنتلية. وإن التعليمات التي أرسلت من لندن إلى الحاكم «مري» في كويبك عام ١٧٦٣ لم تكن تختلف عن غيرها من التعليمات التي لا تحصى والتي كانت ترد من مدريد ولشبونة حول الموضوع نفسه:

"... يسرنا أن نخبركم بمشيئتنا الصريحة أن لا تمنحوا موافقتكم، تحت أي ستار كان، مما يبعث فينا أقصى درجات الامتعاض، لأي قانون لإقامة صناعات وممارسة تجارة تضر بمملكتنا وتؤذيها. وعليكم أن تبذلوا قصارى جهودكم لإحباط ورفض ومنع أية محاولات قد تقوم للبدء بأمثال هذه الصناعات أو لممارسة أمثال هذه التجارة"[12].

وبما أن مسيرة التطور الاقتصادي المتناقضة تناقضاً صارخاً بين أمريكة اللاتينية وأمريكة

الأنكلو ـــ سكسونية لا يمكن تفسيرها باختلاف الإجراءات الاستعمارية، فقد طُرح اقتراح يفيد بأن من الممكن العثور على الجواب في تلك المستويات المتباينة للتطور الاقتصادي التي بلغتها المراكز الأم زمن الاستعمار. إن البلدان الأم المتأخرة قد نقلت طبقاً لهذه الفرضية بالوراثة، تأخرها إلى فروعها الاستعمارية.

ومن المؤكد أن القوى الإيبيرية تخلفت في نهاية القرن الخامس عشر من اللحاق بركب التطور الاقتصادي الذي بلغه شمال غربي أوربة. ففي إسبانيا مثلاً أدت الحروب الدينية والسلالية التي خاضتها سلالة هابسبيرغ إلى هدر الطاقات البشرية والموارد الطبيعية طيلة قرن كامل واستنفادها من البلاد. كان يعوق إسبانيا أيضاً تلك المؤسسات والقيم الإقطاعية العتيقة التي كانت تحتقر العمل اليدوي وممارسة التجارة أو الصناعة. وعلق دانيال ديغو في عام ١٧٢٦ قائلاً: "إن التجارة في إنكلترا تصنع الأسياد وها هي الأمة تزدحم بالأسياد"[13] وأما بالنسبة للإسبان فقد كانت التجارة مجرد وصمة عار، وانعكست آراؤهم في برلمان كورتس، حيث كانت (على نقيض البرلمان البريطاني) تفضل تربية المواشي على حساب المصالح الصناعية والتجارية. وبينما كانت إنكلترا تصدر الصوف الخام في العصور الوسطى كانت التشريعات البرلمانية فيها تسعى لإحباط تصدير الصوف وتشجيع تصنيع القماش محلياً.

وهكذا ففي عام ١٥٠٠ كانت لندن تصدر ٥٠,٠٠٠ لفافة من القماش وفي عام ١٥٥٠ ارتفع هذا الرقم إلى حوالي ١٣٠,٠٠٠ لفافة. وعلى النقيض من ذلك في إسبانيا، كانت الغلبة لتلك الزمرة القوية من مربي قطعان الماشية، مما أدى إلى تشجيع صادرات الصوف وواردات الأقمشة على حد سواء. وتحولت إسبانيا بحلول عصر الاكتشافات إلى مستورد للمصنعات الأوربية الشمالية، بما فيها الأنسجة والمعدات، وإلى مصدر للمواد الخام، كالصوف والنبيذ وفلزات الحديد. وباختصار تحولت إسبانيا شبه الإقطاعية إلى تابع اقتصادي لأوربة الشمالية الغربية الرأسمالية. ينطبق الواقع نفسه على البرتغال التي كانت تستورد المعدات والأنسجة والحبوب والأسماك المملحة وتصدر بالمقابل النبيذ والملح والذهب الإفريقي.

إن تبعية الدولتين الايبيريتين برهنت على عجزهما عن استغلال الأسواق العالمية التي انفتحت مصاريعها أمامهما من جراء الاكتشافات التي قام بها المستكشفون التابعون لهاتين الدولتين. كانت قيادة الحملات عبر البحار لإسبانيا والبرتغال، والفضل في ذلك يعود إلى جملة من الظروف التي وحَّد بينها حسن الطالع ـــ موقعهما الجغرافي المواتي، وتقليدهما الصليبي العدواني، وبنائهما أكثر السفن تقدماً، واعتمادهما أكثر التقنيات الملاحية تطوراً، في شمال الأطلسي والبحر المتوسط. وهكذا

وصل كولومبوس إلى العالم الجديد وأرسى دو غاما قلوعه في ميناء كالكوتا فاستهلا بذلك طوراً جديداً في التطور الاقتصادي لأوربة وللعالم أجمع.

إن الدولتين الايبيريتين الرائدتين كانتا عاجزتين عن الاستفادة من الفرص الجديدة. بسبب التأخر الذي كان متأصلاً في بنيتهما الاقتصاديتين. فالصناعة الإسبانية مثلاً تقوضت من جراء طرد اليهود والمراكشيين، وتدفق السبائك الأمريكية التي كانت تسعِّر السلع الإسبانية خارج إطار السوق العالمية. وبالنتيجة سيطر الغرباء على التجارة بين إسبانيا ومستعمراتها، على الرغم من وجود الأنظمة التي كانت تكفل نظرياً حصر التجارة الامبراطورية في الإسبان. ولم يكن من سبيل لفرض الاحتكار، لأن الصناعة الإسبانية كانت عاجزة عن تلبية حاجات المعمرين الأمريكيين الإسبان. وهكذا كانت المفارقة التي مفادها أن المغانم الاقتصادية من العالم الجديد أدت إلى تدعيم المجتمع الإسباني الذي كان في طريق الزوال بدلاً من تدميره. ويخلص «يوجين جينوفيس» إلى القول بأن "السلب الاستعماري الكبير مضى إلى تدعيم مجتمع متفسخ"[14].

وفي عام ١٦١٩ تذمر أحد الإسبان من أن "تسعة أعشار التجارة مع جزر الهند الغربية يمارسها الغرباء" في حين أن تقريراً فرنسياً منذ عام ١٦٩١ يحلل هذه التجارة على أنها منقسمة كما يلي: ٢٥٪ للفرنسيين و ٢١٪ لأهالي جنوا و ١٩٪ للهولنديين و ١١٪ للفلاندريين و ١١٪ للإنكليز و ٧٫٦٪ لهامبورغ و ٣٫٨٪ للإسبانيين. ليس هنالك من سبيل للتحقيق بصحة هذه الأرقام، ولكن حقيقة سيطرة الغرباء على الاحتكار الإسباني المزعوم تتجلى في ندرة الفضة في إشبيليا، بعد انقضاء أسابيع على وصولها بسفن الغليون من أمريكة؛ فكان القسط الأعظم منها يستخدم لسد نفقات القمح والمعدات المعدنية ولفائف النسيج والذخائر البحرية، والورق والخدمات المصرفية والملاحية مما كانت تحتاجه شبه جزيرة إسبانيا ومستعمراتها. وقد شاع في تلك الآونة الرثاء التالي "إن كل ما يجلبه الإسبان من جزر الهند الشرقية بعد تحمل مشاق الرحلات البحرية الطويلة والمحفوفة بالمخاطر، ينقله الغرباء إلى أوطانهم الأم بمنتهى البساطة والراحة"[15].

وعانت البرتغال من وطأة تأخرها الاقتصادي أكثر مما عانته إسبانيا، فالأقاليم الجنوبية التي استعيدت من المسلمين، صادرها النبلاء لمصالحهم الخاصة وبدأو يستوردون العبيد الأفارقة لحراثة ممتلكاتهم الكبيرة. ووصل العبيد لأول مرة في عام ١٤٤١ وأخذت تتزايد أعدادهم بمعدل عشرة آلاف نسمة ــ ولقد كان لهذا العدد تأثير خطير على تخفيض مستوى معيشة الفلاحين وقوتهم الشرائية وافتقرت البرتغال إلى سوق وصناعة وطنية لامتصاص الثروة المتراكمة من الممتلكات الاستعمارية الهائلة التي حصلت عليها في آسيا والعالم الجديد بشكل مفاجئ.

وخسرت البرتغال في القرن السابع عشر ممتلكاتها الهندية الشرقية أمام قوة الهولنديين البحرية والاقتصادية المتفوقة، مما ترك البرتغاليين ضمن منظومة تجارية ثلاثية لا تتعدى وطنهم وغربي إفريقية والبرازيل. وكانت البرتغال ترسل المعدات ولفائف النسيج وغير ذلك من المصنعات إلى إفريقية، وتعود بالعبيد بحراً إلى المزارع البرازيلية لإنتاج السكر الذي يبيعه البرتغاليون بدورهم في أوربة لقاء أرباح مجزية. لقد كانت هذه التجارة بمثابة الحافز لتطوير مصنعات البرتغال الخاصة. ولكنها لم تدم زمناً كافياً، كي تمكن الصناعة البرتغالية من ضرب جذورها في الأرض والتحول إلى صناعة مستقلة.

وفي عام ١٥٨٠ خضعت البرتغال للحكم الإسباني حتى عام ١٦٤٠. واستغلت إنكلترا ضعف البرتغال بعد استعادتها استقلالها لتفرض عليها معاهدة عام ١٦٥٤ وتفتح باب المنظومة التجارية الثلاثية في وجه التجار الإنكليز. وفور تحول التجارة الثلاثية إلى تجارة رباعية، انتقل مركز قيادتها من البرتغال إلى إنكلترا بسبب تفوق قوتها البحرية والاقتصادية. واكتمل خضوع البرتغال لبريطانيا عام ١٧٠٣ بمعاهدة «ميثيون» التي بموجبها خفضت البرتغال رسومها على واردات النسيج من إنكلترا، مقابل تخفيض رسوم صادرات النبيذ البرتغالي إلى إنكلترا. وقوضت هذه المعاهدة ما تبقى من الصناعات البرتغالية وضمنت أن نصف أو ثلاثة أرباع حصيلة حقول الذهب المكتشفة في البرازيل ستجد سبيلها إلى إنكلترا. واستخدم الذهب البرازيلي في تمويل حرب بريطانيا ضد نابليون في الوقت الذي أصبحت البرتغال فيه الزبون الكبير الرابع بالنسبة للصناعات البريطانية. إن الثمن الذي دفعته البرتغال يتجلى في تصريح الوزير البريطاني في لشبونة عام ١٧٦٣، حيث قال "في أغلب الأحوال لم يكن البرتغاليون في التجارة البرازيلية أكثر من وسطاء لغيرهم من الشعوب"[16].

إن هذه التبعية التي انحدر إليها الاقتصادان الإيبيريان، توضح السبب الذي جعل الأوربيين الشماليين وليس الايبيريون، يستغلون أمريكة اللاتينية، ولكنها لا توضح السبب الذي جعل أمريكة اللاتينية، تابعاً وعرضة للاستغلال في المقام الأول. فلا يمكن إقامة الدليل على أن الحالة هي انتقال التبعية من شبه جزيرة إيبيريا إلى أمريكة اللاتينية لأن المستعمرات الإنكليزية والفرنسية في الكاريبي كانت تابعة ومستغلة. وفي الواقع فإن أوجه التشابه للتطور الاقتصادي في بورتوريكو وكوبا الإسبانيتين والترينيداد وجامايكا البريطانيتين وفي المارتينيك وكوادي لوب الفرنسيتين، تسلط الضوء على سبب رئيسي آخر للتخلف الأمريكي اللاتيني غير ما تطرحه فرضية الانتقال.

إن الميزة المشتركة والهامة بين الممتلكات الإسبانية والفرنسية والبريطانية في الكاريبي، كونها انطلقت في بدايتها على شكل تجمعات زراعية بيضاء، لها اقتصاديات متباينة وانقلبت فجأة إلى اقتصاديات زراعية وحيدة، تتمثل بمزارع السكر وتعتمد على جهد العبيد الإفريقيين وبلدانها الأم

لتصدير محصولها الوحيد واستيراد مختلف أنواع الواردات إن باربادوس مثلاً أول من استوطنها، هم البريطانيون في عام ١٦٢٧ وفي عام ١٦٤٠ زاد عدد سكانها عن ٣٠,٠٠٠ نسمة من المزارعين البيض مع خدمهم الممتهنين وبعض السجناء السياسيين والهاربين من الاضطهاد الديني والمجرمين المنفيين. وتألف العمود الفقري للمستوطنة من الفلاحين الصغار الأشداء الذين يحرثون الأراضي الصغيرة التي مُنحت لهم، ويمارسون شتى أنواع الحرف اليدوية. ومن المحاصيل الرئيسية كان التبغ والقطن والنيلة والفلفل وثمار الليمون وتربية قطعان الماشية والخنازير والدواجن. إن هذا النموذج من الزراعة مخصص للاكتفاء الذاتي الذي تجري ممارسته على البر الرئيسي في أمريكة الأنكلو ــ سكسونية.

وفي عام ١٦٤٠ نهضت باربادوس بفضل قصب السكر لأول مرة واستلزم هذا المحصول الجديد ليكون مربحاً، مساحات واسعة من الأرض وعدداً كبيراً من الأيدي العاملة الرخيصة. ونظراً لعدم قدرة الفلاحين المستغلين. بأراضيهم الصغيرة ورأسمالهم المحدود أن يشتروا الأرض الإضافية والعبيد، فقد اضطرت الظروف الصعبة عام ١٦٦٧ إلى هجرة ١٢,٠٠٠ نسمة من هؤلاء الفلاحين إلى جزر بريطانية أخرى في الكاريبي، وإلى المستعمرات الأمريكية الثلاث عشرة، ولم يبق من البيض عام ١٧٨٦ إلا ١٦,٦٧ نسمة. وهكذا تحولت باربادوس إلى مصنع للسكر يضم ٧٤٥ مزرعة، يشتغل فيها ٨٢,٠٢٣ من العبيد الإفريقيين المستوردين. واستقدم العبيد بسهولة بالغة، لأن النقود التي كانت تدفع للإنسان الأبيض مقابل عمله لمدة عشر سنوات كافية لشراء عبد طيلة حياته.

إن اختلاف تطور كوبا في ظل الحكم الإسباني وباربادوس في ظل الحكم البريطاني، جعل مضمون التخلف في أمريكة اللاتينية متشابهاً. فبعد احتلال كوبا في النصف الثاني من القرن السادس عشر، أعلن الرسميون الإسبان عن منح قطع صغيرة من الأرض على شكل هبات، ليجتذبوا أكبر عدد من المستوطنين. نجحت هذه السياسة، واستوطن الجزيرة بين القرنين السادس عشر والثامن عشر المزارعون ورعاة القطعان، الذين يحرثون قطعاً صغيرة من الأرض، ويربون الدواجن ويتاجرون بالجلود واللحوم المملحة وبعض المحاصيل الزراعية المتنوعة مع السفن الإسبانية التي كانت تزور هافانا مرة أو مرتين في العام، أو مع المهربين الأجانب الذين يظهرون صدفة. وفي الوقت الذي كانت فيه الجزر البريطانية والفرنسية، تتحول إلى مصانع سكر وتدر الأرباح الخيالية، بقيت كوبا تنمو بشكل بطيء ولكنه ثابت، على مسارات نموها الأصلية، تطوقها العزلة التي فرضتها قيود التجارة الإسبانية.

وفي القرن التاسع عشر بدأت كوبا تدريجياً تعيش حياة الجزر الأخرى وهي نقص السكر الذي سببه ثورة السود في سانت دومينغ (التي صارت تدعى هاييتي فيما بعد) كما ألغت

التكنولوجيا الجديدة تدريجياً مزارع السكر الصغيرة والقليلة في كوبا. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهرت معامل السكر الضخمة والفعالة CENTRALES التي تعالج قصب السكر لحساب المنتج أو المستعمر COLONO، مقابل نسبة مئوية من صافي الإنتاج. وفي أواخر القرن التاسع عشر أتاح بناء السكك الحديدية نقل قصب السكر من مسافات بعيدة، وعجل بقيام المزاحمة بين تلك المعامل حول الإمداد بقصب السكر. ولكي تضمن المعامل المتنافسة، توريد كميات معقولة من قصب السكر إليها، عمدت إلى شراء مساحات كبيرة من الأرض وسلمتها إلى المزارعين بالمحاصصة حيناً، وبالانحدار إلى مرتبة العبودية من خلال إبرام عقود معهم، تفرض عليهم تسليم محصولهم أحياناً. وتحولت الطبقة الأصلية طبقة المزارعين المستقلين تدريجياً إلى طبقة مضغوطة وخاصة بعد الحرب الإسبانية الأمريكية، عندما تسارعت خطا تلك العملية، بتمديد المزيد من السكك الحديدية واستثمار رأس المال بإضافة ٢٠٪ على التعرفة في الولايات المتحدة كقيمة تفضيلية، مما خلق سوقاً أمريكية واسعة للسكر الكوبي.

وعانت كوبا تجربة مريرة تشبه التجربة التي عاشتها باربادوس قبل قرنين ونصف من الزمن، حيث استخدمت اليد العاملة المأجورة من هاييتي وجامايكا، بدلاً من العمال العبيد من إفريقية ورأس المال من الولايات المتحدة، بدل رأس المال الإنكليزي.

فانخفض عدد المعامل من ١١٩٠ في عام ١٨٧٧ إلى ٢٠٧ في عام ١٨٩٩ وإلى ١٨٥ في عام ١٩٢٧ وانتقلت ملكية معظم المعامل إلى الأمريكيين. وحلَّ التمزق بمجتمع الجزيرة من جراء التحول الذي طرأ عليها، وذكر ذلك المؤرخ الكوبي «راميرو غويراي سانشز فقال:

"إن نظام العزبة الضخمة يدمج آلاف المزارع الصغيرة في وحدات فلاحية هائلة، ويقتلع الفلاح من أرضه، ويقوض الملكية الزراعية، والطبقة الفلاحية المستقلة، التي هي عماد الأمة. وأخيراً يقضي على استقلالها الاقتصادي بتحويله المجتمع إلى مجرد تابع، عبارة عن جرم صغير يدور بفلك غيره وإلى مشعل رهن مشيئته قوة أجنبية معينة، مكتسحاً أربعة قرون من النمو في كوبا وهو الآن يقلصها إلى مزرعة ضخمة تنتج السكر لمصلحة المستهلكين الغرباء"[17].

نستنتج مما سبق أن تأخر أمريكة اللاتينية يجب ألا يفسر بانتقال التأخر وراثياً من إيبيريا، بل بطبيعة الاقتصاد الاستعماري الداخلي، سواء أكان اقتصاداً مستقلاً ومتنوعاً وقادراً على التطور، أو اقتصاداً زراعياً وحيد المحصول، خاضعاً للمراكز الأم وقادراً على النمو الاقتصادي، دون أن تلوح له في الأفق أية بارقة أمل بالارتقاء إلى التطور الاقتصادي. هذه المقولة اعتمدت على التجارب المريرة

والعبر التاريخية في الكاريبي ، سيجري بسطها عند التحدث عن أمريكة اللاتينية بكاملها في الفصل القادم .

٤ ــ جذور التخلف في أمريكة اللاتينية

إن الفروق الجوهرية بين الظروف والمؤسسات المحلية في كل من شمال أمريكة السكسونية وأمريكة اللاتينية ، توحي بأصول التخلف في المنطقة الثانية من هاتين المنطقتين . فاقتصاد أمريكة السكسونية (اقتصاد نيو إنكلاند ومستعمرات الوسط بمعزل عن المستعمرات الجنوبية) كان منذ البداية اقتصاداً مستقلاً يتمتع بقاعدة عريضة ، ويقوم على جهود الملاكين ممن ينتجون بهدف الاستهلاك الداخلي . وافتقرت هذه المستعمرات إلى المناجم لملء السفن الشراعية بالكنوز وإلى اليد العاملة والتربة الخصبة والشروط المناخية المواتية للمزارع والأرض الزراعية المترامية الأطراف . فنيو إنكلاند تصدر الفراء الذي أضحى سلعة نادرة ، نتيجة امتداد الاستيطان واختفاء الحيوانات المنتجة لها وأصبحت أخشاب نيو إنكلاند أحياناً موضع ترحيب البلد الأم ، كمعونة ميسورة في ظروف الطوارئ . بيد أن كلفة النقل عبر الأطلسي جعلت استبدال الإمدادات بالأخشاب من بلدان البلطيق أمراً باهظ التكالف . وأما القمح والأسماك فكانا من المنتوجات الرئيسية التي تنتجها أمريكة السكسونية ، ولكنها لم تحظ بالرواج المطلوب في تلك الأسواق التي يمولها المزارعون والصيادون الإنكليز .

استمر الأمريكيون السكسونيون في شق طريقهم لتطوير مواردهم والتفتيش عن الأسواق ، متجاهلين القيود الامبراطورية . فشحنوا الأسماك والزبدة واللحوم والأبقار والدقيق إلى المزارع في جزر الهند الغربية ، مقابل السكر . ثم يشحن بدوره إلى إفريقية مع الأسماك والقمح ليحصلوا بالمقابل على العبيد والذهب . وأسسوا الصناعات المحلية كصهر الحديد وصنع اللباد والمنسوجات على شكل تحد سافر ومنافسة صريحة للمستوردات الإنكليزية . وأشادوا أسطولاً تجارياً قوياً لنقل منتوجاتهم إلى البلد الأم والمستعمرات الإنكليزية والأجنبية ، متجاهلين لقوانين الملاحة . لقد كانت نيو إنكلاند ومستعمرات الوسط قادرة على تجاهل القيود الامبراطورية ، وتطوير اقتصاد مستقل نسبياً ، لأنها لم تكن على نقيض المستعمرات الجنوبية وأمريكة اللاتينية معوقة ببعض المنشآت وفيرة الربح ، كمزارع السكر التي يمولها ويسيرها المستثمرون الأجانب لاغتنام المرابح[18] .

وفي أمريكة اللاتينية أدت الظروف المحلية إلى نتائج وعلاقات مختلفة مع البلدان الأم . فهناك أولاً عدد كبير من السكان المحليين بلغ عددهم الإجمالي في زمن الفتوحات من ٣٫٥ مليون نسمة إلى

٧ مليون نسمة في البيرو و٢٥ مليون نسمة في المكسيك. هذه اليد العاملة الهندية كانت طيعة نسبياً باعتبار أنها اعتادت العمل الزراعي، وتقبل الأوامر من أصحاب النفوذ من نبلاء وكهان، ضمن مجتمع الآنكا والآزتيك وكان باستطاعة الإسبان بعد تقويض المؤسسة المحلية الحاكمة، أن يجبروا الهنود على توفير اليد العاملة الضرورية لاثنتين من الدعائم الأساسية الثلاث لاقتصاد أمريكة اللاتينية، المناجم والأراضي الزراعية. وأما الدعامة الثالثة فتشكلت من المزارع الساحلية، التي تعتمد على العبيد الإفريقيين المستوردين بسبب تفرق السكان الهنود في المناطق الساحلية. وقامت مؤسسة ENCOMIENDA التي تعود بجذورها إلى إسبانيا العصور الوسطى بتعبئة الأيدي العاملة الهندية للعمل في المناجم والأراضي الزراعية. وفي فترة الحرب العربية الإسبانية، أنشئت مؤسسة ENCOMIENDA، حيث نال الفرسان المسيحيون وقتها حق ممارسة السلطان المطلق على الأراضي التي كانت بحوزة العرب المسلمين وعلى سكانها أيضاً من خلال تلك المؤسسة، الأمر الذي نقله الفاتحون معهم إلى العالم الجديد. والهدف الأساسي لهذه المؤسسة يبدو في التوجيهات الملكية الموجهة إلى الحاكم أوفاندو، حاكم إسبانيولا عام ١٥٠٣ يقول فيها " نظراً للمخالفات التي اعتاد الهنود ممارستها فإنهم يتجنبون المسيحيين ويتهربون من العمل، لذلك يجب إجبارهم على العمل لتغنى المملكة والإسبانيون وليتنصَّر الهنود أيضاً "[19].

ولقد كانت شروط الإقطاعة ENCOMIENDA تخول المالك ENCOMENDERO حق انتزاع الإتاوة، على شكل سلعة وسخرة من الهنود الذين بحوزته، كل ذلك مقابل الالتزام بالخدمة العسكرية في حال قيام الثورات الهندية (التي قلما أصبحت حقيقة واقعة على الرغم من أن الإسبان كانوا يخشون قيامها) وتنصير الهنود الذين كانوا تحت إمرته. ونفَّذ الالتزام والثاني سلطة الملاكين بمجرد دفع رواتب ونفقات الرهبان المقيمين منهم والزائرين. ونظرياً كانت الإقطاعات الأصلية توهب لمدة بضع سنوات أو على مدى حياة شخص واحد فقط. وأورث أوائل الملاكين ممتلكاتهم لأراملهم وأطفالهم من بعدهم دون أن يتجرأ أحد على أخذ التركات الموروثة. ولما بدأت الهواجس تثير مخاوف المسؤولين الملكيين من أن تخلص تلك التركات يؤدي إلى قيام أرستقراطية مستقلة، عمدوا في منتصف القرن السادس عشر إلى بذل بعض الجهود المتفرقة للحيلولة دون استمرار إجراءات التركات. وأثارت تلك الجهود معارضة قوية في أمريكة الإسبانية، وقيام ثورة مسلحة في البيرو أدت إلى التراجع عن تلك الجهود.

وبلغ عدد الإقطاعات آنذاك حوالي (١٥٦٠ ــ ٧٠) مايقارب ٤٨٠ في إسبانيا الجديدة و٦٩٥ في منطقة نيابة الملك في البيرو وأعطي الإسبانيون مطلق الحرية في استخدام الجهد الهندي وفق أهوائهم، فسعوا بالحصول على تلك السلع الأمريكية الوحيدة التي كان تسويقها رائجاً في أوربة

وهي السبائك الذهبية والفضية. وحصل الإسبان على هذه السبائك على مراحل ثلاث: الأولى. نهب كنوز الهنود زمن الفتح. والثانية استغلال جهد الهنود المحلي لاستخراج الطمي الذهبي من الرواسب. والثالثة استغلال اليد العاملة في المناجم الجديد.

وبعد منتصف القرن السادس عشر افتتح الإسبان مناجم الفضة التي درت معظم سبائك العالم الجديد ولا سيما بعد اكتشاف تقنية الألغام التي أتاحت استغلال أفقر خامات هذا المعدن. فاستغلت هذه العملية اليد العاملة الهندية استغلالاً بشعاً جلب لها الكوارث. ووصف شاهد عيان الهجرة الموسمية للهنود من إقليم «تشوكويتو» إلى مناجم «بوتوسي» فقال:

"يذهب الجميع عادة مع زوجاتهم وأطفالهم إلى المناجم، وبما أنني رأيتهم مرتين، فإنني أشعر من موقع يخولني القول بأن عددهم الإجمالي يربو على سبعة آلاف نسمة، وكل هندي يصطحب معه عدداً من المواشي يتراوح بين ٨ ــ ١٠ وعدداً أقل من الأدوات ليستعملها في طعامه، وأما الآخرون الذين يتمتعون بقسط أوفى من الغنى، فإنهم يصطحبون معهم عدداً من المواشي أكثر، يتراوح بين ٣٠ ــ ٤٠ رأساً يستعملونها في حمل أمتعتهم وطعامهم المؤلف من الشعير الهندي، ودقيق البطاطا، ويحملونها الأغطية التي ينامون تحتها والحصائر (جمع حصير) التي يتقون بها البرد القارس، لأنهم دائماً ينامون في العراء. هذا القطيع من المواشي يصل عادة إلى ٣٠ ــ ٤٠ ألف رأس. كل هذه الثروة تسلك طريقها إلى بوتوسي على مراحل وتستغرق هذه المرحلة مدة شهرين، وطولها مائة فرسخاً، لأن القطيع والأطفال ممن لا تتجاوز أعمارهم ٥ ــ ٦ سنوات، لا يمكنهم السير أسرع من ذلك. ومن كل هذه الثروة البشرية والحيوانية التي ينقلونها من تشوكويتو لا يصل إلى أكثر من ألفين من الأرواح، والباقي قرابة خمسة آلاف بعضهم يموت والبعض يستقر في بوتوسي، والباقي الأخير يستقر في الوديان القريبة، والسبب بسيط، حيث أنه عند عودتهم، يكتشفون بأنهم بلا طعام، أو قطعان تدفع عنهم غائلة الجوع على الطرقات".

وعلاوة على ذلك، كان العمل مضنياً جداً طيلة ستة أشهر، أربع منها داخل المناجم، حيث يدوم العمل اثنتي عشرة ساعة يومياً وعلى عمق أربعمائة وعشرين قدماً، وفي بعض الأحيان، سبعمائة حيث الظلمة سرمدية، والواجب يقضي بالعمل على نور الشموع، والهواء فاسد والرائحة نتنة، لأنهما محصوران في أعماق الأرض. وأما النزول والصعود، فهما من أشد الأمور خطراً، لأن الهنود كانوا يصعدون وهم يحملون الأكياس الصغيرة المليئة بالمعدن مربوطة على ظهورهم، ورحلة الصعود تستغرق منهم ٤ ــ ٥ ساعات كاملة، ويصعدونها درجة درجة، وأية زلة قدم منهم تجعلهم يسقطون إلى عمق سبعمائة قدم. ولدى وصولهم فوهة المنجم وهم يلهثون تعباً، ويجدون بلاءهم في

صاحب المنجم الذي يوبخهم لتباطؤهم لقلة أحمالهم، ويجبرهم على النزول ثانية إلى المنجم لأتفه الأسباب"[20].

واستهلكت عمليات التعدين معظم اليد العاملة، فأصبحت الأراضي الزراعية بأمس الحاجة لليد العاملة الهندية، لأنها تزود جماعات التعدين بلحم الخنزير والضأن والقمح والذرة والفول والمنسوجات الخشنة والخيول والبغال وصغار الحمير. وكانت هذه الواحات الزراعية التي تربي المواشي نظرياً في البداية شيئاً مميزاً عن القطاعات، لأن الواجب يقضي أن تكون مرابعها بعيدة عن التجمعات الهندية في مأمن من الأذى. وعملياً كان المحامون الاستعماريون لا يتركون وسيلة إلا استخدموها في دمج الأراضي الهندية.

ولقد شجع هذه العملية الهبوط المروّع في عدد السكان الهنود في المكسيك من ٢٥ مليون نسمة في عام ١٥١٩ إلى ٦٫٣ مليون نسمة من عام ١٥٤٨، وإلى ١٫٠٧ مليون بحلول عام ١٦٠٥، بينما انخفض العدد في البيرو من سبعة ملايين نسمة إلى ١٫٨ مليون نسمة في عام ١٥٨٠. هذه الكارثة الديموغرافية عادت بالضرر على قابلية استمرار الإقطاعات بالحياة، وأدت إلى نشوب صراع حاد بين العرش والمستوطنين للسيطرة على البقية الباقية الصالحة للاستغلال من جهد وإتاوة. وبحلول منتصف القرن السابع عشر كانت الواحات الزراعية قد حلت محل الإقطاعات، وهذا يدل على أن الإسبان كانوا يصادرون، لمنفعتهم الخاصة، معظم الأراضي الهندية باستثناء الأراضي الموقوفة للكنيسة. هذا الانتقال حرر الهنود من التزامهم تجاه الدولة بدفع الإتاوة وبذل الجهد، ولكنهم عادوا إلى العبودية والسخرة إيفاءً للديون المرهقة، عندما انتقلوا للعمل في الواحات الزراعية. وأصبحت هذه الحالة عبودية دائمة من جراء التسليفات المتتالية لتغطية نفقات الطعام والطقوس المقدسة للمعمودية والزواج والوفاة. وهكذا أضحت الواحات الزراعية الشكل السائد لملكية الأرض في أعماق أقاليم البر الأمريكي الإسباني، وضمّت كل واحدة منها آلاف الأكرات وتستخدم الأجراء الهنود كرعاة وعمال وحرفيين، وبالمقابل وجد الهنود فعلاً شيئاً من الأمن، حيث كانوا يتلقون مقابل جهودهم وجبات الطعام اليومي والمعالجة الطبية البدائية والعزاء الديني.

وبانخفاض حصيلة الفضة بعد منتصف القرن السابع عشر انتقل أكثر قطاع ديناميكي وإنتاجي في اقتصاد أمريكة اللاتينية من المناجم والواحات الزراعية التي كانت في أعماق البلاد، إلى المزارع على الأراضي الساحلية. فبينما اتجهت الواحات الزراعية، نحو الاكتفاء الذاتي وبيع الفائض إلى المستهلكين المجاورين، بدت المزارع أكثر توجهاً نحو التجارة فاقتصر إنتاجها محصولاً وحيداً، بهدف المبيع عبر البحار، أمثال السكر والتبغ والقطن، والمطاط والقهوة والموز في مرحلة لاحقة. والفارق

الرئيسي الآخر القائم بين الواحات الزراعية والمزارع، يكمن في الأيدي العاملة التي يتألف معظمها من الهنود في الواحات الزراعية، بينما يعمل العبيد المستوردين في المزارع. لقد كان قصب السكر يستلزم مزيداً من الأيدي العاملة لزرع القصب وقطعه ونقله إلى المعامل، ولتصفية السائل في الأحواض وتنقية السكر الساخن وتقطير شراب السكر. فعندما أسس البرتغاليون أول مزارع السكر في أعماق البر الأمريكي في البرازيل، اكتشفوا أن السكان الهنود المتبعثرين وأشباه البدو غير صالحين للعمل، فعمدوا لاستيراد العبيد من إفريقية. وبانتشار مزارع السكر من البرازيل إلى جزر الكاريبي توالت عملية استيراد العبيد، بحيث أدت في النهاية إلى انتكاسات اجتماعية أشرنا إليها من قبل. وبحلول عام ١٧٠٠ وقع اقتصاد السكر البرازيلي في أزمة حادة لمضاربة سكر الكاريبي، بسبب بيعه بسعر أدنى في أوربة، لانخفاض تكاليف نقله والحماية التي وفرتها أسواق البلدان الأم كل على حدة.

إن كل ما فعلته مزارع السكر البرازيلية لا يتعدى البدء باستخدام الفيض من العبيد المتدفقين إلى العالم الجديد. ولكنهم سرعان ما انتشروا في طول أمريكة اللاتينية وعرضها، كما انتشروا إلى المستعمرات الإنكليزية في الجنوب، إذ جاؤوا كعبيد لتشغيل المناجم وتطهير الأراضي البكر وزراعة القطن والتبغ والرز والنيلة بالإضافة إلى العمل في مزارع السكر. وبالنتيجة انتشر الاسترقاق بمحاذاة طول الساحل الأمريكي بأكمله شمالاً وجنوباً من نهر سانت لورانس في الشمال إلى ريو دي لابلاتا في الجنوب. إن ب. د. كيرتن يقدر عدد العبيد المستوردين إلى العالم الجديد بين عام ١٤٥١ وعام ١٨٧٠ بالأرقام الواردة أدناه، علماً بأن الدراسات التالية تقدر أن العدد قد يرتفع بنسبة ٢٠٪، أو أن العدد الإجمالي قرابة ١٢ مليون نسمة (راجع الفصل الخامس، المقطع الثاني):

تقدير عدد العبيد المستوردين إلى العالم الجديد

١٤٥١ ــ ١٨٧٠

أمريكة الشمالية البريطانية	٣٩٩ر٠٠٠
أمريكة الإسبانية	١ر٥٥٢ر١٠٠
جزر الكاريبي (البريطانية والفرنسية والهولندية والدانماركية)	٣ر٧٩٣ر٢٠٠
البرازيل	٣ر٦٤٦ر٨٠٠
المجموع العام	٩ر٣٩١ر١٠٠

المرجع: ب. د. كيرتن «تجارة العبيد الأطلسية» (ماديسون: مطبعة جامعة ويسكونسين ١٩٦٩)، الصفحة ٢٦٨.

٥ ـــ الاقتصاد المتخلف في أمريكة اللاتينية

وقفت أوربة الشمالية وأمريكة من المناجم والغياض، والمزارع في أمريكة اللاتينية موقف الحاسد وقادت الأرباح الهائلة أمريكة اللاتينية إلى منطقة تابعة من مناطق العالم الثالث. واعتمدت الصادرات الرئيسية لأمريكة الإسبانية على السبائك الفضية بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر. ففي عام ١٥٩٤ شكلت السبائك ٦ر٩٥٪ من إجمالي الصادرات مقابل ٨ر٢٪ من الصباغ الأحمر (القرمز) و ٢ر١٪ من جلود الحيوانات و ٣ر٠٪ من النيلة. واعتبرت هذه السبائك كنزاً ثميناً لإسبانيا لرخص الأيدي العاملة الهندية، ولأن قيمتها في إسبانيا تعادل أربعة أضعاف في مستعمراتها. كما أنها لم تساهم في التطور الاقتصادي بدليل استقلال صناعة التعدين في أمريكة اللاتينية عن باقي فروع الاقتصاد الوطني. وحتى إسبانيا، لم تستفد إلا القليل لأن ٩٠٪ من السلع المصنعة والمصدرة إلى أمريكة اللاتينية معظمها من الصناعات الأوربية الشمالية المتقدمة على الصناعات الإسبانية، ولذلك عادت سبائك العالم الجديد تنصبُّ في لندن أو أنتويرب بدلاً من مدريد.

انخفض مردود المناجم خلال القرن السابع عشر وتضاءلت الأهمية الاقتصادية للواحات لأن سوقها الرئيسية اعتمدت على مجموعات التعدين. وأصبحت المزارع، التي تنتج كميات كبيرة من المحاصيل اللازمة للسوق الأوربية، أكثر القطاعات ديناميكية وإنتاجية في اقتصاد أمريكة اللاتينية. ولأول مرة في التاريخ أصبحت التجارة عبر الأطلسي، تجارة جملة بالمقارنة مع تجارة الجملة الأصلية، في شمال أوربة. ولقد كانت تجارة ثلاثية الاتجاه أو مثلثة، مما عاد بالأرباح الطائلة على الوسطاء الأوربيين في رؤوس المثلث. فالمرحلة الأولى من الرحلة البحرية كانت تبدأ من ميناء أوربي إلى إفريقية بحمولة تتضمن الملح والأقمشة والأسلحة النارية، والمعدات والعقود وشراب الروم. وتجري مقايضة هذه السلع بالعبيد الذين يباعون إلى أصحاب المزارع في العالم الجديد. وأما المرحلة الختامية فهي الإبحار باتجاه الوطن بحمولة مما تنتجه المزارع كالسكر ودبس السكر والتبغ والرز والقطن.

والمستفيدون التاريخيون من هذه التجارة المثلثة كانوا الأوربيين الشماليين والأمريكيين السكسونيين الشماليين الذين ساهموا، كما أشرنا من قبل، وعلى نطاق واسع في كل المراحل الثلاث لهذا التبادل. ولاحظ المراقبون المعاصرون لتلك التجارة بكل وضوح الأسباب التي جعلت الشماليين يكسبون أكثر من الشركاء الآخرين. وأكد أحد الرجال الإنكليز في عام ١٧٤٩: "إن توظيف سفننا على نطاق واسع في أمريكة أوجد عدداً كبيراً من البحارة، ووفر المواد الأولية اللازمة لمصنعاتنا البريطانية، وهذا كله بفضل جهد الزنوج .... فالنتائج الطبيعية يقال عنها بكل إنصاف بأنها المعين الذي لا ينضب لثروة هذه الأمة وقوتها البحرية"[21].

هذا التصريح الذي يعتبر في تلك المرحلة تمثيلاً نموذجياً للواقع يكشف بوضوح عن أهم العوامل حسماً في ظهور اقتصاد السوق العالمي : ألا وهو حلقات الارتباط أو العلاقات الاقتصادية الأفقية ، مقابل العلاقات الاقتصادية العمودية . إن الأوربيين الشماليين والأمريكيين السكسونيين الشماليين ، باعتبارهم يقومون بأدوار الوسطاء لتوفير مختلف السلع والخدمات بما فيها المصنعات والمنتوجات الزراعية والأسماك والشحن ورأس المال والخبرة التقنية ، لم يكدسوا معظم الأرباح وحسب ولكنهم طوروا ــ الأمر الذي ينطوي على مغزى أكبر من سابقه ــ اقتصاديات ذات قواعد عريضة وكل اقتصاد منها مؤهل ليتطور ذاتياً [22] .

وهذه المقدرة ، تبين كيف أن جزءاً صغيراً من العالم اليوم يصبح عالماً متطوراً ، بينما يبقى قسم آخر منه بمثابة العالم الثالث المتخلف ، وهي النتيجة المباشرة لحلقات الاتصال أو الروابط الأفقية التي ولدتها المساعي الاقتصادية المتعددة الوجوه ، التي مارسها الشماليون . وبينما كانت جزر الهند الغربية تصدر السكر ، أدرجت لائحة من لوائح القرن الثامن عشر التالية التي يجب على تلك الجزر استيرادها ومنها : السلع الصوفية والكتان والحرير والحديد والنحاس والأدوات النحاسية والجلد والزجاج والخزف الصيني والساعات الكبيرة والصغيرة والمجوهرات والصحون المزخرفة والأشرطة الفضية والذهبية والأدوية ... والبارود ... والقرميد والأصبغة والزيوت والحبال وأواني السكر والمحقنات والأطواق والشموع ... والأنابيب ... وأوراق التسلية والسيوف والمسدسات والعكازات ... والمجالخ والبلاط والكتب ولعب الأطفال وأدوات التثبيت والسكاكين ومعدات بيرمنغهام والخردوات وكل أنواع المفروشات والأثاث المنزلي والأثواب الخارجية والموبيليا والمركبات الخفيفة والعربات الصغيرة والأواني النحاسية ، وباختصار الأشياء الاستهلاكية الضرورية للحياة ، وجميعها من صنع بريطاني . وتم استيراد هذه الأقلية الإنكليزية الصغيرة التي تحكم الجزر اقتصادياً وسياسياً . ومن أجل حاجات العبيد ، فقد يتم استيراد سلع خاصة بهم أمثال : " الأقمشة الكتانية المربعة والمنسوجات الهولندية المخططة والأقمشة القطنية FUSTIAN وأكسية الذراعين والساقين الواقية من البرد ، والقبعات الخشنة والقلنسوات الصوفية والمناديل القطنية والحريرية والسكاكين وأمواس الحلاقة والحلي المعدنية والأزرار وغلايين التبغ وعدة صيد الأسماك والمرايا الصغيرة والخيطان والإبر والدبابيس وأدوات لا تعد ولا تحصى وكلها من منشأ أو صنع بريطاني " [23] .

وليس من الغريب أن يعمد تاجر بريطاني ، س . بوسانكويت ، في عام ١٨٠٧ ، إلى توكيد أهمية الأرباح التي كان يجنيها البريطانيون من تجارتهم مع جزر الهند الغربية والتي تعد أعظم بكثير من تجارتهم مع الهند والصين : " إن التجارة مع جزر الهند الغربية ليست تجارة مع أناس لا تقوم لديهم أية

صناعات وحسب، بل إنها تجارة داخلية وذلك لأن كلا الطرفين بريطانيان وكل الأرباح التي تتكدس، نتيجة لكل تلك الصفقات، تتمركز في بريطانيا العظمى "[24].

ولدى مقارنة اقتصاد أوربة الشمالية والمستعمرات الشمالية، والمتميز بالقاعدة العريضة وبالنمو الذاتي، مع اقتصاد أمريكة اللاتينية ــ اقتصاد المزارع ذي المحصول الوحيد ــ فإننا نصل إلى السبب الذي يجعل الاقتصاد الثاني منهما يحتل منزلة اقتصاد عالم ثالث. فاقتصاد المزارع في جوهر ذاته، اقتصاداً تابعاً وعاجزاً عن توليد حلقات الاتصال أو التطور الاقتصادي المتكامل، إذ لم يكن ينمو فيه سوى محصول وحيد ــ فرضته اعتبارات السعر في السوق الميتروبوليتانية أكثر مما تتطلبه حاجات الاقتصاد المحلي أو السكان المحليين. ففي غويانا البريطانية حُظِّر على المواطنين زراعة غير قصب السكر العالي المربح وأجبروا على قطع الأشجار المثمرة التي زرعوها قبل حين، ومُنعوا من اصطياد الأسماك في الأنهار والمياه الساحلية. هذه القيود أدت إلى زيادة مردود قصب السكر على حساب الضرورات الغذائية للمستوطنين وعلى حساب التطور الاقتصادي العام في مستعمراتهم.

ولم تطبق هذه القيود الاستبدادية في المستعمرات الشمالية التي كانت تخلو من المحاصيل العالية الأرباح كالسكر، مما ساعد على قيام المراقبة الدقيقة للاقتصاد. وفي الجنوب، سواء كان في أمريكة اللاتينية أو في جزر الهند الغربية البريطانية أو في المستعمرات الجنوبية؛ فالأمور تختلف جذرياً. ومن هنا تظهر أهمية الاستنتاج التالي للمؤرخ الاقتصادي الإنكليزي و. كانينغهام:

"إن تطور المستعمرات الجنوبية (الولايات الجنوبية حالياً من الولايات المتحدة الأمريكية) وجزر الهند الغربية كان مبعثه تشجيع الأثرياء من الناس في إنكلترا، الذين وجهوا طاقات المزارعين لزراعة السلع ابتغاء التصدير. ولم يكن هؤلاء التجار يولون اهتمامهم وبشكل خاص لتلك التجمعات التي يجب أن تصل لمرحلة الاكتفاء الذاتي، بل كانوا يفضلون أن يدبر المزارعون ممتلكاتهم وعيونهم شاخصة نحو مستلزمات الأسواق الخارجية"[25].

ورغم التدابير الاستبدادية فلم تستطع اقتصادات المزارع التغلب على عدم المرونة والعجز عن التكيف للاستفادة من الموارد المحلية استفادة كاملة. فالاستثمارات الرئيسية الضخمة بقصد زراعة محصول وحيد معين وتصنيعه، جعلت انقلاب تلك الاقتصادات أو تنوعها أمراً عسيراً. ووجدت معامل السكر صعوبات بالغة في تكيفها لتصنيع الخضراوات، والسفن المصممة الأغراض، لنقل إنتاج معين من الصعب استخدامها لنقل منتوجات أخرى.

لقد كانت الزراعة الوحيدة تعني أيضاً البطالة، كما تعني أداء خالياً من الفاعلية في مواسم العمل. فلا جهد الأرقاء والأجراء كان جهداً رفيع الإنتاج، لأن حافز المكافأة لاستثارة الأداء أصبح

ضئيلاً . وفي النهاية أضحت الزراعة الوحيدة تعني العجز عن استغلال الموارد الطبيعية والطاقات البشرية . لقد كانت شركات المزارع تشتري الأراضي الفائضة عن الاستخدام ، لأغراض مختلفة منها : ضمان مرونة المردود في حال ارتفاع الطلب ، ودوام استمرارية الأرض المزروعة ، ولصد المنافسين ، والمضاربة في احتمال زيادة أسعار الأرض في المستقبل ، وإحراز النفوذ السياسي المرهون بملكية الأرض في المجتمعات المستعمرة . ومهما كانت الأسباب فإن التقصير في استغلال الطاقات البشرية والموارد الطبيعية كان أمراً منافياً للمصالح المحلية ولكنه أفاد الشركة ودفع بمصالحها إلى الأوج .

هذه العوامل المختلفة توضح السبب الذي جعل المجتمعات المستعمرة قادرة على النمو الاقتصادي أو على زيادة مردود محصول بعينه ، ولكنها لم تكن قادرة على التطور الاقتصادي أو على دفع الاقتصاد المحلي خطوات على طريق التقدم الشامل ، إلى أن أصبحت مستقلة وقادرة على التوالد الذاتي . وعلى ضوء المنظور التاريخي ، فإن ذلك المتغير المستقل الذي أصاب بأفدح الخسائر ثروات جميع المستعمرات ، كان إتاحة الفرص أمام المراكز الأم لاستغلال الطاقات البشرية والموارد الطبيعية . فكلما كبرت تلك الفرصة كبر معها الاستغلال ، والنمو الاقتصادي كشيء مناقض للتطور . ولذلك ليس من قبيل المصادفة في شيء أن تلك المستعمرات ، التي كانت أكثر مستعمرات العالم الجديد عطاء للربح في الماضي ، هي الآن أكثر أعضاء دول العالم الثالث تخلفاً (جزر الهند الغربية والجناح الشمالي الشرقي من البرازيل) . وتلك المستعمرات التي كانت أقلها عطاء للربح قد أصبحت الآن قائدة العالم المتطور (كندا والولايات المتحدة) .

الفصل الخامس

إفريقية : منطقة على التخوم

لو أن مواطناً من تمبوكتو زار أوكسفورد في القرن الرابع عشر لشعر وكأنه في بلده، رغم الاختلاف في المناخين الفكريين الإسلامي والمسيحي. ولو زارها في القرن السادس عشر لوجد عدة نقاط مشتركة بين جامعتي المدينتين. وبحلول القرن التاسع عشر تتسع الهوة وتزداد عمقاً بينهما

توماس هودجكين
TOMAS HODGKIN

اتهم الأوربيون إفريقية في العصور الحديثة بالتوحش وسفك الدماء والتأخر. ولم يكن هذا الاتهام إلا محاولة أوربية لتوفير الأساس المنطقي، شعورياً أو لا شعورياً، ولتبرير الاسترقاق لملايين الإفريقيين، وتنفيذ المشروع التبشيري لتنصير البرابرة الملحدين وتمدينهم، وتقسيم إفريقية إلى عشرات المستعمرات، واستغلال للطاقات البشرية والموارد الطبيعية فيها. ولكن العبارة التي كتبها مؤرخ بريطاني معاصر والمبينة أعلاه، تفضح زيف هذه المدرسة الفكرية، مدرسة «أنهار الدماء وجبال الجماجم».

وظلت إفريقية قبل ظهور البرتغاليين مسيرة مختلف قارات العالم القديم، الأمر الذي يفسر جزئياً سبب بقاء الأوربيين بعيداً عن إفريقية لزمن طويل بعد اكتشافهم واستعمارهم أمريكة الشمالية والجنوبية. ولما وصلت الحرب الأهلية في الولايات المتحدة إلى نهايتها عام ١٨٦٥، لم يكن معروفاً من إفريقية إلا الشريط الساحلي وبعض المناطق المنعزلة في أعماقها. وبحلول عام ١٩٠٠ بقي ما يقارب ربع

أعماق إفريقية بمعزل عن الاكتشاف، وكما يشير عنوان هذا الفصل، فإن الأمور وصلت إفريقية لتكون منطقة تابعة ومنطقة على التخوم خاضعة لمصالح الغرب الرأسمالي الصاعد.

ويثير الواقع سؤالين أساسيين يحاول الإجابة عليهما في هذا الفصل وهما: لماذا واكب التطور في إفريقية تطور بقية القارات حتى القرن الخامس عشر؟ ولماذا انحدرت إفريقية إلى مرتبة التبعية والتخوم بعد ظهور الأوربيين؟

١ ـــ إفريقية في المرحلة السابقة لظهور البرتغاليين

نجح الأفارقة وبسبب طبيعة بلادهم الجغرافية في إستبقاء الأوربيين بجانبهم زمناً طويلاً. فالمناخ الحار والرطب للمناطق الساحلية المنخفضة، جلب أمراضاً مدارية فتكت بالأوربيين لغاية نجاح الطب في إيجاد الدواء الملائم للأوبئة المدارية في القرن التاسع عشر. ومع ذلك ظلوا يعانون الخسائر الفادحة فداحة خسائر الهنود الأمريكيين تقريباً لدى أول احتكاك لهم بالأوربيين. لقد تواجد فيها البعوض ناقل الملاريا والحمى الصفراء وحمى البول الأسود وداء الفُيال، كما وُجدت فيها الأوبئة ذات المنشأ المائي، مثل الدود الخيطي الغيني والبلهارسيا. وساهمت حشرات القمل والبراغيث في نقل الأمراض المعدية، كالطاعون الدبلي والحمى الراجعة وترعرت هذه الأوبئة في المناطق الساحلية الإفريقية التي دخلها الأوربيون. ففي عام ١٨٠٥ أوفدت الجمعية البريطانية الإفريقية طبيباً اسكتلندياً، يدعى الدكتور مانغو بارك، لاستكشاف نهر النيجر، فمات معظم أعضاء البعثة تقريباً خلال رحلتهم البرية الشاقة قبل أن يصلوا النهر. وسرد الدكتور بارك قائلاً: "يؤسفني القول أن خمسة أفراد فقط هم أحياء الآن من تلك البعثة التي غادرت غامبيا وعددهم خمسة وأربعون أوربياً من الأصحاء. وأما أولئك الأحياء الخمسة فهم ثلاثة جنود (وأحدهم أصيب بالجنون) والملازم الأول مارتن وأنا..... وسيموت جميع الأوربيين الذين برفقتي، إذا لم يحالفني النجاح في رحلتي (وهو العثور على مصب النهر) وسأموت أنا على نهر النيجر"[1]. وبالفعل مات بارك على نهر النيجر ومعه ابنه البالغ من العمر ثمانية عشر عاماً خلال بحثه عن أبيه.

بقيت إفريقية محصنة وصعبة المنال بشكل استثنائي، فسواحلها خالية من التعاريج (الرؤوس والخلجان)، ولا يوجد بحار داخلية. واعتبرت كلها أقصر من ساحل أوربة مع أن مساحة إفريقية تساوي ثلاثة أضعاف مساحة أوربة. وإن انعدام البحار الداخلية فيها كالمتوسط أو الأسود أو البلطيق يعني أن برّها العميق ليس مفتوحاً أمام العالم الخارجي. وتحصنت إفريقية أيضاً بحاجز الصحراء الكبرى في الشمال والمرتفعات الرملية على امتداد آلاف الأميال والمنتشرة حذاء الساحلين

الشرقي والغربي . ولو تم التغلب على هذه العقبات تبقى عقبة أخرى ـــ ألا وهي سرعة جريان مياه الأنهار والشلالات ، مما كان يعوق الملاحة النهرية من المناطق الساحلية إلى النجود الداخلية .

يضاف عامل آخر إلى مناطق إفريقية أحبط محاولة الأوربيين الاندفاع إلى الأعماق هو قلة مصادر الثروة في أعماق إفريقية بالمقارنة مع ذهب وفضة الأمريكيتين أو بالمقارنة مع توابل جزر الهند الشرقية . ورغم كل ما تقدم ، فإن إفريقية قدمت سلعة ثمينة لصالح اقتصاد السوق الجديد وهي العبيد لتشغيل مزارع العالم الجديد ، بيد أن الحصول على العبيد لم يستلزم التوغل في أعماق البر ما دام النخاسون الإفريقيون ، يعارضون أي تغلغل أوربي ، كانوا على استعداد للإتيان بهم ، فكانوا على استعداد لإحضار العبيد للساحل والحصول على أرباح عالية .

ساهم الشعب الإفريقي ، ومعه الطبيعة الجغرافية ، في إبقاء الأوربيين خارج إفريقية ، فمن كان هذا الشعب الإفريقي ؟ لم يكن شعب إفريقية كله من نموذج واحد . فالتناقض بين أقزام الكونغو PYGMIES وبين ماساي MASAI كينيا أوضح مما هو بين صقلي وسويدي . فأصول وانتشار تلك الشعوب الإفريقية العديدة لا يزال سراً من الأسرار الكبيرة . إن هذا التصنيف الذي لم يصادف اعتراضاً في المرحلة الراهنة ، يميِّز بين أربعة شعوب أساسية :

١ ـــ البوشمان BUSHMEN ويتحدثون لغة الكويسان .
٢ ـــ الأقزام ولغتهم الأصلية لا تزال مجهولة لأنهم اقتبسوا لغات أحدث غزاتهم .
٣ ـــ الزنوج يتكلمون لغة النيجر / الكونغو .
٤ ـــ القوقازيون CAUCASOIDS يعرفون أيضاً بأسماء الكابسيان ، والكوشايت ، والهامايتس ، ويتكلمون اللغة الآفرو / آسيوية [2] .

تميزت الشعوب الإفريقية عن الهنود الأمريكيين بميزة جوهرية وهي زيادة قربهم من الشعوب والحضارات الأوربية والآسيوية وزيادة الفرصة المتاحة لهم للتفاعل مع تلك الشعوب والحضارات . وأعطى هذا التفاعل منذ بداية التاريخ الإنساني منافع عديدة للإفريقيين . ومن أهم تلك المنافع : مناعتهم ضد الأوبئة الأوربية التي فتكت بالهنود الأمريكيين (راجع الفصل الرابع ، المقطع الثاني) ، بينما تعرَّض الأوربيون للأذى في إفريقية بيولوجياً . وكتب أحد المؤرخين البرتغاليين في القرن السادس عشر : " يبدو أن الله ، جزانا على آثامنا ولحكمة خفية من حكمه ، وضع على مداخل إثيوبيا العظيمة التي نبحر جوارها ملاكاً حارساً يستل سيفاً متوهجاً ، ليمنعنا من التغلغل إلى أعماق هذا الفردوس .... "[3] .

وفَّرت الصلات القوية للأفارقة مع شبه الجزيرة الأوربية / الآسيوية منافع انتشار التكنولوجيا

وفنون الزراعة واستخدام الحديد. واختلف علماء الآثار نحو المسألة الأساسية التي تتمثل بالتطور الذاتي ــ أي اختلفوا على ما تم اقتباسه من خارج الوطن وما نشأ داخل الوطن، واعتقد بعضهم أن الزراعة انتقلت من غربي آسيا إلى وادي النيل، ثم إلى غربي إفريقية، في حين اعتقد البعض الآخر أن غربي إفريقية كان أحد المهود الأربعة العالمية للزراعة، والثلاثة الباقية كانت جنوبي غربي آسيا والشرق الأوسط وأمريكة الوسطى. ووُجد في غربي إفريقية بعض أنواع الحبوب المقاومة للجفاف والصالحة للتدجين أمثال السرغوم والدخن والرز الجاف المعروف باسم ORYZA GLABERRIMA.

وعن استخدام الحديد، يعتقد بعض علماء الآثار أن الحديد انتقل من قرطاجة ومن مملكة كوش في النيل الأعلى، بينما يعتقد فريق آخر منهم أن التجمعات البشرية التي قامت في غربي إفريقية تعلمت صهر الحديد من خلال اكتشافها المستقل. وأن حقيقة الانتشار والتطور المستقل يعتمد على موقع ذلك الشعب المقصود، قريباً من طريق الانتشار الأوربية / الآسيوية أو بعيداً عنها.

ومهما كانت الأسباب فإن اقتباس بعض النباتات من الخارج أمر ليس موضع سؤال أبداً ــ كالقمح والشعير من الشرق الأوسط، والموز واليام الآسيوي (نوع من البطاطا الحلوة) والقلقاس TAROS من جنوبي شرق آسيا. وأتاحت المجموعة الثانية انتشار الزراعة إلى المناطق الرطبة في إفريقية الاستوائية. وجاءت من الخارج أيضاً أنواع من القطعان، مثل الدرباني ZEBU؛ أي البقر ذي القرون القصيرة والحدبات على الغارب، لتكون أحد مصادر البروتين والقوة، مما كان يفتقر إليه الهنود الأمريكيون.

وبفضل الأدوات الحديدية الجديدة والنباتات المهجنة، تمكّن الأفارقة من استغلال معظم مواردهم الطبيعية بشكل أفضل. وأن الشعوب التي استعملت الأدوات والنباتات بكفاءة عالية وتمتعت بميزة كبرى على جيرانها كان باستطاعتها التوسع على حسابهم. وهذا ما يفسر الانتشار السريع لمجموعة زنجية طاغية ذات لغة واحدة في معظم المناطق الإفريقية المجاورة للصحراء الكبرى، وهي جماعة البانتو. لقد انطلقت هذه الجماعة من مناطق مجهولة وانتشرت في اتجاهات مختلفة لتستوعب أو تطرد بعيداً جماعات الأقزام والهوتنتوت والبوشمان. ولدى ظهور الأوربيين في إفريقية أصبحت هذه الجماعة الزنجية التي تتحدث لغة البانتو، جماعة سائدة في إفريقية وتقاسمت القارة مناصفة مع القوقازيين والبوشمان والأقزام.

استفاد الأفارقة من الانتشار الحضاري والتكنولوجي على حد سواء. فكان أول تأثرهم بحضارة العرب المسلمين، الذين اكتسحوا شمالي إفريقية كله في القرن السابع الميلادي ووسعوا نفوذهم وتجارتهم بمحاذاة الساحل الشرقي. وضمن القواعد الساحلية نشر العرب تأثيرهم العميق

على الشعوب الإفريقية بشكل واسع النطاق. ولما كان العرب يستعملون الجمل أكثر من الرومان، فقد تمكنوا بواسطته من توسيع التجارة عبر الصحراء الكبرى، يحملون الملح والقماش والعقود إلى إفريقية الغربية ويعودون بالذهب والعاج والرقيق إلى ساحل إفريقية الشمالية، وهكذا يجد الذهب سبيله إلى أوربة العصور الوسطى، مما مكن الأوربيين أن يدفعوا بالذهب قيمة مستورداتهم من آسيا من توابل وحرير. لقد نشأت ثلاث طرق رئيسية عبر الصحراء الكبرى: غربية تبدأ من مراكش مروراً بالمنعطف الشمالي للنيجر وإلى المنطقة الواقعة في غربه، ووسطى من تونس إلى المنطقة الواقعة بين النيجر وبحيرة التشاد، وشرقية من طرابلس إلى منطقة بحيرة التشاد.

وعلى الساحل الشرقي تاجر العرب مع الأفارقة المقيمين في الداخل بالعاج والذهب والرقيق، ثم بالحديد الخام. لقد كان الحديد يشحن بحراً إلى الهند، حيث تجري عملية تحويله إلى فولاذ ليشحن من جديد إلى فارس وآسيا الصغرى لتصنع منه السيوف الدمشقية. ومقابل هذه السلع الإفريقية كان يتم استيراد القماش الصيني والهندي، والخزف الصيني.

أدّت هذه الصلات التجارية إلى تغلغل حضاري إسلامي، فانتشر الإسلام بمحاذاة الساحل حتى وصل إلى زنجبار وتجاوزها بشكل متقطع، كما انتشر من ساحل المتوسط جنوباً عبر الصحراء الكبرى إلى السودان. وعلاوة على الدين تأثرت مظاهر الحياة الخارجية، بما فيها الأسماء والألبسة والتجهيزات المنزلية وأساليب الفن المعماري والاحتفالات. واهتمت المدارس الدينية بالتعليم وصار بمقدور المتعلمين متابعة دراستهم العليا في مختلف الجامعات السودانية وفي فاس وتونس والقاهرة.

لقد عزز اعتناق الإسلام التلاحم السياسي بين الممالك السودانية التي كان حكامها تقليدياً لا يعترفون إلا بروابط القرابة أو العشائرية ولا يتحالفون إلا مع وحدات منحدرة، من جد مؤسس عظيم. ولكن عندما توسعت هذه الممالك وتحولت إلى امبراطوريات عظمى اتضح أن علاقة القرابة لم تعد وافية بالغرض كأساس للمنظمة الامبراطورية. وكلما توسعت إحدى الامبراطوريات ازداد عدد الرعايا الذين يجدون في الامبراطور إنساناً غريباً عنهم، وأصبح الاعتماد على الزعماء المحليين كتوابع مخلصين أمراً غير مقبول، لقيادة شعوبهم الخاصة. وساعد الإسلام في حل هذه المعضلة القانونية من خلال تعزيز الإدارة الامبراطورية. فالمدارس والمعاهد الإسلامية كانت تصدر طبقة من الناس المتعلمين الذين كان بمقدورهم تنظيم بيروقراطية امبراطورية فعالة. ولم يكن هؤلاء الناس يخضعون لأواصر القربى لأن مصالحهم الخاصة ترتبط بالسلطة الامبراطورية ولذلك كانوا مؤهلين بشكل طبيعي للاعتماد عليهم لخدمة تلك السلطة بكل أمانة. ولكن الإسلام لم يكن شرطاً ضرورياً لبناء الدولة، كما دلت على ذلك الحقيقة المتمثلة بتطور امبراطورية غانا وبداية انحطاطها قبل أن

يتمكن الإسلام من تثبيت أقدامه هناك . كما أن سكان إفريقية الغربية من جماعات اليوروبا والإيدو ، قد أقاموا منظمة للدولة على الرغم من أنهم كانوا بعيدين عن تأثيرات التجارة عبر الصحراء الكبرى .

إن ذلك المركّب الذي نجم عن التقدم في ميداني الزراعة والمعادن وما رافقه من نمو في الإنتاجية الاقتصادية وازدهار التجارة ، فيما بين الأقاليم والحافز الذي وفره الإسلام ، هو الذي يفسر عملية بناء الدولة ، تلك العملية التي بدأت منذ القرن الثامن فصاعداً . ولكن المركّب الدقيق الذي أدى إلى بناء الدولة كان يختلف من إقليم إلى آخر . ولذلك ليس من العجيب أن تكون أعقد البنى السياسية قد ظهرت في السودان ، حيث تطورت فيه التجارة ذات المسافات البعيدة تطوراً كبيراً . ولهذا ظهرت في تلك المنطقة ثلاث امبراطوريات عظيمة : غانا (٧٠٠ ــ ١٢٠٠) ومالي (١٢٠٠ ــ ١٥٠٠) وسونغاي (١٣٥٠ ــ ١٦٠٠) . لقد كانت امبراطورية سونغاي تنتشر على مدى ألف وخمسمائة ميل ، ممتدة من الأطلسي إلى أعماق الداخل ، وعلى هذه الرقعة الكبيرة كان يُناط حكم القانون والنظام الإداري العام بمجموعة مختلفة من المواطنين .

ولقد كان مستوى التطور العام يختلف من منطقة إلى أخرى في المناطق الإفريقية المجاورة للصحراء الكبرى والسبب يعود ، إلى حد كبير ، للتقسيم الفئوي الواضح في إفريقية . فالنمو المتسع كان مستحيلاً بسبب العوائق الطبيعية التي تعوق الاتصال والحركة بين هذه المساحات الشاسعة ، علاوة على الغابات المطيرة والصحارى . فالوحدات السياسية كانت تشتمل على تجمعات قروية معزولة لا تعترف إلا بالزعامات المحلية والامبراطوريات العظيمة في السودان . وفي المجال الاقتصادي : كانت جماعات البوشمان والهوتنتوت والأقزام الجامعين للطعام ، تمارس التجارة بين الأقاليم والتجارة العالمية وتستخدم النقود المؤلفة من القطع المعدنية والذهبية والنحاسية بالإضافة إلى الملح وأصداف المحار .

أول احتكاك أقامه الرواد البرتغاليون كان مع الشعوب المتطورة جداً في غربي إفريقية . ومن الطبيعي أن تبدأ خطوتهم الأولى هنا بسبب وجود كثافة بشرية وتطور اقتصادي معقول وتجارة رابحة . وبفضل الموز والبطاطا الحلوة YAM ، ظهر نشاط اقتصادي قوي ليس في منطقة السودان فقط ، بل في منطقة الغابات إلى الجنوب والمعروفة باسم غينيا . فالزراعة المزدهرة عززت وجود كثافة سكانية نسبية وتجارة نشطة . وتعامل البرتغاليون في هاتين المنطقتين مع شعب ذي خلفية مصقولة وبدون خوف أو ذهول . وتبقى الوقائع صحيحة عندما نتحدث عن سكان الغابات ، الذين لم يتصلوا بالعرب ، قد أصابهم الذهول لدى رؤيتهم البشرة البيضاء للأوربيين وسماعهم أصوات الطلقات النارية وآمنوا أن هؤلاء القادمين قد ولدوا من البحر الذي كان يجلّه سكان الساحل إجلالاً كبيراً .

وقد حذَّر أحد الوسطاء التجاريين الهولنديين في ساحل الذهب، مستخدميه عام ١٧٠٠ قائلاً: "إن عدد الناس الذين يعتقدون في أوربة بأن مناجم الذهب تحت سطوتنا ليس بقليل، كما يعتقدون بأننا... لا نفعل شيئاً أكثر من إصدار الأوامر لعبيدنا بالعمل في هذه المناجم: مع أنكم تعلمون أن لا سبيل لنا لهذه الكنوز"[4]. ولكن موظفاً بريطانياً واحداً استطاع في عام ١٧٩٥ أن يحدد أسباب "عدم قدرة الأوربيين من بلوغ تلك الكنوز". لقد نشأ التحذير من مستوطني السواحل البحرية بعدم السماح للناس البيض بالسفر عبر بلادهم، ولم ينشأ من خطر صعوبة الدخول في أعماق إفريقية. وتخوف الوسطاء من هذا التحذير "لانخفاض فوائد تجارتهم مع أوربة وانتقالهم إلى جيرانهم"، أو لخوفهم من أن تصبح "الممالك الداخلية، بعد حصولها على الأسلحة، منافساً خطيراً للمواقع البحرية"[5].

ويتضح من الأحداث الغابرة أن التجارة عبر الصحراء الكبرى قد عادت بالنفع على كل الأطراف التي شاركت بها ــ الإفريقيين في الجنوب والعرب في الشمال والأوربيين الجنوبيين عبر المتوسط. والشيء نفسه يقال عن تجارة إفريقية الشرقية التي يديرها الوسطاء العرب الساحليون ضمن المحيط الهندي. وقد انطوت هذه العمليات التجارية على أهمية خاصة بالنسبة للمناطق الإفريقية المتاخمة للصحراء الكبرى لبدائية التقنيات الزراعية والحرفية المحلية. فلم تكن تلك المناطق قد عرفت المحراث أو الدولاب، كما أن السكان النادرين إلى حد ما كان باستطاعتهم تلبية حاجاتهم دون بذل المزيد من الجهود لتلك الأرض الوفيرة على الرغم من عدم خصوبتها الكبيرة. وأما التجارة الخارجية، فتميزت عن المقايضة المحلية، ولعبت دوراً هاماً بالنسبة لحفز الإنتاج وتراكم الفائض لأغراض التبادل، ولتعزيز التمركز السياسي، لأنها كانت تزود الحكام المحليين بالأسلحة والخيول والقضبان الحديدية والنحاسية. ففي مرحلة ما قبل البرتغاليين شارك الإفريقيون في تجارة المسافات البعيدة مشاركة الند للند واستغلوها لتأمين احتياجاتهم. وتؤكد الروايات العربية المعاصرة لتلك المرحلة، طابع المساواة في تلك التجارة واستقلال الشركاء الأفارقة. كل ذلك تبدل تبدلاً جذرياً بالظهور المشؤوم للبرتغاليين على الساحل الغربي من إفريقية في منتصف القرن الخامس عشر، وهذا الظهور مثَّل خطوة أخرى في الانتقال التاريخي الذي انتقله المركز الاقتصادي الأوربي من المتوسط إلى المحيط الأطلسي. ومن نتائجه تقليص الطريق التجاري العريق عبر الصحراء الكبرى، والطريق الذي يمر من مصر والبحر الأحمر إلى الهند وإلى جزر التوابل. وبذلك بدأ عصر جديد في العلاقات التجارية الدولية ــ عصر أصبح فيه استقلال الشركاء كافة أمراً مستحيلاً. لقد كان هذا العصر عصر الرأسمالية التجارية الغربية، والعصر الذي استهلت فيه أوربة الشمالية الغربية التجارة العالمية وهيمنت عليها واستثمرتها لأغراضها الخاصة. وأما الثمن فلم يدفعه الأفنان في أوربة الشرقية والهنود في

العالم الجديد وحسب، وإنما دفعته أيضاً دويلات المدائن الإيطالية في المتوسط والعرب في الشرق الأوسط والأفارقة القاطنون جنوبي الصحراء الكبرى.

٢ ـ تجارة الرقيق والاقتصاد الأطلسي

إن السبب الأساسي الكامن خلف الانتقال الاقتصادي التاريخي من المتوسط إلى الأطلسي هو النضج التكنولوجي المبكر، الذي بلغه المجتمع الأوربي الغربي خلال العصور الوسطى. لقد شاهدنا الانتصارات التي حدثت في ميدان المهنة الأولية، مهنة الزراعة، وتطبيق الطاقة المائية والهوائية في عدد كبير من الميادين الإنتاجية، والتقدم في بناء السفن والملاحة والمدفعية البحرية. فهذه المنجزات التكنولوجية حفزت التقدم الاقتصادي والديموغرافي على نحو موازٍ لها. وإن الاعتماد الدائم على الجماهير الفلاحية أدى إلى تهجير الأيدي العاملة، التي أصبحت لقمة سائغة للتجارة والحرف اليدوية، مما أتاح ظهور الرأسمالية التي هي نظام اجتماعي توسعي بشكل كامن، نظام تجارة الجملة بالضرورات.

لم تتعرض إفريقية لمثل هذه الدينامية الاجتماعية التي حولت شكل الغرب وبقي الفلاحون الإفريقيون يحافظون على أراضيهم المشاعية وعلى نمطهم التقليدي في الزراعة. وبقيت الحرف اليدوية الإفريقية بعيدة عن الثورة التكنولوجية ومبتكراتها ومصادر الطاقة الجديدة. وهذا الواقع لا يعني أن إفريقية كانت خالية من «الصناعات». فإذا أخذنا كلمة الصناعات بمعناها الحرفي من أنها تعني تلك الأشياء المصنوعة يدوياً؛ فإن إفريقية بهذا المعنى مليئة بالحرف اليدوية التي أنتجت فيضاً من الأشياء الفنية والمفيدة والمصنوعة يدوياً.

فالجلد المراكشي الأحمر المشهور كان يدبغه ويصبغه الحرفيون المهرة من قبيلتي الهوسا والمادينغا في شمال نيجيريا ومالي. وفي مملكة الكونغو وجد أوائل البرتغاليين أثواباً محلية مصنوعة من خيوط لحاء الأشجار وسعف النخيل، ولقد كانت تلك الأثواب ناعمة نعومة المخمل. ومثلها الأثواب القطنية المصنوعة على شاطىء غينيا كانت أقوى من الأثواب المستوردة من مانشستر. وأما التحف البرونزية لمدينتي إيفي وبنين التي صُنعت تمجيداً للزعماء والملوك، فإنها احتلت مراكزها الخاصة كإبداعات فنية جنباً إلى جنب مع إنتاج أية حضارة أخرى.

بقيت كل هذه الأشياء تصنع يدوياً. فلا مبتكرات ميكانيكية تضاهي مبتكرات أوربة، ولا أية مصادر للطاقة خلاف الطاقة البشرية باستثناء بعض المناطق القليلة كإثيوبيا ووادي النيل. إن وفرة الأرض والتنظيم الاجتماعي المشاعي لم يولدا أية ضغوط اجتماعية أو حوافز لقيام المبتكرات

التكنولوجية ابتغاء زيادة الإنتاج. كما أن انتشار ذباب التسي تسي في مناطق واسعة من إفريقية جعل استمرار حياة حيوانات الجر أمراً مستحيلاً، مما منع استخدام الدولاب للحراثة والنقل. ولذلك لم يكن في إفريقية شيء يماثل الرأسمالية التجارية التوسعية التي قامت في شمال غرب أوربة. وهو السبب الذي أجبر الأوربيين على الرحيل من إفريقية وليس الإفريقيون أجبروهم على ذلك، والأوربيون استغلوا طاقات إفريقية البشرية ومواردها الطبيعية تلبية لحاجاتهم وليس العكس.

وفي عام ١٤٤٢؛ أي قبل قيام كولومبوس برحلته عبر الأطلسي بنصف قرن، غامر ضابط برتغالي شاب نزولاً في الأطلسي باتجاه الجنوب صدفة إلى أن وصل الطرف الجنوبي لمراكش المعاصرة. فعاد باثني عشر عبداً ممن أسرهم بغارات همجية على الساحل، وقدم هؤلاء العبيد إلى الأمير هنري الذي سارع بدوره بإيفاد بعثة إلى البابا للإفصاح عن مخططاته الرامية إلى القيام بمزيد من الغارات، بل وبمزيد من الفتوحات. فرحب قداسته بهذا الصليبي الجديد ومنح "كل أولئك الذين سوف يشاركون في الحرب المذكورة الغفران عن جميع الآثام التي اقترفوها"[6]. فاستجاب البرتغاليون لهذا التشجيع بحماسة متناهية ولا سيما حين اكتشفوا عظمة الغنائم المحتملة. وهكذا بدأت تلك التجارة المشبوهة، التي كلفت بالنتيجة خمسين مليون ضحية تقريباً، في تأمين اليد العاملة الضرورية للنظام العالمي الرأسمالي الناشئ، وفي تحويل القارة الإفريقية إلى عنصر مهمل في تركيبة ذلك النظام وليس إلى عنصر جوهري.

وبقي الهدف الأساسي لقادة البحر البرتغاليين من نشر قلوعهم والإبحار بمحاذاة الساحل الإفريقي استنزاف الذهب، الذي كان يشحن طيلة قرون عديدة عبر الصحراء الكبرى. واستبدل البرتغاليون عن هذه التجارة العريقة من الأسرى المسلمين بعد احتلالهم جبل سبتة مقابل جبل طارق في عام ١٤١٥. ولذلك أرسل الأمير هنري الحملات باتجاه الجنوب ليحول تدفق الذهب شمالاً من الطريق الصحراوية القديمة إلى طريق بحرية جديدة، تخضع لسيطرة البرتغاليين. وقبل أن يعثر البرتغاليون على الذهب اكتشفوا مصدراً آخر من مصادر الربح في العبيد الإفريقيين الذين أسروهم بغاراتهم على الساحل.

لقد استدعى الحصول على هؤلاء العبيد للخدمة البيتية وللعمل في الحقول في جنوبي اسبانيا والبرتغال في المناطق التي تم استرجاعها حديثاً من المراكشيين. وفي الجزر الأطلسية ولا سيما في ماديرا، حيث نقص الأيدي العاملة والمعمرون الذين ينتقلون من زراعة القمح إلى زراعة قصب السكر الذي كان يدر الأرباح الهائلة.

وتلبية لهذه الحاجة تحول البرتغاليون من اقتناص العبيد إلى الإتجار بالعبيد مع الوسطاء

الإفريقيين. فبدأوا يبحرون بحمولة من الأقمشة والخيول ويعودون بالعبيد والذهب والفلفل المنبه MALAQUETTE PEPPER. وتزايد عدد الأرقاء المستوردين حتى بلغ ثلاثة آلاف وخمسمائة نسمة سنوياً، وهذا الرقم يمثل الحد الأعلى. ولما بلغ سوق الرقيق في إيبيريا حد الإشباع وانخفض الطلب عليهم في أوربة، تكشفت حقيقة هذه التجارة على أنها تشبه في جوهرها التجارة التي ظلت رائجة عدة قرون في حوض المتوسط، وتشكل جزءاً حيوياً منها. وتعاملت تجارة الرقيق دائماً بنسب مئوية متواضعة، وبدت بعيدة عن الطابع العنصري باعتبارها تشتمل على عبيد أوربيين من سواحل الأدرياتيك والبحر الأسود، ومن عرب الشرق الأوسط ومن الزنوج الإفريقيين. وخضعت تجارة العبيد المتوسطية التقليدية هذه في القرن السادس عشر إلى تحول كمي وعنصري مشؤوم، عندما أصبح الغرض من التجارة بهم عبر الأطلسي هو تأمين الطلبات الملحة لمزارع العالم الجديد.

وصلت طلائع العبيد الأفارقة إلى جزر الهند الغربية في زمن قديم يعود إلى عام ١٥٠١؛ أي بعد تسع سنوات فقط على أول رحلة قام بها كولومبوس. وتم شحنهم بشكل غير مباشر عن طريق اسبانيا والجزر الأطلسية وفي عام ١٥١٨ بدأوا يصلون مباشرة من الساحل الغيني. وارتفعت أرباح تجارة العبيد إلى حد مذهل بسبب إقامة مزارع السكر، أولاً في جزر الهند الغربية ومن ثم على البر الأمريكي، ونتيجة ارتفاع الطلب عليهم، بدأ العرش الإسباني يبيع الإجازات ASIENTOS للحصول على العبيد من إفريقية وبيعهم في أمريكة. وفي عام ١٥٩٢ دفع شخص يدعى غومز رينال قرابة مليون دوقة، مقابل منحه إجازة تسمح له شحن ٤٫٥٠ من العبيد كل عام ولمدة تسعة سنوات، أي مقابل عدد إجمالي يبلغ ٣٨٫٢٥٠ من العبيد. وإن المرابح الخيالية أغرت بعض المغامرين الأجانب أمثال جون هوكنز (من مدينة بليموث) الذي لجأ لاستعمال القوة المسلحة ليحصل على موطئ قدم فيما كان يُعتبر قانونياً سلعة احتكارية اسبانية. وهكذا أصبح الساحل الإفريقي الغربي يضم أربعين قلعة أوربية استخدمت للدفاع ضد المغامرين من التجار ولإيواء العبيد أثناء فترة انتظار شحنهم عبر الأطلسي. وكان يؤتى بالعدد الضئيل من العبيد من إفريقية الشرقية، بينما أخذت الغالبية العظمى منهم من إفريقية الغربية من ساحل يبلغ طوله ثلاثة آلاف ميل بين السنغال وأنغولا، ومن منطقة تمتد إلى داخل البر الإفريقي مسافة عدة مئات من الأميال، وقلما كانت الجماعات الساحلية من بين تلك الأغلبية.

وتنوعت مصادر تموين التجارة الإفريقية. فشركة الهند الشرقية كانت تؤمن الأصداف والكهرمان وتشكيلة من البضائع القطنية. وسلع أخرى تتضمن الملابس الكتانية الإيرلندية والودك الإيرلندي، والأقمشة القطنية الرقيقة الألمانية، والحديد السويدي والعقود البندقية والبراندي الفرنسي والروم الجامايكي والتبغ الفرجيني. ومن إنكلترا كانت تأتي بالملابس الصوفية والأسلحة النارية والبارود

والنحاس والأواني النحاسية والمشروبات الروحية . ففي عام ١٧٨٧ مثلاً بلغت صادرات ليفربول إلى إفريقية نسبة ٣٦٪ معظمها من السلع الأجنبية وكان ثلثا تلك النسبة عبارة عن سلع ذات منشأ هندي شرقي .

رحب الحكام الساحليون الإفريقيون بالنخاسين الأوربيين الذين وفّروا لهم الفرص الاقتصادية . فقد استأجر هؤلاء الحكام الأراضي لبناء المراكز التجارية عليها وكان يجري تحصينها ضد هجمات الأوربيين الآخرين وليس ضد هجمات الملاكين الإفريقيين . وكان النخاسون البيض والملاكون العقاريون يعتمدون على بعضهم ويتعاونون من أجل منفعتهم المشتركة . وقدّم الملاكون الحماية لأجرائهم الذين يعملون كوسطاء في تجارتهم واستبعدوا عنها الجماعات الداخلية . وبغية الإشراف على هذه التجارة كان الأوربيون يقدمون السلع للعملاء التجاريين الموجودين تحت هيمنة الملاكين العقاريين . ويقوم هؤلاء العملاء بأخذ السلع إلى قلب البلاد ويعودون بالعبيد أو بغيرهم من المنتوجات الأخرى . وعندما يقصر العملاء في أداء واجباتهم كان الملاكون العقاريون يسددون الدين ويعوضون على أنفسهم ببيع عائلات المقصرين أو جيرانهم .

إن تعاون النخاسين البيض والحكام السود ساعدهم في بسط نفوذهم على معظم الساحل الإفريقي الغربي . فقد كان الحكام الساحليون ، في مهمة استبعاد المتطفلين الأوربيين الذين من المحتمل أن ينافسوهم في دورهم المربح كوسطاء في تجارة الرقيق ، وهذا ما دفع حكام النيجر في استبعاد الدخلاء الأجانب الذين من المحتمل أن ينافسوهم أرباحهم في دورهم كوسطاء في التجارة عبر الصحراء . وفي جنوب خط الاستواء فتح البرتغاليون أنغولا وبسطوا سلطاتهم على مملكة الكونغو بشكل غير مباشر ، وكانت لديهم قدرة التوغل في الأعماق ويثيروا الحروب بين القبائل ليحصلوا على الأسرى الذين يباعون كأرقاء . وإن حوالي ٤٠٪ من مجمل أعداد الرقيق الذين استقر بهم المقام في العالم الجديد ، جاؤوا من أنغولا والكونغو البرتغاليتين .

وأما العدد الذي استقر به المقام في الأمريكيتين فما زال موضع جدل بين المؤرخين . وقدّر فيليب كيرتن أن ٩٫٥٦٠٫٠٠٠ من العبيد قد تم استيرادهم طيلة أربعة قرون تقريباً . وتوصل إلى استنتاج مؤداه أن "من الاحتمالات البعيدة أن يتكشف لنا عدد العبيد المستوردين هل هو ٨٫٠٠٠٫٠٠٠ نسمة أو يزيد على ١٠٫٥٠٠٫٠٠٠ نسمة ..."[7] . وأما الاستقصاء الذي تناول هذا الأمر في زمن لاحق والذي قام به روجر آنستي و ج . إ . إنيكوري[8] ، فإنه يوحي بأن الواجب يقضي برفع ذلك التقدير قرابة ٢٠٪ ويخلص إلى أن العدد الإجمالي وصل إلى ١٢ مليون من العبيد . ولما كانت أهوال الرحلة وخسائرها تساوي تقريباً أربعة أضعاف العدد الذي تم أسره بالأصل في قلب

إفريقية ، أو أربعة أضعاف العدد الذي وصل إلى الأمريكيتين ، فإن العدد الإجمالي يقفز إلى ٤٨ مليون نسمة ، وكلهم تقريباً في ريعان طاقتهم الإنتاجية .

وارتفعت الخسائر والوفيات في صفوف العبيد إلى ٣٦ مليون إصابة من جراء مسيرتهم على الأرض المحرقة للوصول إلى الساحل ، ومن الانتظار الطويل في المحطات وبالحشد اللا إنساني والحرارة الخانقة والغذاء الرديء ، خلال عبورهم المحيط . وأما وجبة الغذاء المثالية الوحيدة في كل أربع وعشرين ساعة ، فقد تألفت من الذرة والماء . وكان العبيد يتعرضون للجلد والكوى بقضبان الحديد الملتهبة إذا رفضوا الطعام لإجبارهم على الأكل أيضاً . وتفشت الأوبئة ، في ظل تلك الظروف العفنة الصعبة ، وألقي المرضى منهم في مياه البحر خوفاً من انتقال العدوى . وفي بعض الأحيان يعمد هؤلاء العبيد للانتحار الجماعي بإلقاء أنفسهم من السفينة قبل أن يتعرضوا لهذه التعاسة . ولقد أصبح هذا الإجراء في غاية الشيوع مما استدعى تثبيت الشباك حول جسم السفينة الخشبي منعاً للإقدام على الانتحار . وقدَّم أحد العبيد وصفاً عن التعاسة المحزنة التي تعرض لها أثناء انتظاره في المحطة الوسطى ، فقال :

" أول شيء تستقبله عيناي لدى وصولي إلى الساحل كان البحر وسفينة الرقيق الراسية في انتظار حمولتها . هذان المشهدان ملآ قلبي ذهولاً ، سرعان ما تحول إلى ذعر . وحينما نُقلت إلى ظهر السفينة تناولني بعض البحارة وقذفوا بي داخلها ، ليعرفوا مدى قدرتي . في تلك اللحظة تخيلت نفسي دخلت إلى عالم مليء بالأرواح الشريرة وأنهم سيقتلوني عما قريب . ملامحهم ، كانت تختلف عن ملامحنا ، شعورهم الطويلة ، ولغتهم التي يتحدثون بها (وقد كانت تختلف كثيراً عن أية لغة أخرى سمعتها في حياتي) كلها مناظر عززت اعتقادي بذلك ... وعلى الفور داهمني المرض وخارت قواي حتى لم أستطيع تناول الطعام ... وأصبحت أتمنى قدوم الصديق الأخير ، الموت ، ليخفف من شقائي . لمحت شخصاً أبيض يقدم لي الطعام ، الأمر الذي أدخل الحزن إلى نفسي ، رفضت الأكل وبلحظة خاطفة أحكم واحدهم قبضته على رأسي وطرحني على أرض السفينة وقيد قدمي ، بينما انهال عليَّ إنسان آخر ، ليجلدني بالسوط جلداً مبرحاً ، شيء لم أعلمه من قبل في حياتي ....

وأخيراً لمحنا جزيرة باربادوس .... ورست سفينتنا ... خارج بريدجتاون . واندفع عدد كبير من التجار والمزارعين وصعدوا إلى ظهر السفينة ... ووضعونا على شكل تجمعات صغيرة مفصولة وبدأوا يتفحصوننا بدقة متناهية . وطلبوا منا القفز من السفينة وإلى اليابسة التي كنا سنذهب إليها . وهنا تخيلنا أن أولئك الرجال القبيحين سوف يأكلوننا . وحدث في صفوفنا ذعر واضطراب

شديدين، وما كنت لتسمع تلك الليلة إلا الصراخ والعويل الرهيب الصادر عن هؤلاء المذعورين....

وفي النهاية أحضر التجار البيض بعض العبيد القدامى من اليابسة، كي يهدؤا من روعنا، فقال لنا أولئك العبيد لم نأت إلى هنا لنؤكل بل لنعمل"[9]..

كان المبرر العقلاني الوحيد لاستمرار هذه التجارة ما ينوف على أربعة قرون، هو المصالح الخاصة التي رفضت التنازل عن الأرباح. وتمثلت هذه المصالح بأصحاب المزارع في الأمريكيتين ذوي النفوذ الاقتصادي والسياسي الكبير. فأصحاب المزارع في باربادوس مثلاً كان لهم كتلة برلمانية هامة في مقاعد البرلمان البريطاني في القرن الثامن عشر. وتبنت المصالح الأساسية في أوربة الإتجار المشبوه بالعبيد ــ تلك المصالح التي كانت تتمثل بالنخاسين أنفسهم وبغيرهم من مختلف التجار داخل الوطن ممن كانوا يقدمون الروم والبضائع المصنعة. كان هنالك عدد كبير من معامل التقطير تزود سفن الرقيق بشراب الروم، ومعامل الصناعات الصوفية والقطنية تؤمن المنسوجات بمقايضتها بالعبيد، والصناعة المعدنية تقدم السلاسل الحديدية والأقفال والقضبان والبنادق. وأحواض بناء السفن في حركة دائبة لأن إنكلترا وحدها كان لها في نهاية القرن الثامن عشر ما يزيد على المائتي سفينة تعمل في هذه التجارة. وأخيراً تأتي مصالح في إفريقية، حيث كان زعماؤها يقبضون مبلغاً من المال يصل حتى العشرين أو الثلاثين جنيهاً بريطانياً، مقابل كل عبد قوي البنية. فعندما طلب إلى أحد الزعماء الإقلاع عن هذه التجارة أجاب قائلاً: "يا لسخف هذا المطلب! أيستطيع الهر أن يمنع نفسه عن اصطياد الفئران؟ ألا يفضل الهر أن يموت وفي فمه فأرة واحدة؟ وأما أنا فإنني أفضل أن أموت وفي فمي عبد من العبيد"[10]. وبالفعل فقد نظم الوسطاء الأفارقة المظاهرات وأعمال الشغب على الأرض الإفريقية، احتجاجاً منهم على الحركة الأوربية التي طالبت بحظر تجارة العبيد.

٣ ــ ردود الأفعال الإفريقية على تجارة الرقيق الأطلسية

أثار مشهد الإفريقيين وهم يتظاهرون مطالبين استمرار تجارة الرقيق؟ أثار سؤالاً عن سبب إذعان الشعب الإفريقي لهذا العناء والإهانة طيلة قرون أربعة. كان إذعانهم هو تعاونهم مع بعضهم لتنشيط تجارة الرقيق في الزمن الذي افتقر فيه الأوربيون إلى القوة لمزاولة تلك التجارة بقوة السلاح وحدها. وتفسير واحد لسبب ازدهار الاسترقاق في إفريقية منذ زمن بعيد سبق ظهور الأوربيين، هو أن إذعان الإفريقيين يعني قبولهم بشيء كان مألوفاً ومستساغاً لهم. ولكن هذا الافتراض أو التفسير مجرد إدعاء لا يستحق الدفاع عنه. ويختلف الاسترقاق الموجود في إفريقية قبل مجيء الأوربيين من

منطقة إلى أخرى ـــ في أساليب التطويع، ومنزلة ودور العبيد، وطريقة إعتاقهم. ومهما كان الاختلاف، فإن هنالك فرقاً أساسياً بين الاسترقاق الذي مارسته المزارع الأمريكية والذي أدى إلى تجارة الرقيق الأطلسية، وبين تلك النماذج العديدة للاسترقاق الذي ساد في إفريقية قبل القرن الخامس عشر. ويعود ذلك الفرق إلى الحقيقة التي مفادها. أن تجارة العبيد ومؤسسات الاسترقاق الأوربية عززت اقتصاد السوق الأوربي بين القارات. فمع توسع الأسواق أمام السكر والقطن والتبغ، الأمر الذي وفر الفرصة لأرباح طائلة، تم اعتبار العبيد بمثابة مُدْخل وحيد فقط في عملية الإنتاج. ولذلك كان الاهتمام الوحيد يتمركز حول تأمين الحد الأعظم من الربح بغض النظر عن الاعتبارات الإنسانية ونتائجها. ويبقى الاسترقاق الإفريقي التقليدي في جوهره، نقيض الاسترقاق الأوربي، وأكثره بعداً بنزعته التجارية باعتباره نشط في بيئة محلية أو إقليمية وليس ضمن آلية السوق العالمية.

وإن الفرق في المنشأ والديناميكية سبَّب قيام فرق مماثل في طبيعة الشكلين القديم والجديد للاسترقاق. في الدرجة الأولى نجد فرعاً كمياً متعلق بالأعداد. فالاسترقاق التقليدي مثلاً لم يكن بحاجة إلا إلى بعض الأيدي العاملة القليلة نسبياً، لأنه يفتقر إلى الحافز التجاري الذي يتطلب حشد الكثير من الأيدي العاملة لتلبية الطلبات العديدة لمزارع العالم الجديد ولتحقيق الأرباح الناجمة عن ذلك. وفي الدرجة الثانية نجد الفرق النوعي فيما يتعلق بمعاملة العبيد. ففي إفريقية التقليدية كانوا يستخدمونهم عمالاً أو جنوداً أو باعة أو موظفين كما يستخدمون الإناث منهم خادمات في البيوت أو محظيات. واحتل العبيد منزلة اجتماعية دنيا ولكنهم أحياناً يقترنون بالعائلات التي يخدمون عندها، مما توفر لهم بعض الحقوق الفردية المشروعة. وأما الزواج بين العبيد وبين الأحرار من النساء والرجال فلم يكن محظوراً، وينال أحفادهم بعد الجيل الثالث شرف العضوية التامة، حيث يتساوون بأقرانهم في تجمعاتهم. ولكن نظرة أصحاب المزارع الأمريكية للعبيد ومعاملتهم لهم على نقيض المعاملة السابقة، فهي معاملة سلعة ذات كلفة في عملية الإنتاج. ومستلزمات السوق، (كما تمت الإشارة إليها في الفصل السابق)، كانت تحدد نمط الحياة على المزارع سواء أكان العبيد في أمريكة اللاتينية أو أمريكة السكسونية. فسواد البشرة وحده أصبح كافياً لتحديد منزلة العبد الاجتماعية، والإعتاق كان صعباً إن لم يكن مستحيلاً. وأما إنهاك العبيد بالعمل وإفنائهم في غضون سنوات قليلة أو كثيرة، فقد كان مسألة تعتمد بكل بساطة على أي الإجراءين يدر ربحاً أوفى، بعد الأخذ بعين الاعتبار سعر السوق السائد للعبيد.

ويمكننا الاستنتاج أن التفسير لتلك القرون العديدة من تجارة العبيد الأطلسية وما أفضت إليه من عشرات ملايين الضحايا المساكين، يكمن في متطلبات اقتصاد السوق العالمي الجديد وفي تفوق القوة العسكرية الغربية على كتلة متفسخة من الممالك والمشيخات الساحلية. وحتى منذ عهد قديم

يعود بقدمه إلى عام ١٥٢٦ . كتب حاكم الكونغو إلى ملك البرتغال جون الثالث يقول : "إن كل ما نطلبه من الممالك التابعة لكم لا يغدو بعض الرهبان والمعلمين للتعليم في المدارس ، ولا نطلب من السلع إلا الخمر والدقيق للقربان المقدس .... ومشيئتنا في هذه الممالك « ممالك الكونغو » تتمثل بعدم قيام أية سوق للعبيد والمتاجرة بهم" [10] . وكان رد فعل البرتغاليين تصدير نصف مليون من العبيد من الكونغو خلال القرن الأول من وصولهم ، ومليوناً كاملاً من أنغولا المجاورة .

وفي عام ١٧٢٠ حاول « باغا » غينيا الحالية ، بقيادة إنسان يدعى تومبا أن يقيم تحالفاً ضد تجارة الرقيق ولكنه هُزم على يد تحالف التجار البريطانيين المقيمين والخلاسيين الإفريقيين المتاجرين بالعبيد . وفي المرحلة نفسها كان حاكم داهومي ، آغاجا ترودو ، أكثر نجاحاً منهما حين وسع حدود مملكته البرية حتى الساحل ، لكي يقصي عنها النخاسين . فنهب وأحرق الحصون الأوربية ومعسكرات الرقيق ، مما جعل عدد العبيد المخطوفين من تلك المنطقة يهبط هبوطاً حاداً خلال تلك السنوات . لقد فشلت مساعي التجار الأوربيين في الإطاحة بترودو ولكنه فشل بدوره أيضاً في تطوير فاعلية اقتصادية بديلة لتزويد شعبه بالمستوردات الأوربية التي أصبح الشعب يعتمد عليها . وبحلول عام ١٧٥٠ اكتشف ترودو أن الضرورة تقضي باستئناف تجارة الرقيق بغية الحصول على هذه السلع وعلى الأسلحة النارية التي كانت ضرورية للحفاظ على البقاء ضمن صراع القوى الساحلية . ويستنتج فيليب كيرتن من ذلك : " .... إن سهولة الحصول على الأسلحة النارية قد وسعت حلقة البندقية / العبد حيث أصبحت الدول الإفريقية تستخدم الأسلحة لأسر مزيد من العبيد ولشراء المزيد من السلاح وتشن الغارات على العبيد دفاعاً عن النفس لأن الحصول على البنادق كان مرهوناً ببيع العبيد دون سواه " [12] .

وأجبرت العروة الوثقى بين العبيد والبنادق الحكام الساحليين المنقسمين على أنفسهم ، أن يتقبلوا تلك التجارة الذميمة بأفراد شعوبهم بغض النظر عن نزعاتهم الشخصية . ولم يتمكن أي حاكم بمفرده مقاومة هذا النظام الراسخ ، وأن الشعب الإفريقي لم يكن متأهباً بعد لخوض معركة المقاومة المتحدة ويتصدى لتحالف المصالح الراسخة الأوربية والوطنية .

٤ ـــ تجارة الرقيق في شرقي إفريقية

تجلت أهمية تجارة الرقيق الأطلسية بشكل أوضح ، عندما تمت مقارنتها بتجارة العبيد المتزامنة معها في شرقي إفريقية . ولدى دوران دو غاما حول رأس الرجاء الصالح وجد الساحل الشرقي للقارة الإفريقية مزدحماً بالمرافىء المليئة بالسفن ، وبالمدن الكبيرة التي تفاخر بثقافة سواحلية مكتوبة ومتميزة إلى حد كبير .

اعتمدت الحضارة الإفريقية الشرقية هذه على عنصرين هامين : الإفريقي والعربي . فالعنصر الإفريقي يتألف من دول عصر الحديد في أعماق البلاد التي تصهر وتسكب الحديد ، وتصنع الأدوات الحديدية للزراعة ، وتستخرج النحاس والذهب من المناجم ، وتبني القصور والمعابد الحجرية ــ وأهمها المركب العظيم من الأبنية في زمبابوي . وبدأ احتكاك الدول الداخلية بالساحل منذ القرن العاشر على الأقل ، في الوقت الذي اندفع فيه العرب المسلمون جنوباً نزولاً إلى الساحل من ماليندي في كينيا إلى صوفالا في موزامبيق . وأقام العرب عشرات المستوطنات على امتداد الساحل الطويل والجزر القريبة منه من أمثال بامبا وزنجبار . ومن هذه القواعد قاد العرب تجارة رابحة عبر المحيط الهندي مع مدن البحر الأحمر والقسم الجنوبي من شبه الجزيرة العربية والخليج العربي والهند وسيلان وجنوب شرق آسيا ومع الصين . وعمل العرب كوسطاء في تصدير العاج والنحاس والذهب والرقيق من داخل البلاد ، مقابل السلع الشرقية كالمنسوجات الرقيقة والمجوهرات والخزف الصيني .

وتميز هذا التبادل بأن العبيد لم يكونوا سوى سلعة عادية ليست بالأهمية ضمن السلع الأخرى ، لانعدام الطلب الكبير عليهم في البلدان الشرقية التي كانت تمتلىء بالأيدي العاملة المحلية والرخيصة . فالعبيد إذاً كانوا عاملاً ثانوياً في هذه التجارة عبر المحيط ، كتجارتهم عبر الصحراء الكبرى في العصر السابق لظهور البرتغاليين . وفي ظل هذه الظروف كان من الممكن أن يتحقق في شرقي إفريقية ما سماه باسيل دافيدسن " بتزاوج الثقافات المثمر الأصيل "[13] . فاللغة الساحلية في معظمها ، مفردات وجملاً ، لغة البانتو مثلاً ، كانت تحتوي على عناصر جوهرية من اللغة العربية ساهمت في نشوء الحضارة التوفيقية من تمازج اللغة الأصلية ، واللغة التي ساهمت في إنشاء تلك الحضارة . ولا تزال اللغة الساحلية الراسخة الجذور ، هي اللغة السائدة اليوم ، وقد انتشرت وتطورت . رغم اقتباسها بعض المفردات من اللغة الإنكليزية .

ومع تفكك عرى الثقافات في شرقي إفريقية في القرن التاسع عشر ، أحرزت تجارة الرقيق تقدماً هائلاً باندماجها في اقتصاد السوق العالمي وبالزيادات الكبيرة التي حققتها في مرابحها . ولكن اندماج شرقي إفريقية في السوق العالمي ، لم يبدأ إلا في الأربعينيات (١٨٤٠) ، إذ قبل ذلك التاريخ تجاهل البرتغاليون مستعمراتهم الإفريقية الشرقية لانشغالهم بتجارة الحرير والتوابل والأحجار الكريمة والمنسوجات من الهند وجنوب شرقي آسيا ، وبتجارة الترانزيت الرابحة مع الشرق الأقصى . ولم تثمر محاولات البرتغاليين أيضاً لشحن الرقيق من شرقي إفريقية إلى البرازيل لطول طريق رأس الرجاء الصالح وكونه محفوفاً بالمخاطر وعدم قدرته على منافسة الطريق القصير نسبياً عبر الأطلسي من غربي إفريقية . وقد استحال قيام تجارة رقيق هامة شرقاً عبر المحيط الهندي ، ولو تحقق مثل ذلك لشارك بها البرتغاليون كما شاركوا في تجارة الرقيق الأطلسية . وبلغ عدد العبيد الأفارقة في الهند البرتغالية عام ١٧٥٣ ما يقارب

٤٫٣٩٩ نسمة. هذا العدد الضئيل أبعد فرص المرابح الكبيرة، مما أجبر البرتغاليين على عدم احتفاظهم طيلة القرون الأولى بأكثر من مائة من الموظفين المدنيين والضباط العسكريين على امتداد ألفي ميل من الساحل الإفريقي الشرقي.

تبدلت هذه الظروف بحلول عام ١٨٤٠، عندما بدأت شرقي إفريقية تتكامل تدريجياً مع التجارة العالمية. وأصبحت شحنات العبيد إلى الأمريكيتين مقبولة تجارياً نتيجة التطور في بناء السفن السريعة وتقلص احتياطات العبيد على الساحل الغربي. وتمكن الكابتن «كوك» الذي هاجم بسفينة حربية بريطانية، الساحل الإفريقي الشرقي في عام ١٨٣٦ ــ ١٨٣٨، أن يصدر من العبيد سنوياً إلى البرازيل وكوبا من مينائي كوالجان وموزامبيق ١٥٫٦٠٠ نسمة. واستمرت هذه التجارة على نطاق واسع حتى الثمانينيات (١٨٨٠)، حيث أصدرت كل من كوبا والبرازيل المراسيم التي تحظر الاسترقاق.

وفي الوقت نفسه نشأت سوق جديدة رابحة أمام عبيد شرقي إفريقية بإقامة مزارع السكر والتوابل والرز في بعض المناطق الساحلية، وفي جزر مدغشقر، ريونيون، موريشس، سيشل وزنجبار. ولقد كان مردود هذه الجزر لدرجة أصبحت تدعى باسم جزر الهند الغربية في الباسيفيكي، وقضت الحاجة إلى تسيير شحنات دائمة من العبيد إلى هذه الجزر ــ لتشغيل المزارع فيها، وهي حاجة عمد إلى تلبيتها التجار الذين كانوا ينشطون بين زنجبار ومسقط على الساحل الجنوبي لشبه الجزيرة العربية. ووصل عدد العبيد الذين كانوا يشحنون سنوياً إلى زنجبار ٤٠٫٠٠ نسمة في الأربعينيات والخمسينيات (١٨٤٠، ١٨٥٠)، فكان يُحتفظ بقسم منهم لمزارع الرز والقرنفل المحلية وتصدير الباقي إلى الجزر الأخرى والهند وبلدان الشرق الأوسط. فجزيرة ريونيون الفرنسية كانت تستورد ٢٤٫٠٠ عبداً سنوياً حتى في زمن قديم يعود بقدمه إلى عام ١٨٢٠، بينما كانت مدغشقر تستورد ١٠٫٠٠٠ عبداً سنوياً في السبعينيات (١٨٧٠).

وبينما كان النخاسون الوطنيون يحتفظون بدورهم في السيطرة على القسم البري من تجارة الرقيق في إفريقية الغربية شمالي خط الاستواء، كان النخاسون العرب في شرقي إفريقية يجمعون شتات العبيد من داخل القسم الشمالي، في حين كان المغامرون البرتغاليون وأشباه النبلاء، ينفذون الدور نفسه في النصف الجنوبي. وقد امتنع العرب عن تجارة العبيد في شرقي إفريقية، فاعتمدوا على كسب ثقة القبائل المحلية. فكان التاجر يستقر في القرى مع أتباعه، ويأمر ببناء كوخ له متميز عن بقية أكواخ القرية ويفرش فيه سجادة ملونة، يمارس عليها طقوسه الدينية باتجاه مكة يومياً. وكان لباسه الخاص ــ الجلباب الأبيض الطويل والعمامة والخنجر المعقوف المرصع بالجواهر في محزمه ــ يُكسبه حب

المواطنين المحليين واحترامهم، كما كانت السلع التي يعرضها للتجارة ـــ كالبنادق والبارود والحرير والعقود ـــ توطد له مكانته كممثل بارز للعالم الخارجي. فكان بذلك يشبع غرور معظم الزعماء المحليين في أنه اختار الإقامة معهم. وأما اللغة السواحلية، THE LINGUA FRANCA، التي ازداد انتشارها في أعماق البلاد، فقد سهلت عملية التواصل الاجتماعي والتبادل التجاري.

وبدأ الزعماء المحليون بارتداء الجلباب الطويل كعلامة مميزة لأكابر القوم، وبدأت بعض المقاطع العربية تدخل على الأسماء المحلية، بل وتحل محلها نهائياً. وجرت مقايضة بعض السلع التي يحملها العرب بالعاج أولاً، ثم بدأت تنهال الطلبات عليهم للحصول على الأسلحة والبارود، وقد استغل بعضهم بأن طلب مقابلها العبيد، وهكذا انطلقت تجارة الرقيق. وتقاطر الزعماء الآخرون إليهم رجالاً ونساءً وأطفالاً لابتياع الثياب والعقود والأسلحة المنشودة. وفي غضون أشهر قلائل، تجمع عدد من العبيد يكفي لإرسالهم في قافلة إلى الساحل. وأما العائدات التي كانت ترد من بيعهم، فقد استخدمت لجلب سلع تجارية جديدة لتشحن إلى داخل البلاد وبذلك تبدأ دورة جديدة من دورات تجارة الرقيق. وقد أصبح بعض النخاسين أشخاصاً غير مرغوب بهم في المنطقة، لأنهم يأخذون حصتهم من أسرى القبائل، التي كانوا يمدون عدوتها بالسلاح والبارود، ولكن هؤلاء النخاسين لم يسلموا من عقاب الحكام المسلمين بهم.

لقد خرب البرتغاليون في جنوب إفريقية، قطاعات واسعة من أعماق البر الإفريقي الشرقي، فقال أحد المراقبين عنهم: "إن الأسلوب البرتغالي قد امتد إلى مسافات بعيدة ونشب كالأخطبوط بكل التجمعات القروية وحولوا البلاد إلى ساحة حرب واسعة في الوقت الذي لم يكن فيه أي إنسان أميناً على نفسه خارج إطار الحواجز الدفاعية"[14]. كما أن الدكتور دافيد ليفينغستون، المبشر والمكتشف الشهير قد وصف أيضاً في كتابه ذي العنوان «حكاية رحلة إلى زامبيزي وروافده» (١٨٦٥) الدمار الذي فعله النخاسون في منطقة ناياسا. لقد شاهد "صفاً طويلاً من الرجال والنساء والأطفال وهم يرسفون في الأغلال برفقة السواقين السود المسلحين ببنادق المسكيت والمتزينين بمختلف الحلي المبهرجة وهم.... يعزفون الألحان من مزامير طويلة من الصفيح... ونادراً ما يصل بعض هؤلاء الضحايا إلى غايتهم ويصبحوا أرقاء"[15].

احتج ليفينغستون مع الزعماء الأفارقة على بيع أبناء جلدتهم وشعوبهم عبيداً، غير أن إجاباتهم كانت تعكس المعضلة الأساسية التي جمدت الزعماء الإفريقيين الغربيين. فالأوربيون لوحدهم احتكروا السلاح لإثارة قبيلة على أخرى، مما جعل تحقيق الجبهة المتحدة الضرورية للمقاومة أمراً مستحيلاً. وأجابه الزعماء قائلين: "عندما يكف فلان من الناس عن البيع نكف بدورنا نحن.

إنهم أشد الناس فساداً في هذه البلاد .... وإنها لعبة الأوربيين الذين يعمدون لإغرائنا بالبارود والبنادق .... إنني أحبذ بقاء جماعتي لممارسة الزراعة ولكن جاري يسمح لجماعته باختطاف جماعتي ... فيجب أن تكون لديَّ الأسلحة لحمايتهم "[16] . لقد أوضحت هذه الإجابة بالتحديد ما يدعى بحلقة « العبد / البندقية » التي كانت ناشطة في إفريقية . إن تلك الجماعات أصبحت على علاقة بالنخاسين الأوربيين ، فحصلت على البنادق التي وفرت لهم ميزة عسكرية على الجماعات الداخلية التي كانت باستمرار عرضة لغزوات الجماعة الأولى ، طلباً للعبيد الذين تجري مقايضتهم بالبنادق التي توفر لتلك الجماعة المزيد من الميزات . وهكذا تسلقت جماعة السانغو SANGU إلى مركز السلطة في وسط جنوبي تانزانيا من خلال حصولها على البنادق من النخاسين وشنها غارات الاسترقاق على كل الجماعات التي حولها . وبالطريقة نفسها توسعت جماعة ياو YAO في أعماق مالاوي وتانزانيا بعد عام ١٨٦٠ .

خرق بعض الزعماء حرمة التدابير التقليدية المشروعة ، بغية الحصول على الثروات الشخصية وكان تصرفهم مخرباً ، أدى إلى الحروب القبلية . ففي الظروف العادية تضاءل عدد الجرائم التي عقوبتها الاسترقاق ، بدفع تعويض للطرف المظلوم ، ولكن الطلب المتزايد على العبيد دفع بالكثير من الزعماء لاستغلال هذه التدابير المألوفة لبيع جماعتهم كعبيد . وهذا ما أشار إليه المستكشف ريتشارد بيرتن في عام ١٨٦٠ ، فقال : " إن الفوضى الداخلية التي نجمت عن تجارة الرقيق كانت ضارة بالمصالح العامة ضرر حروب الحدود . فهي تخلد ذلك الإيمان الذميم بالسحر الأسود UCHAWI . وعندما يركن الأسرى إلى الفرار يباع أقرباؤهم كعبيد ، مما يفسح مجالاً واسعاً لطغيان الزعيم الذي يزيد نفسه ثراء ، ببيع رعاياه بأعداد كبيرة "[17] .

إن أحدث الدراسات عن تجارة الرقيق الإفريقية الشرقية وأكثرها دقة تدل على أن مليونين من العبيد تم تصديرهم إلى الأمريكيتين وجزر المحيط الهندي وبلدان الشرق الأوسط خلال القرن التاسع عشر . فإذا قبلنا بذلك الاستنزاف الذي قدَّره « ليفينغستون » بـ ٨٠٪ ، لتذكَّرنا أن سكان إفريقية الشرقية كانوا أقل عدداً من سكان إفريقية الغربية ، وأن الرقم ينطبق على قرن واحد من الزمن وليس على أربعة قرون ، وأن النزف الذي خضع له مجتمع إفريقية الشرقية في القرن التاسع عشر ، يماثل النزف الذي خضع له مجتمع إفريقية الغربية . وبذلك تكون النتيجة التي خلص إليها إدوارد آلبيرس نتيجة غير مشرفة لأحد :

" تلقى الإفريقيون مقابل العاج والعبيد والمواد الخام التي تنتجها قارتهم ، سلعاً كمالية ، واستهلاكية رخيصة ، علاوة على وسائل التدمير الغربية التي كانت دائماً أدنى مرتبة مما احتفظ به

الأوربيون لاستعمالهم الخاص ... ولذلك فإن الجذور التاريخية للتخلف في وسط إفريقية الشرقية يجب البحث عنها في النظام التجاري العالمي الذي أسسه الغرب في القرن الثالث عشر ، وتشبث به البرتغاليون ووسعوه في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وهيمن عليه الهنود في القرن الثامن عشر ، وسيطر عليه مزيج معقد من الرأسماليات الهندية والعربية والغربية في القرن التاسع عشر "[18] .

٥ ـ الآثار السلبية لتجارة الرقيق الإفريقية

ما هو أثر تجارة الرقيق على إفريقية بعد أربعة قرون من ممارستها ؟ يجيب « إدوارد رينولدز » بقوله " لم يكن الأثر هو نفسه بالنسبة لجميع المناطق . بينما كان الأثر هداماً تماماً على بعض الدول مثل الكونغو وأنغولا ، فإن نقيضه يبدو على دول أخرى . فأويو وداهومي وآسانتي التي كانت تشن الغارات أو تشتري العبيد من المناطق الداخلية باستطاعتها أن تحيل عبء تجارة العبيد وأثرها الهدام على الجماعات الأخرى "[19] .

ورغم وجود بعض الفوارق الإقليمية ، فيبقى هناك ما يمكن تعميمه وتطبيقه على مجمل القارة . فأولاً : الأثر المعوق للمؤسسات والإجراءات السياسية الإفريقية ، مما ألحق بها الضرر . فالإتجار بالرقيق اتجه لتقوية التجمعات الفاشية وإضعاف التجمعات المتناسقة . فالممالك والمشيخات التي لعبت أدوار الوسطاء نظمت نفسها على أسس فاشية أقوى لتحافظ على مواقعها الرابحة . فالأثر هنا هو تجميد الوضع القائم STATUS QUO وتأخير نشوء المؤسسات والقيادات السياسية الجديدة والأكثر فاعلية من سابقاتها . وهذا الواقع هو محصلة الحقيقة ، مفادها أن تجارة الرقيق ، حسب قول « إدوارد رينولدز » ، " كانت في معظمها بأيدي الطبقة الحاكمة والزعماء الذين دخلوا في شراكة استغلال مع الأوربيين : فأعلنوا الحروب وأجازوا الغارات وحكموا على الناس بالاسترقاق ، من خلال سلطتهم التقليدية المشروعة ، جزاء اتهامهم ببعض الجرائم "[20] .

أضعفت تجارة الرقيق التجارة التقليدية بين الأقاليم الإفريقية . وهدمت الحروب التي صاحبت اقتناص العبيد في أعماق البلاد وترحيلهم إلى الساحل ، أقنية التجارة القديمة ، في الوقت الذي حكم البرتغاليون قبضتهم على طرق التجارة الساحلية العريقة . ولم يكن الذهب فقط وحده عامل إغراء للبرتغاليين ، وإنما رغبتهم في السيطرة على الشبكات التجارية المحلية الموجودة . ففي عام ١٤٧٠ تدخل البرتغاليون في ساحل غينيا الأعلى ، وسيطروا على تجارة القطن الخام وصباغ النيلة . وأسس المستوطنون البرتغاليون صناعة مزدهرة لزراعة القطن وتصنيعه على جزر رأس فيرد VERDE وصدروا

إنتاجهم منه بمحاذاة الساحل لغاية العاصمة «أكرا». وتعهد البرتغاليون بتجارة الملح على طول الساحل الأنغولي وتجارة الأقمشة الرفيعة المصنوعة من سعف النخيل بين أنغولا الشمالية والجنوبية، وتجارة الأصداف في الكونغو وجزرها البعيدة عن الشاطىء. وأوقف البرتغاليون المتاجرة القديمة بقوارب الكنو CANOE بين ساحل العاج وساحل الذهب وذلك ببنائهم قلعة في آكسيم، لقطع الطريق التجارية القديمة، مما يجعل المنطقتين وحدتين اقتصاديتين منفصلتين ومرتبطتين بأوربة على وجه الحصر. ومجمل هذا كان بداية نموذجية لعلامة قديمة عن تبعية العالم الثالث الراهن وتخلفه؛ أي إزالة الروابط الاقتصادية الأفقية المحلية لصالح قيام الروابط الاقتصادية الشاقولية مع المراكز الميتروبوليتانية الأم.

إن استبدال العلاقات الاقتصادية الأفقية بالشاقولية كان واضحاً في الحرف اليدوية والتجارة. فلم يهتم الأوربيون بتشجيع الصناعات الإفريقية المحلية، بل كانوا يقاومون مثل هذا التطور مقاومة فعالة. كان اهتمامهم الرئيسي هو الحصول على العبيد طيلة القرون القديمة، ولكنهم بعد حظر تجارة الرقيق سعوا لتشجيع إنتاج المواد الخام للتصدير وليس لتشجيع المصنعات ابتغاء الاستهلاك المحلي. وظهر واضحاً أن هذا النوع المدروس من التبعية يعود بقدمه إلى عام ١٥٢٠ عندما شاهد العرش الإثيوبي بذهول، المصنعات الإسبانية من سيوف وبنادق مسكيت ومنسوجات وكتب، التكنولوجيا الضرورية لصنعها وطلب تزويده بها، ولكن دون جدوى.

وتوالت أمثال هذه الطلبات والممانعات بشكل أكثر تواتراً على الساحل الغربي. فعندما حاول آغاجا ترودو، حاكم داهومي، في عام ١٧٢٠ وقف تجارة الرقيق أدرك الحاجة لفاعلية اقتصادية بديلة، فأوفد مندوباً إلى إنكلترا لاستقدام الحرفيين الأجانب. وقيل لزائر أوربي إلى بلاط داهومي في أواخر عام ١٧٢٠: "إذا رغب أي خياط أو نجار أو حداد أو أي نوع آخر من الناس البيض، بالقدوم إلى هنا بملء حريته فسوف يلاقي أفضل أنواع التشجيع"[21]. وليس غريباً عدم استجابة أي أجنبي لهذه الدعوة، لأنه كان محظوراً على الحرفيين الهجرة بخبراتهم الفنية إلى البلدان الأوربية المجاورة أو إلى المستعمرات الأمريكية، فكيف بالهجرة إلى ممالك إفريقية بعيدة وغير مألوفة؟ ولاقى ملك آشانتي، أوبوكو وير في القرن الثامن عشر، الرفض نفسه عندما طلب حضور بعض التقنيين الأوربيين لإقامة المصانع ومعامل التقطير. وعاشت دول إفريقية في القرن التاسع عشر نفس هذا الموقف الرافض، عندما سعى حاكم كالابار في نيجيريا الشرقية للحصول على معمل لتكرير السكر، وعندما طلب ملك داهومي، آدان دوزان، مصنعاً للسلاح. إن إدراك الإفريقيين لأهمية التكنولوجيا يتجلى في بعض أقوال شعب داهومي: "من يصنع البارود يكسب الحرب". ولكن إدراك الأوربيين لمغزى انتقال التكنولوجيا جعلهم يتصرفون بوحي هذا الإدارك[22].

ولقد أخرت تجارة الرقيق قيام زراعة المحاصيل النقدية في تلك المناطق التي كانت تتاجر بالرقيق، بسبب الخطر الذي كان مفروضاً على كل ما يصرف الطاقات عن ممارسة العمل الرئيسي وهو اقتناص العبيد. ولذلك فإن غرفة التجارة البريطانية أمرت حاكم كيب كاستل CAPE CASTLE عام ١٧٥١ بمنع زراعة القطن بين أفراد قبيلة فانتي FANTE متذرعة بالسبب التالي:

"إن إدخال الزراعة والصناعة بين الزنوج أمر مناف للسياسة الراسخة المعروفة تجاه هذه البلاد، ولن يستطيع أحد معرفة الأصناف التي يشملها المنع، فقد يمتد إلى التبغ والسكر وبقية السلع الأخرى التي نحصدها الآن من مستعمراتنا. وبذلك يتحول الإفريقيون، الذين يعززون الآن مواقعهم بالحروب، إلى مزارعين، وعبيدهم إلى مستخدمين لزراعة هذه السلع في إفريقية التي هي مزروعة أصلاً فيها" (23).

ويمكن الإشارة إلى ناحية اعتبرت من وجهة نظر استعمارية، بأن تجارة الرقيق ساهمت في توفير بعض النباتات الغذائية، التي دجنها الهنود الأمريكيون وانتشرت في إفريقية. فالذرة والفول السوداني والمينهوك MANIOC وغيرها من النباتات، أصبحت عنصر الغذاء الأساسي للسكان. ولم تتوفر الأدلة على حصول زيادة في مخزون الغذاء، الذي يمكن إعالة عدد من الناس مساوياً لما باعه النخاسون. ويثبت الجدول التالي انخفاض عدد سكان إفريقية لسبب خفض الموارد الغذائية. والنسبة المئوية الأوربية بين مجمل سكان العالم قد زادت من ١٨٫٣ إلى ٢٢٫٧ بين عامي ١٦٥٠ و ١٨٥٠، وهي نسبة تساوي ٢٤٪، في حين أن النسبة المئوية الإفريقية خلال تلك المرحلة نفسها قد هبطت من ١٨٫٣٪ إلى ٨٫١٪، وهو هبوط يبلغ ٥٦٪.

تقدير عدد سكان العالم بالملايين

الأعوام / الدول	١٦٥٠	١٧٥٠	١٨٥٠	١٩٠٠	١٩٥٠
أوربة	١٠٠	١٤٠	٢٦٦	٤٠١	٥٩٣
الولايات المتحدة وكندا	١	١	٢٦	٨١	١٦٨
أمريكة اللاتينية	١٢	١١	٣٣	٦٣	١٦٣
أوقيانوسيا	٢	٢	٢	٦	١٣

إفريقية	١٠٠	٩٥	٩٥	١٢٠	١٩٩
آسيا	٣٣٠	٤٧٩	٧٤٩	٩٣٧	١ر٣٧٩
المجموع العام	٥٤٥	٧٢٨	١ر١٧١	١ر٦٠٨	٢ر٥١٥
النسبة المئوية					
أوربة	١٨ر٣	١٩ر٢	٢٢ر٧	٢٤ر٩	٢٤ر٠٠
الولايات المتحدة وكندا	٠ر٢	٠ر١	٢ر٣	٥ر١	٦ر٧
أمريكة اللاتينية	٢ر٢	١ر٥	٢ر٨	٣ر٩	٦ر٥
أوقيانوسيا	٠ر٤	٠ر٣	٠ر٢	٠ر٤	٠ر٥
إفريقية	١٨ر٣	١٣ر١	٨ر١	٧ر٤	٧ر٩
آسيا	٦٠ر٦	٦٥ر٨	٦٣ر٩	٥٨ر٣	٥٥ر٤
المجموع العام	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المراجع: مقتبسة عن أ. م. كار ــ سوندارز «سكان العالم» (أوكسفورد: مطبعة كلارندون، ١٩٥٦) صفحة ٤٢. وعن الكتاب السنوي الديموغرافي للأمم المتحدة (١٩٥٧) صفحة ١٢٣.

٦ ــ إفريقية كمنطقة على التخوم

إذا كنا مهتمين بدراسة تاريخ العالم الثالث، فإن السؤال الذي يبدو من الصعب الإجابة عليه هو: هل أصبحت تجارة الرقيق في إفريقية عنصراً أساسياً من عناصر اقتصاد السوق العالمي، كما أصبحت أوربة الشرقية والأمريكيتين؟ وهل بقيت إفريقية خارج هذا الإطار، كما نجحت في فعله روسيا. ويبدو للوهلة الأولى أن إفريقية قد اندمجت بذلك النظام على نحو فعال، لأن تجارة الرقيق قد ألحقت أفدح الأضرار بإفريقية بشرياً واقتصادياً وسياسياً، وكانت بمثابة الدعامة الأساسية للنظام

الرأسمالي العالمي في تلك المرحلة. إن تجارة الرقيق وفَّرت الأيدي العاملة لجزر إفريقية الشرقية، وللمزارع الأمريكية وسهَّلت التجارة الثلاثية جني الأرباح وقرَّبت بين أوربة الغربية وإفريقية والأمريكيتين وشكلت منها كتلة اقتصادية أساسية في أوائل العصور الحديثة. ومن هذه الناحية تعتبر تجارة الرقيق الإفريقية عاملاً أكثر أهمية في اقتصاد السوق العالمي في تلك القرون أكثر من تجارة أوربة الشرقية بالمواد الغذائية والمواد الأولية. وعلَّق أحد الكتاب الاقتصاديين الإنكليز في القرن الثامن عشر، وكان مطلعاً على الشؤون الإفريقية، فقال: "إن التجارة البريطانية بناء فوقي ضخم يقف شامخاً فوق التجارة الأمريكية وعلى القوة البحرية وعلى أساس إفريقي"[24].

ولم تندمج القارة الإفريقية كلياً في اقتصاد السوق العالمي بالشكل الذي اندمجت فيه أوربة الشرقية والأمريكيتين من قبل. وبقي القسم الأكبر من القارة بعيداً عن الأذى في الدرجة الأولى، لأن النخاسين كانوا يجوبون قلب القارة على بعد مئات من الأميال من الساحل، وتعرضت الأقاليم الإفريقية لبعض الأذى لأن تجارة الرقيق كانت في جوهرها تجارة الأغنياء؛ فالسلع التي كانت ترد مقابل الرقيق تتألف من الأسلحة والمنسوجات والمشروبات الكحولية وبعض أنواع الحلي الرخيصة والأساور والعقود. ولم تصل هذه السلع إلا إلى الزعماء والتجار الوطنيين وأتباعهم. وهكذا فإن الأغلبية الساحقة من الشعب الإفريقي لم تكن لها علاقة بتجارة الرقيق، لا منتجين ولا مستهلكين، إلا عندما يكون أفرادها من الأقلية البائسة ويلقى القبض عليها وتباع. وضمن إفريقية نفسها لم تجر عملية الانحدار بالسكان إلى مستوى الأقنان كما حصل للطبقة الفلاحية في أوربة الشرقية، ولم تحصل عملية إفنائهم أو استئصالهم كما حدث للهنود في الأمريكيتين من قبل.

نقول هذا لا لنخلص إلى النتائج المأساوية التي خلفتها تجارة الرقيق والرعب والدمار الذي أوقعته، بل لنشير إلى أن الأقاليم والشعوب الإفريقية بقيت على تخوم نظام السوق العالمي وتجارة الرقيق فيها لم تكن تجارة جملة بالحاجات الضرورية التي تمس حياة المواطنين اليومية وأعمالهم. فمثل هذا الأثر الجوهري عليه أن ينتظر قدوم القرن التاسع عشر عصر الثورة الصناعية وحظر تجارة الرقيق معاً ليفتح أبواب القارة على مصاريعها للاستغلال الشامل. وبقيت إفريقية حتى ذلك الحين منطقة تعمل على تخوم الاقتصاد العالمي، وتحتل منزلة وسطى بين الاندماج الذي احتلته أوربة الشرقية والأمريكيتين من ناحية أولى، وبين الاستقلال والابتعاد الذي عاشته روسيا وآسيا من ناحية أخرى.

الفصل السادس

الشرق الأوسط : منطقة على التخوم

كل من يريد الوقوف على عظمة هذه الأزمنة وهي في أوج تألقها ، لا يجد خير دليل عليها خارج تركيا .

ت . بلاونت ، ١٦٣٤
(رحالة إنكليزي)

إن الامبراطورية العثمانية إحدى أغنى مستعمرات فرنسا

شوازال جيوفير ، ١٧٨٨
(السفير الفرنسي في القسطنطينية)

في الوقت الذي أصبحت فيه قارة إفريقية قبل القرن التاسع عشر ، منطقة على التخوم بالنسبة إلى اقتصاد السوق العالمي ، تمكنت قارة آسيا من البقاء خارج إطاره وبعيدة عن تأثيراته . فالامبراطوريتان العظيمتان في الهند والصين ومملكتا كوريا واليابان والقطاعات البرية من جنوبي شرق آسيا ، جميعها كانت غافلة عن الحضور الغربي ومنيعة عليه .

لم يكن سوى استثناء واحد لهذا النمط العام من الانعزال الآسيوي وهو الشرق الأوسط الذي يتألف من البلدان التي تحتل مركز التقاء أوربة وآسيا وإفريقية . فخلال العصر السابق للقرن التاسع عشر كان معظم الشرق الأوسط ضمن حدود الامبراطورية العثمانية المترامية الأطراف . وتمتعت هذه الامبراطورية باكتفاء ذاتي وثقة بالنفس ونزعة عدوانية ، فكانت جيوشها الانكشارية المرعبة كالسيف

المسلط على أوربة المسيحية، وإدارتها الرائعة أصبحت موضع حسد الزوار الغربيين. ولم ينته القرن السادس حتى بدأت الامبراطورية العثمانية تنهار بشكل سريع في الكفاءة والبأس، فانقضّت الجيوش الغربية المتفوقة على أقاليمها البعيدة، كما حظيت الشركات التجارية الغربية المتفوقة تفوق الجيوش ــ التي كانت تدعى بالشركات المشرقية ــ بسيطرة اقتصادية تامة على مجمل ولايات الامبراطورية. وأصبح التمثال العثماني المرهوب الجانب، عبارة عن منطقة هامشية ثانوية في علاقاته السياسية والاقتصادية مع النظام العالمي الأوربي، وجاء الشرق الأوسط ليحتل المنزلة الوسطى التي كانت تحتلها إفريقية ــ منزلة الاندماج الكامل والتبعية المطلقة التي كانت فيها بلدان أوربة الشرقية وأمريكة اللاتينية من ناحية أولى وبين منزلة الاستقلال التام والانعزال المطلق التي كانت فيها تلك الأصقاع البرية الضخمة من آسيا، من ناحية أخرى.

١ ــ «منطقة حباها اللّه بكل بركاته...»

توجه السلطان العظيم سليمان القانوني في عام ١٥٣٨ إلى جيوش الامبراطورية بالعبارة التالية المخلّدة المنقوشة على حصن نبدار:

"إنني عبد من عبيد اللّه وسلطان هذا العالم. لقد أصبحت بمشيئة اللّه رئيس شيعة محمد. وليس لي من دليل إلا إرادة اللّه ومعجزات محمد. أنا سليمان من تخطب الخطب باسمه في مكة والمدينة. وأنا الشاه في بغداد والقيصر في الممالك البيزنطية والسلطان في مصر، وأنا من يرسل أساطيله إلى بحار أوربة والمغرب والهند. وأنا السلطان الذي اقتنص عرش هنغاريا وتاجها ووهبهما إلى عبد وضيع. لقد تطاول بطرس الكرواتي بعنقه ثائراً ولكن حوافر حصاني عفرته بالتراب وقهرت بلاد مالدافيا"[1].

إن الحقائق الموضوعية التي أحاطت بالمنزلة الامبراطورية لسليمان القانوني تناسبت مع بيانه الساحر. فقد أحكمت امبراطوريته العثمانية قبضتها على بلدان شاسعة تمتد من الجزائر إلى القوقاز ومن هنغاريا إلى الطرف الجنوبي لشبه الجزيرة العربية. ويقطن هذه البلدان شعوب من سلالات وعقائد مختلفة وصل عددهم الإجمالي إلى الخمسين مليون نسمة تقريباً بالمقارنة مع الخمسة ملايين نسمة الذين يشكلون سكان إنكلترا آنذاك.

وأعجب الرحالة الغربيين في ربوع الامبراطورية العثمانية في القرنين السادس عشر والسابع عشر بكفاءة إدارتها التي ينهض بأعبائها إداريون مهرة، تم اختيارهم وتدريبهم بدقة للقيام بأعباء مراكزهم الحكومية. ورغم كونهم اسمياً «عبيد» السلطان فإنهم شغلوا بالرجال معظم الإدارات

الامبراطورية بما في ذلك مركز الصدر الأعظم، الذي يعتبر الثاني بعد السلطان. واعتمدت التعيينات والترقيات على الجدارة والذكاء، على نقيض ما كان سائداً في أوربة المسيحية، حسب الرواية التالية لسفير آل هابسبيرغ في القسطنطينية في منتصف القرن السادس عشر:

"عندما يجري السلطان تعييناته فإنه لا يعير انتباهاً لأية مظاهر خادعة تقوم على الثروة أو الجاه... إنه يفكر ملياً بكل حالة بناء على معطياتها ويتعمق بدراسة الشخصية والكفاءة والميول لذلك الإنسان، الذي تكون ترقيته موضع البحث. ولا يترقى الناس في مجال الخدمة العامة إلا بناء على جدارتهم، الأسلوب الذي يضمن عدم إسناد المناصب إلا للأكفاء... ولذلك فإن الامتيازات والمراكز الرفيعة ومناصب القضاء ليست إلا مكافآت على الجهود العظيمة والخدمة الحسنة. وإذا حاول موظف، الغش أو الكسل أو الإهمال؛ فإنه يبقى في أسفل درجات السلم وموضع ازدراء الآخرين... هذه الإجراءات غريبة على مبادئنا ولم يكن عندنا نافذة مفتوحة أمام الجدارة، فأصالة المحتد هي المعيار لكل شيء، كما إن شرف المولد هو المفتاح الوحيد للترقيات في مضمار الخدمة العامة"[2].

ونقل المراقبون المعاصرون للامبراطورية العثمانية الروايات الدقيقة والحسنة عن أوضاع الفلاحين، الذين يشكلون الأغلبية الساحقة من السكان. ففي البلقان كان الفلاحون المسيحيون في ظل الحكم العثماني أفضل حالاً من الفلاحين المسيحيين خلف الدانوب في الأراضي الهنغارية أو الألمانية. وفي أوقات الحروب، كان الفلاحون المسيحيون ينحازون إلى جانب الأتراك، ضد حكامهم وأسيادهم من النبلاء. وخير دليل على ذلك عبور أعداد كبيرة من الفلاحين المسيحيين نهر الدانوب إلى الضفة التركية من النهر، في أعقاب سلسلة الثورات الفلاحية في أوربة الوسطى في النصف الأول من القرن السادس عشر.

وكان السبب الأساسي في الانحياز إلى الحكم التركي هو أن الفلاحين في ظل النظام العثماني يتمتعون بملكية عقارية وهذا لم يكن متوفراً في ظل الأنظمة السائدة في البلدان المسيحية. فعندما أقام الأتراك امبراطوريتهم في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، قسموا المناطق الخصبة فيها إلى إقطاعات أو تيمارات TIMARS ووزعوها على أكثر المستحقين عندهم من محاربين وموظفين كبار. وأصبح أصحاب هذه التيمارات، أو السباهيين SPAHIS، تحت إشراف صارم من القسطنطينية يحدد لهم التزاماتهم تحديداً دقيقاً، كما يحدد حقوق وامتيازات الفلاحين المسيحيين أو الرعايا RAYAS. وكان هؤلاء الفلاحون يتمتعون بحق استخدام الأرض وراثياً وبمنع تهجيرهم منها ما لم يفشلوا في استثمارها طيلة سنوات ثلاث متوالية. وأما التزاماتهم فهي دفع الأعشار إلى السباهيين والضرائب

إلى الدولة وشيء محدود من السخرة CORVÉE . وتعتبر أخف من التزامات الطبقات الفلاحية في أوربة المسيحية . إضافة لذلك ضمن الفلاحون الحماية لأنفسهم من الابتزاز في القوانين الامبراطورية KANUNS التي كانت تحدد الضرائب والخدمات المطلوبة في كل ولاية .

وبلغ التقدم الاقتصادي للامبراطورية ذروته بفضل ثرواتها الطبيعية والتدابير المستنيرة التي اتخذها أوائل السلاطين ، الذين كانت غايتهم الوصول بالامبراطورية إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي ، تحسباً لمثل ذلك الحصار الاقتصادي الذي فرضته البندقية وجنوا قديماً على شرقي المتوسط في سنوات انحطاط الامبراطورية البيزنطية . ولجأ السلاطين إلى مختلف الإجراءات لتصبح القسطنطينية مركزاً للتجارة بين قارات آسيا وأوربة وإفريقية ، ونجحت إجراءاتهم إلى حد بعيد ، فانتعش التجار والحرفيون معاً لأنهم كانوا يتنقلون ضمن امبراطورية مترامية الأطراف تمتاز بموارد وأسواق واسعة ، كما ارتفع عدد المدن وتوسعت رقعتها وسكانها وأقصي الأجانب عن مراكز السيطرة التجارية الهامة كتجارة البحر الأسود .

ووصلت الامبراطورية إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي بفضل السهول الخصبة في هنغاريا ورومانيا وآسيا الصغرى ومصر ، التي كانت تنتج فيضاً من المواد الغذائية والمواد الخام ، وبإخلاص العمال المهرة من الحرفيين في القسطنطينية وسالونيك ودمشق وبغداد والقاهرة وغيرها من المدن العريقة ، الذين أنتجوا فيضاً من المصنوعات اليدوية . وساعد الموقع الاستراتيجي للامبراطورية على ازدهار تجارة الترانزيت وفي النهاية اقتصرت الواردات على السلع الكمالية كالأصواف الأوربية والمنسوجات والتوابل الهندية والفراء الروسية والحرير الفارسي .

وليس من المستغرب أبداً أن ينظر الأوربيون نظرة ملؤها الرعب والخوف إلى الامبراطورية العثمانية الدائمة التوسع : " لهيب متأجج مندفع يلتهم كل ما يصادف أمامه ويواصل زحفه إلى الأمام "[3] . ففي عام ١٥٢٥ كتب بييرو براغادين ، ممثل البندقية في القسطنطينية ، إلى بلده : " لا أعرف دولة أسعد من هذه الدولة لأنها منطقة حباها الله بكل بركاته . إنها تمسك بزمام الحرب والسلم مع جميع الدول ، وهي غنية بالذهب والبشر والسفن والطاعة . لا يمكن مقارنتها بأية دولة أخرى . فليحفظ الله أعدل الأباطرة ... "[4] .

٢ ــ « التنكر للنظام القديم والاتساق ... »

لم ينته القرن الذي كتب فيه المديح الحماسي إلا والبناء الامبراطوري العثماني الرائع يتخلخل من جذوره وبدا تداعيه وشيكاً . وتنبأ العديدون أن يوم الحساب سيصادف الذكرى الألفية للهجرة ،

أو السنة الميلادية ١٦٢٢ ، ورثى المؤرخ المعاصر سيلانيكي مصير الامبراطورية مبيناً أن رعاياها ليسوا مطواعين كما كانوا سابقاً وأن الناس يفرون من الولايات إلى استانبول هرباً من الطغيان والظلم ، وأطلق تحذيره قائلاً : " ... بالتنكر للنظام القديم وعدم التناسق فإن الكارثة واقعة لا محالة "[5] .

وأظهر المراقبون الأجانب قدراً مماثلاً من التشاؤم تجاه مستقبل الامبراطورية . ففي عام ١٦٢٦ ؛ أي بعد مرور مائة عام وعام على الثناء الذي ساقه براغادين للقوة والعدالة العثمانيتين ، كتب نائب القنصل الهولندي في حلب إلى مجلس إدارة شركة الهند الشرقية في أمستردام يقول : " تدهورت الأوضاع هنا إلى الحد الذي يجعل كل فرد يضع ما يشاء ، وخاصة أصحاب النفوذ ، وهذا ما يهدد وضع المملكة . وليس الأمر أن دعامة واحدة قد تكسرت أو تعرضت للخلل وحسب ، وإنما كل الدعائم الأربعة للدولة : الدين والعدل والسياسة والموارد المالية .... ولا بد للمرء من أن يتساءل ؟ هل الدولة قادرة على الاستمرار وهي على هذه الحال ؟ "[6] .

إن هذا الانقلاب المذهل في الأوضاع يعود إلى هلهلة البنى الداخلية للامبراطورية ، وإلى تأثير الرأسمالية الغربية الآخذة بالتوسع والتي كانت الامبراطورية العثمانية المجاورة ، باقتصادها الجامد نسبياً ، عرضة للسقوط بين براثنها بشكل استثنائي . وإن أحد أسباب تعرض الامبراطورية العثمانية للضغوط الغربية كان فشلها في إحراز التوحيد السياسي ، المشابه للتوحيد الذي بلغته أوربة الغربية ، وبين نزعتها القومية وبين النزعات القومية للدول الأخرى ضمن الامبراطورية . فنمو الملكيات المطلقة في الغرب وبروز طبقة وسطى تواقة للوحدة والنظام وانتشار التعليم وتطور بعض التقنيات الجديدة للدعاية بين الجماهير ــ كل هذه العوامل ساهمت ببروز بناء الدولة المتكامل إلى حد رفيع . ولكن الامبراطورية العثمانية كانت ، على النقيض ، فهي منظمة على أسس ثيوقراطية تنظيماً هشاً . فشعوبها المتباينة متمايزة ، حسب انتماءاتها الدينية (مسلمين وأرثوذوكس وكاثوليك ويهود) وليس على تركيبها العرقي (أتراك ، عرب ، أكراد ، ألبانيين ، أرمن ، رومانيين ، إغريق ، وسلافيين) .

إن سيادة الانتماء الديني كان يعني انعدام الشعور بذلك الولاء الوحيد ، الذي يوحد الناس ضمن الامبراطورية . فالمواطن العثماني المتوسط كان يشعر تجاه نفسه بأنه في الدرجة الأولى عضو في نقابة إذا كان يعيش في المدينة وعضو في تجمع القرية إذا كان يعيش في الريف . وحتى لو كان يخالجه شعور بولاء أكبر فلربما كان يوجهه إلى رئيس طائفته الدينية أكثر مما يوجهه إلى شخص السلطان . ولذلك بقيت الامبراطورية العثمانية مجموعة واهية من عدة زمر منقسمة على نفسها ، مكتفية ذاتياً ومتقوقعة على نفسها إلى حد كبير . هذه الرخاوة في التنظيم أضعفت مقاومة الامبراطورية تجاه العدوان الأجنبي الإيديولوجي والسياسي . وإن غياب قومية عثمانية عامة ترك فراغاً إيديولوجياً ملأته

القوميات العديدة، كالبلقانية والعربية، التي استلهمت انتصارات القوميات الأخرى في الغرب. وأصبح باستطاعة القوى الأوربية الاستيلاء على ولايات كاملة من الامبراطورية العثمانية ليس بسبب تفوقها العسكري فحسب، وإنما لأن شعوب تلك الولايات لم تشعر بأي ارتباط خاص يشدها إلى استانبول. وانفصلت الأقاليم الواحد تلو الآخر في بلدان ما وراء الدانوب ولشبه جزيرة البلقان وفي شمالي إفريقية.

لقد تخلفت الامبراطورية العثمانية عن الغرب في التقدم العلمي وبناء التلاحم السياسي. وفي غضون القرنين الخامس عشر والسادس عشر وعندما بدأ الأتراك يبنون امبراطوريتهم، كان الإسلام قد وصل إلى الحد الذي لم يكن يعني فيه أكثر من سلسلة من الطقوس التي يجب أداؤها وكتاب سماوي يجب حفظه عن ظهر قلب. وبالنتيجة أصبحت الكليات العثمانية MEDRESSEHS تولي اهتمامها للاهوت وفلسفة التشريع والخطابة على حساب الفلك والرياضيات والطب. وخلال حكم سليمان القانوني (١٥٢٠ ــ ٦٦) وبينما كانت الامبراطورية في ذروة تألقها انصبَّ الاهتمام على الأدب وقليل جداً نحو العلوم. وعاش الأتراك في غفلة تامة عن المنجزات التي اتصف بها العصر أمثال منجزات باراسيلاس في ميدان الطب وفيرسيليوس في ميدان التشريح، وكوبرنيك وكبلر وغاليليو في ميدان الفلك. وامتد جهل العثمانيين إلى ميدان الجغرافيا، وجلب لهم هذا الجهل المصائب، ففي عام ١٧٧٠ أبحرت حملة روسية من بحر البلطيق ودارت حول أوربة ودخلت البحر المتوسط، حيث دمرت أسطولاً عثمانياً على مقربة من ساحل آسيا الصغرى. ولما كان الأتراك يعتقدون بوجود ممر مائي بين بحر البلطيق والبحر الأدرياتيكي، فقد تقدموا باحتجاج شديد اللهجة إلى حكومة البندقية لسماحها للروس بالإبحار عبر ذلك الممر ودخول البحر الأبيض المتوسط.

إن تأخر العثمانيين في العلوم أدى إلى تخلفهم في التكنولوجيا والإنتاج. ولقد تخلف الشرق الأوسط في تطوير واستغلال مصادر الطاقة غير البشرية. فمثلاً استغلال قدرة الحصان على نحو أكثر كفاءة من ذي قبل من خلال ابتكار النير الذي لم يعد يخنق الحصان أثناء جره حملاً من الأحمال. ووضع النير على كتفي الحصان بدلاً من عنقه، زادت قدرة الحصان المتاحة أضعافاً مضاعفة. لقد كان النير ابتكاراً أوربياً ــ أو تكييفاً أوربياً ــ حصل في بداية العصور الوسطى، وكان مجهولاً، في الشرق الأوسط. وكذلك الطواحين الهوائية والمائية التي رغم أنها كانت معروفة في الشرق الأوسط، فلم تركب بتلك الجدارة وذلك العدد الكبير كما في الغرب إبان العصور الوسطى وأوائل العصور الحديثة. وتخلف الشرق الأوسط، خلال تلك القرون، في علم المعادن وبناء السفن وتسليح الأسطول وتقنيات الملاحة. وكانت النتيجة الختامية لهذا التفاوت التكنولوجي انتقال المركز الاقتصادي لأوربة من شرقي المتوسط إلى أوربة الوسطى والشمالية.

كان لهذا التأخر العلمي والتكنولوجي أصداء عسكرية. فالعمود الفقري للقوات المسلحة العثمانية يتمثل بالفرسان الإقطاعيين الإقليميين أو السباهيين الذين يتباهون بعدد الأتباع بما يتناسب وحجوم الأعشار التي يدفعونها. وكانوا مسلحين بأسلحة القرون الوسطى التقليدية ـــ من قوس وسهم وسيف ودرع ـــ ويقاومون استخدام الأسلحة النارية باعتبارها لا تتناسب وإحساسهم بالفروسية. وفي القرن الخامس عشر تطورت وتوسعت كتائب المشاة الانكشارية وتدربت على استخدام الأسلحة النارية الجديدة التي كان الفرسان الإقطاعيون يرفضون قبولها. ففي عام ١٥٤٨ حاول سليمان القانوني إقناع مائتين من الفرسان النظاميين باستخدام الأسلحة النارية ولكنهم رفضوا، لأنهم سيصبحون عرضة لاستهزاء أقرانهم. ولم يتسلح الفرسان الأتراك بالأسلحة الصغيرة، مما جعلهم يتخلفون عن جيوش آل هابسبيرغ والجيوش الروسية. وأما تخلفهم بميدان المدفعية فقد كان أكبر لأن الأتراك اعتمدوا إلى حد كبير على المرتزقة الغربيين لسكب المدافع وتأمين الطواقم التي تعمل عليها، كما وتخلف الأسطول العثماني في الانتقال من القوارب الصغيرة إلى السفن الشراعية الكبيرة حتى إن مراقباً إنكليزياً أشار عام ١٦٠٧ إلى أن سفينة حربية غربية واحدة باستطاعتها إلحاق الهزيمة بعشرة قوارب تركية. ولما كان الأتراك شعباً برياً بدون أية تقاليد بحرية، فقد أوجب عليهم الاعتماد في تصميم وبناء سفنهم على الإيطاليين والعمال اليونانيين في أحواض السفن وعلى البحارة الأجانب من الغرباء في تشغيل تلك السفن.

إن عوامل التخلف في الامبراطورية العثمانية كانت مسؤولة عن هزائمها العسكرية وعن الاضطرابات الداخلية التي حلت بها في القرنين السابع عشر والثامن عشر. واضطر بعض المثقفين من مواطنيها إلى الاعتراف بأن الأمور لا تسير على ما يرام وأن التغيير ضروري، ودافعوا عن الحاجة للإصلاح في سلسلة طويلة من النشرات التي عُرف مجموعها باسم أدبيات NASIBAT (نصيب). والأدبيات هذه عبارة عن مجموعة مقالات «النصائح الثمينة للحكام». ولكن النصائح التي جسدتها تلك المقالات اعتمدت بشكل راسخ بأن أصل المشكلات يكمن في التنكر للقيم والمؤسسات القديمة وخبراتها والخروج منها حسب وجهة نظرهم، يتمثل بالعودة إلى تلك الأيام المتألقة زمن سليمان القانوني، وتغافلوا الحقيقة التي تشير إلى أن الانحطاط العثماني يعود إلى قدرات أوربة الغربية وتقنياتها الجديدة. ولم يكن هذا البلاء وقفاً على الامبراطورية العثمانية، بل كان عاماً يكاد يلحق الضرر بالحضارات الغربية لو أنها رفضت التجديد.

ولم تكن المشكلة بالنسبة للكتاب جميعاً التنكر للطرق القديمة، بل الالتصاق بها. ويعني هذا في ذلك الوقت الضعف المصيري تجاه حضارة غربية آخذة بالانتشار ومسلحة بالثورات العلمية والتكنولوجية والسياسية. وهذا ما يفسر السبب الذي جعل كل الحضارات غير الغربية، مهما كانت

جليلة ومتألقة، تنحدر إلى حمأة الركود فالانحطاط ومن ثم الانقراض ــ فتح الهند في القرن التاسع عشر، وسقوط سلالة مانشو في عام ١٩١٢ وسقوط السلالة العثمانية في عام ١٩٢٢. ولم ينج من هذا المصير إلا اليابانيون لأنهم، على نقيض الكتاب (NASIBAT نصيب). والمتنورين الصينيون أيضاً، لم يتطلعوا إلى سالف الأيام القديمة الخيرة، أيام سليمان أو كونفوشيوس، بل تطلعوا إلى الأمام وأيقنوا أنه لا يمكن مقاومة الغرب إلا باقتباس بعض تقنياته ومؤسساته على الأقل أو تكييفها.

٣ ــ مخاطر التجاور

إن ما حل بالامبراطورية العثمانية من القرن السابع عشر فصاعداً كان بمثابة المعيار العالمي، الذي يمثل الأهداف المحتومة لذلك الطارئ العالمي المصيري ــ وهو ظهور الحضارة الغربية الرأسمالية الحديثة وانتشارها. ولكن الميزة الخاصة لاضمحلال الامبراطورية العثمانية يكمن في توقيتها، إذ إنها أول حضارة آسيوية واجهت مشكلة «الانحطاط» بالنسبة إلى الغرب لأنها مجاورة له ولذلك اعتُبرت أكثر الحضارات تعرضاً للنزعة التوسعية، فكرية أو سياسية أو اقتصادية أو عسكرية. وهذا ما يفسر مرور قرنين من الزمن حتى شعرت الصين واليابان بتلك التعديات والتمزقات التي عاشتها الامبراطورية العثمانية في القرن السابع عشر.

اغتنم الغرب فرصة ضعف الدولة العثمانية ليقوم بعدوان عسكري محضّر. فجيش آل هابسبيرغ والجيش الروسي كانا على الجانب الآخر من الحدود العثمانية، وأساطيل البندقية وروسيا وبريطانيا وفرنسا تتأهب للوصول إلى موانىء الامبراطورية العثمانية من خلال بحار المتوسط والأدرياتيكي وإيجة والأسود والأحمر. واقتسمت الدول الغربية تركة الرجل المريض، فأسرة هابسبيرغ حصلت على الولايات الواقعة عبر الدانوب في القرنين السابع عشر والثامن عشر وأخذت روسيا بلدان البحر الأسود واستولت الدول الغربية على شمالي إفريقية في القرن التاسع عشر. وحلت الهزائم البحرية المتتالية بالأتراك ــ مثلاً من قبل أسطول غربي مشترك في ليبانتو (١٥٧١)، ومن قبل أسطول روسي في تشيسمي (١٧٧٠) ومن قبل أسطول بريطاني في نافارين (١٨٢٧).

عجزت الامبراطورية العثمانية عن صد العدوان الإيديولوجي والعسكري الذي شنته المجموعات العرقية على الجانبين من الحدود العثمانية ــ هذه المجموعات تضم الرومانيون والصربيون والكرواتيون وآل هابسبيرغ، والأكراد والأرمن الروس. وعلى نحو مماثل أسس اليونانيون والبلغاريون مجموعات تجارية في أوديسا ونابولي وتريستا والبندقية وبودابست وفيينا وغيرها من المدن الأوربية. ففي ظل هذه الظروف كان لا بد للإيديولوجيا القومية الثورية التي اكتسحت البلدان الأوربية من أن

تتسرب إلى أعماق الامبراطورية العثمانية وتؤلب شعوب البلقان والعرب المسلمين وحتى الأتراك أنفسهم عليها. ففي امبراطورية واهية متعددة الشعوب أصبحت القوميات المختلفة بمثابة القنابل الموقوتة التي قوضت قطاعات هامة وكبيرة من جسم الامبراطورية العثمانية عندما حركت الروح القومية من تلك المجموعات المتباينة عرقياً. ولم تتردد القوى الأجنبية في استخدام هذه القنابل الموقوتة لتأمين مصالحها. فنابليون مثلاً أمر الجنرال جنتيلي صراحة عام ١٧٩٧ أن يستغل المشاعر القومية اليونانية لتسهيل غزو الجزر الأيونية ـــ " إذا كان المواطنون ميالين للاستقلال فلنعزز هذا الميل ولا نتردد في الحديث عن اليونان وأثينا وأسبارطة "[7].

إن التجاور الإقليمي سهل ممارسة الضغوط السياسية الغربية على الامبراطورية العثمانية. فأسرعت الدول الغربية لدفع نظام الترتيبات التجارية المعروف باسم الامتيازات الأجنبية. فبعد أن احتل الأتراك القسطنطينية عام ١٤٥٣ وقعوا المعاهدات التجارية مع الدول المجاورة لينشطوا التجارة. ووجد القادة العثمانيون آنذاك أنه من المفيد تشجيع استيراد السلع المصنعة لتأمين وفرتها في السوق الوطنية وضمان مورد دائم ومتزايد للخزينة. وتنفيذاً لذلك تم تحديد رسوم الاستيراد بنسبة مئوية تتراوح بين ٣ و ٥، الأمر الذي جعل من الامبراطورية العثمانية سوقاً مربحة للمصنعات الغربية. إن تدفق الواردات لم يؤثر على الاقتصاد العثماني في البداية لأن السلع المستوردة اقتصرت على عدد قليل من المواد كالأصواف وخامات المعادن والورق. ولكن بعد أن تعززت الصناعات الغربية وأصبحت الامبراطورية العثمانية أقل قدرة على مقاومة الضغوط الأجنبية، جرى تحريف نظام الامتيازات والتعسف باستعماله على نحو فاضح لغرض السيطرة الغربية على التجارة الخارجية العثمانية ولتقويض الصناعات الوطنية العثمانية. وجدت الامبراطورية العثمانية نفسها تنوء تحت أعباء أربعة مظاهر لهذا النظام التجاري. أولها كان الامتياز الذي منح للتجار الأجانب المقيمين في الامبراطورية بوجوب محاكمتهم أمام محاكمهم القنصلية الخاصة وطبقاً للقوانين النافذة في بلدانهم هم، بالإضافة إلى عدم إقدام الشرطة التركية على اعتقال أو احتجاز أي أجنبي إلا بحضور موظف مسؤول من قنصليته. هذه القيود دفعت بالمسؤولين العثمانيين إلى تجاهل معظم الجنح التي كان يرتكبها الأجانب ليتجنبوا المواجهات مع القوى الأجنبية.

وثانياً اغتنم بعض التجار الغربيين المستهترين فرصة هذا الواقع لمزاولة بعض الممارسات المشبوهة وغير مسموحة لهم في أوطانهم.

وثالثاً أعفت **معاهدات الامتيازات** الأجانب من الرسوم أو الضرائب الداخلية، مما أتاح لهم ممارسة الأعمال محلياً بنفقات أقل من نفقات المواطنين المحليين أنفسهم. وقد حددت تلك

الامتيازات بنسبة مئوية تتراوح بين ٣ و ٦ على رسوم الواردات والصادرات، الأمر الذي منع الحكومة العثمانية من وضع تعرفات الحماية الجمركية للصناعات الوطنية التي بدأت تتهاوى باطراد كلما تحسنت التقنيات الصناعية الغربية.

رابعاً إساءات استعمال نظام الامتيازات وامتداده خارج الإطار المشروع له، حيث شمل مئات الآلاف من المواطنين العثمانيين الذين أصبحوا بموجبه يتمتعون بتلك الامتيازات والمكاسب الخاصة التي يتمتع بها الأجانب. وهذا الأمر يتم بتنظيم وثيقة تدعى البراءة BARAT أو الصك ويستطيع أي قنصل أجنبي أن يمنحها لأي مواطن عثماني، مقابل مبلغ من المال. وبموجب صك البراءة، يكتسب المواطن العثماني كافة حقوق الامتيازات كأي مواطن من بلد ذلك القنصل. ووصل الاستهتار ببعض القناصل إلى بيع وثائق الجنسية وجوازات السفر إلى اليونانيين واليهود والأرمن الذين كانوا يديرون معظم التجارة الداخلية في الامبراطورية لأن الأتراك الحاكمين كانوا يؤمنون بأن أية مؤسسة تجارية مجلبة للعار. ففي عام ١٨٠٨ وصل عدد اليونانيين الذين يحملون وثائق البراءات BARAT الروسية ضمن الامبراطورية العثمانية إلى ١٨٠ ألفاً. وهكذا فإن اجتماع نظام الامتيازات الاستغلالي ومئات الآلاف من حملة البراءات BARAT من الأشخاص المحميين ترك الاقتصاد العثماني، بكل أبعاده العملية، رهن مشيئة التجار والقناصل الأجانب، وحملتها من المواطنين. وتتجلى أهمية هذه السيطرة الأجنبية في أن أحد الأسباب الأساسية للنجاح الباهر الذي حققته اليابان في إحراز التطور الاقتصادي المستقل كان تحررها من أي نفوذ اقتصادي خارجي، أو سيطرة استعمارية، وذلك قبل انفتاح تلك البلاد على العالم في منتصف القرن التاسع عشر وبعده.

٤ ــ تحول الطرق التجارية

لقد كانت الامبراطورية العثمانية عرضة بشكل خاص للتأثر بالاقتصاد الغربي الآخذ بالتوسع ليس بسبب التجاور الجغرافي وحده وإنما بسبب اعتماد الامبراطورية على تجارة الترانزيت التي كانت في طور الانتقال إلى أقنية جديدة في مطلع العصور الحديثة. فالشرق الأوسط بأكمله استفاد من موقعه الجغرافي ولعب دور الخازن والموزع للسلع التجارية بين آسيا وأوربة، براً عبر آسيا الوسطى، وبحراً عبر البحر الأبيض المتوسط فالبحر الأحمر والخليج العربي، إلى المحيط الهندي ومن مضيق مالاقا إلى بحار الصين. فتبادل السلع كان مورداً هاماً للحكومة استوفته على شكل رسوم جمركية ومصدر رزق لآلاف التجار والكتبة والبحارة وبناة السفن وعمال تحميلها وتفريغها وللعديد غيرهم ممن لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالتجارة.

وكان الاعتماد على التجارة الواسعة النطاق بين البلدان أمراً محفوفاً بالمخاطر لأن التجارة كانت

معرضة للتوقف أو للانحراف بمسارها من جراء الاضطرابات السياسية والعسكرية التي يصعب السيطرة عليها. فقيام الامبراطورية المغولية العظيمة في القرن الثالث عشر شجّع التجارة البرية إلى حد كبير من خلال توفير الأمن في سهوب شبه الجزيرة الأوربية / الآسيوية. ولكن الانحلال السريع لهذه الامبراطورية في القرن الرابع عشر، أغلق الطرق البرية وقوض اقتصاد فارس وآسيا الصغرى اللتين كانت تمر فيهما هذه الطرق. وأما تجارة الترانزيت البحرية فقد استمرت ــ وكان ذلك لصالح مصر وسورية ــ لأنه من الضروري تفريغ تلك الحمولات عبر الحواجز البرية التي كانت تفصل الاسكندرية عن البحر الأحمر، والموانىء السورية عن الخليج العربي.

وتدهورت هذه التجارة البحرية بعد أن دار فاسكو دو غاما حول رأس الرجاء الصالح ودخل ميناء كالكوتا، في الهند، في ٢٢ أيار / مايو / عام ١٤٩٨. لقد كان طريق رأس الرجاء الصالح أطول من الطرق القديمة عبر الشرق الأوسط ولكنه أقل رخصاً وأكثر أماناً. فقد خفّف الطريق الجديد تكاليف التحميل والتفريغ ودفع الرسوم الجمركية وتفادى دفع الأتاوات التي كان يفرضها المغيرون من البدو. إن هذه الأمور مجتمعة أدت إلى ارتفاع أسعار التوابل في الاسكندرية إلى أكثر من ٢٠٠٠٪ من كلفتها الأصلية في الهند. إضافة لذلك فقد فرض التجار رسوماً أعلى بكثير من الرسوم المعقولة، لقاء نقل التوابل من الموانىء الشرقية إلى المستهلكين في أوربة الوسطى أو الشمالية. فليس من العجيب إذاً أن يكتشف المرء أن تجار البندقية لم يستطيعوا في غضون السنوات الأربع (١٥٠٢ ــ ١٥٠٥) أن يحققوا أكثر من مليون جنيهاً بريطانياً سنوياً من التوابل في الاسكندرية، بينما كان معدل ما حققوه في أواخر سنوات القرن الخامس عشر قد بلغ ٣٫٥ مليون جنيهاً وعلى العكس ارتفعت الواردات البرتغالية من ٢٢٤٫٠٠٠ جنيهاً في عام ١٥٠١ إلى ٢٫٣ مليون جنيهاً وسطياً في السنوات الأربع (١٥٠٣ ــ ١٥٠٦).

أصيب اقتصاد مصر وسورية بأشد الضرر نتيجة تحول التجارة إلى الطريق الجديدة حول رأس الرجاء الصالح. وكرد فعل لذلك أرسل السلطان سليمان حملات بحرية عديدة إلى المحيط الهندي في محاولة منه لطرد المعتدين البرتغاليين وإعادة التجارة إلى أقنيتها القديمة. وساهم تجار البندقية خلسة في إعداد هذه الحملات لأن الوسطاء الإيطاليين تضرروا بمقدار تضرر العرب من تحول التجارة عن طريقها القديم (البحر الأحمر ــ المتوسط) إلى ذلك الممر المائي الجديد حول رأس الرجاء الصالح. ولكن الأساطيل العثمانية، حتى بمعونة البندقية، لم تستطع مواجهة الأساطيل البرتغالية المجرَّبة في الرحلات البحرية الطويلة حول إفريقية والمسلحة بمدفعية بحرية أجدى.

أدى فشل حملات سليمان القانوني إلى نتائج بعيدة الأثر بالنسبة للشرق الأوسط بأكمله،

وإلى بداية النهاية للسيطرة الشرقية على التجارة العالمية. ونؤكد على كلمة «البداية» لأن الطرق القديمة استمرت كشريان ضعيف يغذي المنطقة. وبعد الصدمة الأولى للتدخل البرتغالي عادت الأمور إلى طبيعتها، وانقضت سنوات على بقاء حجم التجارة عبر موانىء الشرق الأوسط أكبر منه حول رأس الرجاء الصالح. ومن الممكن القول أن كلا الطريقين لم يخل من السفن التجارية طيلة القرن السادس عشر وكانا يتناوبان مركز السيادة أيضاً. وإن استمرار الطرق القديمة على نشاطها أمر يثير الاستغراب نظراً للمنافع الطبيعية التي توفرها الطريق الجديدة. (سنعمد إلى توضيحها في الفصل اللاحق). نقول بأن كفة الميزان لم ترجح بشكل حاسم لصالح طريق رأس الرجاء الصالح، إلا بعد ظهور الهولنديين الأقوياء والمتمرسين في القرن السابع عشر وحلوا محل البرتغاليين في المحيط الهندي وفي جزر الهند الشرقية. وبتعزيز هذا الانتقال أصبح الشرق الأوسط في حالة ركود غامض بعد أن كان يحتل مركز التجارة العالمية قبل ظهور دو غاما، والذي عاد ليحتله ثانية في أعقاب فتح قناة السويس.

٥ ـ الشركات الشرقية

ساهم ظهور الشركات الشرقية في تمزيق ما بدأ به تبديل الطرق التجارية. فلم يكن التجار العثمانيون، من المؤسسين للشركات المساهمة للمتاجرة مع أوربة الغربية، بل التجار الفرنسيون والإنكليز والهولنديون، وقد أسس كل منهم شركته الشرقية واستغل موارد الامبراطورية العثمانية. وأول من بدأ هذه الخطوة، الفرنسيون الذين وقعوا معاهدة في عام ١٥٣٥ تسمح لهم بالإقامة، وممارسة التجارة في الامبراطورية العثمانية، دون الخضوع إلى نظام الضرائب العثماني أو لتشريعات المحاكم العثمانية. وتوسعت هذه الامتيازات الخاصة في عام ١٥٨٣، لتشمل البريطانيين والهولنديين. ونتيجة لذلك حصل التجار الغربيون، اعتباراً من القرن السادس عشر فصاعداً، على حصة متزايدة باستمرار من تجارة شرقي المتوسط التي كانت حكراً على الإيطاليين وحدهم.

وأحد أسباب نجاح الغربيين يكمن في فاعلية شركاتهم المساهمة كأدوات لتعبئة الاقتصاد والتغلغل فيه. وبما أن هذه الشركات تقلل من مسؤولية المساهمين وتفصل مهمات الاستثمار عن مهمات الإدارة، فإنها جعلت من الممكن تعبئة مقادير كبيرة من رأس المال للمشاريع التجارية في بعض المناطق المحددة كالمشرق أو إفريقية أو جزر الهند الشرقية. ولكن التجار العثمانيين، تصرفوا عكس ذلك، فلم ينظموا أمثال هذه الشركات باعتبارهم يفضلون المتاجرة كأفراد أو شراكة الخاصة. وينبع هذا الموقف من نزعة المحافظة والفردية عندهم، وميل المسؤولين العثمانيين لاعتبار أي مواطن فاحش الثراء، خلال قرون الانحطاط والفساد الامبراطوري، لقمة سائغة للابتزاز والمصادرة.

وعلى أية حال فإن التجار العثمانيين، ومعظمهم من الأرمن واليونانيين واليهود، أبعِدوا عن التنظيم الذي يسمح لهم بممارسة المنافسة الفعالة مع الشركات الغربية التي سرعان ما تمكنت من السيطرة على معظم التجارة الخارجية ذات النطاق الواسع تاركة التجارة المحلية الصغيرة للمواطنين العثمانيين. لكن التجارة المحلية لم تفلت من الضرر البالغ الذي أوقعته بها تصرفات القناصل الغربيين، الذين كانوا يمنحون صكوك براءاتهم بالجملة للتجار المحليين الخاضعين لتشريعاتهم.

واستندت الهيمنة التجارية للشركات المشرقية على التفوق التكنولوجي لصناعات أوطانها. ولم يكن من نظير في الشرق الأوسط للصناعات الغربية الآخذة بالتطور السريع، مستخدمة باستمرار الآلات ومصادر الطاقة غير الحية. ولكن الصناعة العثمانية بقيت تكنولوجياً في طور الحرف اليدوية، وتنظيمياً في طور النقابة. وساند المسؤولون العثمانيون البنية النقابية التقليدية مخافة أن تفضي المبتكرات إلى الفوضى وتحرم الخزينة من إيراداتها. وفضّل العثمانيون من إداريين ومسؤولين عسكريين التعامل مع النقابات القديمة ليضمنوا استقرار أسعار السلع ومستوى جودتها. هذا وبينما كان للنقابات دوراً ضئيلاً في الاقتصاد الغربي في أواخر القرن السابع عشر، فقد ظلّت الامبراطورية العثمانية تهيمن على الصناعة والتجارة معاً. ومارس المواطنون في الدولة العثمانية من حرفيين وتجار، أعمالهم وتجارتهم في حوانيت صغيرة مبنية في الأزقة الضيقة الملتوية ومغطاة سقوفها بالصفائح المعدنية، حيث يمتد الغطاء ليشمل الأزقة بأكملها، وتعرف الأبنية المنخفضة التي تفتقر إلى الاتساق باسم البازارات. لقد كانت هذه البازارات صوراً نابضة بالحياة وتخضع بأساليب إنتاجها وتعاملها، إلى الإشراف الصارم الذي أكسبها الجمود وسلبها القدرة على منافسة صناعات الغرب وشركاته التجارية التي كانت وقتئذٍ تعيش مرحلة التبدل والتوسع السريع. فالنتيجة الحتمية لهذا الواقع جاءت في الملاحظات التي أوردها أحد الرحالة الإنكليز في القسطنطينية عام ١٨٠٠:

"لنفترض أن غريباً وصل بعد رحلة طويلة وهو بحاجة إلى ألبسة لتبديل ثيابه وتجهيزات لمبيته، وللكتب أو الخرائط لإرشاده وتسليته، وللورق والأقلام والحبر وسكاكين الطعام والأحذية والقبعات، وباختصار لتلك الأشياء التي توجد تقريباً في كل مدينة في العالم، فإنه لن يجد منها في القسطنطينية إلا القليل أو لا يجد منها شيئاً. وإن وجد بعض الأشياء منها، فتكون رديئة جداً، مما يسلبها القدرة على الاستجابة لأي غرض من الأغراض التي صنعت من أجلها. وأما تلك السلع القليلة المعروضة للبيع فهي مستوردات من إنكلترا لا تصلح لأي سوق إلا السوق الإنكليزي، أو هي، وهذا أسوأ من سابقه بكثير؛ تقليدات ألمانية وهولندية للمصنعات الإنكليزية.... وزيارة لأحد الغرباء للبازارات.... فإنه لا يجد إلا الأخفاف والأحذية غير متقنة الصنع والمصنوعة من الجلد الرديء، وأقمشة الموصلين الخشنة، وغلايين التبغ، والتبغ والقهوة، ودكاكين المأكولات، والعقاقير

وجذور الورود والمسدسات المستعملة والخناجر، وأسوأ السلع المصنعة في العالم .... وإذا نظرت إلى القسطنطينية من الخارج، فإنها تبدو أكثر المدن الأوربية ازدهاراً وثراء، ولكن إذا تمعنت داخلها وجدت البؤس والفاقة، مما يجعلك تعتبرها من أحط وأفقر عواصم العالم"[8].

تفاقم تأثير الشركات الشرقية بفائض السبائك من العالم الجديد، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعاً حاداً في أوربة الغربية في منتصف القرن السادس عشر. وبحلول عام ١٥٨٠ كان الاقتصاد العثماني يعيش مرارة التضخم ــ وهو مثل آخر عن التجاور مع الغرب. وكانت الشركات الشرقية تدفع جزئياً بالسبائك أثمان مشترياتها من البلدان العثمانية من المواد الغذائية والمواد الخام الأخرى، حتى قيل في عام ١٥٨٤ بأن "إحدى السلع التجارية الأساسية الذاهبة إلى تركيا هي الريالات الإسبانية التي ترسلها الخزينة"[9]. وأغرقت العملات الفضية الأوربية السوق العثماني مسببة تضخماً حاداً. وبنتيجة التضخم ارتفعت أسعار القمح بين عامي ١٥٥٠ و ١٦٠٠ إلى خمسة أضعاف في منطقة أنقرة وعشرة أضعاف في منطقة بحر إيجة، حيث كان التجار الغربيون يشترون شحناتهم. وبالمقابل انخفضت أسعار بعض السلع الأخرى التي كانت تشحن إلى الغرب.

ولكن السبائك لم تكن لتبقى ضمن ممتلكات السلطان، بل كانت تدفع مقابل التوابل والثياب الفاخرة التي تدخل الامبراطورية من الحدود الشرقية. وهكذا وجدت الامبراطورية العثمانية نفسها، كإسبانيا، في موقع لا تحسد عليه في التجارة الدولية، فتحولت إلى مجرد مجمع توزع من خلاله سبائك الغرب، لتصل بالنتيجة إلى الشرق الأوسط والشرق الأقصى. ونظراً لافتقار الحكومة الامبراطورية إلى خبرة الغرب وتقاليده المركنتلية، فقد كانت بطيئة في اتخاذ الخطوات الضرورية. ولما بدأت ــ في وقف عملية تصدير السبائك ــ المصاعب تتزايد أمام حصول العاصمة والجيش على المواد الغذائية، حظرت الحكومة في أواخر القرن السادس عشر تصدير السبائك إلى الشرق، كما حظرت تصدير مختلف المواد إلى الغرب، بما فيها القطن، والقطن المغزول، والرصاص، والبارود، والخيول، وبعض المواد الغذائية. وأظهر المسؤولون العثمانيون ضعفاً واضحاً أمام زملائهم الإسبانيين، في فرض أمثال هذه القيود، وثابرت السبائك على تسربها من الامبراطورية العثمانية، والإسبانية، كما ثابر القباطنة الغربيون على شحن بضائعهم المشروعة أو غير المشروعة من الموانىء الشرقية بنفس البساطة التي كانوا يشحنون بها من المستعمرات الإسبانية. ولذلك وجدت الحكومة العثمانية، أنه من الصعب اتخاذ الترتيبات اللازمة لتأمين الذخائر الكافية لصناعاتها وقواتها المسلحة والمستهلكين الحضريين فيها.

إن تأثير سبائك العالم الجديد والسلع الغربية المصنعة كان يمثل، على حد قول مؤرخ تركي

حديث، انقضاض «اقتصاد أطلسي عالي التوتر» على «اقتصاد عثماني منخفض التوتر»[10]. ولذلك فقد أطلق هذا الانقضاض سلسلة من التفاعلات تعذر التحكم فيها، والتي مزقت الاقتصاد العثماني ومعظم نواحي المجتمع العثماني.

ففي المقام الأول وقفت القوة العسكرية المتنامية للقوى الغربية، سداً في وجه أي توسع عثماني جديد في أوربة الوسطى. فحتى منتصف القرن السابع عشر كانت الفتوحات التركية تمد الخزينة الامبراطورية بالمغانم والإيرادات من الولايات المحتلة حديثاً، كما كانت تمد الفرسان الإقطاعيين بإقطاعات إضافية. وبحلول نهاية القرن، تم إيقاف التوسع وبدأ العد التنازلي بدفع الحدود العثمانية رجوعاً إلى نهر الدانوب بمعاهدة كارلو فيتز (١٦٩٩). واضطر الأتراك إلى مواكبة تطور التكنولوجيا العسكرية الغربية مهما بلغت مكابرتهم، فاقتبسوا الأسلحة النارية الجديدة، ونظموا القوات المسلحة تنظيماً مركزياً ودائماً، بدلاً من الفرسان السباهيين القدماء والمتطوعين تلقائياً. وهذا ما كان يستلزم النفقات الباهظة في وقت أفقر فيه التضخم الخزينة الامبراطورية.

وبالمقدار نفسه انخفض دخل السباهيين من رسوم التيمارات القديمة انخفاضاً حاداً بسبب التضخم. ففي عام ١٥٨٦ ورد في تقرير لممثل البندقية: " إننا نقدر تقديراً صحيحاً عند القول أن من المستحيل على أي جندي تأمين كل تلك التجهيزات التي يحتاجها لهذه الحملة حتى لو استلف النقود بضمان إقطاعته لمدة سنوات عديدة قادمة"[11]. وجاء ردُّ فعل السباهيين بالتملص من التزاماتهم تجاه الحكومة المركزية وباغتصاب الأراضي التي كانت بحوزتهم على شكل إقطاعات خاضعة لرسوم وقيود محددة.

ولقد جابهت حكومة القسطنطينية هذا الاتجاه، بإحلال الفلاحين الخاضعين للضرائب محل السباهيين الذين لم تعد ترجى منهم فائدة، كقوة عسكرية. وأما أولئك الفلاحون، فقد كانوا من وجهاء المدن أو الأعيان AYAN ومن ذوي الارتباطات السياسية والسيولة النقدية، وممن وجدوا في الزراعة الخاضعة للضرائب، استثماراً مربحاً في زمن التضخم. وفي النهاية أصبح من المتعذر التمييز بين المزارع الخاضعة للضرائب ILTIZAM، عن الملكية الخاصة MULK، عندما وضع الأعيان أنفسهم (أو الدروبي DEREBEY كما كانوا يدعون في بعض الولايات) في مركز الوساطة بين الحكومة والجماهير الفلاحية، متصيدين الكثير من الريع الذي كانوا يغتصبونه من الفلاحين على شكل دخول شخصية لهم.

وأما السباهيون فقد حاربوا الأعيان لاسترداد الأراضي التي اغتصبوها منهم، بمساندة الفلاحين الذين فقدوا حقوقهم الوراثية في بقاعهم التي اقتنصها الأعيان أيضاً، وانتهى الأمر إلى قيام مرحلة من

الفوضى والكفاح المسلح الذي تحالف فيه السباهيون والفلاحون ضد الأعيان وحماتهم من الرسميين الحكوميين. فعمت الفوضى في بداية القرن السابع عشر وأصبحت تلك المرحلة تعرف الآن باسم «الهروب الكبير BUVUK KACGUN» بسبب الهجرة الجماعية التي قام بها الفلاحون إلى المدن. وبحلول القرن الثامن عشر كان الأعيان قد أصبحوا حكام الأمر الواقع DE FACTO لولايات بأكملها، وفي عام ١٨٠٨ أجبروا السلطان الضعيف على الاعتراف الملكي رسمياً بامتيازاتهم المغتصبة، التي أضحت حقوقاً مشروعة لهم.

وأما المستفيدون الرئيسيون الآخرون من ذلك التفسخ الامبراطوري الذي أحدثه الغرب فهم الرعايا العثمانيون الذين ساهموا في التجارة الخارجية المتنامية. فعلى الرغم من القيود الرسمية والمحظورات الصريحة كان الاقتصاد الأوربي الغربي المتوسع يحصل على كل المواد الخام التي يحتاج إليها من الولايات العثمانية ـــ كالقمح والذرة والقطن والصوف والحرير والتبغ والأصبغة. وكانت الشركات المشرقية الفرنسية منها والهولندية والإنكليزية هي التي تمسك بزمام معظم هذه التجارة الدولية، أما في بعض الولايات كسورية والبلقان؛ فقد شارك التجار والملاحون الوطنيون في هذه التجارة وأثروا في أرباحها. وتطور نمو السفن التجارية لليونان وراكوزا وهيمن التجار اليونانيون والمكدونيون على معظم التجارة البرية في وادي الدانوب وصولاً إلى أوربة الوسطى. ودمَّرت الحروب الفرنسية السكسونية في القرن الثامن عشر وفي بداية القرن التاسع عشر التجار الغربيين، الذين كانوا يتحركون في مختلف الموانىء العثمانية، وقفز التجار المحليون لاحتلال أماكنهم، كما سارعت السفن التجارية اليونانية والراكوزية، التي ترفع العلم العثماني الحيادي، لاقتناص تجارة الشحن في البحر المتوسط بأرباحها الكبيرة.

وفي الوقت الذي أثرى فيه بعض التجار والملاحين العثمانيين من هذه التجارة الخارجية، وقع العديد من الفلاحين ضحية البؤس والشقاء الشديدين. تماماً كما حدث في بولندا وهنغاريا، حيث أدت المكاسب المالية التي أتاحتها الأسواق الغربية إلى فرض القنانة ابتغاء زيادة الإنتاجية، ومثله حدث في بعض الولايات العثمانية التي تنتج المحاصيل الضرورية للغرب، حيث كان رد الفعل مرة ثانية نوعاً من القنانة الهادفة للوصول بالمردود إلى حده الأقصى. ففي مناطق السهول من شبه جزيرة البلقان مثلاً كان النمط الجغرافي لزراعة الذرة والقطن مطابقاً للنمط الجغرافي لتلك المؤسسة الجديدة المدعوة باسم CHIFKIK والتي حلت محل التيمارات. لقد كان الفلاحون البلقانيون يتمتعون في ظل نظام التيمارات بالاستعمال الوراثي لأراضيهم، بينما خفَّت حدة الضرائب والأعشار والالتزامات التي كانت مفروضة عليهم، بإشراف التنظيم الدقيق للمسؤولين الامبراطوريين. وبعد أن اقتنص الأعيان التيمارات استجابوا لإغراء الأسواق الأجنبية بتجاهلهم لشرطين من نظام التيمارات وهما: طبيعة عدم قابلية الإقطاعات للتوريث والحدود القانونية لالتزامات الفلاحين.

لقد كانت الإقطاعات السابقة تتناقل في أوائل القرن السابع عشر على شكل ملكيات حرة قابلة للتوريث ومعروفة باسم CHIFLIKS وكان الفلاحون فيها عرضة للتهجير إذا رفضوا أي شرط من شروط عقود الإجارة. وأما أجور هذه الأراضي فهي أعلى من أجور التيمارات بكثير ومع ذلك يبقى للفلاح، بعد دفع ضريبة الدولة، زهاء ثلث محصوله. وما هو أهم أن حرية حركة الأجير كانت مقيدة تقييداً صارماً عملياً، رغم أنه لم يكن مقيداً بالأرض نظرياً. وكانت حصته القليلة من صافي الإنتاج تجبره على الاستدانة من مالك الأرض لإطعام عائلته وشراء حيوانات الجر والأدوات. وعندما تزداد ديونه يستطيع مغادرة الأرض، لأنه غير قادر على تسديد رأس المال والفائدة الباهظة. ولذلك فإن الفلاحين الذين كانوا يشتغلون في أراضي CHIFKIK كانوا أجراء اسماً ولكنهم أقنان في الواقع، كما في هنغاريا وبولندا.

وتزعزعت منزلة الحرفيين والفلاحين العثمانيين، نتيجة المتاجرة مع الغرب؛ فاستحالت حماية الحرف التقليدية بسبب قيود الامتيازات الأجنبية على التعرفات الجمركية للمستوردات. وظهر ذلك في صناعة الثياب، حيث تم اصطياد المنتجين العثمانيين في مصيدة مزدوجة. فمن الناحية الأولى كان التجار الغربيون يبتاعون الصوف البلقاني بمقادير كبيرة حتى يصبح سعر الصوف في الامبراطورية العثمانية أعلى من سعره في إنكلترا. ومن الناحية الأخرى كانت الشركة المشرقية الإنكليزية تغمر السوق العثماني بأثوابها الصوفية بأسعار مخفضة لأن أصحاب تلك الشركة كانوا يجنون الأرباح الطائلة من توريد السلع العثمانية إلى إنكلترا — (كالحرير والموهير والغزول والشيح الخراساني والكشمش واليانسون) — وكان بقدرتهم فرض السعر الذي يرغبون به لأن أجازتهم تتيح لهم احتكار التجارة المشرقية.

وهكذا فإن دراسة أسعار الثياب في الوطن وفي السوق العثماني تبين أن أسعار الثياب، الإنكليزية في استانبول في العشرينيات (١٦٢٠) تنقص عن سعرها في لندن بنسبة ٢٠ — ٣٠٪ بعد إضافة كلفة الشحن[12]. ولذلك كان مصير صناعة النسيج العثمانية الدمار من جراء اجتياح الصوف الغالي في الوطن وإغراق السوق الوطنية بالثياب الإنكليزية الرخيصة. إن قيود الامتيازات الأجنبية حالت دون قيام أية تعرفة للحماية حتى لو كانت النوايا الرسمية راغبة بالتدخل. ولكن على العموم لم تكن هنالك أية نية للتدخل.

وبدأ السفراء والقناصل الأجانب يستخدمون نفوذهم الكبير لتعويق تطور الصناعات المحلية التي قد تنافس مستوردات بلادهم. فعندما حاول التاجر اليوناني المدعو ساراندو بابادوبولو مثلاً أن يقيم في الستينيات (١٧٦٠) معاملاً للصابون في (كورون) و (نافارين) أغلقت جميع الطرق في

وجهه من خلال التدخل الفعال الذي مارسه القنصل الفرنسي المقيم، وتعاون المسؤولين العثمانيين المحليين، مما قضى على محاولة قيام المنافسة لواردات الصابون من مرسيليا وبروفانس. وعلى نحو مماثل عمد المسؤول الفرنسي البارون «توت» لدى عودته من رحلة خاصة للتفتيش على القنصليات الفرنسية في المشرق عام ١٧٧٩، إلى إسداء النصح لحكومته بالاستمرار في سياستها الرامية لعرقلة أية جهود تهدف لإقامة الصناعات المحلية في الامبراطورية العثمانية. هذه الاستراتيجية الوقائية كانت فعالة بشكل راسخ تقريباً من جراء فساد المسؤولين العثمانيين، وتعاون آلاف الناس المحميين من حملة البراءات، وقيام طبقة من المقاولين الإغريق واليهود والأرمن والذين لم تبدل السلطات التركية وجودهم إلا قليلاً.

٦ ــ المنزلة الهامشية العثمانية

تقدم خوجا بيك عام ١٦٤٠، وهو مستشار السلطان مراد الرابع، بمذكرة يحلل فيها أزمة الامبراطورية. فأكد على أن انحلال نظام التيمارات قد أفضى إلى استبعاد الجديرين من محاربين ورسميين لمصلحة المرتزقة والمرابين. وساعد انتشار الفساد والرشوة في جميع نواحي الحياة العامة إلى امتهان الجماهير المقموعة للصوصية. وسلط خوجا بيك الضوء على ما يحدث وسماه بالنقائص الإنسانية التي ستؤدي إلى الانحدار نحو الهاوية. فالسلاطين منذ عهد سليمان، أهملوا أداء واجباتهم، وقصروا في حضور اجتماعات دواوينهم DIVANS، وفضلوا الإصغاء إلى إشاعات البلاط ودسائس الحريم. ولم يشعر أي من مقامات الصدر الأعظم بالطمأنينة على مركزه ما لم يسهم في المكائد والرشاوى، مسهماً بذلك في الانحطاط الامبراطوري. وعزا أحد المؤرخين الأتراك الحديثين في تحليله المشكلة التاريخية نفسها، الانحطاط الامبراطوري إلى اعتبارات عالمية فقال:

"إن انحطاط النظام الاقتصادي والاجتماعي العثماني الراسخ، بدأ نتيجة للتطورات التي قامت خارج المنطقة التي يسيطر عليها الباب العالي PORTE، ولا سيما نتيجة لتأسيس «الاقتصاد الأطلسي» ذي الحيوية والقوة الهائلتين في أوربة الغربية. فالنظام الاقتصادي للامبراطورية لم يتفسخ من خلال صدع كامن في بنيانه ولا من خلال قانون دستوري، بل تفسخ بسبب التبدلات التاريخية العميقة التي قوضت توازنه وتشبثت بتطوره الاقتصادي الطبيعي وحكمت على مؤسساته بالتداعي بشكل لا سبيل لترميمه....

فخلال النصف الثاني من القرن السادس عشر.... بدأت التجارة الأوربية، المدعومة بمؤسسة تجارة متينة والقائمة على تشجيع دول قومية قوية، تتحول إلى مهدد رئيسي للصناعة المحلية.... وأصبح في نية التجارة الوطنية الأوربية الجديدة أن تبيع أكبر كمية من السلع إلى الخارج

في الوقت الذي تضيق وارداتها من أية منتوجات أخرى . فلم تفتح بذلك أية سوق أمام الصناعات التصديرية العثمانية المحلية . وتحولت التجارة المشرقية إلى « تجارة استعمارية » انتهت لتحويل تركيا إلى زبون للصناعة الأوربية تقدم له المواد الأولية ، وتمنع عنه تصدير السلع "[13] .

وأدرك بعض المراقبين المعاصرين حالة التبعية هذه ، التي استسلم لها الاقتصاد العثماني وما نجم عنها من أذى للامبراطورية وشعوبها . وأحد أولئك المراقبين كان س ف . فولني الذي يعتبر من أوسع الرحالة الأوربيين اطلاعاً وأكثرهم إدراكاً ، زار الشرق الأوسط قبل القرن التاسع عشر . وبعد أن قام بترحاله في مصر وسورية في عام ١٧٨٥ استنتج ما يلي :

" إذا أخذ المرء مصلحة الامبراطورية التركية نسبياً بعين الاعتبار ، فقد يصل إلى نتيجة مؤكدة مفادها بأن تجارة الأتراك مع أوربة والهند تجارة ضارة أكثر مما هي نافعة . فكل الأشياء التي تصدرها الامبراطورية ، هي من المواد الأولية وغير المصنعة ، وتحرم بذلك نفسها من كل المنافع التي يمكن أن تستمدها من جهد رعاياها . وبما أن السلع التي تستوردها من أوربة والهند ، سلع كمالية تؤدي فقط لزيادة تبذير الأغنياء وخدام الحكومة ، فإنها في الوقت نفسه تزيد بؤس المواطنين التعساء وطبقة الفلاحين الفقراء "[14] .

وتوصّل السفير الفرنسي في القسطنطينية ، « شوازيل غوافير » إلى الاستنتاج نفسه عندما أشار عام ١٧٨٨ إلى الامبراطورية العثمانية قائلاً : " بأنها إحدى أغنى مستعمرات فرنسا "[15] . وعلى الرغم من صواب هذا التقييم ؛ فإن المستعمرة العثمانية لم تكن قد اندمجت بعد في اقتصاد السوق العالمي . وهكذا تظهر الامبراطورية العثمانية بأنها مسؤولة في أواخر القرن السادس عشر عن تقليص حجم التجارة الخارجية لفرنسا إلى نسبة $\frac{1}{20}$ في الثمانينيات (١٧٨٠) . كما كانت مسؤولة في معظم سنوات القرن السابع عشر عن نقص التجارة الخارجية الإنكليزية إلى العشر ، وفي السبعينيات (١٧٧٠) أصبحت مسؤولة عن ١٪ فقط من تلك التجارة . وتدل هذه الأرقام على أن التغلغل الاقتصادي الغربي في الشرق الأوسط بقي سطحياً . وأما ضيق نطاق العمليات فقد بيّن أن الامبراطورية لم تندمج بسوق الاقتصاد العالمي إلا جزئياً . على الرغم من التضرر الكبير الذي لحق ببعض حرفها اليدوية وبالفلاحين في المناطق السهلية .

وعلى نحو أدق فإن ولايات البحر الأبيض المتوسط (مصر ، سورية ، وغرب آسيا الصغرى ، والبلقان) أصيبت ببالغ الضرر من الشركات الشرقية ، بينما بقيت المناطق الأبعد ، مناطق الخليج العربي / البحر الأحمر (إيران ، العراق ، السودان ، شبه الجزيرة العربية) ، منيعة على تلك الشركات إلى حد كبير . وهكذا احتل الشرق الأوسط في تلك القرون السابقة للقرن التاسع عشر ، بالنسبة

لاقتصاد السوق العالمي منزلة تقترب من المنزلة الوسطى التي تقع بين منزلة الاندماج والتبعية المطلقة التي كانت تحتلها مناطق أوربة الشرقية وأمريكة اللاتينية من ناحية أولى، وبين منزلة الاستقلال والابتعاد المطلق التي كانت تحتلها الأصقاع البرية المترامية الأطراف في آسيا من ناحية أخرى. ومن أجل اندماج الشرق الأوسط، عليه أن ينتظر استكمال شروطه من خلال القروض الشخصية والحكومية وتمديد السكك الحديدية وشق القنوات في القرن التاسع عشر، ومن خلال اكتشاف النفط في القرن العشرين.

الفصل السابع

آسيا كمنطقة خارجية

.... إن الأشياء الغربية والثمينة لا تروق لناظري .... وكما بإمكان سفيركم أن يرى بأم عينه، فإننا نملك الأشياء كافة. وإنني لا أعير ثمة اهتمام للأشياء الغربية أو البدع الفنية، كما أن ليست بي ثمة حاجة لمصنعات بلادكم.

الامبراطور شوان — لونغ إلى الملك جورج الثالث (١٧٩٣)

لقد حافظت آسيا في الحقبة السابقة للقرن التاسع عشر على بقائها كمنطقة خارجية بالنسبة لاقتصاد السوق العالمي. فهي لم تكن منطقة متكاملة معه، كما كانت أوربة الشرقية وأمريكة اللاتينية، ولا منطقة على تخومه كما كانت إفريقية والشرق الأوسط. الفرق كان موقعها الجغرافي، فتلك المسافات الشاسعة التي تفصل جنوب وشرق آسيا عن أوربة الغربية لعبت دور المنطقة العازلة عزلاً فعالاً خلال تلك القرون التي سبقت المبرقة والسفن البخارية ومد السكك الحديدية وشق القنوات فيما بين القارات. وتتجلى أهمية هذا العامل الجغرافي إذا أجرينا المقارنة بين صعوبة منال الصين واليابان البعيدتين وبين سهولة منال الامبراطورية العثمانية المجاورة للغرب وتعرضها لعدوان الغرب العسكري والاقتصادي والثقافي. وثمة سبب آخر لعزلة آسيا كان يتمثل بالمستوى الرفيع الذي بلغته من التطور الاقتصادي والذي جعل حضاراتها العريقة مكتفية ذاتياً إلى حد كبير وبمنجاة عن إغراء تلك المعروضات القيمة نسبياً التي كان يعرضها التجار الغربيون. وأخيراً فإن تلك الامبراطوريات البرية العظيمة التي أقامها المغول في الهند وسلالتا مينغ وتشينغ في الصين كانت قوية عسكرياً، مما جعل من المحال بالنسبة للتجار الغربيين أن يشقوا طريقهم عنوة إلى داخلها كما فعلوا في

الأمريكيتين ، أو أن يفرضوا علاقات تجارية غير متكافئة كما فعلوا في إفريقية والشرق الأوسط . وعوضاً عن ذلك انحشر الغربيون في عدد قليل من المراكز التجارية الساحلية التي لعبت أدوار القواعد المحصورة لمساعيهم التجارية .

ومن صحيح القول أن الأوربيين تمتعوا في البحار الآسيوية بتفوق بحري حاسم، مما أتاح لهم السيطرة على الطرق التجارية العالمية المفتوحة حديثاً وقتئذٍ . ولكن المنتوجات الآسيوية ، بسبب الاكتفاء الذاتي الآسيوي ، تلكأت كثيراً عن منتوجات مزارع العالم الجديد في خوض غمار التجارة العالمية . فمبعزل عن بعض المناطق الساحلية في الهند وعن عدد قليل من الجزر في جنوبي شرق آسيا ، بقيت البلدان والشعوب الآسيوية بمنجاة عن التضرر من جراء توسع الغرب . فلقد كان بمقدور آسيا أن تحافظ على استقلالها وهويتها كمنطقة خارجية إلى أن جاءت الثورة الصناعية .

١ ــ آسيا قبل رحلة دو غاما

كانت التجارة في المحيط الهندي ، طيلة آلاف السنوات التي سبقت ظهور دو غاما فيه ، متكيفة وفق هبوب الرياح الموسمية . فالرياح الموسمية الشمالية الشرقية تهب على صفحات المياه الهائلة الممتدة من شرقي إفريقية إلى جزر الهند الغربية ، تقريباً من شهر تشرين الأول /أكتوبر / إلى آذار /مارس / ، كما تهب الرياح الموسمية الجنوبية الغربية من شهر أيار /مايو / أو حزيران إلى أيلول /سبتمبر / . وطبقاً لذلك يصادف موسم التجارة من غوجرات إلى عدن بين شهري أيلول وأيار ، ومن عدن إلى مالابار بين شهري تشرين الأول / نوفمبر / وشباط . وتبدأ السفن الهندية في إقلاعها شرقاً من غوجرات إلى مالاقا من كانون الثاني / يناير / ، فصاعداً وتعود في نهاية أيار . فكانت مالاقا ملتقى التجار القادمين من المناطق الغربية للمحيط الهندي والمبحرين مع الرياح الموسمية ، بالتجار القادمين من الشمال الشرقي أو من البحار الصينية والمبحرين مع الرياح التجارية . وكان معظم التجار القادمين من الشمال الشرقي صينيون ، بينما معظم القادمين من الغرب مسلمين من أصل عرقي عربي أو هندي أو فارسي أو تركي . وثمة أقلية ضئيلة من تجار المحيط الهندي من غير المسلمين ؛ أي من الهندوس أو اليانيين JAINS من غوجرات .

إن التواريخ الغربية تسلط الأضواء على تجارة التوابل التي نشأت في جزر الهند الشرقية وانتهت ، من خلال الوسطاء المسلمين والإيطاليين ، إلى البيوتات الأوربية . ولم تكن لهذه التجارة من أهمية على ضوء مجمل التجارة الآسيوية بالتوابل ، لأن تجارة من حجم أكبر كانت تحصل على طرقات أو زوايا تجارية عديدة أخرى مثلاً بين الخليج العربي والهند ، وبين شرقي إفريقية والهند ، وبين الخليج العربي وشرقي إفريقية ، وبين الهند ومالاقا ، وبين مالاقا وجزر الهند الشرقية ، وبين مالاقا والصين .

وكان يدير التجارة على هذه الطرقات تجار من مختلف مناطق أو بلدان الشرق الأوسط وجنوبي آسيا وشرقها. وبرز التحدي بعدئذ لهذا النمط التقليدي من التجارة في نهاية القرن الخامس عشر بتلك الرحلة البحرية التاريخية التي قام بها دو غاما حول رأس الرجاء الصالح. ولتقدير الأثر التخريبي الذي خلفه الغزاة البرتغاليون، والهولنديون والبريطانيون من بعدهم، تقتضي الضرورة فهم الأسلوب المنظّم للتجارة الآسيوية التقليدية. فمن حيث الجوهر كان التجار الآسيويون يتمتعون، (بغض النظر عن جذورهم العرقية أو الدينية)، بالاستقلال الذاتي التام أثناء ممارستهم التجارة في مختلف موانىء المحيط الهندي، سواء في سوفالا أو ماليندي أو مومباسا في شرقي إفريقية، أو عدن في البحر الأحمر، أو هرمز في الخليج العربي، أو كامبايا أو سورات أو غووا أو كالكوتا في الهند، أو كولومبو في سيلان، أو مالاقا في جنوبي شرق آسيا.

وكان التجار الغرباء يعيشون في المدن في أحياء محددة مع زملائهم التجار من بني جنسهم، يختارون من بينهم رئيساً لهم، يمثلهم في المباحثات مع حاكم ذلك الميناء. واعتمدت معظم هذه الموانىء في ازدهارها على التجار الغرباء، لأنها لم تحصل إلا على القليل من المنافع الاقتصادية من داخل بلدها. وتجنب حكام تلك الموانىء عن اتخاذ أية إجراءات قد تنفر أولئك التجار وتدفع بهم إلى الموانىء الأخرى، فكانوا يقدمون كل خدمة ويبذلون كل جهد لتوفير أفضل الظروف لممارسة التجارة ــ أي الضرائب المعقولة والتسامح الديني وتفادي الظلم العشوائي. وبمعزل عن تلك الإجراءات الضرورية لتوفير المناخ الملائم، كان الحكام المحليون يتركون للتجار مطلق الحرية.

وبالمقابل يدفع التجار الرسوم الجمركية التي تبلغ عادة زهاء ٦٪ على أساس القيمة الواردة في الفاتورة AD VALOREM، إضافة إلى بعض الهدايا التي يقدرها رئيس المجموعة التي ينتمي إليها التاجر. وكانت عائدات الرسوم الجمركية بمثابة العمود الفقري لمعظم موانىء المحيط الهندي، ولضمان استمرار تدفق هذه العائدات أجاز الحكام للتجار مزاولة عملهم بكل اطمئنان وحرية. فهنالك تاجر فارسي زار كالكوتا عام ١٤٤٢؛ أي قبل نصف قرن فقط من قدوم البرتغاليين، وروى عن نظام مثالي لسياسة عدم التدخل LAISSEZ – FAIRE فقال: "إن الأمن والعدل وطيدان جداً، مما يتيح للتجار أن يأخذوا إلى هناك شحنات كبيرة من البلدان البحرية، ويفرغونها ويرسلونها إلى الأسواق والبازارات، دون أن يفكروا بضرورة مراجعة الحسابات أو حراسة السلع.... وكل سفينة أياً كان مصدرها وتوجهها عندما ترسو في هذا الميناء تسري عليها معاملة السفن الأخرى"[1].

وثمة نقطة أخيرة يجدر التنويه إليها فيما يتعلق بآسيا قبل رحلة دو غاما، هي ذلك الانسحاب المصيري للصينيين من المحيط الهندي في منتصف القرن الخامس عشر. فخلال النصف الأول من

القرن الخامس عشر . أرسل الصينيون إلى المحيط الهندي عدداً من الحملات التي كانت واحدتها ، من حيث الحجم ورفعة الصنعة التكنولوجية ، مثار الإعجاب الشديد فالسفن الشراعية الصينية JUNKS أكبر بكثير من السفن الإسلامية أو الأوربية الغربية العاملة في ذلك الزمن. ومع ذلك تم إيقاف الحملات الصينية الرائعة بأمر امبراطوري مفاجيء في عام ١٤٣٣ . ومهما تكن الأسباب المباشرة لهذا القرار الحاسم ، فإنه يعكس حقيقة افتقار التجار الصينيين لمزايا يتمتع به أقرانهم الغربيون من نفوذ سياسي ومنزلة اجتماعية . لقد كان التجار ورجالات الصناعة الصينيون ينظمون أنفسهم في نقابات محلية يترأسها الزعماء الذين تصادق الحكومة على تعيينهم في تلك المراكز ، الأمر الذي يجعلهم مسؤولين أمام الحكومة عن تصرفات كل فرد بعينه في نقاباتهم . وتسيطر الحكومة على إنتاج وتوزيع السلع الأساسية كالملح والحديد وما هو ضروري للشعب بأكمله . إن أمثال هذه القيود حرمت التجار الصينيين فرصة النمو الحر . وفي الوقت الذي أخذت فيه المدن الغربية بالتحول إلى قواعد لنفوذ التجار وفاعليتهم كانت المدن الصينية رهن مشيئة الضباط الامبراطوريين والمؤسسات البيروقراطية . وبينما كان التجار الغربيون ، بالاشتراك مع ملوكهم الوطنيين ، يمسكون بزمام المبادرة في المشاريع التجارية عبر البحار ، كان التجار الصينيون عاجزين عن مقاومة الأمر الامبراطوري الذي أنهى الحملات الرائعة لسلالة مينغ .

ترك الانسحاب الصيني وراءه فراغاً لقوة أخرى في المحيط الهندي مؤلفة من التجار المسلمين المستقلين الذين كانوا يجوبون المحيط بين مختلف موانئه دون أن يقفوا خصماً للصينيين الراحلين المعززين بموارد الامبراطورية السماوية ، وللبرتغاليين القادمين المجهزين والمأمورين من قبل البلاط الملكي في لشبونة . ونتيجة لهذا الوضع فرض البرتغاليون هيمنتهم على تلك المنطقة التجارية الكبيرة الممتدة بين شرقي إفريقية ومالاقا ، وأسسوا قاعدة تجارية على ساحل الصين في ماكاو . وتمثل الحقيقة التي مفادها أن البرتغاليين هم الذين حاربوا وشقوا طريقهم التجاري إلى الصين ، وليس الصينيون هم الذين شقوا طريقهم إلى أوربة ، منعطفاً حاسماً في مسيرة تاريخ العالم الثالث . فلقد حدد هذا التطور في الموقف ، العالم الثالث التابع والعالم الأول المتطور الآخذ بالتوسع .

٢ ــ امبراطورية البرتغال البحرية

عندما قرَّر الأمير هنري الملاح إرسال قباطنته لأول مرة للإبحار نزولاً بمحاذاة ساحل إفريقية في مطلع القرن الخامس عشر ، لم تكن غايته جزر التوابل في الشرق ، بل كان هدفه الصريح الحصول على السلع الضرورية والأقرب إلى الوطن من جزر التوابل : الأسماك من البحار المجاورة ، والقمح والسكر من الجزر الأطلسية والذهب والعبيد من إفريقية . وتوغل المستكشفون في طريقهم جنوباً

وأقاموا الموانىء الساحلية التي اهتمت بالذهب وتجارة العبيد، واتسعت الآفاق البرتغالية تدريجياً لتشمل الهند بالإضافة إلى إفريقية.

كان الوصول إلى المحيط الهندي صدفة في عام ١٤٨٧، عندما هبت عاصفة هوجاء على (بارثولوميد دياش)، بينما كان يسير بمحاذاة الساحل، ودفعت بسفنه جنوباً بعيداً عن اليابسة مدة ثلاثة عشر يوماً. وبعد هدوء العاصفة لاحظ دياش اليابسة إلى الشرق منه، فتيقن أن العاصفة ساقته ودارت به حول اللسان الجنوبي من القارة. فأرسى سفنه في خليج موصل في المحيط الهندي ورغب في مواصلة استكشافه. بيد أن بحارته المنهكين والمذعورين أجبروه على العودة. وفي رحلة العودة إلى الوطن شاهد الرأس العظيم لأول مرة وأسماه رأس العواصف. أما الشخص الذي أطلق عليه اسم رأس الرجاء الصالح، فهو الملك البرتغالي «مانويل»، بعد عودة دياش. وانتظر مانويل فترة دون أن يطلق الرحلات الجديدة مباشرة بعد دياش بسبب المتاعب السياسية والمالية. ولكن عندما أبحر كولومبوس غرباً وادعى الوصول إلى جزر الهند الشرقية، سارع مانويل ليضمن للبرتغال طريق رأس الرجاء الصالح الموصل للشرق. وفي الثامن من تموز / يوليو / عام ١٤٩٧ أبحر فاسكو دو غاما بأربع سفن من لشبونة ودار حول رأس الرجاء الصالح وتوقف في ماليندي في شرقي إفريقية، حيث صادف ملاحاً عربياً مشهوراً اسمه أحمد بن ماجد الذي اندفع لمساعدته في رحلته عبر المحيط الهندي إلى كالكوتا التي وصلها في نهاية شهر أيار عام ١٤٩٨. ونظراً للعواقب الوخيمة التي تمخضت عنها رحلة كولومبوس، فإن ابن ماجد ندم أشد الندم لإقدامه على مساعدة كولومبوس، وأن إخوانه في الدين لم يطيبوا ذكراه حتى هذه الأيام.

وبعد عودة دو غاما أضاف الملك مانويل على ألقابه لقب «أمير الفتح والملاحة والتجارة في إثيوبيا والجزيرة العربية وفارس والهند». ولم تكن هذه الكلمات مجرد بلاغة جوفاء لأن كل كلمة منها حملت معنى الجد، وهب البرتغاليون لاتخاذ الإجراءات الضرورية لاحتكار كل التجارة بمحاذاة الطريق الجديدة حول رأس الرجاء الصالح وفي المحيط الهندي، حيث كانت عدة شعوب آسيوية تمارس التجارة بكل حرية طيلة قرون عديدة. وفي غضون سنوات قلائل حقق البرتغاليون غايتهم المنشودة ــ التي اعتبرت إنجازاً عظيماً بالنسبة لتلك المسافات الهائلة المقصودة ولمساحة البرتغال الصغيرة وسكانها القلائل.

أشرنا سابقاً لواحد من أسباب نجاح البرتغاليين ــ ألا وهو الرحيل العرضي للصينيين قبل نصف قرن عن المحيط الهندي، مما ترك وراءه فراغاً لقوة أخرى سارع البرتغاليون لملئه. وأما السبب الذي مكنهم من ذلك، فهو تفوقهم في القوة البحرية. وقدرتهم على تنفيذ المناورات العسكرية بكل الأسطول بدلاً من الاعتماد على مجهود كل سفينة بمفردها من السفن التي تشكل الأسطول. إضافة

إلى المهارة في استخدام مدفعية السفن البحرية. فقد طوَّر البرتغاليون، كغيرهم من الأوربيين الغربيين، مدفعية بحرية جديدة فعالة، أتاحت لهم استخدام السفن كبطاريات عائمة بدلاً من استخدامها كوسائط لنقل مفارز القوارب. فالمدافع، التي أصبحت الأدوات الرئيسة في الحروب البحرية بدلاً من مشاة البحرية، فاستعملت ضد سفن العدو وليس ضد رجاله. وافتقر العرب المسلمين لقوة المدفعية لأن سفنهم لم تكن مصممة لحمل الأسلحة الثقيلة ولأن بحارتهم اعتادوا خوض الحرب قرب السواحل، لصد الهجوم القادم من البحر. ولم يعتمد الحكام المسلمين على المعارك البحرية ولكن قدرتهم البرية كانت لا تضاهى. فأعجبهم منظر الفرسان المتأهبين لخوض غمار المعارك أكثر من منظر السفن. وقد أعلن السلطان «بهادور»، سلطان غوجرات، قائلاً: "إن معارك البحار شأن من شؤون التجار، فالاهتمام بها لا يليق بمقام الملوك"[2].

وانتصر البرتغاليون في معظم معاركهم البحرية لما يتمتعون به من إقدام ونزوع عدواني، الأمر الذي يعيد إلى الأذهان بهذا الخصوص تلك الحفنة القليلة من الفاتحين الإسبان الذين قوضوا امبراطوريتي الآزتيك والآنكا. شبيه لهم هو (ألبوقرق) الذي خطرت على باله مشاريع تتسم بالوقاحة ومجافاة المنطق، كي يجلب بها العار على أعدائه المسلمين، كتحويل مجرى النيل إلى البحر الأحمر وغزو مكة واحتجاز جسد الرسول إلى أن يدفعوا له الفدية. وهاكم التقرير الذي خلفه أحد المساهمين في الحملة الشرقية في أواخر القرن السادس عشر والذي يصف فيه الاندفاع الذي قامت به طلائع البرتغاليين في الشرق: لقد كان "أندريه فورتادو دي ميندونكا من أوائل القباطنة الذين أسسوا دولة الهند له غرور النبلاء FIDALGOS وطمع التجار VANIAS الهندوس أو اليانيين في غوجرات، وبإسراف نواب الامبراطور وهو من أولئك المحاربين القساة المتعصبين والمتعطشين لسفك الدماء، يجمعون جثث المسلمين والوثنيين كما يجمعون الحيوانات البرية. أتباعه هم دائماً على أهبة الاستعداد لتنفيذ أية مهمة أو التصدي لأية أخطار. يسفكون دماء الناس ويهدرون حياتهم بمتعة لا تقل بتاتاً عن المتعة التي يبددون بها الذهب والمجوهرات"[3].

ساهم التعصب الديني في تأجيج النزعات العدوانية ولا سيما حين جابه البرتغاليون بتقاليدهم الصليبية، أعداءهم السابقين من المسلمين. كما أن التلاحم الحميم بين اللهاث وراء الثروة والتعصب الديني الذي يمنع اغتصابها هو أساس الزخم الذي أبداه البرتغاليون والإسبانيون في مغامراتهم عبر البحار. ففي البلدان الآسيوية الجنوبية في القرن السادس عشر خيم الذعر على سكانها الوطنيين، رغم كثرة أعدادهم من جراء النزعة العدوانية للبرتغاليين ووحشيتهم المتعمدة. فالحاكم د. جونو دي كاسترو في غووا كتب إلى الملك مباهياً بأنه أرسل مع مقدمة الأسطول "د. مانويل دي ليما بعشرين بارجة لتغطية كل الخليج وحرق وتدمير الساحل بكامله، فأظهر بسالة وشجاعة في

العمل فالدمار الذي ألحقه بالساحل فاق أي دمار سابق أو كل ما يمكن أن يتصوره أي مخلوق، دمر المواقع من دامان إلى بروش وأصبحت أثراً بعد عين، وذبح كل من اعترض سبيله دون أن تأخذه الشفقة أو الرحمة، أحرق عشرين سفينة كبيرة ومائة وخمسين سفينة صغيرة.... وغطت الجثث ساحات المدن العامة مسبباً ذهولاً ورعباً كبير في كل غوجرات"[4].

وأخيراً فإن البرتغاليين كانوا مدينين بالكثير من نجاحهم إلى واقع العجز والتمزق لمجتمعات المحيط الهندي التي واجهوها. فالانقسامات المذهبية في صفوف المسلمين ساعدت البرتغال أن تجد حليفاً لها في فارس ضد تركيا. كذلك الخلافات بين المسلمين والهندوس استغلته البرتغال لمصلحتها في الهند وأندونيسيا. وأما الأسباب الرئيسية للعجز والتمزق الآسيوي، فكانت تكمن في البنية الاجتماعية للمجتمعات الآسيوية آنذاك. فسلطان غوجرات وامبراطور المغول في دلهي، كان باستطاعتهما طرد البرتغاليين بكل بساطة. ومع ذلك لم يقدم الإثنان على ذلك لضعف اهتمامهما بما يدور في الموانئ الساحلية، ومعرفتهما بها.

فأية ترتيبات يقوم بها التجار في الموانىء مع البرتغاليين كانت شؤوناً خاصة بهم. وحتى التجار أنفسهم لم يرغبوا أن يتدخل السلطان أو يشن الحرب على البرتغاليين لأنهم في هذه الحالة يقعون بين نارين ويعانون من الخسائر المادية. فتجار غوجرات وهم كسائر تجار العالم، كان غرضهم المرابح التي لا يمكن ضمانها إلا بالاعتراف بالتفوق البحري للبرتغاليين وبدفع الإتاوات التي يفرضونها، بعيداً عن تدخل الحكام الداخل الذي لو حصل لأدى إلى الحرب والدمار. وبالنتيجة لم يتعامل البرتغاليون مع السلاطين أو الأباطرة، بل مع التجار المحليين الذين يسهل إذعانهم واستغلالهم.

فأحد الأسباب الأساسية لهيمنة البرتغاليين في طول المحيط الهندي وعرضه هو تعامل البرتغاليين مع مجتمعات تسودها العلاقات الأفقية أكثر من العلاقات العمودية. فالطبقات الجماهرية في تلك المجتمعات تشكل أفراداً في مجموعة مستقلة ذاتياً، أو في مجموعات منفصلة بعضها عن بعض، بدلاً من أن تشكل بمجموعها الرعية الخاضعة لحكام امبراطوريين أو إقليميين. وكانت تلك المجموعات إما طوائف دينية أو نقابات حرفية متجانسة أو أرياف بمجالسها الإدارية PANCHAYAT وأصحاب الأطيان فيها ZAMINDARS، بالإضافة إلى المستوطن من التجار الغرباء — من برتغاليين وإنكليز وهولنديين وأتراك وأرمن وفرس — الذين يعيشون في أحيائهم الخاصة بهم، حيث كل زمرة منهم تختار قياداتها بأنفسها وتفصل في منازعاتها وتدفن موتاها في مقابرها الخاصة بها. وحتى سلاح الفرسان المغولي، الذي يعتبر بمثابة العمود الفقري للقوات البرية، أصبح له قيادات

صغيرة تجند أفراد هذا السلاح وتربط نفسها وأتباعها المجندين بقيادات أعلى منها . فالجندي يبقى على صلة بقائده المباشر ولا يعير اهتماماً لمصالح الجيش ، ونتيجة هذا الوضع لم يستطع السلطان ، أو الامبراطور ، أن يتحرك دون موافقة نبلائه .

إن العلاقات بين الحاكمين والمحكومين في هذا المجتمع المنظم على أسس أفقية كانت علاقات واهية جداً ، ولم تضم إلا صلات قليلة بين مختلف المجموعات الدنيا وبين الزمرة الحاكمة العليا المؤلفة من الامبراطور المغولي والسلاطين الإقليميين والنبلاء والبيروقراطيين والقيادات العسكرية . فالمجتمع الهندي شأنه ، كبقية المجتمعات الأخرى في حوض المحيط الهندي ، مجتمعاً مفككاً يدين فيه الناس بالولاء لزمرة اجتماعية ، بدلاً من ولائه لسلطة إقليمية أو امبراطورية . ومن هنا جاءت قدرة البرتغاليين على إقامة القواعد وجباية الرسوم في بلدان باستطاعتها طردهم لو وُجد فيها قليل من التلاحم الاجتماعي ، الذي هو الأساس في الممالك الوطنية التي كانت قائمة حينذاك في أوربة الغربية . وتتوضح هذه المسألة بأننا لو تخيلنا ماذا تكون عليه ردود الأفعال لو قامت قوة بحرية هندية غزت وخربت ساحل البرتغال ، كما فعل أسطول الحاكم كاسترو بساحل غوجرات .

إن جملة هذه العوامل هي التي مكنت البرتغاليين من السير قدماً بشكل منهجي ، لفرض هيمنتهم على المحيط الهندي بأكمله . ويبرر البرتغاليون تصرفاتهم ووفروا لها الأساس المنطقي بالادعاء أن ذلك القانون العام ، الذي يجعل البحار متاحة لكل البشر لا ينطبق في أوربة إلا على المسيحيين الذين يخضعون لمبادئ التشريع الروماني . فالهندوس والمسلمين كانوا خارج إطار التشريع الروماني باعتبارهم خارج إطار شريعة السيد المسيح . سبب قوي آخر لحرمان الهندوس والمسلمين من حق الملاحة في المياه الآسيوية ، هو أنه قبل وصول البرتغاليين لم يدّع أحد ملكية البحر بشكل وراثي أو أنه ملكية مغتصبة . وأدلى المؤرخ الرسمي جووا دي باروس بحجته قائلاً : "إن وجود حق عام للجميع بالملاحة في البحار أمر صحيح ، ونحن في أوربة نعترف بحقوق الآخرين كما يعترفوا بحقوقنا ، ولكن ذلك الحق لا يسري مفعوله خارج أوربة وباعتبار أن البرتغاليين سادة البحار ، فلهم ما يبرر مصادرتهم بضائع كل من يجوبها دون موافقتهم "[5] . وهكذا تحول وضع المحيط الهندي من بحر مفتوح MARE LIBRUM ، كما كان طيلة آلاف السنين السابقة إلى بحيرة برتغالية مغلقة . ولفرض مزاعمهم ، لجأ البرتغاليون لاستخدام الإرهاب بلا رحمة ، وخاصة عندما يجابهون أعداءهم من المسلمين . وخير دليل حادثة دو غاما في إحدى رحلاته البحرية الأخيرة ، حيث صادف بعض البواخر العزلاء من السلاح في طريق عودتها من مكة ، فألقى القبض على تلك البواخر وأمر بإفراغ السفن من بضائعها ، وبإضرام النار فيها ومنع إنقاذ أي مراكشي منها "[6] .

وبعد أن وطد البرتغاليون سلطتهم وادعوا بأنهم « سادة البحار » ومارسوا عليها مهنة السلب والقتل ، انصرفوا إلى تنظيم السلطة الامبراطورية على شكل هرمي لإدارة احتكاراتهم واستغلالها . ففي القمة كان الملك في لشبونة تساعده « إدارة خزانة الهند » المخصصة للإشراف على التجارة مع الشرق . وأما رئيس حكومة الهند فهو نائب الملك ، أو الحاكم العام ، المقيم في غووا والمطلق الصلاحية في الشؤون العسكرية والمدنية . ومن أعظم هؤلاء الحكام « ألفونسو دي البوقرق » الذي استمر عهده من عام ١٥٠٩ إلى عام ١٥١٥ وتمكن من السيطرة على الممرات البحرية الضيقة المؤدية للمحيط الهندي .

احتل البوقراق جزيرتي سومطرة وهرمز ومفتاح البحر الأحمر والخليج العربي . وفشلوا باحتلال كالكوتا في الهند واحتل بدلاً عنها مدينة غووا الواقعة في منتصف ساحل مالابار ، وجعلها قاعدته البحرية الأساسية ومقر قيادته العامة ، وبقيت المدينة ملكاً للبرتغال حتى عام ١٩٦١ . وفي منطقة شرقية أبعد احتل مالاقا وسيطر على المضيق الذي تمر من خلاله تجارة الشرق الأقصى . وبعد سنتين ؛ أي في عام ١٥١٣ ، رست في ميناء كانتون أول سفينة برتغالية في أحد الموانىء الصينية . فكانت أول رحلة أوربية إلى الصين بعد رحلة ماركو بولو . وصادف البرتغاليون في البداية بعض المتاعب مع الحكومة الصينية لأن حاكم مالاقا كان معترفاً بالسيادة الصينية ولذلك فر إلى بكين واحتج على عنف وبربرية الأوربيين . وحصل البرتغاليون على حق إقامة مستودع ومستوطنه في ماكاو ، التي تبعد مسافة قصيرة عن كانتون في اتجاه مجرى النهر ، ومنها واصل البرتغاليون عملياتهم في الشرق الأقصى .

وأبحرت الأساطيل البرتغالية بمحاذاة الساحل الإفريقي الذي امتلأ بالمحطات لتموين وإصلاح السفن العظيمة NAOS . وبعد دورانها حول رأس الرجاء الصالح كانت ترسو في موزامبيق المستعمرة البرتغالية في شرقي إفريقية ، ثم تبحر إلى الهند ، وغووا وتصلها في نهاية العام بعد أن غادرت البرتغال في شهر شباط أو آذار . وفرضت الرياح الموسمية على هذه السفن أن تبدأ رحلة العودة في أسرع وقت ممكن من العام الجديد . وجلبت هذه الحملات من البرتغال الرجال لتعزيز الحاميات العسكرية ، والنقود لدفع تكاليف شحنات العودة ، والبضائع كالنحاس . وتألفت شحنات العودة من التوابل ــ والفلفل بشكل رئيسي ــ التي كانت احتكاراً للعرش ، وعدداً من السلع ولا سيما المنسوجات القطنية التي يملكها بعض التجار والمسؤولين الخصوصيين في الشرق . واستمدت الخزينة الملكية عائداتها من احتكار التوابل ورسوم بعض السلع الأخرى .

وفي أوائل القرن السادس عشر تألفت الحملات من سفن ملكية تعود شحناتها لتجار خصوصيين . وتم التوصل في الأربعينيات (١٥٤٠) إلى قرار مفاده ، أن هذا النظام يجمد قسطاً كبيراً جداً من رأس المال الملكي في السفن وفي النفقات المرتبطة بها ، ولذلك وضعت إجازات هذه

الرحلات موضع المزاد وصارت تباع لمن يقدم أعلى العروض المالية . واتخذ عدد كبير من البرتغاليين ، آسيا ، موطناً دائماً لهم فتزوجوا من النساء المحليات وعملوا وسطاء والتزموا بنقل البضائع ضمن البلدان الآسيوية التي شكلت حجماً أكبر من التجارة بين البرتغال والشرق . وعلق الحاكم العام الهولندي « فان دايمان » فقال : " ينظر معظم البرتغاليون في الهند إلى هذه البلاد وكأنها أرض آبائهم ، فالحياة الهادئة والمرابح العالية تجعلهم لا يفكرون في موطنهم ، إنهم قانعون بممارسة الوساطة التجارية بين مختلف الموانىء في آسيا ، لقد أصبحوا يشعرون بأنهم مواطنون محليون لا صلة لهم بموطن آخر "[7] .

وكان المصدر الرئيسي لإيراد البرتغاليين ، هو نظام إجازات العبور CARTAZ التي بدأ إصدارها منذ عام ١٥٠٢ ، مقابل رسوم صغيرة لا تعدو بعض الروبيات المعدودات تجبيها السلطات المخولة بإصدار هذه الإجازات في الحصون البرتغالية . وأما آلية هذا النظام فقد وصفها كاتب مسلم في القرن السادس عشر :

" بعد أن رسخ الإفرنج أقدامهم في مدن كوشين وكنانور واستوطنوا فيهما ، أصبح جميع المواطنين مأمورين لهؤلاء الغرباء ، فانخرطوا في مجالات الملاحة والأعمال البحرية ، وقاموا بالرحلات التجارية تحت حماية إجازات المرور الصادرة عن الإفرنج ، فكل سفينة تزود بإجازة منفصلة بقصد توفير الأمن العام للجميع . وتدفع رسماً معيناً ثابتاً ، ثم تسلم الإجازة إلى ربان السفينة وهو على وشك البدء برحلته . وغرض الإفرنج من هذا الرسم هو البرهان للناس مدى فائدته لهم . وصادر البرتغاليون بحارة وحمولة كل سفينة لا تحمل هذه الإجازة ، أو الورقة الممهورة ، بدلاً من إجبار السفينة على دفع هذا الرسم "[8] .

لم يكن المقصود بهذا النظام جباية رسم العبور الذي كان تافهاً في حد ذاته ، بل للتأكد من أن القبطان دفع رسماً ٦٪ من قيمة الحمولة كما وردت في الفاتورة AD VALOREM . لقد كانت إجازة العبور ضرورية لكل تجارة المحيط الهندي ، سواء مارسها المسيحيون أو الهندوس أو المسلمون ، وسواء كانت تجارة بعيدة أو محلية بين الموانىء المتجاورة . ولكن خلال القرن السابع عشر زيدت وازدادات الرسوم أضعافاً مضاعفة في القرن التاسع عشر لتغطية نفقات الحرب مع الهولنديين المعتدين ــ وارتفعت الزيادة إلى ٨٪ في عام ١٦٠٧ ، و ٩٪ في عام ١٦٣٩ ، وإلى ١٠٪ في عام ١٦٥٩ .

قلّص ظهور البرتغاليين المباغت في المحيط الهندي ، تدفق التوابل عبر الطرق التجارية التقليدية في الشرق الأوسط تقليصاً حاداً (راجع الفصل ٦ ، المقطع ٤) . وبعد عدة سنوات بدأت الأقنية القديمة تستعيد نشاطها وتنافس الطريق الجديد حول رأس الرجاء الصالح منافسة ناجحة .

وتشير التقديرات إلى أن كمية التوابل المصدرة من الاسكندرية إلى أوربة حوالي عام ١٥٦٠ تضاعف مقدارها إلى السنوات التي سبقت مرحلة دو غاما، وأن شحناتها من المحيط الهندي إلى البحر الأحمر أصبحت تضاهي في بعض السنوات الشحنات التي كان يبيعها البرتغاليون عبر رأس الرجاء الصالح. وإن الاستمرار باستعمال أقنية الشرق الأوسط لاحتكار التجارة بين الشرق والغرب، يدل على أن النظام البرتغالي، امتلأ بالثغرات التي زادت على مرور الزمن حتى تمكنت الشركتان الهنديتان الشرقيتان، الهولندية والبريطانية، في القرن السابع عشر من اختراق الاحتكار البرتغالي وبسط السيطرة على طريق رأس الرجاء الصالح.

تقدمت عدة تفسيرات لهذا الانتقال المصّيري والمفاجىء الذي انتقله السلطان الاقتصادي العالمي. وأحدها أن البرتغاليين بالغوا في بسط سلطانهم من خلال إقامة القواعد العديدة، التي تتطلب الطاقة البشرية والأموال المحافظة عليها. واكتفى «ألبوقرق» بالسيطرة على مخارج البحر الأحمر (سوقاطرة) والخليج العربي (هرمز) وبحر الصين (مالاقا). ولكن خلفاءه لم يستطيعوا مقاومة إغراء محاولة الوصول إلى الشهرة التاريخية، من خلال بناء الحصون الجديدة ونقش أسمائهم على مداخلها. وهكذا خلصت البرتغال إلى سلسلة من الحصون تربو على الخمسين، الأمر الذي استنزف الموارد المالية والطاقات البشرية المحدودة استنزافاً خطيراً.

وحصل تناقص هائل في الثروات البرتغالية، نتيجة فساد الموظفين الرسميين، فقد استوجب شراء الموظفين لمراكزهم بالمزاد العلني واستردادهم استثماراتهم من الربح في سنوات إقامتهم القليلة. إلى قبول الرشوة. ومن هنا جاء تغاضي المسؤولين عن تسلل السفن المحلية إلى البحر الأحمر والخليج العربي، وفرضوا على التجار المحليين شراء بعض السلع بأسعار باهظة، مما دفع بالتجار لبذل كل الجهود للتملص من الاحتكار البرتغالي. وزاد في شلل البرتغال النقص المتواصل باطراد في الطاقة البشرية، الذي رافق تناقص مواردها المالية. فسكان البرتغال الذين لا يزيدون على المليون، كانوا عاجزين عن سد ذلك النزف في الأيدي العاملة التي استدعتها حقول الذهب البرازيلية من جهة، والحملات الآسيوية التي أدت إلى ارتفاع في الوفيات بسبب المرض وغرق السفن. فأسطول عام ١٥٧١ مثلاً وصل غووا فقط بنصف الأربعة آلاف رجل الذين غادروا سفنهم في لشبونة منذ عدة أشهر.

ونتيجة لذلك انخفضت أطقم السفن البرتغالية البحرية، إلى النصف ومن ذوي التدريب الرديء، مما أدى إلى تزايد خسائر السفن بشكل سريع. ففي غضون تلك السنوات الثلاث والثمانين التي انصرمت بين أول رحلة قام بها دو غاما (١٤٩٧) وبين اتحاد العرشين الاسباني

والبرتغالي (١٥٨٠) بلغت نسبة السفن البرتغالية التي وصلت سالمة إلى الهند ٩٣٪ ، ولكن طيلة السنوات الاثنتين والثلاثين التالية (١٥٨٠ ــ ١٦١٢) لم يصل من السفن البرتغالية إلى المرافىء المنشودة إلا ٦٩٪ . ولم يكن مردّ هذه الخسائر إلى عيوب الملاحين البرتغاليين وحسب ، وإنما إلى فشل البرتغال في مواكبة الهولنديين والبريطانيين في فن الملاحة وفي بناء السفن الحربية . ولذلك فعندما ظهر الأوربيون الشماليون في المحيط الهندي ظهروا بسفن أخف حركة من السفن البرتغالية وأفضل بناء وأقدر مناورة وأكثف تسليحاً .

وأخيراً فإن أهم سبب لانحطاط البرتغاليين يعود إلى انتقال مركز النشاط الاقتصادي الأوربي من حوض المتوسط إلى بلدان أوربة الشمالية (راجع الفصل الثالث ، المقطع الأول) . وكان لهذا الانتقال نتائجه الحاسمة بالنسبة لإدارة التجارة والحرب في البحار الآسيوية ، إذ أنه ساعد الشماليين على الظهور بمظهر المتفوقين في السفن التجارية والسفن الحربية ، وفي السلع التجارية ذات التصنيع الأفضل والسعر الأرخص . وبالإضافة إلى ذلك كان الشماليون يتمتعون بمنظومات متفوقة تتمثل بالشركات المساهمة الضخمة في جزر الهند الشرقية . وأعطيت تلك الشركات امتيازات مماثلة لأولئك الأفراد البرتغاليين ممن كانوا يديرون المنشآت التجارية الخاصة .

أتاح تفوق القوة البحرية للهولنديين والبريطانيين ، الحماية ضد القراصنة والبرتغاليين ، كما أتاح لهم تفوقهم الاقتصادي بعض الحماية من تقلبات السوق . فمواردهم المالية فرضت قوة تأثيرهم في السوق ، ليس من زاوية الوصول بدخلهم المباشر إلى حده الأقصى ، وإنما في تضييق الفرص أمام تقلبات الأسعار وإفساح المجال لقيام التخطيط الطويل الأجل . فعندما هبطت أسعار القرنفل إلى مستوى ثلاث فلورينات للرطل الواحد في بداية العشرينيات (١٦٢٠) ، قلصت الشركة الهولندية وارداتها إلى أن ارتفع السعر إلى ست فلورينات بحلول عام ١٦٢٧ . وعندما استفاد البريطانيون من ارتفاع الأسعار لزيادة وارداتهم ، شكى الهولنديون من الإغراق الذي أدى إلى تخفيض السعر مرة ثانية إلى ثلاث فلورينات تقريباً . ولما كان الربح مستحيلاً في مستوى ذلك السعر ، قلص البريطانيون بدورهم وارداتهم ، فارتفع السعر مرة أخرى . ولذلك تعلمت الشركات أن الواجب يقضي بالاعتراف بسقف السعر وأرضيته في الوقت نفسه . وأما النتيجة الختامية فقد كانت استخداماً للموارد الاقتصادية على نطاق أوسع ومن ثم هبوط في أسعار التوابل ، دام طيلة القرن السابع عشر .

إن تلك الكفاية العالية التي امتازت بها شركات الهند الشرقية ، أدت بشكل آلي إلى إفقار الطرق التجارية القديمة في الشرق الأوسط الذي أصبح ، كما يدل على ذلك الجدول الوارد أدناه ، سوقاً رئيسية للسلع الآسيوية التي كانت تشحن حول رأس الرجاء الصالح إلى شمال غربي أوربة ، ومنها إلى

الشرق الأوسط الذي عرف الازدهار فيما مضى من خلال نقله هذه السلع نفسها إلى شمال غربي أوربة .

إعادة تصدير السلع الآسيوية من قبل بريطانيا
(١٦٢٦ ــ ١٦٢٧)

السلعة والأعوام / المناطق	الفلفل (ليبرة)		النيلة (ليبرة)		الشيت (عدد القطع)	
	١٦٢٦	١٦٢٧	١٦٢٦	١٦٢٧	١٦٢٦	١٦٢٧
حوض المتوسط	٨٠١ر٣٤٧	١ر٧٩٩ر٦٩٣	٢٦٨ر٨٨٩	١٤٥ر٧٣٥	٣ر٧٠٩	٢٤ر٢٣٢
البلاد المنخفضة	٢٦ر٩٢٦	٢١٠ر٦٠٣	٢٣ر٦٩٧	٣٧ر٥٥٠	٦٦	٦ر٣٤٨
شمال غربي ألمانيا	١٤٥ر٧٧٥	٤١٤ر٢١٤	٢٣ر٣٤٠	٨ر٢٢٤	∴	٩٢٧
غربي فرنسا	٨٩ر٧٠٥	٣٧ر٦٨٤	١٩ر٠٥٥	٣ر٠٥٠	٢ر٠٨٤	∴
منطقة البلطيق	١١ر٣٧٩	٣٣ر٤٧٦	∴	∴	∴	∴
المناطق الأخرى	٧ر١٩٨	١ر٩٤٥	١ر٠٥٠	٣ر٤٥٣	١ر٢٩٥	٢٧٧
مناطق غير مؤكدة	٢٦ر٢٠٧	١٦ر٧٨٠	٤ر١٥٠	∴	∴	١ر٧٢٤
الإجمالي	١ر١٦٤ر٥٣٧	٢ر٥١٤ر٣٩٥	٣٤٠ر١٨١	١٩٨ر٠١٢	٧ر١٥٤	٣٣ر٥٠٨

المرجع : ن . ستينزغارد « الثورة التجارية الآسيوية في القرن السابع عشر » (شيكاغو : مطبعة جامعة شيكاغو ، ١٩٧٤) ، الصفحة ١٧٤ .

إن المغزى التاريخي لإعادة بناء التجارة العالمية على هذه الصورة كان موضع إدراك واضح لمراقب تركي معاصر ، ويدعى عمر طالب فقال :

" الآن تعلم الأوربيون معرفة العالم كله ، وأصبح بإمكانهم إرسال سفنهم إلى أية بقعة في العالم

والإطباق على الموانىء الهامة . فسابقاً كانت سلع الهند والسند والصين ، تأتي إلى السويس ومن هناك يوزعها المسلمون إلى أرجاء الدنيا كلها . ولكن أصبحت هذه السلع الآن تنقل على سفن برتغالية وهولندية وبريطانية إلى بلاد الفرنجة (أوربة) ومن هناك يجري توزيعها على أرجاء العالم كافة . إن السلع التي لا يستعملها الأوربيون يأتون بها إلى استانبول وغيرها من الديار الإسلامية ، كي تباع بخمسة أضعاف السعر الحقيقي ليكسبوا بذلك أموالاً طائلة . ولهذا السبب فإن الذهب والفضة آخذان بالتناقص إلى حد الندرة في الديار الإسلامية "[9] .

٣ ــ حلول شركات جزر الهند الشرقية محل البرتغاليين

حققت سيادة شركات جزر الهند الشرقية انتصاراً لشكل جديد من أشكال المنشآت التجارية . وبينما كان البرتغاليون موظفين لدى لشبونة ، كانت شركات جزر الهند الشرقية تشرف على شؤونها الخاصة ، كجمعيات مستقلة للتجار ، وتستغل إلى أقصى درجات الاستغلال ، الفعالية المالية التي وفرتها قيادة العالم الجديدة ، المتمثلة بالدول الوطنية لتلك الشركات[10] . ورغم تأسيس تلك الشركات بموجب ترخيصات حكومية ، فإنها نجحت في صيانة استقلالها ضد تدخل الحكومة . وعندما اقترح أمين الخزانة في تشرين الأول عام ١٦٠٠ بتسليم القيادة الرئيسية لأول رحلة من رحلات الشركة البريطانية إلى شخصية معينة ذات خبرة في ميدان القرصنة جاء جواب الشركة بكل صراحة بأنها " لا ترغب بتوظيف أي إنسان في أحد مراكز المسؤولية أو القيادة ... " ونصحت " سمو الأمين ... بإفساح المجال لأصحاب الشركة في أن يديروا شؤونهم مع أناس من مواصفاتهم هم .. "[11] .

بهذا الأسلوب نفذ الهولنديون والبريطانيون إلى أعماق البحار الآسيوية وعلى حساب البرتغاليين . وبدأت هذه العملية بالرحلة الشهيرة التي قام بها السير فرانسيس دريك حول العالم (١٥٧٧ ــ ١٥٨٠) والتي كشفت أن البرتغاليين ، هم سادة الشرق بلا منازع بفضل صيانتهم الطرقات التجارية الطويلة والحصون المتبعثرة على مساحات واسعة من الأعداء . وبدا واضحاً أن جزر الهند الشرقية البرتغالية لم تعد منيعة كما كانت من قبل ، كما أن اتحاد العرشين الإسباني والبرتغالي في عام ١٥٨٠ دفعا الأمم البروتستانتية لاعتبار البرتغال واسبانيا بلدين جديرين بالخوف والكره . وبدت البرتغال في أوربة وعبر البحار بمظهر الخصم واعتبرت امبراطوريتها صيداً مشروعاً للقوى البروتستانتية . وتدخلت ثورة البلاد المنخفضة في توزيع سلع المستعمرات في شمال أوربة لعدم قدرة الهولنديين على نقل الحمولات من الموانىء الإيبيرية . وظل الإنكليز فترة قصيرة يحصلون على المنتوجات الشرقية من مرافىء الساحل الشرقي للبحر المتوسط ، ولكن هذه التجارة أصيبت بالاختناق

أيضاً، عندما سدت البوارج الإسبانية والبرتغالية مضيق جبل طارق. وفي ظل هذه الضغوط قرر الهولنديون والإنكليز، الحصول على توابلهم مباشرة من جزر الهند الشرقية بدلاً من لشبونة أو الاسكندرية.

لقد كانت المهمة الأولى جمع المعلومات الموثوقة لإرشاد البحارة حول طريق رأس الرجاء الصالح. واتخذ البرتغاليون أشد الاحتياطات للحفاظ على سرية هذه المعلومات. ففي عام ١٥٠٤ أصدر الملك مانويل الأول مرسوماً حظر فيه الإشارة في الخرائط إلى أية معالم للطريق الواقع بعد الكونغو. وأما الخرائط القديمة التي كانت قد أذاعت سرّ مثل هذه المعلومات، فقد تم جمعها وإتلافها أو تبديلها. ورغم الرقابة الصارمة والسرية التامة، فقد تسربت أسرار البرتغاليين الملاحية تدريجياً. ويعتبر كتاب الرحالة ITINERARIO أهم مصدر من مصادر المعلومات للهولنديين لما يحتويه من وصف المعالم الجغرافية للعالم، والذي نشره عام ١٥٩٥ مؤلفه الهولندي (جان هايجين فان لينوشتين) الذي عاش سبع سنوات في الهند، كخادم لدى كبير الأساقفة البرتغاليين في غووا، مما يسرَّ له تضمين كتابه التعليمات الملاحية التفصيلة لطريق رأس الرجاء الصالح.

واستخدم كتاب «لينوشتين» سنة نشره لإرشاد أول أسطول هولندي للوصول إلى جزر الهند الشرقية. وكانت خسائر تلك الحملة التي استغرقت سنتين ونصف جسيمة، إذ لم يعد من أصل الـ ٢٨٩ رجلاً الذين شاركوا في الحملة سوى ٨٩ فقط. ورغم الخسائر في الرجال والعتاد، فإن الرحلة حققت أرباحاً طائلة. ولكن الحملة الثانية كانت أكثر توفيقاً، لأنها حققت أرباحاً صافية بمعدل ٤٠٠٪. وهكذا بدأ الهولنديون يتدفقون إلى البحار الشرقية بأساطيل لا يقل عددها عن الخمسة ومؤلفة من ٢٢ سفينة بمعدل رحلة واحدة سنوياً، اعتباراً من ١٥٩٨. وظهر تفوق الهولنديين واضحاً على البرتغاليين بفضل مهارة بحارتهم، ومراكبهم السريعة FLUYT التي اعتبرت آنذاك أفضل سفن تجارية في العالم، يتألف القارب التجاري من قاعدة أساسية عريضة وقعر مسطح وقمرة متوسطة الاتساع، يمتاز بقلة تكاليف بنائه. فهذا القارب البطيء والقبيح المظهر، الفسيح والرخيص، كان عماد الأسطول التجاري الهولندي في المياه الشرقية وفي كل أرجاء العالم أيضاً. وامتاز الهولنديون على البرتغاليين بالقدرة على عرض السلع التجارية الأرخص ثمناً والأحسن تصنيعاً، لأن صناعاتهم الوطنية أسمى من صناعات الدولتين الإيبيريتين.

واستغل الحكام والتجار الأندونيسيون التنافس البرتغالي/الهولندي لرفع الأسعار ورسوم الموانىء. فرد الهولنديون عام ١٦٠٢ بضم شركاتهم التجارية الخاصة ودمجها في مؤسسة وطنية واحدة هي شركة جزر الهند الشرقية الهولندية. واستناداً إلى بنود الرخصة التي استلمتها الشركة من البرلمان

STATES — GENERAL كان للشركة الحق في احتكار التجارة، بين رأس الرجاء الصالح ومضيق ماجلان. وأعطيت الشركة صلاحية شن الحرب وإقامة السلام وأسر السفن الغريبة وتأسيس المستعمرات وبناء الحصون وصك العملة. واستغلت الشركة هذه الصلاحيات إلى أقصى درجات الاستغلال في صفقاتها مع الحكام الوطنيين وفي مسيرتها الظافرة ضد البرتغاليين الذين أصابهم الوهن. ونظم الإنكليز أيضاً شركتهم الخاصة بهم، وتدعى شركة جزر الهند الشرقية، قبل الهولنديين بعامين؛ أي في عام ١٦٠٠، وظهروا عاجزين عن مواكبة الهولنديين. فرأسمال الشركة البريطانية المكتتب به أصغر من رأسمال الشركة الهولندية بكثير، ولم يُسمح لحملة الأسهم من التجار البريطانيين بتمويل الرحلات الفردية، لأنه بعد كل رحلة كانوا يوزعون رأس المال والأرباح ويصفون حساباتهم. ولم تحظ الشركة بالمساعدة من ملوك آل ستيوارت (لأن من الواضح أن إنكلترا كانت لا تزال أمة من الفلاحين بشكل أساسي)، بينما كانت الشركة الهولندية مدعومة بقوة من حكومتها المتوجهة تجارياً.

وأخيراً عانت الشركة البريطانية من التجارة الخاصة، التي كان يمارسها خلسة خُدّام الشركة ذاتها — وهي مشكلة ابتليت بها الشركة الهولندية أيضاً ولكن إلى حد أقل. ولم يهتم الهولنديون بالمنافسة الإنكليزية لهم، لشعور الهولنديين بقوة مركزهم، وانشغالهم بحروب الاستقلال ضد اسبانيا، وليس باستطاعتهم تحمل أعباء أعداء جدد. وما أن عقد الهولنديون هدنة أنتويرب مع إسبانيا في عام ١٦٠٩ حتى انقلبوا على البريطانيين. ولكن نتيجة الصراع على الاحتكار لم تكن موضع شك على الإطلاق لصالح الهولنديين، لأنهم يملكون من السفن خمسة أضعاف ما يملك الإنكليز، كما أقاموا سلسلة من الحصون، أتاحت لهم السيطرة على المعابر الأساسية في الأرخبيل الأندونيسي. وإضافة لذلك كان في خدمة الهولنديين عبقرية الحاكم العام (جان بيترزون كوئن) الذي فعل لوطنه ما نقله (ألبوقرق) للبرتغال من قبل. فخلال فترة حكمه (١٦١٨ — ١٦٢٩) طرد كوئن البرتغاليين من جزر الهند الشرقية، وأتاح لخلفائه أن يطردوهم من مالاقا (١٦٤١) وسيلان (١٦٥٨). وعمل كوئن على إرباك الوجود البريطاني في الأرخبيل، مما أجبر البريطانيين على التراجع إلى مراكزهم في الهند. ورعى كوئن تطوير التجارة بين الأقطار الآسيوية، التي اعتبرت أعظم من أعماله السابقة، كما ورغم مساهمة البرتغاليين في التجارة الآسيوية، فإن لدى كوئن قدرة على إدارتها، لأنه أقام لنفسه قاعدة في فورموزا (تايوان)، للإشراف على الطرق التجارة إلى الصين واليابان وجزر الهند الشرقية.

تحاشت الشركة الهولندية في البداية الحصول على الممتلكات البرية. فالمنظرون والسياسيون في أمستردام، الذين عزوا انحطاط القوة البرتغالية في الشرق إلى تبديد الطاقة ورأس المال في الفتوحات

البرية ، حذروا الشركة من الوقوع في خطأ مماثل . وبينما الشركة تبذل جهودها لإقامة احتكار تجاري ، انساقت خطوة فخطوة نحو التوسع البري الذي كانت تتمنى اجتنابه . فالاحتكار لا يمكن فرضه إلا من خلال إقامة شبكة من المراكز الحصينة ، عن طريق المعاهدات مع الحكام المحليين ، أو قيام اتحادات بين المحميات . ففي نهاية القرن السابع عشر كان الهولنديون لا يديرون عملياً إلا منطقة صغيرة ولكن دولاً عديدة تشكل منطقة أكبر تحولت إلى محميات . وخلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، استولى الهولنديون على هذه المحميات صراحة وأقاموا امبراطورية برية كبيرة .

بدأت قيمة صادرات التوابل إلى أوربة في التناقص في عام ١٧٠٠ وعوَّضت التجارة التي طورها كوئن فيما بين الأقطار الآسيوية بعضاً من ذلك النقص . كذلك طور الهولنديون مصدراً اقتصادياً جديداً بتقديم شتلات القهوة للزراعة لأول مرة في جزر الهند الشرقية . ففي عام ١٧١١ ، أنتجوا محصول مائة رطل من القهوة . وفي عام ١٧٢٣ ، أصبحوا يسوقون اثني عشر مليون رطلاً . وعندما أصبحت أوربة تستسيغ هذا الشراب ، أصبح الهولنديون الموردون الرئيسيون لهذا النوع من المرطبات الدخيلة . فمن خلال هذه الوسائل المختلفة ، حصلت الشركة الهولندية على معدل ربح سنوي يساوي ١٨٪ في غضون القرنين السابع عشر والثامن عشر . واستغل الهولنديون أثناء عملية جمع هذه السلع واكتناز هذه الأرباح ، المواطنين المحليين بأكثر الأساليب وحشية . وعبر كوئن بكل صفاقة عن العنصرية الاستعمارية السائدة بقوله : " أفلا يحق للإنسان في أوربة أن يفعل بقطيعه ما يحب ؟ وحتى ما يفعله هذا السيد بأتباعه ، لأن الناس ، في كل مكان ، مع كل ما يملكون هم ضمن دائرة أملاك السيد ، كملكية البهائم في البلاد المنخفضة . وإن قانون هذه البلاد هو إرادة الملك ، والملك هو أقوى الناس "[12] .

واستغل الهولنديون « قطيعهم » بشكل غير مباشر ، معترفين بالسلاطين المحليين كحكام أحرار في خوض الحروب ضد بعضهم بعضاً وفي قمع شعوبهم ، طالما ينفذون بعض الالتزامات المعينة للشركة . وكانت هذه الالتزامات تتضمن تسليم مقادير محددة من السلع كالرز والسكر والفلفل والقهوة ، إما على شكل إتاوة صريحة أو شراء تلك المحاصيل بأسعار ثابتة منخفضة ، وتوفير القوى العاملة لتصنيع الملح وقطع أشجار الغابات ، وشق الأقنية ، وبناء الموانىء والطرق والجسور . هذا الاستغلال غير المباشر قوض مركز الحكام الذين فقدوا المساندة الشعبية ، مما أجبر الشركة في البداية على مؤازرتهم ومن ثم اللجوء إلى الاستيلاء الصريح . ولم يكن هذا الاستيلاء ممكناً إلا في جزر الهند الشرقية وأما على البر الآسيوي الرئيسي ، فكانت الممالك والامبراطوريات في غاية القوة ، وكان التقسيم على أسس دينية من مصير الجزر المبعثرة التي تنقصها الوحدة السياسية ، كما حصل بين الهندوس والمسلمين .

اضطرت شركة جزر الهند الشرقية البريطانية وهي صورة هزيلة عن الشركة الهولندية، إلى الانسحاب من جزر التوابل إلى الهند، حيث صارت تتاجر بالفلفل بالدرجة الأولى. ولما كانت معظم عمليات التسديد تجري بالسبائك، فإن الشركة وجدت نفسها في موقف محرج، نتيجة سيادة المبادئ المركنتلية في ذلك العصر، فكان المخرج يتمثل بشراء المنسوجات القطنية الهندية وبيعها في أندونيسيا بسبب الحاجة الماسة إليها هناك. وفي الخطوة التالية، حاول البريطانيون بيع المنسوجات القطنية الهندية في أوربة ووجدوا سوقاً جاهزة لذلك، لأن السلع القطنية كانت خفيفة وزاهية اللون ورخيصة بالمقارنة مع المنسوجات الصوفية الأوربية التقليدية. وفي عام ١٦١٣ تمَّ شحن الخمسة آلاف قطعة وفي عام ١٦٢٠ وصلت إلى ١٠٠٠٠٠ قطعة وفي عام ١٦٢٥ إلى ٢٢١,٥٠٠ (أو ٢,٥ مليون ياردة). وما إن حل عام ١٧٠٠ حتى كان للبريطانيين ثلاث قواعد رئيسية في الهند — بومباي على الساحل الغربي، ومادراس وكالكوتا على الساحل الشرقي — حيث أشرفوا منها على إدارة تجارة مزدهرة.

لقد تصرف البريطانيون في الهند على نقيض تصرفات الهولنديين في أندونيسيا، الذين هيمنوا على الجزر أولاً، ثم استولوا عليها لاحقاً، إذ تحملوا بأناة أباطرة المغول الأقوياء. وعندما خضعت الشركة لإدارة (جوزيه تشايلد) — كان رجلاً موهوباً وخيالياً وقاسياً، حاد المزاج — ارتكب حماقة سياسة المواجهة في الهند إلى حد إعلان الحرب على الامبراطورية المغولية. ولكن النتيجة كانت كارثة بالنسبة للشركة التي تقوضت إنشاءاتها في البنغال واضطر السير جوزيه إلى التماس السلم بكل تواضع، ذلك السلم الذي لم يوافق عليه الامبراطور «أورانغزب» إلا بعد أن دفع البريطانيون الغرامة ووعدوا "بتهذيب أنفسهم مستقبلاً وعدم اللجوء إلى مثل هذا السلوك المعيب". وعملياً لم يكن لديهم خيار آخر غير الالتزام بنصوص هذا الاتفاق. ففي عام ١٧١٢ مثلاً عمد «جون راسل» حاكم «فورت ويليام» وحفيد أوليفر كرومويل، لكتابة خطاب تفخيم للامبراطور المغولي نذكر منه: "هذا الطلب الذي تتقدم به أصغر ذرة رمل، جون راسل، رئيس شركة الهند الشرقية، وهو يمسح بجبينه الأرض، ويقدم الاحترام الذي يليق بعبد من العبيد...."[13]. ولم يبدأ البريطانيون فتوحاتهم الإقليمية في الهند، إلا في نهاية القرن الثامن عشر بعد أن صاروا على شيء من القوة، مستغلين تفسخ امبراطورية المغول.

وفي الوقت الذي أصبح البريطانيون فعالين في الهند، وَمَعَهُمْ الفرنسيون إلى حد ما، وهيمن الهولنديون على أندونيسيا، فقد البرتغاليون في الشرق سطوتهم، التي استمتعوا بها طيلة القرن السادس عشر. ويبين الجدول الوارد أدناه مقدار الانحدار الذي وصلوا إليه خلال العقود الأولى من القرن السابع عشر.

السفن العائدة إلى البلدان الأوربية من آسيا

١٥٩٠ ــ ١٦٣٠

التاريخ	البرتغال	هولندا	إنكلترا
١٥٩٠	٤	∴	∴
١٥٩٥	٣	∴	∴
١٦٠٠	٦	٨	∴
١٦٠٥	∴	٨	١
١٦١٠	٣	١	١
١٦١٥	١	٥	٢
١٦٢٠	٢	٦	٢
١٦٢٥	٣	٤	٤
١٦٣٠	١	٩	٤

المصدر : اقتباساً عن ستينزغارد ، المرجع السابق ، الصفحة ١٧٠ .

٤ ــ الأوربيون في شرقي آسيا

بينما كان التجار الأوربيون في الصين واليابان ، يعيشون على الخنوع الذي كان عليه في الهند حفيد كروموبل ، فإن البرتغاليين من أوائل الغربيين الذين وصلوا بحراً ميناء كانتون في الصين عام ١٥١٣ ، استقبلوا ببرودة متناهية لأن حاكم مالاقا ، الذي اعترف بالسيادة الصينية ، كان قد وصل قبلهم حاملاً معه أنباء الفظائع التي ارتكبها البرابرة الأوربيون في المحيط الهندي . وفي عام ١٥٥٧ تمكن البرتغاليون من اكتساب حق إقامة مستودع ومستوطنة لهم في « ماكاو » التي لا تبعد عن كانتون إلا قليلاً في اتجاه مجرى النهر . ونصت الشروط على وجوب دفعهم الأجور ، وقبول قاض صيني مقيم ، بالإضافة إلى العمل وفق النصوص التشريعية الصينية ، المدنية منها والجنائية على حد سواء . وقد اشترى البرتغاليون من الصين ، الحرير والمنحوتات الخشبية والخزف الصيني والورنيش والذهب ، وكانوا

يبيعونهم بالمقابل جوزة الطيب والقرنفل وتابل الماس (المستخرج من قشرة جوزة الطيب) من جزر الهند الشرقية ، وخشب الصندل من تيمور ، والعقاقير والأصبغة من جاوا ، والقرفة والفلفل والزنجبيل من الهند . ولم تكن هنالك أية سلع أوربية قيد التداول لسبب بسيط ، يتمثل بانعدام سوقها في الصين . فلم يكن عمل البرتغاليين يتعدى ممارسة النقل والوساطة في تجارة آسيوية داخلية بحتة .

وتبع الإسبان البرتغاليين إلى الصين ، وجاؤوا إليها من الفلبيين التي فتحوها عام ١٥٧١ واحتلوا مدينة مانيلا . وبعد أربع سنوات قام راهبان إسبانيان برحلة من مانيلا إلى الصين ، حيث استقبلا بالترحيب لأن القوة البحرية الإسبانية كانت قد سحقت القراصنة الصينيين ، الذين عاثوا فساداً في جنوب بحر الصين ، زمن الصين زمن انحلال سلطة سلالة مينغ . ولذلك فإن اللقاء في الصين ، بين البرتغاليين القادمين من الغرب والإسبان القادمين من الشرق ، كان يلخص دينامية المغامرة الأوربية خلال تلك القرون . إن الجرأة الإيبيرية قد تجلت في شرقي آسيا ، كما في الأمريكيتين والمحيط الهندي . ففي عام ١٥٨٤ وبعد اتحاد العرشين الإسباني والبرتغالي ، كتب إسباني من ماكاو : " بخمسة آلاف إسباني على الأكثر ، يمكن فتح هذه البلاد (الصين) ، أو على الأقل فتح الولايات المجاورة للبحر "[14] .

ولكن الامبراطورية الصينية لم تبرهن عن الهشاشة التي تكشفت عنها امبراطوريتي الآزتيك والآنكا ، بيد أن الإسبان نجحوا في تطوير تجارة رابحة ، لأن مانيلا أصبحت مركزاً للشحن البحري الصيني ومقراً لجالية صينية كبيرة مقيمة . فالسفن الشراعية الصينية JUNKS كانت تبحر من موانىء فيوكين إلى مانيلا وهي محملة بالمنتوجات الصينية التي يعاد شحن بعضها عبر المحيط الهادي إلى المكسيك ، والبعض الآخر عبر الأطلسي إلى إسبانيا . ولكن هذه التجارة ، التي سرعان ما بلغت حجماً كبيراً ، لم تحظ بالتشجيع من مدريد ، لأنها خرقت كل المبادئ المركنتلية . فالمستعمرات الإسبانية كانت تتاجر مع بلد أجنبي أكثر من تجارتها مع الوطن الأم ، ووجدت مقادير ضخمة من الفضة الأمريكية ، سبيلها إلى الصين وليس إلى إسبانيا . وعلى الرغم من القرارات الرسمية ثابرت الفضة الأمريكية المستخرجة من المناجم الأمريكية حتى أواخر القرن الثامن عشر على عبور المحيط الهادي ، لتسدد أثمان المنتوجات الآسيوية ، من توابل وخزف صيني وحرير ومنسوجات قطنية .

وبعد البرتغاليين والإسبانيين ، جاء الهولنديون وظهروا على الساحل الصيني ، كما حاول أسطول هولندي مؤلف من خمس عشرة سفينة ، طرد البرتغاليين من ماكاو في عام ١٦٢٢ . ولما فشل الهولنديون في ذلك أبحروا إلى تايوان ، حيث أشادوا قلعة ، وأقاموا تجارة رابحة مع الصين واليابان والفلبين . وبقي الهولنديون في تايوان من عام ١٦٢٤ إلى عام ١٦٦٢ حتى طردهم منها « تشينغ تشينغ كونغ » ـــ والمعروف لدى الغربيين باسم « كوكسينغا » ـــ الذي كان مشايعاً لسلالة مينغ التي

أزاحها غزاة «مانشو»، القادمون من الشمال. والتجأ كوكسينغا إلى تايوان وطرد الهولنديين منها وحكم الجزيرة ومن بعده ابنه. ولم تتمكن سلالة مانشو من ضم تايوان بشكل نهائي إلا بعد وفاة الابن في عام ١٦٨٣.

وأخيراً، حصلت شركة جزر الهند الشرقية البريطانية على ترخيص، بإقامة معمل في كانتون عام ١٦٨٥، وبدأ العمل التجاري يُدار بإشراف نقابة «تجار هونغ» وهي نقابة احتكارية لرجال الأعمال الصينيين وهيئة أعطيت لها صلاحيات حكومة بكين للعمل نيابة عنها. وبالمقابل كان تجار هونغ تحت سلطة المفوض العام للجمارك الذي له وحده الحق بإصدار الإجازات التجارية، ويتحكم بمجمل النشاط التجاري من خلال سلطانه على أفراد نقابة هونغ. وخضعت حياة البريطانيين في معمل كانتون لتنظيم صارم من قبل الصينيين؛ فلم يكن مسموحاً بدخول أية امرأة لذلك المعمل، ولم يكن باستطاعة أي بريطاني استخدام المحفة SEDAN CHAIR، وحظر على البريطانيين دخول المدينة واستخدام القوارب في النهر للاستجمام، والاتصال المباشر بمفوض الجمارك ــ وحصراً من خلال نقابة هونغ.

ويعتبر الشاي محور النشاط الأساسي لشركة جزر الهند الشرقية البريطانية في الصين. وقبل نهاية القرن الثامن عشر، أصبح الشاي الشراب الوطني في بريطانيا ومن أجل دفع أثمان المقادير الهائلة من الشاي المستوردة من الصين، لجأت الشركة إلى بيع الأفيون من الهند، الأمر الذي لم يخل من التعقيدات التي بلغت ذروتها في حرب الأفيون التي نشبت في ١٨٣٩ ــ ١٨٤٢. وفي غضون ذلك حاول البريطانيون، كبقية الأوربيين الآخرين، إقامة العلاقات الدبلوماسية مع بكين؛ فأوفدوا عام ١٧٩٣ بعثة ماكارتني التي رفعت علماً عليه كتابة صينية، تحدد هوية ماكارتني بأنه "سفير يحمل معه تقدمة من بلاد إنكلترا". ورغم الاستقبال والاحترام اللذين أُحيط بهما ماكارتني. فإن الحكومة الصينية رفضت إقامة أية علاقات تجارية أو دبلوماسية. وانتظر البريطانيون لغاية تفوق التكنولوجيا البريطانية في القرن التاسع عشر، حتى سنحت لهم الفرصة بشق طريقهم عنوة في المملكة السماوية (الصينية) وإجبارها على فتح موانئها في وجه التجارة الغربية.

وأما التجار الأوربيون الذين وصلوا اليابان، فقد وجدوا أنفسهم مقيدين ضمن الإطار الضيق الذي وجدوه في الصين. وكان أول الأوربيين الذين وصلوا اليابان هم زمرة من البحارة البرتغاليين، الذين غرقت سفينتهم في عام ١٥٤٢. ولقد تأثر الموظفون المحليون اليابانيون تأثراً عميقاً، وإلى حد ياباني نموذجي، بالأسلحة النارية البرتغالية وتعلموا كيفية صنع البنادق والبارود. وكان يترأس اليابان في هذه المرحلة، الامبراطور شكلياً وأما السلطة الفعلية المنفذة خلف العرش فهي في يدي

« تشوغون SHOGUN »، القائد العام لكل القوات العسكرية والذي كان مسؤولاً عن الدفاع عن المملكة داخلياً وخارجياً.

وتتالت الزيارات المنتظمة للتجار البرتغاليين، الذين اكتشفوا أن التجارة بين الصين واليابان تدر أرباحاً طائلة. ولما كان الأباطرة الصينيون من سلالة مينغ، قد حظروا مطلق التعامل التجاري مع اليابان بسبب غزوات القراصنة اليابانيين، فإن البرتغاليين سرعان ما قفزوا لملء الفراغ الذي عاد عليهم بازدهار كبير من جراء مبادلة الذهب والحرير الصينيين بالفضة والنحاس اليابانيين. ونتيجة زيادة التبادل التجاري، فقد ازدهر الميناءان — ماكاو وناغازاكي — بسرعة خاطفة بعد أن كانا قريتين مهجورتين وهذا ما أكده أحد البرتغاليين لدى زيارته لهما في القرن السادس عشر. ولكنهما أصبحا في نهاية ذلك القرن من أكثر الموانىء ازدهاراً في آسيا.

رافق البرتغاليون بعثاتهم التبشيرية بمساعيهم التجارية. ففي عام ١٥٤٩، حطَّ الأب فرانسيس كسافيي FRANCIS XAVIER رحاله مع غيره من الآباء اليسوعيين، وسُمح لهم بتقديم المواعظ ضمن مختلف الطبقات الجماهيرية. ولاقوا نجاحاً منقطع النظير، لأن أساليبهم في إيقاظ المشاعر الدينية وهداية الناس، كانت تلبي الحاجات الوجدانية عند الطبقات الفلاحية المسحوقة في هذه المرحلة، التي استوطنتها الحرب الأهلية. وسمح القائد العام نوبيوناغا بانتشار هذا المذهب الجديد مرحباً به كمركز ثقل مقابل للتجمعات البوذية المستقلة التي كانت تسبب له القلاقل. وفي عام ١٥٨٢، عندما خلف « هيديوشي » نوبيوناغا كان هنالك ١٥٠٫٠٠٠ نسمة من أتباع الدين الجديد ومعظمهم في غربي اليابان.

أعاد هيديوشي النظر في كل من التجارة الجديدة والدين الجديد. فالبرتغاليون مثلاً كانوا يطالبون بحقهم في إدارة مدينة ناغازاكي ويهددون بالمقاطعة التجارية ففي حال رفض طلبهم. وعلى نحو مشابه بدت المساعي النضالية للبعثات التبشيرية الأجنبية في عيني القائد العام الجديد، بأنها تخرب المجتمع الياباني التقليدي، ولهذا السبب أصدر هيديوشي عام ١٥٨٧ أوامره بوجوب رحيل كل البعثات التبشيرية عن اليابان، ولكن أوامره لم تطبق جذرياً، خوفاً من إلحاق الضرر بالتجارة الرابحة.

وبوصول سلالة طوكيوغاوا إلى منصب القيادة العسكرية العامة كان التجار الهولنديون وعدد قليل من التجار البريطانيين، علاوة على البرتغاليين، نشيطين في اليابان. وبلغ التنافس أشده بين هؤلاء الأوربيين، مما أتاح حرية الحركة من جديد لليابانين الذين أصبح باستطاعتهم التحرك ضد البعثات التبشيرية دون أن يخشوا فقدان التجارة. إضافة لذلك، فإن الأوربيين كانوا يحيكون الدسائس بعضهم على بعض، تملقاً لكسب الامتيازات. فالهولنديون مثلاً أفشوا للقائد العام إياسو،

أسرار المؤامرات البرتغالية في عزمهم على تسليح الملاكين العقاريين DAIMYO الساخطين والإطاحة بحكمه. وبناء على هذه المعلومات أصدر إياسو مرسوماً في عام ١٦١٤، يقضي بوجوب رحيل البعثات التبشيرية كافة عن اليابان ووجوب إعلان أتباعها براءاتهم من الدين الجديد، علماً بأن عددهم وصل في هذه الآونة إلى ٣٠٠,٠٠٠ نسمة. وجرى تنفيذ هذا الأمر بلا هوادة. وكإجراء إضافي انتقامي، فرض على المتنصرين ضرورة الانتماء إلى أحد المعابد البوذية، ونفذ حكم الإعدام بالكثيرين ممن رفضوا الانصياع للأمر، وحتى المبشرون أنفسهم قتلوا في سبيل معتقداتهم. ونظراً لصعوبة التمييز بين المساعي التجارية والدينية، أقدم اليابانيون على اتخاذ خطوة أخرى؛ فأمروا في عام ١٦٢٤ بطرد كل الإسبان من اليابان باعتبارهم أكثر الأوربيين عداء وتحدياً لليابانيين، وفي عام ١٦٣٧ أجبروا البرتغاليون أيضاً على الرحيل، ولم يتركوا إلا الهولنديين الذين لم يظهروا أي اهتمام بنشر المسيحية.

وبالنتيجة لم يسمح إلا للهولنديين والصينيين، بمواصلة التجارة وفي ظل شروط قاسية جداً على تلك الجزيرة الصغيرة «داشيما» في ميناء ناغازاكي. ولم يسمح للتجار والبحارة الهولنديين البقاء في تلك الجزيرة فترة أطول من العام الواحد، أو دخول النساء الأوربيات، واليابانيات باستثناء المومسات. وكان على الهولنديين مراجعة مكتب القائد العام مرة في العام للسماح لهم بممارسة التجارة في داشيما. وامتدت سياسة العزل هذه في عام ١٦٣٦ لتشمل الرعايا اليابانيين الذين حظر عليهم السفر خارج الوطن تحت طائلة عقوبة الإعدام. ولتعزيز هذا الحظر تقيد بناء السفن بالقوارب الصغيرة من أجل التجارة الساحلية، وهكذا بدأت عزلة اليابان مدة تنوف على القرنين من الزمن.

هذه السياسة استخدمت لاستبعاد التأثيرات الأجنبية وتجميد الوضع الداخلي القائم STATUSQUO وكان المقصود بها دوام هيمنة القيادات العسكرية من سلالة طوكيوغاوا. ولقد برهنت هذه السياسة عملياً على أنها ناجعة إلى حد مذهل، فقد تم توحيد اليابان مجدداً وإخضاعها لسلطة سياسية مركزية تامة، كأية دولة أوربية قبل الثورة الفرنسية. ولكن الثمن الذي دفعته اليابان مقابل هذا الأمن والاستقرار كان باهظاً جداً. فاليابان لم تختبر ما اختبرته أوربة الغربية في هذه المرحلة من حركات تاريخية لتحويل شكل الأمة وإعادة شبابها لها. فلم تقم في اليابان خطوات لإنهاء الإقطاعية، ولا حركات للإصلاح الديني أو حركات مناوئة لها، ولا انتشار عبر البحر ولا ثورة تجارية. وأما الثمن الذي دفعه اليابانيون، مقابل قرنين من العزلة الراضية هو التخلف الذي ضرب أطنابه في المؤسسات والتكنولوجيا. وظهر واضحاً، عندما اقتحم الأوربيون ذلك العالم السحري، عالم شرقي آسيا في منتصف القرن التاسع عشر.

٥ ـ آسيا كمنطقة خارجية

نظراً للدور الهام الذي لعبه التوابل في تجارة العصور الوسطى، فإن ما يثير الدهشة، بعد أن حقق الأوربيون حلمهم بالوصول إلى اليابسة في الشرق عن طريق البحر مباشرة، أن التجارة الوليدة قد تكشفت على أنها أقل شأناً من التجارة مع العالم الجديد. والسبب الرئيسي هو أن آسيا لم تندمج، قبل القرن التاسع عشر، بالنظام الرأسمالي العالمي، وبالتالي فإنها لم تكن شريكاً في تجارة الجملة التي كانت قائمة بين الأقاليم.

فالمزارع الأمريكية كانت تنتج السلع المطلوبة والرائجة في الأسواق. فالسكر أصبح مادة استهلاكية شائعة، عندما كان قيد الإنتاج الرخيص في المزارع الكبيرة في البرازيل وجزر الهند الغربية، ومثله تبغ فرجينيا الذي أتاحت مزارعه الواسعة على بيع الطن الواحد منه في إنكلترا عام ١٧٠٠، بما يعادل سعر الرطل الإنكليزي الواحد عام ١٦٠٠. ولكن الطلب على المنتوجات الآسيوية كان متناقضاً، وخالياً من المرونة ومحدوداً. والتوابل مثلاً، لم تستعمل إلا لحفظ اللحوم التي لم تكن ضمن الوجبات اليومية للجماهير. فهذا الطلب الخالي من المرونة كان يصح بشكل أدق على سلع آسيوية أخرى من أمثال الخزف الصيني والحرير والمجوهرات وورق الجدران.

والاستثناء الوحيد كان الأقمشة والقهوة والشاي. ففي الأقمشة، تتجلى شعبية المستوردات الآسيوية في كلمات أمثال GINGHAM وهي كلمة من لغة الملايو وتعني القماش المخطط، و CHINTZ من اللغة الهندوستانية وتعني القماش المبقع، و CALICO من كالكوتا والموسلين MUSLIN من الموصل. ففي بداية القرن السابع عشر استوردت المنسوجات الآسيوية بمقادير كبيرة جداً، حتى إن مصالح النسيج الأوربية القوية، استطاعت تأمين الحظر على هذه المستوردات في كل البلدان الأوربية عدا هولندا. وأما استيراد القهوة والشاي، فقد لقيا معارضة أقل، لأنهما يعتبران علاجين نوعيين ضد البدانة والحالات الهيستيرية. وبدأت المقاهي تنتشر في طول أوربة وعرضها وتلعب دور المقرات الاجتماعية التي يستطيع فيها العمال ورجال الأعمال قراءة الصحف اليومية. أمل « آديسون » مؤسس مجلة « الرقيب » SPECTATOR " جعل الفلسفة تستوطن الأندية وعلى طاولات شرب الشاي وفي المقاهي ". وكانت جاوا المصدر الرئيسي للقهوة والصين المصدر الرئيسي للشاي إلى أن بدأ الشاي الهندي منافسته للشاي الصيني في القرن التاسع عشر.

وثمة سبب ثان لصغر حجم التجارة مع آسيا، قياساً إلى حجمها مع العالم الجديد هو انعدام الطلب الآسيوي للسلع الأوربية. حيث يمكن لأوربة أن تدفع مقابل العبيد الإفريقيين ومنتوجات المزارع الأمريكية، سلعاً أوربية مصنعة. ولكن الآسيويين لم يهتموا بتلك السلع استناداً إلى مشكلة

قديمة ، عندما فرغت خزينة الامبراطورية الرومانية من الذهب لتسدد أثمان الحرير الصيني والأقمشة الهندية . وهذا ما حدث أيضاً في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر ، إذ بقيت آسيا لا تعير اهتماماً للسلع الأوربية ، بينما أبدت أوربة معارضة عنيدة لإرسال السبائك ، لتسديد أثمان مشترياتها من المنتوجات الآسيوية . وبذل التجار الغربيون جهوداً مضنية لحل هذه الأزمة ولكن دون جدوى . فشركة أمستردام صدرت إلى تايلاند " آلاف الصور المحفورة على الأخشاب لبيعها في سوق « باتاني » ، ومن بين تلك الصور كانت صور مريم العذراء وبعض المشاهد الإنجيلية (كي تباع إلى البوذيين والمسلمين تلبية لأوامر التجار من أتباع كالفن) ، كما كان من بينها أيضاً ، صور تدون قصص المؤرخ الروماني LIVY ، كي تباع لذوي العقول التقليدية من السياميين ، وصور في خاتمة المطاف ذات إيحاءات اجتماعية ومجموعة من الصور العارية ورسوم أقل حشمة أيضاً "[15] . وفي الحقيقة فإن أوربة لم تتوصل إلى حل لهذه المشكلة التجارية مع آسيا إلا بعد أن طورت آلات الطاقة في نهاية القرن الثامن عشر ، وبذلك انقلب الموقف رأساً على عقب إذ أصبحت أوربة هي القادرة على إغراق آسيا بالأقمشة الرخيصة والمصنوعة آلياً . ولكن حتى ذلك الحين كانت التجارة بين الشرق والغرب معوقة بحقيقة رغبة آسيا في الحصول على السبائك من أوربة ولا شيء خلاف ذلك إلا القليل . فلقد كانت المعادن الثمينة ، تشكل أكثر من ثلاثة أرباع صادرات شركة جزر الهند الشرقية البريطانية إلى آسيا عام ١٧٠٠ ، كما كانت تشكل نسبة مئوية أكبر بالنسبة لصادرات شركة جزر الهند الشرقية الهولندية أيضاً .

ويفسر هذا الموقف سبب بقاء آسيا قبل القرن التاسع عشر (كمنطقة خارجية) بالنسبة إلى اقتصاد السوق العالمي . ففي عام ١٦٠٠ لم تكن مجمل التجارة بين آسيا وأوربة أكثر من عشرة آلاف طن في كل اتجاه من الاتجاهين ، كما كانت قيمتها السنوية زهاء المليون جنيهاً أسترلينياً . ففي عام ١٧٥١ استوردت بريطانيا من جزيرة جامايكا وحدها ثلاثة أرباع مجمل ما استوردته من آسيا كلها . إن هذا الانعزال الذي عاشته آسيا قد انكشف بوضوح ما بعده وضوح في رد الامبراطور الصيني شوإن ــ لونغ على رسالة جورج الثالث ، ملك بريطانيا التي أرسلها عام ١٧٩٣ ، يطلب فيها إقامة العلاقات الدبلوماسية والتجارية ، حيث أجاب " وأنا أقلب أمور هذه الدنيا لا أجد نصب عيني إلا هدفاً واحداً ألا وهو الحفاظ على السيادة التامة وأداء الواجبات تجاه الولايات : إن الأشياء الغريبة والثمينة لا تروق لناظري ... وكما بإمكان سفيركم أن يرى بأم عينه ، فإننا نملك الأشياء كافة . وإنني لا أعير ثمة اهتمام للأشياء الغريبة أو البدع الفنية ، كما أن ليست بي ثمة حاجة لمصنعات بلادكم "[16] .

إن اللامبالاة المتسامية للامبراطور الصيني تجاه « الأشياء الغريبة والثمينة » تكشف عن مناعة آسيا كلها تقريباً حيال دينامية الرأسمالية الغربية . فبمعزل عن بعض المناطق الساحلية القليلة

في الهند وبعض جزر الهند الشرقية ، فإن آسيا لم تتأثر بالنزعة التوسعية الغربية ، وظلت الحياة اليومية لشعوبها المختلفة تسير على منوال مسيرتها التقليدية منذ دهور عديدة . فيا للفرق الكبير الذي كان لتأثير الغرب على أوربة الشرقية ، حيث كان مسؤولاً عن استرقاق الجماهير الفلاحية ، وعلى إفريقية والأمريكيتين ، حيث ولّد تجارة الرقيق والمزارع ، التي تدار بجهود العبيد وما نجم عن ذلك من تغيير شامل للتركيب العرقي ضمن القارتين الأمريكيتين .

الجزء الثاني

العالم الثالث نظام عالمي

١٧٧٠ ـ ١٨٧٠

في ظل نظام الإدارة الحالي لا تكسب بريطانيا العظمى من الدومينيون الذي تفرضه على مستعمراتها إلا الخسارة .

آدم سميث (١٧٧٦)

ثلاث بلدان فقط لا تستحق بذل الجهد والمال لصنع محركاتها البخارية ، ولكن صناعتها العالمية تستحق الجهد والمال كله .

ماثيو بولتون (١٧٦٩)

ظهر العالم الثالث بعد أن طور شمال غربي أوربة إلى اقتصاد رأسمالي قادر على استحداث تجارة جملة بالضرورات، كشيء مناقض للتجارة التقليدية التي كانت مقتصرة على الكماليات. وتجارة الجملة هذه، كما أشير في الجزء الأول، أدت إلى تطوير نوع من اقتصاد السوق بين القارات عام ١٤٠٠ وعام ١٨٠٠. وشمل هذا الاقتصاد أوربة الشرقية كمصدر للمواد الغذائية والمستودعات البحرية، والأمريكيتين كمورد للسبائك وحاصلات المزارع كالسكر والتبغ، وإفريقية كمصدر للأيدي العاملة المجانية (العبيد) للعمل في المزارع، بالإضافة إلى شمال غربي أوربة الذي كان يلعب دور مركز المبادرة، ومورد رأس المال والنقل البحري والسلع المصنعة.

ولكن آسيا لم تكن تشكل جزءاً من هذا النظام الاقتصادي لأن أوربة القديمة، السابقة للقرن التاسع عشر، رغم قدرتها على فرض سيطرتها على البحار الآسيوية، كانت عاجزة عن بسط سلطانها على الأصقاع البرية الآسيوية. كما أن بقية القارات، ما تزال تحت سلطان الأوربيين. وظلت إفريقية «القارة السوداء» المجهولة وغير المفتوحة، ومثلها أعماق الأمريكيتين، بعيدة عن الاستيطان والاستغلال الكبيرين.

إن النظام الرأسمالي الأوربي بين القارات كان يفتقر، قبل القرن التاسع عشر، إلى الشمولية العالمية لعجزه عن احتواء الأصقاع البرية الآسيوية، وإلى العمق لعجزه عن التغلغل في أعماق قارات ما وراء البحار. وكان الدور التاريخي للثورة الصناعية، يكمن في تزويد أوربة بالدينامية الاقتصادية والقوة العسكرية الضروريتين لسد هذه الثغرات في نفوذها العالمي. فالرأسمالية الصناعية الوليدة كانت

أشد نزوعاً للانتشار وأكثر قوة أيضاً ، بشكل لا حدود له ، من الرأسمالية التجارية التي انبثقت عنها . فها قد تم الآن استكشاف القارة السوداء وآسيا على أيدي المستكشفين والتجار . فإذا كانت رموز عصر الرأسمالية التجارية هي الشركة الإفريقية الملكية التي نشطت في موانىء إفريقية الغربية ، وشركات جزر الهند الشرقية العاملة في بحار جنوبي آسيا ، فإن رموز عصر الرأسمالية الصناعية كانت خطوات دافيد ليفينغستون ، التي زرع بها إفريقية طولاً وعرضاً والسفن الحربية البريطانية وهي تقصف سواحل الصين باسم الحق الإلهي للتجارة الحرة .

الفصل الثامن

عصر الرأسمالية الصناعية والاستعمارية الواهية

العالم كله أمامكم . فافتحوا أقنية جديدة لتوظيف رأس المال الإنكليزي في أكثر الميادين ربحاً . وليشتر البريطانيون الخبز من أي شعب يريد أن يبيع خبزه بأبخس الأثمان . واجعلوا من إنكلترا ، لما تسيره الطاقة البخارية ، معملاً لكل العالم .

إدوارد غيبون ويكفيلد (١٨٣٤)

أعلن ماثيو بولتون (وهو شريك جيمس واط في تصنيع أول محرك بخاري مربح تجارياً) وأعلن في عام ١٧٦٩ ، أن مغامرته لن تكون مربحة إلا إذا باع إنتاجه للعالم كله . ولكن بعد مرور أربع وعشرين سنة على هذا الإعلان ؛ أي في عام ١٧٩٣ ، أخبر امبراطور الصين الملك جورج الثالث : " ... أنني لا أعير اهتمامي للأشياء الغريبة أو البدع الفنية ، ولست بحاجة لمصنعات بلادكم "[1] . دفع هذا القول بولتون لسوق عالمية كان لها الأفضلية على إحجام الامبراطور الصيني عن المشاركة فيها ، وأوضح جوزيف شومبتر ، أن " الرأسمالية الساكنة شيء مستحيل " . وهكذا فإن خلاصة التاريخ في بداية القرن التاسع عشر ، تتمثل في أن إنكلترا قد أصبحت ، كما قال ويكفيلد ، " معملاً لجميع العالم " .

حافظت بريطانيا على وضعها كمعمل لا يُضاهى لكل العالم ، طيلة القرن الممتد بين عام ١٧٧٠ و ١٨٧٠ ، وافتقرت إلى الحافز لزيادة ممتلكاتها الاستعمارية . وبدلاً من ذلك انتهجت سياسة مزدوجة تمثلت بالسماح للسلع الأجنبية بحرية الدخول إلى أسواقها الوطنية ، لأنها لا تشكل إلا

مزاحمة طفيفة، وترغم بالمقابل القوى الأضعف منها على فتح أسواقها أمام المصنعات البريطانية. وقد تمَّ في هذا القرن انتزاع معاهدات تجارية مواتية من اليونان (١٨٣٧) وتركيا (١٨٣٨) وفارس (١٨٣٦، ١٨٤١، ١٨٥٧)، واستخدمت القوة المسلحة لفتح الصين أمام التجارة المتحررة من القيود (حرب الأفيون) ولفتح بلدان منطقة البحر الأسود للفرض نفسه (حرب القرم). وبوجيز العبارة كان هذا القرن، قرن الثورة الصناعية والرأسمالية الصناعية ضمن الوطن، وقرن «أمبريالية التجارة الحرة» بدلاً من استعمارية التجارة الحرة في العالم الثالث.

١ ــ الثورة الصناعية الأولى والرأسمالية الصناعية في الغرب

أصبحت بريطانيا مَشْغلاً للعالم وأضحت معظم بقاع الأرض سوقاً لسلعها الصناعية. هذه الميزة التي لم تعهدها بريطانيا بالثورة الصناعية ورأسماليتها، فإن جذورهما ضربت أعماق القرون السالفة من ــ قرون الثورة التجارية والرأسمالية التجارية. استلزمت الثورة الصناعية ذخيرة كافية من رأس المال، كما دلت على ذلك السلسلة المتعاقبة من المبتكرين والمقاولين الاسكتلنديين، التي وجدت أن الضرورة تقضي بالنزوح إلى إنكلترا بغية الحصول على الدعم المالي الضروري لمشاريعها. ونشأ الرأسمال في إنكلترا، من التجارة التي قامت عبر البحار في الأمريكيتين وإفريقية والهند.

واستنتج الاقتصادي «إرنست ماندل» "أن الأرباح القادمة من الهند وجزر الهند الغربية في المرحلة الممتدة من عام ١٧٦٠ إلى عام ١٧٨٠، ضاعفت تراكم الأموال الضرورية لقيام الصناعة"[2]. ويشير المؤرخ «ر. ب. شريدان» إلى أن "النمو الاقتصادي لبريطانيا العظمى يعود بشكل أساسي إلى التدفقات الخارجية للداخل، وأن الأطلسي كان أكثر المناطق التجارية دينامية، كما كانت المزارع التي قامت على جهود العبيد ولا سيما مزارع قصب السكر في البحر الكاريبي عام ١٧٧٦، من أهم عنصر من عناصر نمو المنطقة خارج المنطقة الأم"[٣]. ووجدت أرباح تجارة الرقيق طريقها إلى بريطانيا باعتبار أن التجار البريطانيين يسيطرون على معظم هذه التجارة.

وأنكر بعض المؤرخين وجود علاقة سببية بين التجارة الثلاثية والثورة الصناعية، لندرة الوثائق التي تبين مقادير الثروات الهندية الغربية التي جرى استثمارها في المصانع الإنكليزية الجديدة. وأما الاستدلال الساذج، فقد أشار إليه المؤرخ الاقتصادي «س. م. سيبولا»، فقال:

"إن التوسع البحري الغربي كان أحد الظروف التي مهدت السبيل للثورة الصناعية. وإن نكران ذلك على أساس غياب تجار جزر الهند الغربية أو مغامري جزر الهند الغربية من بين صفوف «المقاولين» الذين بنوا المصانع في أوربة، هو نكران معقول، كمعقولية قيام أية علاقة بين الثورة

العلمية والثورة الصناعية، على أساس عدم إقدام غاليليو أو نيوتن على إقامة مصنع للنسيج في مانشستر. إن العلاقات المتبادلة في التاريخ البشري لا تعمل دائماً بتلك الصراحة أو الوضوح"[4].

وكشفت الدراسات الحديثة النقاب عن وجود علاقات بين المبادلات التجارية الأطلسية وبين الصناعات البريطانية. فتجارة التبغ مثلاً، كانت رهن مشيئة تجارية غلاسكو، لأن الصعوبات تمثلت بانعدام الصناعات المحلية التي بإمكانها تقديم الحمولات المتجهة إلى مزارع فرجينيا. وبناء على ذلك فإن «ملوك التبغ»، أسسوا مدابغ الجلود ومصانع الطباعة ومعامل الحديد المطواع ومصانع الزجاجات ومعامل الصابون، واستثمروا أموالهم في مناجم الفحم وفي مصانع المنسوجات القطنية والكتانية. وفي عام ١٨١٢ صرحت غرفة تجارة غلاسكو بأن المدينة لا تذكر الفضل للتجار الذين مارسوا المبادلات التجارية الأمريكية ولا «لتوسيع التجارة»، بل "لتأسيس صناعاتها ومساندتها ردحاً طويلاً من الزمن، حتى أصبحت على العموم مفيدة جداً لهذه المملكة"[5].

وأخيراً يؤكد الاقتصادي الهندي «أ. ك. باغشي»، بأن رأس المال المستمد من مصادر عبر البحار قد موّل الثورة الصناعية البريطانية، إضافة إلى الثورة الصناعية التي قامت في شمال غربي القارة الأوربية. ويشكل رأس المال المغتصب من الهند أكثر من ٥٠٪ من الصادرات الأساسية البريطانية في العشرينيات والستينيات (١٨٢٠، ١٨٦٠). ولم يتم نهب الهند في ظل قوانين التنافس التي نقرنها، بشكل شعوري أو لا شعوري، بذروة الرأسمالية في أوربة وشمالي أمريكة"[6]، وإنما حصلت من خلال الامتيازات الاحتكارية والتمييز العنصري والعنف المكشوف. وفي السنوات التي أعقبت الحروب النابليونية مباشرة وجرى توجيه معظم الصادرات الأساسية البريطانية عبر القنال الإنكليزي لتساهم في خلق صناعات النسيج الجديدة في فرنسا وهولندا وبروسيا وروسيا[7].

٢ ــ الاستعمارية الواهية في العالم الثالث

ساهمت الثورة الصناعية بأساليب متعددة في تعزيز قوة الغرب ونزعته التوسعية. وظهرت أهميتها بإطلاقها سلسلة من التفاعلات في ميدان المبتكرات التكنولوجية المتواصلة، وزيادة في الإنتاج الاقتصادي. فالابتكارات في صناعة ما، دفعت إلى ابتكارات موازية في غيرها من الصناعات. وأول الصناعات التي دخلت عليها المكننة، كانت صناعة القطن، حيث بدأت آلات القطن الجديدة تخلق طلباً على نوع من الطاقة أشد غزارة وأجدر ثقة من الطاقة التقليدية التي كانت توفرها النواعير والخيول. وحصلت تحسينات متعاقبة على المحركات البخارية البدائية حتى استحدث جيمس واط، بدعم مالي من ماثيو بولتون، نموذجه التاريخي الناجح. وقد وفر هذا النموذج الطاقة ــ أولاً في بريطانيا

ومن ثم في كل أرجاء العالم ــ للمناجم ومصانع النسيج والأفران العالية ومطاحن الدقيق والقاطرات والسفن البخارية .

واستدعت آلات القطن والمحركات البخارية الجديدة وجود ذخيرة متزايدة من الحديد والفولاذ والفحم ، وتـمَّ تلبية هذه الحاجة من خلال سلسلة من التحسينات في ميداني التعدين وصناعة المعادن . كما أن التوسع المشترك في صناعات النسيج والتعدين والمعادن خلق بدوره حاجة لإدخال التحسينات على مرافق النقل ، لنقل تلك الشحنات الضخمة من الفحم والفلزات المعدنية . وهكذا توالت الابتكارات المذهلة في شق الأقنية ورصف الطرقات الجديدة الصالحة للاستعمال على مدار العام ، ومـدّ السكك الحديدية وفتح خطوط المواصلات البحرية التي تغلغلت إلى أعماق المحيطات والقارات .

واعتبر النمو التكنولوجي والاقتصادي ، نمواً طبيعياً أكثر منه نمواً استثنائياً متقطعاً ، وإن الثورة الصناعية الأولى التي انطلقت حوالي عام ١٧٧٠ كانت تمهيداً للثورة الصناعة الثانية التي بدأت حوالي عام ١٨٧٠ ، وللثورة الثالثة التي نشهدها في أيامنا هذه[8] .

ولدت التكنولوجيا الجديدة ارتفاعاً في الإنتاج وإنجازاً هاماً في علم الطب وانفجاراً سكانياً في عدد سكان أوربة في القرن التاسع عشر . ووجد هذا الضغط السكاني الجديد مخرجاً له في الهجرة إلى ما وراء البحار . وتزايدت موجات المهاجرين من عقد إلى آخر إلى أن بلغت في نهاية القرن التاسع عشر ، حجماً لم يسبق له مثيل في تاريخ الجنس البشري . ففي العشرينيات (١٨٢٠) بلغ الإجمالي الذي غادر أوربة ١٤٥,٠٠٠ نسمة ولكنه في الخمسينيات (١٨٥٠) وصل زهاء ٢,٦ مليون نسمة ، في حين أن هذا العدد قفز بين عام ١٩٠٠ وعام ١٩١٠ إلى تسعة ملايين مهاجر ، أو مليوناً واحداً سنوياً تقريباً . وكان معظم المهاجرين من أوربة الشمالية والغربية قبل عام ١٨٨٥ ، ولكن بعد هذا التاريخ صارت أغلبيتهم من أوربة الجنوبية والشرقية .

وأتاحت الثورة الصناعية تأمين (السفن البخارية الجديدة والسكك الحديدية) ، لنقل هذه الأعداد الضخمة من البشر عبر المحيطات والقارات . ووجد هؤلاء المهاجرين لدى وصولهم مراكزهم والمرافق التكنولوجية التي مكنتهم من استغلال الأعماق القارية ــ كالسفن البخارية التي تمخر عباب مياه السواحل والأنهار الداخلية ، والقنوات التي تصل بين المجاري النهرية ، والطرقات والسكك الحديدية التي تمتد إلى أعماق القارات ، والنظام البرقي والبريدي للاتصالات السريعة ، والآلات التي كان بمقدورها أن تغوص إلى أعماق تربة السهوب وأن تمهد مستويات أراضي الغابات ، وأخيراً

وُضعت تحت تصرف المهاجرين، منجزات علم الطب لمكافحة الأمراض المدارية التي فتكت بأوائل المهاجرين.

وأصبح الأوربيون المهاجرون بفضل الثورة الصناعية قوة عسكرية لا تقهر. وذلك بتسليحهم بالبنادق والرشاشات الأتوماتيكية. ووردت الملاحظة التالية على لسان أحد الأرجنتينيين في عام ١٨٧٨ والتي تصح على إفريقية وآسيا: "تداعت القوة العسكرية للهنود البرابرة نهائياً، لأن بندقية «رامينغتون» علمتهم أن إمكانية كتيبة من الجيش أن تعبر سهباً بكامله، تاركة الأرض خلفها مغطاة بجثث أعدائها"[9]. وتمتع الأوربيون بتفوق عسكري مماثل على المحيطات العالمية. وتميز ظهور دو غاما لأول مرة في المياه الآسيوية بتفوق سفنه ومدفعيته. وزاد هذا التفوق على مرور الزمن بفضل التطور السريع للتكنولوجيا البحرية. ورغم الجهود الحثيثة التي بذلها الحكام الوطنيون لمواكبة التطور، فإنهم ظلوا متخلفين، عندما حدث الانتقال من الشراع إلى السفن التي تسير بفعل الطاقة وإلى استخدام قذائف المتفجرات والتصفيح الحديدي السميك لزوارق الطوربيد الرشيقة الحركة، والانتهاء بالمدمرة والغواصة.

ولقد كانت الثورة الصناعية بمثابة الحافز الاقتصادي لفتح القارات واستغلال مواردها الطبيعية وطاقاتها البشرية. وبدأت المعامل والآلات الجديدة تنتج سلعاً أرخص وأجود من المنتوجات اليدوية التقليدية التي كان ينتجها الحرفيون الآسيويون والإفريقيون. وبفضل الثورة الصناعية تغلبت أوربة على المشكلة التي واجهها دو غاما، عندما دخل كالكوتا بقمصان أغلى وأدنى جودة من السلع المحلية. ولم تعد أوربة في موقف يسمح لها بإنتاج السلع الصالحة للتسويق، بل أصبح لدى أرباب الصناعة القدرة على تسويق تلك السلع بكميات متزايدة على نحو مطرد. وتوقف نجاح المشاريع التجارية، على حجم الأعمال الواسعة التي أوجدتها الاستثمارات المالية الضخمة في ميدان مصنعات الآلات الثمينة، المدفوعة بالطاقة البخارية، وفي مخزونات المواد الأولية. وارتبط إنتاج الصناعة الأوربية بالأسواق الجديدة واستمرار تواجدها. ولذلك أظهر أرباب الصناعة البريطانيين ردود فعل عنيفة تجاه قيام الصناعات المنافسة خارج الوطن سواء في الولايات المتحدة أو ألمانيا، في ظل الاتحاد الجمركي ZOLLVEREIN البروسي أو في مصر محمد علي.

لقد أضعفت الدينامية الاقتصادية والقوة العسكرية اللتين ولدتهما الثورة الصناعية، الاهتمام في بناء الامبراطورية. فالتطور الصناعي الذي انطلق من بريطانيا قبل غيرها من البلدان الأخرى بزمن طويل، جعلها تستغني إلى حد ما عن المستعمرات كأسواق محمية لمصنعاتها. وبحلول منتصف القرن

التاسع عشر ، كانت بريطانيا تنتج ثلثي فحم العالم ونصف الحديد ونصف الثياب القطنية ، مما كان يدخل أقنية التجارة العالمية .

وفي ظل هذه الظروف أخذ البريطانيون يعتبرون بإدراك عميق ، أن التقسيم العالمي للعمل ، وحرية تبادل السلع ، هما من تدابير العناية الإلهية . ومن رسل هذه المبادئ كان آدم سميث ودافيد ريكاردو ، اللذين أوجدا مفهوم عدم التدخل LAISSEZ – FAIRE لتحرير القوى الإنتاجية من القيود التي يفرضها تدخل الدولة . وعارضا جميع مظاهر المركنتلية ، بدءاً بقوانين الملاحة ومروراً بقوانين القمح وانتهاء بأية تعرفات أو قيود أخرى عفى عليها الزمن وترجع إلى القرون الخوالي ، قرون المزارع الاستعمارية والإجراءات التجارية الاحتكارية . وأما ريتشارد كوبدن ، فقد اندفع خياله إلى حد الادعاء بأن التجارة الحرة تلعب (على المستوى الأخلاقي) دور مبدأ الجاذبية في الكون " الذي يقرب الناس بعضهم من بعض ، ويبعد الأحقاد العنصرية والمذهبية واللغوية ، ويوحدهم برباط السلام الخالد "[10] .

- ونجح دعاة التجارة الحرة في إحداث تغييرات جوهرية في صلب المركنتلية ووضعها موضع التنفيذ ، منها : إنهاء الاحتكار التجاري لشركة جزر الهند الشرقية البريطانية (١٨١٣) وحظر تجارة الرقيق (١٨٠٧) وحظر الرق في الممتلكات البريطانية (١٨٣٣) ورفع الحظر عن تصدير الآلات إلى البلدان الأجنبية (١٨٢٥) وإلغاء قوانين القمح (١٨٤٦) . وتصوَّر دعاة التجارة الحرة ، بأنهم بهذه البدع الأساسية يستطيعون إيجاد العالم ، عالم تلعب فيه بريطانيا دور المركز الصناعي ، الذي تتدفق إليه المواد الخام ، وتنطلق منه السلع المصنعة دون أية قيود تعرقل عملية التبادل في كلا الاتجاهين . وأفصح أحد المعلقين في عام ١٨٣٢ أن هذا التقسيم العالمي للعمل مقدَّر له أن يعود بالنفع العام على أفراد الجنس البشري وقال أيضاً :

" من الواضح أن مهمة التصنيع قد أُنيطت ببلادنا المحبوبة بريطانيا العظمى ، لتقوم بتلك المهمة لمصلحة أخواتها من الأمم الأخرى . إن أقرباءنا عبر البحار سيرسلون لنا وفي سفننا أقطانهم من وادي الميسيسيبي ، وتساهم معهم الهند بجوتها ، وروسيا بقنّبها وكتانها وفلزاتها الحديدية لمصانعنا ومشاغلنا ، حيث يعمد عمالنا الفنيون وصناعنا المهرة لاستخدام الآلات الضرورية لحياكة هذه المواد وتحويلها إلى ثياب فاخرة للأمم الأخرى . سوف نستحدث الأشياء كافة ونجعلها مناسبة لبني البشر . ستصل سفننا إلينا مثقلة بالمواد الخام وتعود مثقلة أيضاً ومن حيث أتت إلى كل أرجاء المعمورة . إن هذا التبادل الحر للمواد الخام بالسلع المصنعة وفقاً لشرائع الطبيعة ، سيجعل من كل أمة خادمة للأمة الأخرى ويؤكد على أخوة الإنسان للإنسان . وسوف يعم السلام والنوايا الحسنة الأرض ،

وستتبع أمة بعد أمة هدى خطانا، وتسود حرية تبادل السلع في كل بقعة من العالم. وستفتح أبواب موانئهم على مصاريعها كما تُفتح أبواب موانئنا لاستقبال موادهم الخام"[11].

إن النظرة إلى العالم بأنه عالم تسوده التجارة الحرة، يعني ضمناً انعدام الحواجز السياسية والاقتصادية، كما تحولت النظرة إلى المستعمرات وصارت ترى بأنها من بقايا ماض مظلم، تخلق للوطن الأم نفقات وتعقيدات دون أن تقدِّم بالمقابل زيادة في التجارة. فخلال النقاش الذي دار حول قوانين القمح في عام ١٨٤٦، صرح أحد أعضاء حزب الأحرار WHIG أمام مجلس العموم أن التجارة الحرة "هي المبدأ الخيِّر الذي تصبح الأمم الأجنبية من خلاله مستعمرات قيِّمة لنا وذلك دون أن نتحمل أعباء مسؤولية حكم تلك الأمم"[12]. وصرح دزرائيلي عام ١٨٥٣ بشكل مماثل وهو يطفح بالازدراء، واصفاً المستعمرات بأنها "ملحقات طنانة رنانة تتكدس فوق جلالنا المزعوم دون أن تحسن ميزاننا التجاري... وبعد أن أصبحت الثورة الهائلة أمراً واقعاً لم يعد بقدرتنا أن نتشبث بخرقنا وأسمالنا البالية التي تعود لنظام الحماية الاقتصادية"[13].

إن هذا الموقف المعادي للنزعة الاستعمارية لا يعني أن بريطانيا، وغيرها من القوى الأوربية، قد عزفت عن اكتساب المستعمرات خلال نصف القرن الذي تلا مؤتمر فيينا. وعلى الرغم من الخطب القوية لأقزام الإنكليزيين* LITTLE ENGLANDERS، فقد قامت ظروف استدعت التدخل الرسمي. وقد قيل عن الحكومات الوطنية، بأنها معادية للمصالح التجارية الأوربية، أو أنها اعتبرت عاجزة عن صيانة القانون والنظام الضروريين لاستمرار ممارسة التجارة، كما تم تمديد حدود الامبراطورية لضمان الحدود الأصلية. ولذلك ففي الثلثين الثاني والثالث من القرن التاسع عشر، خاضت بريطانيا حربي «آشانتي و الزولو» في إفريقية، وقمعت العصيان الهندي، وحرب الأفيون مع الصين، وحرب القرم مع روسيا، كما خاضت حربين في بورما وقصفت آكرا بالقنابل وضمت إليها عدن.

وتمت خدمة المصالح التجارية الامبراطورية من خلال إجراءات غير إلحاق الأراضي بالامبراطورية. ومن أهمها التشجيع البريطاني للثورات التي قامت في المستعمرات الإسبانية في العالم الجديد، وتقديم المساعدات المكشوفة لها. وكما يتوضح في الفصل التالي؛ فإن هذه الاستراتيجية حررت من قيود المركنتلية الإسبانية كل المناطق الممتدة من ريوغراندي إلى مضيق ماجلان. وبرهنت

---

* مصطلح أطلق تهكماً أثناء حرب البوير للتنديد بأنصار سياسة العزلة من الإنكليز.

المترجم

تلك السلسلة من الدول، كما كان متوقعاً، على أنها معين لا ينضب بالنسبة لرجالات الصناعة والمستثمرين من الإنكليز طيلة القرن التالي.

وأما في أنحاء أخرى من العالم، فإن الإجراء المألوف والفعال لتنشيط التجارة تمثل بالمفاوضات وعقد معاهدات الصداقة والتجارة الحرة. وفي الفصول اللاحقة سنحلل طبيعة تلك المعاهدات وتأثيرها على العالم الثالث كالامبراطوريتين الصينية والعثمانية. وحددت تلك المعاهدات الرسوم التي يمكن فرضها على الواردات والصادرات إلى مستويات إسمية (من ٣٪ إلى ٥٪ مثلاً)، كما منحت التجار البريطانيين (وغيرهم من التجار الأجانب وفقاً لشرط الدولة الأكثر رعاية)، إعفاء من سلسلة واسعة من الضرائب الداخلية التي كان يخضع لها التجار الوطنيون. وأما التأثير الواضح لهذه المعاهدات، فهو تصغير حجم التجار الوطنيين المكلفين بدفع الضرائب قياساً إلى منافسيهم من التجار الأجانب المعفيين منها، وتعريض الحرف الوطنية التقليدية، (وهذا أهم من التأثير السابق)، إلى منافسة هدامة مع السلع الأوربية الفتية المصنعة آلياً. فأصاب الضرر الصناعات المحلية، وزال بعضها من الوجود نهائياً، لتدفق المستوردات الأوربية الرخيصة كالأقمشة والمعدات المعدنية والأسلحة والأواني الزجاجية والساعات.

ووصف المؤرخان البريطانيان «ج. كالاكر و ر. روبنسون» هذه المرحلة بأنها "أمبريالية التجارة الحرة". ويؤكدان "أن الحكومة البريطانية كانت تسعى من خلال المعاهدات لتوطيد سيادتها والحفاظ عليها بأية وسيلة من الوسائل، التي تناسب أكثر من غيرها ظروف الميادين المختلفة". ويكمن محور السيادة في دفع عجلة التجارة البريطانية واستثماراتها أشواطاً إلى الأمام، وفي سلامتها. وبدت الحكومات البريطانية على أتم استعداد، إذا اقتضت الضرورة، حفاظاً منها على ذلك الهدف باللجوء إلى الإلحاق الرسمي، على الرغم من أن هذا الإجراء لم يكن ضرورياً طيلة هذه العقود، لأن السيادة كان من الممكن إحرازها بذلك الإجراء البديل السهل، ألا وهو إقامة معاهدات الصداقة والتجارة الحرَّة. وهكذا يستنتج كالاكر وروبنسون "إن محصلة سياسة امبراطورية التجارة الحرَّة معناها التجارة لا الهيمنة، أو التجارة في ظل الهيمنة غير الرسمية أو التجارة مع الهيمنة في حال الضرورة"[14].

الفصل التاسع

الاستعمارية الجديدة NEOCOLONIALISM
في أمريكة اللاتينية

ها قد دق الإسفين واستقلت أمريكة الإسبانية ، وإذا نحن أحسنا التصرف بقضايانا ، فإنها ستصبح إنكليزية لا محالة .

وزير الخارجية اللورد كانينغ (١٨٢٤)

إن التجارة بين البلدين [إنكلترا والبرازيل] تواصل مسيرتها برأسمال إنكليزي ، وعلى سفن إنكليزية ، ومن قبل شركات إنكليزية . المرابح .... وفائدة رأس المال .... والأموال المدفوعة لقاء التأمين ، والعمولات ، وأرباح أسهم النشاط التجاري ، وكل شيء يجد سبيله إلى جيوب الإنكليز .

سيرجيو تيكسيرا دي ماسيدو

الوزير المفوض البرازيلي في لندن (١٨٥٤)

بعد مرور نصف قرن على حصول المستعمرات الأمريكية الشمالية الثلاث عشرة على استقلالها ، أصبحت أمريكة اللاتينية مستقلة أيضاً ، باستثناء بعض المستعمرات في حوض الكاريبي . ولكن الاستقلال السياسي لم يحمل معه التخلف الاقتصادي في البلدان الأمريكية اللاتينية الجديدة . وبينما نهضت الولايات المتحدة بمنتهى السرعة لتصبح القوة الصناعية الأولى في العالم قبل نهاية القرن التاسع عشر ، بقيت أمريكة اللاتينية أحد أعضاء العالم الثالث ، وأصبح مصطلح « الاستعمارية الجديدة » يستعمل اليوم ، للإشارة إلى استمرار التبعية الاقتصادية بعد الحصول على

الاستقلال السياسي الإسمي وإلى البلاء الذي أصاب بلدان العالم الثالث اليوم، وبدأت في أمريكة اللاتينية في مطلع القرن التاسع عشر. وأما السبب الذي جعل الاستعمارية الجديدة قدر أمريكة اللاتينية بعد حروب الاستقلال المظفرة فهو موضوع الفصل الحالي. وإن هذا السؤال على صلة وثيقة بشعوب العالم الثالث التي تتساءل اليوم، وبعد أن نالت استقلالها السياسي منذ الحرب العالمية الثانية، عن السبيل الذي يجنبها المصير المشؤوم لأمريكة اللاتينية، مصير الاستعمارية الجديدة التي لا زالت تحافظ على بقائها، رغم مضي قرن ونصف على نهاية الاستعمارية COLONIALIEM.

١ ـــ الظفر بكيان الدولة المستقلة

احتل البريطانيون في آب عام ١٧٦٢، مدينة هافانا الحصينة، واحتفظوا بها حتى شهر تموز عام ١٧٦٣. ولقد كان هذا الحدث صدمة مزدوجة للإسبان ولرعاياهم المستوطنين فيها. الأولى صدمة عسكرية لأن هافانا كانت تعتبر قلعة منيعة لحراسة طريق سفن الغليون الراحلة والمحملة بالكنوز والثانية صدمة اقتصادية بنفس المستوى أيضاً، لأن عدد السفن التي كانت تبحر إلى هافانا لم تتعد الإحدى عشرة سفينة سنوياً، في حين بلغ عدد السفن التي دخلت هافانا في غضون الأحد عشر شهراً إبان السيطرة الإنكليزية عليها، يزيد على السبعمائة سفينة تجارية، محملة بالعبيد وبالمصنعات الإنكليزية والمواد الغذائية، والأخشاب والمعدات الحديدية، من المستعمرات الثلاث عشرة الواقعة في الشمال.

إن هذا الحدث المفاجئ، سلط الضوء على شذوذ النظام المركنتلي الامبراطوري الإسباني، الذي كان يستبعد المنتوجات الأجنبية الرخيصة من أمريكة الإسبانية، كما كان يستبعد المنتوجات الأمريكية الإسبانية الرخيصة من الأسواق الأجنبية. ومع ذلك تبقى حقيقة استمرار هذا النظام الاستعماري مدة ثلاثمائة سنة كاملة، ماثلة للعيان. وأما السبب الأساسي لاستمراره، فهو ضعفه لأنه نظرياً كان نظاماً احتكارياً صارماً، ولكنه عملياً قابلاً للاختراق بكل سهولة. فمجلس التجارة الذي عينته الحكومة وأنشأته في إشبيليا عام ١٥٠٣ وانتقل إلى قادش عام ١٧١٧ فرض نظماً تجارية جعلت من التجارة الاستعمارية حكراً على نقابة من التجار السرمدية التي عينت نفسها بنفسها. ولكن التجار من غير الإسبان ومن المقيمين في إشبيليا، تمكنوا من السيطرة على التجارة، بتقديم السلف إلى الأعضاء الإسبان في نقابة التجار، ورشوتهم للتستر بأسمائهم فيما يتعلق بملكية الأجانب للسلع. خرق هذا الفساد التجارة الاستعمارية من أعلى مستوياتها إلى أدناها، بما في ذلك البحارة والحمالين والضباط البحريين، وضباط الجمارك والتجار، كما نفذ إلى أعلى مستويات البيروقراطية والوزراء في مدريد. وحرّك انتشار الرشوة على هذا النطاق الكبير، الآلة الامبراطورية البطيئة تحريكاً جيداً لغاية القرن التاسع عشر.

إن هذا الفساد لم يحافظ على دوام النظام المركنتلي الاستعماري واستمراره، ولكنه أفضى إلى خلق مصالح راسخة قوية مناهضة لأي إصلاح جوهري، وذلك عندما حاول آل بوربون الإسبان تحييد بعض نتائج معاهدة «أوترخت» التي فرضها البريطانيون في عام ١٧١٣، والتي منحتهم امتيازات اقتصادية واسعة، بما فيها حق احتكار ASIENTO تجارة العبيد، وإرسال سفينة واحدة محملة بمختلف السلع مرة في العام، للمتاجرة مع الموانىء الأطلسية الواقعة في المستعمرات الإسبانية. ولكن البريطانيين، خرقوا هذه الامتيازات، عندما بدأوا يرسلون أعداداً كبيرة من السفن غير المتفق عليها، وإقامة المكاتب والمستودعات في مختلف الموانىء الاستعمارية نظرياً، لتنظيم واردات العبيد، وكانوا يسعون عملياً إلى توسيع إطار مساعيهم التجارية، إلى الحد الذي أتاح لهم الهيمنة على الكثير من الاقتصاد الأمريكي الإسباني.

وبذل آل بوربون في القرن الثامن عشر، جهوداً حثيثة لإصلاح هذا النظام، ابتغاء تعزيز الامتيازات الملكية، وتقليص الانتهاكات البريطانية، فألغوا الكثير من الامتيازات الممنوحة للبريطانيين، بما فيها احتكارهم تجارة العبيد، ووزعوا على مراكزهم عدداً من الضباط المدربين الذين تمَّ انتقاء معظمهم من الأكفاء، وسمحوا لثلاثة عشر ميناء إسبانياً بالإتجار مع المستعمرات، مما وضع حداً لاحتكار قادش، وسمحوا بممارسة التجارة بين المستعمرات بمنتوجات تلك المستعمرات، وليس بالواردات الأوربية التي أُعيد تصديرها.

أعطت هذه التدابير بعض ثمارها، كزيادة إنتاجية المعامل الإسبانية وصادراتها، وزيادة مردود مناجم العالم الجديد، ثلاثة أضعافه بين عام ١٧٤٠ وعام ١٨٠٣، الأمر الذي حفز بدوره الغياض والمساعي التجارية العامة، وظهرت نتائجها في عائدات الحكومة المتزايدة، من رسوم الجمارك وضرائب المبيعات، ومع ذلك لم ترض تلك الإصلاحات المتذمرين في أمريكة الإسبانية؛ فالمصالح الراسخة التقليدية ضمن إسبانيا، أبطلت مفعول الكثير من الإصلاحات، واستعادت الأوليغارشية المركنتلية في قادش الهيمنة على ٨٥٪ من تجارة المستعمرات وعطلت التجارة بين المستعمرات، وفضلت التعامل مع أرباب الصناعة الإنكليز والفرنسيين الأكفاء، على التعامل مع أرباب الصناعة الإسبان الأقل كفاءة. ولقد كان موقفهم هذا بمثابة رد فعل نموذجي للمواطنين في مجتمع متخلف، الذين تكيفوا مع علاقة التبعية بالبلدان الأكثر تطوراً، وكانوا يفضلون استمرار العائدات المتواضعة على المغامرة، بالإقدام على التغييرات التي قد تقلب التدابير القائمة.

وفي داخل أمريكة الإسبانية، كان تأثير التحسن الاقتصادي الملحوظ، الذي تلا إصلاحات آل بوربون سيئاً، إذ رفع من حدة الصراع بين معسكرين متعارضين. ففي المعسكر الأول كانت تقوم

المصالح المستفيدة من النظام المركنتلي القائم، والمؤيدة له كأصحاب المناجم، وتجار القصدير والبيروقراطيين الملكيين. وأما في المعسكر الثاني فقد كان يقف أولئك الناس، الذين يترقبون الكسب من تشجيع قيام سوق داخلية، بدلاً من التبعية الخارجية، كرجالات الصناعة الناشئين والتجار الإقليميين وأصحاب الغياض والكنيسة. فالكنيسة تمثل القوة الاقتصادية الوحيدة الهامة في المستعمرات، باعتبارها تمتلك معظم الغياض المنتجة، وتقدم معظم القروض للملاكين العقاريين ورجالات الصناعة وصغار التجار. وكلما تزايد تطور اقتصاد المستعمرات وتنوعه بمرور الزمن، تزايد معه سخط هذه المجموعة من القيود الملكية وابتزازها. وما حدث في هافانا عام ١٧٦٢/١٧٦٣ لم يكن صدمة للنظام القائم وحسب، إنما كان نعمة بالنسبة لاحتمالات المستقبل أيضاً.

وكانت صدمة ونعمة أخرى، تكمن في سلسلة الأحداث الثورية التي قامت في المستعمرات الإنكليزية الثلاث عشرة الواقعة إلى الشمال. فقد نجحت عدوى الثوريين في الشمال مع فلسفتهم الهدامة، التي كانت تعرف في أمريكة اللاتينية باسم «فلسفة فيلادلفيا». وانتقلت بالعدوى أيضاً مبادئ حركة التنوير، التي انتشرت من فرنسا عبر جبال البيرينيه وعبر الأطلسي. وأما الأمر الذي ينطوي على فتنة خاصة، فقد كان الفكر الاقتصادي الليبيرالي للفيزوقراطيين الفرنسيين ولآدم سميث، مما أدى إلى قيام اثنتي عشرة جمعية اقتصادية في أمريكة اللاتينية بين الثمانينيات (١٧٨٠) وعام ١٨١٢. ولقد كان أعضاء هذه الجمعيات من التجار ودعاة الإصلاح الزراعي والبيروقراطيين، ممن سيلعبون أدواراً رئيسية في حركات الاستقلال وفي الحكومات الجديدة.

إن السنوات الطويلة التي استغرقتها الثورة الفرنسية والحروب النابليونية، خلال انهماك اسبانيا في أوربة، فقد سادت الفوضى المستعمرات، مما حفزها إلى الأخذ بالأفكار والقوى الثورية. فاحتلال نابليون لإسبانيا وتنصيبه لأخيه جوزيف على عرش مدريد في عام ١٨٠٨، هما السببان المباشران لقيام الثورة في أمريكة اللاتينية. فالموالون الإسبان والأمريكيون الإسبان، رفضوا الاعتراف بجوزيف، واعتبروا فرديناند المخلوع «العزيز» هو الحاكم الشرعي. ولكن المسألة المعقدة حول من يكون وصياً على العرش خلال فترة أسر فرديناند. أصر الموالون الإسبان، بأنهم وحدهم دون سواهم القادرون شرعياً على القيام بذلك في حين أصر أعضاء الحكومات المحلية CABILDOS في أمريكة الإسبانية على أن السيادة في حال غياب الملك يجب أن تعود إلى كل حكومة محلية إلى حين عودته. ومن الواضح أن المقدمة المنطقية في برهان أعضاء الحكومات المحلية هي أن أمريكة الإسبانية لم تكن مستعمرة لإسبانيا قط وإنما لمجموعة من الولايات التي يحكمها نواب الملك الإسباني. وضمن هذا الإطار بدأ الليبيراليون القاطنون في مناطق خارج المراكز الامبراطورية الرئيسية ــ كمدينة مكسيكو وليما ــ بالمطالبة بالاستقلال التام. وبحلول عام ١٨٠٩ نشب القتال على نطاق واسع بين الموالين والوطنيين.

وجاءت خطوة أخرى باتجاه الانفصال عن اسبانيا مع غزو نابليون للبرتغال في عام ١٨٠٧/١٨٠٨، حيث هربت السلالة الحاكمة البرتغالية والبلاط إلى ريو دي جانيرو، بحماية قافلة من السفن الحربية البريطانية. فأقدم الحاكم البرتغالي على تمزيق النظام المركنتلي الإيبيري الذي دام قروناً وذلك بفتح المرافىء البرازيلية كلها في وجه التجارة مع الأمم الصديقة أو الحيادية. وكان لهذا الإجراء تأثيراً مفاجئاً على أمريكة الإسبانية، إذ تدفق آلاف التجار الإنكليز إلى البرازيل ومنها بدأوا يتسللون إلى المستعمرات الإسبانية في مراكز عديدة. وتزايد الضغط في أمريكة اللاتينية لوضع حد للنظام المركنتلي الآخذ في التداعي والمخيب للآمال.

وساهم الإنكليز بتلك الضغوط، ولكن بتحفظ كبير، لرغبتهم في المحافظة على صداقة اسبانيا لأسباب دبلوماسية، فدفعوا الحكومة الإسبانية إلى فتح مستعمراتها للتجارة في الوقت الذي رفضوا فيه مساعدة الحكومة على قمع حركات التمرد في المستعمرات، مقابل بعض الامتيازات التجارية، ومنعوا أي بلد آخر من مساعدة مدريد ضد المتمردين، في حين كانوا يساعدونهم بشكل غير مباشر من خلال التجار والممولين البريطانيين المستقلين، الذين قدموا القروض والذخائر. وبواسطة الأسطول البريطاني، الذي قام بشحن تلك الذخائر، ويحمي المنتوجات والسبائك العائدة من المستعمرات الإسبانية والبرتغالية.

إن البيض ذوي المنشأ الأمريكي اللاتيني THE CREOLES، لم يندفعوا لحمل السلاح طلباً للاستقلال رغم الظروف المواتية لذلك، لأن خسارتهم في تلك المرحلة كانت جسيمة بقدر مكاسبهم، الأمر الذي يسلط النور على الفرق الأساسي بين الثورتين في أمريكة اللاتينية وفي المستعمرات الثلاث عشرة. فباستثناء العبيد في الجنوب، كانت غالبية الذكور البالغين في المستعمرات الثلاث عشرة، تحصل على الأملاك التي تمنحها الحقوق الانتخابية، ولربما كان المجتمع الأمريكي الشمالي خالياً من الفقر والفوارق الطبقية أكثر من أي مجتمع آخر في ذلك العصر. ولكن في أمريكة اللاتينية، على النقيض من ذلك، فكان غالبية المواطنين من البؤساء المعدمين من الطبقة الدنيا، التي تتألف من الهنود والعبيد الإفريقيين والمهجنين والخلاسيين. وإن النمو السكاني السريع في أواخر القرن الثامن عشر أدى إلى نقص العمالة في الريف والهجرة إلى المدن. ولكن العدد الذي تمكن من العثور على عمل منتج، كان ضئيلاً جداً حتى إن العالم الألماني «ألكساندر فون هامبولت» الذي سافر على نطاق واسع في أمريكة اللاتينية في أواخر القرن الثامن عشر، وجد ثلاثين ألف عاطل عن العمل من الساخطين وذوي الثياب الرثة في مدينة المكسيك وحدها. وخلص إلى القول بأنه لم يشاهد في أي مكان من العالم "مثل هذا التفاوت الهائل في توزيع الثروة والثقافة وحراثة الأرض، ومثل هذا الظلم بين الناس" ما شاهده في البرازيل وفي أمريكة الإسبانية.

وأدرك البيض THE CREOLES ، بأنهم يشكلون جزءاً من المؤسسة الاستعمارية رغم الضيق الذي ألحقه بهم النظام المركنتلي الملكي ، ولا يتجرأون على إثارة الطبقة الدنيا على النظام الاجتماعي السائد ، ولذلك فضلوا البقاء ضمن الإطار الملكي ، لأنه أتاح لهم انتزاع بعض الامتيازات التي تلبي مظالمهم الأساسية . ولكن بدلاً من الامتيازات ، عمدت الحكومة الملكية إلى اعتقال عدد من قياداتهم في محاولة منها لتمزيق حركة المعارضة ، قبل استفحالها وانتشارها . وأدى هذا التصلب إلى الإسراع بقيام الزمر الثورية في مختلف المستعمرات ، ومن ثم إلى قيام الثورة المسلحة في أيلول / سبتمبر / عام ١٨١٠ في مدينة التعدين المكسيكية ، مدينة غواناجواتا .

فالثورة التي قادها « ميغول هيدالغو » ومن ثم « جوزيه ماريا مورالوس » كانت انتفاضة راديكالية ، قام بها الهنود الريفيون ، وعمال المناجم والعاطلون عن العمل ، من أبناء المدن وقادها المثقفون الثوريون من أبناء الطبقة الوسطى . وجاءت مطالبهم هدامة للوضع القائم STATUS QUO ، فهي تتضمن إلغاء الاسترقاق ، والمساواة للهنود والعروق الخليطة ، وإعادة الأرض إلى الجماعات الهندية ومجلساً وحيداً لممثلي الشعب .

رفض البيض ذوي المنشأ الأمريكي اللاتيني ، مطالب هذه الجماعات الملونة . وتحالفوا مع طبقات « المهجنين والخلاسيين » ضد الإفريقيين المستعبدين والهنود المضطهدين ، مما أتاح لهم القوة البشرية المطلوبة ، لأن التوزع العنصري في أمريكا الإسبانية كان في هذا الزمن ٣٫٢ مليون نسمة من البيض و ٥٫٥ مليون نسمة ، ممن ينتمون للطبقات المنغلقة مقابل ٧٫٥ مليون من الهنود و ٠٫٧٥ مليون من الإفريقيين . وهكذا تمت الغلبة للتحالف المحافظ . وما أن حل عام ١٨١٦ حتى أصبحت المرحلة الراديكالية الأولى من الثورة الأمريكية اللاتينية قد اندثرت وخبت .

وفي العام التالي بدأت المرحلة الثانية من الثورة ، وقد ساندتها الأوليغارشية البيضاء ـــ الرهبان والملاكون العقاريون والطبقات الوسطى . وكانت القيادات العسكرية تتمثل بالجنرال « سيمون بوليفار » في شمال أمريكة الجنوبية ، والجنرال « جوزيه دي سان مارتن » في الجزء الجنوبي من القارة . وقد خلق الجنرال بوليفار ، بطل التحرير ، عملياً الدول المستقلة لكولومبيا وفنزويلا وباناما والإكوادور ، وبوليفيا التي سميت باسمه تخليداً له . وقام سان مارتن بعد تحرير الأرجنتين في عام ١٨١٦ ، بالعبور لجبال الآندز ، وشارك في تحرير التشيلي والبيرو . وتمثلت العصيانات المسلحة في أمريكة الجنوبية ، بحركة سياسية وإقليمية أكثر من تمثيلها حركة اجتماعية . فمدن بونس آيرس وكاراكاس وسانتياغو ، كانت تسعى لدفع مصالحها إلى الأمام مقابل مصالح مدينة ليما . ولكن تلك

العصيانات المسلحة، اهتمت بالمسائل الاجتماعية. وحشد قادة المتمردين، لتجميع الجنود، عمال السخرة المثقلين بالديون والعبيد والبروليتاريا الرثة. وبعد الحصول على الاستقلال أصبح قمع الذيول الاجتماعية لهذا النوع من الحشد، من أولى مهام عمل الجمهوريات الجديدة.

وخيم الذعر على العناصر المحافظة في المكسيك من جراء ثورة عام ١٨٢٠ في إسبانيا وإقامة نظام جمهوري لفترة قصيرة، وعقدت عزمها على الانفصال عن إسبانيا الجمهورية، حفاظاً منها على امتيازاتها الطبقية، وامتيازات الكنيسة وخوفاً من تلوثها بالنظام الجديد، وهكذا تم إعلان استقلال المكسيك في ٢٤ شباط عام ١٨٢١، بزعامة «أوغسطين دي إتوربيد» الضابط الهجين «الكريولي». وفي العام التالي، أقنع إتوربيد مجلساً تأسيسياً بانتخابه امبراطوراً وتم تتويجه في ٢٥ تموز عام ١٨٢٢ باسم أوغسطين الأول. ولكن هذه الامبراطورية فشلت في غرس جذورها في الأرض، لصعوبة حكم شعب تمرس بالحرب الأهلية لزمن طويل، ولأن إتوربيد كان في اعتبار المحافظين، مجرد عسكري مغرور، أكثر منه امبراطوراً حقيقياً، وأرغم في عام ١٨٢٣ على التنازل عن العرش وإقامة جمهورية تقودها الطبقة المستنيرة التقليدية بكل اطمئنان.

وتكشف الأمر في البرازيل، أن من الممكن الحصول على الاستقلال بدون إراقة الدماء. فالامبراطور جون السادس، الذي أقام حكومة برتغالية في المنفى في ريو دي جانيرو، وعاد إلى لشبونة في عام ١٨٢١، تاركاً المسؤولية في البرازيل لابنه «دوم بيدرو»، الذي اتخذ قراره بعدم إتباع والده إلى لشبونة، وبالتالي أعلن استقلال البرازيل. وبدلاً من أن يرسل جون السادس جيشاً لمحاربة ابنه، قبل إعلان الاستقلال وبذلك أصبحت البرازيل دولة مستقلة.

وعلى هذا الأساس نالت أمريكة اللاتينية كلها تقريباً الاستقلال عن الحكم الأوربي. عدا استثناءاً وحيداً هو غويانا البريطانية والهولندية والفرنسية، الواقعة إلى الشمال من البرازيل، وبعض جزر الكاريبي مثل جامايكا التي بقيت بريطانية إلى أن نالت استقلالها عام ١٩٦٢، والجزر العذراء التي ظلت تحت سيادة الدانمارك حتى عام ١٩١٧، وكوبا التي بقيت تحت السيادة الإسبانية حتى عام ١٨٩٨.

إن ثورات أمريكة اللاتينية انتهت إلى الاستقلال السياسي، دون أن تحدث أي تغيير اجتماعي، فوضع الهنود والعبيد الأفارقة، الذين يشكلون نصف مجمل السكان، بقي على حاله. ولكن المهجنين والخلاسيين تحسنت أحوالهم في حقيقة الأمر، عندما تدفقوا من الغياض والمزارع، ليشغلوا في اقتصاد متنوع مهنياً على شكل حائكين وباعة صغار في الحوانيت وتجار متجولين وقساوسة وصغار كتبة. إن ارتفاع منزلتهم لم يكن يمثل تراجعاً من حيث التمييز العنصري، وإنما تقبلاً

لأمثال هذه الطبقات المنغلقة كجماعة ضرورية وسطى بين الكريوليين والجماهير الإفريقية الهندية. وحافظ أفراد هذه الجماعة على بقائهم من خلال اللهاث المستميت خلف مصالحهم الخاصة، واستغلالهم من هم أدنى منهم اجتماعياً بشكل أشد من استغلال تلك الطبقة المستنيرة البيضاء والتقليدية.

إن مجتمع أمريكة اللاتينية، لم يتبدل تبدلاً جذرياً من جراء حروب الاستقلال، بل بقي مجتمعاً متراصف الطبقات، الأمر الذي يفسر سبب بقائه مجتمعاً تابعاً خارجياً. فالاستقلال السياسي لم يعقبه استقلال اقتصادي وإنما الاستعمارية الجديدة.

٢ ـ الاستعمارية الجديدة بعد الاستقلال

تنبأ اللورد كانينغ عام ١٨٢٤ قائلاً "... لقد استقلت أمريكة الإسبانية، وإذا نحن أحسنا التصرف بقضايانا، فإنها ستصبح إنكليزية". وكان تحقيق هذه النبوءة يعتمد على مدى قبول الحكام الكريوليين الجدد في أمريكة الإسبانية، لتبعيتهم الاقتصادية التقليدية لأوربة، أوَ على كفاحهم لنيل الاستقلال الاقتصادي إضافة إلى الاستقلال السياسي. ولكن حقيقة ترسيخ مختلف بلدان أمريكة اللاتينية على أسس استمرار التبعية الاقتصادية، بشكل مقصود أو غير مقصود وطوعاً أو كرهاً، قد حددت مسيرة تاريخ أمريكة اللاتينية حتى اليوم الراهن.

وحابت مصالح المزارع الجنوبية في الولايات المتحدة، التجارة الحرة، ابتغاء تسويق أقطانها وغيرها من محصولات المزارع دون عقبات في الأسواق الأوربية، ولكن معظم مؤسسي الجمهورية أصروا على ضرورة نيل الاستقلال الاقتصادي، لصيانة استقلالهم السياسي. فجيمس ماديسون على سبيل المثال صرح قائلاً "إن وجودنا ذاته يستوجب منا، تجاه هذه الأمور، الدفاع عن أنفسنا عن ضروراتنا الأساسية على الأقل، بألا نبقى في حالة اعتماد لا ضرورة له على اللوازم الخارجية.... وإن أبطال الدفاع عن «سياسة عدم التدخل»، يتناسون أن النظريات ليست إلا نتاج البرج العاجي، في حين أن الاستثناءات والكفاءات نتاج الخبرة العملية"[1].

وطرح ألكساندر هاملتون رائد الحمائية PROTECTIONISM والاعتماد على الذات في «تقريره المشهور عن الصناعات» إلى مجلس المندوبين عام ١٧٩١ والذي يؤكد فيه ضرورة قيام قاعدة صناعية من أجل مستقبل الأمة فقال:

"إن ثروة بلد من البلدان لا ترتبط وحدها مادياً بازدهار الصناعات فيه، وإنما باستقلاله وأمنه أيضاً على أوثق ارتباط. فعلى كل أمة أن تحاول، امتلاك كل اللوازم الوطنية الضرورية ضمن

حدودها بالذات. وتشتمل تلك اللوازم على وسائل المعيشة والمسكن والملبس والدفاع والتي يمثل امتلاكها ضرورة لاستكمال الأمة ككيان سياسي، وضرورة لأمن المجتمع ورفاهه على حد سواء.... وإن الوصول إلى هذا التغيير بالسرعة والحذر المطلوبين يستحق اهتمام مجالسنا العامة وحماسها كلها: إنه العمل العظيم التالي الذي يجب إنجازه"[2].

وظهرت الحاجة لهذا العمل العظيم التالي خلال الحروب النابليونية، عندما استخدمت بريطانيا قوتها البحرية المتفوقة لتجنيد البحارة الأمريكيين، وإيقاف التجارة البحرية الحيادية مع فرنسا. فامتثلت الولايات المتحدة لقانون الحظر التجاري الصادر في ٢٢ كانون الأول عام ١٨٠٧، ومنعتَ السفن الأمريكية من التوجه إلى الموانىء الغربية. ولكن مصالح النقل البحري في نيو إنكلاند ومصدري الأقطان في الجنوب، عارضوا قانون الحظر ووصل المأزق الأمريكي إلى ذروته في حرب عام ١٨١٢. وبعد سنوات عديدة علق «جيفرسون» قائلاً "أن الحظر كان إجراء شاقاً بيد أن نتائجه وضعتنا جميعاً على طريق التصنيع الوطني". لقد كان جيفرسون مصيباً في قوله، فالحرب حفزت الصناعة الأمريكية وللسبب نفسه طالب «هنري بروغام» المتحدث الرسمي البرلماني باسم مصالح الصوف في يوركشاير، بإغراق السوق الأمريكية ليخنق في المهد تلك الصناعات الناشئة في الولايات المتحدة التي خلقتها الحرب إلى الوجود بشكل يناقض المسار الطبيعي للأمور"[3].

لقد رفض دهاقنة السياسة الأمريكيون قبول الاعتماد على بريطانيا على أنه «المسار الطبيعي للأمور» وطغت المصالح الحمائية الصناعية في الشمال على أنصار التجارة الحرة في الجنوب وكانت حصيلة الحرب الأهلية، توكيد استمرار الحمائية والنمو الصناعي في الولايات المتحدة. وأشار الرئيس غرانت إلى أن التدابير المركنتلية القديمة، مكنت الصناعة البريطانية من التطور إلى الحد الذي جعلها تؤثر في تلك الآونة بالتجارة الحرة، وخلص إلى القول بأن الصناعة الأمريكية كانت مثلها، بحاجة إلى فترة حماية قبل أن تتساهل بالتجارة الحرة:

"لقد اعتمدت بريطانيا على الحماية قروناً عديدة، ودفعتها إلى أقصى الحدود وحصلت منها على نتائج طيبة. وما من شك في أن قوتها الحالية مدينة لهذا النظام. وبعد قرنين من الزمن وجدت بريطانيا، أنه من الأنسب لها تبني التجارة الحرة، لأن الحماية لم تعد تؤمن لها الفوائد المطلوبة. حسناً أيها السادة إن معرفتي لبلادي تقودني إلى الاعتقاد بأن أمريكة في غضون مائتي عام، وبعد أن تحصل على كل ما تريده من الحماية، سوف تتبنى أيضاً التجارة الحرة"[4].

إن مصداقية تحليل الرئيس غرانت، قد برهن عليها التطور الاقتصادي في الولايات المتحدة.

ففي عام ١٨٦٠ كانت تلك البلاد الأمة الرابعة في العالم بين الأمم الصناعية. وفي عام ١٨٩٤، أصبحت الأمة الأولى وبين عامي ١٨٦٠ و ١٩٠٠ تزايد عدد المنشآت الصناعية ثلاث مرات، وعدد كسبة الأجور الصناعيين أربع مرات، كما تزايدت قيمة السلع المصنعة سبع مرات ورأس المال المستثمر في الصناعة تسع مرات.

وأما في أمريكة اللاتينية، فإن مسار تطورها الاقتصادي كان على العكس تماماً. فذلك النمط من الاعتماد على الأم الأوربية، والاستغلال من قبلها، في العصر الاستعماري بقي سائداً في المرحلة التي تلته. السبب أن أمريكة اللاتينية كانت أشد اعتماداً على البلدين الإيبيريين الأم، وأكثر خضوعاً لهما، خلال القرون الاستعمارية، وبقي هذا التقليد سائداً بعد نيل الاستقلال السياسي. وأما السبب الآخر فهو أن حالة الفاقة التي تعيشها الجماهير الإفريقية/الهندية، ومعها معظم الطبقات المنغلقة الأخرى، جعلت القوة الشرائية الوطنية لا تفي بغرض مؤازرة الصناعة المحلية. كما أن انعدام رأس المال كان عامل كبح آخر للتطور الاقتصادي ولندرة المؤسسات المصرفية وإحجام المصادر الغنية برأس المال ــ الكنيسة الكاثوليكية والتجار ــ عن الاستثمار في الصناعة. وأخيراً فإن مصالح المزارع في أمريكة اللاتينية كان أقوى نسبياً منها في الولايات المتحدة، يقابلها ضعف المصالح الصناعية الحمائية.

وتوضح هذه العوامل المختلفة سبب تحقيق توقعات اللورد كانينغ. ففي ظل الهيمنة الإسبانية قيَّد النظام التجاري الملكي المعمرين فيما يتعلق بمنشأ وطبيعة وارداتهم وصادراتهم، كما منع الأجانب من حيازة الملكية أو إقامة المنشآت الاقتصادية في المستعمرات. وتلاشت هذه القيود تدريجياً خلال حروب الاستقلال وبعدها، إذ بدأت السفن تبحر مباشرة من الموانىء الأوربية إلى أمريكة اللاتينية وهي محملة بمختلف السلع طبقاً لبلد المنشأ. وقدَّمت شبه جزيرة إيبيريا الخمور وبعض الأطعمة الخاصة. في حين كانت فرنسا توفر منتوجات الرفاه من أمثال المشروبات الروحية والأقمشة الفاخرة والأواني الزجاجية والمجوهرات والأثاث. ونقيض ذلك بريطانيا، حيث كانت تقدم سلع الإنتاج بالجملة ــ كالمعدات الحديدة والفولاذية والأدوات المعدنية والأقمشة الصوفية والقطنية ــ بالإضافة إلى الخدمات المصرفية وشركات التأمين والشحن البحري التجاري وشركات المبيع بالجملة، الأمر الذي صرف اهتمام التجار الوطنيين بتجارة التجزئة دون غيرها.

إن المواجهة بين «المحافظين» و «الليبراليين» خلال القرن الأول من الاستقلال السياسي، كانت تعكس التصادم بين مصلحتين: فالمحافظون، الذين كانوا يمثلون الملاكين العقاريين بالدرجة الأولى، انصب اهتمامهم على تطوير السوق الداخلية، بينما سعى الليبراليون، الذين يستمدون ثروتهم

من التجارة، لدمج اقتصاد أمريكة اللاتينية في السوق العالمي. وكانت الغلبة لاستراتيجيتهم في معظم الأحوال، ونجحوا في تسخير نفوذ الدولة لبلوغ الاندماج المنشود في اقتصاد السوق العالمي من خلال مختلف التدابير.

فمنطقة «حوض النهر» الحالية في الأرجنتين، كانت تعج بالتجار البريطانيين خلال حروب الاستقلال. وروى الممثلون البريطانيون نتائج عمل التجار على أرض الواقع، فقد كتبت مجموعة منهم إلى وزير الخارجية اللورد «كاستيل ريغ» في ٢ تموز عام ١٨١٢: "إن استهلاك المصنعات البريطانية زاد مؤخراً زيادة كبيرة... وإن وفرة السلع، وأسعارها الرهيبة، وضعتها في متناول المواطنين وأن أسعارها الرخيصة دفعت المواطنين عليها وخلقت من اعتيادهم، حاجات جديدة". وفي ٣٠ تموز عام ١٨٢٤ روى القنصل البريطاني العام: "في فترة وجود النظام الاستعماري الإسباني كانت تباع المصنعات وغيرها من السلع الأوربية بثلاثة أضعاف أسعارها الحالية، بينما تجري مقايضة إنتاج هذه المنطقة بربع ما يدفع مقابلها الآن". وعلى نحو مماثل تذكر القنصل البريطاني العام السير «وود باين باريش» في عام ١٨٥٢ ما مر معه من تجارب قبل أربعة عقود: "إن انخفاض أسعار السلع البريطانية، ولا سيما تلك السلع التي كانت تلائم استهلاك جماهير السكان في هذه البلدان، قد ضمن الطلب عليها منذ بداية التجارة. وأصبحت هذه السلع بمثابة الضرورات الأولى للطبقات الدنيا في أمريكة الجنوبية... وإن مجرد التحسين في آلات مصانعنا في الوطن الذي يفضي إلى تخفيض أسعار هذه المصنعات، يميل إلى المساهمة.... في وسائل ترفيه الطبقات الفقيرة في هذه البلدان البعيدة، وفي دوام قبضتنا على أسواقها"[5].

إن التقارير الهامة تكشف عن الأثر المباشر للتجارة غير المقيدة وفائدتها للمواطنين المحليين، الذين كانوا يتلقون السلع الأجنبية المصنعة من الطراز الرفيع وذات الكلفة الرخيصة في الوقت الذي يبيعون فيه إنتاجهم بأسعار مرتفعة. ولكن النتيجة الختامية، كما بين السير وود باين كانت "استمرار قبضتنا على أسواقهم". ولقد امتدت تلك القبضة إلى أمريكة اللاتينية بأجمعها. وكتب «ماريانو أوتيرو من مدينة غوادالاهارا» عام ١٨٤٢: "لقد كانت التجارة مجرد الأداة المستترة للصناعة والتجارة الأجنبيتين" وأن "المجالس الاستشارية لحكام الولايات ملتزمة بالمصالح المركنتلية التزاماً تاماً ومن هواجسها العميقة إبقاءنا في حالة من التأخر المفجع الذي تستمد منه التجارة الأجنبية كل المنافع..." ونخلص إلى أن المخرج من ذلك يكمن في "التغيير العام في الظروف المادية القائمة في مجتمعنا..."[6].

ولكن التغيير العام الذي يطالب به أوتيرو لم يكن وشيكاً في القرن التاسع عشر. ولقد شاركه

في الرأي كبار الساسة والشخصيات، مثل «تافاريس باستوس ــ ١٨٣٩ ــ ٧٥» السياسي البرازيلي الناطق الرسمي باسم مصالح القهوة في مجلس النواب، والذي أيّد بقوة القروض الأجنبية والمرافق العامة التي تيسر الصادرات، وقاد الحملات الناجحة لفتح نهر الأمازون وتجارة الساحل البرازيلي في وجه سفن الأمم كلها، وبذل كل الجهود لاعتماد التعرفات الحمائية للبرازيل. وليس من الغرابة في شيء أن تنتهي البرازيل إلى شبه مستعمرة بريطانية يهيمن فيها البريطانيون على الواردات والصادرات ويشحنونها في عنابر المراكب البريطانية ويؤمنون عليها لدى شركات التأمين البريطانية، ويقدمون التسليف من البنوك البريطانية. اتبعت جميع هذه التسهيلات لإحباط نمو أية صناعة وطنية تهدد القبضة البريطانية الخانقة. إن أحد أقطاب القطن البرازيليين تذكر بعد سنوات عدة "حرب المنافسة الضارية التي تعرض لها في البداية على أيدي التجار الأجانب في ريو، ممثلو رجالات الصناعة البريطانيين الذين كان همهم الوحيد خنق الصناعة الوطنية وإرباكها"[7].

٣ ــ اقتصاد الاستعمارية الجديدة

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أدت القوة التكنولوجية والاقتصادية المتعاظمة لأوربة، إلى تزايد سيطرتها على اقتصاد أمريكة اللاتينية. فبعد عام ١٨٥٠ بدأت أوربة ببناء سفن ضخمة وسريعة، وشق قناتي السويس وباناما ومد السكك الحديدية العابرة للقارات، وتطوير أنظمة النقل المبردة، وتصدير رأس المال المطلوب لهذه المشاريع العالمية النطاق. فارتفعت قيمة التجارة العالمية من ٥ر١ بليون دولار أمريكي (١٨٢٠) إلى ٥ر٣ بليون (١٨٤٠) وإلى ٤٠ بليون دولار في عام ١٩١٤.

وشعرت أمريكة اللاتينية، بوطأة هذه الموجة الجديدة من التوسع الأوربي؛ فتأسست الاستثمارات الأجنبية خلال مرحلتين أولاهما في العشرينيات (١٨٢٠) في مناطق الأرجنتين الحالية. حيث استثمر رأس المال في التعدين وفي الأرض وفي شركات الهجرة التي كانت تولي اهتمامها لفتح المناطق الداخلية أمام التطور الزراعي، كما تمَّ ترويج القروض الحكومية لبناء المرافق الصحية والعامة والموانىء. وفي نهاية العشرينيات (١٨٢٠) ألغيت القروض الحكومية بسبب إخفاق الاستثمارات الخاصة. والمسؤول عن هذا الإخفاق هو عدم الاستقرار السياسي وفشل تطور تجارة الصادرات بالسرعة المطلوبة.

والثانية في الستينيات (١٨٦٠) حيث بدأت استثمارات رأس المال ثانية على نطاق واسع في أمريكة اللاتينية وذلك كنتيجة لحفز السفن البخارية الفولاذية السريعة ومرافق التبريد الفعالة وتقنيات التعدين الجديدة وغيرها من المنجزات التكنولوجية. وذهب معظم رأس المال إلى المناجم والمزارع

ومعدات السكك الحديدية والمرافىء، التي تعود ملكيتها للقطاع الخاص والتي تنقل المواد الخام إلى السواحل بغية التصدير. وبحلول عام ١٩١٤ بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية في أمريكة اللاتينية ٥ر٨ بليون دولاراً أمريكياً، أو خمس الاستثمارات الأجنبية الطويلة الأمد في طول العالم وعرضه. وكان مصدر رأس المال من الجهات التالية: المملكة المتحدة ٧ر٣ بليون دولار أمريكي، الولايات المتحدة ٧ر١ بليون، فرنسا ٢ر١ بليون، ألمانيا ٩ر٠ بليون وغيرها ١ بليون.

وأما أثر الاستثمارات على أمريكة اللاتينية فقد اختلف حسب طبيعة سلع التصدير للأسواق العالمية. ويمكن تقسيم هذه السلع إلى ثلاث فئات عامة: المنتوجات الزراعية الخاصة بالمناطق المعتدلة (كالقمح والذرة واللحوم والكتان وبزر الكتان من الأرجنتين والأورغواي)، والمنتوجات الزراعية الخاصة بالمناطق المدارية (كالسكر والتبغ والقهوة والكاكاو والموز من البرازيل وكولومبيا والإكوادور وأمريكة الوسطى وحوض الكاريبي وبعض أنحاء المكسيك وفنزويلا)، والمنتوجات المعدنية (كالفضة والنحاس والقصدير والذهب والنفط من المكسيك والتشيلي والبيرو وبوليفيا وفنزويلا).

ولم تكن المنتوجات الزراعية في المناطق المعتدلة تنطوي على أي مقدار يذكر إلا بعد إنشاء السكك الحديدية في السهوب الشاسعة. ففي الأرجنتين لم يكن أكثر من ٢٥ ميلاً من السكك الحديدية في عام ١٨٦٠ بالمقارنة مع ٢٨٠٠ ميل في عام ١٨٨٥ و ٢١٠٠ ميل في عام ١٩١٤. وحولت السكك الحديدية شكل اقتصاد البلاد، من اقتصاد ضعيف يعتمد على اصطياد القطعان البرية من أجل جلودها، التي شكلت الصادر الرئيسي قبل عام ١٨٥٠. وبعضاً من الذرة والقمح الذي كان يجنى من أجل الاستهلاك المحلي إلى اقتصاد يعتمد على تصدير المواد بكميات هائلة، حيث ارتفعت المساحات المزروعة من مليون واحد من الأكرات في عام ١٨٧٠ إلى اثني عشر مليوناً في عام ١٨٩٥ وإلى ثلاثة وستين مليوناً في عام ١٩١٤. وارتفع متوسط صادرات الحبوب من ١٠٠ر٠٠٠ طن سنوياً عام (١٨٨٠)، إلى مليون طن عام (١٨٩٠) وإلى ٥ر٢ مليون طن عام ١٩١٤.

وارتفعت صادرات اللحوم مع ارتفاع إنتاج الحبوب، بفضل تطوير معامل التبريد FRIGORILFISCOS التي تجمّد اللحم للأسواق الواقعة عبر البحار. وسرعان ما تم استبدال قطعان الأبقار البرية بالأبقار القصيرة القرون والأبقار المرقطة المستوردة التي كانت تجري عملية تهجينها بواسطة الأبقار الوطنية، وبذلك ارتفعت صادرات اللحوم المثلجة من ٢٥٠٠٠ طن في عام ١٩٠٠ إلى ٣٦٥٠٠٠ طن في عام ١٩١٤. وبإتاحة معامل تعليب اللحوم أصبحت الصادرات تتألف من اللحوم المعلبة المثلجة على حد سواء.

ولما كان السكان الهنود على درجة كبيرة من التبعثر والعناد فإن المهاجرين الأوربيين وفروا الطاقة البشرية لتأمين الإنتاج المتصاعد. ففي عام ١٨٨٩ دخل الأرجنتين ٢٦٠٠٠٠ مهاجر (ومعظمهم من الإسبان والإيطاليين) وبحلول عام ١٩١٢ ارتفع هذا الرقم إلى ٣٨٠٠٠٠ مهاجر. وعلى الرغم من صحة المقولة التي مفادها أن نسبة ٤٥٪ من هؤلاء المهاجرين قد عادوا من حيث أتوا؛ فإنهم قدموا خلال فترات إقامتهم مساهمات جوهرية للاقتصاد الأرجنتيني. لقد عُرف هؤلاء العمال المهاجرون باسم الخطاطيف GOLONDRINAS، لأنهم كانوا يغادرون إيطاليا في شهر تشرين الأول أو تشرين الثاني ويبحرون بأرخص الأجور إلى الأرجنتين؛ فيبدأون بجني الكتان والقمح في القسم الشمالي من مناطق السهوب، ثم يتحركون جنوباً، سيراً على الأقدام، لجني المحاصيل المتعاقبة حتى يصلوا إلى حقول الذرة في شهر شباط. وبحلول شهر نيسان /ابريل/ يعود هؤلاء الخطاطيف للزراعة الربيعية في موطنهم.

أدّى التدفق الهائل من اليد العاملة ورأس المال والتكنولوجيا من أوربة إلى الأرجنتين، إلى زيادة الثروة القومية في الأرجنتين من بليون دولار في عام ١٨٨٦، إلى ١٥ بليون دولار في عام ١٩١٤. وبما أن عدد السكان لم يتضاعف أكثر من ثلاث مرات خلال الفترة نفسها، فإن الثروة القومية لكل فرد ارتفعت خمسة أضعاف خلال جيل واحد. ولكن أحوال جماهير الشعب لم تتحسن خمس مرات عما كانت عليه من قبل، وإنما تزايد السخط والصراع في السنوات التي سبقت عام ١٩١٤. والسبب الأول لهذا الصراع هو تفاوت الدخل بين الملاك العقاري والعامل الزراعي في الريف، وبين رب العمل والعامل في المدينة. والسبب الآخر هو استغلال المستثمرين الأجانب للاقتصاد الوطني استغلالاً فاحشاً، مما حدا بالزعيم العمالي الاشتراكي والسياسي «جوان ب. جوستو» إلى التذمر في عام ١٨٩٦ قائلاً "إن رأس المال الإنكليزي فعل ما فشلت الجيوش الإنكليزية من فعله. فبلادنا اليوم تدفع الجزية لبريطانيا... وإن الذهب الذي يحمله الرأسماليون الإنكليز من الأرجنتين، أو ينقلونه على شكل منتوجات، لا يقدم لنا من الفائدة أكثر ما تقدمه عوائد الإيرلنديين والتي ينتزعها السادة الإنكليز من إيرلندا"[8].

وإذا التفتنا إلى الصادرات الزراعية من المناطق المدارية، فنجدها تتألف في معظمها، من السكر والتبغ. ثم تزايدت الصادرات في أواخر القرن التاسع عشر نوعاً وكماً. وأتاح الشحن البحري المبرد انتقال شحنات هائلة من الموز من أمريكة الوسطى في الوقت الذي أدى فيه ارتفاع مستويات المعيشة في الولايات المتحدة وأوربة إلى خلق أسواق جديدة واسعة. فصادرات القهوة من البرازيل، تزايدت ثلاثة أضعاف بين عامي ١٨٧٥ ــ ١٩٠٠ بحيث كان ثلثا إنتاج القهوة العالمي يصدر عن البرازيل في عام ١٩٠٠.

ساهمت الصادرات الزراعية المدارية في التطور الاقتصادي الشامل في البلدان المضيفة أقل من مساهمة صادرات الأرجنتين من حبوب ولحوم. والسبب هو أن زراعة المزارع، انتشرت من أمريكة اللاتينية إلى آسيا، سعياً وراء اليد العاملة الأوفر والأرخص. وأصبحت الأسعار العالمية للمنتوجات المدارية زهيدة وانخفض دخل بلدان أمريكة اللاتينية، على نحو مماثل، انخفاضاً كبيراً. إضافة لذلك لم يستلزم إنتاج المنتوجات الزراعية المدارية ونقلها الهيكل الأساسي الواسع، الذي استلزمته حبوب الأرجنتين ولحومها. فلم تكن الحاجة تستدعي إلا القليل من السكك الحديدية والموانىء وليس من وجود (الأثر الانتشاري) للنهوض بالاقتصاد.

إن المؤسسات العالمية المالكة لمعظم المزارع، التي تنتج المنتوجات الزراعية المدارية ولّدت نموذجاً من اقتصاد المزارع، عوقته طبيعة التطور الاقتصادي الشامل. فالمؤسسات عبارة عن شركات احتكارية أفقياً وعمودياً في الوقت نفسه ــ عمودياً لأنها لم تكن تسيطر على إنتاج سلعة خاصة، وإنما تسيطر على نقلها وتصنيعها وتسويقها أيضاً ــ وأفقياً لأنها تدير عدة مزارع في قارات مختلفة وأن توسع أو تقلص العمليات المحلية يكون حسب مردود الأرباح العائدة للمؤسسة الأم. وهكذا فإن تلك المؤسسات القليلة المسيطرة على مردود محصول زراعي معين في بلد من البلدان، كانت تعمل كمنشآت مكتفية ذاتياً ومستقلة عن بقية قطاعات الاقتصاد المحلي. ولم يبق من «الأثر الانتشاري» أو التدفق النقدي الداخلي من الإنتاج الرئيسي ضمن البلد المضيف إلا القليل، وأن الأرباح المتكدسة من إنتاج السلع الزراعية المدارية على النطاق العالمي وجدت سبيلها إلى المؤسسات الأم وليس إلى البلدان المضيفة، مما حكم على هذه البلدان بالنتيجة أن تعيش حالة نمو اقتصادي بدلاً من التطور الاقتصادي (راجع الفصل الرابع ــ المقطع الرابع، والفصل الثالث عشر ــ المقطعين الثاني والثالث).

وإذا تأملنا أخيراً صادرات أمريكة اللاتينية من المعادن لوجدنا بأنها ارتفعت بشكل كبير في أواخر القرن التاسع عشر. فالصناعات الجديدة تطلبت كميات أكبر من المواد الخام، كما أن التحسينات التي دخلت على النقل وعلى تقنيات استخراج المعادن أتاحت تلبية الطلب المتزايد عليها. فالنحاس كان يستخرج بكميات قليلة زمن العهود الاستعمارية، لأن استخدامه لم يتعدَّ الأواني المنزلية وهياكل السفن والزينة. وفي أواخر القرن التاسع عشر وبقيام الصناعة الكهربائية ازداد الطلب على النحاس. فقد صدرت التشيلي من النحاس في عام ١٨٩٠ أكثر مما صدرته عام ١٨٥٠.

ولم تستفد الدول المضيفة من الأرباح الناجمة عن ارتفاع صادرات المعادن إلا النذر اليسير. فالخبرة الفنية التكنولوجية، واستثمارات رأس المال الضخمة، وفرتها المؤسسات الأجنبية، مما جعل

معظم الأرباح تجد سبيلها إلى مؤسستي «آنا كوندا» و «كانيكوت» بدلاً من التشيلي أو البيرو. ولم توظف المؤسسات من الأيدي العاملة إلا القليل، قياساً إلى قيمة المردود الإجمالي الذي تحصل عليه، الأمر الذي لم تجن منه القوة العاملة المحلية إلا بعض المنافع من حيث المال أو اكتساب المهارات التقنية. فالهيكل الأساسي للتعدين كان، بطبيعته، أمراً بالغ التخصص، لم يولد مع الاقتصاد المحلي.

بقيت الأرباح الضخمة تتدفق من المكسيك وبوليفيا والتشيلي والبيرو، وغيرها من بلدان أمريكة اللاتينية المنتجة للمعادن، إلى المراكز الأم مواطن إدارة تلك المؤسسات حتى الحرب العالمية الأولى. وخلال القرن العشرين بدأت الحكومات المضيفة تطالب بنسب أعلى من العائدات، وبشيء من التصنيع المحلي لبعض منتوجاتها قبل تصديرها. وحتى عام ١٩٦٨ كان مردود رأس المال الأمريكي المستثمر في نحاس تشيلي لا يتجاوز ٢٦٪ قياساً إلى ٨ر١١٪ كمردود لإجمالي الاستثمارات الأمريكية في أمريكة اللاتينية، وقياساً إلى نسبة ٧ر٦٪ كمردود للاستثمارات في أوربة. فإذا كان هذا واقع الأمور في عام ١٩٦٨ فليس من الصعب أن نتخيل كيف كانت عليه مجريات الأمور في عام ١٨٩٨ أو عام ١٩٠٨.

ومهما كانت عليه الظروف، فإن أمريكة اللاتينية أصبحت مساهماً مهماً في أسواق السلع العالمية خلال القرن التاسع عشر. ففي عام ١٩١٣ صدرت أمريكة اللاتينية ١ر٦٢٪ من الكاوتشوك والجلود والفراء، ٩ر١٧٪ من الحبوب، ٢ر١٤٪ من الفواكه والخضروات، ٥ر١١٪ من منتوجات الدواجن.

ومع ذلك فجميع مناطق أمريكة اللاتينية، كانت على علاقات اقتصادية غير متكافئة مع المراكز الميتروبوليتانية (الأم)، وبدت عليها أعراضاً نموذجية من أعراض التخلف، وأحد تلك الأعراض: **طغيان الملكيات العقارية الضخمة**، سواء اتخذت لها شكل مرابع القطعان ومزارع القمح كما في الأرجنتين، أو مزارع القهوة كما في البرازيل، أو مزارع الموز كما في أمريكة الوسطى، أو مزارع السكر كما في الكاريبي. ولم تقم أية ثورة جماهيرية ضد هذا التفاوت الواضح إلا في عام ١٩١٠، حيث قامت الثورة في المكسيك التي ضمّت في ذلك الزمن، نسبة ٩٠٪ من المعدمين من الأسر الريفية.

وثمة مظهر آخر من مظاهر التخلف وهو **إنتاج سلعة وحيدة لأسواق ما وراء البحار**، وهذا يعني بالنسبة لبلدان أمريكة اللاتينية الكبيرة سلسلة من الاعتماد على زراعة المحصول الوحيد. ففي البرازيل كان المحصول الوحيد أولاً قصب السكر حتى أوائل القرن الثامن عشر، ثم الذهب والماس

حتى حوالي ١٨٣٠، ثم القهوة التي بقيت الصادر الرئيسي حتى الزمن الراهن، وأخيراً السائل المطاطي حتى زمن انهياره في عام ١٩١٤. وكذلك الأمر بالنسبة إلى التشيلي التي عانت من سلسلة الاعتماد على القمح والنترات والنحاس.

وآخر مظاهر هذا التخلف **تمثل بطغيان العلاقات الاقتصادية العمودية مع المراكز الأم**، بدلاً من قيام الروابط الاقتصادية الأفقية، التي تكفل التكامل بين مختلف قطاعات الاقتصادات الوطنية. فريو دي جانيرو التي تُشحن منها معظم صادرات البرازيل، صدرت في عام ١٨٤٨ ــ ١٨٤٩ ما قيمته ٢٧٣٢٩ كونتو إلى البلدان الأجنبية، مقابل ٧١٧ كونتو إلى المدن المحلية. ومثله فيما يتعلق بالطرقات والسكك الحديدية والموانئ، التي أُقيمت كلها لتسريع التجارة مع بلدان ما وراء البحار، وليس لتنشيط التجارة الداخلية. وأصبحت الموانىء في أمريكة اللاتينية من أمثال ريو دي جانيرو وسان باولو ومونتيفيديو وأسانسيون قادرة على الاتصال بالعواصم الأوربية بشكل أسرع وأيسر من اتصالها بأقاليمها الداخلية. وفي البرازيل تم تمديد خطوط السكك الحديدية برأسمال إنكليزي، واستخدام قياسات عرضانية مختلفة، مما يجعل من تبديل القاطرات لخطوطها الداخلية مشكلة حقيقية حتى الوقت الراهن. وبما أن الاهتمام تركز حول نقل السلع من الأماكن البعيدة إلى الموانىء، فلم تقم أية محاولة لربط مختلف أقاليم البرازيل بعضها ببعض وتكاملها.

بقي شاهد آخر على قيام العلاقات الاقتصادية العمودية وهو: **طغيان المنشآت الأجنبية** على الاقتصادات المحلية. فالمنشآت الأجنبية الإنتاجية والحديثة تحركت على شكل جيوب معزولة ذات آثار انتشارية قليلة. فمناجم القصدير في جبال الآندز البوليفية ــ ذات الأضواء الوهاجة والناقلات الميكانيكية المدفوعة بالطاقة العالية ــ كانت على تناقض صارخ مع رتابة الحياة التقليدية القديمة قدم التاريخ في القرى الهندية المحيطة بها. وكذلك الأمر بالنسبة إلى مزارع السكر في الجزء الجنوبي من بورتوريكو ــ بأنظمة الضخ فيها وآلات الحقول الميكانيكية ــ كانت أيضاً على تناقض صارخ مع المزارع الصغيرة لسكان الهضاب الذين يعتصرون الزهيد مما تزرعه أوديتهم في أتربتها المتآكلة.

ففي عام ١٧٢٣ أُرسل تقرير هام إلى نائب الملك في المكسيك يتضمن الشكوى التالية: "إن التجارة العالمية تزدهر على حساب شعوب أمريكة، والأيدي العاملة الفقيرة فيها، وإن تلك الثروات المستمدَّة من قلب الأرض الخصيبة لا تستعاد بتاتاً"[9]. إن نفس صرخة التذمر هذه، بكل المبررات المماثلة للشكوى السابقة، من الممكن إطلاقها في نهاية القرن التاسع عشر ــ أو في نهاية القرن العشرين وللغرض نفسه.

٤ ـــ حضارة الاستعمارية الجديدة

لم يكن لأمريكة اللاتينية بعد الاستقلال، بنية اقتصادية متخلفة وتبعية، بل بنية اجتماعية متخلفة وتبعية أيضاً. والعلاقة بين هاتين البنيتين علاقة سببية تعزز واحدتهما الأخرى.

فأحد مظاهر الاستعمارية الجديدة في ميدان العلاقات الاجتماعية توضّح بتقليد الطبقة المستنيرة المحلية للقيم الميتروبوليتانية وأزيائها ومنتوجاتها، ومن هنا انطلق الاستهلاك الضخم للسلع والخدمات المستوردة من المراكز الأم، بما فيها الملابس والمشروبات والشؤون الفنية والمربيات، والمعلمون الاختصاصيون والتربية المدرسية للأطفال. ونتج عن هذه الخدمات ارتشاح لرأس المال قلّص الفرص أمام التطور الاقتصادي المحلي تقليصاً جوهرياً، ولا سيما أن فقراء الناس سعوا لمنافسة طراز معيشة «البيت العظيم» بإنفاقهم أموالهم الهزيلة على المستوردات من الأثواب الصوفية، والقبعات والويسكي الاسكتلندي وما شابه ذلك.

وأصيب التطور الاقتصادي بشلل مماثل، نتيجة الموقف السلبي من العمل العضلي الذي اعتبر من الناحية الاجتماعية مجلبة للعار ولا يليق إلا بالعبيد أو الأيدي المأجورة. وهذا يتعارض مع المبادئ الأخلاقية البروتستانتية التي كانت سائدة في نيو إنكلاند. وروى أحد الرحالة الأمريكيين في البرازيل عام ١٨٥٦ أن الكريوليين "يفضلون التضور جوعاً على أن يعملوا ميكانيكيين" ولذلك أناطوا معظم المهن بعبيدهم. "لقد رأيت عبيداً يعملون نجارين وبنائين وبلاطين وعمال مطابع ودهانين لافتات وتزيينات وصناع عربات وخزائن ومبتكرين لشارات الزينة العسكرية، وصناع مصابيح وصائغين للفضة والجواهر وأرباب الطباعة الحجرية .... إن كل أنواع الحرف يمارسها السود من العمال المياومين والصبية"[10]. ولقد استمر هذا الموقف السلبي من الجهد العضلي حتى بعد إلغاء العبودية في عام ١٨٨٨. وأنشأت الحكومة عدة مدارس زراعية في عام ١٩١٤ ولكن الانتساب إليها، على الرغم من حملات التشجيع، بقي قليلاً، في الوقت الذي تدفقت فيه الحشود على المدارس ذوات الحظوة الاجتماعية كالحقوق والطب.

عرقل هذا النمط الصارم من التراصف الاجتماعي في أنحاء أمريكة اللاتينية التطور الاقتصادي. فالأرستقراطية العقارية، التي تنحدر معظمها من الكريوليين الاستعماريين، كانت تحتكر المناصب الرفيعة في مهنة القضاء وأعلى مراكز البيروقراطية وغير ذلك من الإدارات الحكومية. وكان المهاجرون الأوربيون الذين وفدوا في أواخر القرن التاسع عشر يعملون كتجار أو أطباء أو مهندسين أو معلمين، ومهما كانت مهنتهم أو منزلتهم الاجتماعية، فقد كانوا ينظرون بعين الازدراء إلى الهنود والأفارقة ويعتبرونهم، بيولوجياً، أدنى مرتبة منهم وبحاجة للتوجيه والقيادة أكثر من حاجتهم

للثقافة وفرص الحياة. وإن اقتران التراصف الاجتماعي بالعنصرية جعل مرونة الحركة الاجتماعية أمراً مستحيلاً لأنه لم يوفر من الفرص إلا أقلها أمام الأغلبية الساحقة من السكان لتحقيق طاقاتها الكامنة. وروى أحد الفرنسيين عام ١٨٦٠ أنه من اليسير على المرء في البرازيل "أن يحدد الطبقة التي ينتمي إليها فرد من الأفراد تحديداً مباشراً حتى وسط غابة من الغابات"، بينما نوه أحد الإنكليز في العقد نفسه إلى أن "البرازيليين يجلون فائق الإجلال منزلة المرء ورتبته، بحيث أن المرء لا يجد لهما مثل هذا التحديد الدقيق ولا في أية لغة أخرى"[11].

إن الأثر المعوق الذي خلفه التراصف الاجتماعي قد ازداد وبالاً وتعزز بالنظام التربوي الذي يستبعد الغالبية العظمى من الأطفال. ففي الولايات المتحدة كان ثلث الأطفال في بعض الولايات، يواظبون على المدارس الابتدائية عام ١٨٦٥ ولم يكن في محافظة بونس آيرس، وهي أرقى المحافظات في الأرجنتين، أكثر من نسبة واحد إلى خمسة وعشرين ممن انتسبوا ذلك العام إلى المدارس الابتدائية. وكذلك الأمر بالنسبة للبرازيل التي بلغت فيها النسب المئوية لمن هم في سن التسجيل في المدارس الابتدائية لا تتجاوز ٢ر٥ في عام ١٨٧٢، و ٨ر٥ في عام ١٨٨٩، و ١ر٩ في عام ١٩٠٧. والجدير بالذكر أن نوع الثقافة المنقولة إلى الأطفال لم يكن يصب في اتجاه التطور الوطني، لأنه لم يدرب سوى صغار الكتبة، حيث أن التقنيين والإداريين كانوا يستوردون من أوربة صانعة القرار. ويؤكد الاقتصادي الجامايكي «جورج ل. بكفورد» "بأن النظام الثقافي في مجتمع المزارع متخلف تقنياً على العموم ويساهم في استمرار بقاء التخلف"[12]. ويعزز هذا الاستنتاج الإحصاءات التالية عن النسبة المئوية للراشدين من غير المتخرجين الجامعيين في العلوم أو الهندسة في عام ١٩٥٨ ــ ١٩٥٩: الصين والاتحاد السوفييتي ٤٧٪، أوربة الغربية ٣٤٪، إفريقية ١٩٪، أمريكة اللاتينية ١٦٪"[13].

إن انخفاض نسبة التعليم كانت تسير جنباً إلى جنب مع انخفاض مماثل لحق الاقتراع. فخلال القرن التاسع عشر بلغت نسبة الذكور الذين يحق لهم الاقتراع بين ٢ و ٤٪ فقط في أمريكة اللاتينية. وفي البرازيل مثلاً بلغ عدد من يحق لهم الاقتراع لا يتجاوز ١٤٢٠٠٠ نسمة من أصل ١٥ مليون نسمة. وبقي أحفاد الكريوليين الاستعماريين يهيمنون على كل مجتمعات أمريكة اللاتينية والبنى السياسية فيها حتى القرن العشرين.

ويلي الطبقات المستنيرة الحاكمة من البيض أو أشباه البيض، الطبقات المنغلقة كما أشير سابقاً، التي ارتفعت إلى المرتبة الوسطى بعد الاستقلال. فالصراع من أجل البقاء، أو الأمل بسرعة التسلق الاجتماعي، جعل تلك الطبقات أشد قسوة في استغلال الجماهير الهندية والإفريقية أثناء تعاملها معها. وتركز رد فعل الهنود بالانكفاء إلى مجتمعاتهم القروية، حيث ابتعدوا عن أحداث الحياة

الوطنية واقتصرت صلاتهم مع عالم الإنسان الأبيض على الزيارات العرضية التي يقوم بها التجار الجوالون والرهبان بين حين وآخر.

وكان العبيد الإفريقيون في وضع أسوأ، بعد اقتلاعهم من الجذور من مواطن أجدادهم، وتجريدهم من إحساسهم بهويتهم، بإلقائهم جميعاً في ظل ظروف منافية تماماً للظروف الإنسانية في الخليط القبلي المتباين لغوياً وحضارياً. وأصبح الادعاء الشائع الذي مفاده أن العبيد في أمريكة اللاتينية كانوا موضع معاملة أكثر اعتدالاً منها في أمريكة السكسونية، ما هو إلا ادعاء لا يقوم على أساس من الصحة حتى المعايير التي تسم العرقين، اختلفت في كلا الحضارتين اختلافاً حقيقياً. ففي الولايات المتحدة أصبح الفارق وراثياً، مما جعل آثار المورثات الإفريقية في المظهر الفيزيولوجي يعني أوتوماتيكياً الانحدار إلى منزلة السود الدنيا، بينما الفارق في أمريكة اللاتينية اجتماعياً يتضمن طريقة الحديث واللباس والثقافة والدخل والمهنة. وإن النتيجة الختامية لم تكن لتختلف اختلافاً هاماً بين هذين المجتمعين. ففي أمريكة اللاتينية، كما في أمريكة السكسونية، كانت «الطبقة العليا» قوقازية في مظهرها إلى حد بليغ، بينما تألفت «الطبقة العليا» من «الناس الملونين».

إن عاملاً من العوامل التي حددت المواقف من السود والخلاسيين، يكمن في نسبة البيض بين مجمل السكان. فحيثما كانت النسبة ضئيلة جداً، ولا تفي بغرض توفير القوة البشرية لملء الأدوار الوسطى على شكل بيروقراطيين وحرفيين وكتبة وموظفين ورؤساء عمال وما شابه ذلك، كانت الحاجة تقضي بالسماح للخلاسيين بملء هذا الفراغ، الأمر الذي يؤدي تلقائياً إلى تحسين مرتبتهم الاجتماعية وحقوقهم. وإذا وُجد من البيض ما يكفي لملء هذه الأدوار الوسطى، فلن تستدعي الحاجة قيام التمييز بين السود والخلاسيين، ويقع الطرفان ضحية التمييز العنصري المطلق. وهذا ما يفسر اختلاف المواقف العنصرية في الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة، قياساً إلى معظم بلدان أمريكة اللاتينية وضمنها كما في القسم الشمالي الشرقي من البرازيل، حيث كانت المواقف العنصرية فيه مواقف أمريكية لاتينية نموذجية، قياساً إلى القسم الجنوبي الشرقي حيث الأغلبية الساحقة من السكان من أصل أوربي وحيث يخضع السود والخلاسيون إلى التمييز العنصري في الولايات المتحدة [14].

عامل آخر كان يُحدد اختلاف المواقف والتصرفات العنصرية وهو وضع السوق المتاح لنتوجات التصدير. فإذا أتاح هذا السوق فرصة للأرباح الطائلة، فإنه يُخضع العبيد لاستغلال لا هوادة فيه، كما أن حياتهم لا تنال أدنى اعتبار طالما أن ارتفاع الأسعار كان يؤمن مزيداً من الأرباح، ويستدعي الوصول بالإنتاج إلى أقصى مداه، بإرهاق العبيد وإفنائهم في غضون بضع سنوات، وشراء

دفعة جديدة منهم من إفريقية . وروى الرحالة عن الاستغلال الفظيع في البرازيل ، إبان رواج السكر في القرن السابع عشر ، والتعدين في أوائل القرن الثامن عشر ، والقهوة في القرن التاسع عشر ، ولكنهم تحدثوا أيضاً عن تلك المعاملة الكريمة التي لقيها العبيد خلال فترات الركود الاقتصادي ، التي تخللت فترات الازدهار . فأثناء تلك الفترات العصيبة ، لم يكن لدى أصحاب المزارع من الحوافز إلا أقلها لزيادة مردودهم منها ، واتجهوا لتقليص منتوجها إلى مستوى الاكتفاء الذاتي بدلاً من اللجوء إلى عمليات التصدير .

وتحدث الرواة عن العلاقة السببية بين ظروف السوق ومعاملة العبيد في الولايات المتحدة أيضاً . حيث قامت المجتمعات المتسامحة في الولايات الساحلية أمثال : « ميرلاند ، وفرجينيا » ، قياساً إلى مجتمعات المزارع ذات القسوة المتناهية في أعماق الجنوب . وخلص « دافيد بريون دافيس » إلى الاستنتاج التالي :

" إذا ساد الاسترقاق الاستغلالي الرأسمالي البرازيل وأمريكة الإسبانية في بعض الأزمنة ، وإذا اعتمد الأمريكيون الشماليون النموذج الرحيم من الاستعباد ، واعترفوا جهاراً بإنسانية عبيدهم في بعض الأزمنة ، فإن الفوارق التي ظهرت بين الاسترقاق في أمريكة اللاتينية وفي الولايات المتحدة ، لم تكن أكثر من الفوارق الإقليمية أو المؤقتة التي ظهرت ضمن البلدان نفسها . ويقودنا مثل هذا الاستنتاج إلى الارتياب في أن استرقاق الزنوج هو تلك الظاهر الفريدة ، أو الصيغة GESTALT التي كانت متغيراتها أقل أهمية من نماذجها التوحيدية الضمنية .

الفصل العاشر

إفريقية : من تجارة الرقيق إلى التجارة المشروعة

إننا نسأل الله أن يسبغ بركاته على مشاريعنا ، لينشأ عنها جموع ضخمة من الوطنيين من زراع القطن والتجار الذين قد يشكلون في المجتمع كتلة كبيرة ، ويؤسسون مملكة تعود بالنفع العميم على إفريقية ، وتحتل مكانتها ضمن دول أوربة .

هـ . فين ــ السكرتير العام لجمعية الكنائس التبشيرية (١٨٥٧)

لم تدخل إفريقية قبل القرن التاسع عشر ، نطاق النظام العالمي المركنتلي الأوربي . فالعمال العبيد الأفارقة . أصبحوا اللحمة التي تربط بين عناصر النظام العالمي وتشد بعضها بعضاً . ومع ذلك لم تندمج إفريقية ضمن هذا النظام ، كعنصر جوهري . وأما الأسباب لعدم الاندماج هذا ، كما أُشير في الفصل الخامس ، هو أن بعض أنحاء إفريقية لم تتأثر بتجارة الرقيق ، وكان بعضها قد تأثر بتلك التجارة تأثراً سطحياً . فجماهير الشعب الإفريقي لم تكن معنية بمراحل التصدير والاستيراد في هذه التجارة . ولكن هذا الواقع تغير بكامله خلال القرن التاسع عشر ، لأن الثورة الصناعية الأوربية ولدت رأسمالية صناعية ، أكثر ديناميكية وقوة من الرأسمالية التجارية السابقة . وأصبح الأوربيون في هذه الآونة قادرين على التغلغل في أعماق القارات واستغلال جماهيرها . حصل ذلك في إفريقية على مرحلتين . فالمرحلة الأولى توقف تجارة الرقيق التي مهدت الطريق أمام « التجارة المشروعة » بمختلف المواد الخام الإفريقية المطلوبة في أوربة . وأما المرحلة الثانية (التي سيعالجها الفصل الرابع عشر) هي تقسيم القارة سياسياً وأزالت العقبات التي يمثلها التجار والزعماء الوطنيون ، وأتاح قيام الحكم والاستغلال المباشر أيضاً .

١ ــ نهاية الاسترقاق في إفريقية وفي الأمريكيتين

إن تجارة الرقيق بحد ذاتها قد أخّرت انفتاح القارة الإفريقية، فالوسطاء الأفارقة عقدوا العزم على الاحتفاظ باحتكار دورهم في تجارة الرقيق، معارضين أية جهود أوربية، للنفاذ إلى أعماق القارة لأنهم رأوا فيها تحديات لاحتكارهم. وعارض النخاسون الأوربيون بدورهم أي نوع من التجارة في إفريقية مخافة الحد من تحركاتهم. ومنع الأوربيون أيضاً؛ أي دخلاء من العمل بذلك الميدان، وكان خوفهم ظهور أي احتجاج علني في حالة افتضاح مخازي إتجارهم بالكائنات البشرية. هذا السبب بالذات دفع البرتغاليين إلى منع البابوية من إرسال أية بعثات تبشيرية إلى إفريقية خارج إطار سيطرتهم ومراقبتهم المباشرة.

تصدت حركة حظر الرق لتجارة الرقيق، فبدأت على أيدي زمرة صغيرة من المصلحين بقيادة «ويليام ولبرفورس، وتوماس كلاركسون وغرانفيل شارب»، الذين أسسوا في إنكلترا عام ١٧٨٧ جمعية حظر الإتجار بالرقيق، وفي عام ١٨٢٣ قررت الجمعية المناهضة للاسترقاق إنهاء مؤسسة الاسترقاق وتجارة الرقيق. إن اعتقاد أنصار هذه الدعوة بحرية التجارة والضمير والعقود المأجورة، جعلهم يناهضون الاسترقاق لمخالفة تعاليم الإنجيل وحقوق الفرد التي منحها له الله في استغلال جهده للصالح العام. وحظيت هذه الحجج بمساندة عدة مجموعات متدينة، ولا سيما زهاد الكويكرز داخل الوطن وأعضاء البعثات التبشيرية خارجه، الذين وجدوا في تجارة الرقيق عائقاً أمام انتشار المسيحية، ولذلك فضلوا استبدالها «بالتجارة المشروعة» في المنتوجات الزراعية. وآمنوا أيضاً بأن «التنصر والتجارة والتحضر» أمور متشابكة لا تنفصل.

إن الانتصار النهائي لدعاة إلغاء الرق لم يعتمد على هذه الحجج وحدها، وإنما استند أيضاً إلى بعض الاتجاهات السياسية والاقتصادية في ذلك الزمن. فوثيقة الإصلاح لعام ١٨٣٢ منحت الطبقة الإنكليزية الوسطى حق الاقتراع، وبذلك ألغت من مجلس العموم «مصالح الهند الغربية» القوية. كما أن تقدم الثورة الصناعية ألغى بحد ذاته العبودية، فالتكنولوجيا الجديدة والمتسارعة النمو خلقت طلباً على الأسواق عبر البحار للسلع المصنعة، وليس على الأيدي العاملة الرخيصة في المزارع. وفي الوقت نفسه تزايدت الأدلة على أن الأيدي العاملة الحرة في مزارع الكاريبي كانت أكثر إنتاجية من العمال العبيد، بسبب ثورات العبيد المتكررة. خسرت المصالح البريطانية الهندية الغربية أخيراً عطف الجماهير، لأنها لم تعد تستطيع إنتاج السكر الرخيص، رخص السكر الكوبي في الجزيرة الإسبانية. وأصبحت تلك المصالح بحاجة إلى الإعانات المالية والمنح الحكومية لتحافظ على مواقع المنافسة، الأمر الذي لقي معارضة عنيفة من المصالح الصناعية البريطانية، لأنها طالبت بحرية

التجارة ليتسنى لها بلوغ الأسواق العالمية دونما عقبات. وشعر المستهلكون البريطانيون بالامتعاض، لإنفاقهم مزيداً من المال ثمناً للسكر الهندي الغربي المعزز فوق طاقتهم، لو أنه بيع في سوق مفتوحة.

وقام جدل كبير حول الأهمية النسبية للعامل الاقتصادي كشيء مناقض للعامل الديني والخيري في تفسير انتصار حركة إلغاء الاسترقاق. فالمؤرخ «ك. أونوكا دايك»، أصاب في توكيده أن كلا العاملين يكملان بعضهما بعضاً وأن التركيز على أي عامل منهما يفضي إلى الإفراط في التبسيط.

" حوَّل هذا التغيير الاقتصادي الصاعد مصالح الاسترقاق إلى أحجام سهلة القياد، ومكن دعاة الإلغاء من شن الهجوم الناجح عليها. ومن الناحية الأخرى لو لا الهجوم الجريء المفعم بالإلهام الذي شنه الخيرون المسيحيون أمثال «ولبرفورس وكلاركسون» لحافظ كل من الاسترقاق وتجارة الرقيق على كيانه المتهافت ــ مثلما حافظت عدة نظم بالية على كياناتها المتهافتة في واقع الأمور ــ على الرغم من انقضاء زمن طويل على عهد الإفادة منهما "[1].

وما يتعلق بالإفريقيين كانت الحركة التوسعية المرافقة للثورة الصناعية الجديدة موجودة دوماً لصعوبة مقاومتها. " إن الإنسان الأبيض يختلط بيننا بوجه جديد. ويتكلم تعابير صعبة الفهم ويجلب إلى بلادنا الأزياء الجديدة والبنادق العظيمة والجنود "[2].

إن اقتران العوامل السياسية والاقتصادية والدينية والخيرية بعضها ببعض، أدَّى إلى صدور الوثيقة البرلمانية لعام ١٨٠٧، التي حظرت على السفن البريطانية المساهمة في تجارة الرقيق، وإنزال العبيد في المستعمرات البريطانية. وفي عام ١٨٣٣ دفع البرلمان الأمور خطوة إلى الأمام، بإلغائه مؤسسة الاسترقاق على الأرض البريطانية ومنحه مبلغ ٢٠ مليون جنيهاً على شكل تعويض لأصحاب الرقيق. وخلال السنوات التالية بدأت الوحدات البحرية البريطانية بممارسة الخفارة على سواحل إفريقية والبرازيل والكاريبي، ضد تجار الرقيق بنجاح محدود، إلى أن عمدت بلدان العالم الجديد أنفسها إلى إلغاء الاسترقاق كمؤسسة. وهذا ما فعلته هاييتي في عام ١٨٠٣، والولايات المتحدة في عام ١٨٦٣، والبرازيل وكوبا في عام ١٨٨٨.

واختفت تجارة الرقيق من غربي إفريقية والأمريكيتين في نهاية القرن التاسع عشر، غير أن النخاسين العرب ثابروا على ممارستها في إفريقية الشرقية وإفريقية الوسطى حتى الحرب العالمية الأولى. وفي واقع الحال تزايدت هذه التجارة العربية بالرقيق في أواخر القرن التاسع عشر من جراء تزايد الطلب الأوربي على القرنفل من زنجبار والقرفة من سيشل والسكر من ريونيون وموريشس. وأصبحت مزارع هذه الجزر في المحيط الهندي بمثابة جزر الهند الغربية بالنسبة للعرب، مما أدى إلى انتعاش تجارة

الرقيق (إما جهاراً أو بشيء من التستر تحت قناع «عقود العمل») على الساحل الإفريقي الشرقي مثلما ازدهرت من قبل في الكاريبي.

٢ ـ استكشاف إفريقية

خلفت نهاية عمليات المتاجرة بالرقيق أسوأ الآثار في إفريقية. فأعماق القارة السوداء أصبحت سهلة المنال الآن وسارع مشاهير المتسكشفين لتبديد الظلام. والحديث عن «الاكتشافات» التي قام بها الأوربيون يطفح بالتعصب العرقي، لأن إفريقية كانت قد اكتُشفت وأصبحت مهداً لمستوطنيها منذ عهد سحيق. ولم يته المستكشفون في الغابات والصحاري العديمة المسالك، بل استفادوا من نظم الاتصالات الموجودة، من أزقة داخل القرى ودروب القوافل، ومسالك القوارب الخفيفة (الكانو)، كما استخدموا المواطنين المحليين كأدلاء وحراس وحمالين. وعندما انطلق «هنري مورتن ستانلي» بحثاً عن دافيد ليفينغستون في عام ١٨٧٠، استخدم مجموعة من الإفريقيين والعرب للعمل برفقته كحمالين وأدلاء ورؤساء قوافل. فلا عجب إن التزمت البعثة الاسكتلندية الصمت، لدى رؤيتها هذا الموكب المتنافر، قال عنه ستانلي: "أظنكم بعثة الدكتور ليفينغستون". وما الحديث عن تكرار حملات المستكشفين الجريئين الذين كانوا لا يهابون مواجهة الصعاب في المناطق البكر إلا حديث خرافة. ونقل الأوربيون موجودات حملاتهم إلى مختلف المناطق في القارة الإفريقية بقصد التكامل والإعلان عنها، وجعلوا أعماق القارة معروفة للعالم الخارجي لمعرفة العالم الخارجي مثلما جرى بأعماق الأمريكيتين قبل قرنين من الزمان.

بدأ الاستكشاف المنهجي للقارة بتأسيس الجمعية الإفريقية في عام ١٧٨٨ التي ترأسها العالم البريطاني الشهير «جوزيف بانكس»، والتي كان هدفها "تنشيط مسألة العلم والإنسانية واستكشاف المناطق الجغرافية المجهولة، ومصادر الثروات الطبيعية، وتحسين ظروف القارة التعيسة"[3]. وانصب اهتمام الجمعية في البداية على مشكلة نهر النيجر. فحتى قبل بدء تجارة الرقيق الأوربية راجت الإشاعات عن وجود مدن خرافية على ضفتي نهر عظيم يدعى بنهر النيجر، ولكن لم يكن أحد يعرف من أين ينبع هذا النهر، ولا أين يصب. ولحل هذا اللغز أرسلت الجمعية في عام ١٧٩٥ طبيباً اسكتلندياً يدعى «مانغو بارك» الذي نجح في الوصول إلى النهر، بعد أن قاسى القروح الجلدية والحرارة والمرض والأسر والجوع، ولكن المرض أجبره على العودة إلى الساحل، بدلاً من متابعة مجرى النهر حتى مصبه. وفي عام ١٨٠٥ عاد بارك على رأس حملة ضخمة ولكنه سقط صريع الحمى قبل أن يحقق هدفه[4].

وحاول العديدون حل لغز النيجر. وتمكن في النهاية «ريتشارد لاندر» من حلّه. فقد تابعه

إلى مصبه في عام ١٨٣٠ ، وبرهن من خلال نجاحه على أن أنهار الزيت المزعومة ، التي كانت معروفة لدى الأوربيين من زمن بعيد بأنها منبع زيت النخيل والعبيد ، هي دلتا نهر النيجر . وهناك مستكشف فرنسي يدعى « رينيه كايليه » دخل غربي إفريقية قادماً من أقصى الجنوب الغربي متخفياً بثياب عربي . واجتاز الصحراء الكبرى إلى طنجة فكان أول إنسان أوربي يدخل مدينة تمبوكتو في العصور الحديثة . وخاب أمله عندما وجد أن تلك المدينة الخرافية ذات الذهب الأسطوري ، لم تكن سوى « كتلة من البيوت البائسة المبنية من الطين » . وأما استكشاف غربي إفريقية فقد تـمَّ عام ١٨٥٠ على يد الدكتور « هنريتش بارث » . وزار هذا الإنسان الألماني الرائع أهم المدن في غربي السودان واجتاز الصحراء الكبرى ليعود إلى إنكلترا في عام ١٨٥٥ ، وتعد رحلته من أعظم الأعمال البطولية في تاريخ الأسفار الإفريقية ، وتعتبر يومياته من أهم ما كتب عن الرحلات بسبب شرحه التام للمواقع والمناطق الجغرافية التي زارها وتاريخها وعروقها البشرية .

وانتقل الاهتمام إلى إفريقية الشرقية بعد حملة تجارية أفضت إلى كارثة في أعالي النيجر ، مما أثبت عقم الفرص التجارية هناك . وكانت المشكلة الكبرى في شرقي إفريقية ، هي معرفة النيل . فالسكان المعادون ، والمستنقعات الواسعة ومنحدرات المياه التي لا تحصى ، أفشلت جميع المحاولات للملاحة في النهر بغية التوصل لمعرفة مصادر مياهه . وفي عام ١٨٥٦ بدأ رجلان إنكليزيان « جون سبيك وريتشارد بيرتن » رحلة برية من الساحل الإفريقي الشرقي إلى أن اكتشفا بحيرة تانجانيقا ، ولما أقعد المرض بيرتن تابع الرحلة سبيك ، بمفرده مائتي ميل أخرى واكتشف بحيرة فيكتوريا . وفي رحلة ثانية (١٨٦٠ ــ ١٨٦٣) شاهد سبيك النيل الأبيض يتدفق من بحيرة فيكتوريا عند شلالات « ريبون » ومن ثم تابع هذا النهر العظيم إلى الخرطوم ومنها عبر مصر إلى البحر المتوسط .

وفي غضون ذلك انطلق مستكشفون آخرون ، نحو جنوب إفريقية الوسطى من إقليم رأس الرجاء الصالح الواقع في جنوبها . وسمت على هؤلاء المستكشفين شخصية المستكشف العظيم دافيد ليفينغستون ، الذي أعد نفسه في الأصل ليرأس فريقاً طبياً إلى الصين ، ولكن نشوب حرب الأفيون حوله إلى إفريقية ، حيث حط رحاله في « كيب تاون » وشق طريقه باتجاه الشمال . وفي عام ١٨٤٩ عبر ليفينغستون نهر كالاهاري ، ليكتشف المناطق الصالحة للمشاريع التبشيرية خلف هذا النهر . فاكتشف بحيرة « انغامي » ، حيث علم أن المنطقة الواقعة خلفها ، منطقة مكتظة بالسكان وغنية بالمياه ، مما يناقض الصحراء التي اجتازها قبلاً . وفي عام ١٨٥٢ انطلق برحلته العظيمة نحو الأطلسي ، ثم عاد إلى المحيط الهندي الذي بلغه في عام ١٨٥٦ . ووصل ليفينغستون إنكلترا وألقى خطابه التاريخي في جامعة كامبردج ، ذلك الخطاب الذي بعث الاهتمام بإفريقية في أنحاء العالم الغربي .

وبين عام ١٨٥٧ وعام ١٨٦٣ قاد ليفينغستون حملة اكتشف بها منطقة زامبيزي، وفي عام ١٨٦٦ انطلق ثانية لحسم عدة تساؤلات حول منابع النيل. وقد اختفى في مجاهل الغابات الإفريقية ولم يعد قادراً على إرسال كلمة واحدة إلى العالم الخارجي طيلة خمس سنوات. وأخيراً أرسلت صحيفة «نيويورك هيرالد» هنري م. ستانلي، وكان مراسلاً مشهوراً عن الشؤون الخارجية، للتفتيش عن ليفينغستون. فوجده ستانلي في عام ١٨٧١ على ضفاف بحيرة تانجانيقا في حادثة لا تمحى من سجل الاستكشافات الإفريقية. فعلى الرغم من أن ليفينغستون كان مريضاً وضعيفاً جداً، «مجرد كومة من العظام» حسب أقواله، فإنه رفض العودة إلى الوطن مع ستانلي، وبدلاً من ذلك واصل استكشافاته حتى الأول من أيار عام ١٨٧٣، عندما وجده أصحابه ميتاً متخذاً وضعية الصلاة قرب كوخه.

كانت ردود أفعال هؤلاء المستكشفين متباينة حيال ما شاهدوه في إفريقية، فبعضهم حاول بكل شجاعة أن يتفهم القبائل والحضارات الغريبة التي واجهها، ويقف في مقدمة هذه المجموعة كل من «بارث وليفينغستون». وبعضهم الآخر، فشل في خرق القوالب الجامدة لخلفيته ومداركه، وعجز الكثير منهم النفاذ بالبصيرة إلى أعماق الإفريقيين، الذين كانوا يختلفون كل الاختلاف عن المواطنين الإنكليز. وأخيراً طاف المستكشفون قارة تعيش أزمة عميقة. فتجارة الرقيق تركت أقاليم بكاملها في حالة من التمزق والفوضى، يتصيد فيها الجار جاره. وزعم المستكشفون بأن «الحياة كانت دائماً هكذا» وهذا الزعم وفر المبررات لفكرة الوصاية. متوحشون جهلة، عاجزون عن صيانة أنفسهم، بأمس الحاجة لمن يأخذ بأيديهم ويرشدهم إلى طريق الحضارة. هذا الموقف وجد ما يعززه في العنصرية التي يشترك بها المستكشفون جميعهم في ذلك الزمن بنسب متفاوتة. ورغم نكران ليفينغستون لذاته وإحساسه العميق بالعدالة ونزعته الخيرة الأصيلة، كتب بكل يقين: "إننا ندخل بينهم «الإفريقيين» كأفراد عرق سام، وخدم حكومة ترغب في رفع مستوى أكثر أفراد الأسرة البشرية انحطاطاً"[5].

٣ ــ من تجارة الرقيق إلى التجارة المشروعة

لقد أتاح إلغاء تجارة الرقيق، للمستكشفين القيام بأعمالهم، وَمَهَّد الطريق للمتاجرة بالسلع الأخرى ــ أي للتجارة المشروعة كما يسميها دعاة حركة إلغاء الرقيق. وازدهرت هذه التجارة في منطقة غربي إفريقية، التي تنتج مختلف السلع الرائجة في أوربة. ومن هذه السلع زيت النخيل لصنع الصابونة وتزييت المحركات وصنع الشموع، وبزر النخيل لصنع السمن النباتي «المرغرين» وعلفاً للقطعان، والفول السوداني لزيت الطبخ والصابون. وأما الصادرات الأخرى لغربي إفريقية في

القرن التاسع عشر فقد تضمنت الصمغ من السنغال والذهب من ساحل الذهب والأخشاب والعاج والقطن من منطقة الغابات. ومقابل هذه الصادرات يتلقى الإفريقيون الغربيون الأقمشة القطنية والصوفية والمشروبات الروحية والأواني المعدنية والملح والتبغ والبنادق والبارود. وحافظ الإفريقيون على أدوارهم كوسطاء في هذه التجارة المشروعة الجديدة، مثلما حفظوها في تجارة الرقيق السابقة. ولكن بعضهم انسحب من ممارساته الساحلية بإلغاء تجارة الرقيق، وعاد لمزاولة العمليات التجارية عبر الصحراء الكبرى. وهذا ما حدث بالنسبة لدولة «آشانتي» في القسم الأوسط من الأراضي التي تشكل غانا الحالية، حيث قلص زعماؤها التجارة مع ساحل الذهب إلى الحد الأدنى الضروري — إذ اقتصرت في معظمها على البنادق والبارود — والتفتوا إلى تجار قوافل الهوسا في الشمال الذين يحضرون الأقمشة القطنية والحريرية وغيرها من السلع المصنعة ويبادلونها بالكولا — الشراب المنبه الذي استخدمه المسلمون عوضاً عن الكحول. وأصبحت «سلاغا» مركزاً لهذه التجارة وارتفع عدد سكانها من أربعين ألف نسمة إلى خمسين ألف نسمة في عام ١٨٧٤.

وبتأسيس شركة البواخر الإفريقية في عام ١٨٥٢ عادت الحياة لأولئك الإفريقيين الذين ثابروا على الإتجار مع الأوربيين على الساحل. فالسفن الجديدة العاملة بالطاقة البخارية، قلصت زمن النقل بين بريطانيا وغربي إفريقيا من خمسة وثلاثين يوماً إلى واحد وعشرين يوماً. وكذلك كانت تعمل هذه السفن البخارية، وفق جداول زمنية محددة، لجميع التجار ومكنت التجار الوطنيين من منافسة الشركات الأوربية الراسخة. وبحلول عام ١٨٥٧، طبقاً لما قاله أحد المراقبين على ساحل الذهب، "تلاشت تلك الطبقة القديمة من كبار التجار الأوربيين الذين كانوا يحتكرون التجارة إلى حد كبير وانتقل العمل الذي كانت تمارسه زمرة قليلة إلى أيدي عدد كبير من صغار التجار ومعظمهم من الوطنيين"[6].

وتمكنت الشركات الأوربية على المدى الطويل من استعادة مركزها الرفيع في تجارة ما وراء البحار بسبب ضخامة مواردها المالية، وارتباطاتها المفيدة مع الشبكات التجارية الأوربية. وترك التجار الأوربيون سلعهم مرة أخرى، مثلما فعلوا أيام تجارة الرقيق، في عهدة الوسطاء الإفريقيين مدة تتراوح بين ستة أشهر والسنتين. وطاف هؤلاء الوسطاء في أعماق البلاد لمقايضة تلك السلع بالمنتوجات الداخلية، وليسددوا إلى زبائنهم الأوربيين ما يعادل أثمان مبيعاتهم على شكل زيت نخيل وعاج وأخشاب وخلافها من مواد أخرى. وكما أشار آدم سميث كانت إفريقية قبل قرن من الزمن "أكثر صعوبة «من الأمريكيتين» فيما يتعلق بمضايقة سكانها الوطنيين وتوسيع المزارع الأوربية"، وكتب القنصل «تشارلز ليفينغستون» في عام ١٨٧٢ إلى وزارة الخارجية: "إن السماسرة السود «الوسطاء» حريصون بشكل صارم ولا يسمحون بمرور أية تجارة مع البيض أو السود إلا من خلالهم وبأسعارهم

وأية قبيلة سواء أكانت تقطن على ضفة النهر أو ساحل البحر، تفعل الشيء نفسه مع جاراتها من القبائل الداخلية "[7].

ومن أشهر أولئك المحافظين السود وأشدهم صرامة كان «جوبو جوبوغا»، مؤسس دولة «أوبوبو» وملكها والمعروف عموماً باسم «جاجا». فقد سيطر على كل طرق تجارة زيت النخيل الأساسية، كما أوضح للأوربيين أن عليهم أن يمارسوا أعمالهم التجارية من خلاله فقط. وعندما ألح عليه القنصل البريطاني ليسمح للتجار البريطانيين بممارسة العمل داخل المملكة أجابه «جاجا»: "إن كلماتي الأولى والأخيرة هي أن بلادي تعود بملكيتها لي ولا أرغب برؤية التجار .... فيها"، وأضاف "إن كل من يريد التجارة... معي يتوجب عليه أن يفعل ذلك في أوبوبو وحدها دون سواها". فكانت ردود أفعال القنصل والتجار البريطانيين أن حثوا الحكومة البريطانية على ضم أراضي جاجا المتصلب. وهكذا علق موظف مسؤول في وزارة الخارجية عام ١٨٨٦ بقوله "إن أمثال طلبات الضم هذه أصبحت كثيرة في الآونة الأخيرة، والمقصود بها تحطيم نظام الوساطة الذي يلعب فيه جاجا دور البطولة"[8].

ولم تقتصر فاعلية التجار الوطنيين في غربي إفريقية، حيث مارسوا القسط الأعظم من التجارة، وإنما تجاوزت عملياتهم حتى بالمطالبة بمنتوجات أرفع مستوى مقابل منتوجاتهم. وفي السابق لجأ الأوربيون إلى الغش في العقود والثياب المستعملة، وأقمشة الزينة الرخيصة، وتشكيلات رخيصة من الغرائب، ويدفعونها مقابل المواد الخام الإفريقية التي يبيعونها في الوطن مقابل أرباح مجزية. وفي عام ١٨٥٦ اعترف «جون توبن» ــ وقد كان المستورد الرئيسي لزيت النخيل في المملكة المتحدة ــ أمام لجنة برلمانية قائلاً "يتوهم الناس البيض عادة أن أي شيء يبدو حسناً جداً في عيني الإنسان الأسود، ولذلك يحاولون خداعه. أما الآن وقد أصبح السود قادرين على التمييز بين الأشياء الأصيلة والتقليد كأي إنسان في هذه البلاد"[9]. قادت شهادة المؤرخ «دايك» إلى إبداء الملاحظة الهامة التالية:

"يقودنا التفكير العميق إلى الاعتقاد بأن الأشياء القيمة الحقيقية التي نالها غرب إفريقية من متاجرته مع أوربة طيلة ٤٠٠عام كانت قليلة جداً. فمقابل الأيدي العاملة السامية وزيت النخيل والعاج والأخشاب والذهب وغيرها من السلع التي زودت وعززت التوجه الصناعي الصاعد، تلقى الإفريقيون أسوأ أنواع المعاملة التجارية والمنتجات البراقة وعندما طالب زعماء كالابار القديمة بتجهيزات رأسمالية لتصنيع السكر وزراعة القطن، توفرت لدينا القناعة بشهادة «أووين»

ـــ القبطان ويليام أووين الذي كان ضابطاً في البحرية الملكية والذي قام بمسح نموذجي للسواحل الإفريقية ـــ أن مصالح الهند الغربية قاومت هذه « المطامح المشروعة » بمنتهى القوة والنجاح " .

وأما التجارة المشروعة الجديدة (نقيض تجارة الرقيق السابقة) كانت تجارة بالجملة ، تؤمن مصالح جماهير الشعب . واحتكر كبار المقاولين تجارة الرقيق ، الذين أصبح بعضهم حكاماً لمناطقهم وكبار المسؤولين فيها . ولكن التجارة الجديدة بالمواد الخام (كانت على نقيض سابقتها) ، فقد اتصلت بصغار المزارعين الذين حصلوا على إنتاج محاصيل التصدير برأسمال طفيف وباستخدام جهد الأسرة ، وبعض الأيدي المأجورة ، واستعمال الأدوات التقليدية . ولم تعد المستوردات ، كالصادرات ، وقفاً على النخبة المستنيرة المحلية ، وإنما أصبحت لمصلحة سوق محلية جماهيرية ، أوجدها توزيع الدخل القريب إلى المساواة . فالطبيعة الجماهيرية للصادرات والواردات الجديدة تجلت في القيمة المتصاعدة للتجارة الخارجية تصاعداً حاداً . فتجارة الرقيق إبان ذروتها في نهاية القرن الثامن عشر ولدت لغربي إفريقية تجارة عبر البحار ، بلغت قيمتها زهاء ٤ ملايين جنيهاً سنوياً ، وبحلول عام ١٨٥٠ وصلت قيمة تجارة ما وراء البحار إلى أربعة أضعافها . فصادرات زيت النخيل إلى بريطانيا ارتفعت من ألف طن في عام ١٨١٠ إلى عشرة آلاف طن في عام ١٨٣٠ وإلى عشرين ألف طن في عام ١٨٤٢ وإلى ثلاثين ألف طن في عام ١٨٥٥ وإلى أربعين ألف طن في عام ١٨٨٥ . كما ارتفعت صادرات الأقمشة القطنية البريطانية إلى غربي إفريقية ثلاثين ضعفاً خلال العقود الثلاثة الممتدة من عام ١٨١٦ ـــ ١٨٢٠ إلى ١٨٤٦ ـــ ١٨٥٠ .

لقد كانت شروط التبادل التجاري خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر مواتية لغربي إفريقية على نحو استثنائي . فالأسعار التي كانت تعود من الصادرات كانت ترتفع بشكل ثابت بسبب توسع الأسواق في أوربة . ولكن الواردات المصنعة ، على نقيض الصادرات ، كانت كلفتها في عام ١٨٥٠ لا تتجاوز نصف أو ربع كلفتها في عام ١٨٠٠ ، والفضل بذلك يعود إلى الثورة الصناعية المتنامية باطراد ومكاسب الإنتاجية الناجمة عن ذلك .

وفي منتصف القرن التاسع عشر ، أنجز غربي إفريقية انتقاله من اقتصاد قائم على بيع الرقيق ، إلى اقتصاد قائم على بيع المنتوجات الطبيعية ، وبدأ التجار الإفريقيون يضاهون الزعماء التقليديين من حيث الثراء والنفوذ . وعلى الرغم من استمرار النقص الفاضح في المصارف والطرقات ، والنقد المتناسق فإن معيشة الناس أخذت بالاعتماد المتزايد على التجارة الخارجية المحلية . وأدخلت هذه النتيجة الرضى إلى نفوس كبار السياسة البريطانيين ، الذين ركزوا جهودهم على التجارة والابتعاد عن عمليات ضم الأراضي . إن تقرير لجنة انتقاء المرشحين في عام ١٨٥٦ ، أوضح معارضته " لأي

توسع آخر عن طريق ضم الأراضي" وتوصيته بنقل الإدارة إلى السكان الوطنيين "بهدف الانسحاب النهائي من جميع المناطق"[10] .

وفي غضون عقد واحد اقترن تبدل الظروف الاقتصادية في غربي إفريقية ، بتبدل ميزان القوى على الصعيد العالمي لقلب تلك السياسة المناهضة للنزعة الاستعمارية . واجتمعت القوى العظمى في أوربة وبدأت الزحف الكبير طلباً للأراضي الإفريقية . ذلك الزحف الذي بلغ ذروته في التقسيم العملي للقارة في نهاية القرن التاسع عشر .

الفصل الحادي عشر

الشرق الأوسط يدخل دائرة العالم الثالث

تألفت معظم صادرات تركيا في هذه الآونة من المواد الخام التي تصدرها إلى أوربة، والتي نعيدها إليها على شكل مصنعات.... ولذلك فإن واجب تركيا، مؤقتاً، الكف عن محاولات المنافسة مع أوربة فيما يتعلق بتصنيع المواد الأساسية، وأن تقيد نفسها باستخراج ثرواتها الطبيعية من تربتها.....

م. أ. أوبيسيني (١٨٥٦)

إن التجارة الحرة مع البلدان الغربية الرأسمالية تعني «إفلاس» الاقتصاد العثماني الأقل تطوراً من اقتصاد تلك البلدان، كما تعني محاصرة الأسواق العثمانية بالسلع الغربية القليلة التكاليف. وتعتبر تقلبات هذا النظام من صلب نظرية التجارة العالمية الغربية، كما أفصح عنها ريكاردو. وإن ممارسة سطوة قوى السوق المفتوحة على الاقتصاد المتخلف للامبراطورية العثمانية، خلقت وضعاً من الازدواجية الإجبارية، ولا سيما مع بريطانيا التي لم تبتعد عن ممارسة وصاية الأزمنة الاستعمارية.

أوبا كوبمان (١٩٧١)

في بداية القرن التاسع عشر دخل الشرق الأوسط جزئياً في اقتصاد السوق العالمي. فنظام الامتيازات، وتدفق سبائك العالم الجديد، ومساعي مختلف الشركات المشرقية وضغوط القوى الأوربية التي كانت تقف خلفها، كل ذلك اجتمع لإخضاع بعض المناطق المعينة من الشرق الأوسط لاقتصاد الغرب الرأسمالي الآخذ بالتوسع. وازدادت هذه العملية توسعاً في القرن التاسع عشر، مما

جعل وضع الشرق الأوسط يتبدل كوضع إفريقية، من منطقة على التخوم بالنسبة للنظام الرأسمالي العالمي إلى منطقة متكاملة معه. فقد ألحقت القوى الغربية بها معظم شمالي إفريقية بما فيها، إقليم مصر الغني والتابع للسيادة الإسمية للقسطنطينية، ولم يبق للامبراطورية العثمانية إلا قلب آسيا الصغرى وما كان يقع جنوبها من الولايات العربية، التي بقيت خارج التقسيم لاستحالة اتفاق القوى الأوربية على تقسيم هذه البلدان التي تحتل موقعاً استراتيجياً هاماً.

لقد انطوت الدينامية الاقتصادية للغرب على أهمية أكبر من نزعته التوسعية. وشعرت مناطق الشرق الأوسط، المستعمرة منها والمستقلة إسمياً، بوطأة الثورة الصناعية في أوربة. وارتفع فيض الواردات الرخيصة المصنوعة آلياً، بفضل السفن البخارية والسكك الحديدية، وقناة السويس التي اختصرت المسافات، ونفذ رأس المال الغربي إلى الشرق الأوسط على شكل استثمارات خاصة وقروض حكومية. وفي نهاية القرن التاسع عشر خضعت بلدان الشرق الأوسط لسيطرة المصارف الغربية على قدر خضوعها لمعاملها. ورغم أن تلك الأجزاء من الامبراطورية العثمانية لم يتناولها الضم سياسياً على شكل مستعمرات، لكنها ضُمت اقتصادياً كأشباه مستعمرات. وكانت النتيجة تكثيف سيطرة الغرب واستغلاله وانتقل الشرق الأوسط من منزلة التخوم إلى منزلة القلب ضمن دائرة العالم الثالث.

١ ــ «مانشستر وليدز التركيتان»

اختلفت طبيعة العلاقات بين الامبراطورية العثمانية والغرب من النواحي الثقافية والسياسية والاقتصادية. ففي العصور القديمة نظر المسلمون في الشرق الأوسط بعين الازدراء، كالصينيين الكونفوشيوسيين، إلى الغربيين كبرابرة وخوارج على المألوف. ويقال بأن الصدر الأعظم صرخ في وجه السفير الفرنسي عام ١٦٦٦ قائلاً "إنني أعلم بأنك كافر CIAOUR، وحقير ومستكلب ومن أكلة الغائط"[1]. وفي عام ١٨٥٦ أعلن السفير الفرنسي عن قيام الاتحاد بين فرنسا والنمسا، الذي كان نقطة انعطاف في تاريخ العلاقات الدبلوماسية في أوربة، وأجابت عليه الحكومة العثمانية بكل بساطة، أنه لا يشغلها قيام "اتحاد بين خنزير وخنزير آخر"[2].

وفي القرن التاسع عشر تحوَّل الحقد والكراهية إلى احترام ورهبة ليس بين المواطنين في القرى، بل ضمن رجالات السياسة المسؤولين، والذين عليهم الصمود في وجه قوة الغرب وعدوانيته. وعزز هذا الموقف المتبدل، سلسلة الهزائم العسكرية المتلاحقة، وانتشار المؤسسات الثقافية الغربية. وأنشأ الأتراك بعضاً من هذه المؤسسات، مثل كلية الطب (١٨٦٧)، والثانوية الفرنسية الامبراطورية (١٨٦٨)، وجامعة القسطنطينية (١٨٦٩)، وكلية الحقوق (١٨٧٠)، وكلية العلوم

السياسية (١٨٧٨). وساهم المبشرون الكاثوليك والبروتستانت مساهمة قيمة في نشر الأفكار الجديدة من خلال مدارسهم، وخدماتهم الصحية، وتنصيرهم بعض الناس بشكل سافر. وشكّل الخريجون من كلية روبرت في القسطنطينية (١٨٦٣)، ومن الجامعة الأمريكية في بيروت (١٨٦٦) ومن الجامعة الأمريكية في القاهرة (١٩١٩)، نسبة كبيرة بين القيادات السياسية والثقافية للشرق الأوسط خلال القرن الماضي.

وهكذا تم تدريجياً اختراق «الستار الحديدي» العثماني، الذي ظل منيعاً مدة من الزمن، مما أدى إلى قيام حركة إصلاحية أطلق عليها بالتركية اسم التنظيمات TANZIMAT. ومن أفكارها" أن المجتمع الأوربي الحديث أسمى من المجتمع العثماني من وجوه عديدة، وأن استمرار الامبراطورية يتطلب التكيف مع المجتمع الحديث بدلاً من الحنين إلى ماض لا سبيل لاسترداده". وكان الهدف الأساسي للمصلحين دعاة التنظيمات يكمن في الخلاص من الأعيان AYAN أو الوجهاء المحليين، وأنصارهم الذين يسيطرون على معظم الولايات (راجع الفصل السادس ــ المقطع الخامس). تم بلوغ هذا الهدف تدريجياً بالقوة المسلحة من جهة، حيث تحطم الحرس الامبراطوري الانكشاري (١٨٢٦) المعارض لأي تغيير جوهري، وبإصدار التشريعات والقوانين المتعاقبة من جهة ثانية.

شكل «دعاة التنظيمات» طبقة حاكمة جديدة من الأفراد ذوي الثقافة الحسنة والنوايا الطيبة وشكلوا هرماً مركزياً من الموظفين المدنيين، بدلاً من الأعيان السابقين ومزارعهم الخاضعة للضرائب. وتمتع مدراء الدوائر في القسطنطينية بقوة فعلية أكبر مما كانت لدى السلاطين، بفضل تنظيمهم الرواتب من خزينة الدولة وتحسين وسائل الاتصالات، سلكية ولاسلكية وسكك حديدية. ولم يمنح هذا الواقع الجديد نعمة خالصة لانعدام المساهمة الشعبية في الحكومة بمقارنتها مع أوربة في ذلك الوقت. وأدى فشل التنظيمات المطلق إلى استمرار تسمية الغربيين للامبراطورية العثمانية «بالرجل المريض لدى أوربة» إلى أن انهارت في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

أثبتت التدابير السياسية والاقتصادية لقادة الإصلاح، عقمها على المدى الطويل. ففي شؤون السياسة تمسك دعاة التنظيمات بأصولهم الطبقية، فمعظمهم ينحدر من سلالة الطبقة الحاكمة العثمانية القديمة، ولم يكن في نيتهم دفع الإصلاحات إلى نهاياتها المنطقية، الأمر الذي يتطلب تقويض الملكيات العقارية الكبيرة وتصغير إيرادات الآباء أو الأقارب. وظهر دعاة الإصلاح المثقفين بالثقافة الأوربية، بمظهر الأوربيين ملبساً ومسلكاً وروحاً، الأمر الذي دفعهن إلى احتقار أو تجاهل الجماهير القروية الأمية. لقد اعتبروا أنفسهم أسياداً عثمانيين، فارتدوا الثياب المختلفة عن ثياب الجماهير، واستخدموا بعض العادات السلوكية لهم، وتحدثوا بلهجة أدبية تركية بعيدة عن اللغة،

التي يتحدث بها الفلاح التركي الأناضولي النموذجي. ووصم السادة الموظفون في القسطنطينية، الفلاحين الأتراك بأنهم الأتراك الأجلاف KABA TURK أو الأتراك الحمير ESHEK TURK. جميع هذه المواقف سرعان ما ارتدت عليهم، الأمر الذي يفسر قدرة السلطان عبد الحميد الثاني على الإطاحة بالمصلحين، دون مواجهة معارضة فعلية، في عام ١٨٧٧ والمحافظة على نظامه الأوتوقراطي حتى عام ١٩٠٩.

وفي المسائل الاقتصادية، برهن دعاة التنظيمات عن عجز مماثل، لأنهم جسّدوا الموقف العثماني التقليدي وهو النظر إلى المشاريع الاقتصادية، بأنها أدنى من أنفة الأسياد العثمانيين ويجب تركها بين أيدي رعاياهم من أرمن وإغريق ويهود وغيرهم، حتى قادة الإصلاح أنفسهم، فلم يكن واحداً منهم يعرف بالمسائل الاقتصادية أو ممن له اهتمام حقيقي بها. حتى عندما كانوا يرسمون بعض الخطط الاقتصادية أو البرامج، فإن الظروف لم تكن تسنح لهم استكمالها، بسبب الامتيازات والاتفاقات التي أصابت الاقتصاد العثماني بالشلل. (راجع الفصل السادس، المقطع الثالث).

إن الاتفاقية التجارية التركية/الإنكليزية المعقودة عام ١٨٣٨ كانت مثالاً نموذجياً للهيمنة الأجنبية والاستغلال الاقتصادي. فقبل تلك الاتفاقية، اعتمدت الحكومة العثمانية جملة من القيود المختلفة والمحظورات والاحتكارات، في جهد يائس إلى حد كبير، لتقليص صادرات المواد الخام بغية تأمين متطلبات المستهلكين المحليين والحرف والقوات المسلحة داخل البلاد. وإن ذلك القانون الذي يقضي بحظر تصدير السلع التي ينخفض مخزونها إلى درجة ارتفاع أسعارها، أو الحد الذي يحفز السوق السوداء بأسعار أعلى من المستويات الرسمية، بقي القانون النافذ عملياً. حتى الحكومة نفسها فرضت احتكاراً على السلع الاستراتيجية، أمثال النحاس والذهب والفضة، حيث كانت تشتري محصول هذه السلع بأكمله لمنع تصديرها عن الأجانب.

ولكن الاتفاقية التركية/الإنكليزية عام ١٨٣٨، قوضت بشكل فعال تلك الحماية البسيطة التي وفرتها لها التدابير القديمة للمستهلكين وللمشاريع المحلية. فألغت هذه الاتفاقية الاحتكارات الحكومية، أو المحظورات كلها على الصادرات، وسمحت للتجار البريطانيين بشراء السلع في أي مكان من الامبراطورية، وأعفتهم من مختلف أنواع الضرائب التي كان يخضع لها التجار العثمانيون (باستثناء رسم ٥٪ على الواردات، و ١٢٪ على الصادرات، و ٣٪ على الترانزيت). وإن بند الأمة الأكثر رعاية، جعل هذه الشروط تسري على جميع التجار الأجانب الذين أصبح بإمكانهم ممارسة التجارة ضمن الامبراطورية بشروط أفضل من شروط المواطنين العثمانيين.

ونـصَّ البند السادس من هذه الاتفاقية على أن تلك " الأنظمة يجب أن تكون عامة في جميع أنحاء الامبراطورية التركية وفي تركيا الأوربية والآسيوية، وفي مصر أو في أية ممتلكـات إفريقيـة أخرى ..." . ويبدو أن الهدف الحقيقي من هذا البند هو محمد علي حاكم مصر، عدو السلطان العثماني ومرعب BÊTE – NOIR الحكومة البريطانية . لقد قبض محمد علي على زمام السلطة في مصر في بداية القرن التاسع عشر، فانطلق لبناء أول جيش وأسطول حديثين في الشرق الأوسط . ولتعزيز مؤسسته العسكرية الحديثة، بدأ في بناء المصانع وأحواض السفن ومعامل الأسلحة، ولتأمين نفقات هذه المشاريع، فرض الاحتكارات الحكومية، على التجارة والصناعة وتنظيم الموارد المالية . ولكن كلمة الاحتكار كانت بمثابة الكابوس بالنسبة لإنكلترا، التي تعتنق مبدأ التجارة الحرة في منتصف القرن التاسع عشر، مثلما صارت كلمة «الشيوعية» بالنسبة للغرب الرأسمالي في منـتصف القـرن العشرين . ولذلك فإن البند المناقض للاحتكار في اتفاقية عام ١٨٣٨، تم استخدامه ضد محمد علي، وعزمه ــ الذي ما كان بالإمكان التغاضي عنه ــ على الاستقلال الاقتصادي . وقد ثأرت بريطانيا لنفسها من محمد علي، عندما طالبت بتحديد قوته العسكرية وأسطوله البحري في معاهدة لندن .

وفي تلك الأثناء حدث العكس ضمن الامبراطورية العثمانية ــ أي محاولة متواضعة للتصنيع، مع أنها كانت محاولة واعدة بالنجاح الكبير، في الأربعينيات (١٨٤٠) . فقد أفشلت بريطانيا جهود محمد علي في تحديث دولته بسبب احتكاراته الحكومية غير المقبولة في الميدان الاقتصادي، وبسبب مطامحه السياسية ــ التي لم تكن مقبولة على قدم المساواة ــ للسيطرة على طرق الشرق الأوسط المؤدية إلى الهند، تلك الطرق التي يعتبرها البريطانيون قدس الأقداس بالنسبة لهم . ولهذا السبب اضطر محمد علي لتخفيض جيشه من ١٣٠٠٠٠ جندي إلى ١٨٠٠٠، فزالت بذلك جميع مصانعه وانطفأت الشعلة المصرية للاستقلال السياسي والاقتصادي .

اختلفت السياسة البريطانية تجاه السلطان عبد المجيد في القسطنطينية عن سياستها نحو محمد علي . فالسلطان عبد المجيد كان ضعيفاً ومطواعاً في الوقت الذي كان فيه محمد علي قوياً ومعادياً . وتركزت استراتيجية «بالمرستون» وزير الخارجية البريطاني على مساندة الامبراطورية العثمانية الواهنة؛ فساهم في توسع الجيش العثماني وتحديثه، الأمر الذي استدعى بدوره مساندة الصناعات، وبدأ الأتراك من عام ١٨٤٠ حتى حرب القرم بعبء برنامج تصنيع أساسي .

أُقيمت معظم المصانع على رقعة من الأرض، توسعت إلى أن أصبحت «رحبة صناعية» غرب القسطنطينية، تضم معامل الصلب بفرن عال ومصهرين، ومصنعاً لصنع الآلات المدفوعة بالطاقة البخارية، ومعملاً لنسيج ولغزل وحياكة وطباعة الخام، ومعامل نسيج أخرى لإنتاج الأقمشة

الحريرية والصوفية، وحوضاً مجهزاً لبناء السفن البخارية الصغيرة. وتطلب الاستقلال الصناعي العثماني ذخيرة من المواد الخام فاستدعي الجيولوجيون الأجانب ومهندسو التعدين للبحث عن الموارد الأولية المحلية. وفي عام ١٨٤٥ تم استخراج الحديد الخام من «جزر الأمراء» في بحر مرمرة ومن اليابسة القريبة منه، واكتشف حجر الكلس غربي القسطنطينية ورواسب الفحم في «إرغلي». وتم إنشاء مزارع لتربية الماشية بخمسة عشر ألف رأس من غنم «المارينوس» قرب «بورسا» ومزرعة للقطن غربي القسطنطينية، حيث استورد أحد الخبراء الأمريكيين المحالج والعبيد من الولايات المتحدة. وأنشئت مزرعة نموذجية قرب «سان ستيفانو» بأجناس جديدة من الدواجن وبأنواع مختلفة من المحاصيل التجريبية وآلاف الأشجار على شكل شتل صغيرة، وأرسل الطلاب في بعثات إلى مدرسة جديدة تعنى بالتقنيات الزراعية المتطورة وتقوم في المنطقة نفسها.

واستوردت الآلات الضرورية لهذه المشاريع من أوربة، إضافة إلى الاستعانة برؤساء العمال والعمال المهرة أيضاً. وامتلأت شوارع القسطنطينية بمختلف أنواع الأجانب، من المصممين، وعمال التجهزات والمخططين والسباكين وصانعي المراجل وعمال صيانة الفرن العالي والطيانين وعمال لفائف القضبان الحديدية والحدادين والوقادين وصناع الطواحين وعمال لفائف الصفائح المعدنية وبنائي السفن. وتحت إشراف هذه الزمر الأجنبية يعمل زهاء خمسة آلاف من العمال غير المهرة من الإغريق والأرمن واليهود والبلغاريين والأتراك، الذين امتدت ساعات عملهم خلال تلك السنوات، كما في أوربة، من الفجر حتى الغسق وعلى مدى ستة أيام أسبوعياً.

على أثر هذا النشاط المحموم، توهم بعض المراقبين الأجانب احتمال قيام "مانشستر وليدز التركيتين، وبيرمنغهام وشيفيلد التركيتين أيضاً، جميع هذه المدن الأربع ضمن مدينة واحدة"[3]. ولكن هذا المشروع الطموح أصبح في غضون عقد واحد أثراً بعد عين. وسبب هذا الفشل يكمن في مشكلة عمال المصانع غير المهرة، وغير المنضبطين، على الرغم من طرد الآلاف من عمال الحرف المحنكين واستبدالهم بعمال تلك الموجة المتعاظمة من الوافدين الأوربيين. فقد كان الحرفيون والمزارعون، شأنهم شأن أقرانهم في إنكلترا وفرنسا قبل جيلين أو ثلاثة، يكرهون سمة التجرد والانضباط الصارم في عمل المصانع. ووجد المفتشون الأجانب، تدني مستوى الكفاءة وارتفاع نسبة الغياب عن العمل، ومثلها نسبة العمال المؤقتين بدل المتغيبين، كما وجدوا أن عدد أيام العطل الرسمية مرتفع إلى حد لا يصدقه العقل. وأصبح الوضع محرجاً جداً، حيث وردت تقارير عن إكراه العمال على العمل بالتهديد، وعن بناء المعامل بعمال السخرة CORVÉE وتقييد بعض العمال بالأصفاد.

ولم تكن المشكلة، مجرد تقويم المواقف التقليدية للعمال والفلاحين من العمل، بل في امتناع

الطواقم الأجنبية عن تدريب العمال الوطنيين للمراكز التي تستلزم الكفاءة العالية . فالخبراء الأجانب كانت تنقصهم الرغبة ، وبأعمق الإدراك لديهم ، للمغامرة بخسارة مواقعهم في العمل ، التي يتقاضون مقابلها ضعف الأجور الدارجة في أوربة الغربية ، كما أن بعض الأجانب يتذمرون من « استغلال الأتراك وظائفهم للمكاسب الشخصية » أو من الرشوة ، والتدخل التخريبي الذي يمارسه المسؤولون العثمانيون وهو إجراء عريق عندهم ، « حلب البقرة العثمانية دون الاهتمام بعجلها » . ففي عام ١٨٤٨ وضعت تقارير تنذر بالشؤم عن معامل نصف كاملة أو معامل عثمانية متعطلة عن العمل ، وعن معدات أكلها الصدأ . وبنشوب حرب القرم في عام ١٨٥٠ شعرت الحكومة العثمانية لأول مرة بالحاجة إلى القروض الأوربية . فكانت المصيبة الأولى لهذه المحنة المالية ، تداعي برنامج التصنيع . وبهذا التداعي يتبخر حلم قيام « مانشستر وليدز التركيتين » ولم يبق من الإنفاق الضخم لرأس المال والجهد إلا النزر اليسير .

٢ ـــ تركيا تدخل دائرة العالم الثالث

إن حلم التصنيع الذي عاشته تركيا قد انهار بين عشية وضحاها ، ولم يكن هذا الحدث حاسماً في التاريخ العثماني ، مثل تلك الاتفاقية التجارية التركية / الإنكليزية لعام ١٨٣٨ التي ضمنت فشل أي برنامج للتصنيع . وقد أحكمت الاتفاقية طوق السيطرة الغربية على الاقتصاد التركي الذي انطلق في مسيرته منذ عدة قرون خلت . وبزوال مختلف العقبات من أمام التجارة الأجنبية ، فقد زادت قيمتها الإجمالية (أي الصادرات بالإضافة إلى الواردات) زيادات هائلة من ٣٢٠ مليون جنيه في عام ١٨٠٠ إلى ٥٦٠ مليون جنيه في عام ١٨٤٠ ، إلى ١٫٤٥ بليون جنيه في عام ١٨٦٠ ، إلى ٢٫٨٩ بليون جنيه في عام ١٨٧٢ وأخيراً إلى ٨٫٣٦ بليون في عام ١٩١٣ .

إن هذا التفجر التجاري في التجارة الأجنبية ، يعتبر نمواً اقتصادياً أكثر منه تطوراً اقتصادياً ضمن الامبراطورية العثمانية . وظلت قيمة الصادرات التركية إلى بريطانيا نصف قيمة الصادرات البريطانية إلى تركيا ، مما شكل استنزافاً خطيراً للخزينة الامبراطورية وبالتالي لإفلاسها ، استنزافاً ساهم في الإسراع بضرورة طلب القروض ضمن اتفاقيات مذلة . وتألفت الصادرات التركية الرئيسية إلى بريطانيا من المواد الخام (كالأصبغة والحبوب والقطن والصوف والحرير الطبيعي والزبيب) في حين تألفت الصادرات الإنكليزية من السلع المصنعة (كالسلع القطنية والصوفية والمنتوجات الحديدية والفولاذية بالإضافة إلى بعض المنتوجات نصف المصنعة من المستعمرات كالتوابل والقهوة والسكر) . وروى القناصل الغربيون في مختلف المدن العثمانية عن تقويض الحرف المحلية من جراء تدفق المصنعات الأوربية الرخيصة والمصنوعة آلياً ، تدفقاً لا يعترض سبيله أي عائق . ففي إزمير مثلاً أغلق ستة عشر

معملاً من معاملها الثمانية عشر بحلول عام ١٨٥٠، وفي حلب أغلق نصف أنوالها الأصلية التي بلغت عشرة آلاف بحلول عام ١٨٥٨، وتقلص عدد أنوال «بورسا» الأربعمائة في عام ١٨٢٠ إلى النصف بحلول عام ١٨٦٠، وكذلك مشاغل حريرها الألف إلى خمسة وسبعين بحلول عام ١٨٦٨[4].

إن العلاقة بين إقفال هذا العدد من المعامل، وبين الاتفاقية التجارية عام ١٨٣٨، عُرفت أسبابها من تقرير أحد القناصل الفرنسيين عام ١٨٤٥ الذي قال فيه: إن "دمشق وحلب، تستهلكان في الوقت الحاضر مقداراً من الثياب (البريطانية والسويسرية) أكثر مما تستهلكه بيروت نفسها، ولم يبق من الأنوال الإثني عشر ألفاً العاملة في هاتين المدينتين إلا أكثر من الألف بقليل في دمشق وألف وخمسمائة في حلب. وسددت معاهدة عام ١٨٣٨ ضربة قاضية إلى هذه الصناعات ...."[5]. إن ما يؤكد هذه الحقيقة، هو أن التجارة الأجنبية قد تعطلت مؤقتاً خلال الأزمة السياسية في سورية عام ١٨٤٧، حيث أُعيد تشغيل بعض الأنوال المهجورة. وبعد انتهاء الأزمة وعودة العلاقات التجارية العادية إلى سيرتها الأولى أُقفلت الأنوال في تسارع يماثل تسارعه الأول. إن هذا الحدث يمثل نظرة تمهيدية عامة عما عانته أمريكة اللاتينية في القرن العشرين، حيث تسارع نمو الصناعات المحلية خلال فترات توقف التجارة الأجنبية، التي سببتها الحربان العالميتان ومرحلة الكساد الكبير، ولكنها عادت إلى الانحدار مرة أخرى بعودة مرحلة العلاقات المتبادلة.

إن خضوع الاقتصاد العثماني إلى الاقتصاد الأوربي الغربي في ذلك الزمن كان أمراً طبيعياً. فبعد مرور عقد واحد على رواية القنصل الفرنسي «للضربة القاضية» التي سددتها الاتفاقية التجارية عام ١٨٣٨ إلى الصناعات العثمانية، أعلن الكاتب الفرنسي «م. أ. أوبيسيني» صراحة بأن استعمار الاقتصاد العثماني ينطوي على منفعة متبادلة!

"لقد انحدر جهد التصنيع عما كان عليه سابقاً في الامبراطورية العثمانية. فالقسط الأعظم من صادرات تركيا في هذه الآونة تألف من المواد الخام، التي ترسلها إلى أوربة والتي تعيدها أوربة بدورها إلى تركيا على شكل مصنعات ..... وعلى تركيا أن تستخلص عبرتين من الماضي: أولاهما التوقف مؤقتاً عن جميع محاولاتها لمنافسة أوربة بشؤون التصنيع الأساسية، وثانيهما أن تقيد نفسها باستخراج ثرواتها الطبيعية من تربتها، والاعتماد على نوع من الصناعة المحلية التي لا يمكن لشيء سواها أن يمد تجارتها الداخلية بأسباب الحياة، من أمثال السجاجيد والشالات والجلد المراكشي والمطرزات الذهبية والسروج والأسلحة والصابون .... إلخ. وإذا كانت تركيا تخشى أن تصاب بالفقر من جراء استيرادها من البلدان الأجنبية أكثر مما تصدره إليها تلك البلدان. وأكرر القول بأنه يمكن للدولة العثمانية إعادة التوازن بتحويلها ثروات تربتها إلى حسابات. فالحبوب وبقية المحاصيل الزراعية الأخرى،

يمكن أن تمدها بمبلغ يعادل أكثر من مليون فرنك سنوياً . وبتوفر هذا المبلغ لن تجد صعوبة كبيرة في دفع ثمن الحديد والسكر ، والقماش والخام والموصلين .....»[6] .

ومن البديهي حقاً أن بضعة بلدان أوربية يجب أن تصبح بمثابة «المشغل الصناعي للدنيا» ، وأن تصبح بقية شعوب الدنيا ، أو تتحول إلى حطابين وسقائين ، وخص القدر بريطانيا عملياً في القرن التاسع عشر ، أن تحصد الأرباح الطائلة من جراء تخصصها الصناعي على مستوى العالم . والحقيقة أنه لم يصدر أي احتجاج عن الامبراطورية العثمانية ، لأن المصالح الراسخة القوية كانت قد ترعرعت في تجارة تصدير المواد الخام ، وأن العلاقة الاقتصادية شبه الاستعمارية مع الغرب بالنسبة لهذه المصالح علاقة مربحة ومستحبة .

وحدثت مساندة داخلية لهذه التبعية الاقتصادية العثمانية ، نتيجة التطور الاقتصادي لولاية العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . فالصادرات العراقية ارتفعت من ١٤٧٠٠٠ جنيه سنوياً في الفترة الممتدة من عام ١٨٦٤ إلى عام ١٨٧١ ، إلى ٢٫٩٦٠٫٠٠٠ جنيه في عام ١٩١٢ ــ ١٩١٣ ، وهو ارتفاع يساوي عشرين ضعفاً بأقل من نصف قرن . والسبب الرئيسي لارتفاع الصادرات هو افتتاح قناة السويس التي جعلت مبيع الصادرات العراقية في أوربة الغربية مناسب مالياً . واغتنم الفرصة نخبة من شيوخ القبائل وأعيان المدن والمسؤولين البيروقراطيين وضباط الجيش وأجبروا القبائل البدوية على الاستقرار وزراعة محاصيل التصدير ، مما أدى إلى هبوط العنصر البدوي بين سكان العراق من نسبة ٣٥٪ في عام ١٨٦٧ إلى ٧٪ في عام ١٩٣٠ . وفي الوقت نفسه حصلت الزمرة الحاكمة على الأراضي القبلية بأسعار رمزية ، وحولتها إلى ممتلكات عقارية خاصة . وبدأ أفرادها كسائر الملاكين العقاريين النموذجيين في الشرق الأوسط ، يصادرون محاصيل الفلاحين ويبيعونها إلى التجار لاستهلاكه في المدن أو لتصديره خارجياً .

لم يؤد تزايد الإنتاج الزراعي إلى تعزيز التطور الاقتصادي الإقليمي ؛ فالأرباح كانت تجد سبيلها إلى الملاكين العقاريين المتغيبين ، الذين سرعان ما اكتسبوا عادات الاستهلاك المكلف وخاصة الكماليات الأجنبية ، كالمشروبات الكحولية والأقمشة والملابس والأثاث . ولم ينفقوا من رأس المال الذين انتزعوه من الفلاحين على تطوير التقنيات الزراعية ، وتمويل المنشآت الصناعية . ونتيجة لذلك تدفقت المصنعات الغربية على العراق ، والولايات العثمانية الأخرى ، فانخفاض عدد حائكي الأنوال اليدوية في بغداد من ٣٥٠٠ في عام ١٨٦٦ إلى ١٢٠ في عام ١٩٣٤ . وانقرضت المهن اليدوية في العراق بعد فتح قناة السويس ، مما قلل من قدرة العراق على تصدير السلع المصنعة البسيطة إلى

جيرانه في الشرق الأوسط من المصنوعات الحريرية والأحذية الطويلة والأحذية العادية والصابون، وحلت محلها المواد الغذائية والمواد الخام، كالحبوب والتمور والأصواف والأقطان والجلود الطبيعية والجلود المدبوغة.

ولم تقتصر السيطرة الغربية على ميدان التجارة فحسب، بل دخلت في بناء الهيكل الأساسي في الشرق الأوسط أيضاً. فالمشاريع الأجنبية هي التي شقت قناة السويس وطورت موانىء بيروت والاسكندرية وبور سعيد، ومدت السكك الحديدية السورية والبلقانية والمصرية وسكة حديد برلين ـــ بغداد، ووفرت الغاز والكهرباء والماء إلى المدن الرئيسية في الشرق الأوسط، كما قدمت الخدمات الملاحية بين موانىء شرقي المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي وموانىء العالم.

وخضعت الموارد المالية العثمانية أيضاً إلى السيطرة الغربية المطلقة، وأبرم الأتراك اتفاقية عقد أول قرض أجنبي لهم في عام ١٨٥٤ أثناء حرب القرم، ولما كانت الخبرة تنقصهم في الشؤون المالية الرفيعة، فإنهم لم يعيروا مشكلة تسديد هذا القرض، والقروض العديدة الأخرى التي لحقته، ولم ينبه الصيارفة العالميون، علاوة على تغافلهم، عن تحذير الأتراك حيال هذا الموضوع وبدلاً من ذلك مارسوا الضغط عليهم لحملهم على مزيد من الاقتراض بنسب فائدة ضخمة. وبحلول عام ١٨٧٥ كانت الحكومة العثمانية قد وقعت عقود أربعة عشر قرضاً، الأمر الذي حملها عبء اثني عشر مليون جنيه استرليني لتسديد الفائدة واحتياطي استهلاك القرض ـــ وهو مبلغ يزيد عن نصف مجمل الإيرادات السنوية للامبراطورية. وبعد مضي ست سنوات وجدت القسطنطينية نفسها مضطرة، وهي على حافة الإفلاس، للتنازل عن حقها في إدارة بعض الإيرادات الامبراطورية إلى هيئة دولية مؤلفة من ممثلي المقرضين الأجانب. وفي هذه الحالة ارتهنت الإدارة العامة العثمانية، عملياً الاقتصاد الامبراطوري بكامله عام ١٩١١، ووصل عدد الموظفين إلى ٨٩٣١ فرداً بالمقارنة مع عدد موظفي الامبراطورية في وزارة المالية البالغ ٥٤٧٢ فرداً. وعلق أحد التجار الإنكليز المقيمين في منتصف القرن التاسع عشر قائلاً "إن الامبراطورية العثمانية موجودة لهدفين اثنين أولهما: أن تلعب دور الكلب القابع في جحره لمنع أية قوة غربية من امتلاك ولاية من الولايات التي لا تستطيع هي نفسها في وضعها الراهن، أن تحميها أو تحكمها. وثانيهما: منفعة ما يقارب الخمسين أو الستين من الصيارفة والمرابين، وما يقارب الثلاثين أو الأربعين من الباشوات، الذين يكدسون الثروات من جراء تبذيرها"[7]. وفي نهاية القرن التاسع عشر علق أحد المراقبين الفرنسيين بشكل أبلغ من صاحبه الإنكليزي فقال "تمثل الامبراطورية العثمانية الوضع الراهن STATUS QUO ويمثل هذا الوضع الراهن تسيير دفة الأمور ودفع القسائم"[8].

٣ ــ «لا يمكن لمصر أن تصبح بلداً صناعياً ...»

بذلت مصراً جهوداً رائدة لنيل استقلالها الاقتصادي والسياسي، وهذا ما جعل منها بلداً هاماً في تاريخ العالم الثالث، وتجنبت الوقوع في الوضع شبه الاستعماري الذي وقعت فيه الامبراطورية العثمانية. ويعتبر محمد علي الشخصية المحركة لهذه المغامرة التاريخية وهو مغامر ألباني أمي، تمكن من استغلال حالة الفوضى التي أعقبت فشل حملة نابليون على مصر، وجعل من نفسه الحاكم الفعلي DE FACTO لها في عام ١٨٠٥. تمتع محمد علي بميزة أساسية كونه السيد المطاع في مملكته. وحقق هدفه بتصفية المماليك ــ تلك النخبة التركية الشركسية التي ثابرت على استغلال الولاية قروناً عديدة. بدأ سعيه منفرداً، ووصل إلى قوة ضاهت قوة السلطان، فهو كغيره من الباشوات الآخرين انصرف، لجمع الثروة، ولكنه كرسها إلى النضال لتطوير وطنه الثاني، وأيقن محمد علي بأن مفتاح التطور يكمن في الغرب. فأخذ على عاتقه القيام بدور في مصر، يماثل الدور الذي قام به بطرس الأكبر في روسيا. وأصبح رائد المجددين في الشرق الأوسط لأنه أدرك، كبطرس الأكبر، أن الاستقلال الأصيل بحاجة إلى جيش عصري قادر على مقاومة الغرب، وإلى مؤسسة صناعية عصرية لتزويده بالمعدات العسكرية الضرورية. وبناء على تلك المتطلبات فقد شرع، بهمة ومقدرة، تعيدان إلى الأذهان ذكرى سلفه الروسي، في فرض إعادة بناء المجتمع المصري بناء كاملاً.

لقد كانت القرى المصرية وعددها ثلاثاً وعشرين ألف قرية آنذاك، تحت سيطرة ملتزمي الضرائب الذين احتفظوا لأنفسهم بالفرق بين جباياتهم وما تطلبه الخزينة. أقصى محمد علي هؤلاء الوسطاء، وألزم الفلاحين بدفع ضرائبهم إلى الحكومة مباشرة، فزادت إيراداته زيادات كبيرة جداً، كما ارتفعت عائداته من خلال برنامج ري واسع، أدى إلى زيادة الأراضي الصالحة للزراعة ورفع الإنتاجية في كل وحدة من الأرض. وحصل أعظم تقدم اقتصادي صدفة بفضل مهندس النسيج الفرنسي «لويس ألكسيس جومل» الذي لاحظ، أثناء عمله في معمل الغزل والحياكة في القاهرة، في حديقة مجاورة نوعاً من شتل القطن، بتيل أطول وأقوى من تيل القطن المصري العادي المستخدم للتجارة. ومع ذلك النوع كان النوع موضع إغفال الجميع ما عدا بعض النسوة اللائي كنَّ يزرعنه للاستعمالات المنزلية. فزرع «جومل» في حديقته الخاصة ثلاث شتلات من هذا النوع الجديد، واكتشف أن مواصفاته الممتازة عادت عليه بسعر يتراوح بين الضعفين والأربعة أضعاف سعر النوع القصير التيلة. فاقتنص محمد علي الفرصة وزود الفلاحين بالبذار الجديد والتوجيهات لزراعته زراعة صحيحة وأقام محالج القطن ومكابسه في القرى. وسرعان ما أصبح قطن جومل، كما صار يدعى، المحصول الأول الذي يقدم الإيرادات إلى الحكومة، فاحتكره محمد علي رسمياً احتكاراً أتاح له أن يفرض الأسعار الدنيا الثابتة على الفلاحين والأسعار المرتفعة على مشتريه من الأجانب.

إن الأرباح المتراكمة من تصدير القطن وغيره من السلع الزراعية كقصب السكر والحبوب، ساعدت محمد علي على استيراد الآلات الصناعية من أوربة، واستقدام الطواقم التقنية الضرورية لها. وبحلول عام ١٨٣٠ كانت المصانع تنتج الأقمشة القطنية والصوفية والحريرية والكتانية، بالإضافة إلى السكر والورق والزجاج والجلد وحمض الكبريتيك والبنادق والبارود، كما زادت الاستثمارات في المشاريع الصناعية حتى بلغت قرابة ١٢ مليون جنيهاً استرلينياً في عام ١٨٣٨، وبلغ عدد العمال في هذه المصانع حوالي ستين إلى سبعين ألف عامل تقريباً ــ وهو رقم يشكل ٦ إلى ٧٪ من إجمالي عدد العمال وهي نفس النسبة المئوية للقوة العاملة اليوم في التصنيع «الحديث» في مصر[9]. وهدف ذلك إحلال العمال المحليين مكان الواردات الأجنبية. وفي واقع الأمور كانت مصر في الثلاثينيات (١٨٣٠) تصدر كمية هامة من السلع المصنعة، ولا سيما الأقمشة، إلى البلدان المجاورة.

سيطرت الاحتكارات الحكومية على الصناعة والزراعة أيضاً وكان على محمد علي أن يؤمن الطواقم المدربة في هذين المضمارين وفي ميدان الجيش والأسطول الآخذين بالتوسع السريع واللذين يستنفذان معظم المردود الصناعي. فأوفد ما يزيد على الثلاثمائة طالب إلى أوربة للتخصص في الشؤون الصناعية، بينما أضعاف هذا العدد كانوا يدرسون في الكليات المفتوحة حديثاً ككلية الطب والهندسة والكيمياء والزراعة والمحاسبة واللغات.

وبوجيز العبارة وضع محمد علي خطة كاملة لبرنامج تصنيعي ليبني اقتصاداً متنوعاً ومستقلاً. وتجاوزت محاولته بأشواط كبيرة مجالاً ومنجزات، محاولة السلطان عبد المجيد في خلق «مانشستر وليدز التركيتين». لقد كان محمد علي أقوى من عبد المجيد وأكثر حيوية، وتصرف بأموال الأرباح الناجمة عن احتكاراته في الزراعة والتجارة الخارجية، وفرض الضرائب الثقيلة الوطأة على الأرض، والقروض الإلزامية. وبعد أن أقصى الطبقة الحاكمة القديمة من المماليك، أصبح سيد تلك الولاية بلا منازع، حتى أن أوامره كانت تنفذ عملياً لدرجة لم يستطع أي سلطان القيام بها إلا من خلال طبقات البيروقراطيات الملكية ذات المصالح الشخصية الراسخة.

فشل محمد علي في خاتمة المطاف، ولم تتمكن مصانعه من مواصلة العمل بعد موته عام ١٨٤٩. ويعود بعض هذا الفشل لأسباب داخلية إلى حد ما ــ نواقصه ونواقص رعاياه ــ ولكن السبب الأساسي يعود لأمور خارجية ــ وهي المعارضة الشديدة التي أبداها كبار السياسة البريطانيون الذين أصابوا في إدراكهم، أن جهود محمد علي باتجاه التحديث، كانت تحدياً مباشراً لسلطانهم على الشرق الأوسط واستغلالهم له.

شكل انتشار الأمية والخرافات بين السكان المصريين العقبة الأولى في طريق محمد علي.

ويشبه انتشار الأمية في مصر بنسبة ٥٠٪ التعليم في اليابان ، عندما فتحت تلك البلاد أبوابها أمام الغرب بعد وفاة محمد علي بعقد واحد . وحتى خلال قرون العزلة التي فرضتها قيادات « طوكوغاوا » على اليابان (راجع الفصل ١٧ ، المقطع ١) ، واكب اليابانيون بكل دقة الانتصارات العلمية الرائجة في الغرب ، وكانوا على استعداد فكري للتحديث السريع لدى ظهور الأميرال « باري » على سواحلهم . ولقد ساعدت الدول الأجنبية على بقاء مصر متخلفة ، لأنها سرقت منها حضارتها ومنعت عنها كل تفاعل حضاري وكل ما يساعد على نمو الحضارة . ولم يخل قول أحد المؤرخين المصريين ، وهو الأستاذ الشيّال في جامعة الاسكندرية ، من تأثر بالعقلية الاستعمارية عندما قال " إننا لم نسمع بمصري واحد زار أوربة في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر "[10] .

إن مصر لم تكتف بعدم تعلمها شيئاً من أوربة ، ولم تكن لديها الرغبة بالتعلم وحسب ، وأنها نسيت الكثير مما كانت قد تعلمته في الماضي . فمكتبة جامعة الأزهر الشهيرة مثلاً لم تشكل وقتئذٍ إلا قسطاً ضئيلاً مما كانت في العصور الوسطى . وأما بالنسبة للتعليم الابتدائي فقد اقتصر على تعلم أبجدية اللغة العربية من خلال حفظ القرآن عن ظهر قلب ، وتعلم الحساب كان يجري في الساحات العامة على أيدي أصحاب الموازين . ولذلك فإن ما نجم من هوة فكرية بين مصر والغرب يتجلى في الذهول التالي الذي عبر عنه أحد الدارسين العرب لدى زيارته مخبراً أقامه أحد العلماء المرافقين لحملة نابليون إلى مصر في عام ١٧٩٨ :

" من أغرب ما شاهدته ، أن أحدهم أخذ زجاجة مليئة بالمياه المقطرة ، وسكب قليلاً منها في أحد أنابيب الاختبار ، ثم سكب فوقه ماء آخر من زجاجة مختلفة . فارتفع السائلان وانطلقت سحابة ملونة تلاشت بعد قليل . ولما جفّت محتويات الأنبوب استحالت إلى حجر أصفر .... حجر صلب لمسناه بأيدينا وتفحصناه . وأعاد التجربة مستخدماً مياهاً مختلفة ، نتج عنه حجراً أزرق . وكرر التجربة للمرة الثالثة بمياه أخرى ، فأنتج حجراً أحمر كالياقوت . وبعد ذلك أخذ مقداراً ضئيلاً من مسحوق أبيض ووضعه على سندان وطرقه بمطرقة طرقاً خفيفاً ، فنجم عنه صوت مرعب ، شبيه بصوت البندقية أخافنا جميعاً "[11] .

ولقد كان جهل محمد علي ، على الرغم من ذكائه الوقاد ويقينه المطلق بضرورة اكتساب التكنولوجيا الغربية ، ينطوي على قدر من الخطورة يكافىء ما ينطوي عليه ذلك المناخ الحضاري المجدب . فأميته ، وافتقاره لمستشار وطني مستنير ، كانت تعني وضوح الأمور أمام ناظريه وضوح الخطوات المحترسة ، التي كان يسيرها في الظلام لتحقيق أهدافه ، الأمر الذي جعله عرضة للنصائح المغلوطة من قبل الأجانب الذين كانوا إما جهلة بحاجات مصر الضرورية وأن اهتمامهم لا يدور إلا

حول مكاسبهم الشخصية . وأما المسؤولون الوطنيون لدى محمد علي فهم مسؤولين أيضاً عن التمزق ، لأنهم تعلموا الفساد والابتزاز من الدولة العثمانية والمماليك .

وبالإضافة إلى الجشع البيروقراطي ، فإن دافع التحديث لدى محمد علي يقع كاهله على حساب الجماهير المصرية التي بقيت تعاني الأمرين زمناً طويلاً . فالحرفيون يُجبرون على العمل في المعامل ، حيث ساعات العمل طويلة وظروف العمل في غاية المشقة ، مما جعل ردود أفعالهم تتمثل بالسلب والنهب اللذين تحولا إلى مشكلتين خطيرتين أمام الحكومة . وأخطر من ذلك حالة الفلاحين الذين كان لزاماً على أربعمائة ألف فلاح منهم أن يعملوا ، محشورين كالماشية طيلة أربعة أشهر من كل عام ، في المرافق العامة الضخمة . وفي معظم الحالات عليهم أن يجلبوا معهم طعامهم وشرابهم وأدواتهم . وكره الفلاحون التطوع في الجيش مدى الحياة بأجور حقيرة وطعام رديء بأمرة ضباط أتراك يشتمونهم ويحتقرونهم . وتمرَّد الفلاحون ولجأوا إلى المقاومة بطرق مختلفة ــ فبعضهم يشوهون أجسادهم ، وبعضهم يهرب إلى سوريا ، وبعضهم الآخر يقومون بالثورة .

ورغم هذه المصاعب الداخلية الحقيقية والمرعبة جداً ، حيث من المحتمل أن ينجح محمد علي نجاحاً جزئياً ، لو لم يكن عليه أن يكافح أيضاً ضد العداء المستحكم الذي يكنه له الموظفون البريطانيون ولا سيما اللورد « بالمرستون » وزير الخارجية المتغطرس الذي أعلن صراحة قوله : " إنني أبغض محمد علي الذي لا أرى فيه إلا شخصاً بربرياً جاهلاً أوصله دهاؤه وجرأته وذكاؤه الفطري إلى النجاح في الثورة .... كما أنظر إلى تبجحه بحضارة مصر بأنه من أمكر الخدع ، وأعتقد بأنه طاغية مستبد أوصل شعبه إلى حمأة البؤس "[12] وهو قول ينطوي على حقد سياسي استعماري دفين .

وخلف هذا التصريح الحاقد بقيت قضيتان تثقلان كاهل بالمرستون ، أولاهما اقتصادية وثانيتهما استراتيجية . ففي عام ١٨٣٧ أُوفِد السير « جون باورينغ » إلى مصر لاستقصاء التدابير الاقتصادية التي يمارسها محمد علي ، والتي تلقى بالمرستون العديد من الشكاوي عنها من التجار والقناصل البريطانيين . فكتب « باورينغ » : " لا يمكن لمصر أن تصبح بلداً صناعياً ــ أو قبل مضي قرون عديدة على الأقل ، ولكونها بلداً يسبب القلق الدائم للقوى الأوربية ، ولا يمكن السماح له بمواصلة مسيرته ــ ولكن التطور السلمي لقابليته الزراعية قد يعود بالنفع والفائدة على الجميع "[13] .

وسرعان ما تقبل بالمرستون هذه النتيجة ، لأنها تؤكد الحكمة التقليدية الرائجة آنذاك ، فيما يتعلق بالدور الصحيح الطبيعي الذي وجب على غير الأوربيين أن يلعبوه ، ألا وهو دور موردي المواد الخام ومستهلكي السلع المصنعة . ولكن الصعوبة تكمن في رفض محمد علي تقبل هذا الدور المرسوم

من التبعية الاقتصادية، وأنه ينجز تقدماً هاماً بسياسته التصنيعية واحتكاراته الحكومية في الزراعة والتجارة الخارجية. فالاحتكارات شكلت عبئاً على بريطانيا، لأنها تعتقد بحرية وصولها إلى الأسواق الأجنبية، فهي الحق المقدس الذي رسمه القدر عملياً للتجار وأرباب الصناعة البريطانيين. ومن هنا أطلق البريطانيون وصمة البربرية لمحمد علي والتباكي الصريح على رعاياه «البائسين». وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام بأولئك البائسين لم يفصح عن نفسه مرة أخرى بعد الخلاص من ذلك «البربري» رغم توفر الفرص لإبداء ذلك الاهتمام بعد إنجاز الخلاص من محمد علي.

عامل هام يكمن في مذمة بالمرستون لمحمد علي، وهو تهديده للاستراتيجية الامبراطورية البريطانية. فخلال عام ١٨٣٠ كان عدد من المساحين والعلماء الإنكليز يمارسون نشاطهم في الشرق الأوسط، في محاولة منهم استقصاء الطرق الممكنة لتسريع وتيرة نقل السلع من أوربة إلى الهند والشرق الأقصى. فبعضهم كان يفضل وجود قناة في برزخ السويس، وبعضهم يفضل سكة الحديد وفريق ثالث ينادي بتطوير طريق الفرات / الخليج العربي. ووجدوا محمد علي عقبة في كل طريق. واستطاع بقواته البرية والبحرية العصرية دحر زعيمه الإسمي، السلطان محمود الثاني، واجتاح شبه الجزيرة العربية والسودان وجزيرة كريت وكامل الساحل المشرقي الممتد بين آسيا الصغرى ومصر.

كان رد فعل بالمرستون على هذه الفتوحات صريحاً وعاجلاً وصرَّح في إحدى المناسبات بأن "المخطط الحقيقي لمحمد علي هو بناء مملكة عربية، تضم كل تلك البلدان التي يتكلم أهلها اللغة العربية. وإن قيام هذا الشيء بحد ذاته قد لا يسبب أي نوع من الأذى، وباعتباره يعني ضمناً تمزيق تركيا؛ فإننا لن نوافق عليه. فتركيا حارس أمين على الطريق إلى الهند كأية زعامة عربية فعالة قد تقوم في المستقبل". والتقليل من أهمية هذا الأمر يعني موقفاً بريطانياً نموذجياً. ومن الواضح أن بالمرستون يفضل وجود سلطان عثماني ضعيف وتابع، يشرف على الطرق المؤدية إلى الهند بدلاً من قيام «زعامة عربية فعالة». وخلص بالمرستون إلى القول: "يجب علينا أن نساعد السلطان في تنظيم جيشه وأسطوله وموارده المالية. فإذا ما تمكن من حسن إدارة هذه القطاعات الثلاثة فإنه يستطيع أن يتشبث بمواقعه ويدفع الخطر العربي" (14).

وتلقى السلطان محمود مساعدة حقيقية لإعادة بناء قواته المسلحة، وفي عام ١٨٣٩ هاجم المصريين في سورية، أملاً منه في استعادة الولايات التي خسرها لذلك المغرور في القاهرة. ولكن في أسبوع واحد مشؤوم، بين ٢٤ حزيران و ١ تموز عام ١٨٣٩، تم تمزيق الجيش التركي، وأبحر الأسطول التركي إلى الاسكندرية واستسلم ومات السلطان العجوز في القسطنطينية بكل هدوء من

إفراطه الشراب قبل أن تصله أنباء الكوارث . فاستغل بالمرستون الأزمة للتخلص من ذلك « البربري » المزعج وأعلن أن " محمد علي سوف يرمى به في النيل "[15] ، وأرسل السفن الحربية لنقل المزيد من الجنود الأتراك ، كما أرسل البوارج البريطانية والنمساوية إلى سورية ، حيث تمكنت هذه القوات البرية من دحر جيش محمد علي ، بينما كانت البوارج البريطانية تمطر القنابل على المدن الساحلية وعلى الحشود العسكرية . ولما أخذت فلول جيش محمد علي تتقاطر إلى مصر في ذلك الوقت الذي عسكر فيه أسطول بريطاني أمام الاسكندرية ، اضطر محمد علي إلى التنازل عن معظم الولايات التي احتلها مقابل إقرار السلطان الجديد ، عبد المجيد ، بالحكم الوراثي له على مصر .

وتأثير هذا على مستقبل مصر يتمثل بالشرطين الآخرين المفروضين على محمد علي ، وأولهما : تخفيض عدد جيشه من ١٣٠,٠٠٠ إلى ١٨,٠٠٠ جندي ، الأمر الذي أزال تلقائياً معظم السوق الذي أقام المعامل من أجله ، والشرط الثاني إلزام مصر بالاتفاقية التجارية التركية / الإنكليزية المعقودة عام ١٨٣٨ . وهذا الشرط أدى إلى إلغاء الاحتكارات الرسمية لمحمد علي وسمح للتجار الأجانب بممارسة البيع والشراء بكل حرية وفي أي مكان داخل مصر . وهكذا أصبحت المعامل الجديدة في مصر محرومة من سوقها العسكرية وعرضة لمزاحمة الصناعات الأوربية ، وأوصلها إلى مصيرها المحتوم .

كان تأثير محمد علي على الشرق الأوسط في زمانه مماثلاً لتأثير صاعقة هابطة من الفضاء الخارجي . فجهوده بين عام ١٨٢٠ وعام ١٨٤٠ تمثل محاولة لإنهاء تبعية الاقتصاد المصري التقليدية من خلال تطوير تجارة الصادرات واستخدام عوائدها لبناء الصناعات وتطوير اقتصاد وطني متوازن ومستقل . ويخلص عالم الاقتصاد ، الأستاذ تشارلز عيساوي ، إلى الاستنتاج التالي : " إن انهيار مخططات محمد علي يدل على إحدى العقبات الرئيسية أمام التطور الاقتصادي في مصر ..... انعدام الاستقلال السياسي . فالتطور الاقتصادي يستوجب عادة مساعدة كبيرة على شكل تعرفة حمائية ، وإعفاءات ضريبية وحسم على أجور النقل ، وقوة شرائية رخيصة ، وتسهيلات خاصة لتسليف بعض القطاعات وإجراءات ثقافية ..... إلخ الأمر الذي لا يستطيع الإقدام عليه ، إلا حكومة تتمتع بقسط وافر من الاستقلال السياسي والمالي "[16] . ولكن الاستقلال السياسي والمالي هو ما رفض بالمرستون التغاضي عنه لأسباب اقتصادية واستراتيجية أيضاً ، ولذلك فإنه من خلال تفوق موارده الاقتصادية والعسكرية ، تمكن من نسف المحاولة التاريخية التي حاولها محمد علي للاستقلال عن الغرب . إن القول المأثور الذي أطلقه « باورينغ » ــ لا يمكن لمصر أن تصبح بلداً صناعياً ــ تكشف على أنه نبوءة تحققت وليس في ذلك ما يثير الدهشة .

٤ ـــ مصر تدخل دائرة العالم الثالث

عندما فشل محمد علي في تطوير اقتصاد متنوع مستقل لم يكن من بديل أمام مصر إلا ، كما قال باورينغ ، « التطور السلمي لقابليتها الزراعية » . وبالفعل حدث هذا التطور بحيث أصبحت مصر آنذاك ، كتركيا ، تابعة اقتصادية لأوربة . وبشكل أكثر تحديداً ، تحولت مصر إلى مجتمع المحصول الوحيد المتكيف مع التصدير ، مجتمع يعتمد إلى حد كبير على صادرات القطن الخام لتسديد أثمان وارداته المصنعة .

ومن مظاهر هذا التحول السماح للأجانب بامتلاك أي نوع من الأرض . فأسرعوا باغتنام الفرصة للحصول على الكثير من الممتلكات الزراعية عن طريق الرهن والقروض . ولم يكن هؤلاء الأجانب من الغربيين فقط ، بل كانوا من مختلف العناصر المشرقية الخليطة (كالسوريين واللبنانيين والأرمن واليهود واليونان) ، ممن حصلوا على رأس المال ، نتيجة قيامهم بدور وسطاء الشحن والمضاربين والسماسرة ومن ثم استثمروا رأسمالهم في الأرض . وفقد الفلاحون السيطرة على قسط ضخم من الأرض الصالحة للزراعة سواء يملكها الأجانب أم غيرهم . فمن بين ذلك العدد الإجمالي الذي يبلغ ٩١٤٠٠٠ ملاك في نهاية القرن التاسع عشر ، كان ٧٦١٠٠٠ ملاك يملكون أقل من خمسة فدادين ، وهو الحد الأدنى لزراعة الكفاف ، (ويساوي الفدان ٤٢٠١م٢ أو أكثر من الآكر الواحد بقليل) . وكانت تعود ملكية خمسي الأرض في ذلك الزمن ، أو ٢٫٢٤٣٫٠٠٠ فداناً ، إلى ١٢٠٠٠ فرد أو شركة .

ظلت السيطرة الأجنبية في التجارة موازية لاستثمارات رأس المال الأجنبي في ميدان الزراعة . وقد مكّن تطبيق الاتفاقية التجارية التركية / الإنكليزية عام ١٨٣٨ على مصر ، البيوتات التجارية الغربية في الإسكندرية من إرسال وكلائها إلى القرى لممارسة البيع من الفلاحين مباشرة . وواجهوا مزاحمة لم تكن من المصريين الوطنيين وإنما مزاحمة التجار المشرقيين . وارتفعت كمية الأقطان المعدة للتصدير بسرعة ، ولا سيما بنشوب الحرب الأهلية الأمريكية التي قطعت المصدر الرئيسي لصناعة الأقطان البريطانية . ففي عام ١٨٦١ تمت زراعة ٥٠٠٫٠٠٠ قنطار من القطن (القنطار كان يساوي ٩٩ رطلاً إنكليزياً) ، على ٢٥٠٫٠٠٠ فدان من الأرض ، وبحلول عام ١٨٦٦ زاد الإنتاج أربع مرات ، كما زادت الأرض المزروعة خمس مرات . كما ازدادت المساحة الإجمالية للمنطقة المزروعة من ٤٫١٦٠٫٠٠٠ فدان في عام ١٨٦٢ إلى ٥٫٢٨٣٫٠٠٠ فدان في عام ١٩١٣ .

إن المردود الزراعي المتزايد قد استلزم توسعاً مماثلاً في مرافق النقل . ومُدَّت أول سكة حديد في عام ١٨٥٣ وفي عام ١٩١٣ كان هنالك ٢٩٥٣كم من سكك الحديد ذات العوارض النموذجية

بالإضافة إلى ١٣٧٦كم من السكك الحديدية الخفيفة، واستكملت شبكة النقل هذه بإنشاء شبكة الاتصالات المؤلفة من ٥٢٠٠كم من خطوط الهاتف البرقي. وخضع ميناء الاسكندرية لعمليات التوسيع والتحسين وتـمَّ بناء مينائين جديدين هما السويس وبور سعيد على قناة السويس، وشُقت قناة السويس واستقطبت تدفق فيض كبير من التجارة العالمية عبر مصر.

جميع هذه التطورات عكست التكامل السريع لمصر في اقتصاد السوق العالمي، فارتفع نمو التجارة الأجنبية من مليوني جنيه مصري عام ١٧٩٨ إلى ٥٫١ مليون جنيه مصري في عام ١٨٦٠، وإلى ٢١٫٨ مليون جنيه مصري في عام ١٨٨٠، وإلى ٦٠ مليون جنيه مصري بحلول عام ١٩١٣. وتبدو الأهمية البالغة لهذا النمو الاقتصادي الرائع بحدوثه في بيئة تابعة من بيئات العالم الثالث، ولذلك لم يرافقه تطور اقتصادي مماثل. فكل قطاعات الاقتصاد المصري ــ الزراعة والتجارة والتمويل والنقل ــ تم تكييفها لإنتاج القطن وتصديره إلى الصناعات الأوربية. والمستفيدون هم التجار والصيارفة الأجانب بالإضافة إلى حفنة من النخبة الوطنية، في حين بقيت الجماهير الأمية من الفلاحين المتمرغين المبتلية بالأمراض على حدود الكفاف على ضفاف النيل، كما كان أسلافهم من قبل طيلة آلاف السنين.

وتحت مظلة معاهدات الإذعان بقي الأوربيون من مضاربين ومغامرين، أحراراً في ممارسة نشاطهم في مصر خارج إطار تشريعات المحاكم الوطنية، لا يخضعون لأية سلطة خلاف سلطة قنصلياتهم، التي بلغ عددها سبعة عشر قنصلاً. فأثرى العديد منهم من تهريب الأفيون والتبغ. ومارس هؤلاء الأجانب، المعفيين من الضرائب، بأدوار الوسطاء لتأمين القروض والعقود بشروط ابتزازية. ففي عام ١٨٧٣ مثلاً قبل الخديوي قرضاً قيمته الظاهرية ٣٢ مليون جنيهاً بريطانياً ولكنه لم يستلم، بعد اقتطاع العمولات والمبالغ المحسومة، أكثر من تسعة ملايين جنيه، معظمه على شكل سندات مستهلكة على الخزينة. إن رشاوي هؤلاء «المحتالين الماليين»، كما يدعون في ذلك الزمن، بالإضافة إلى تبذيرات البلاط وفساد المسؤولين الرسميين، أغرقت مصر بصكوك ديون استنزفت في عام ١٨٧٧ مبلغ ٧٫٤٧٣٫٠٠٠ جنيه من مجمل إيراداتها الوطنية البالغة ٩٫٥٤٣٫٠٠٠ جنيه. وبعد دفع الإتاوة النظامية للسلطان ورسوم أسهم شركة قناة السويس التي بيعت إلى بريطانيا، لم يبق للحكومة إلا حوالي المليون من الجنيهات لتغطية النفقات الإدارية، وهو مبلغ لا يساوي عشر الإيرادات الأصلية.

نتيجة تراكم الديون كان لا بـدَّ من تعيين «مراقبي الحسابات» من الأوربيين في عام ١٨٧٩ لإدارة الموارد المالية المصرية. وأدرك الضباط الوطنيون في الجيش المصري مغزى هذا الاستغلال الأجنبي الشره لمواردهم الوطنية وعبروا عن غضبتهم بثورة قادها أحمد عرابي عام ١٨٨١ على الخديوي،

وساندهم اضطرابات جماهير الاسكندرية في عام ١٨٨٢ وَرَدَّ البريطانيون على الثورة بقصف الاسكندرية واحتلال مصر بأكملها. وبقيت وزارة الخارجية البريطانية تعلن عن نيتها بسحب القوات البريطانية "حالما تسمح بذلك ظروف البلاد وتنظيم الوسائل الكفيلة بحفظ سلطة الخديوي"[17]. وبحلول عام ١٩٢٢ بلغ عدد المرات التي كرر فيها البريطانيون وعدهم بالانسحاب ست وثلاثين مرة، ولكنهم واصلوا احتلالهم لمصر إلى أن اضطروا للانسحاب في النهاية بعد مضي ثلاثة أرباع القرن على يد جمال عبد الناصر في عام ١٩٥٦.

إن افتقار مصر إلى التطور الاقتصادي لا يمكن إرجاعه إلى الاستغلال الخارجي والقيود الخارجية. فاليد العاملة الوطنية فيها كانت تفتقر إلى الكفاءة، ولم يكن لدى مصر غير القطن والقليل من المواد الخام، في الوقت نفسه كانت محرومة من الوقود. واعترضت التطور عقبة هامة هي النفور المصري من المشاريع التجارية والصناعية، مما أدى إلى إهمالها، كما في تركيا، أو إيداعها بين أيدي الغربيين والمشرقيين. فالأثرياء المصريون اكتفوا بشراء الأراضي والتحق المثقفون المصريون بجهاز الخدمة المدنية الآخذ في التوسع السريع، الأمر الذي ترك الأجانب يسيطرون على دنيا المال والتجارة الكبيرة وحتى على التجارة الثانوية والحرف أيضاً. وعلق القنصل البريطاني العام، اللورد كرومر، في «تقريره السنوي عن عام ١٩٠٥» قائلاً "إن حرفة النعال والسكاف كلها تقريباً بين أيدي اليونانيين والأرمن، وتجارة الألبسة والخياط بين أيدي اليهود والأوربيين". وسرت تعليقات اللورد كرومر على بقية المهن الأخرى لأن الأطباء والصيادلة والمهندسين والمحامين جميعهم من الأجانب، وتشير التقديرات إلى أن الأجانب كانوا يملكون في عام ١٩١٤ بين ١٥ ــ ٢٠٪ من ثروة مصر ويستنزفون ما يزيد على نسبة ٢٠٪ من الدخل القومي.

ورغم تحميل فشل التطور الاقتصادي في مصر لأسباب داخلية، فإن الحقيقة الماثلة للعيان، تشير إلى أن العامل الأساسي الضمني لذلك الفشل ــ كما استنتج الأستاذ عيساوي ــ "افتقار مصر إلى الاستقلال السياسي". وأعلن اللورد كرومر في تقريره السنوي عام ١٨٩١ "أن تقديم أي تشجيع لصناعة القطن المحمية في مصر لن يعود إلا بالضرر على المصالح الإنكليزية والمصالح المصرية". ولكن الهواجس بدأت تساور اللورد كرومر في عام ١٩٠٥ حيال اعتماد مصر على الصادرات الزراعية وذلك من جراء تعاظم الضغط السكاني وارتفاع الإيجارات "ربما كان أكبر خطر يهدد مصر يكمن في حقيقة..... اعتماد هذه البلاد حصراً على محصول وحيد....."[18]. ومع ذلك فإن العلاج الذي طرحه لدرء ذلك الخطر الكبير، لا يعدو في معظمه ضرباً من التخمينات البلاغية عن الحاجة لتفادي الإفراط في استثمار الأرض، وتقديم بذار أفضل وتوفير الثقافة التجارية والتقنية لذلك الفائض من السكان الريفيين.

ولكن ما هو أسوأ من ذلك: أنه عندما قُدِّم إلى اللورد كرومر عرضان في التسعينيات (١٨٩٠) لإقامة معملين من معامل القطن في مصر للإفادة من رخص اليد العاملة المحلية ورخص القطن الخام والاستفادة من الرسم المتواضع البالغ ٨٪ على واردات القطن، عارض هذين العرضين معارضة عنيفة، وهدد باللجوء لإلغاء الرسم المتواضع أو بفرض ضريبة إنتاج مكافئة على المنسوجات المصنوعة بيتياً. وفي شهر حزيران من عام ١٩٠٥ أرسل وزير الخارجية «كمبرلي» رسالة رسمية يساند فيها كرومر مساندة قوية وبرفقتها مذكرة سرية من مجلس التجارة، يؤكد فيها معارضة لانكاشاير لإنشاء أي معمل منافس «محمي» في القاهرة. وعلى هذا الأساس بدأ كرومر بجباية ضريبة الإنتاج البالغة ٨٪ على منتوجات معامل النسيج المحلية. ولكن المتعهدين واصلوا مخططاتهم وأسسوا المعملين اللذين أعلنا عن إفلاسهما فيما بعد. ورغم استمرار الجدل حول مدى معارضة كرومر ومسؤوليته عن الفشل الذي وصل إليه المعملان، فإن أحد المؤرخين المتعاطفين مع الموقف البريطاني الرسمي يخلص إلى الاستنتاج التالي: "ما من شك في أن موقف كرومر حيال هاتين القضيتين لم يقصد به إضعاف عزيمة المقاولين الذين راودت أذهانهم فكرة إنشاء معامل تصنيع من نوع آخر"[19].

وبهذا الأسلوب أصبحت مصر بلداً من بلدان العالم الثالث خلال القرن التاسع عشر. ووصف الأستاذ «جاك بيرك» في تحليله السوسيولوجي بعنوان «إرساء قواعد الاقتصاد الاستعماري»، وصفاً ممتعاً عما تعنيه منزلة العالم الثالث بالنسبة إلى مصر بالتحديد:

"بناء على أقوال هيرودوت «مصر هبة النيل»، وحظها السيء الوحيد أنها بقيت ردحاً من الزمن رهينة ضمان في خدمة الدين العام.... وإذا أردنا رسم مخطط بياني لأوضاع مصر في تلك الآونة (أواخر القرن التاسع عشر) فإننا نرسمه على الشكل التالي: تقوم في القاعدة الأرض المصرية العريقة والفلاح FALLAH الذي لا ينفصل عنها والتي ارتبطت بحياته. وفي المرتبة الثانية طبقة صغار الأعيان الذين يلازمهم حتى على مستوى القرية صغار التجار اليونانيون المسؤولون عن توزيع عدد قليل من منتوجات أوربة البعيدة ومنها الكحول الذي تزايد استهلاكه يوماً بعد يوم وأصبح أهم المستوردات. وفي المرتبة الثالثة طبقة الملاكين العقاريين والسماسرة ــ الذين لهم علاقة بالزراعة وبالتجارة ــ وفي المرتبة الرابعة، فروع البنوك في المدن الإقليمية وفي المدن الرئيسية الكبرى: مقرات BARCLAYS و CRÉDIT FONCIER و CRÉDIT LYONNAIS و D'ESCOMPTE و COMPTOIR NATIONAL وكل ما هو على علاقة بها. وعلى القمة تربعت السلطة المصرفية المركزية، التي تقاسمتها الأموال الفرنسية والبريطانية والميزانية والبيروقراطية الباستيلية، وضمير الدولة الجديدة ــ لأن كل شيء كان يجد سبيله إلى البنوك من خلال القطن. وكانت تقوم، بين الميزانية والبنك،

أكثر من حلقة اتصال، من خلال البشر بالدرجة الأولى ومن تبادل الموافقات العامة. وحول القمة حشود من حملة السندات والأسهم ورجال الأعمال المسيطرين وآل روتشيلد من فيينا ومن باريس ومن لندن، وذوي النفوذ القادمين من كل مكان أمثال «كاسيل». لقد كان الهرم المصري مبنياً على هذه الشاكلة مدة جيلين أو ثلاثة".

٥ ـــ فارس تدخل دائرة العالم الثالث

إلى الشرق من الامبراطورية العثمانية كانت تقوم الامبراطورية الفارسية المتبعثرة، والممتدة من حوض دجلة والفرات إلى حدود الهند وأعماق آسيا الوسطى. وبقيت هذه الامبراطورية طيلة قرون عديدة. المنافس الكبير للامبراطورية العثمانية في الشرق الأوسط، فتوددت لها القوى الأوربيـة، ولا سيما في ظل حكم سلالة «سافافي» في القرنين السادس عشر والسابع عشر، كعامل ترجيح ضد السلاطين في القسطنطينية. ولكن قوة ومجد العصور الخوالي لم ينقذا الفرس من النزعة التوسعية للغرب المصنع، كما فشلا في إنقاذ الأتراك والمصريين. وخلال القرن التاسع عشر تم تدريجياً تكامل الامبراطورية الفارسية مع اقتصاد السوق العالمي، على الرغم من أن هذا التكامل سار بخطوات أبطأ وبدرجة أقل مما سار عليه في المناطق العثمانية. وبالمقارنة مع بلدان من أمثال سورية وتركيا ومصر، فإن فارس قد تأخرت عنها عقوداً عديدة في ميدان التطور الاقتصادي.

يعتبر الواقع الجغرافي للامبراطورية الفارسية أحد أسباب ذلك التأخير. فمساحتها الشاسعة (التي تبلغ ضعفي ونصف مساحة تكساس) وتداخل سلاسلها الجبلية المتعرجة جعلا من السيطرة المركزية أمراً شاقاً، ولا سيما افتقارها لأنهار كبيرة تصل بين مناطقها، أمثال النيل أو الدجلة والفرات أو نهر الهندوس أو الغانج. وإن الأثر الجغرافي المتمثل بالتشتت والبعد عن التمركز، تعزز بوجود العدد الكبير من القبائل البدوية التي شكلت نصف السكان في عام ١٨٠٠ وربعهم إلى عهد قريب عام ١٩١٤. فكان هؤلاء البدو مستقلين عملياً عن الحكومة المركزية لأنهم يعيشون حياة الاكتفاء الذاتي ويشترون السلع القليلة التي يحتاجونها من القرى المجاورة. وأما الشاه! فقد كان له الحق نظرياً بتسمية زعماء تلك العشائر، أما زعماء الأسر العشائرية الحاكمة فلا سلطان له عليها.

وكان الحكام المحليون مستقلين إلى حد كبير أيضاً، ما داموا يدفعون الإيرادات ويقدمون الهبات المرتقبة إلى البلاط، وتمتع القادة الدينيون المسلمون (العلمـاء) بقسط وافـر جداً من الاستقلال اعتماداً على دخولهم من الطائفة الإسلامية وعلى ملكيتهم لمساحات واسعة من الأراضي، ونظراً لهيمنتهم على الثقافة وعلى المحاكم الدينية وتقدير الشعب لهم واحترامه. وخلت سلالة «قاجار»،

التي حكمت من عام ١٧٩٦ إلى عام ١٩٢٥ من أي زعيم يتحلى بمزايا محمد علي حاكم مصر ، وكانت سلالة ضعيفة ومتخلفة جداً . وجدت الرغبة كلاً من الطبقة الوطنية الحاكمة ، والقوى الأجنبية المستبدة لمنع الحكومة المركزية من بلوغ السلطان الحقيقي ، وبرهن القادة القاجاريون على أنهم أشد خبرة في تبديد الموارد المالية الوطنية ، منهم في توفير الزعامة الوطنية .

وعامل حاسم آخر يسلط الضوء على أسباب تخلف بلاد فارس ، هو ذلك الموقع الذي تحتله في قلب الأصقاع البرية التي تتألف منها شبه الجزيرة الأوربية / الآسيوية ، بين الهلال الخصيب وآسيا الوسطى والهند . وقد أعاد هذا الموقع في العصور الوسطى على فارس بالمنافع ، لأنه يعترض « طريق الحرير » المشهور الممتد من الصين إلى بلاد ما بين النهرين . وبتحول التجارة الدولية إلى الطرق البحرية في القرن السادس عشر وجدت فارس نفسها مهملة في طريق مسدودة CULDE — SAC على بعد أحد عشر ألف ميل عن أوربة الغربية في الفترة التي سبقت افتتاح قناة السويس . وأما ما زاد الطين بلة وزيادة على العزلة ، فإن بلاد فارس خالية من أية أقليات كبيرة غير إسلامية كاليونانيين واليهود والأرمن الذين يؤمنون الاتصالات بين الغرب والبلدان العثمانية ، كما إن عدد الغربيين المقيمين في تلك البلاد كان في حدوده الدنيا (خمسة وعشرون من البريطانيين في عام ١٨٦٠ وخمسون فرنسياً في عام ١٨٦٣) بالمقارنة مع الآلاف منهم في مصر وسورية وتركيا .

وفي النهاية كانت بلاد فارس ضحية حالة من الضعف الناجم عن التنافس الإنكليزي / الروسي الذي بدت آثاره أشد سوءاً في تنافسهما مع العديد من القوى العظمى في الامبراطورية العثمانية . ولكن في فارس ، كانت كل من بريطانيا وروسيا تسد الطريق سداً محكماً في وجه المشاريع الاقتصادية للدولة الأخرى ، (وهذا أسوأ من سابقه) ، أو كانتا تقفان لاقتسام تلك البلاد إلى مناطق نفوذ لهما .

تزايدت التجارة الخارجية في فارس رغم هذه المعوقات إلى اثنتي عشرة مرة بين عام ١٨٠٠ وعام ١٩١٤ ، مع أن هذا الارتفاع المفاجىء أقل بكثير مما كان في مصر (من خمسين إلى ستين مرة) في تركيا (من خمس عشرة إلى عشرين مرة) . فإنه يعكس احتواء الرأسمالية العالمية للاقتصاد الفارسي تدريجياً . هذا الاحتواء رفع العزلة عن فارس لانتشار الأمن بفضل تحركات البحرية البريطانية ضد القراصنة في منطقة الخليج العربي وتحركات القوات الروسية المتواجدة في الأقاليم الشمالية . كما ساهم في تخفيف العزلة الفارسية افتتاح قناة السويس في عام ١٨٦٩ ، وإقامة الاتصالات التلغرافية أعوام (١٨٦٠ — ١٨٨٠) مع مختلف أرجاء العالم والمناطق الإقليمية داخل تلك البلاد ، وقيام الخدمات الملاحية مع روسيا عبر بحر قزوين ، ومع الهند عبر بحر العرب ثم مع البلدان الغربية .

والجدير بالذكر أن التنافس الإنكليزي / الروسي قد أفسد عدة مشاريع لمد السكك الحديدية بحيث لم يكن منها في عام ١٩١٤ ، إلا خط حديدي واحد وبطول ستة أميال يعمل من طهران إلى مزار ديني في إحدى ضواحيها .

وحفزت المعاهدات التجارية المفروضة من القوى الأوربية ، التجارة الخارجية الفارسية ، وهي مماثلة للمعاهدات التي فرضتها بريطانيا على الامبراطورية العثمانية في عام ١٨٣٨ ، وعلى الصين في عام ١٨٤٢ . وبالنسبة إلى بلاد فارس فقد بادرت روسيا قبل غيرها بعقد معاهدتي « غوليستان وتوركمان شاي » في عامي ١٨١٣ و ١٨٢٨ ، ثم تبعتها بريطانيا بالاتفاقية التجارية الإنكليزية / الفارسية عام ١٨٤١ ، ثم قامت جماعات متنوعة من المضاربين والمغامرين اللاهثين خلف المرابح السريعة والذين تعاونوا مع رجال البلاط الخبثاء الذين كانوا يركضون ، وراء الإثراء الشخصي دون الاهتمام بالمصالح الوطنية . وتضمنت الامتيازات الاقتصادية الضخمة : رسماً جمركياً حده الأعلى ٥٪ على السلع المستوردة (رسماً اتسع استعماله حتى شمل عدة بلدان أوربية في ظل بند « الدولة الأكثر رعاية ») ، وحصانة للأجانب من دفع رسوم الطرق وضرائب الترانزيت الداخلية التي كانت تجبى من التجار الوطنيين ، وامتيازاً لبريطانيا لتنظيم البنك الامبراطوري الفارسي مع احتكار حق إصدار النقد ، وامتيازاً آخر لروسيا لإقامة البنك الروسي / الفارسي ، واحتكار إقامة المسمكات القزوينية الممنوح لأحد رجال الأعمال الروس ، وامتيازات التبغ والنفط لبعض الرعايا البريطانيين ، وإبرام العقود على عدة قروض بشروط مجحفة جداً ، وأخيراً التنازل عن بعض الحقوق والإذعان عنها للقوى الأجنبية ، كما حصل للحكومة العثمانية (راجع الفصل السادس ، المقطع الثالث) .

أودَت هذه الامتيازات إلى تحول في الاتجاه ونوع التجارة الخارجية الفارسية التي ظلت في معظمها حتى عام ١٨٠٠ ناشطة مع الدول المجاورة كتركيا وأفغانستان والهند وآسيا الوسطى ، وتألفت الصادرات الفارسية من المنتوجات الحرفية كالأقمشة . وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر أصبحت معظم التجارة مع بريطانيا من خلال تركيا أو من خلال الخليج العربي وفي النصف الثاني من ذلك القرن ارتفع نصيب روسيا ارتفاعاً مفاجئاً بفضل برنامج مغامر للتغلغل الاقتصادي ، ذلك البرنامج الذي يشتمل على بناء الطرق والامتيازات البحرية وشركات النقل ومؤسسات التأمين ومصنعاً للسجائر وبناء مخازن السلع ومؤسسات المبيع بالجملة ، وقروضاً بشروط مواتية أكثر من شروط البنك المنافس ، وهو البنك الامبراطوري البريطاني لفارس . وبحلول عام ١٩١٤ كانت فارس تستورد سنوياً من روسيا سلعاً بقيمة ٦٤٫٠٦٠٫٠٠٠ روبل مقابل ٣٢٫٠٣٢٫٠٠٠ روبل من بريطانيا ، وتصدر من السلع ما قيمته ٥٤٫٣٧١٫٠٠٠ روبل إلى روسيا مقابل ما قيمته ١٠٫٢٨٠٫٠٠٠ روبل إلى بريطانيا . إن التعليمات التالية إلى الوزير المفوض الروسي الجديد في فارس

في عام ١٩٠٤ توضح أن روسيا كانت تسعى وراء نفس الأهداف السياسية والاقتصادية (في فارس) التي سعت إليها بريطانيا في بقية أنحاء الشرق الأوسط. فكما حاولت بريطانيا الإبقاء على حياة «الرجل المريض لدى أوربة» على ضفاف البوسفور، كانت روسيا تسعى لإطالة عمر «الرجل المريض» الآخر إلى الشرق من المريض الأول.

"إن الهدف الأساسي الذي كنا نسعى إليه..... خلال احتكاكنا الطويل بفارس يمكن تحديده على الشكل التالي: صيانة كمال ومنعة ممتلكات الشاه لأننا لا نسعى وراء إضافات إقليمية لأراضينا، ولا نسمح بهيمنة قوة ثالثة عليها. وإن ما نسعى إليه هو إخضاع بلاد فارس لسيطرتنا تدريجياً دون المساس بالسمات الخارجية لاستقلال فارس وبنيتها الداخلية. وبتعبير آخر فإن أهدافنا نلخصها بما يلي: سياسية هي أن نجعل فارس طيِّعة ومفيدة لنا؛ أي قوية بما يكفي لجعلها أداة في أيدينا، واقتصادياً: أن نحتفظ لأنفسنا بقسط كبير من السوق الفارسية لاستغلاله استغلالاً حراً من قبل المساعي الروسية ورأس المال الروسي حصراً"[21].

وتحققت هذه الأهداف بنجاح. فبين عامي ١٨٩٠ و ١٩١٣ لم ترسل روسيا من صادراتها إلى فارس إلا نسبة تتراوح من ١ر٢ إلى ٨ر٣٪، ولم تستورد منها إلا نسبة تتراوح بين ٣ و ٤٪. ولكن فارس، كانت تعتمد على روسيا بنسبة تتراوح بين ٥٨ ــ ٦٩٪ من صادراتها، و ٣٨ ــ ٥٨٪ من وارداتها. كما إن بنية صادراتها ووارداتها معاً أصبحت تتألف في هذه الآونة من التشكيلة المألوفة لدولة من دول العالم الثالث. ففي الوقت الذي شكلت فيه الأقمشة عنصراً رئيسياً من وارداتها ــ علاوة على السكر والشاي والدقيق والمنتوجات الحديدية والفولاذية ــ أصبحت في هذه الآونة بمثابة الواردات الرئيسية، في حين أن صادراتها تتألف من السجاجيد، وبعض المواد الأولية كالقطن الخام وحبوب الخبز والفواكه المجففة والجوز والرز والأفيون ومشتقات الحيوانات والأسماك. وباختصار أصبحت بلاد فارس معتمدة اقتصادياً على قوة عظمى، اعتمدت بدورها اقتصادياً على الدول الغربية الأكثر تطوراً منها.

تركت هذه التبعية الاقتصادية الصعوبات على المجتمع الفارسي وبلغت عمقها، كما في المجتمعين العثماني والمصري، حتى طاقم المستفيدين الأساسيين هو نفسه أيضاً، من التجار والصيارفة الأجانب بالإضافة إلى الطبقة الوطنية الحاكمة، تلك الطبقة التي تألفت من الملاكين العقاريين الذين انتزعوا من فلاحيهم الحد الأقصى من الإنتاج لصالح الأسواق الأجنبية الجديدة، ومن المرابين الذين استفادوا من عملية صك النقود MONETIZATION الذي بدأ المجتمع يعيشه على نحو متزايد، ومن كبار التجار الذين انخرطوا في التجارة الجديدة، والبيروقراطيين ورجالات البلاط والعائلة

المالكة التي كانت تبدد القروض الأجنبية بشكل يتعارض مع الإنتاج والتي فاق تبديدها نظيرتيها في القسطنطينية والقاهرة .

اتبعت الطبقة الحاكمة نفس الأساليب في جمع مكاسبها وتكديسها على حساب الجماهير الفلاحية . فاجتمعت تقارير الرحالة الغربيين على أن ظروف الفلاحين زادت سوءاً في غضون القرن التاسع عشر . « فجان تشاردي » ، وهو مراقب موثوق زار إيران في القرن السابع عشر ، كتب عن الوضع المريح للفلاحين الفرس والذي قارنه بشكل إيجابي بأوضاع الفلاحين في الغرب . وفي عام ١٨٣٣ روى المواطن الإنكليزي ، جيمس فريزر ، بأن الفلاحين ، رغم معاناتهم (من طغيان حكامهم) فإن بيوتهم كانت (مريحة ونظيفة) يتمتعون بالغذاء الصحي المؤلف من " خبز الحنطة الجيد وبعض البلوط واللبن الرائب والجبن ــ وحتى الفواكه كانت موجودة ، وتوفرت لهم وجبة من اللحم والحساء ، أو من الرز واللحم والتوابل PILAU " . وأما بالنسبة للملبس " فإنهم يرتدون ونساؤهم وأولادهم الملابس اللائقة رغم خشونتها ، ولدى وصول ضيف إليهم فإن القليل منهم لا يفرشون لاستقباله بساطاً مزركشاً أو لباداً "[22] . وفي عام ١٩٠٥ يسأل المسافر الفارسي بين القرى القبلية عن غياب الزراعة وسبب عدم إقبال المواطنين على زراعة الخضروات ، التي يمكن أن يأكلوا منها ويبيعوا فائضها إلى المسافرين ؛ فأجابه أحد الناس الطاعنين في السن :

" إن ما تقوله صحيح لو أننا أحرار بأنفسنا . فأية فائدة تعود لي إذا أضنيت نفسي بالعمل الشاق طيلة حياتي كي تعود ثمرات جهدي بأكملها إلى الحكومة ، وإلى جابي الضرائب الذي يحرمني من التمتع بها . وحين أمارس هذا العمل يصبح مسؤولية وراثية على عائلتي ، لأن جباة الضرائب والحكام سوف يطلبونه مني سنوياً "[23] .

وقع عبء الضرائب بأكمله على كاهل الفلاحين بشكل مباشر أو غير مباشر ، وأما العشائر والحرفيون في المدن ؛ فقد ترتب عليهم دفع مقادير أقل من الفلاحين ، وكان البيروقراطيون والملاكون العقاريون وكبار العلماء ULEMA وتجار الجملة كلهم معفيين من الضرائب عملياً . وكلما تقدم القرن التاسع عشر كانت الحكومة تشعر بالحاجة لجمع المزيد من الإيرادات الكبيرة . والسبب الأول لتلك الحاجة هو قيام الحربين الفتاكتين مع روسيا (١٨٢٨) ومع بريطانيا (١٨٥٦) وما أعقب ذلك من جهود ، أخفق معظمها ، لتحديث القوات المسلحة . وإسراف البلاط الملكي الذي بدد المبالغ الطائلة داخل الوطن وخارجه في مسيرة التضخم طيلة القرن التاسع عشر ، الذي يعود بعضه إلى سبك النقود من المعادن الثمينة ومعظمه الآخر يعود إلى انخفاض سعر الفضة عالمياً ، الفضة التي يعتمد عليها النقد الفارسي . وبحلول عام ١٩١٤ كانت قيمة مبادلة النقد الفارسي قد انخفضت إلى خمس قيمة مبادلته في عام ١٨٠٠ بالنسبة إلى الجنيه الاسترليني .

وهكذا أجبرت المصاعب المالية حكومة طهران في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، على بيع المناصب الرفيعة بشكل منتظم إلى الأفراد الذين يقدمون أعلى العروض. وكان على الأفراد الذين احتلوا تلك المناصب بهذا الأسلوب أن يرفعوا مردود الضرائب ليجنوا أقصى العائدات الممكنة من استثماراتهم. وطفق كبار المسؤولين يبيعون بدورهم المناصب الدنيا التي كانت ضمن مسؤولياتهم، مما جعل الفلاحين في خاتمة المطاف مجبرين على إعالة مختلف مستويات المسؤولين المبتزين.

وتضرر الفلاحون أيضاً أبلغ الضرر من جراء تفاقم (تنقيد) المجتمع. فالحكومة كانت تلح في مطالبها لتسديد الضرائب نقداً، بينما الملاكون العقاريون يلحون على استنبات المحاصيل القابلة للتصدير مقابل النقود، كالحرير والأفيون والقطن والتبغ. وأما حاجة الفلاحين للاستلاف فقد رمتهم بين براثن المرابين، وأما عجزهم عن التسديد يعني فقدانهم الأرض. وقيدت الديون غير المدفوعة الفلاحين بممتلكات المالك العقاري، لأن المالك العقاري نفسه هو في معظم الأحوال المرابي أيضاً. وحفز هذا الإجراء استمرار توسع الأسواق الأجنبية أمام المواد الخام الفارسية، الأمر الذي دفع الملاكين العقاريين على توسيع ممتلكاتهم من خلال حجز مرهونات الفلاحين أو شراء أراضي التاج من الحكومة. وساهم التجار والبيروقراطيون أيضاً في حيازة هذه الممتلكات العقارية باعتبارهم يفضلون استثمار فائض رأس المال في الأرض وليس في الصناعة ــ الأمر الذي كان سمة بارزة يتحلى بها عموماً نظراؤهم في طول العالم الثالث وعرضه.

وفي الوقت الذي فقد فيه الفلاحون أراضيهم كان الحرفيون في المدن يفقدون، كالفلاحين، موارد رزقهم حسب تدفق المستوردات الأجنبية الرخيصة والمصنوعة آلياً. وأما التعرفات الحمائية من المستحيل تطبيقها بسبب قيود المعاهدات، كما إن ندرة رأس المال المتاح وندرة المهارات التقنية، أحبطتا كل المحاولات الرامية لإنشاء الصناعات المنافسة. وهكذا فإن جميع المهن اليدوية الفارسية، إلا ذلك الاستثناء البارز المتمثل بحياكة السجاجيد، قد انهارت. وروى عن ذلك القنصل البريطاني الواسع الاطلاع، ك. أ. آبوت في عام ١٨٤٨ فقال "إن مصنعات إنكلترا قد حلت محل استخدام الأقمشة القطنية والحريرية إلى حد كبير، وذلك بسبب رخصها وجودة زيِّها وبراعة تنفيذ تصاميمها، وبسبب التنوع الكبير لنماذجها، الأمر الذي أتاح لعامة الناس بتبديل أثوابها مرات عديدة أكثر من ذي قبل، كما لبَّى أذواقها بالنسبة لغرابة النماذج ــ وحتى الطبقات العليا صارت تفضل الشيت الأوربي على الثياب الحريرية الأغلى ثمناً والمصنوعة داخل البلاد"[24].

والخلاصة أن الفلاحين والحرفيين الفارسيين عانوا الضيق والقسوة من جشع الصفوة الحاكمة

ومن تغلغل الرأسمالية الغربية والروسية . وعلى الرغم من إثراء مختلف عناصر الطبقة الحاكمة ، فإنها أثرت مثل جميع الطبقات المثيلة لها في العالم الثالث ، من العمل في مراكز خاضعة للمصالح الأجنبية . وروى « كيرزن » في التسعينيات (١٨٩٠) أن حجماً كبيراً من التجارة يمارسه الوطنيون ، ولكن القسط الأعظم من المبادلات التجارية المركنتلية كان يمر عبر أيدي ما يمكن وصفه بالشركات الإنكليزية [25] . وبعبارة أخرى قام التجار الفرس الأثرياء ، بأدوار العملاء للشركات التجارية الروسية والبريطانية . ولكن هذا الموقف كان أمراً لا مفرَّ منه ، إذا أخذنا بعين الاعتبار هيمنة المصارف البريطانية والروسية على سوق النقد الفارسية ، وشروط المعاهدات التجارية التي كانت تحابي المصالح الأجنبية وتفضيل الصفوة المحلية الاستثمار في الأرض ، تاركة الصناعة والتجارة الكبيرة بين أيدي الأجانب . ولذلك فإن تلك الزيادة التي بلغت أحد عشر ضعفاً في حجم التجارة الخارجية خلال القرن التاسع عشر ، بلغت ذروتها في خلق طبقة بورجوازية تابعة في فارس . وهي السمة الدالة على المنزلة التي يحتلها العالم الثالث .

الفصل الثاني عشر

الهند تدخل دائرة العالم الثالث

إن مصلحة الهند الكبرى هي أن تصبح بلداً زراعياً وليس بلداً صناعياً وميكانيكياً .

توماس بيزلي THOMAS BAZLEY

رئيس غرفة تجارة مانشستر (١٨٦٢)

ظل دخول الأوربيين إلى شبه القارة الهندية ممنوعاً طيلة قرنين ونصف من الزمن بعد وصول دو غاما . ولكن تفوقهم بالسفن والمدفعية البحرية مكنهم من السيطرة على المحيط الهندي وبقيت اليابسة محظورة عليهم ، عدا ممارسة التجارة في بعض المراكز القليلة بمحاذاة الساحل ، التي كان دخولهم إليها مشروطاً بسلوكهم القويم . وخلال هذه القرون القديمة كان حجم التجارة هزيلاً ، لأن الغرب لم ينتج ما يُثير اهتمام الآسيويين ، كما أن صادرات آسيا في معظمها تألفت من الكماليات التي لا يستطيع شراءها في الغرب إلا القليل . فالتجارة مع آسيا قبل منتصف القرن التاسع عشر لم تكن من نوع تجارة الجملة كما هي عليه التجارة مع الأمريكيتين . وأن واردات إنكلترا من جزيرة جامايكا ، جزيرة السكر ، وحدها تعادل ثلاثة أرباع وارداتها من آسيا في عام ١٧٥١ .

ولكن سرعان ما سار هذا الاستقلال السياسي والاقتصادي ، الذي كانت تعيشه الهند بطريق الانحلال خلال القرن التاسع عشر . فالغزو العسكري أحال امبراطورية المغول إلى مستعمرة بريطانية ، وفي الوقت نفسه تم دمج الهند ضمن اقتصاد السوق العالمي ، دمجاً كاملاً شأنها بذلك شأن الأمريكيتين وإفريقية قبلها بقرون عديدة . وأصبح الغرب بفضل الثورة الصناعية قادراً على إغراق

الهند بالسلع الرخيصة المصنوعة آلياً الأمر الذي ساهم في تمزيق الحرف الوطنية التقليدية . وأصبح المستهلكون الأوربيون ، الذين لم يتمكنوا من شراء الصادرات الهندية ، يستوردون كميات ضخمة من الشاي ، في الوقت الذي أصبحت صناعاتهم أيضاً تستنفد الجوت والقطن والنيلة وجلود الحيوانات وبذور الزيوت . وتعرضت الطاقة البشرية الهندية للاستغلال ، حينما تحددت أماكن عمل الملايين من العمال العاديين ، بظروف تعيد إلى الأذهان ظروف تجارة الرقيق الإفريقية القديمة ، في المزارع والمناجم في جنوب شرقي آسيا وفيجي وشرقي إفريقية والكاريبي .

وبهذا الأسلوب دخلت الهند دائرة العالم الثالث في القرن التاسع عشر . وسيكون موضوع هذا الفصل من دراستنا طبيعة دخول الهند العالم الثالث وما نجم عنها من تبعية وتكامل .

١ ــ فتح الهند

كان العامل الأساسي الذي يسلط الضوء على ذلك التحول المفاجىء في ميزان القوى على شبه القارة الهندية ، نظام الطبقات المنغلقة الذي ركز اهتمامه على الشؤون المحلية بدلاً من الشؤون الوطنية . وحددت ولادة المرء في إحدى الطبقات الخاصة من هذا النظام ، رعايته في طفولته وصباه وشريكه في الزواج والعمل الذي يجب أن يضطلع به والاحتفالات الدينية المناسبة ، ومكان إقامته ، وأسلوب ملبسه ومأكله ومعظم دقائق حياته اليومية . لقد أولت الطبقة اهتمامها عملياً لكل شيء على مستوى القرية وأسقطت من اعتبارها هيكل الدولة خارج هذا الإطار واعتبرته جهازاً تافهاً ، صفته النهب وهو من صنع الدخلاء. هذا الموقف يختلف عنه في الصين ، حيث وفرت البيروقراطية الامبراطورية التلاحم السياسي المتين للمجتمع . فبينما كان الفلاحون في الصين يقومون بالثورات من حين إلى آخر لاستبدال حكومة « سيئة » بحكومة « جيدة » ، نجد أن الفلاحين في الهند يسعون للخلاص من الحكومة لأن طبقاتهم كانت تمارس معظم وظائف الحكومة . وهكذا فإن المجتمع الهندي غير المتبلور كان أشد تعرضاً للتغلغل والاستغلال الأجنبيين من الامبراطورية الرفيعة التنظيم في الصين .

ازداد الضعف الكامن في المجتمع الهندي زيادة كبيرة خلال القرن الثامن عشر . وبينما كان الضعف يدب في السلالة المغولية كانت القوى الأوربية تتزايد قوة اقتصادياً وعسكرياً . ومن هذه الزاوية نجد التناقض الصارخ مع الصين ، حيث آلت السلطة إلى سلالة « مانشو تشينغ » في عام ١٦٤٤ ، التي حافظت على هيمنتها محافظة فعالة حتى القرن التاسع عشر . فالسلالة المغولية في الهند سبقت سلالة مانشو بقرن من الزمن وبلغت أوجها في ظل الامبراطور (أكبر) الذي اعتمد

مانشو . فالهند كانت أشد تعرضاً من الصين للتغلغل الغربي لأن الاقتصاد الوطني الهندي والإدارة الامبراطورية لم تكونا على مستوى التطور والتكامل، اللذين كان عليهما الاقتصاد والإدارة في الصين .

ونظراً لضعف البنية الاجتماعية والتفكك الامبراطوري وتعاون التجار الوطنيين، فقد تهيأت الفرصة لشركة الهند الشرقية البريطانية لبسط سلطانها على شبه القارة الهندية بعد أن كانت لقرون مضت تمارس أعمالها بصعوبة . وانتقل وكلاء الشركة إلى الهند لشراء البضائع والعودة بها إلى الوطن . وأيقنوا أن باستطاعتهم كسب المزيد من الأرباح لو استقروا في الهند فترات زمنية طويلة، واشتروا خلالها السلع، عندما تكون أسعارها مواتية جداً لهم، واختزنوها إلى حين وصول السفن من بريطانيا . وهذا ما أدى إلى بناء المستودعات والمقرات الدائمة لوكلاء الشركة أو الوسطاء التجاريين FACTORS الذين صارت مبانيهم تعرف باسم المحطات التجارية FACTORIES . وحالما انتشرت الفوضى في الحصون حول هذه المحطات التجارية واستُقدِم الحراس الهنود أو السباهيون SEPOYS لتزويد الحصون بالجنود، عندما بدأت الفوضى الانتشار في البلاد .

وشرع التجار البريطانيون بتوسيع المحطات التجارية الحصينة والجنود السباهيون وبذلك امتد نفوذهم على المناطق المجاورة وبالتالي على البلاد بأكملها . لقد كانت عملية إنشاء أول ثغر إقليمي في البنغال عملية نموذجية . فالحاكم المحلي NAWAB وجد نفسه في مواجهة ثلاثة تحديات لسلطته : الأول كان من الماراثايين الذين هاجموه من الغرب، والثاني من الأعداء المحليين بقيادة «جاغات سيث» التاجر «المارواري» الثري جداً، والثالث من شركة الهند الشرقية التي عززت تحصينات محطتها التجارية في كالكوتا . فأمر حاكم الشركة بتوقيف عمليات البناء، وهاجمها لخطة رفضها، واحتل المحطة التجارية ومدينة كالكوتا . فسار إليه «روبرت كلايف» من مدراس بقوات النجدة، وتكشفت معركة «بلاسي» كما وصفها المؤرخون الهنود "بأنها صفقة أكثر منها معركة"[1] . لأن «جاغات سيث» تمكن من شراء تحالف قائد جند الحاكم الذي عبر النهر إلى الجانب البريطاني .

وَعُيِّنَ هذا الجنرال في منصب الحاكم الجديد للبنغال لقاء خيانته، وأصبح عملياً دمية لعوب بيد الشركة التي اعتصر مسؤولوها الشرهون جميع أنواع الامتيازات . وحاول الامبراطور المغولي التدخل في تلك الآونة، ولكن قواته منيت بالهزيمة، واضطر أن يمنح الشركة حق جباية الإيرادات DIWANI . فاستخدمت الشركة هذا الحق لابتزاز المواطنين المحليين بلا شفقة . وعلاوة على اغتصاب الضرائب، أجبرت الشركة الحرفيين الهنود على العمل بأجور الكفاف، من خلال إنتاج السلع التي يشتريها عملاء الشركة بأبخس الأثمان الثابتة، ويبيعونها بأعلى الأسعار . وبقي مصدر آخر من مصادر السلب يتمثل بالهيمنة على التجارة الداخلية من قبل عملاء الشركة، الذين يرفضون دفع الرسوم

الداخلية الأساسية، وبذلك أزاحوا من طريقهم خارج إطار العمل التجار الوطنيين الملزمين بدفع تلك الرسوم.

وكما قال اثنان من المؤرخين الإنكليز أن "التخطيط للثورة قد تكشف على أنه أكبر لعبة سياسة التسامح الديني وفرض الضرائب الخفيفة. ولكن خلفاءه بعد موته في عام ١٦٠٥ كانوا أقل كفاءة منه وأقل تنوراً. وهذا القول يبقى صحيحاً، على وجه التخصيص، عن «أورانغزب» آخر أباطرة المغول الأقوياء، الذي ارتقى العرش في عام ١٦٥٨. كان أورانغزب مسلماً متعصباً، قاده تعصبه لاضطهاد ديني للأغلبية الساحقة الهندوسية من رعاياه، التي اضطرت إلى خوضها غمار الحرب معه، وهذا أدى بدوره إلى فرض مزيد من الضرائب الباهظة ومزيد من السخط الشعبي.

وبموته في عام ١٧٠٧ بدأ تفكك الامبراطورية المغولية. وحيث لم يكن هنالك قاعدة ثابتة لخلافته، فإن أبناءه تنازعوا العرش طيلة سنتين، بين عام ١٧١٢ وعام ١٧١٩ وبلغ عدد الأباطرة في دلهي وحدها خمسة أباطرة أشبه بالدمى. وتحت وطأة هذه الظروف بدأ الحكام الإقليميون يوطدون استقلالهم، ويؤسسون السلالات المحلية الوراثية كسلالة حيدر علي في ميسور، وسلالة نظام في حيدر آباد. وهكذا بدأت السلطة تخرج من أيدي أباطرة دلهي إلى الحكام الإقليميين وإلى «الماراثاويين» الذين يمثلون النزعة القومية الهندية تمثيلاً غامضاً وبدائياً. بسط الماراثاويون سيطرتهم على منطقة شاسعة مركزية تمتد من الساحل الغربي إلى قرابة مائتي ميل عن كالكوتا على الساحل الشرقي. وكانت هذه الامبراطورية الماراثاوية، التي عاصمتها بونا، القوة السياسية الديناميكية المحلية والوحيدة في الهند في منتصف القرن الثامن عشر.

أدرك القادة الماراثاويين أعباء الإرث المغولي. وفي غمرة إدراكهم أغفلوا الخطر المحدق الذي يمثله التجار البريطانيون في بومباي ومدراس وكالكوتا، الذين اغتنموا الفرص السانحة لتنفيذ سياسة (فرق تسد) التي أتاحها التفكك الامبراطوري. فبدأوا يحرضون الهندوسيين على المسلمين، والحكام الإقليميين المتناحرين بعضهم على بعض وعلى الأباطرة المغوليين. وجاءهم العون على تنفيذ استراتيجيتهم هذه من الطبقة الرأسمالية الهندية الجديدة والقوية التي كانت على رباط وثيق مع التجار الأوربيين والتي استمدت المرابح الطائلة من المتاجرة معهم.

تأثر اقتصاد الهند بالتجارة الخارجية قبل ظهور الأوربيين تأثراً ضعيفاً. وبحلول القرن الثامن عشر تغيرت السلع التجارية من سلع كمالية إلى سلع تجارة الجملة، كالنيلة وبذور الخردل والقنب الهندي، والملح الصخري وأقمشة الخام والموصلين. وجميعها من إنتاج وادي الغانج. وتصب في موانىء البنغال من خلال وكالة التجار «المارواريين». ولما انتشرت مكاتب هؤلاء التجار في شمال الهند

وربحوا الملايين، كما غنمتها الطبقة الكومبرادورية في الصين في أواخر القرن التاسع عشر. واعتمد الرأسماليون الهنود، كأقرانهم الصينيين، على المصالح الأجنبية التي تعاونوا معها تعاوناً وثيقاً قياساً إلى تعاونهم مع السلالة المغولية التي يحملون لها الكره العميق وبالقدر الذي يكنه الكومبرادوريون لسلالة مُربحة في العالم، فالشهوة للذهب، أصبحت كالهيستيريا التي طبعت بطابعها عصر الإسبانيين «كورتس وبيزارو»، وذهبت بألباب البريطانيين، ولم تعد البنغال على وجه التخصيص تعرف طعم السلم مرة أخرى إلا بعد أن غرقت في لجة من الدماء البريئة"[2]. وكتب «ريتشارد بيشر» أحد خدام الشركة، إلى أسياده في لندن في ٢٤ أيار عام ١٧٦٩ ما يلي: "يحز في نفس الإنكليزي أن يجد المبرر للاعتقاد بأن أحوال الشعب في هذه البلاد قد زادت سوءاً عما كانت عليه من قبل، بعد وصول الشركة إلى حق جباية الإيرادات DIWANI ..... هذه البلاد التي ازدهرت في ظل أكثر الحكومات طغياناً واستبداداً، أصبحت الآن على حافة الدمار"[3].

اهتزت مشاعر البرلمان البريطاني لهذه التقارير التي تتحدث عن المظالم والآلام، فسنَّ عدداً من التدابير التنظيمية بما فيها قانون «بيت» المتعلق بالهند في عام ١٧٨٤، ذلك القانون الذي أباح للشركة مواصلة التجارة، ولكنه وضع الشؤون السياسية بإشراف لجنة الرقابة في بريطانيا. ونص القانون أيضاً على أن "مخططات الغزو وتوسيع رقعة الأراضي في الهند أمور تتعارض مع أماني الأمة وشرفها وسياستها".

ورغم المعارضة الرسمية لأي توسيع آخر للممتلكات، فإن المسؤولين في الشركة ثابروا في عمليات التوسيع، بسبب أن كل منطقة جديدة، كانت تدر فيضاً من الثروات للشركة وعملائها. وكانت حكومة لندن عاجزة فعلاً عن فرض أوامرها، لأن نقل الرسائل يستغرق عاماً كاملاً أو أكثر بين بريطانيا والهند، الأمر الذي أتاح للمسؤولين في الشركة إقصاء منافسيهم الواحد تلو الآخر.

تمكن البريطانيون بادئ الأمر بدحر الفرنسيين في حرب السنوات السبع، التي دارت رحاها في الهند وكما في أوربة وأمريكة. وكان «روبرت كلايف» ينقل قواته، مستفيداً من تفوق البحرية البريطانية، حسب مشيئته من مكان لآخر في الهند، وفي الوقت نفسه عرقل الاتصالات بين المحطات التجارية الفرنسية بعضها ببعض، كما عرقل اتصالاتها مع فرنسا أيضاً. فاستسلمت القاعدة الفرنسية الرئيسية في «بوندي شري» في عام ١٧٦١. وبمعاهدة باريس عام ١٧٦٣ سمح للفرنسيين باستعادة محطاتهم التجارية ولكن للأغراض التجارية دون سواها، وحظر عليهم إقامة التحصينات أو ممارسة المطامح السياسية.

وأما الخطوة التالية التي خطاها البريطانيون إلى الأمام، فقد تمت خلال الثورة الأمريكية، عندما اغتنم ثلاثة حكام وطنيين فرصة انهماك بريطانيا في العالم الجديد، في محاولة منهم لطردها من

الهند. ولكن الحاكم العام «وارن هاستينغز» تمكن من الصمود واستلام زمام المبادرة منهم. وبحلول عام ١٨٠٠ لم يبق في الهند إلا البريطانيون والماراثاويون وبعد سنوات دبت التفرقة في صفوف الماراثاويين، فأجهز البريطانيون عليهم وتمكنوا من بسط سيطرتهم على كامل الهند. وفي عام ١٨١٨ احتل البريطانيون «بونا» العاصمة الماراثاوية وأصبحت الشركة البريطانية «السلطة العليا» في الهند.

وبعد أن تمركز البريطانيون في قلب شبه القارة الهندية، بدأوا يزحفون شمالاً سعياً وراء حدود طبيعية. وفي الشمال الشرقي، في نيبال الواقعة على تخوم هيمالايا، دحر البريطانيون قبائل «غوركا» التي خدم أفرادها في الجيش البريطاني كجنود مخلصين خارج الهند وداخلها. وفي الشمال الغربي تمكن البريطانيون بعد حملات عديدة من دحر «السيخ» المتعجرفين في البنجاب. وفي منتصف القرن التاسع عشر أصبح البريطانيون سادة الهند كلها، من نهر السند غرباً إلى نهر براهمابوترا شرقاً ومن جبال الهيمالايا شمالاً إلى رأس كمورين جنوباً. وبقيت هنالك بعض الممالك الكبيرة المعزولة من أمثال «كشمير وحيدر آباد وبارودا وترافانكور».

٢ ـ تقنيات الهيمنة البريطانية

شاعت المزاعم أن الثورات الفلاحية في الهند ضد السلطة البريطانية كانت قليلة وكانت، على نقيض الصين. وما يثبت هذا الزعم هو السلبية الهندية التي تعود إلى نظام الطبقات المنغلقة بتقسيماته الهرمية بين القرويين، وإلى تعاون الملاكين العقاريين والأمراء مع الممثلين الذين حققوا نجاحاً عظيماً في ظل الحكم البريطاني، وإلى التأثير السلمي «لغاندي» على الطبقة الفلاحية. إن الباحثة الأنتروبولوجية البريطانية «كاثلين غوف» دققت هذا الزعم التقليدي، وخلصت إلى الاستنتاج الذي مفاده أن "الثورات الفلاحية كانت شائعة في حقيقة الأمر خلال المرحلة البريطانية ومنذ بدئها أيضاً. وأن كل ولاية من ولايات الهند المعاصرة عاشت عدة تجارب ثورية خلال المائتي سنة الماضية"[4]. وكشفت غوف النقاب عن سبع وسبعين ثورة، شارك في أصغرها عدة آلاف من الفلاحين، كما كشفت النقاب عن قيام زهاء ثلاثين ثورة شارك فيها عدة عشرات الآلاف منهم، وحوالي اثنتي عشرة ثورة شارك فيها عدة مئات من آلاف الفلاحين.

واختلفت دوافع هذه الثورات. فبعضها كان عبارة عن حركات إحيائية تسعى لطرد البريطانيين، وإعادة تنصيب العائلات الحاكمة القديمة، وإحياء العلاقات الاجتماعية السابقة، وبعضها الآخر عبارة عن حركات دينية أو سلفية، ذات قيادات تبشيرية تصبو إلى دولة دنيوية يسودها الحق والعدل، وفريق ثالث من قطاع الطرق يسعون لحماية الفقراء، أو جنود مرتزقة عند الملاكين العقاريين والأمراء وإرهابيين بدوافع الثأر أو القصاص. وأخيراً العصيانات الجماهيرية

المسلحة التي قامت رداً على بعض المظالم، نذكر منها العصيان الذي قام به زراع النيلة في البنغال في عام ١٨٦٦ ضد الظلم والاستغلال الفاضح للمزارع الإنكليزية.

ورغم تعدد الثوراتَ الهندية ومراميها، فإنها لم تكن بجماهيرها وتنظيمها كثورات الصين. وسبب ذلك هو التمزق السياسي واللغوي والحضاري بين سكان الهند، مما جعل ثوراتها عديمة التنسيق والتمركز المحلي، كما أن الحكومة والجيش البريطانيين كانا أكثر كفاءة وأحسن استعداداً لقمع تلك الثورات، من نظام سلالة مانشو في الصين. واتخذ «عصيان» عام ١٨٥٧ ــ ١٨٥٨ ضد الحكم البريطاني شكل ثورة قام بها الجنود الهندوس والمسلمون ضد العسكرة الطويلة الأمد، وقلة الرواتب ودهن الطلقات بشحم البقر والخنازير، مما كان يمس معتقدات الهندوس والمسلمين على حد سواء. وحظيت تلك الثورة بمساندة العناصر المحافظة التي أزعجتها تدابير التفرنج الغربية، كمد السكك الحديدية وخطوط التلغراف وافتتاح المدارس العصرية، والتنصر الذي كانت تقوم به البعثات التبشيرية المسيحية وإباحة زواج الأرامل، بالإضافة إلى حظر بعض الإجراءات كقتل الأطفال وإحراق الأرامل على المحارق الجنائزية لأزواجهن. وجاءت المساندة الجماهيرية لهذه الثورة من ملايين الفلاحين والحرفيين المعدمين والعمال المستغلين في المزارع والمصانع، ومن قبائل سكان الهضاب الذين اضطرمت في نفوسهم نار العداوة من جبايات الضرائب واستملاكات الأراضي.

لم تنجح تلك الثورة لأسباب عديدة منها: اشتعالها في منطقة واسعة تبلغ مساحتها خمسمائة ألف كيلومتراً مربعاً ولاستمرارها لمدة طويلة. ولأنها لم تشمل البلاد بأكملها، وضعف التنسيق بين قطاعاتها. ولقي البريطانيون مساندة معظم الأمراء والتجار الأثرياء والمرابين وجباة الضرائب. وأما الجنود السباهيون فقد كانوا منقسمين على أنفسهم، نصفهم ثائر والنصف الآخر متخاذل ومطواع بين أيدي الضباط البريطانيين. ونظراً لنشوب الثورة في أزمنة مختلفة وأمكنة متبعثرة، فقد تمكن البريطانيون من التقاط الأنفاس بعد المباغتة الأولية واكتساح معاقل الثوار الواحد تلو الآخر.

ورافق انتهاء الحرب، استحالة عودة الشركة إلى الحكم وقيام مشكلة في وجه الحكومة واستخدمت بريطانيا عدة طرق ومجموعة من الوسائل لإدارة الهند ولتوطيد الحكم البريطاني ومنع تكرار صدمة العصيان المسلح. وأعطى قانون الهند الصادر عام ١٨٥٨ وقانون المجالس الهندية الصادر عام ١٨٦١ طبيعة وشكل الإدارة الجديدة بالتاج. فعلى رأس السلطة كان وزير الدولة لشؤون الهند وهو عضو في الوزارة في لندن، وأما المسؤول الرئيسي فهو الحاكم العام أو نائب الملك الممثل المباشر للتاج، يساعده مجلس تنفيذي معين ومؤلف من خمسة أعضاء من غير الهنود. ولأغراض تشريعية تمَّ تعيين عدد من الأعضاء الإضافيين في المجلس التنفيذي، يتراوح عددهم بين الستة والإثني عشر، وهذه الهيئة الموسعة كانت تمارس عملها كمجلس تشريعي. ولكن إجراءاتها

تخضع لحق النقض VETO من قبل نائب الملك ووزير الدولة . وتم تعيين ثلاثة هنود في أول مجلس تشريعي في عام ١٨٦١ ، ثم بدأ عددهم يتزايد تدريجياً في السنوات التالية .

وتحت هؤلاء المسؤولين الكبار كان جهاز الخدمة المدنية الهندي المعروف الذي يجمع الإيرادات ويحافظ على القانون والنظام ويراقب جهاز القضاء . وجميع أفراد هذا الجهاز تقريباً من الخريجين البريطانيين من أوكسفورد أو كامبردج حتى عام ١٩١٩ ، ويقع تحت إمرته جهاز ثانوي إقليمي عناصره من الهنود فقط . وهنالك جهاز مماثل مزدوج المستوى بالنسبة للشرطة ، منها القوة المركزية لعموم الهند ، تتألف من البريطانيين ، بينما عناصر الشرطة الإقليمية من المواطنين المحليين . إن كفاءة الحكم البريطاني تتجلى في حقيقة وجود ٤٠٠٠ موظف مدني بريطاني في عام ١٩٠٠ في الهند كلها بالمقارنة مع ٥٠٠ر٠٠ من الهنود .

هذا الجهاز الإداري يتلقى المساندة من الجيش الهندي الذي ضمَّ في عام ١٩٠٠ ٦٩٠٠٠ من البريطانيين و ١٣٠ر٠٠٠ من الهنود . إن بعض الوحدات الأساسية في القوات المسلحة ، كالمدفعية مثلاً ، جميعها من البريطانيين ، ومعظم المجندين الهنود كانوا من الشعوب التي تتحلى بالشجاعة أكثر من غيرها « كالسيخ والبارتهانيين » من سكان الشمال الغربي ومن « غوركا » النيبال ، كما كانوا من أبناء الطبقات الفلاحية الصغيرة أو الوسطى الذين يثق البريطانيون بصلابتهم والاعتماد عليهم . ويستهلك هذا الجيش الهندي من الإيرادات الوطنية قسطاً أكبر مما تستهلكه المؤسسات العسكرية في البلدان ذوات الدخول الفردية العالية . إن الجدول التالي يبين حصة النفقات العسكرية الهندية في أوائل العشرينيات (١٩٢٠) بالمقارنة مع غيرها في بلدان أخرى :

البلد (١)	إجمالي الإيرادات (٢)	إجمالي النفقات (٣)	نفقات الدفاع (٤)	نفقات الدفاع كنسبة مئوية من البند (٣)	نفقات الدفاع كنسبة مئوية من البند (٢)
		الأرقام بالملايين			
الهند (روبيات)	١٣٣٢ر٢	١٤٢٣ر٩	٩١٩ر٠	٧٠ر٧	٦٣ر٨
المملكة المتحدة (جنيهات)	١٤٢٦ر٩	١١٩٥ر٤	٦٤٢ر٠	٥٠ر٠	٥٣ر٧
أوستراليا (جنيهات)	٦١ر٧٨	٦٤ر٦٠	٣١ر٢٠	٥٠ر٠	٤٨ر٣
كندا (جنيهات)	٨٩ر٣٨	٧٤ر١٩	١٧ر٩	٢٠ر٠	٢٤ر٢

جنوب إفريقية (جنيهات)	٢٩ر٦٧	٢٥ر٦٩	١٣ر٤	٤٥ر٢	٥٢ر٢
إسبانيا (بيزيتا)	١٩٧٦ر٦٦	٢٥٥٠ر٧٩	٤٥٠ر٣٦	٢٢ر٨	١٧ر٦
فرنسا (فرنكات)	٢٢٤٥٠ر٩	٢٤٩٣٢ر٠	٥٠٢٧ر٠	٢٢ر٤	٢٠ر٠
إيطاليا (لير)	١٧٦٠٣ر٠	٢٠٤٥٤ر٨	٣٥٥٣ر٧٧	٢٠ر٠	١٧ر٣
الولايات المتحدة (دولارات)	٣٣٤٥ر١٨	٣١٤٣ر٤١	١٢٠١ر٤٤	٣٥ر٩	٣٨ر٢
اليابان (ين)	١٣١٩ر٢٠	١٣٩٩ر٢٩	٦٤٦ر٤٠	٤٩ر٠	٤٦ر٢

المرجع: ك. ت. شاه و ك. هـ. خامباتا «ثروة الهند وطاقتها الضريبية» ــ لندن وبومباي، ١٩٢٤، صفحة ٢٦٧ اقتبسها ف. كليرمونت «الليبيرالية الاقتصادية والتخلف» ــ لندن: منشورات دار آسيا، ١٩٦٠، الصفحة ٨٣.

فبالنسبة لبلد منكوب بالفقر كالهند، لم يكن الجيش الهندي مؤسسة تبذّر المال وإنما كان يجري استخدام المال على نطاق واسع لأغراض لا ترتبط بمصالح الهند. فاستخدم البريطانيون قديماً الأموال المسلوبة من كل ولاية، لغزو ولايات إضافية، كما أخذوا يستخدمون الجيش الذي تموله الهند، لأغراض امبراطوريتهم بهدف التوسع الإقليمي خارج الهند. فبين عام ١٨٣٨ وعام ١٩٢٠، كلفوا هذا الجيش في تسعة عشر مناسبة لشن الحملات على البلدان المجاورة من أمثال أفغانستان وبورما والملايو وسيام والتيبت والشرق الأوسط خلال الحرب العالمية الأولى.

واستخدم البريطانيون، علاوة على البيروقراطية والجيش، الأمراء الهنود الذين ظلوا على قيد الحياة لأغراض السيطرة ولا سيما أن معظمهم كان معارضاً للعصيان المسلح. وصرح اللورد كانينغ، أول نائب للملك بعد العصيان، في عام ١٨٦٠ قائلاً: "إذا استطعنا إبقاء بعض الولايات الوطنية بدون سلطة سياسية، وكصنائع ملكية، فإننا سنبقى في الهند طيلة الزمن الذي نحافظ فيه على سيادتنا البحرية"[5]. وانسجاماً مع هذه الاستراتيجية تخلى البريطانيون عن العمل «بمبدأ سقوط الحق بالتقادم» الذي تبنته الشركة، حيث أن إدارة الولاية تعود إلى الشركة في حال انعدام وجود ورثة طبيعيين لها. سبب ذلك المبدأ سخطاً قوياً في الهند، مما حدا بالملكة فيكتوريا إلى الوعد رسمياً بعدم إلحاق ولايات الأمراء بالسلطة البريطانية. وحتى في حالة إساءة استخدام السلطة في ولاية ما، كان البريطانيون يضغطون لإصلاح الحكم أو، كما في حالات قليلة، يتخلصون من الحاكم دون أن يضموا ولايته إليهم. وبهذه الطريقة جمّد البريطانيون عمداً بساطاً مرقعاً يبلغ عدد رقعه زهاء

٥٥٠ ولاية وطنية، عدد سكان بعضها عشرات الملايين من البشر وبعضها ضئيل جداً وغير جدير بموقع على الخارطة. وبدت نجاح سياسة «فرق تسد» في المقولة التالية لماهراجا «ميمنسنغ» في أحد مؤتمرات عام ١٩٣٨ حين قال: "إذا أردنا الحفاظ على وجودنا كطبقة، علينا تمتين قبضة الحكومة"[6].

واستخدمت استراتيجية «فرق تسد» للإبقاء على التفرقة بين الهندوس والمسلمين، فنائب الملك اللورد منتو استهل هذه السياسة عندما استحدث نظام المناطق الانتخابية المنفصلة لكل من المسلمين والهندوس. فالمسلمون لا يمكنهم تمثيل إلا المسلمين ولا يجوز انتخابهم إلا من قبل الناخبين المسلمين ولا يحق لهم تمثيل دائرة انتخابية هندوسية والعكس صحيح. وبهذا الإجراء أصبحت الطائفتان الدينيتان وحدتين سياسيتين منفصلتين ومتصارعتين، لأنهما اضطرتا لمحاكمة جميع القضايا من منظور طائفي. علقت زوجة اللورد منتو قائلة "أن زوجها كفل بهذا الإجراء دوام الحكم البريطاني في الهند إلى زمن طويل"، وكان لقولها هذا كل المبررات لأن انفصال الدوائر الانتخابية كشف عن نظرية الأمتين، التي أفضت في خاتمة المطاف إلى الانقسام المفجع الباهظ التكاليف في شبه الجزيرة الهندية إلى دولتين كل منهما ذات سيادة مستقلة.

وأما الأداة الفعالة الأخرى لفرض السيطرة، فهي النظام الثقافي الذي تحول في خاتمة المطاف من أداة تعزيز السلطة البريطانية إلى أداة لمواجهتها. ولم يحاول البريطانيون، لمدة تقارب النصف قرن بعد فتحهم الهند، فرض ثقافتهم على تلك البلاد لانشغالهم عنها في الأمور الإدارية والمالية والقضائية. وفي عام ١٨٢٣ تشكلت لجنة بريطانية هندية لبحث أمور التدريس العام، ولكنها انقسمت إلى فريقين، فريق المتفرنجين وفريق المستشرقين. وقد أيّد الفريق الثاني الثقافة التقليدية القائمة على السنسكريتية والعربية والفارسية، بينما طالب الفريق الأول ـــ التدريس باللغة الإنكليزية واعتناق العلم والفكر الغربيين. وتم الخروج من هذا المأزق في عام ١٨٣٥ على يد رئيس الجمعية الجديد «توماس بانغتون ماكولي» الذي أعد «مذكرة عن الثقافة» خلص بها إلى القول: "إن الإنكليزية جديرة بالمعرفة أكثر من السنسكريتية أو العربية..... ومن المستحيل بالنسبة لنا أن نحاول، بوسائلنا المحدودة، تعليم هذه الكتل البشرية من الناس. وواجبنا في هذه المرحلة الراهنة هو أن نبذل أقصى جهودنا لتكوين تلك الطبقة التي قد تصبح بمثابة المترجمين بيننا وبين الملايين التي نحكمها؛ أي مجموعة من الأفراد الهنود دماً ولوناً، ولكنهم بريطانيون ذوقاً وآراء وأخلاقاً وتفكيراً"[7].

تم الأخذ بوصية ماكولي وتحقيقها وأنشىء في غضون العقود القليلة التالية جهاز وطني للثقافة، قوامه الجامعات وكليات التدريب للمعلمين، ومدارس ابتدائية لتعليم اللغات الإقليمية للجماهير. وبين عام ١٨٨٥ وعام ١٩٠٠ تزايد عدد الطلاب في الجامعات والكليات من ١١٠٠٠

إلى ٢٣٠٠٠ وعدد الطلاب في المدارس الثانوية من ٤٢٩٠٠٠ إلى ٦٣٣٠٠٠ . وباستخدام الآلات الطابعة ازدهرت الحياة الثقافية ، فراجت الكتب السنسكريتية بين عامة الناس بعد أن كانت وقفاً على البراهميين الذين تكتموا عليها بحذر شديد ، وصدرت الصحف بمختلف اللغات الهندية الحديثة وبالإنكليزية أيضاً .

كان لهذه التطورات أعمق الآثار على المناخ الفكري والسياسي في الهند . فالثقافة الإنكليزية الطراز خلقت طبقة جديدة من الهنود المطلعين على اللغات والثقافات الأجنبية ومن الملتزمين بالإيديولوجيات الليبيرالية والعقلانية . ووفرت هذه الثقافة أيضاً لأول مرة في الهند لغة مشتركة ، وخلفية ثقافية مشتركة للنخبة المثقفة الجديدة على مستوى أرجاء الهند كافة ، هذه النخبة التي لا رابطة بينها من جراء الفوارق اللغوية والثقافية التي تم التغلب عليها الآن باللغة الإنكليزية وآدابها وفكرها . ولكن هذه الوحدة الجديدة على مستوى الهند بأكملها وضعت عقبات سياسية ، لأنها استثارت الشعور الوطني والمطالبة بالحكم الذاتي .

فالإنكليز نشروا لغتهم وثقافتهم في الهند لتدريب تلك الطبقة التي تساعدهم في حكم البلاد ، ومقابل تحقيق هذا الهدف ، فإنهم غرسوا أول مسمار في نعش سلطتهم ، لأن الطبقة المثقفة الهندية استخدمت الإيديولوجيا الأوربية لمهاجمة الحكم البريطاني ، ولتنظيم الحركة الوطنية للمطالبة باستقلال الهند .

لم يكن الشعور القومي الهندي وليد الثقافة الإنكليزية وحدها ، بل كان وليد الاستغلال الاقتصادي الإنكليزي (الذي سنعالجه في المقاطع التالية) والعنصرية الإنكليزية أيضاً . فالعصيان المسلح أيقظ العنصرية ضد البريطانيين ، الذين أثارت مخاوفهم إلى حد بعيد ، فسارعوا لوضع الأسس العقلانية التي تنظم العنصرية وتجعل منها سلاحاً خفيف الوطأة على حكمهم ، بدل أساليب القمع الإنسانية التي مارسوها ضد الشعب الهندي . وتزايد عدد النساء الإنكليزيات في الهند بعد العصيان وبتزايدهن فقدت الزوجات أو المحظيات « الوطنيات » مركزهن كمعيار وحيد مقبول . وارتفعت حدة عقدة التفوق لدى البريطانيين وخاصة ــ في الحياة الاجتماعية ، فقد حظروا على الهنود ارتياد بعض الفنادق والنوادي والمنتزهات ، ووضعوا سلّماً وسقفاً لترفيعات الهنود في الجيش بغض النظر عن مؤهلاتهم العلمية . ووضع اللورد كيتشنر القائد الأعلى للقوات المسلحة تبريراً لهذا التمييز العنصري بقوله : " إن هذا الوعي للتفوق الأوربي الكامن هو الذي أكسبنا الهند . فمهما كانت درجة ثقافة وذكاء المواطن المحلي ، ومهما برهن عن شجاعته ، فإن منحه رتبة أو مركز في القيادة لا تجيز اعتباره نداً للضابط البريطاني "[8] .

وأظهر نائب الملك اللورد «كيرزن» تعصباً مساوياً، فيما يتعلق بالتعيينات في دوائر البيروقراطية فكتب إلى أحد زملائه عام ١٩٠٠: "إن أعلى مناصب العمالة المدنية في الهند يجب أن يحتلها البريطانيون، لأنهم يمتلكون هذه المناصب بالوراثة من جهة ويتمتعون بالتربية من جهة ثانية وبالثقافة من جهة ثالثة، ومعرفة مبادئ الحكم وعادات الفكر وقوة الشخصية التي تمثل المنطلقات الجوهرية لأداء تلك المهام ...." [9]. إن انتشار العنصرية على كافة المستويات، ساهم بقوة في إثارة المشاعر الوطنية بين المثقفين الهنود، الذين بدونه لقبلوا بما يوفره لهم الحكم البريطاني من أمن ومكافآت مادية. وخلص المؤرخ والدبلوماسي الهندي «أ. ك. بانيكار» إلى الاستنتاج التالي: "كنتيجة لهذا المذهب، مذهب الكبرياء والتفوق العرقي، فإن الأوربيين، رغم طول إقامتهم في الهند، فقد ظلوا غرباء عن البلاد. ونشأت هوة عميقة بينهم وبين الشعب، لم يكن سبيل لردمها وبقيت هوة حقيقية لنهاية الحكم البريطاني في الهند" [10].

٣ ـ الاقتصاد الهندي التقليدي

بينما كان المسؤولون البريطانيون يبحثون في نوع النظام الثقافي الواجب إرساؤه في الهند، صرح «تشارلز غرانت»، وهو أحد المديرين في شركة الهند الشرقية، مدافعاً عن الثقافة الإنكليزية بأنها "تخدم أيضاً، المخطط الأصلي الذي دفعنا إلى استعمار الهند ..... ألا وهو توسيع تجارتنا ..... ومبادئنا ولغتنا" [11]. هذا التحليل البعيد الأهداف كان ثاقباً، أثبتت الأيام صحته. فالمنشآت الجديدة، من مدارس ودوائر حكومية وقوات مسلحة «خدمت المخطط الأصلي» الذي يمثل التغلغل الاقتصادي مخلفاً على الهند آثاراً لا تزال ماثلة للعيان حتى اليوم. ولفهم طبيعة الوطأة البريطانية ونتائجها تقضي الضرورة أولاً إمعان النظر في طبيعة الاقتصاد الهندي التقليدي.

تعتبر القرية الهندية كسائر قرى العالم قبل العصر الصناعي، الوحدة الأساسية للاقتصاد الهندي طيلة آلاف السنين، ولم يقم أي اعتبار ضمن القرية لغيابه عن العائلة الملتحمة والطبقة المنغلقة. كان هذا الشكل الجماعي من التنظيم مصدر استقرار اجتماعي، وضعف للشعور الوطني. فالولاء للعائلة وللطبقة وللقرية منع تطور الروح الوطنية.

وكانت الأرض ملكاً للسيد الذي يملك حصة من إجمالي الإنتاج الزراعي أو ما يعادلهما. هذه الحصة تتألف من ضريبة الأرض التي تعتبر المصدر الأساسي لواردات الدولة. وتبدّلت الحصة المدفوعة للدولة من عصر إلى آخر؛ فبلغت سدس أو ثلث المحصول وأحياناً نصفه، تدفع نقداً أو عيناً، وهي مسؤولية جماعية ملقاة على عاتق القرية كوحدة. وللفلاح حق استخدام الأرض وراثياً طالما يثابر على دفع نصيبه من الضرائب.

مالت القرى إلى الاكتفاء الذاتي اقتصادياً واجتماعياً لبدائية وسائل النقل. فكان لكل قرية خزافها ونجارها وحدادها وكاهنها ومعلمها ومنجمها، الذي يحدد لها الزمن الملائم للزراعة والحصاد والأعراس وغير ذلك من الأحداث الهامة. وقدَّم الحرفيون والمهنيون الخدمات لقراهم على أساس شبيه بالمقايضة. فكانوا يأخذون مقابل خدماتهم، الحبوب من العائلات الفلاحية أو بعض قطع أراضي القرية المعفاة من الضرائب، كي يستثمروها وفق حاجاتهم. وأخذت هذه التقسيمات الموروثة والتقليدية للحرف والوظائف طابع الإلزام في نظام الطبقات المنغلقة. وأما البنية السياسية والاجتماعية للقرية، فقد تألفت من مجلس منتخب سنوياً يضم خمسة أعضاء أو أكثر ويعرف هذا اليوم باسم PANCHAYAT = المجلس الخماسي لأن كلمة PANCA تعني خمسة). ويضم قيادات الطبقات شيوخ القرية، يجتمع دورياً للمقاضاة محلياً وجباية الضرائب وترميم جدران القرية وإصلاح الطرقات وأنظمة الري، وتثبيت التعويض على الحرفيين والمهنيين.

لم يكن للقرية أية علاقة بالعالم الخارجي باستثناء دفع ضريبة الأرض والطلبات غير المنتظمة لأداء العمل الإلزامي. وإن اقتران الزراعة بالصناعة اليدوية، جعل كل قرية مستقلة إلى حد كبير عن بقية البلاد باستثناء بعض الضرورات القليلة كالملح والحديد. فالمدن التي قامت في الهند التقليدية لم تكن لها طبيعة صناعية، بل كانت مراكز دينية من أمثال «بينارس وبيوري والله آباد»، أو مراكز سياسية أمثال «بونا وتانجور ودلهي»، أو مراكز تجارية مثل «ميرزابور» على الطريق التجارية الممتدة من وسط الهند إلى البنغال. واشتهرت الهند، بإنتاجها العالمي، للمنسوجات القطنية حتى اختراع الغزل والحياكة الآليين في بريطانيا في أواخر القرن الثامن عشر. وتخصصت أربعة أقاليم هندية في إنتاج المنسوجات للتصدير: البنجاب إلى آسيا الوسطى والشرق الأوسط، غوجرات إلى الشرق الأوسط، وساحل «كورو ماندل» إلى جنوب شرقي آسيا، والبنغال لبيعها في الهند العليا حتى أوائل القرن الثامن عشر ومن ثم تصدر إلى أوربة. وإن رخص الأيدي العاملة، والمهارات التقنية، والمواد الخام الناتجة محلياً، وفَّر للمنسوجات الهندية ميزة تنافسية كبرى، حتى إن شركة الهند الشرقية كانت قادرة على بيعها في إنكلترا، برفع نسبة الربح الإجمالي إلى مائة بالمائة على ثمن الوحدة. وقد دفعت الواردات الهندية الرخيصة برجال الصناعة الإنكليز للسعي وراء الأجهزة التي توفر الجهد وتخفض التكاليف، مما أدى إلى حلول الثورة الصناعية في إنكلترا بدلاً من الهند.

وكثيراً ما أحاطت القصص الرومانتيكية باقتصاد الهند ومجتمعها التقليديين، فالمنظمات الجماعية، كالعائلة المتلاحمة، والطبقة المنغلقة، ومجلس القرية، وفرَّت جميعها الطمأنينة النفسية والمادية للفلاحين، وأقرَّت للفرد حقوقه وواجباته ومنزلته الاجتماعية ضمن إطار قريته وكان الفلاحون ينعمون بالعيش الرغيد والهدوء في ظل الحكومة المركزية القوية، التي تحفظ لهم النظام وترفع عن

كاهلهم الضرائب الباهظة. وعندما كانت الحكومة تمر بلحظات الضعف الشديد ــ وهذا واقعها في معظم الأحوال ــ وتعجز فيها عن حفظ النظام يتعرض الفلاحون للقسوة والعنف على أيدي جباة الضرائب الجشعين، أو للسلب من قبل عصابات اللصوص. وسادت هذه الظروف في القرن السابع عشر، عندما كانت السلالة المغولية في طريقها إلى الانقراض. وفي عام ١٦٢٩ زار الهند مبعوثاً برتغالياً هو الأب «سيباستيان مالزيك» وزارها مرة أخرى في عام ١٦٤٠ ــ ١٦٤١ ولاحظ أن ضريبة الأرض في البنغال لم تكن تتزايد، بل كانت تجبى مقدماً وقبل موعدها بأربعة شهور إلى ستة. بسبب كثرة استبدال المسؤولين وطردهم من الخدمة أو بتحويلهم إلى مناصب أخرى. "ولهذا السبب اعتادوا دائماً على جباية الريع سلفاً، وباستخدام القوة في أكثر الأحيان، وعندما لا يجد الناس البؤساء وسيلة لدفع التزاماتهم، كان الجباة يحتجزون نساءهم وأطفالهم ويسترقونهم ويبيعونهم بالمزاد العلني إن كانوا كفاراً"[12] (أي من الهندوس وليس من المسلمين على دين حكامهم المغول).

لقد كانت دولة المغول طفيلية بالأساس حتى قبل بدء انحطاطها. فمعظم الفائض الذي يجري اغتصابه من الجماهير الفلاحية استخدم في تعزيز إسراف استهلاك البلاط والطبقة الأرِستُقراطية، بدلاً من استخدامه لتنشيط أي تطور اقتصادي على المدى الطويل. إن النفقات الكمالية لعناصر الصفوة الحاكمة عززت فعلاً التحضر والتجارة والحرف اليدوية. والسؤال عما إذا كان هذا الحافز كافياً لقيام نقلة نهائية ومتوالدة ذاتياً باتجاه التصنيع الرأسمالي، فإنه يبقى سؤالاً صعباً بسبب الجدل المستفيض حوله وعدم الإجابة عليه. وفي النهاية فإن اقتناص شركة الهند الشرقية السلطة السياسية، قد أزال من الوجود كل فرصة سانحة لمسيرة التطور المستقل.

٤ ــ الوطأة البريطانية: الموارد المالية والزراعة

ما إن وطئت أقدام شركة الهند الشرقية البنغال، حتى بدأت تمارس السلب، بلا رحمة من خلال جباية الضرائب، واستغلال الحرفيين والامتناع عن دفع الرسوم الداخلية المفروضة على التجار المحليين. واستمر النزف نفسه عندما انتقلت السلطة من الشركة إلى الحكومة البريطانية بفعل بعض التدابير التي كان لها طابع المؤسسات العامة. وأول تلك التدابير كان التلاعب بالموارد المالية العامة لمصلحة الخزينة البريطانية تحت ستار نفقات المؤسسة العسكرية الباهظة التي يرزح بأعبائها المكلفون الهنود، رغم أن استخدامها في حالات عديدة كان لأغراض لا علاقة لها بالدفاع عن الهند. كما جاء في أقوال لجنة حكومية بريطانية في عام ١٨٩٠: "لقد تم إنفاق الملايين من النقود على توسيع الجيش في الهند والتسليح، وبناء الحصون لضمان أمن الهند، ليس ضد الأعداء المحليين أو

لصد غارات الأقوام العدوانية في البلدان المجاورة، وإنما حفاظاً على سمو السيادة البريطانية في الشرق "[13].

وانعكس استعمال الأموال العسكرية على تقييد ديون الهند تقييداً منهجياً للنفقات التي اعتبرت نفقات بريطانية، الأمر الذي جعل أرقام صندوق «الدين العام على الهند» ترتفع إلى درجة خيالية من جراء ذلك التقييد الكاذب. ولخص «ليلاند جنكز» طبيعة هذه الفضيحة المالية ومداها فقال:

" بدا واضحاً أن تلك الأعباء التي حُـمِّـلت للهند فوق العقل. فتكاليف العصيان المسلح، وثمن انتقال حقوق الشركة إلى التاج، ونفقات حربين متزامنتين في الصين والحبشة، وأي بند من بنود النفقات في لندن مما لا يمت بصلة إلى الهند حتى أجور الخادمات النهاريات في «مبنى الشؤون الهندية» ونفقات السفن التي تبحر ولا تسهم في الأعمال الحربية، وكلفة الفيالق الهندية مقابل تدريبها ستة أشهر في بريطانيا قبل عودتها ــ كل هذه النفقات كان يجري تحميلها إلى الرعية الهندية، التي لا يمثلها إنسان ما. فسلطان تركيا زار لندن في عام ١٨٦٨ زيارة رسمية، وجرى تنظيم حفلة استقباله في مبنى «دائرة الهند» وتحملت الهند نفقات هذه الزيارة. وإقامة مصح عقلي في «إيلينغ» والمنح الشخصية إلى أعضاء بعثة إلى زنجبار والمؤسسات القنصلية والدبلوماسية لبريطانيا العظمى في الصين وفارس، وقسط من النفقات الدائمة لأسطول البحر الأبيض المتوسط والكلفة الكاملة لخط تلغرافي من إنكلترا إلى الهند، تم تحميلها كلها إلى الخزينة الهندية قبل عام ١٨٧٠. فليس من المستغرب إذاً أن ترتفع الإيرادات من الهند من ٣٣ مليون جنيه إلى ٥٢ مليون جنيه في العام خلال السنوات الثلاث عشرة الأولى من إدارة التاج، وأن يتراكم العجز من عام ١٨٦٦ إلى عام ١٨٧٠ ليصل إلى ١١½ مليون جنيه. لقد برز إلى الوجود بين عام ١٨٥٧ وعام ١٨٦٠ دين وطني مقداره ٣٠٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه وبدأ يتفاقم بشكل ثابت بينما الساسة البريطانيون ينالون التقديرات على حسن كفاءاتهم الاقتصادية والمالية الحصيفة في إدارة الحسابات الهندية "[14].

وتحملت جماهير الفلاحين الذين يشكلون الغالبية العظمى من سكان الهند أشد الأعباء من الحكم البريطاني المتمثلة بنظامي ضريبة الأراضي اللذين فرضتهما عليهم. فالنظام الأول كان نظام الرعية RYOTWARI الذي نشأ في منطقتي بومباي ومدراس وجرى تطبيقه بعد ذلك في الشمال الغربي والشمال الشرقي. هذا النظام، يعتبر الفرد من الرعية بأنه مالك لقطعة الأرض التي يحرثها ملكية تامة، ولكنه يخضع لدفع إيجار سنوي باهظ إلى الحكومة مباشرة. وبإلغاء هذا النظام، لجباية الضرائب، زادت مقادير الإيرادات الوافدة إلى الخزينة المركزية. ومن جهة ثانية فإن المدفوعات

النقدية والمسؤولية الفردية عن دفعها بدلاً من المسؤولية الجماعية أدت إلى تنقيد MONETIZATION الاقتصاد الزراعي ، مما أوقع المزارعين بأوخم العواقب .

وأما نظام الضرائب الثاني : فقد استخدم في حوض الغانج السفلي عام ١٧٩٣ تحت اسم « الاستيطان الدائم » . وكان جباة الضرائب من الموظفين الرسميين المسؤولين عن تأمين حصة الدولة من المحاصيل من أعيان القرى المحددة لهم . ثم تحول هؤلاء الجباة إلى نوع من الملاكين العقاريين على النمط الإنكليزي ZAMINDARS وأحال معظم القرويين ، الذين كانوا سابقاً يتمتعون بحق استخدام الأرض وراثياً ، إلى مرتبة الأجراء المأمورين . وتوجب على الملاكين العقاريين الجدد أن يجبوا ثلاثة ملايين جنيهاً سنوياً من أجرائهم ويدفعوا منها $\frac{10}{11}$ إلى السلطات البريطانية ويحتفظون بالباقي $\frac{1}{11}$ لأنفسهم وأما السمة « الدائمة » لهذا الإجراء فهو بقاء المقدار نفسه الذي يجب على الملاكين دفعه سنوياً وبحجم ثابت . وبما أن الأعيان ZAMINDARS أصبحوا كالملاكين العقاريين فهم أحرار إذاً في رفع إيجاراتهم دوماً بسبب تزايد الكثافة البشرية . وفي مطلع الحرب العالمية الثانية بلغت جبايتهم من ١٢ ــ ٢٠ مليون جنيهاً سنوياً دفعوا منها حصة للدولة لم تتجاوز ٣ ملايين جنيه .

وقد أوضح نائب الملك اللورد « ويليام بنتينك » عام ١٨٢٩ الحافز الهام الذي يكمن خلف هذا العقد فقال " إذا كان .... الأمن قليلاً حيال الاضطرابات أو الثورات الشعبية ، فإنني أقول أن الاستيطان الدائم ، الذي يمثل الفشل المطلق من عدة وجوه وفي معظم منطلقاته الأساسية ، كان له الفائدة الكبرى على الأقل ، وهي أنه خلق كتلة ضخمة من أغنياء ملّاك الأراضي من الذين كان لهم أعمق الاهتمام باستمرار « الدومنيون البريطاني » ومن الذين كانت لهم سطوة مطلقة على جماهير الشعب "[15] . لقد ثبتت مصداقية هذا القول بعد قرن من الزمن ، بينما كان أحد أولئك الأعيان يخطب في الجمعية التشريعية البنغالية في عام ١٩٢٩ إذ صرح قائلاً " تحسن الحكومة البريطانية صنعاً إن هي اتخذت جانب الحذر من الاشتراكية الزراعية . وبرهن الاستيطان الدائم عن نفسه ، على أنه السد المنيع الذي تقيمه الدولة في وجه البلشفية "[16] .

أحدث البريطانيون ثورة في الريف نتيجة ولاء طبقة الأعيان لهم . فقد انهارت تدابير الأرض المشاعية القديمة ، وتحولت الأرض إلى ملكيات فردية من خلال العقود القانونية والرهن واحتجاز الأرض وفاء للديون والبيع القسري . وبينما كانت تجري قديماً عملية جباية ضرائب الأراضي بقدر معقول من المرونة ، فإن الضريبة في هذه الآونة أصبحت مبلغاً محدداً من المال يتوجب دفعه في يوم محدد ، وإلا تعرضت الملكية للبيع استيفاء للضريبة . هذه القوانين الجديدة العجيبة كان يفرضها

بالقوة موظفون غرباء يتحدثون لغة غريبة ويجهلون في العادة المشكلات والممارسات المحلية . وفي ظل هذه الظروف فقد الكثيرون من الفلاحين الهنود أراضيهم أو غاصوا في لجة الديون وغمرة اليأس . وهكذا فإن تلك الحياة التقليدية التي عاشتها القرية الهندية ــ كانت حياة الاكتفاء الذاتي والبعد عن الطابع التجاري ، وصلت إلى نهايتها المحتومة .

وتوجب على العديد من الفلاحين أن يقلعوا عن اقتصاد الكفاف الذي كانوا يعيشون في كنفه ، وأن يلتفتوا ، بدوافع الحاجة لأداء التزاماتهم المالية الجديدة ، لإنتاج السلع الصالحة للتسويق في الأسواق العالمية . وجرى نقل تلك السلع إلى الموانىء الساحلية من خلال شبكة من الخطوط الحديدية الممدودة حديثاً التي بلغ طولها ٤٠٠٠ميل في عام ١٨٧٠ ، و٧٠٠٠ميل في عام ١٨٨٠ ، و ٤١٠٠٠ ميل بحلول عام ١٩٣٩ . وساهم فتح قناة السويس في تسهيل تصدير المواد الخام الهندية باختصاره المسافة التي تجتازها سفن الشحن بين لندن وكراتشي من ١٠٨٠٠ميل إلى ٦١٠٠ميل . وبذلك أصبحت الهند مصدراً من أهم المصادر العالمية للمواد الخام . إذ كان القمح ينهال من البنجاب والقطن من بومباي والجوت من البنغال .

وتعود الخطوط الحديدية نفسها التي حملت المحاصيل التجارية إلى أمكنة بعيدة ، وإلى القرى محملة بالمنتوجات الرخيصة المصنوعة آلياً ، التي أضعفت وضع الحرفيين القرويين (كما سوف نشير في المقطع التالي) ، الأمر الذي أدى إلى تنقيد MONETIZATION الريف في خاتمة المطاف وتسارع تساقط الفلاحين بين براثن المرابين . ولم يحسن الفلاحون التصرف بالأموال ، بل كانوا يبددونها حينما تعود عليهم الأسعار العالمية العالية بمقادير وافية منها ، ولكنهم يضطرون في فترات هبوط الأسعار العالمية للاقتراض من المرابين بفوائد مرتفعة جداً . وفي النهاية كان المرابي إما أن يستولي على أرض الفلاح المفلس تاركاً إياه بلا أرض ، وإما أن يترك له الأرض باسمه ويستولي على معظم المحصول سنوياً ، منحدراً بالفلاح إلى منزلة عبودية الدين الدائم .

وتفاقم مأزق الفلاحين من جراء التزايد السكاني الذي ولده ارتفاع الضمانات والتدابير الصحية ، وإجراءات مكافحة المجاعة التي وفرها النقل بالسكك الحديدية . وتزايد عدد السكان من ٢٥٥ مليون نسمة في عام ١٨٧٢ إلى ٣٠٢ مليون في عام ١٩٢١ . مثل هذه الزيادة في الغرب في القرون السابقة تم امتصاصها بالصناعات الجديدة في المدن وبالهجرة إلى الأمريكيتين وأوستراليا ونيوزيلاندا ، وأما بالنسبة للفلاحين الهنود المتزاحمين فلم يكن أمامهم العمل في المصانع داخل الوطن أو الأرض الشاغرة فيما وراء البحار . ومن المحتمل أن تكون الطريقة الوحيدة الممكنة لاستيعابهم هي تحسين التقنيات الزراعية ، لكي ترفع الإنتاجية كما في الغرب . ولكن الهند ، لم تفشل فقط في إحداث ثورة صناعية وإنما فشلت أيضاً في إحداث ثورة زراعية . وكان باستطاعة الهنود من ملاكين عقاريين

ومرابين ، في ظل أنظمة الحيازة العقارية وجباية ضرائب الأراضي ، اكتساب الأرباح من خلال الإيجار الباهظ والربا أكثر من الأرباح الناتجة عن الاستثمار في تحسين الأراضي والأسمدة والري وأصناف البذور الجديدة .

والنتيجة تبدو واضحة في معدل التزايد السكاني في كل عقد بين عام ١٩٠١ و ١٩٤١ حيث بلغ ٦٫٤٪ في حين أن معدل تزايد إنتاج المحصول خلال الفترة نفسها كان ٢٫٣٪ . وهكذا فإن عدد السكان زاد ثلاثة أضعاف ، بينما انخفض إنتاج المحصول لكل شخص ٢٠٪ خلال تلك العقود الأربعة . ولما كانت المحاصيل النقدية تتزايد بشكل أسرع من المحاصيل الغذائية (من جراء استخدام المزيد من الري) ، فإن غذاء كل شخص من إنتاج المحصول انخفض ٣٢٪ خلال الفترة نفسها . الأمر الذي انعكس سلباً على الطبقة الفلاحية في الهند وسبب شقاءها وسوء معيشتها . وقد أوضح ذلك المحاضر « ويليام ويلسون هنتر » في أدنبرغ عام ١٨٧٩ ــ ١٨٨٠ فقال :

" لدى مقارنة الهند الزراعية في هذا الوقت مقارنة دقيقة بالحقائق التي تفضحها سجلات المخطوطات ، أجد نفسي مضطراً إلى الاستنتاج بأن الصراع من أجل البقاء ــ ضمن مناطق شاسعة من الهند ــ أكثر صعوبة الآن عما كان عليه حينما آلت تلك البلاد إلى أيدينا .... وتتمثل النتيجة المحزنة على ما يبدو في أن الصراع من أجل البقاء يتزايد صعوبة بالنسبة لقطاعات واسعة من الشعب سواء سلمنا الأرض إلى طبقة الملاكين ، كما في البنغال ، أو أبقيناها بين أيدينا كما في جنوب الهند [نظام الرعايا] .

وفي الأقاليم التي كانت تضم ، قبل مائة عام ، فائضاً كبيراً من الأراضي لكل من يرغب في زراعتها ..... تتكدس المخلوقات البشرية بعضها فوق بعض وتنهك الأرض ولكنها تخفق في أن تنتزع منها ما يقيم أودها . ومن صميم هذا الشعب الذي كانت الزراعة وسيلته المعاشية الوحيدة ..... تنبثق الآن طبقة بروليتارية معدمة ، في الوقت الذي تتشبث فيه الملايين الأخرى بقطع من الأرض لا تزيد مساحة واحدتها عن نصف الآكر ، ويرزح الجميع تحت عبء الإيجار الباهظ أو الربا ..... ويجري الآن استجماع مقدار من الغذاء أكثر منه في أي وقت مضى ، ولكن السكان تزايدوا بنسبة أسرع حتى من نسبة ذخيرة الغذاء .... " [17] .

إن السبب الحقيقي لهذا البؤس الجماهيري المتفاقم منذ أيام « هنتر » لا يتمثل بنزعة المحافظة لدى الفلاح الهندي (كما تحاول بعض الجهات أن تؤكده من وقت لآخر) وإنما يتمثل بطبيعة السياسة البريطانية ، فيما يتعلق بالأرض ــ تلك السياسة التي نقّدت MONETIZED الزراعة الهندية بدون أن تزيد من إنتاجيتها لأسباب سياسية ومالية على حد سواء . وهكذا يخلص « دانيال

وأليس ثورنر » إلى الاستنتاج التالي : " عندما نستعرض أحداث الماضي نجد أن الأثر الخالص للحكم البريطاني هو تحويل بنية الزراعة الهندية تحويلاً مشوهاً وترك العملية الأساسية للإنتاج ومستوى التقنية على حالهما دون تعديل . فاستفادت الطبقات العليا لهذا المجتمع الزراعي الجديد في الوقت الذي لحق كل الضرر بالمزارعين . فرأس المال الضروري لتطوير الزراعة تسرب إلى اتجاه آخر ، ومثله مستوى المردود الإجمالي مال إلى الركود " [18] .

٥ ـــ الوطأة البريطانية : الحرف

اتصفت العقيدة الرسمية البريطانية في العلاقات الاقتصادية العالمية في القرن التاسع عشر بعقيدة التجارة الحرة . وامتدح رجال الأعمال والسياسيون والشعراء التجارة العالمية التي لا يعوقها شيء والتي ستعود بالنفع العميم ، حسب ادعاءاتهم ، على كل بني البشر بشكل أكيد . ولم يتردد كبار رجال السياسة البريطانية في اللجوء إلى استعمال القوة في وجه الغرباء الذين يودي بهم جهلهم إلى إقامة العقبات أمام الواردات البريطانية . فاللورد « بالمرستون » على سبيل المثال وقف في وجه محمد علي حاكم مصر ، عندما حاول تطوير الصناعات المحلية ، كما حاول أيضاً تقويض « الزولفراين » ، عندما سعى هذا الاتحاد الجمركي الألماني لحماية الصناعات الألمانية الوليدة . وبينما أغفلت نظرية التجارة الحرة في حالة الصادرات الهندية من المنسوجات إلى بريطانيا لأنها تلحق الضرر بصناعة الأصواف البريطانية . ففي عام ١٨٦٢ صرح « توماس بيزلي » ، رئيس غرفة التجارة في مانشستر بقوله " إن مصلحة الهند الكبرى تكمن في أن تصبح بلداً زراعياً وليس في أن تصبح بلداً صناعياً وميكانيكياً "[19] . ولا حاجة لاستشارة الهنود فيما يتعلق « بمصلحتهم » . وانطلق البريطانيون متعمدين تنفيذ القول المأثور الذي أطلقه بيزلي . ولما كانوا حكاماً للهند فلن تقف في طريقهم أية عقبة تقوضت صناعات الهند وأصبحت البلاد زراعية .

وفي عام ١٨١٤ كانت تجبى التعرفات رسماً لا يتجاوز ٢٪ على الأصواف البريطانية ورسماً مقداره ١/٢ ٣٪ على السلع القطنية والحريرية البريطانية الواردة إلى الهند . وأما الرسم المستوفى عن القطن الهندي الخام المستورد إلى بريطانيا ، فكان إسمياً . وبلغت الرسوم على المنسوجات القطنية الهندية إلى بريطانيا بين ٧٠ إلى ٨٠٪ . ولذلك فخلال العقود الثلاثة الممتدة من عام ١٨١٤ إلى عام ١٨٤٤ هبط عدد السلع القطنية الهندية الواردة إلى بريطانيا من ١٫٢٥ مليون قطعة إلى ٦٣٠٠٠ قطعة ، بينما ارتفعت الصادرات القطنية البريطانية من المليون يارد إلى ما يزيد على ٥٣ مليون يارد .

ساهمت الضغوط البريطانية في تمزيق الحرف النسيجية القديمة في الهند . فروبرت كلايف

وصف مدينة داكا في عام ١٧٥٧ بأنها "واسعة ومكتظة بالسكان وغنية كمدينة لندن". ولكن السير «تشارلز تريفيليان» صادق أمام لجنة انتخابية في عام ١٨٤٠ على أن عدد سكانها "قد انخفض من ١٥٠٠٠٠ نسمة إلى ٣٠٠٠٠ نسمة وأن سياسة الغاب والملاريا تنتهكان حرمة المدينة .... إن داكا، مانشستر الهند، قد انحدرت من مدينة مزدهرة جداً إلى مدينة صغيرة وبائسة جداً"[20]. وعلى نحو مماثل أدلى «م. مارتن»، وهو مؤرخ بريطاني معاصر ومن إحدى المستعمرات، بشهادته أمام لجنة انتخابية في مجلس اللوردات أن صناعة النسيج الهندية كانت هدفاً للتقويض "بسبب ذلك الضجيج الصاخب حول التجارة الحرة من جانب إنكلترا التي لم تسمح للهند نفسها بممارسة التجارة الحرة. وإن هذا الكبت للصناعة الوطنية لصالح الصناعة البريطانية كثيراً ما يجري الاستشهاد به كمثل يحتذى عن انتصار الحنكة البريطانية، ولكنه مثل أقوى من سابقه عن الطغيان الإنكليزي وعن كيفية إفقار الهند من خلال أكثر نظم الرسوم الجمركية إثارة للغيظ، ذلك النظام الذي فرض على الهند بهدف واضح يتمثل بمحاباة البلد الأم"[21].

ومثال آخر عن التدخل الحكومي البريطاني في الشؤون الاقتصادية الهندية تدخلاً مناقضاً تماماً لمبدأ التجارة الحرة، هو الحملة من أجل زيادة إمدادات القطن الهندي الخام إبان الحرب الأهلية الأمريكية. لقد عرقلت هذه الحرب صادرات القطن من الجنوب الأمريكي إلى بريطانيا، ولذلك طالب رجال الصناعة في مانشستر بإمدادات من القطن البديل، ونظموا «نقابة إمدادات القطن» التي طالب رئيسها «جون تشيثام» في عام ١٨٦٣ "بأن على الحكومة البريطانية اتخاذ الإجراءات الضرورية لحفز إنتاج القطن في الهند. وعبر تشيثام عن أمله في سماع جواب أفضل من الجواب المبتذل الذي مفاده أن ذلك التدخل يتنافى مع قوانين الاقتصاد السياسي"[22]. وبكلمات أخرى كان تشيثام يرفض قبول مبدأ التجارة الحرة على أنه السبب الوجيه للحيلولة دون فعل شيء ما.

وعارض وزير الخارجية السير «تشارلز وود» تدخل الحكومة لزيادة إمدادات القطن الخام الهندي، وذكّر المتحدث الرسمي باسم مانشستر بأنه يؤمن إيماناً حقيقياً بمبدأ حرية التجارة الذي يؤمنون به وأنه لن يتساهل في انتهاك حرمة ذلك المبدأ: "إن قناعتي هي أن طلباً مقبولاً ــ مفصحاً عن نفسه برفع السعر ــ يفضي إلى عرض مقبول. ولقد كنت طيلة حياتي السياسية أتبنى هذه الآراء السياسية بثقة عمياء، وفي مناسبات سابقة كانت هذه الآراء موضع دفاع حماسي من قبل السادة الذين ينتمون إلى ما يدعى بمدرسة مانشستر، والذين صرحوا أن أفضل وأحسن ما يمكن عمله للتجارة والصناعة هو تركهما وشأنهما، كما صرحوا أن الإعانات الحكومية والحماية ليست مضرة للمجتمع بشكل عام، بل وللتجارة نفسها أيضاً التي كانت موضع الحماية"[23]. وطيلة الفترة التي احتفظ بها السير تشارلز وود بمنصبه فقد عائقاً في وجه التدخل الحكومي لزيادة إمدادات

القطن. وما أن استقال في عام ١٨٦٦ حتى ابتدأ العمل ببرنامج الإعانات الحكومية لإنشاء مزارع القطن النموذجية في الهند ولتحسين نوعية القطن الهندي وتسهيل تسويق القطن إلى إنكلترا.

وعندما أصبحت منطقة داكا حوضاً للقطن، بدأ الاقتصاديون البريطانيون يحرِّضون على بناء السكك الحديدية "التي ستعزز مبيع ونقل المنتوجات الأولية والتي ستجبر الهنود على استرداد قطنهم بشكله المصنّع"[24]. ومرة ثانية حصلت المصالح البريطانية على ما تريد، فألغت حكومة الهند ضمان تكاليف البناء ودفع الفوائد على مشروع مكلف مخيب للآمال جرى التخطيط له بشكل متهور، ومن أكثر المشاريع عقماً ــ مشروع بناء الطرق والقنوات والموانىء. لقد كان هذا المشروع، بكلمات «دانيال ثورنر»، "مغامرة خاصة على حساب تعريض المصلحة العامة للمخاطر"[25]. فكما حصل في المستعمرات وأشباه المستعمرات فإن التخطيط لمد السكك الحديدية كان تلبية لحاجات الوطن الأم وليس لتلبية الحاجات المحلية. وبحلول عام ١٩٠٠، فإن السكك الحديدية في الهند والتي يبلغ طولها خمسة وعشرين ألف ميل، كانت لأغراض عسكرية أو لشحن السلع إلى الموانىء الساحلية، مما جعل المناطق الداخلية غير مرتبطة بعضها ببعض إلى حد كبير.

في معظم البلدان الغربية أدى تمديد السكك الحديدية إلى نتيجة عرضية ألا وهي الحافز الذي وفرته لصناعات السلع الإنتاجية والابتكار التكنولوجي في الهندسة. فمصانع الحافلات في إنكلترا أطلق عليها اسم «جامعات الهندسة الميكانيكية»[26]. بينما لم تقم في الهند في القرن التاسع عشر أمثال هذه الجامعات، لأن الشركات البريطانية احتكرت عملياً بناء السكك الحديدية وتوريد الحافلات. وظلت الأمور على هذه الحال إلى أن تقدمت بعض الشركات الألمانية والأمريكية بعروض أدنى سعراً وأسرع تسليماً، رغم أن الإمكانيات متوفرة في الهند نفسها "المهارات الضرورية لإنتاج الحافلات من زمن قديم جداً، كانت مبعثرة على نطاق واسع...."[27].

ولم يقتصر التحيز للمصالح البريطانية على ميدان النقل. فالسير «راجندرا ناث موخرجي» أصاب حظاً من الشهرة بإقامته محطات المياه لمدينة كالكوتا. ولكنه وجد أنه تحت اسم «ت. س. موخرجي وشركاه». لم يتمكن من الحصول على العقود لبناء محطات المياه في الأقاليم المتحدة حتى عندما كانت عروضه تحمل أدنى الأسعار. ورأى من الضروري بالنسبة له "ضم جهوده إلى جهود «آكوين مارتن» ويحمل اسم «مارتن وشركاه» كي يحصل على تلك العقود"[28] وعلى نحو مماثل في ميدان الشحن البحري فإن الشركات البريطانية وحدها كانت تنال الإعانات المالية الحكومية والمعونات البريدية، كما إن عقود الجيش الهندي لتزويده بالأحذية والبطاطين وغيرها من المعدات

الخفيفة، جميعها أيضاً مقصورة على المؤسسات البريطانية، علماً بأن تكلفة تصنيع هذه السلع في الهند أقل بكثير من تصنيعها في بريطانيا.

ومحصلة ما أوردناه سابقاً، يجب ألا نستنتج أن الحرف الهندية برمتها كان مصيرها الدمار، فبعضها تدهور وبعضها خضع لتحولات هامة، في الوقت الذي ظهرت فيه إلى الوجود بعض الحرف الجديدة التي تعتمد على الآلات المصنوعة في المصانع. وهذه الحقيقة تبقى ماثلة للعيان، وهي أن الهند عندما نالت استقلالها السياسي في أعقاب الحرب العالمية الثانية كانت بلداً متخلفاً وحافظت على تخلفها إلى يومنا هذا. فمراكز التصنيع الكبرى في عام ١٩١٤ لا تقوم إلا في كالكوتا وبومباي، ومعظم المشاريع بريطانية ومن نوعية «الجيوب»، مما جعل الناتج عنها الضروري لحفز الاقتصاد الوطني ناتجاً هزيلاً. إن أكثر ما يسلط الضوء على هذا الواقع هو النتيجة التالية التي توصل إليها «بيبان تشاندرا»:

"... في الهند في عام ١٨٩٢، وبعد مضي مائة عام على «الحبَل» لم يكن أكثر من ٢٥٤٠٠٠ نسمة يعملون في الإنتاج الصناعي الحديث في ظل قوانين المصانع. أضيف إليهم ١ر١ مليون نسمة في عام ١٩٣١ و ١ر١٨٠ر٠٠٠ نسمة في عام ١٩٥١، في الوقت الذي ارتفع فيه عدد السكان من ٢٣٦ مليون في عام ١٨٩١ إلى ٥ر٢٧٥ مليون في عام ١٩٣١ وإلى ٣٥٧ مليون في عام ١٩٥١، كما ازدادت الأيدي العاملة من ٩٤ مليون إلى ١٤٢ مليون بين عام ١٨٩١ وعام ١٩٥١"[29].

وهذه النتيجة مخيبة للآمال لأن الهند، على وجه التخصيص، كانت تتمتع ــ على نقيض أمريكة اللاتينية ــ بشروط تجارية مواتية من الممكن استغلالها لتطوير اقتصاد مستقل. وإن «ب. م. باتيا» الذي بين أن شروط الهند التجارية كانت مواتية إلا في سنوات الحرب العالمية الأولى وإبان الكساد الكبير، يطرح الأسباب التالية للفشل في اغتنام الفرصة: "إن حرية التجارة وما كانت تتباه الحكومة به من سياسة مالية وصناعية مناهضة للسياسة الوطنية هما المسؤولتان، أكثر من الولع الشرقي بالذهب والشروط التجارية غير المواتية، عن الإبقاء على تخلف الهند وفقرها ....."[30].
وهكذا فإن المكاسب الجوهرية من التجارة العالمية قد تبددت في تسديد الأعباء السياسية والتجارية إلى بريطانيا وفي استيراد الذهب، لأن الصناعة المحلية التي كان الواجب يقضي باستثمار تلك المكاسب فيها كانت صناعة هزيلة. وبعد الحرب العالمية الأولى نالت الهند شيئاً من الاستقلال المالي، ولكن الكساد الكبير أصبح وشيكاً والشروط التجارية أصبحت أقل ملاءمة وضاعت الفرصة التاريخية على الهند وتلاشت.

٦ ــ الهند تدخل دائرة العالم الثالث

من أولى نتائج الحكم البريطاني على شبه القارة الهندية كان دمجها في اقتصاد السوق العالمي، وتجلت في قيمة واردات المنسوجات القطنية التي قفزت من ٥٠٠٠٠ روبية في عام ١٨١٤ إلى ٢ر٥ مليون روبية في عام ١٨٢٩ وإلى ٣٠ مليون روبية في عام ١٨٩٠، في حين أن قيمة صادرات القطن الخام قفزت من عشرة ملايين روبية في عام ١٨٤٩ إلى ستين مليون روبية في عام ١٨٦٠ وإلى أربعمائة وعشرة ملايين روبية في عام ١٩١٣. وكذلك الأمر بالنسبة لقفزات صادرات المواد الخام الأخرى التي كانت كما يلي:

١ ــ الجوت: من ٥٠٠طن في عام ١٨٣٠ إلى ٣٥٠٠٠طن في عام ١٨٥٧ إلى ٧٦٥٠٠٠طن في عام ١٩٠٩.

٢ ــ القمح: من مقدار تافه في عام ١٨٧٠ إلى ٣ر١ مليون طن في عام ١٩١٤.

٣ ــ بذور الزيوت: من مقدار تافه في عام ١٨٤٠ إلى ٢٠٠ر٠٠٠طن في عام ١٨٦٧ وإلى ٥ر١ مليون طن في عام ١٩١٣.

٤ ــ الشاي: من ٥٠٠٠٠٠رطل في عام ١٨٥٤ إلى ٨٧ مليون طن في عام ١٨٨٥ ــ ١٨٨٩ (وسطياً) وإلى ١٩٢ مليون رطل إنكليزي في عام ١٩٠٠.

٥ ــ الجلود العادية والجلود المدبوغة: من مقدار قيمته ٦ر٦ مليون روبية في عام ١٨٦٠ إلى ٥ر٧٤ مليون روبية في عام ١٨٩٨ وإلى ١٦٠ مليون روبية في عام ١٩١٣.

تجارة الهند الخارجية بعشرات ملايين الروبيات

الأعوام	الواردات	الصادرات
١٨٤١	١٠	١٤
١٨٦٠	٢٣	٣٣
١٨٨٠	٥٠	٧٤
١٩٠٠	٨١	١٠٨
١٩١٣	١٩١	٢٤٩

المرجع: م. زنكين «آسيا والغرب» (لندن: تشاتو و ويندوس، ١٩٥١) الصفحات: ٢٦٧ ــ ٧١.

إذا كانت حقيقة دمج الهند في الاقتصاد العالمي ليست موضع تساؤل بتاتاً؛ فإن مغزى هذه الحقيقة يثير جدلاً مستفيضاً. فأنصار الحكم البريطاني يصرون على نتائجه الإيجابية كالحفاظ على القانون والنظام وبناء منظومتي النقل والري وتتجير COMMERCIALIZATION الزراعة الذي أفضى إلى زيادة هائلة في الصادرات وزيادة مماثلة في الواردات.

ولا مجال هنا لنكران المنجزات المادية، ولكن المشكلة الحاسمة تكمن في النتائج الاقتصادية والاجتماعية لتلك المنجزات. فكم من الضرر ألحقت تلك المنجزات بالتطور الاقتصادي وبالحياة اليومية للجمهور الكبير من السكان الهنود؟ لا شك أنه تمت صيانة القانون والنظام ولكن، كما علق بيبان تشاندرا "ما الغرض من استخدام القانون والنظام... إن استخدام القانون والنظام يمثل ضرورة أساسية، للنمو والرفاه الاقتصاديين، بيد أن من الممكن استخدامهما لأي استغلال منهجي أيضاً"[31]. ففي الهند تشير السجلات إلى استخدام الاستغلال أكثر منه للنمو والرفاه. في عام ١٩٠٠ تم تمديد خمسة وعشرين ألف ميل من السكك الحديدية، ومما حمل الخزينة الهندية أعباء لا طاقة لها بها، والأمر نفسه لشبكات الري الجديدة التي جعلت من الزراعة المتسعة، بالإضافة إلى الطلب الخارجي على المواد الأولية الهندية، أمراً مربحاً لكبار الملاكين العقاريين، ولكن هذه الزراعة كانت تعني أيضاً إرهاق الأجراء بالعمل الزراعي وبالإيجار الباهظ. كما إن الزراعة التجارية لم تؤد إلى ارتفاع مستوى التكنولوجيا والإنتاجية، بل إلى مزيد من استغلال الفلاحين استغلالاً كثيفاً وإلى الإلقاء بهم بين براثن آلية السوق وتقلباته وجشع الملاكين العقاريين والسماسرة والمرابين.

وبوجيز العبارة فإن الهيكل الأساسي الذي خلقته بريطانيا كان موضع تخطيط، يهدف إلى خلق اقتصاد استعماري تابع وليس إلى خلق اقتصاد متطور مستقل. ولذلك فإن الدور الذي مارسته بريطانيا في الهند لم يكن «التقويض الإبداعي» كما وسم شومبتر مهمة الرأسمالية وإنما كان، انتقاء واستبقاء بعض المؤسسات السابقة للمؤسسات الرأسمالية التي كانت تحابي المصالح الأمبريالية. فلقد أكدت ذلك «باربارا وارد» عندما قالت أن بريطانيا أخفقت في الهند لأنها لم تستكمل عملية التحديث التي كانت بحاجة إلى «إصلاح زراعي حاسم»، ولكن بريطانيا كما تقول باربارا "لم تتمكن من أن تتبنى مثل هذا الحل في الهند لأنها قوة دخيلة"[32]. إن القسم الأول من هذا التحليل صحيح ولكن القسم الثاني يبدو على غير ذلك حسب قول المعرب. فلقد رأينا أن بريطانيا لم تتردد في التدخل تدخلاً صلباً لفرض نظامي الرعايا والأعيان في الأرض، ولتنشيط مد

السكك الحديدية ، وإنتاج المواد الخام التي تحتاجها الصناعات البريطانية . ولكن التدخل الحكومي كان معدوماً تماماً عندما تستدعي مصلحة المواطنين المحليين وليس المصالح البريطانية . وإن الأمثلة الدالة على عدم التدخل الانتقائي تتضمن رفض إقامة التعرفات الحمائية ، ورفض طرح نظام الضرائب التصاعدية ورفض حظر صادرات الحبوب في أزمنة المجاعة . فالمشكلة الرئيسية بالنسبة للهند لم تكن عدم التدخل البريطاني أو التدخل الواهي وإنما التدخل المغرض .

الجزء الثالث

العالم الثالث نظام عالمي
١٨٧٠ ـ ١٩١٤

كان الأمل يحدونا دائماً بألا تدفعنا الحاجة للتوسع أكثر من ذلك، وقد اكتشفنا أن التوقف عن التوسع يعني التراجع. وحتى في عصرنا تبدو التحسينات والابتكارات تتوالى تباعاً الواحدة تلو الأخرى بسرعة مذهلة، مما يدفعنا إلى التصور أن هذا القدر من الإنجاز، هو القدر المطلوب ونثابر على إنجازه. فعندما يتوقف صانع الفولاذ عن تطوير عمله، فإنه يبدأ بالانحلال، ولكي نتجنب هذا المصير علينا مواصلة التقدم والتوسع.

أندرو كارنجي (١٨٩٦)

في الربع الأخير من القرن التاسع عشر تراجعت الرأسمالية الصناعية التنافسية أمام الرأسمالية الاحتكارية ورافق ذلك التراجع تحول في الشؤون الدولية، من أمبريالية التجارة الحرة إلى الاستعمارية العالمية. لقد كانت الأمبريالية الاحتكارية الجديدة تتوسع طولاً وعرضاً في عملياتها في أنحاء العالم. فمن رموز أمبريالية التجارة الحرة القديمة كان ليفينغستون في إفريقية والحملات البحرية البريطانية في بحار الصين. وأما رموز العصر الجديد، فقد كانت أشد من الأولى تغلغلاً وتمزيقاً بما لا يقاس ـــ فقناتا السويس وباناما تصلان بين مختلف المحيطات، والخطوط الحديدية العابرة للقارات، تجتاز إفريقية وسيبيريا وشمال أمريكة، وتنتشر شبكة الكابلات في أعماق المحيطات، كما تنتشر شبكات التلغراف والهاتف فوق الأصقاع البرية لمختلف القارات، وتنتصب البيوتات المصرفية الضخمة، أمثال مصارف «لويد وباركلي وروتشيلد» لتوفير السيولة النقدية لهذا الصرح الحضاري. هذه الدينامية للرأسمالية الاحتكارية أدت إلى اقتسام إفريقية في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، ودمج الصين وروسيا في اقتصاد السوق العالمي. ومن العجيب حقاً، أنه لم يبق خارج هذه الهيمنة الأوربية، سوى تلك الجزيرة الصغيرة الراسية في المحيط الهادي، والتي بنيت عليها امبراطورية اليابان.

الفصل الثالث عشر

عصر الرأسمالية الاحتكارية والاستعمارية العالمية

علينا نحن معشر السياسيين الاستعماريين ــ لتجنيب الأربعين مليون نسمة من سكان المملكة المتحدة، حرباً أهلية دموية ــ أن نجد بلداناً جديدة نوطن فيها فائض السكان ونوفر أسواقاً جديدة للسلع التي ينتجونها من المصانع والمناجم.

سيسيل رودس (١٨٨٢)

حوالي عام ١٨٧٠ انطلقت الثورة الصناعية الثانية المتميزة بتقنيات الإنتاج الجماعي الجديدة وبتطبيق العلم في الصناعة تطبيقاً منهجياً. وفي الماضي وقعت الشركات الصناعية المستقلة أمثال شركة «واط» وشركة «بولتون» في قبضة الكارتلات الضخمة التي تختزن من رأس المال ما يكفيها لاحتكار الصناعات على الصعيد الوطني أولاً، وعلى الصعيد العالمي ثانياً. وفي الوقت نفسه برزت دول مصنعة جديدة، تمكنت من تحدي أولوية بريطانيا باعتبارها «مشغل العالم». ولذلك فإن ما نجم من منافسات، بالإضافة إلى تزايد القوة العسكرية والاقتصادية للرأسمالية في طورها الاحتكاري، أدى إلى توسع استعماري لا مثيل له في الماضي. فأمبريالية التجارة الحرة نهضت في أوائل القرن التاسع عشر وتداعت أمام أمبريالية اكتساب البلدان بحق الشفعة. فجرى اقتسام العالم بأكمله، إما على شكل مستعمرات مباشرة كما حدث لإفريقية، وإما على شكل أشباه المستعمرات كما حدث لكل من الامبراطوريتين العثمانية والصينية. وهكذا فإن أكبر عملية اغتصاب للأراضي في تاريخ الجنس البشري قد خلصت إلى ذلك المشهد العجيب الذي تهيمن فيه شبه الجزيرة الأوربية/الآسيوية بمفردها على بقية أرجاء العالم.

١ ــ الثورة الصناعية الثانية والرأسمالية الاحتكارية في الغرب

إن الابتكارات الطليعية في صناعات النسيج والتعدين وعلم المعادن والنقل كانت جميعها، إبان الثورة الصناعية الأولى، من فعل الميكانيكيين الموهوبين أكثر مما كانت من فعل العلماء. ولكن العلم بدأ حوالي عام ١٨٧٥ يلعب دوراً أهم من السابق. فمخابر البحث الصناعي، المزودة بالأجهزة الباهظة الثمن والعلماء المدربين الذين كانوا ينفذون بحثهم المنهجي على مشكلات محددة، جميعها حلت محل مخابىء أو مشاغل المبتكرين المنعزلين.

وسرعان ما أخذت الصناعات كلها تعيش تأثير العلم عليها. ففي علم المعادن مثلاً، تم تطوير عدد من العمليات «بسّمر وسيمنز مارتن وجيل كرايست ــ توماس» التي أتاحت استخراج الفولاذ من الصنف الأول وعلى نطاق واسع من خامات الحديد ذات الصنف الرديء. وتم إنتاج الطاقة بتسخير الكهرباء مع اختراع محرك الاحتراق الداخلي الذي يعمل بالزيت والبنزين بشكل رئيسي. كما كانت الاتصالات أيضاً عرضة للتحول من خلال اختراع اللاسلكي أو الراديو. وأما صناعة النفط فقد تطورت تطوراً سريعاً بفضل عمل الجيولوجيين الذين كانوا يحددون مواضع آبار النفط بدقة فائقة، والكيميائيين الذين استنبطوا طرق تصفية النفط الخام وتكريره إلى نفط وغاز وكيروسين وإلى زيوت التشحيم الخفيفة منها والثقيلة. إن أحد الأمثلة الرائعة عن تأثير العلم على الصناعة يمكن مشاهدته في مثل مشتقات الفحم. فبالإضافة لاستخراج فحم الكوك من الفحم الحجري والغاز المستخدم في الإنارة كان الفحم يعطي أيضاً السائل المدعو «قطران الفحم». ولقد اكتشف الكيميائيون في هذه المادة كنزاً نفيساً حقيقياً، فالمشتقات تتضمن مئات الأصبغة ومجموعة من النواتج الثانوية الأخرى كالأسبيرين وما يطلق عليه علم النبات شاي كندا WINTERGREEN والسكرين والمطهرات والمسهلات، والعطور والمواد الكيماوية للتصوير الضوئي، والمتفجرات القوية، وعطر زهر البرتقال.

وفي الوقت نفسه كانت الصناعات تخضع للتحول من جراء اعتماد تقنيات الإنتاج على نطاق واسع. ولقد كانت الولايات المتحدة البلد السباق في هذا الميدان، مثلما كانت ألمانيا البلد السباق في الميدان العلمي. ففي مضمار الإنتاج على نطاق واسع (الإنتاج بالجملة) تم تطوير طريقتين رئيسيتين: الأولى تتمثل بصنع الأجزاء القياسية الصالحة للتبديل ومن ثم تركيبها في الوحدة النهائية بأدنى درجات الجهد. ولقد طبق هذا الأسلوب مبتكر أمريكي يدعى «إيلي ويتني» في صنع بنادق «المسكيت» في أوائل القرن التاسع عشر. وبعد مضي قرن من الزمن جاء «هنري فورد» ليصيب حظاً كبيراً من الشهرة والثروة، بتكييف هذا الأسلوب وتطبيقه على حزام التوصيل الدوار إلى

ما لا نهاية، بحيث كان يمر بأجزاء السيارة أمام صفوف من عمال التركيب. وأما الطريقة الثانية لإنتاج الجملة، فقد تمثلت باستخدام عدة صفوف مادية من خلال مبتكرات ميكانيكية متطورة. ولكن ماذا كان يعني هذا بلغة الدولارات والسنتات، إنها مباهاة ملك الفولاذ «أندرو كارنجي» فيقول:

"إن استخراج رطلين من فلز الحديد من أحد مناجم «ليك سوبيريار» ونقلهما إلى بيتسبيرغ على بعد تسعمائة ميل، واستخراج رطل ونصف من الفحم من المنجم وتصنيعهما إلى فحم الكوك ونقلهما إلى بيتسبيرغ، واستخراج نصف رطل من الكلس من أحد المناجم ونقله إلى بيتسبيرغ، وتعدين مقدار ضئيل من المنغنيز من فرجينيا وجلبه إلى بيتسبيرغ، وتصنيع هذه الأرطال الأربعة من المواد وتحويلها إلى رطل من الفولاذ يدفع المستهلك ثمناً له سنتاً واحداً فقط"[1].

إن الثورة الصناعية الثانية هذه قد عجلت بالانتقال من الرأسمالية التنافسية إلى الرأسمالية الاحتكارية. فالاستثمار الرئيسي الضخم الضروري للمصانع العملاقة الجديدة، اكتسح في طريقه معظم المشاريع العائلية الصغيرة، وهكذا هبط عدد شركات الفولاذ الأمريكية من ٧٣٥ في عام ١٨٨٠ إلى ١٦ في عام ١٩٥٠. وكذلك الأمر بالنسبة للصناعات الجديدة، كصناعة الألمنيوم والصناعات الكيميائية والكهربائية، التي كانت تتطلب منذ البداية استثمارات رئيسية ضخمة، مما جعل مساهمة صغار رجال الأعمال أمراً مستحيلاً. كما إن الكساد الطويل خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر قد أجبر الرأسماليين على التخلي عن عقيدتهم التقليدية، عقيدة التنافس الحر، واللجوء إلى مختلف أنواع الكارتلات والدمج والاتحادات الاحتكارية «التروستات» وجمعيات لوائح الأسعار ابتغاء تعديل الهبوط في الأسعار والأرباح. وقد أوجز هذا الاتجاه في عام ١٩٠٣ أهم المصنِّعين البريطانيين للصابون «و. هـ. لفر» قائلاً:

"في قديم الزمان كان بمقدور صناعة واحدة أن تكون مؤسسة مستقلة. وفي الخطوة التالية..... شركة بسيطة..... ثم ترك الأمور خارج نطاق رأس المال المتوفر لدى مؤسستين أو ثلاث للتعاون معاً على شكل شركة بسيطة وبذلك أصبحت الشركات المحدودة ضرورة... وها قد وصلنا الآن إلى مرحلة أخرى، حيث يتوجب فيها على عدد من الشركات المحدودة أن تتضافر جهودها معاً ضمن ما ندعوه باتحاد الشركات...."[2].

إن اتحاد الشركات، أو الكارتلات، الجديد هذا قد ولّد الأرباح الطائلة، كما سنشير فيما بعد، وفي الوقت نفسه كان لا يزال رأس المال يتدفق من وراء البحار ولا سيما من الهند[3]. وأصبح بمقدور بريطانيا أن تواصل استثماراتها خارج حدود الوطن، رغم أن هذه الاستثمارات في أواخر القرن

التاسع عشر لم تتجه صوب أوربة، بل إلى مستوطنات البيض في أمريكة الشمالية وأوستراليا ونيوزيلاندا. وهكذا فإن نسبة ٤٥٪ من الاستثمارات الأجنبية البريطانية خلال الفترة الممتدة من عام ١٨٦٥ إلى عام ١٩١٤ كانت تتدفق إلى أمريكة الشمالية وأوستراليا مقابل ١٣٪ إلى أوربة و١٧٪ إلى أمريكة الجنوبية، وفي معظمها إلى البلدان التي يشكل فيها الأوربيون قسطاً جوهرياً من عدد السكان. وإن الحركة الضخمة للشعوب الأوربية باتجاه البلدان «الخالية من السكان» فيما وراء البحار اقترنت على هذا المنوال بحركة ضخمة مماثلة لرأس المال الأوربي تمويل استيطان الأوربيين وتطورهم الاقتصادي. ولذلك فإن «باغشي» كان مصيباً حين خلص إلى الاستنتاج التالي: "إن المقدرة على سد العجز في منطقة ما من مناطق العالم بفوائض المناطق الأخرى هي التي أتاحت لبريطانيا أن تنقل، وفي منتهى الهدوء، الثروات الرئيسية من المستعمرات غير البيضاء إلى المستعمرات البيضاء وأن تعزز النمو الصناعي في هذه المستعمرات الأخيرة"[4].

ففي الولايات المتحدة كان صافي الاستثمار الأجنبي يبلغ ٢٥٪ من الاستثمار المحلي بين الثلاثينيات والستينيات (١٨٣٠ ــ ١٨٦٠) حصراً، وأكثر من ١٥٪ خلال السبعينيات (١٨٧٠). وعلى نفس المنوال في أوستراليا، حيث كان صافي تدفق رأس المال يبلغ ٣٥٪ من إجمالي الاستثمار الداخلي بين عام ١٨٦٨ وعام ١٩٠٠، بينما كانت النسبة المئوية في كندا ٢٦ بين ١٩٠٠ و ١٩٠٥، و ٣٨ بين عام ١٩٠٦ وعام ١٩١٠.

ولم يقتصر الأمر على نقل كميات ضخمة من رأس المال من المستعمرات غير البيضاء إلى المستعمرات البيضاء وحسب، وإنما كانت الاستثمارات في المستعمرات البيضاء مؤلفة من مجموعة السندات، التي يتعذر ضبطها، في حين كانت الاستثمارات في المستعمرات غير البيضاء، موضع مراقبة دقيقة وهدف مخطط مراده تشجيع الواردات المصنعة من البلدان الدائنة وإضعاف الصناعات المحلية. ففي الولايات المتحدة لم يكن للمستثمرين الأوربيين أي إشراف عملي على الأموال التي في عهدتهم. وفي كندا لم يكن من غير المألوف بالنسبة للبريطانيين أن يقدموا رأس المال الذي كانت تنفقه وقتئذٍ مجالس الإدارات الكندية أو الأمريكية على شراء السلع من الولايات المتحدة لعملية التركيب الحقيقي. ولكن في البرازيل، من الناحية الأخرى، كانت المنشآت الصناعية موضع تفكير البريطانيين وتمويل المستثمرين منهم، كما كانت موضع تركيب المتعاقدين البريطانيين وبسلع إنتاجية بريطانية وتباع في معظم الأحيان إلى الحكومة البرازيلية حين تتكشف تلك المشروعات على أنها غير مربحة. وما هو أدهى من ذلك أن البريطانيين نجحوا في تشكيل مجموعات الضغط (اللوبي) ضد تصنيع البرازيل حتى النهاية الختامية للقرن التاسع عشر.

وأما فيما يتعلق بمركز بريطانيا في الاقتصاد العالمي، فإن هذه الاستثمارات في أوربة وبلدان ما وراء البحار، كانت مجزية مالياً، ولكنها كانت هدامة أيضاً بسبب الأولوية الأصلية لبريطانيا، باعتبارها «المشغل الصناعي للعالم». لقد رأينا أن ألمانياً كان لها قصب السبق في تطبيق العلم على الصناعة، وللولايات المتحدة أيضاً في تطوير تقنيات إنتاج الجملة. ولذلك بدأت بريطانيا تدفع ثمن دورها الطليعي في الثورة الصناعية الأولى، وثمن تركيزها على الاستثمارات الخارجية على حساب التحديث الصناعي المحلي. فمصانعها صارت تبدو أكثر قدماً كلما ظهرت على المسرح، مصانع منافسة جديدة بتجهيزات أكثر كفاءة من التجهيزات البريطانية. لقد زاد الإنتاج الصناعي العالمي سبع مرات بين عام ١٨٦٠ وعام ١٩١٣، في الوقت الذي لم يتزايد فيه الإنتاج البريطاني أكثر من ثلاث مرات، والفرنسي أربع مرات بالمقارنة مع تزايد الإنتاج الألماني ذي المرات السبع، وتزايد إنتاج الولايات المتحدة اثنتي عشرة مرة. وهذا ما أحدث تبدلات سريعة في ترتيب أهمية البلدان الصناعية الرائدة (كما يدل على ذلك الجدول الوارد أدناه)، دامت حتى يومنا هذا بديناميكية الرأسمالية الاحتكارية التي حافظت على حيويتها حتى الآن.

فجملة هذه التطورات كانت مسؤولة عن الانتقال من الاستعمارية الواهنة إلى الزحف الذي شمل العالم بأسره طلباً للمستعمرات. واللامبالاة بالمستعمرات كانت موقفاً طبيعياً في أوائل القرن التاسع عشر، عندما كانت بريطانيا القوة الاقتصادية والعسكرية الوحيدة النامية. ولكن اللامبالاة استحالت إلى موقف غير طبيعي، حينما بدأ العديد من القوى الاقتصادية المختلفة يشكك واحدها بنوايا الأخرى في ذلك العالم، الذي أصبح على أشد ما يكون من التنافس بارتفاع حواجز التعرفات الجمركية. فلقد شعرت الحكومات البريطانية بوجوب إطلاق الحريات لمواطنيها من تجار ومستثمرين

ترتيب الدول الصناعية الرائدة من زاوية أهميتها

١٨٦٠	١٨٧٠	١٨٨٠	١٩٠٠	١٩٨٠
بريطانيا العظمى	بريطانيا العظمى	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	
فرنسا	الولايات المتحدة	بريطانيا العظمى	ألمانيا	اليابان
الولايات المتحدة	فرنسا	ألمانيا	بريطانيا العظمى	الاتحاد السوفييتي
ألمانيا	ألمانيا	فرنسا	فرنسا	ألمانيا

للدفاع عن أنفسهم، في الوقت الذي لم يكن أمامهم أي خصم من المنافسين الأمبرياليين، ولكن بعد اشتداد المنافسة أصبحت تلك الحكومات تشعر بضرورة الحفاظ على تكافؤ الفرص الاقتصادية لمواطنيها من خلال استباق الدول الأخرى بإلحاق بلدان ما وراء البحار، أو من خلال تحديد مناطق التخوم. وكان حجم المبادلات التجارية ضئيلاً نسبياً بين بريطانيا ومستعمراتها الجديدة التي ضمتها إلى امبراطوريتها في أواخر القرن التاسع عشر، ومع ذلك حققت الصادرات إلى المستعمرات عام ١٨٧٠ زيادة قدرها ٣ ــ ٥٪ وهذا معناه بالنسبة لبعض الصناعات إما الاستمرار أو الفناء.

لقد وصف «غونار ميردال» تلك المعاملة التفضيلية التي كانت تحظى بها منتوجات مراكز الوطن الأم في مستعمراتها بأنها «ازدواجية قسرية». وإن حقيقية مسخ الأنماط الجغرافية للتجارة على أساس الروابط الاستعمارية تتجلى في الجدول الوارد أدناه، الذي يقارن بين حصة المملكة المتحدة وحصة فرنسا من متاجرة كل منهما مع توابعه الإفريقية ومع توابع الدولة الأخرى في نهاية المرحلة الاستعمارية:

حصة المملكة المتحدة وفرنسا من المتاجرة مع توابعها الإفريقية ومع توابع الدولة الأخرى
(١٩٦٠ ــ ١٩٦٢)
(نسبة مئوية)

	صادرات إلى		واردات من	
	المملكة المتحدة	المملكة المتحدة	فرنسا	فرنسا
توابع المملكة المتحدة	٤١٫٦	١٫٧	٣٨٫٩	٢٫٣
التوابع الفرنسية	١٫٦	٥٢٫٧	٢٫٨	٦٠٫٥

المرجع: إ. كليمان «التجارة والخطاط الاستعمارية» ــ المجلة الاقتصادية عدد ٨٦ (أيلول ١٩٧٦) ٤٦٥. تقدم هذه المقالة إحصاءات مفصلة عن مسخ التجارة على يد البلد الأم والمستعمرة.

إن فرض «الازدواجية»، المعكوسة في الإحصاءات الواردة أعلاه، رافقه انخفاض حصة البلد الأم من تجارة المستعمرات لحظة بدء تفكك روابطها السياسية. وكلما طال الأمد على تصفية الاستعمار انخفضت معه حصة البلد الأم من التجارة الاستعمارية. وهكذا يخلص «إفرايم كليمان»

إلى الاستنتاج أن " هذا الواقع يعبر عن شكل من الأنماط التجارية في المستعمرات ولا يعكس رغبة سكانها ، وإن اعتبار الازدواجية التي كانت تطبع التجارة الاستعمارية بطابعها ، ازدواجية مفروضة من قبل السلطة الاستعمارية ، هو اعتبار له ما يبرره "[5] .

ولقد ولّدت الرأسمالية الاحتكارية أيضاً بناء الامبراطوريات من خلال تكديس المرابح الطائلة ، التي كانت تنتظر وجود منافذ استثمارية . فالكارتلات حددت الأسعار لدرجة أتاحت لأفقر أعضائها كسب معدل متوسط من الربح ، الأمر الذي مكن أقوى الشركات ، المسيطرة على الأسواق ، من تحقيق فيض من الأرباح . لقد حدث الأمر نفسه عندما كانت الشركات تسيطر سيطرة مطلقة تقريباً على سوق معينة . فبعد تأسيس شركة الفولاذ المساهمة في الولايات المتحدة ، ارتفعت أسعار الفولاذ من ٢٠ إلى ٣٠٪ ، بينما شركة التعليب الأمريكية ، التي كانت تسيطر وقت تأسيسها في عام ١٩٠١ على ٩٠٪ من إنتاج الشركة ، سارعت لرفع أسعارها ٦٠٪ . وأما في بريطانيا فإن مثل هذه الأرباح الاحتكارية أتاحت ارتفاعاً بمعدل الاستثمارات السنوية في الخارج من ٢٩ مليون جنيه بين عام ١٨٦٠ وعام ١٨٦٩ إلى ٥١ مليون جنيه بين عام ١٨٧٠ وعام ١٨٧٩ ، ومن ثم إلى ٦٨ مليون جنيه بين عام ١٨٨٠ وعام ١٨٨٩ .

إن قيام علاقة بين هذا التراكم الرأسمالي في ظل الرأسمالية الاحتكارية . وذلك النهوض في بناء الامبراطوريات خلال العقد نفسه في أواخر القرن التاسع عشر ، يفسره أن المستعمرات كانت تكلف البلدان الأم أكثر مما كانت تنال منها هذه البلدان . ومن الواضح حقاً أن التكاليف كانت تخرج من الإيرادات **العامة** في حين أن الأرباح كانت تجد سبيلها إلى المصالح **الخاصة** التي كان بمقدورها استغلال نفوذها السياسي ــ وقد استغلته فعلاً ــ لمصلحة الإجراءات الاستعمارية المغامرة بغض النظر عن تأثير تلك الإجراءات على خزائن الحكومة . وهكذا كانت الامبراطوريات الاستعمارية بمثابة الأدوات لإعادة توزيع الثروة بين المراكز الأم دون التأثر بالاعتبارات الوطنية حيال الموازنة العامة .

وثمة حجة أخرى تساق ضد الدوافع الاقتصادية في بناء الامبراطوريات هي أن نسبة ضئيلة جداً من استثمارات ما وراء البحار كانت تجد طريقها إلى المستعمرات الجديدة .. وهذه النسبة لم تكن تعني بالضرورة عدم انطوائها على أية أهمية ، ولا سيما أن معدل نمو الاستثمارات البريطانية في الامبراطورية الجديدة كان أكبر منه في الامبراطورية القديمة . فبين عام ١٩٠٧ وعام ١٩١٣ كانت نسبة زيادة الاستثمارات البريطانية في الامبراطورية الجديدة ٥١٪ مقابل ١٧٫١٪ في الهند وسيلان ، ١٦٫٣٪ في أوستراليا ونيوزيلاندا ، ٢١٫٧٪ في الولايات المتحدة .

إن هذه العقود كانت تمثل عقود الأمبريالية الاستعمارية بحق الشفعة PRE — EMPTIVE . ففي

مناخ التنافس آنذاك كان المسؤولون الأمبرياليون وعملاؤهم في مراكز المسؤولية غير مكترثين بالأرباح الناتجة عن عملية الضم، ولكنهم حذرون جداً من خسارتهم في حال إقدام الآخرين على ممارسة الضم. وإن اهتمامهم ليس بالخسارة أو الربح قياساً إلى الوضع القائم وإنما بالسماح لمنافسٍ آخر يسبقهم في تحركه. إن حدة المنافسة، ولا سيما إبان سنوات الكساد، وهبوط الأسعار وارتفاع التعرفات دفع دهاقنة السياسة إلى اعتبار المستعمرات ليس مجرد منافذ آنية للاستثمار وحسب وإنما كأسواق مستقبلية للسلع المصنعة وكمصادر للمواد الخام. ولقد كان هذا الموقف بالتحديد موضع تصريح أحد الكتاب البريطانيين وهو السير «جون كلتي» الذي كتب في عام ١٨٩٥: "لقد كان الرأسماليون البريطانيون يعيشون حالة من الرضا عن أنفسهم ولم تبدأ أعينهم بالدوران والتطلع إلى المستقبل إلا بعد ظهور ألمانيا على المسرح منذ عشر سنوات، حيث لم يبق في متناول الأيدي آنذاك سوى إفريقية التي تعرضت إلى زحف استعماري لا نظير له في تاريخ العالم"[6].

إن الزحف على إفريقية وغيرها من القارات يعود إلى المرابح الطائلة التي كدستها الرأسمالية الاحتكارية التي كانت تمنُّ على جماهيرها المحلية ببعض من تلك المرابح، الأمر الذي حفز حاجات جديدة بالنسبة لجماهير المدن كالصابون، والمارغرين، والشوكولاته والكاكاو والعجلات الكاوتشوكية للدراجات. وكل هذه السلع كانت تتطلب الاستيراد على نطاق واسع من المناطق المدارية، الأمر الذي استدعى بناء الهياكل الأساسية المحلية كالموانئ والسكك الحديدية والبواخر والشاحنات والمستودعات والآلات والمنظومة التلغرافية والبريدية. وكانت هذه الهياكل الأساسية تستلزم توفر النظام والأمن لضمان حصص الربح المعقولة لحملة الأسهم. ولذلك كانت ترتفع جلبة الأصوات المطالبة بالضم حين تنشب النزاعات المحلية التي تعطل انتظام التجارة أو حين يلوح في الأفق شبح التهديد بالتوسع لقوة استعمارية مجاورة.

إن التدفق الهائل لرأس المال من أوربة على شكل قروض واستثمارات كان يفضي في غالب الأحوال إلى السيطرة الواقعية DE FACTO على البلدان المستفيدة منها. ولم يكن الحكام الأجانب يدركون أن قبول معاهدات الصداقة والتجارة الحرة سوف تؤدي إلى فقدان الاستقلال الاقتصادي والسياسي. ووصف اللورد كرومر، القنصل البريطاني العام في مصر من عام ١٨٨٣ إلى عام ١٩٠٧، كيف أن التسليف الأوربي مهَّد الطريق للحكم الأوربي على نحو مباشر أو غير مباشر إلى تلك المنطقة فقال:

"إن أكبر قدر من الأذى يمكن إلحاقه حين يُسلَّف حاكم شرقي لأول مرة على الطريقة الأوربية. فيجد أن بإمكانه الحصول على مقادير كبيرة من المال بمنتهى البساطة. فيستطيع إشباع

رغباته الشخصية بسهولة. وتخطف أبصاره المخططات البـرَّاقة، التي تطفح بالمغالطات في معظم الأحيان، والتي برع الأوربيون في عرضها أمام ناظريه. فهو يفتقر إلى نفاذ البصيرة لاستجلاء طبيعة المصاعب المستقبلية التي يخلقها لنفسه. وأما المغريات التي قُـدِّمت له لقطف الثمرات، فإنها مغريات مشـوِّقة جداً سهلة المنال. وسرعان ما يدفع بنفسه في ذلك الشرك المفتوح أمامه موقعاً الأذى بوطنه، ذلك الأذى الذي سيعيش تحت وطأته أجيال الحاضر والمستقبل"[7].

إن تداول الداروينية الاجتماعية، بمبادئ الصراع من أجل البقاء وبقاء الأصلح، وفر الأساس العقلاني المقنع لقوى التوسع التي ورد ذكرها أعلاه. فلقد بررت الداروينية اصطياد واستغلال أكبر المناطق المتاحة في المستعمرات ليس بدافع الربح فقط، بل لتعزيز القوة الاستعمارية في صراعاتها المستقبلية مع القوى المنافسة. وكتب الأمبريالي البريطاني سيسيل رودس وأمثاله في كل من ألمانيا وفرنسا: "أنا على ثقة بأننا أول شعب في العالم يسعى للسيطرة على أكبر رقعة من الأراضي وذلك لمصلحة الجنس البشري.... وإذا كان هنالك إله؛ فأعتقد أنه يطالبني بأن أصبغ باللون الأحمر البريطاني قدر ما أستطيع من خريطة إفريقية...."[8].

فالنزعة التوسعية لدى رودس كانت موضع تقبل وتبرير الليبيراليين الأوربيين الذين أصـرُّوا على حق تقرير المصير للشعوب الأوربية ولكنهم سرعان ما أداروا ظهورهم لهذا المبدأ، عندما يتعلق الأمر «بالعروق الأدنى مرتبة» فيما وراء البحار. فغلادستون أرغى وأزبد ضد «الفظائع البلغارية» التي كان يرتكبها جنود الباشبازوق وسلطانهم المجرم في استانبول، هو نفسه الذي وصم الثورة الشعبية العربية في مصر بأنها من فعل حفنة من ضباط الجيش المستفيدين ذاتياً ممن يحرضهم المثقفون المصريون الذين لا يمثلون إلا أنفسهم. كما إن البريطانيين في الهند وصفوا بكل ازدراء، وعلى نحو مماثل، أوائل الوطنيين بأنهم «هندوسيون بنغاليون مشاغبون» ورد هذا التأكيد على لسان نائب الملك «ديوفارين» بلهجة تعجرف في تشرين أول ١٨٨٨ عندما قال: "إن الاهتمام الرئيسي لحكومة الهند يكمن في حماية ورعاية مصالح شعب الهند.... ولكن شعب الهند ليس أولئك السبعة أو الثمانية آلاف طالب الذين تخرجوا من الجامعات أو المحامين منهم.... بل تلك الملايين الصامتة الذين لا ثقافة ولا حضارة لهم ولا تأثير للأفكار الأوربية أو الفكر المعاصر عليهم والذين حافظوا على خطى أجدادهم منذ آلاف السنوات"[9].

لقد برر هذا القول بكل بساطة الهيمنة الأوربية على العالم بالادعاء؛ أن البلغاريين والمكدونيين مؤهلون لتقرير المصير وأن المصريين والهنود هم خلاف ذلك.

٢ ـــ الاستعمارية العالمية في العالم الثالث

لقد كانت النتيجة الخالصة لتلك العوامل الاقتصادية والسياسية والفكرية والنفسية المذكورة أعلاه، هي فورة الأمبريالية الاستعمارية في أواخر القرن التاسع عشر. ففي الوقت الذي كان يجري حيازة ٨٣٠٠٠ميل مربع من أراضي المستعمرات وسطياً كل عام بين ١٨٠٠ و ١٨٧٥، قفز الرقم إلى ٢٤٠٠٠٠ميل مربع في الفترة الواقعة بين عام ١٨٧٥ وعام ١٩١٤. فبريطانيا أضافت إلى امبراطوريتها ٤٫٢٥ مليون ميل مربع و ٦٦ مليون نسمة خلال الفترة بين عام ١٨٧١ وعام ١٩٠٠، وفرنسا ٣٫٥ مليون ميل مربع و ٢٦ مليون نسمة، وأضافت روسيا ٠٫٥ مليون ميل مربع و ٦٫٥ مليون نسمة في آسيا، كما أضافت ألمانيا مليوناً واحداً من الأميال المربعة وثلاثة عشر مليون نسمة. وحتى بلجيكا الصغيرة تيسر لها أن تحصل على ٩٠٠٠٠٠ميل مربع و ٨٫٥ مليون مواطن. فهذه الفتوحات، بالإضافة إلى الممتلكات، استعمارية، خلقت تقسيماً متناقضاً للعالم، سيطر جزء صغير منه على بقية أرجائه الواسعة. والجدول التالي يوضح السيطرة في عام ١٩١٤ بالأرقام:

الامبراطوريات الاستعمارية فيما وراء البحار في عام ١٩١٤

البلدان	عدد المستعمرات	المساحة بالأميال المربعة		عدد السكان	
		البلد الأم	المستعمرات	البلد الأم	المستعمرات
المملكة المتحدة	٥٥	١٢٠٫٩٥٣	١٢٫٠٤٣٫٨٠٦	٤٦٫٠٥٢٫٧٤١	٣٩١٫٥٨٢٫٥٢٨
فرنسا	٢٩	٢٠٧٫٠٧٦	٤٫١١٠٫٤٠٩	٣٩٫٦٠٢٫٢٥٨	٦٢٫٣٥٠٫٠٠٠
ألمانيا	١٠	٢٠٨٫٨٣٠	١٫٢٣٠٫٩٨٩	٦٤٫٩٢٥٫٩٩٣	١٣٫٠٧٤٫٩٥٠
بلجيكا	١	١١٫٣٧٣	٩١٠٫٠٠٠	٧٫٥٧١٫٣٨٧	١٥٫٠٠٠٫٠٠٠
البرتغال	٨	٣٥٫٥٠٠	٨٠٤٫٤٤٠	٥٫٩٦٠٫٠٥٦	٩٫٦٨٠٫٠٠٠
البلدان المنخفضة	٨	١٢٫٧٦١	٧٦٢٫٨٦٣	٦٫١٠٢٫٣٩٩	٣٧٫٤١٠٫٠٠٠
إيطاليا	٤	١١٠٫٦٢٣	٥٩١٫٢٥٠	٣٥٫٢٣٨٫٩٩٧	١٫٣٩٦٫١٧٦
المجموع العام	١١٥	٧٠٧٫١١٦	٢٠٫٤٥٣٫٧٥٧	٢٠٥٫٤٥٣٫٨٣١	٥٣٠٫٤٩٣٫٦٥٤

هذه اللائحة من جمعي ومنشورة في كتابي «العالم منذ عام ١٥٠٠» «إنكلوود كليفس، ن. ج: برنتس هول، ١٩٦٦» صفحة ٢٣٦.

لم تكن الدول الأوربية الصناعية تملك المستعمرات الملكية مباشرة، بل كانت تسيطر على المناطق الضعيفة اقتصادياً وعسكرياً، دون أن تكون ملحقة أو تابعة لها.

فالامبراطورية العثمانية والصين وفارس، جميعها دول مستقلة إسمياً، أصبحت موضع مذلة وهيمنة استعمارية، حتى أمريكة اللاتينية، التي هزمت الغزاة وأحبطت عملياتهم العسكرية لم تنج من خطر الإلحاق الاقتصادي بالقوى الأمبريالية المسلّحة بمبدأ مونرو «التدخل لمنع التدخل» الذي بدوره لم يحل دون قيام تدخل مسلح من قبل رماة البحرية الأمريكية تحت غطاء قانوني «إعادة القانون والنظام».

وأما امبراطورية روسيا القيصرية العظيمة، فقد خضعت للهيمنة الاقتصادية لأوربة الغربية، ولكن القوة العسكرية للنظام القيصري، كانت كافية وقادرة على منع النفوذ الاقتصادي الأجنبي من التوغل والامتداد إلى سائر الميادين.

ولم تقتصر السيطرة الأوربية على الامبراطوريات البعيدة فحسب، ولكنها امتدت إلى المناطق التي اعتمدت على مساعداتها. وأصبح رأس المال الأوربي مُستثمر في البلاد التابعة أكثر منه في المستعمرات. وكانت حماية هذه الاستثمارات تؤمن من خلال عدد من التدابير المتنوعة، كالبعثات العسكرية المكلفة بتدريب القوات المسلحة المحلية، والبعثات المالية التي من أولى مهامها تدقيق الموارد المالية المحلية، ومن خلال تدابير الإذعان والتشريعات هذه، والخارجية عن موقف الهيآت الوطنية، حصل الأوربيون المقيمون على امتيازات خاصة مكنتهم من ممارسة أهم الأعمال التجارية والصناعية المؤثرة على الاقتصاد المحلي. وإذا تعرضت هذه المصالح للخطر، كانت المدافع والبوارج الحربية مستعدة لتقديم الدعم المناسب، تماماً كما يفعل اليوم رماة البحرية الأمريكية MARINES وكان من نتائج سلطة الغرب شبه المطلقة على العالم، ظهور العالم الثالث الذي شمل مجمل آسيا باستثناء اليابان. وتوضح الملاحظة الدقيقة للرفض العنيد والثابت للامبراطور الصيني عام ١٧٩٣ لإقامة علاقات دبلوماسية أو تجارية مع بريطانيا، كيف انقلب توازن القوى العالمي في القرن التاسع عشر.

ولخّص «أومينيوس فامبري» الموقف الاستعماري، بينما كان يتجول في آسيا الوسطى وهو في عربة قطار وبعد قرن من الزمن بما يلي:

"وبعد أن جلسنا بكل ارتياح في عربة القطار ذات المقاعد الوثيرة بدأنا نحدق على سهوب هيركانيان وعلى الصحارى المرعبة، صحارى كاراكوم وكيسيلكوم، ولكن أنى لنا أن نتيقن من تلك المخاطر والآلام والحرمان التي كان يتعرض لها المسافرون قديماً..... وثمة تبدلات عميقة شبيهة لتلك التبدلات التي حدثت في آسيا الوسطى، يمكن ملاحظتها على درجة أقل أو أكثر في أنحاء ومناطق

أخرى من العالم الشرقي : فسيبيريا وغربي الصين وشمالها ومنغوليا ومانشوريا واليابان كلها كانت في النادر معروفة لنا في النصف الأول من القرن التاسع عشر والآن .... (**نجد أن القوة الفائقة للغرب** قد بدأت تتجلى تدريجياً . ولقد تقوضت أسوار العزلة بلا هوادة كما إن المقاومة التي كانت تسببها الأوهام والتغرضات المستحبة **والإغراق في الجهل لدى الإنسان الفاني واللامبالي في الشرق** قد بدأت كلها تتلاشى تدريجياً ..... وإن أوربة الراهنة تحسن صنعاً إن هي تمكنت ، من خلال فاعليتها الهادرة المتواصلة ، من منع الشرق من النكوص على عقبيه إلى خموله السابق . فنحن نجبره على فتح عينيه ، وندفعه ونقلقله ونشده ونهزه **ونفرض عليه أن يستبدل أفكاره وعاداته البالية والمتوارثة بآرائنا العصرية عن الحياة . وليس هذا وحسب ولكننا نجحنا أيضاً إلى حد ما في إقناع جيراننا الشرقيين بأن حضاراتنا ومعتقداتنا وعاداتنا وفلسفتنا هي الوسيلة الوحيدة التي يضمن بها الجنس البشري رفاهه وتقدمه وسعادته**) .

وها قد مضت ثلاثمائة عام تقريباً ونحن نواصل النضال مع العالم الشرقي ونصر على زخم تدخلنا مقتفين آثار روما القديمة التي بدأت هذا الدأب بعناد مثار الإعجاب ولكنها لم تحظ بداهة بنجاح كبير بسبب عدم كفاية الوسائل التي كانت تحت تصرفها ..... وقد يكون مثار إعجابنا عظمة روما وجبروتها ومجدها وقد نجيز لها إثارة لألاء أسلحتها الرعب والهلع في أقاصي أرجاء آسيا ، ولكن على الرغم من ذلك كله من الصعب أن نعترف بأن التأثير الحضاري لروما كان أبداً أكثر من طلاء خارجي ، لمعان مؤقت . إن جهود روما ، بالمقارنة مع العمل الجاد الحقيقي الذي تقوم به القوى الغربية في أيامنا هذه ، لم تكن أكثر من وميض القنديل بالمقارنة مع وهج أشعة الشمس الساطعة . ولا يسعنا إلا أن نقول بدون أدنى مبالغة أن تاريخ العالم ما عرف قط أن مارست قارة واحدة تأثيراً على قارة أخرى كهذا التأثير الذي تمارسه أوربة على آسيا "[10] .

وسواء أكانت مناطق العالم الثالث مستعمرات بالمعنى الكامل لهذه الكلمة أو أشباه مستعمرات ، فإن الفرق ضئيل بين هذين الوضعين وذلك لأنها كلها كانت ملحقات بالمراكز الأوربية الأم ، كما عانت كلها من عقابيل التبعية التي تركت شروخاً عميقة في أنظمتها الاجتماعية . ولقد كان معظم الأوربيين المعاصرين لتلك المرحلة يعتبرون أن هذه الهيمنة الأوربية على العالم ما هي إلا خطوة عظيمة إلى الأمام باتجاه تطور الجنس البشري . فهذا « جون ستيوارت ميل » يكتب قائلاً " إن التجارة هي ما يقضي بشكل متسارع على فرص نشوب الحروب وذلك من خلال تعزيزها ومضاعفتها المصالح الشخصية التي هي بمثابة النقيض الطبيعي للحرب . ويمكن للمرء أن يقول بدون مبالغة أن الحجم الكبير للتجارة الدولية وتزايده السريع يشكل ، لكونه الضمانة الأساسية للسلم في العالم ، أعظم ضمانة دائمة لذلك التقدم الحر لأفكار الجنس البشري ومؤسساته وشخصيته "[11] .

ولا نعدم في أيامنا هذه وجود بعض الدارسين ممن ينظرون إلى الأمور بحماسة مماثلة كالاقتصادي « جاكوب فاينر » الذي يؤمن بأن " تدفق رأس المال العالمي في القرن التاسع عشر كان، على الرغم من عدم انتظامه وعلى الرغم من أن اعتبارات الأرباح الخاصة كانت خلف كل دوافعه تقريباً، نعمة من تلك النعم الكثيرة التي منَّ بها حب المال على الجنس البشري"[12].

لقد كان لهذه النشوة، بمقدار ما يتعلق الأمر بالغرب، كل المبررات بالتأكيد. فالغرب كان قد أصبح وقتها بمثابة القلب الصناعي للعالم، كما زادت إنتاجيته الصناعية زيادة مذهلة. إذ زادت بين عام ١٨٦٠ و ١٩١٣ ثلاث مرات في بريطانيا وأربعاً في فرنسا وسبع مرات في ألمانيا. كما إن أرباح الرأسمالية الاحتكارية كانت من الوفرة والسخاء بما يكفي لتقطير بعض قطراتها إلى الجماهير بشكل لم يسبق له مثيل. ولكن الأجور الحقيقية للطبقة العاملة البريطانية سواء ارتفعت أو انخفضت خلال أوائل سنوات الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، فإنها تبقى مسألة مثار جدل كبير. وإن الجواب القاطع على هذه المسألة أمر عسير لأن التمدين الواسع الذي اقترن بالتصنيع غيَّر بنية استهلاك العامل كطرح الإيجار مقابل المبيت على سبيل المثال. ولكن ارتفاع الأجور الحقيقية بشكل ثابت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أمر لا غبار عليه. وتبين الأرقام التالية أن الأجور الحقيقية في بريطانيا وفرنسا قد تضاعفت تقريباً بين عام ١٨٥٠ وعام ١٩١٣.

ارتفاع الأجور الحقيقية (١٨٥٠ ــ ١٩١٣)

(١٩١٣ = ١٠٠)

العـام	بريطانيا العظمى	فرنسا
١٨٥٠	٥٧	٥٩ر٥
١٨٦٠	٦٤	٦٣
١٨٧٠	٧٠	٦٩
١٨٨٠	٨١	٧٤ر٥
١٨٩٠	٩٠	٨٩ر٥
١٩٠٠	١٠٠	١٠٠

المرجع: ف. ستيرنبيرغ «الرأسمالية والاشتراكية في قفص الاتهام» (نيويورك: جون داي، ١٩٥١) صفحة ٢٧.

وأما بالنسبة لشعوب العالم الثالث، فإنها لم تنعم بتحسين مماثل في مستويات المعيشة لأن وطأة الغرب عليها كانت وخيمة جداً، بحيث انقلبت الأمور جميعها رأساً على عقب، الأمر الذي كان لا مناص منه لأن مجتمعات العالم الثالث كافة، بالتحديد، قد انخرطت باقتصاد السوق العالمي واندمجت فيه بكل ما رافق ذلك الاندماج من تمزيقات وتشويهات محتومة لمؤسساتها التقليدية.

وإذا ما تأملنا في البداية التأثير السياسي الذي خلفه الغرب لوجدنا أنه كان بادئ ذي بدء مثل النسيم العليل المفاجىء بمبادئه عن السيادة الشعبية، تلك المبادئ المنبثقة عن الثورات الإنكليزية والأمريكية والفرنسية. فلقد كانت تلك المبادئ تمثل تحدياً لذلك الوهم القديم قدم الحياة البشرية على الأرض والمتمثل بالإيمان بأن الله قد قضى على الجنس البشري بالانقسام انقساماً مقدساً أبدياً ما بين حكام ومحكومين. فالثوري اليوناني «تيودور كولوكتروناس» لاحظ أن هذا الأثر الهدام الذي تركته الإيديولوجيا الغربية على مواطنيه في أوائل القرن التاسع عشر، حينما كانوا تحت الهيمنة التركية، فكتب قائلاً "إن الثورة الفرنسية وأعمال نابليون قد فتحت عيون الناس في أرجاء الدنيا، فالأمم لم تكن تعرف شيئاً قبل ذلك وكانت الشعوب تظن أن الملوك هم الآلهة فوق هذه الأرض، كما كان على الشعوب أن تثني على أفعال الملوك مهما كانت. ولكن من جراء هذا التبدل المعاصر أصبح حكم الشعب أمراً ينطوي على صعوبة أكبر من ذي قبل"[13]. وبعد مضي قرن من الزمن كتب جواهر لال نهرو بنفس مماثل عن تأثير الغرب على بلاده: "إن وطأة الحضارة الغربية على الهند كانت بمثابة الأثر الذي يتركه مجتمع ديناميكي، مجتمع مسلح بوعي عصري، على مجتمع جامد ملتحم بعادات فكر القرون الوسطى..... لقد جاء إلينا البريطانيون على زبد موجة من الحوافز الجديدة في الدنيا وكانوا يمثلون قوى تاريخية عاتية كانوا هم أنفسهم في غفلة عنها"[14].

وإن إدراك نهرو إلى أن البريطانيين أنفسهم كانوا في غفلة عن طبيعة تأثيرهم لإدراك ينطوي على مغزى كبير. فالتأثير الثوري الذي تركه الغرب كان تأثيراً أوتوماتيكياً وعرضياً. ولذلك فإن القيادات الوطنية المتفرنجة، عندما بدأت بالعمل وفق مبادئ إعلان الاستقلال الأمريكي والإعلان الفرنسي عن حقوق الإنسان والمواطنة ووفق البيان الشيوعي فيما بعد، كانت ردود أفعال دهاقنة السياسة الغربيين تتمثل باتخاذ تلك الإجراءات الهادفة إلى تعزيز الأنظمة التقليدية التي كانوا يعتبرونها أنظمة لا غنى عنها بالنسبة لمصالحهم الأمبريالية. ولذلك قامت تلك المفارقة العجيبة بوقوف الغرب موقف الخصم العنيد للمتفرنجين في العالم الثالث سواء أكانوا «صن يات صن» في الصين أو

غاندي ونهرو في الهند أو كمال أتاتورك في الامبراطورية العثمانية . ولذلك فلا عجب أن يتوصل « غونار ميردال » إلى الاستنتاج التالي :

" في نظام السلطة الاستعمارية على مدى العالم ، كما كان مسلكه حتى الحرب العالمية الثانية . كانت ثمة آلية في صلبه أفضت بشكل أوتوماتيكي تقريباً إلى التحام السلطة الاستعمارية بالمجموعات الممتازة . وكانت هذه المجموعات أهلاً للاعتماد عليها ابتغاء المصلحة المشتركة في « القانون والنظام » ، الأمر الذي كان يعني في جوهره الوضع الراهن اقتصادياً واجتماعياً .... وحتى أن السلطة الاستعمارية كانت تخلق في كثير من الأحيان الامتيازات الجديدة والمجموعات " (15) .

وأما فيما يتعلق بالتأثير الحضاري الغربي على العالم الثالث ، فقد سار على المنوال السابق نفسه . إذ كان أيضاً للوهلة الأولى مقترناً بنشوة التحرر من قيود الأديان والعادات التقليدية . فعندما ظهر الأوربيون لأول مرة على سواحل الامبراطوريات الآسيوية ، نظر الناس إليهم نظرة ازدراء كبرابرة حمقى حالفهم الحظ بشيء من التفوق في السفن الشراعية والأسلحة النارية . ولكن ما إن قامت الثورة العلمية والثورة الصناعية حتى اضطرت تلك الشعوب غير الغربية إلى مهادنة أولئك الغرباء الذين كانوا يزدادون قوة وسمواً بشكل مضطرد اقتصادياً وعسكرياً أيضاً . وما كان نجاحهم في السيطرة على أسرار الطبيعة واستغلالها إلا لتحقيق المنفعة المادية لأفراد الجنس البشري .

ولقد أدرك أحد المفكرين الصينيين المدعو « هوتشيه » مغزى هذا الانتصار الغربي ، عندما كان في عام ١٩٢٦ يزور مدينة « هاربن » في تلك المنطقة التي كانت وقتها شمال منشوريا ، ولاحظ أن كل العربات المستعملة في الأحياء الوطنية من المدينة كانت عملياً عربات RICKSHAW ؛ أي العربات التي يجرها البشر بدلاً من حيوانات الجر في الوقت الذي كانت فيه محظورة أمثال هذه العربات في قطاع الامتياز الروسي ، الذي كان يستخدم خطوط الترام والسيارات . ولقد رأى هوتشيه في هذا التناقض رمزاً لتلك المساهمة الأساسية التي تساهم بها الحضارة الغربية في تقدم الإنسان :

" فليتأمل هذا كل أولئك المتحمسين للحضارة الروحية في الشرق . أية روحانية تقوم في حضارة تتساهل بوجود مثل هذا النوع المرعب من الاستعباد البشري كالكادحين COOLIE الذين يجرون تلك العربات ؟ ..... وما أن يتأكد المرء مما يخلفه جر تلك العربات من شقاء ومعاناة مضنية ، ويتأكد من الآثار التي يتركها على الصحة الجسدية لحيوانات الجر البشرية تلك ، حتى تثيره المشاعر الدينية الصادقة لاستمطار الرحمة على أرواح « هارغريفس وكارترايت وواط وفولتون وستيفنسون وفورد » وأمثالهم الكثيرة ممن ابتكروا الآلات ، كي تقوم بالعمل بدلاً من الإنسان وتجنبه الكثير من

تلك المعاناة الحيوانية التي لا يزال يعيش في ظلها جاره الشرقي . ولذلك هنا تكمن الروحانية الحقيقية للحضارة المادية ، للتقدم الميكانيكي ذاته PERSE " [16] .

ولكن هوتشيه لم يكن نسيج وحده في ردة فعله هذه على الحضارة الغربية الظافرة التي كانت ، ظاهرياً ، جارفة وعصية على المقاومة . وفي ذلك الوقت نفسه الذي كان فيه هوتشيه يدون انطباعاته عما شاهد في هارين ، كان القائد الوطني البنغالي « سوراندراناث بانارجي » يصل إلى نتيجة مماثلة حول الأثر الدولي الذي تركه البريطانيون على موطنه :

" لقد كان أجدادنا ، أولى ثمار الثقافة الإنكليزية ، مناصرين للإنكليز إلى حد التعصب لأنه لم يكن بمقدورهم أن يجدوا عيباً في حضارة الغرب أو ثقافته ، كانوا مفتونين بجدته وغرابته . فإعتاق الفرد وإحلال حق المحاكمة الخاصة محل السلطة التقليدية ، وإعلاء كلمة الواجب على العادة ، كل ذلك هبط بزخم الوحي وفجائيته إلى شعب شرقي لا يعرف التزاماً أوثق من الأوامر الرسمية للأعراف القديمة قدم الدهر والتقاليد المبجلة ..... فكل ما هو إنكليزي كان حسناً ــ حتى تعاطي شراب البراندي كان فضيلة من الفضائل ــ وكل ما هو غير إنكليزي يجب النظر إليه بعين الشك .... " [17] .

لم يكن هوتشيه و سوراندراناث بانارجي إلا مفكرين ، يمثلان أقلية هزيلة من الشعبين الصيني والهندي . وأما تلك الفتنة التي كانا يجدانها في الإيديولوجيا والتكنولوجيا الغربيتين فلم تكن تشاركهما بها الجماهير التي كانت ، لكونها مغرقة بالأمية ، أكثر التصاقاً عملياً لا نظرياً بواقع الهيمنة الغربية . لقد كانت تلك الجماهير تتذكر تجمعاتها القروية التقليدية التي كانت ، قبل الغزو الغربي ، توفر الأرض لكل أفرادها ، كما كانت تحافظ على استمرار الوشائج فيما بين الأفراد وتصون للفرد إحساسه بأهميته ومنزلته الشخصية في المجتمع . وعلى الرغم من أن تلك القرى كانت عرضة للحرب والمجاعة والوباء ، فإنها حافظت على كل ما تلاشى بقدوم الأوربيين من كمال عضوي وطمأنينة نفسية .

وأما الأوربيون فقد جاءوا بلغاتهم وحضاراتهم التي اقتبستها الزمر المحلية المستنيرة ، التي بدأت تقوم بأدوار الوسطاء فيما بين الجماهير والقوى الأجنبية . ولقد فرض الأوربيون أيضاً أنظمتهم هم في القانون والإدارة والأمن تلبية لمستلزمات تنقيد الاقتصادات وحاجات الدول الحديثة الأكثر فاعلية . وهذا كله كان يعني تشويهاً محزناً لكل جماعية الماضي المألوفة . فها قد أصبحت الأرض في هذه الآونة مجرد حيازة والطعام مجرد سلعة للمقايضة والجار مجرد ملاك عادي والعمل مجرد وسيلة للبقاء . وهكذا جرى تمزيق المؤسسات القديمة والعادات القديمة كما وصفه « تشايني آكيبي » في كتابه « تناثر الأشياء » عن إفريقية التقليدية والشيخ حميدو كاني في « مغامرة مبهمة » عن إفريقية الإسلامية ،

و « سيرو آليجيريا » « لقد أصبح العالم عريضاً وغريباً » عن سلسلة جبال سييرا في البيرو ، و « نينغ لاو تاي تاي » في « إحدى بنات هان : السيرة الذاتية لإحدى العاملات الصينيات » .

وأخيراً إذا التفتنا إلى التأثير الاقتصادي الذي تركه الغرب على العالم الثالث ، لوجدنا أنه كان على أبرز ما يكون في زيادة الإنتاجية زيادة لا مثيل لها سابقاً . فتلك التطورات التي قامت في ميدان التكنولوجيا وبناء مرافق الهيكل الأساسي جعلت بالإمكان لأول مرة تقسيم العمل عالمياً تقسيماً فعالاً ، الأمر الذي أتاح لاقتصاد السوق العالمي أن يسخر لصناعات أوربة مطاط الأمازون وقصدير الملايو وجوت الهند ونحاس روديسيا والكونغو ومنغنيز روسيا وزيت نخيل غربي إفريقية وصوف أوستراليا وقطن مصر وهكذا دواليك . وأدى هذا التكامل الاقتصادي العالمي إلى زيادة الإنتاج الصناعي العالمي ست مرات بين عام ١٨٦٠ وعام ١٩١٣ ، كما أدى إلى تضاعف حجم التجارة الدولية اثنتي عشرة مرة بين عام ١٨٥١ وعام ١٩١٣ .

وأدى تزايد الإنتاج إلى مضاعفة دخول العمال البريطانيين والفرنسيين بين أعوام ١٨٥٠ و ١٩١٣ ، لكن عمال العالم الثالث لم ينعموا بهذه الزيادة . وبينما كان الغرب يتمتع بمباهج الازدهار الاقتصادي ، كان العالم الثالث غارقاً في مشاكله الاقتصادية . حتى أن التأثير الاقتصادي الغربي كان يتفاوت من منطقة لأخرى ، فهو في جزيرة جاوا أشد منه في الهند وفي الهند كمستعمرة أشد منه في الصين كشبه مستعمرة ، ورغم وجود هذه الفوارق في التأثير ؛ فإنه من الممكن تمييز بعض السمات المشتركة التي خلفها التأثير الاقتصادي الغربي في العالم الثالث .

ففي ميدان الصناعة كان النمط السائد يتمثل بمبادلة المواد الخام والمواد الغذائية من المستعمرات ، بالمصنعات الغربية التي فتكت بالعديد من الحرف المحلية . وبالإضافة إلى ذلك فإن القوى الغربية ثابرت على اعتماد إجراءاتها المركنتلية القديمة بقصد إحباط تطور الصناعات في مستعمراتها ومنع قيام احتمال المنافسة أمام المشاريع الصناعية الوطنية . فكما رأينا في الفصل الثاني عشر كيفية تقويض صناعة المنسوجات القطنية الوطنية المزدهرة ، تقويضاً مقصوداً بفرض الحماية الجمركية في بريطانيا ما دامت المنسوجات الهندية أرخص من المنسوجات البريطانية ومنع قيام الحماية الجمركية في الهند ، عندما أصبحت المنسوجات البريطانية أرخص في أعقاب ثورة الآلة .

وأما في ميدان الزراعة الذي كانت تنخرط فيه الغالبية الساحقة من شعوب العالم الثالث فإن تدابير الملكية الخاصة حلت محل الملكية المشاعية السابقة للأرض وحراثتها . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد استولى المستوطنون البيض على معظم الأراضي لإنشاء المزارع الضخمة . وحيثما كانت الحاجة تستدعي استخدام الطاقة البشرية الوطنية في مزارع المستوطنين البيض أو في المزارع الضخمة أو

المناجم، سرعان ما كان يجري تجنيدها، إما بشكل مباشر عن طريق مراسيم العمل القسري أو بشكل غير مباشر من خلال جباية ضرائب الرؤوس أو ضرائب الأراضي التي كانت تستلزم التفتيش عن العمل المأجور لتسديد تلك الضرائب. لقد كانت هذه التدابير تعني ضمناً التحول ــ بدرجات متفاوتة ــ من الإنتاج الزراعي الرامي لتلبية الحاجات المحلية إلى إنتاج محاصيل النقد أو الفلزات المعدنية للأسواق العالمية. وخير مثال على هذا التحول انتشار المزارع الضخمة من الأمريكيتين إلى آسيا وإفريقية.

وكما أشرنا في الفصل الرابع فإن المزارع الضخمة أول ما قامت في حوض البحر الأبيض المتوسط ونقلها البرتغاليون فيما بعد إلى البرازيل لزراعة قصب السكر. ومن البرازيل انتشرت إلى جزر الكاريبي وشمال أمريكة، مما جعل مركز هذا النوع من الزراعة يبقى في الأمريكيتين حتى منتصف القرن التاسع عشر. ولكن بحظر الاسترقاق عانت المزارع الضخمة في العالم الجديد من نقص الأيدي العاملة ولذلك انتقلت مرة أخرى إلى آسيا، حيث كانت احتياطات الأيدي العاملة وفيرة جداً. كما إن التحسينات في النقل البحري عبر المحيطات وشق قناة السويس (١٨٦٩) جعلت من الممكن شحن منتوج المزارع الضخمة من جنوب آسيا وجنوبها الشرقي إلى أوربة الغربية ــ علماً بأن المسافة أطول بكثير من عبورها الأطلسي.

فكان يجري في بعض المناطق، كجاوا والفلبين، تأمين الأيدي العاملة للمزارع الضخمة بنزع ملكية صغار الملاكين وتحويلهم إلى محاصصين. أما في سيلان والملايو وفيجي وهاواي وجزر الهند الغربية، كان يتم استيراد الأيدي العاملة من بين صفوف الكادحين المعدمين COOLIE من الهند والصين واليابان بناء على «عقود»، تجيز الإلزام الطويل الأمد والعقوبات الجزائية في حال عدم تنفيذ الالتزامات. فقد كانت هذه العقود، (بالنسبة للعمال الكوليين الأميين المنقولين من قراهم البعيدة في أوطانهم)، توفر مقداراً ضئيلاً من الحماية ضد الاستغلال لعدم تنفيذ أحكامها، أو لأن الوعود الشفوية التي كان يطلقها السماسرة جزافاً لم تكن لتنص عليها العقود ولذلك فلم تكن ملزمة لأرباب العمل. ومما يفضح أسرار هذه الصفقات تلك الدراسة الحديثة بعنوان «تصدير اليد العاملة الهندية عبر البحار من عام ١٨٣٠ إلى عام ١٩٢٠» بما تحمله من عنوان فرعي كشاف «الأسلوب الجديد للاسترقاق»[18]. فبتلك الطريقة تم تجنيد عدد من العمال الكوليين لآسيا الاستوائية وجزر الكاريبي وجزر المحيطين الهندي والهادي، ينوف على عدد العمال العبيد الذين تم استقدامهم للأمريكيتين في القرون القديمة.

وفي بداية القرن العشرين خلق النمو السكاني في آسيا نقصاً في الأرض، كما أدى إلى سد

المنافذ أمام أي توسع جديد في المزارع الضخمة . ونظراً لهذا الواقع الجديد فقد انتقلت المزارع مرة أخرى إلى الأراضي الخالية من السكان نسبياً في إفريقية المدارية ، حيث كانت تجري عملية تجنيد السكان المحليين للعمل ، إما من خلال فرض ضرائب الرؤوس أو ضرائب الأراضي ، أو من خلال مراسيم العمل القسري أو بالتعاقد مع اليد العاملة في المناطق المجاورة ، كما كان يجري بالنسبة للمزارع الضخمة في جنوب إفريقية وروديسيا ومناجمهما من حيث استقدام العمال من المستعمرات البرتغالية المتاخمة .

وفي الوقت الذي كان فيه نظام المزارع ينتقل من الأمريكيتين إلى آسيا وإفريقية ، فإن البنية الداخلية لذلك النظام كانت تتطور أيضاً تلبية للمتغيرات في التكنولوجيا والتسويق . ففي القرون القديمة كان المزارع الفرد قادراً على تشغيل المزرعة ، لأن الأرض كانت رخيصة كما كانت النفقات الوحيدة التي يتكبدها ، تتمثل بشراء العبيد . ولكنه في القرن التاسع عشر كان مضطراً للتنازل عن دوره إلى مشاريع الشركات التابعة للوطن الأم ، فالحاجة قضت بوجود رأس المال الجاري لدفع الأجور بعد إلغاء الاسترقاق ، والتطورات التكنولوجية كانت تستدعي قيام استثمارات رأسمالية ضخمة ، كي تعالج الآلات محصول المزارع وتسوقه .

إن مشاريع الشركات المساهمة ، المدفوعة بديناميكية اقتصاد السوق العالمي ، كانت مضطرة لتوسيع نطاق عملياتها دائماً أفقياً (بتأسيس المزارع في كل أرجاء العالم) وعمودياً أيضاً (بمعالجة تصنيع المحصول ونقله وتسويقه) . وإن نمو الاحتكارات أفقياً وعمودياً ورَّط الشركات المساهمة في الوطن الأم ببناء الآلات والطرقات والموانىء والمدارس والمشافي والسفن ومرافق التخزين وأنظمة التسويق على نطاق العالم ، مما يسّر لتلك الشركات الهيمنة على اقتصاديات بلدان العالم الثالث ، التي كانت تمارس نشاطها فيها . والجدول التالي يبين واقع الشركات الضخمة من حيث المبيعات وصافي الدخل .

وإن توفير الأساس المنطقي لزراعة المزارع الضخمة قد زاد من الإنتاجية إلى حدود هبطت فيه الأسعار هبوطاً حاداً ، وأخذت معدلات التبادل تميل بشكل متزايد في غير صالح بلدان العالم الثالث . فخلال الستينيات والسبعينيات (١٨٦٠ ، ١٨٧٠) وصلت أسعار المواد الخام المستوردة إلى بريطانيا العظمى ، أعلى مستوى لها منذ الحروب النابليونية . ولكن الأسعار بدأت تميل إلى الهبوط في عام ١٨٧٣ . وما إن حل عام ١٨٩٥ حتى كان المؤشر المتوسط لأسعار الواردات قد هبط بمعدل ٥٠٪ . ولقد أصيبت بلدان العالم الثالث منذ ذلك الحين وحتى اليوم الراهن ، باستثناء بعض الفترات

غير الطبيعية كأوقات الحروب العامة، بمعدلات تبادل في غير مصلحتها فيما يتعلق بصادرات معظم محاصيلها.

مقارنة بين معطيات عن نشاط الشركات وبين المجموعات الوطنية لبعض اقتصادات المزارع المختارة (١٩٦٧ ــ ١٩٦٨)

الشركة	المبيعات السنوية	صافي الدخل	البلد الدخل القومي	الصادرات الإجمالي	الصادرات المزارع (أ)
فايرستون ليبيريا	٢١٣١٫٤	١٢٧٫٠	١٧٥٫٠	٨٥٫٠	٣٨٫٠
بوكر غوايانا	١٩٨٫٦	١١٫٥	١٦٢٫٥	١٠٨٫٢	٣١٫٨
تيت ولايل جامايكا	٥٤٩٫٢	٢٧٫١	٧٨٧٫٢	٢١٩٫٥	٤٤٫٩
ترينيداد			٥٦٩٫٠	٤٦٦٫٢	٢٤٫٢
الفواكه المتحدة باناما	٤٨٨٫٩	٥٣٫١	٦٣٤٫٠	٩٥٫٢	٥٥٫٦
هندوراس			٦٤٩٫٠	١٨١٫٠	٨٥٫٤

المرجع: ج. إ. بكفورد «الفقر الدائم» (لندن: مطبعة جامعة أوكسفورد، ١٩٧٢) صفحة: ١٣١.

إن تلك الاتجاهات في اقتصاديات العالم الثالث قد أفضت إلى صفتين مشتركتين في جميع بلدانه، أولاهما كان تزايد استعمال النقود في جميع عناصر الإنتاج ــ الأرض واليد العاملة ورأس

(أ) تشير صادرات المزارع إلى صادرات السلعة المنتجة في بلد معين من قبل مشروع الوطن الأم الذي على علاقة بذلك البلد.

المال ـــ استعمالاً فاق مثيله الذي كان سائداً في تلك المجتمعات التقليدية السابقة للمجتمعات الرأسمالية، إذ أصبح الجهد خاضعاً للبيع والأرض للإيجار، كما أصبح رأس المال خاضعاً للاستثمار. وقصارى القول أن مجتمعات العالم الثالث، أصبحت برمتها موضع التنقيد MONETIZATION.

وأما الصفة المشتركة الثانية، فقد كانت إخضاع الاقتصادات المحلية لضرورات المركز الأوربي الأم إلى درجة أكبر بكثير مما كانت عليه في القرون المركنتلية السابقة. وهكذا أصبحت الرأسمالية الصناعية الأوربية في هذه الآونة، أقوى من السابق، قادرة على التغلغل والفتك بالاقتصادات المحلية إلى حد أوسع من قدرة الرأسمالية التجارية.

وأبرز مثال على مدى تغلغل الاقتصاد الغربي هو نشوء المدن الجديدة في بلدان العالم الثالث، تلك المدن التي كانت أدوارها مقصورة على القيام بأدوار المجمعات التجارية مع الغرب ولذلك، فإنها في تنفيذ مهامها هذه طمست شهرة المدن الرئيسية التقليدية التي كانت قائمة في الأعماق المنعزلة وتلعب أدوار المراكز الإدارية والدينية عوضاً عن المراكز التجارية. وأما الموانىء القليلة التي كانت موجودة في العصور القديمة، فقد كانت متباعدة ومتعددة وصغيرة ولا تلبي إلا حاجات المناطق القريبة المحيطة بها مباشرة. وتبدل كل شيء اليوم؛ فإنشاء السكك الحديدية الجديدة ومسالك السفن البخارية، استدعى إقامة الموانىء الجديدة بكل التسهيلات الضرورية لمعالجة ذلك الحجم الضخم من التجارة مع الغرب. وهذا ما أدى في الهند إلى قيام بومباي وكالكوتا وكاراتشي ومادراس التي سرعان ما أصبحت كلها تشحن ٩٠٪ من تجارة الهند الخارجية. وفي الصين ظهرت شانغهاي وتينستين وديرين وهانكو وهونغ كونغ (كانتون) التي كانت تشحن أيضاً نسبة مئوية مماثلة من التجارة الخارجية. فلا عجب إذاً أن يخلص «رودس مورفي» إلى الاستنتاج بأن "تلك المدن الساحلية ومرافئها لم تكن أكثر من جيوب لتسريب المنتوجات والكنوز الأساسية إلى الغرب لتمرير السلع المصنعة إلى الصين، الأمر الذي كان لا يعود على المنتجين المحليين إلا بالضرر الكبير. والزيادات في المحاصيل التجارية كانت تقترن بتناقص في المحاصيل الغذائية، (كما في البنغال وسيلان والملايو والفلبين) وباقتصاد متوازن توازناً محفوفاً بالمخاطر ومعتمد كلياً على الأسعار الغربية في تصدير منتوجين أساسيين أو ثلاثة" [19].

٣ ـــ التطور الاقتصادي في الغرب مقابل النمو الاقتصادي في العالم الثالث

لقد اجتمعت هذه الاتجاهات الاقتصادية العالمية بعضها مع بعض، كي تفضي إلى هذا الانقسام الراهن في العالم ما بين الغرب المتطور، كنقيض للعالم الثالث المتخلف. ولكن التخلف في

ظل هذه الظروف لم يكن يعني انعدام التطور، وإنما كان يعني التطور المشوَّه ــ أي التخطيط لتطور لا ينتج إلا سلعة واحدة أو سلعتين مما تحتاجه الأسواق الغربية بدلاً من التطور الشامل لتلبية الحاجات المحلية. فالتطور هنا كان الابتلاء المألوف للعالم الثالث بالنمو الاقتصادي دون التطور الاقتصادي.

إن جوهر المصيبة يصبح واضحاً عند إجراء المقارنة بين نمط التطور الاقتصادي الغربي ونمط النمو الاقتصادي في العالم الثالث. فالثورة الصناعية في أوربة جاءت في أعقاب الثورة الزراعية التي هجرت الفلاحين من الأرض وعززت التقنيات الزراعية لاستزادة الإنتاجية، وزادت المردود الزراعي بنسبة ٤٠٪ في غضون أربعين إلى ستين عام ووفرت فيضاً من الأيدي العاملة للصناعات الجديدة في المدن. وتوسعت هذه الصناعات، نتيجة للأسواق الخارجية والداخلية التي ولدتها الإنتاجية الزراعية المتزايدة، مما أفضى إلى وجود المستهلكين ورأس المال على حد سواء. إضافة لذلك كانت هجرة ما ينوف على الخمسة والعشرين مليوناً من الأوربيين خلال نصف القرن السابق للحرب العالمية الأولى، بمثابة الاستنزاف لاحتياطي الأيدي العاملة وسبباً في توفر الفرص لقيام النقابات العمالية والتزايد المضطرد للأجور الحقيقية.

هذا النمط للتطور الاقتصادي الغربي كان النقيض المباشر للنمو الاقتصادي في العالم الثالث، حيث كان المواطنون موضع إكراه بشتى السبل المباشرة وغير المباشرة للعمل في المناجم والمزارع الضخمة، وفي مزارع المستوطنين البيض مقابل أجور زهيدة، وكانت الأرباح الناجمة لا يجري استخدامها لتمويل الصناعات المحلية، كما في أوربة، بل لدفع أرباح الأسهم المرتفعة لحملتها من الغربيين، لكي تزيد في حوافز التطور الاقتصادي الغربي. وفي الوقت نفسه كان الضغط السكاني يتعاظم متسارعاً في المناطق الريفية من العالم الثالث لأسباب عديدة: كارتفاع نسبة المواليد بسبب تقدم الطب الغربي، استحالة الهجرة خارج الوطن لأن مناطق العالم «الخالية» السكان كانت قد امتلأت بالمستوطنين الغربيين، وانعدام فرص العمل في المدن لأن الواردات الغربية المصنوعة آلياً فتكت بالمهن التقليدية، وسعي القوى الاستعمارية لإحباط الصناعات الحديثة. وهكذا فإن الانفجار السكاني في قرى العالم الثالث بلغ ذروته في نزوح قروي لا مثيل له باتجاه المدن والدساكر. وهذا النزوح، في ظل الظروف السائدة، كان يعني التمدين بمعزل عن التصنيع، وعلى نحو أدق، تفريغ مدن الصفيح في كالكوتا ولاغوس ومدينة مكسيكو العاجزة عن توفير أدنى مستلزمات المأوى والمشرب ومجارير القاذورات.

وإن هذا التناقص بين التطور الاقتصادي في الغرب والنمو الاقتصادي في العالم الثالث،

الصادرات البريطانية من قطع السلع القطنية ــ النسبة المئوية للإجمالي

العام	أوربة والولايات المتحدة الأمريكية	العالم المتخلف	البلدان الأخرى
١٨٢٠	٦٠ر٤	٣١ر٨	٧ر٨
١٨٤٠	٢٩ر٥	٦٦ر٧	٣ر٨
١٨٦٠	١٩ر٠	٧٣ر٣	٧ر٧
١٨٨٠	٩ر٨	٨٢ر٠	٨ر٢
١٩٠٠	٧ر١	٨٦ر٣	٦ر٦

المرجع: إ. ج. هوبزبوم: «الصناعة والامبراطورية» (لندن: جورج ويدنفلد ونيكولسون، ١٩٦٨) صفحة ١٢١.

يفسر سبب بلوغ متوسط دخل الفرد في الغرب ستة أضعاف مثيله في العالم الثالث بحلول عام ١٩٠٠. كما يفسر السبب الذي جعل في عام ١٩١٣ ثمانية بلدان أوربية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة وإيطاليا وكندا وبلجيكا والسويد) تنتج ٨٠٪ من مجمل المردود الصناعي العالمي، مخلفة وراءها جموع سكان العالم الثالث للعمل كحطابين وسقائين. إن العلاقة السببية بين التطور الاقتصادي الغربي وبين تخلف العالم الثالث، يتجلى في الارتفاع المضطرد للنسبة المئوية بين السكان الهنود المعتمدين على الزراعة: من ٦١٪ في عام ١٨٩١ إلى ٦٦ في عام ١٩٠١، وإلى ٧١ في عام ١٩١١ وإلى ٧٣ في عام ١٩٢١. وفي الوقت نفسه كانت بريطانيا تحول صادراتها من المنسوجات القطنية من الأسواق الأوربية والأمريكية إلى أسواق العالم الثالث.

إن هذا النمط لم يكن مقصوراً على بريطانيا والهند كما يدل على ذلك الجدول التالي:

البلد	السنة	نسبة القوى العاملة المنهمكة في الزراعة
الولايات المتحدة الأمريكية	١٩٢٩	١٩ر٩
كنـدا	١٩١١	٣٧ر٢
أوستراليا	١٩٠١	٢٥ر١
نيوزيلاندا	١٨٩٦	٣٧ر٠
الأرجنتين	١٨٩٥	٣٩ر٦
التشيلي	١٩٢٠	٣٨ر٩
كولومبيا	١٩٢٥	٦٨ر٥
المكسيك	١٩١٠	٦٤ر٧
مصـر	١٩٠٧	٧١ر٢

المرجع : س. كوزنتس «نمو الأمم اقتصادياً» (كامبردج، ماس: مطبعة جامعة هارفارد، ١٩٧١) ـــ الجدول رقم ٣٨.

وإننا لا نخرج عن صلب هذا الموضوع حين نضيف أن بعض المناطق في أوربة الغربية التي حيل بينها وبين بلوغ التطور الاقتصادي من خلال اعتماد بعض التدابير المماثلة للتدابير المعتمدة في العالم الثالث، فإن تلك المناطق قد وصلت إلى ذلك المصير لأن المقصود بتلك التدابير كان إبقاءها ضمن قوقعة التخلف بالتحديد. فهذا البروفسور «آرنولد شراير» يكتب: "حتى منذ عهد قديم يعود بقدمه إلى عام ١٨٢٤ سحب البرلمان البريطاني تحت ضغط رجالات الصناعة الإنكليز تلك التعرفة الجمركية البالغة ١٠٪ على السلع المصنعة المستوردة إلى إيرلندا، وهي تعرفة كان معمولاً بها زمن الاتحاد مع بريطانيا في عام ١٨٠٠. ولذلك فإن الصناعات الإيرلندية المحلية، بعد حرمانها من حماية أية تعرفة جمركية، تقوضت تقويضاً مطلقاً أمام منافسة الشركات الصناعية الضخمة في

بريطانيا "[20] . وهكذا أصبحت إيرلندا مستعمرة بريطانية « داخلية » تعيش مرارة التخلف ، شأنها بذلك شأن المستعمرات « الخارجية » في إفريقية وآسيا ، مع فارق وحيد هو أن إفراغ الريف الإيرلندي من سكانه ، قد تم بالهجرة إلى بلدان ما وراء البحار ، حيث تم استيعابهم بطيبة خاطر . في حين أن إفراغ المناطق الريفية من أهليها في العالم الثالث ، تم بالهجرة التي انصبت بحكم الظروف إلى المراكز الحضرية المحلية . وعلى الرغم من ذلك فلا يزال القرويون الإيرلنديون يروون الحكايات عن « قوارب الموت » التي كانت تعبر الأطلسي محملة باللاجئين الهاربين من محاصيل البطاطا التي فتكت بها الآفات ، كما يروون الحكايات عن « المجاعة الكبيرة » ، التي حلت بهم في الأربعينيات (١٨٤٠) وعن « السهرات الأمريكية الطوال » التي كان فيها الآباء يودعون أبناءهم الذين لن يكون بمقدورهم تأمين أجرة العودة .

وثمة قوى أوربية أخرى استحدثت لها أيضاً مستعمرات « داخلية » من أمثال الفلاندر في بلجيكا والأقاليم الجنوبية في إيطاليا وجزيرتي كورسيكا وساردينيا . ولذلك لا عجب أن تطالب هذه المستعمرات « الداخلية » المتخلفة كلها اليوم بحق تقرير المصير الذي نالته قبلها المستعمرات « الخارجية » .

الفصل الرابع عشر

إفريقية تدخل دائرة العالم الثالث

إن اقتسام إفريقية يعود، كما نعلم جميعاً، بالأساس إلى الحاجة الاقتصادية للإمداد بالمواد الخام والمواد الغذائية لسد احتياجات الأمم المصنعة في أوربة.

لورد لوغارد

وماذا قدمت الشركات الضخمة لهذه البلاد؟ لا شيء البتة. فلقد تم منحها الامتيازات بأمل أن تطور البلاد. ولكنها عمدت لاستغلالها. لقد أغرقتها بالدماء واعتصرتها، كما تُعتصر البرتقالة التي لا بد من طرح قشرتها عاجلاً أم آجلاً.

أندريه جيد

إن الانتقال من أمبريالية التجارة الحرة التي سادت أوائل القرن التاسع عشر إلى الاستعمارية العالمية التي أطلت برأسها في نهاية ذلك القرن، قد تجلى بشكل مسرحي أكثر ما تجلى في قارة إفريقية ولا سيما في تحركات «هنري مورتن ستانلي». ففي عام ١٨٧١ عثر ستانلي على «ليفينغستون» على ضفاف بحيرة تانجانيقا في حادثة من الحوادث التي لا تنسى عن الاستكشافات الإفريقية. وفي عام ١٨٧٩ ظهر ستانلي على ضفة نهر الكونغو ولكنه كان هذه المرة يمارس مهمته كعميل لملك بلجيكا «ليوبولد» أكثر مما كان يمارس مهمته الاستكشافية، لأن عهد الاستكشاف قد ولّى وأخلى مكانه لعهد الاقتسام الإفريقي. وما أن نشبت الحرب العالمية الأولى إلا وكانت القوى العظمى في أوربة قد تقاسمت فيما بينها القارة بأكملها باستثناء دولتي ليبيريا وإثيوبيا. فباقتسام إفريقية أصبحت الطريق ممهدة للتغلغل الاقتصادي في هذه القارة ــ أي لدمجها في اقتصاد السوق العالمي دمجاً كاملاً.

١ ــ اقتسام إفريقية

في أوائل القرن التاسع عشر بدأت تضمحل تجارة الرقيق تدريجياً لتحل محلها تلك التجارة المزدهرة بالموارد الطبيعية في غربي إفريقية ــ كزيت وبزر النخيل والفول السوداني والذهب والخشب والعاج والقطن. وبقيت شروط التبادل لصالح غربي إفريقية حتى الخمسينيات (١٨٥٠) حينما تدهورت الظروف الاقتصادية تدهوراً خطيراً. فما نجم من توترات اقتصادية بين الشركات الأوربية وبين التجار المحليين وما اقترن بذلك من تغيير في التحالفات السياسية، فيما بين القوى العظمى، ذلك كله أطلق نوعاً من الزحف على البلدان الإفريقية وعجل باقتسام القارة.

وبعد الخمسينيات (١٨٥٠) هبطت أسعار زيت النخيل هبوطاً حاداً من جراء منافسة زيوت الحقول المفتوحة في الولايات المتحدة في عام ١٨٦٠ ومن الفول السوداني المستورد من الهند ومن الودك (الشحم الحيواني) الذي أصبح استيراده مربحاً بعد فتح قناة السويس في عام ١٨٦٩. ومما زاد في تعميق أثر هذه المنافسة المتنامية، تقلص الطلب الأوربي على الزيوت والشحوم بسبب الكساد الكبير، الذي ساد الربع الأخير من القرن التاسع عشر. ولما صارت الشركات الأوربية في هذه الآونة تنال أسعاراً أدنى في أوربة مقابل سلعها الإفريقية الغربية، حاولت تحميل المنتجين الأفارقة عدم المصداقية، مما أطلق العنان لصراع القوى صراعاً اقتصادياً، مارسته جميع الأطراف بممارسة الغش، كخلط زيت النخيل بالماء، والتلاعب بنوعية النسيج وطوله. كما نشب النزاع بين الفريقين حول تحديد نجوم مهمة كل منهما ومنطقة تحركه. وعندما أقامت بعض الشركات الأوربية قواعدها في أعماق تلك المناطق بهدف شراء السلع من المنتجين بأسعار أدنى نظراً لإلغاء دور الوسطاء الأفارقة، عمد أولئك الوسطاء إلى تقويض تلك القواعد في كثير من الأحيان. ولقد انعكست الآية أيضاً بمحاولة بعض التجار الأفارقة تجاوز الشركات وممارسة البيع مباشرة في أوربة ومحاولة الإبقاء على ارتفاع الأسعار من خلال تقليص الإمدادات.

فناشدت الشركات الأوربية حكوماتها، استخدام القوة لتقويض ما اعتبرته نزعة تعويقية خالية من المنطق لدى المنتجين والتجار المحليين. وكثيراً ما كان الموظفون الاستعماريون يساندون مثل هذا المطلب ــ مطلب اعتماد «سياسة فعالة» ــ لأنهم كانوا يرون فيه وسيلة لترقيتهم في مناصبهم. وعلاوة على ذلك فإن القوة المتعاظمة الهائلة التي وفرتها الثورتان الصناعية والعلمية للأوربيين، جعلت النزعة المتصلبة ACTIVISM تزداد فتنة وقابلية للتطبيق في أعينهم.

وإن المنجزات في ميدان الأدوية المدارية، ولا سيما في استخدام الكينين للقضاء على الملاريا، خلّصت الأوربيين من نسب الوفيات المذهلة التي كانوا يعانون من وطأتها. كما إن ابتكار رشاشي

« غاتلينغ ومكسيم » قلب ميزان القوى عسكرياً ضد الإفريقيين بشكل حاسم. فبمقدار ما بقيت بنادق « المسكيت » هي الأسلحة النارية النموذجية ساد توازن عسكري معقول بين الفريقين لأن الإفريقيين كانوا يبتاعون أعداداً ضخمة من هذه البنادق، بل وبعض المدافع أيضاً. ولكن بابتكار البنادق السريعة الطلقات والرشاشات، انحدر موقف الإفريقيين إلى الدرك الذي انحدرت إليه من قبل قبائل « الآزتيك والآنكا » أمام بنادق « المسكيت » الإسبانية. ومما زاد في تسهيل التغلغل في أعماق القارة الإفريقية تلك المنجزات التكنولوجية خلال الثورة الصناعية كالقوارب البخارية النهرية والاتصالات التلغرافية والسكك الحديدية. فعندما ظهرت أول باخرة بريطانية في النيجر في عام ١٨٥٧، قدر سلفاً أن أول قنصل بريطاني يجب تعيينه بعد عقد واحد في قلب تلك المنطقة، في لوكاجا.

إن ما أتيح للأوربيين من قوة متزايدة حفز الطلب على استخدامها لتحقيق بعض الأغراض المعينة التي كان أولها تخفيض كلفة السلع الوافدة إلى الساحل وذلك باستبعاد الوسطاء الأفارقة وإلغاء الرسوم التي كانت تحصلها الحكومات الإفريقية. والثاني كان تمديد السكك الحديدية إلى أعماق القارة، بأنه سيحول شكل الاقتصاد في إفريقية كما في أوربة. ولكن أبعد الأغراض أثراً كان الضم الصريح، الذي كان يجري الحض عليه لضمان سيادة القانون والنظام ودفع فرص النشاط الاقتصادي إلى أقصى مدى واستبعاد المنافسين الأوربيين. وأما أولئك التجار الجدد الذين كانوا يرغبون بالنفاذ إلى أعماق القارة (بالمقارنة مع التجار الذين كانوا يريدون ضمان عملياتهم التقليدية على الساحل) فقد بدأوا، بغية توفير الأسس المنطقية لمطالبهم، بإطلاق بعض العبارات من أمثال "بعث إفريقية روحياً" و "إنقاذ المتوحشين من آثامهم" و "التبشير بالإنجيل على ضفاف النيجر". بيد أن المعركة كانت، كما يشير (دايك)، "اقتصادية إلى حد قوي وليست إيديولوجية بين الفريقين"[1]. وبمقدار ما كانت الحكومة البريطانية معنية بهذا الأمر، فإنها كانت على أهبة الاستعداد لحماية التجار في أية منطقة تمتد عملياتهم إليها. فكما كتب « ويليام وايلد »، وهو موظف مسؤول في وزارة الخارجية، في عام ١٨٧٦: "إن من المؤكد أن تجارنا سوف يهرعون بأنفسهم إلى أي مكان يتوفر فيه ربح المال..... وعندما يقيمون تجارة رابحة فإن الرأي العام في هذه البلاد سوف يجبرنا عملياً على حمايتهم"[2].

لقد كان السير « جورج غولداي » من أبرز النزاعين إلى منزع الضم في غربي إفريقية، إذ كتب هذا المخطط البارع ذات مرة: "كان يراودني في طفولتي حلم صبغ الخريطة بالأحمر القاني"، ووجد فرصته في وادي النيجر، حيث أتاح التنافس بين الشركات البريطانية للزعماء الأفارقة من أمثال (جاجا) الحفاظ على استقلالهم. وفي عام ١٨٧٩ اتحدت هذه الشركات تحت

إشراف «غولداي» وشكلت الشركة الإفريقية المتحدة التي ابتلعت في وقت لاحق منافساتها الفرنسيات في أعالي النيجر واتخذت لها اسماً جديداً هو الشركة الإفريقية الوطنية. ولقد كانت الأمور واضحة تمام الوضوح في ذهن «غولداي» فيما يتعلق بدور شركته في حوض النيجر: "بعد أن سدت الأسواق القديمة في وجه مصنعاتنا، وبعد أن صارت الهند تنتج المنسوجات القطنية ليس لاستخدامها هي وحدها وإنما للتصدير أيضاً، فإن من الانتحار أن نترك لقوة منافسة هذه الثغرة الوحيدة الباقية والمتأخرة للسلع البريطانية"[3].

وانطلق غولداي بقوته المألوفة للسيطرة على دلتا النيجر ووضع الحكومة البريطانية أمام الأمر الواقع FAIT ACCOMPLI، فأسس ما ينوف على المائة مركز من المراكز التجارية في أعماق تلك المنطقة وعززها بـ ٢٣٧ معاهدة عقدها وكلاؤه مع الزعماء الأفارقة بحلول عام ١٨٨٦. فلقد تخلت هذه الوثائق بشكل ثابت للشركة الإفريقية الوطنية "عن كل تلك المناطق التي كانت تعود للموقعين" مع الحق باستبعاد الغرباء واحتكار تجارتها أيضاً. وبغية التعامل مع أولئك الزعماء الأفارقة المتمردين على الاستسلام بنت الشركة عشرين قارباً حربياً من القوارب التي تستطيع الإبحار في المياه الضحلة وذلك للملاحة في النيجر خلال فصل الجفاف وفصل الأمطار أيضاً. وهكذا صارت الغارات على مراكز الشركة تقابل بقصف بحري فتاك، مما جعل من الشركة الحكومة الواقعية DE FACTO للأصقاع الداخلية للنيجر قبل أن تطالب بها بريطانيا في مؤتمر برلين الذي انعقد حول إفريقية في عام ١٨٨٤ ــ ١٨٨٥.

لم يكن غربي إفريقية هو القسم الوحيد الذي تعرض للتقسيم بين عام ١٨٨٠ و ١٩٠٠ فهناك أنحاء أخرى من إفريقية قد ضمت أيضاً خلال هذين العقدين على الرغم من خلوها من أي نوع من التجارة الواسعة النطاق. ومن الضرورة بمكان أن يأخذ المرء بحسبانه تلك القوى الخلفية التي ولدتها الثورة الصناعية وبلغت ذروتها في اقتسام العالم بأسره عملياً وليس في اقتسام إفريقية وحسب. فلقد تم إخضاع قارات بأكملها، إما إلى منزلة المستعمرات المباشرة كما في إفريقية والهند وجنوبي شرق آسيا، أو إلى منزلة أشباه المستعمرات كما في الامبراطوريات العثمانية والفارسية والصينية، بالإضافة إلى أمريكة اللاتينية بكاملها (التفاصيل في الفصل ١٣).

ففي إفريقية بدأت عملية التقسيم تلك القوى الدخيلة الجديدة التي ضمت بعض المناطق الإفريقية بشكل اختياري، مما أطلق سلسلة من المطالبات بدأته القوى العظمى باقتطاع أقسامٍ لها بحق الشفعة[4]. فملك بلجيكا ليوبولد بدأ عملية الاقتسام في إفريقية باستئجاره المستكشف «هنري ستانلي» ليحصل له على بعض المناطق في حوض الكونغو الغني. وفي عام ١٨٧٩ ــ ١٨٨٠ صارت بحوزته سندات ملكية لمساحة تسعمائة ألف ميل مربع (وهي مساحة تساوي ستة وسبعين

ضعفاً من مساحة بلجيكا) من الزعماء المحليين الذين ما كانوا يدركون معنى الخربشة على الأوراق التي كانوا يوقعون عليها مقابل بعض الأشياء التافهة كصناديق مسكرات الجن والروم والملابس والقبعات والمناديل المزوقة البراقة . إن فكرة إقدام هؤلاء الزعماء ، بتقاليد حيازتهم الأرض مشاعياً ، على بيع سندات ملكية أراضي قبائلهم لهي فكرة حمقاء بمقدار إقدام أحد المحافظين الأمريكيين على بيع سند ملكية دار القضاء في محافظته أو دار الحكومة . ومع ذلك فقد تمت ممارسة هذه العملية في إفريقية كلها ــ ليس من قبل ستانلي وحده لحساب بلجيكا وحسب ، وإنما من قبل « كونت دي برازا » لحساب فرنسا (شمال الكونغو) أيضاً ومن قبل الدكتور « كارل بيترس » لحساب ألمانيا (شرق إفريقية) ومن قبل بعض المغامرين الآخرين العاملين في خدمة قوى أخرى .

وفي ذروة التسابق لاكتساب المستعمرات عقد مؤتمر برلين حول إفريقية في عام ١٨٨٤ ــ ١٨٨٥ لإرساء القواعد النظامية فيما يتعلق بحيازة الأراضي الإفريقية مستقبلاً . وتم الاتفاق في ذلك المؤتمر على وجوب تقديم إشعار مسبق بذلك وعلى ضرورة توثيق المطالب بالاحتلال الفعلي وحل الخلافات بالتحكيم ، فمهدت هذه المعاهدة الطريق أمام أكبر عملية نهب للأرض في التاريخ . وفي عام ١٨٧٩ كانت المستعمرات الوحيدة في إفريقية هي المستعمرتان الفرنسيتان في الجزائر والسنغال ، ومستعمرات بريطانيا بمحاذاة ساحل الذهب ورأس الرجاء الصالح ، والمستعمرتان البرتغاليتان في أنغولا وموزامبيق . وفي مطلع عام ١٩١٤ اكتمل اقتسام القارة الإفريقية برمتها ، كما يدل على ذلك الجدول التالي باستثناء إثيوبيا وليبيريا :

التقسيمات السياسية في إفريقية في عام ١٩١٤

	المساحة بالأميال المربعة
المتلكات الفرنسية : (تونس ــ الجزائر ــ مراكش ــ غرب إفريقية الفرنسية ــ الكونغو الفرنسي ــ الصومال الفرنسي ــ مدغشقر)	٦ر٠٨٦ر٩٥٠
المتلكات البريطانية : (اتحاد جنوبي إفريقية ــ باسوتالاند ــ بيشونالاند ــ نيازالاند ــ روديسيا ــ شرق إفريقية البريطاني ــ أوغندا ــ زنجبار ــ الصومال ــ نيجيريا ــ ساحل الذهب ــ سيراليون ــ غامبيا ــ مصر ــ السودان المصري الإنكليزي	٣ر٧٠١ر٤١١
المتلكات الألمانية : (شرق إفريقية ــ جنوب غرب إفريقية ــ الكاميرون ــ التوغو	٩١٠ر١٥٠

الممتلكات البلجيكية : (دولة الكونغو)	٩٠٠ر٠٠٠
الممتلكات البرتغالية : (غينيا ــ غرب إفريقية ــ شرق إفريقية)	٧٨٧ر٥٠٠
الممتلكات الإيطالية : (أريتريا ــ الصومال الإيطالي ــ ليبيا)	٦٠٠ر٠٠٠
الممتلكات الإسبانية : (ريو دي أورا ــ مستوطنات نهر ميوني)	٧٩ر٨٠٠
الدولة المستقلة : (ليبيريا ــ إثيوبيا)	٣٩٣ر٠٠٠
المجموع العام	١١ر٤٥٨ر٨١١

إن هذا الجدول من جمعي وقد نشرته في كتابي السابق « العالم منذ عام ١٥٠٠ » « إنغل وود كليفس ، ن . ج . برانتس هول ــ ١٩٧١ ، الصفحة ٣٨٠) .

٢ ــ المقاومة الإفريقية

قضت معاهدة برلين بوجوب تعزيز فكرة المطالبة بالأرض باحتلال فعلي وتم ذلك بقوات ضئيلة إلى حد يثير الذهول . « فكامبل » الاستعماري اجتاح سوقاطرة بعدد من الرجال لا يتعدى الألف والمائتين مع أن المدافعين عنها كانوا يشكلون جيشاً من ثلاثين ألف رجل . وكانت الحملة البريطانية على « إجيبو ــ أود » تتألف من ألف رجل ولكنها تغلبت على السرايا الوطنية التي كانت تبلغ عشرة أضعاف عدد البريطانيين . كما أن الجنرال « دوبز » قاد ألفين من الجنود وتمت له الغلبة على جيش داهومي الذي كان قوامه اثني عشر ألف رجل . ومن المثير في هذا أن القوات الأوربية المظفرة كانت تتألف في معظمها من الجنود العاديين الأفارقة الذين تدربوا على أيدي الضباط الأوربيين وصاروا تحت إمرتهم ، كما أن القسم الأكبر من الوحدات الفرنسية المقاتلة في إفريقية تألف من السنغاليين التيريليين ، بينما استخدم البريطانيون جنود غرب الهند في معظم حملاتهم الإفريقية .

لماذا تمكن الأوربيون من تمزيق أوصال إفريقية بصعوبة طفيفة ؟ السبب الرئيسي كان التفرقة بين الإفريقيين التي حالت دون توحيدهم لصالح الدفاع المشترك ، مما مكن الأوربيين من تحريض الإفريقيين على أنفسهم ، كما فعلوا سابقاً من تحريض بعض الهنود على بعضهم الآخر في الأمريكيتين .

١ ــ ريتشارد تشانسلور يرسو على ساحل البحر الأبيض في عام ١٥٥٣ مستهلاً بذلك طريقاً بحرية مباشرة بين روسيا وأوربة الغربية .

٢ ــ بعض الهنود الذين يسكبون الذهب المصهور في حلق أحد الإسبان ، بينما يتعرض غيره من الإسبان إلى بتر أطرافهم والتهامها .

٣ ــ مشهد لميناء أكابولكو (في القرن السادس عشر) وقد كان الميناء الوحيد المسموح له بمزاولة التجارة مع الشرق مباشرة .

٤ ــ صورة على غرار صور الرسام الهولندي « باتش » تصور استخراج الفضة في « بوتوسي » الذي كان أغنى موقع بالفضة في البيرو (القرن السادس عشر) .

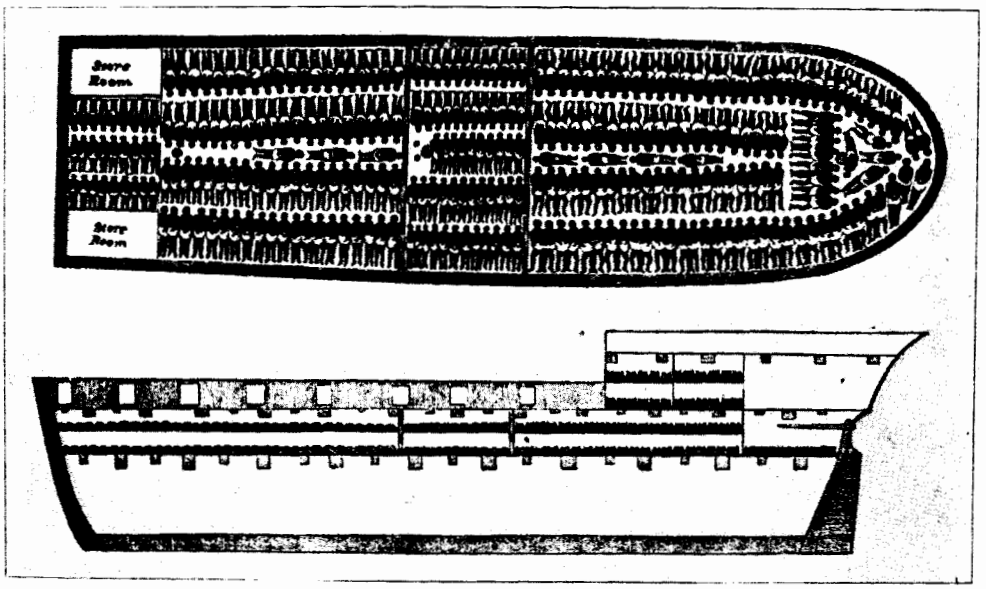

٥ ــ حشر العبيد في عام ١٧٨٦ في سفينة (بروكس) العائدة ملكيتها إلى ليفربول .

٦ ــ مصهر حديد في سانت بطرس بيرغ في نهاية القرن التاسع عشر .

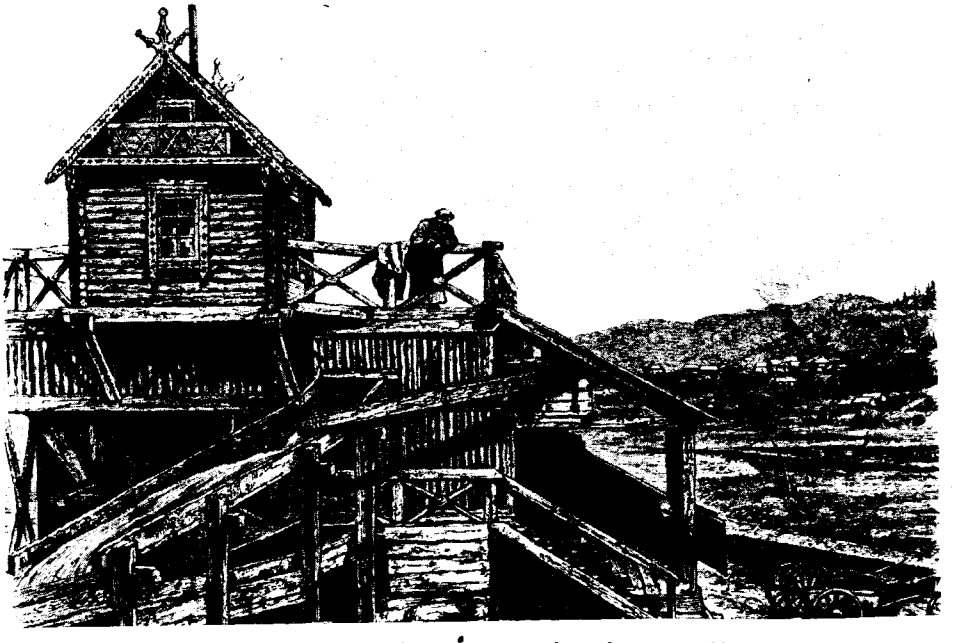

٧ ــ منجم ذهب في سيبيريا (أواخر القرن التاسع عشر) .

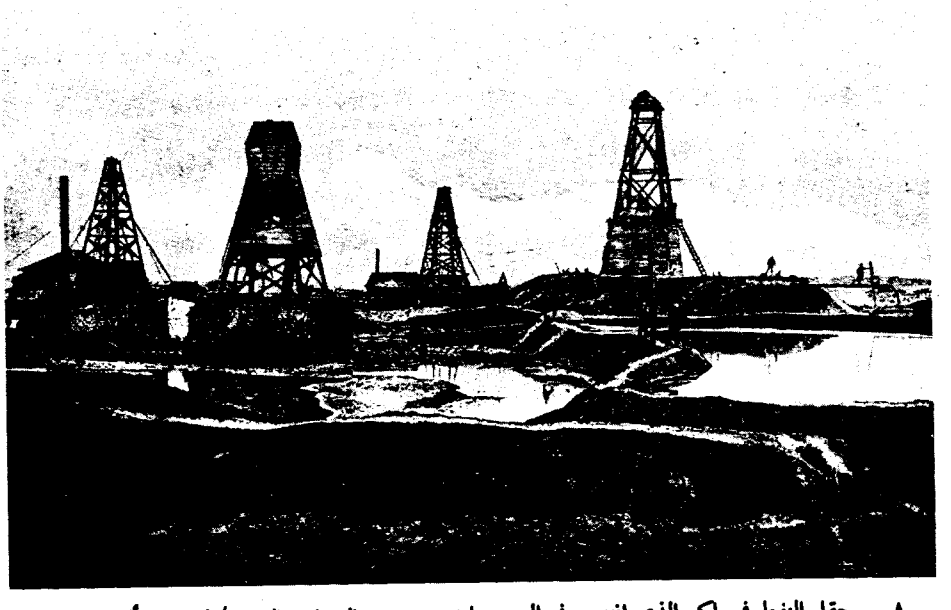

٨ ــ حقل النفط في باكو الذي افتتحه في السبعينيات (١٨٧٠) الصناعي الروسي / السويدي ألفريد نوبل .

٩ ــ سانت بطرس بورغ « النافذة المطلة على الغرب » التي بناها بطرس الأكبر .

١١ ــ إقدام امبراطور الحبشة « تيودور » على الانتحار ، لأنه حاول تحديث بلاده على غرار محمد علي حاكم مصر ولكنه لاقى المعارضة من بريطانيا . لقد أنهى حياته بحضور القائد البريطاني السير « روبرت نابيير » الذي كان يحييه التحية الرسمية .

١٠ ــ أحد فرسان القوزاق على صهوة جواده .

١٢ ــ رجال الأعمال الغربيين يستغلون جهد الفلاحين الصينيين الفقراء المعدمين في مصنع الروطان ، حوالي عام ١٨٧٥ .

١٣ ــ قاعات الامتحان في كانتون ، وقد كانت أحد المراكز التي تجري فيها الحكومة الامتحانات للطلاب الطامحين بدخول البيروقراطية .

١٤ ــ اللاجئون في شانغهاي خلال الأيام الأخيرة للكومينتانغ ١٩٤٩ .

١٥ ــ أول جنود شيوعيين في بكين، ١٩٤٩ .

١٦ ــ زوجان بريطانيان يشهدان السباق في الوادي السعيد (هونغ كونغ)، ١٩٤٩.

١٧ ــ جواهر لال نهرو بصحبة اللورد مونتباتن وعقيلته في عام ١٩٤٨.

فكورتس مثلاً تلقى العون من « التوتوناكيين » و « الثاكسكلانيين » ضد الآزتيكيين ، كما أن بيزارو تلقى العون من الكناريين ومن المنشقين المؤيدين للسلطة الشرعية في البلاط ضد جماعة الآنكا . وهكذا تعاون الزعماء الأفارقة ، كالهنود ، مع الأوربيين ضد جيرانهم من أعدائهم التقليديين الذين كانوا يعتبرونهم ، بمنتهى قصر النظر ، أشد خطورة عليهم من الأوربيين ، فحارب « أحمدو سيغو » مع الفرنسيين ضد « محمادو لامين » ، كما حارب « طيبا سيكاسو » مع الفرنسيين ضد « ساموري » وحارب « عِبْدان » مع البريطانيين ضد « إجيبو » .

ولقد عمد الأوربيون أيضاً إلى تجنيد العديد من الوطنيين للخدمة في جيوشهم . فكان الأفارقة من الموانىء السنغالية يرتدون البذات العسكرية الفرنسية ويحاربون لتوطيد الحكم الفرنسي في أعماق البلاد . وفي موزامبيق حارب الأفارقة الخلاسيون وحتى الهنود مع البرتغاليين « لتأديب » مناطق واسعة في ذلك الإقليم . وأما البريطانيون فقد أكثروا في حملاتهم الإفريقية من اعتمادهم على من كانوا يدعونهم بالوديعين الذين كانوا حلفاء محليين يزودون البريطانيين بالمعلومات عن المناطق والزعامات المحلية ، كما كانوا طاقة بشرية أساسية . لقد كان المجندون من المنبوذين في مجتمعاتهم ولذلك اعتمدوا على الضباط البريطانيين الذين كانوا يلبسونهم ويطعمونهم ويدربونهم ويقودونهم ويدفعون لهم . ولقد كان البريطانيون في إفريقية ، مثلما كانوا في الهند ، حريصين على إرسال المتطوعة من منطقة معينة لقتال المواطنين القاطنين في المناطق البعيدة ، فاستخدموا كتيبة غرب الهند للقتال ضد « باي بوريه » في سيراليون ، ومجندي « يوروبا » للقتال ضد « الإيبو » وكتيبة وسط إفريقية للقتال ضد « الآشانتيين » . وبدافع سياسة « فرق تسد » نظم البريطانيون الجنود في كتيبة شمال نيجيريا بناء على الزمر اللغوية وكانوا يستخدمون كل جماعة على حدة وفق متطلبات الأوضاع . ولم يترك البريطانيون الوحدات تمكث طويلاً في مكان واحد خوفاً من نشوء التعاطف مع السكان المحليين ، ولم يتساهلوا مع أي ولاء إلا الولاء للحكومة من خلال طاعة الضباط ، ولم يقبلوا تجنيد الإفريقيين من صفوف المثقفين أو المتنورين سياسياً خوفاً من احتمال إفسادهم الجنود الأفارقة العاديين .

والسبب الآخر لسهولة اندحار الإفريقيين ، يكمن في عجزهم عن تغيير تكتيكاتهم العسكرية تلبية لمستجدات نوع الصراع الجديد . فكانوا يواصلون معاركهم على أساس الهجوم الأمامي المباشر فيقعون فرائس سهلة لنيران الأوربيين الفتاكة ، وعند هزيمتهم في ساحة القتال يلجأون إلى المدن المسورة ، حيث يصبحون عرضة لنيران مدفعية الأوربيين . وكانوا يخوضون المعارك نهاراً لأن معظمهم كان متطيراً جداً من التجول أثناء الليل . جميع هذه المعوقات منعت الأفارقة من ممارسة حرب العصابات التي لو قدر قيامها ، مع معرفتهم بمواقع الأرض والمساندة الجماهيرية ، أن تمكنهم من الصمود فترة من الزمن طويلة بما يكفي لجعل ثمن الفتح باهظاً جداً ، كان من المحتمل إلغاؤه .

وحيال مسألة التكيف هذه تجدر الإشارة إلى أن الضباط الأوربيين كانوا يتصرفون كالحمقى. ففي المناطق السهلية التي كانت ظروفها تقارب ظروف سهل « سالزبري » و « آلدرشوت »، حيث أثبتت المناورات المتسقة عن كفاءة ما تعلموه، كانت المشكلات التي تعترضهم رغم ضعفها، كانوا يمنون بالفشل ضمن الأدغال، حيث تضطردهم معداتهم للجوء إلى ممرات قليلة، يصبحون فيها فرائس سهلة للكمائن. وما قامت ثمة جهود لتكييف التكتيكات والمعدات وفق معارك الغابات إلى أن كانت الحرب العالمية الثانية، عندما تعلم البريطانيون بعد دفع الثمن غالياً في بورما والملايو أن الخفة وسرعة الحركة أمران أساسيان للحفاظ على البقاء.

وثمة سبب ثالث لسرعة فتح إفريقية تمثل بعدوانية وقسوة الضباط الأوربيين الطموحين المندفعين للبرهان على جَلَدِهِم واكتساب الترقيات. فرغم التهديم الذي مارسوه والمذابح التي ارتكبوها كان بمقدورهم الاعتماد على رؤسائهم لتبرئة ساحاتهم في تلك الحالات القليلة التي كانوا فيها موضع نقد في أوطانهم. فاللورد لوغارد مثلاً وبمنتهى الوضوح وفَّر الأساس العقلي لذلك التدمير الضخم، الذي حل بمدن وقرى « مونشي » في نيجيريا خلال حملة عام ١٩٠٠ إذ قال:

" لا يسعني إلا أن أعبر عن عميق إحساسي بالأسى لتلك الخسائر البشرية الكبيرة التي نالت هؤلاء المتوحشين الجهلة، ولحرق قراهم وغذاءهم. إن المونشيين أقوام عنيدة ولا شيء غير العقاب الشديد من هذا النوع، يردعهم عن ارتكاب الاغتيالات وسلب القوارب، ولا شيء غير هذا العقاب يغريهم بالسماح ببناء التلغراف في منطقتهم. إن وجهة نظري في غمرة هذه الأحداث هي أن نعلمهم درساً قاسياً لا يُنسى في البداية وإخضاع مثل هذا الشعب أمر أرحم من أنصاف الحلول التي لا بد من أن تقود فيما بعد إلى انفجار آخر وما ينجم عنه من خسائر بشرية أكبر "[5].

ولكن مجلة « السجل الأسبوعي » في لاغوس قدمت تفسيراً آخر في عام ١٩٠٦ في تعليقها على المغريات (الرواتب العالية والخدمة الفعلية وإغداق الأوسمة والنياشين) التي قدمها لوغارد في تجنيده الضباط الإنكليز للخدمة في فيلق جبهة إفريقية الغربية إذ يقول:

" إن التأثير الذي يتركه الأمل بالقتال والأوسمة على بعث الحملات العسكرية ضد الوطنيين لن يرى النور بتاتاً، لأن ما هو منشور ومعروف عن هذا الأمر لا يتعدى الجانب الواحد فقط. فعندما ينوي أحد الناس على فعل شيء ما، فإنه لن يتلكأ في العثور على مبرر فعلته تلك، كما لن تعوزه السبل والوسائل لتنفيذ مآربه. وإن معظم تلك الروايات المنمقة عن استقبال المواطنين للبعثات الرسمية بالرياحين لا تتكشف، حين تتسلط عليها أضواء التقصي والواقع، إلا عن الزيف. وأما الشيء الذي يوحي بتلك الروايات الملفقة ضد الوطنيين ويبعث بها إلى الوجود فهو امتناعها عن التمحيص.

وما من أمل في توقف أمثال هذه الروايات وما تنطوي عليه من نكبات إلا حينما تصبح اللعبة غاية في الخطورة ويتعذر الدخول بها "[6].

والسبب الأخير للسهولة النسبية التي تم بها فتح إفريقية، يكمن في التفاوت الهائل فيما يتعلق بالتكنولوجيا العسكرية. فالقوات الأوربية كانت مسلحة بالبنادق الرشاشة من نوعي «غاتلينغ ومكسيم» التي كانت تطلق أكثر من عشر طلقات في الثانية، في حين أن الأفارقة لم يكن بمقدورهم الحصول على أية بندقية من هذه البنادق، كما لم يكن لديهم ما يتصدون به للمدفعية البحرية من القوارب النهرية والبوارج الساحلية. وإن الميزة الهائلة التي كان يتمتع بها الغزاة الأوربيون هي التي دفعت مجلة «السجل الأسبوعي» «لاغوس» إلى التعليق على ما كانت تنطوي عليه من فسق وفجور تلك «الحملات التأديبية» في المناطق المستعمرة؛ فكتبت تقول:

" .... إن هذا الأسلوب من الأعمال الحربية الذي تم في ظرف من التفاوت في الأسلحة، يجعل من العسير أن نسميه حرباً على الإطلاق، وإنما غارة وحشية جبانة وغير محفوفة بالمخاطر على الحياة البشرية. إن هذا التفاوت الذي يطبع هذه الحروب ضد الوطنيين هو ما يثير المشاعر العامة للثورة على ذلك المشهد، الذي يطلق فيه النار رجل مسلح على رجل أعزل ويتباهى بفعلته هذه. وأما شعور الاشمئزاز الذي تستثيره أمثال هذه المشاهد؛ فإنه شعور لا يُدانيه الشك بأن انعدام المخاطر هو المحرض إلى حد كبير على تنفيذ أمثال هذه الحروب. ومهما كان الأمر فهنالك قناعة راسخة، هي أن الوطنيين لو كانت بحوزتهم أسلحة ذات فاعلية محددة، لفرضوا مزيداً من الاحتراس في تقرير «ضرورة» أمثال هذه الحروب التي تعتمد في معظم الأحيان على التصورات الخاطئة المتهورة أو على المزاعم المغلوطة والتي لا يحتاج تفاديها أو تصحيحها إلا لقدر ضئيل من الاستقصاء "[7].

ولكن هذا كله لا يعني أن المقاومة الإفريقية للأوربيين كانت معدومة تماماً. لقد ترك التاريخ الرسمي التقليدي هذا الانطباع لأنه فسر «الزحف على إفريقية» كصراع بين القوى الأوربية فقط، كما صور الأفارقة بأنهم مجرد بيادق خائرة. وهكذا فإن وصف الحملات الاستعمارية قد تم من خلال السيَر الشخصية لقادة أوربيين من أمثال «لوغارد ودوبز وغاليني وآركينارد»، غير أن الدراسات التي تناولت أمثالهم من القادة الأفارقة «كساموري، وباي بوريه، ولات ديور، وبيهانزن، وعطاهير وأحمدو» لم تر النور إلا منذ عهد قريب. وبالإضافة إلى هذه السير الشخصية ظهرت أيضاً تحليلات حديثة لحركات المقاومة كحركات ـــ لها أصولها وتركيبها وديناميكيتها ومنجزاتها.

وكشفت الكتابات الجديدة أن حركات المقاومة الإفريقية، رغم فشلها في خاتمة المطاف، لم تكن مجرد حركات عابرة، ففي بعض المناطق كانت عنيفة إلى درجة أعاقت تقدم القوات الأوربية،

وهذا هو السبب الذي جعل احتلال غرب إفريقية يستغرق خمسة وعشرين عاماً . ومما أجّل تطويع بعض أرجاء ساحل العاج ومالي والنيجر وشرق نيجيريا وشمالها وموريتانيا حتى العقد الثاني من القرن العشرين . كما كانت أهمية المقاومة الإفريقية تكمن أيضاً في تحديدها المراتب التي احتلتها مختلف البلدان الإفريقية ضمن البنى الأمبريالية فيما بعد ــ سواء أكانت مرتبة مستعمرة مباشرة أو محمية تتمتع بالاستقلال الذاتي أو مرتبة دولة مستقلة استقلالاً تاماً كإثيوبيا .

وأخيراً فإن قادة المقاومة الذين تجري الآن عملية إحياء مآثرهم وتدوينها يلعبون اليوم أدوار الأبطال الوطنيين في الدول الإفريقية الحديثة الاستقلال ، وأبرز مثل على ذلك يتمثل بساموري الذي تمكن بفضل موهبته العسكرية وحنكته السياسية وشخصيته الساحرة أن يحول العصابات الكينية المحاربة العتيقة إلى جيش حديث في ديولا ، تمكن من دحر الحملات الفرنسية والبريطانية على حد سواء قبل أن يستسلم في النهاية أمام التفوق التكنولوجي الطاغي . إن ساموري اليوم شخصية مهيبة في غينيا مثلها مثل باي بوريه في سيراليون ومانالبك في إثيوبيا وتشيليمبو في مالاوي وشخصية ميك واوا في تانزانيا .

٣ ــ تقنيات السيطرة

إن أول عمل سياسي قام به السادة الأمبرياليون الجدد هو رسم الحدود بين مختلف المستعمرات . وكان الاعتبار الأول في تنفيذ هذه المهمة هو توازن القوى الأوربية وليس الوقائع الجغرافية أو العرقية في إفريقية . ولذلك وجد الصوماليون أنفسهم موزعين بين أربع قوى : فرنسية وبريطانية وإيطالية وإثيوبية .

وما إن تم استقرار الحدود حتى ظهرت مشكلة الحاجة لشيء من التنظيم الإداري . لقد كان الهدف الأساسي للحكومات الأوربية يتمثل بضرورة الكفاية الذاتية التي يجب أن تبلغها المستعمرة في أسرع وقت ممكن ، ولذلك أوفدت الحكام وهم يحملون ميزانيات ضئيلة لا تصدق . فالسير هاري جونسون تكفل بتنظيم إدارة نياسالاند « مالاوي الآن » براتبه الشهري علاوة على ١٠٠٠٠جنيه سنوياً ، حيث وظف بهذا المبلغ ضابطاً بريطانياً واحداً و٧٥ عسكرياً هندياً . وأما اللورد لوغارد في شمال نيجيريا ؛ فلم تتجاوز ميزانيته السنوية ١٠٠٠٠٠جنيه لمنطقة يقطنها عشرة ملايين نسمة ، وجهازه الإداري يتألف من خمسة موظفين إداريين وفيلق (حدود غربي إفريقية) يضم ٢٠٠٠ من الجنود الأفارقة و ١٢٠ من الضباط الأوربيين .

هذا النقص في الطاقة البشرية والمادية أجبر المسؤولين الاستعماريين على اللجوء إلى أشكال

متعددة من الحكم غير المباشر، الذي سُمح فيه للزعماء القبليين بإبقاء شيء من سلطتهم. إن طبيعة الحكم الغير مباشر ذاتها كانت تعتمد على التقاليد السياسية السائدة في الوطن الأم. فالفرنسيون، بتاريخهم العريق، حيث تمركزت البيروقراطية في باريس، نظروا للزعماء كموظفين FONCTIONNAIRES ذوي سلطة حكومية، بينما اعتبر البريطانيون الزعماء، على نقيض الفرنسيين، ممثلين حكوميين محليين ذوي مهمات تشريعية. لقد حشر الفرنسيون الزعماء في زاوية ضيقة وحرموهم من أي سلطان قضائي جزائي على قبائلهم، كما حرموهم من أية سلطة بوليسية أيضاً، ولم يتركوا في عهدتهم إلا تلك المهمات المكروهة شعبياً كتحصيل الضرائب وتجنيد العمال للعمل القسري ومراقبتهم وانتقاء المجندين للخدمة العسكرية. وبوجه عام كان الفرنسيون، بتقاليدهم الجمهورية، يعتبرون الزعماء شراً لا بد منه لاستغلالهم، طالما استدعت المصالح الاستعمارية ذلك.

ولكن البريطانيين كانوا أكثر رأفة من الفرنسيين بمؤسسة الزعامة، ولاعتيادهم على زخارف الملكية، ولهذا حرصوا على تنصيب الزعماء على العروش «شرعياً» لأنهم كانوا سيحظون بداهة بالولاء الشعبي. ولم يتدخل البريطانيون في شؤون الزعماء إلا طفيفاً وبأقل الدرجات الممكنة ولكنهم حينما يشعرون بضرورة التدخل؛ فيكون من خلف الستار وبحذر شديد. كما كانوا يلتزمون بالأوامر الصارمة التي تنص على ضرورة ظهور الزعماء بمظهر الرؤساء المستقلين وليس مجرد أدوات بإمرة السلطة الأجنبية.

لقد فقد الزعماء الأفارقة، سواء أكانوا تحت غطاء البريطانيين أو الفرنسيين، زعامتهم بشكل واضح، وأصبح القول الفصل للضباط الاستعماريين في كل المسائل الأساسية، كجمع الضرائب وإعلان التشريعات، والتصرف بالأراضي وتجنيد العساكر. ومن المفارقات العجيبة أن الزعماء أصبحوا أكثر نفوذاً في العصر الاستعماري عما كانوا سابقاً. ففي المرحلة السابقة كان عليهم مفاوضة زعامات محلية عديدة خلال عملية صنع القرار، ولكنهم إبان الحكم الاستعماري، تمكنوا من إزالة كل تلك القيود التي كانت تحد من سلطتهم. وطالما كان الزعماء على علاقات طيبة مع الضباط الاستعماريين؛ فيمكنهم تسفيه أي ناقد أو معارض لإدارتهم ووصمه بالساخط الذي يشكل خطراً على النظام الأمبريالي.

وعلاوة على الموظفين الأوربيين هنالك المبشرون المسيحيون، الذين كان لهم تأثير عميق على الحضارة الإفريقية، لأنهم من أوائل الأوربيين الساعين لتغييرها بكل إدراك. لقد أثر الأوربيون الآخرون على الحضارة الإفريقية بشكل عرضي وغير مباشر، عندما كانوا يجبرون الوطنيين على النزوح من قرى أجدادهم للعمل في المدن والمناجم والمزارع التي يمتلكها الأوربيون. ولكن المبشرين جاءوا يحملون

ذلك الهدف الصريح الرامي إلى تغيير الطريقة الإفريقية في الحياة، مستخدمين ثلاث وسائل أساسية لتحقيق غاياتهم: الدين والطب والثقافة.

لقد كان الهدف الأساسي لكل المبشرين اكتساب المتنصرين للكنائس التي كانوا هم ينتمون إليها. فخلال العقود الثلاثة التي سبقت الحرب العالمية الأولى عرفت كل المنظمات التبشيرية ومن كل الطوائف، فترة ازدهار في عدد المنتسبين إليها وفي الدعم المالي. ففي نيجيريا وحدها مثلاً، كان المرء يجد في نهاية القرن التاسع عشر، ممثلين للبعثة التبشيرية للكنيسة الإنكليزية وللميثوديين الويزلانيين وللكنيسة المشيخية الاسكتلندية ولجمعية المعمدانيين الجنوبيين وللجمعية الكاثوليكية للمبشرين الأفارقة. لقد كانت الاستجابة للمبشرين المسيحيين في إفريقية أكبر مما كانت عليه في الشرق الأوسط أو في الهند أو في الصين. فالوثنيون الأفارقة لم يكتفوا بالالتحاق بالكنائس المسيحية وحسب وإنما عملوا أيضاً كمعلمين في المدارس والكليات وكمبشرين جوالين في القرى وكمبشرين بكامل المرتبة في المراكز الأساسية وكلغويين، حولوا اللهجات الشفوية المتعددة إلى لغات كتابية وترجموا إليها الإنجيل. ولقد عمل هؤلاء المتنصرون بجد ونشاط ضد تجارة الرقيق وشجعوا التجارة المشروعة وساندوا التدخلات العسكرية البريطانية ضد الحكام المحليين، الذين كانوا يصرون على ممارسة تجارة الرقيق.

وأما النكسات الوحيدة، فكانت في المناطق التي غرس الإسلام فيها جذوره والذي انتشر من المدن إلى المناطق الريفية المحيطة بها. كما في السنغال وغينيا وتشاد وشمال نيجيريا وشمال السودان وفي منطقة القلب من شرقي إفريقية. لقد انتشر الإسلام في هذه المناطق من خلال العمل التبشيري الهادئ الذي مارسه التجار والدعاة المسلمون. وغالباً ما كانَ التاجر يظهر أولاً موحداً بين دعوته للإسلام وبيع سلعه. لقد كان هذا التاجر حال وصوله إلى قرية وثنية يستقطب انتباه الناس إليه بصلواته اليومية المتعددة وبسجوده الذي كان يبدو فيه وكأنه يحادث كائناً غير منظور. وغالباً ما كان يتخذ له زوجة من النساء المحليات، مما كان يفضي إلى اعتناق أفراد عائلتها الدين الإسلامي، وسرعان ما كانت تبرز الحاجة لتلقين الأطفال المبادئ الدينية، الأمر الذي استدعى تأسيس المدارس ومواظبة الأطفال، من وثنيين ومسلمين، على الدوام فيها، حتى إن بعض أولئك الأطفال كانوا يذهبون إلى مراكز تعليمية أعلى ليعودوا بعد ذلك وعاظاً بين الوثنيين من أبناء وطنهم.

" ومما ساعد جهود الوعاظ، الاندماج السهل للعادات والمعتقدات الدينية القبلية بالعقيدة الإسلامية وطقوسها، فاقترن الله بمونغو وهو الخالق في دين قبيلة البانتو، كما إن الملائكة والقديسين الذين يلعبون دوراً هاماً في الدين الإسلامي في الشرق الأوسط، سرعان ما تشبهوا بتلك الأرواح في

الديانة القبلية ونالوا أسماء إفريقية . إن هذا التوافق الفريد بين الإسلام والثقافات المحلية يفسر سبب نجاح الإسلام في أكثر من مجرد الصمود بوجه المسيحية في إفريقية " .

لقد جلب المبشرون معهم إلى إفريقية ، علاوة على رسالتهم الدينية ، معرفتهم الطبية والتسهيلات الصحية ، التي أنقذت حياة العديد من الأفارقة . فالمساعدات الطبية عززت بدورها تقبل المسيحية كنقيض للمعتقدات الوثنية . فالطب الغربي ، علاوة على إنقاذه حياة الكثيرين ، أجبر الإفريقيين على وضع مزاعمهم التقليدية فيما يتعلق بسبب المرض والموت موضع التساؤل . فالإنسان الأبيض أصبح قادراً على مساعدة الناس للشفاء من عللهم حتى بعد فشل التضرع التقليدي للأرواح المحلية ، وهكذا لم يعد بالإمكان الركون إلى الأديان القبلية في توفير العلاج لكل الحالات الطارئة ولا في الإجابة على كل التساؤلات . وبقيت الغالبية العظمى من الإفريقيين المجاورين للصحراء الكبرى متشبثة بمعتقداتها القديمة ، خلال القرن التاسع عشر ، وبقي الدين التقليدي عاجزاً عن الصمود كرابطة لتلاحم مختلف نواحي الحياة الإفريقية .

إن شبكة المدارس القروية التي يمكن للأطفال من مختلف الأعمار أن يتعلموا فيها مبادئ القراءة والكتابة والحساب علاوة على الوعظ الديني ، كانت من أكثر الوسائل فاعلية في نشر الرسالة المسيحية ومن ثم المعمودية واكتساب عضوية الكنيسة . كانت هذه المدارس تنطوي على تأثير متميز لأن معظم الحكومات الاستعمارية تركت التعليم إلى المبشرين . فبالإضافة إلى التعليم الجامعي والديني كان بعض المعلمين يعلمون تلاميذهم كيفية بناء بيوت أفضل وكيفية تحسين طرقهم الزراعية ومراعاة القواعد الأساسية للصحة الشخصية العامة ، كما طبقوا الكتابة على اللغات الإفريقية ؛ فأرسوا بذلك الأسس لنشوء الأدب الإفريقي المحلي .

ولكن هذه المدارس كانت كالخنجر في قلب الحضارة الإفريقية التقليدية ، لأن التلاميذ طفقوا يعيرون اهتمامهم لمعلميهم أكثر من آبائهم الذين صاروا يظهرون لهم في تلك الآونة من ذوي الطراز القديم والمخطئين في مسائل عديدة . إن التثقيف التبشيري شجع نمو الروح الفردية ، التي تناقض حياة القرية الجماعية . وبعد مرور بضع سنوات على هذا النوع من التثقيف رفض العديد من التلاميذ العودة إلى القرية وحياتها المتواضعة . فبعضهم وجد لنفسه عملاً لدى الشركات التجارية الخاصة أو في الإدارة الاستعمارية ، في حين بقى آخرون في المدارس التبشيرية لتلقي المزيد من التدريب كمحاورين شفويين CATECHISTS أو معلمين . وسرعان ما اقتصرت مهام المبشرين الأجانب على الإشراف ، ليحل محلهم الإفريقيون في المراكز التعليمية والتبشيرية . ولكن نظام المدارس التبشيرية والمدارس الرسمية الذي ترعاه الحكومة لم يستوعب أكثر من نسبة ضئيلة ممن كانوا في سن

التلمذة من السكان. ففي عام ١٩١٠ لم يكن سوى قرابة خمسة عشر ألف طفل في المدارس الفرنسية في كل الغرب الإفريقي الفرنسي، أو أقل من ٢٪ من مجمل المؤهلين للانتساب إلى المدارس، وفي عام ١٩٢١ لم يكن إلا حوالي ٩٪ ممن هم في سن التلمذة يواظبون على الصفوف في جنوبي نيجيريا.

وتدريجياً أصبحت هذه الأقلية المتعلمة تشكل تحدياً خطيراً للسلطات القبلية التقليدية وللموظفين الأوربيين أيضاً. ولقد تشربت هذه الأقلية، من خلال تعليمها، بعض المفاهيم السياسية كالحرية الفردية والحرية السياسية وبدأت تتساءل عن سبب عدم تطبيق هذه المبادئ عملياً على الأفارقة، مثلما تطبق على الأوربيين. إضافة إلى التساؤل حول التحيز الذي يتعرض له أفراد تلك الأقلية في العمالة الحكومية والخاصة. وبغض النظر عن تعليمهم وخبرتهم وكفاءاتهم ما كان باستطاعتهم أن يصلوا إلا إلى مراتب صغار الكتبة ذوي الأجور البائسة في الشركات الأوربية أو إلى مراتب صغار الموظفين في الإدارة.

وحتى في عهد قديم يعود بقدمه إلى عام ١٩١١ كتب أحد أفارقة «نياسالاند» هذا النقد المرير عن رياء المسيحيين الأوربيين:

"ثمة قصور كبير يعيشه الأوربيون في نياسيالاند. فتلك الهيئات المتكاتفة الثلاث ــ البعثات التبشرية، الحكومة، الشركات أو كسبة النقود ــ يستخدمون المنظار نفسه للنظر إلى المواطنين المحليين نظرة الاستهزاء. ومما يثير دهشتنا أحياناً أن الهيئات المتكاتفة الثلاث كلها من أوربة وتحمل لقب النصرانية. وإن المقارنة بين سيد هذا اللقب وخدمه تمنع أي إفريقي من تصديق سيد اللقب. ولو كان لنا سبيل للاتصال بأوربة لأسدينا النصح للأوربيين بألا يسمّوا أنفسهم نصرانيين، بل أوربيين. ولذلك فإن حياة هذه الهيئات المتكاتفة الثلاث ليست إلا حياة تطفح بالخداع واللصوصية والسخرية. فهي بدلاً من «إعط» تقول «اسلب». فهنالك ابتعاد مطلق عن شريعة الله الصافية كما تبدو في إنجيل «جيمس» في الفصل الخامس الآية الرابعة"[8].

ويوضح هذا التفجع كيف حفزت المسيحية التفكير المستقل بخصوص العلاقات مع الأوربيين. فأحد الكتاب الأنغوليين تنبه إلى المضامين السياسية للكنائس الأوربية ولا سيما البروتستانتية: "قولك لامرئ أن بإمكانه أن يفسر الإنجيل بملء حريته، يعني أن تلمح إليه بالاستقلال الفردي قبل الأوان وتحوله إلى ثائر..... فالتوجيه الذي يتلقاه الوطني البروتستانتي يدفعه للاتجاه للثورة على الشعوب المتمدنة ولا نقول إلى الانخراط بالثورة انخراطاً فعالاً"[9].

وفي البداية كان الموظفون الأوربيون والزعماء المحليون ينظرون إلى هؤلاء الخوارج الأفارقة

المتعلمين ، نظرة استخفاف ويعتبرونهم شبيبة ناشئة ولا يمثلون غير أنفسهم . فالإداري الاستعماري المشهور اللورد لوغارد كان يُشير إليهم بكل ازدراء ويصفهم « بالسود الذين يلبسون البنطلونات » ، ولكنهم من خلال ثقافتهم تمكنوا من ترجمة الاستياء القبلي من الأوربيين إلى مقاومة وطنية . وإذا عدنا إليهم اليوم بأذهاننا نراهم يبرزون كرواد وطنيين أعدهم القدر ليكونوا قادة سياسيين لشعوبهم بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية .

لقد كانت الحركة الوطنية الإفريقية تكتسب الأنصار من بين صفوف خريجي المدارس الساخطين ومن صفوف الفلاحين المقهورين ، الذين كانوا يعيشون وطأة التمزق الاجتماعي والاستغلال الاقتصادي في ظل الحكم الاستعماري . إن استهلال زراعة المحاصيل النقدية أفضى إلى تحويل ملكية الأراضي المشاع على حساب أولئك الناس الذين هاجروا إلى المدن ، وأن تزايد نفوذ الزعماء المحليين ترك القرويين عرضة للاستغلال البشع . ففي شمال نيجيريا مثلاً استخدم الأمراء المسلمون الإقطاعيون ، نفوذهم الواسع لوضع أقربائهم وأصدقائهم على جداول الرواتب العامة ، ولذلك فقد كانوا يسيطرون على جباية الضرائب وعلى بناء الطرق والجسور وعلى الخدمات الصحية والشرطة والسجون وغير ذلك . فهذا أحد المسؤولين البريطانيين في شمال نيجيريا يكتب في عام ١٩٢٤ الاتهام التالي للحكم غير المباشر في تلك المستعمرة :

" إن العمل مدة سبعة عشر عاماً في الجهاز السياسي ، والخبرة الشخصية بخبايا الإدارة الوطنية على أوسع نطاق ، قد ثبتا لدي القناعة بأن الإدارة الوطنية تضطهد الإنسان الفقير ..... فالابتزاز بكل أصنافه وفير .... وأما مظاهره العامة فهي :

أ ـــ جباية الضرائب مرتين .

ب ـــ إن الناس الذين يساقون بالجملة EN MASSE لتنظيف طريق ما أو لبناء البيوت أو غير ذلك من الأعمال ، لا يتقاضون أي مبلغ مقابل أعمالهم أو يتقاضون مبلغاً تافهاً ، على الرغم من رصد الخزانة للأموال الكافية ودفعها عملياً لتوزيعها على العمال .

ج ـــ تأمين المؤن الضرورية قسراً لاستضافة الأمير وحاشيته وخيوله وأتباعه دون مقابل .

د ـــ وجوب تقديم الهدايا DASHES لزوجات الأمير وأقربائه ومن يعيشون على أطباقه ، حين الطلب ، وطبعاً دون أي مقابل QUID PRO QUO .

هـ ـــ « إعارة » الخيول والدواجن والنساء والحبوب والنقود وغير ذلك إلى أجهزة الإدارة الوطنية [10] .

وختاماً فإن تقنيات السيطرة التي اعتمدتها القوى الاستعمارية كانت مثمرة وناجحة ولكنها

أفضت إلى جملة من الحوادث، التي وجدت متنفساً لها في الحركة الوطنية الإفريقية التي كانت تتألف من عنصرين أساسيين أولهما عناصر الطبقة الوسطى في المدن، التي تريد السيطرة على جهاز الدولة وتسخيره لمصلحتها. وأما العنصر الثاني فقد كان يشتمل على جماهير الفلاحين، التي كانت تصبو إما إلى طرد الأوربيين والمتعاونين معهم من الأفارقة أو الارتفاع إلى منزلة الطبقة الوسطى من خلال الثقافة ومزاولة الأعمال المربحة.

٤ ــ الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي

بانتهاء تجارة الرقيق واقتسام القارة بكاملها أصبحت الطريق ممهدة لبلوغ الهدف الاقتصادي الذي برهن عن امتناع بلوغه حتى هذه المرحلة ــ أي الاندماج الكامل لإفريقية في الاقتصاد العالمي للرأسمالية الصناعية. وأما المظهر العام لعملية الاندماج هذه؛ فقد لخصه «عمانويل وولرستاين» بقوله: "لقد بدأت ممارسة النشاط التجاري الآن ضمن اقتصاد سياسي وحيد بدلاً منه بين اقتصادين سياسيين"[11].

إن بروز «اقتصاد سياسي وحيد» يعني سيادة بعض المعالم الاقتصادية ضمن القارة. وأول تلك المعالم تقليص أدوار التجار الأفارقة والعرب كوسطاء، أو إلغاءها تماماً وإبدالهم بالشركات التجارية الأوربية، التي تتمتع بمزايا الأموال الضخمة لرؤوس أموالها العاملة واعتمادات هائلة لها في البنوك الاستعمارية الأوربية وسهولة اختراق الشبكات التجارية الأوربية. وأما ثاني تلك المعالم الاقتصادية العامة؛ فقد كانت تتمثل بتطور أو توسع صادرات السلع التي كان أوفاها ربحاً، الصادرات المعدنية من جنوب إفريقية والكونغو البلجيكي وشمال روديسيا، والتي كانت تشكل ثلثي المردود الإجمالي لإفريقية كلها خلال العصر الاستعماري. كما زاد حجم الصادرات الزراعية أيضاً زيادة سريعة، لأنها صارت موضع اهتمام المزارعين الوطنيين في غربي إفريقية والمستوطنين البيض في شرق إفريقية وجنوبها أيضاً. وثالث المعالم العامة لاقتصاد إفريقية في ظل الاستعمارية، فقد كان حشد اليد العاملة الوطنية إما بشكل مباشر من خلال السخرة CORVÉE أو بشكل غير مباشر من خلال ضريبة الأكواخ أو ضريبة الرؤوس. فالعمال الريفيون والعمال الحضريون كانوا يتقاضون على حد سواء أدنى الأجور لأسباب مختلفة منها: احتكار السلطة السياسية من قبل السلطات الاستعمارية، والفائض العمالي الكبير في المناطق الريفية، وفشل العمال المهاجرين مؤقتاً في تنظيم أنفسهم، والمبرر العنصري لانخفاض الأجور دون الحد القياسي للعمال ذوي الكفاءات القيمة.

وعلى الرغم من هذه السمات الاقتصادية العامة في طول إفريقية وعرضها، فإن الأسلوب نفسه الذي تم به دمج إفريقية في اقتصاد السوق العالمي كان يعتمد على الظروف والمنتوجات المحلية.

فلقد حلل الاقتصادي الإفريقي «سمير أمين» ثلاثة أنماط إقليمية لذلك الدمج الاقتصادي[12]. وهذه الأنماط هي أولاً: المزارعون الوطنيون في غربي إفريقية الذين كانوا يعنون بمحاصيل النقود للسوق العالمي. وثانياً: الشركات الأوربية ذوات الامتيازات في حوض الكونغو والتي كانت تنتزع أقصى مردود من القبائل المقيمين ضمن الغابات. وثالثاً: المستوطنون الأوربيون وشركات التعدين في شرق إفريقية وجنوبها عن طريق إكراه اليد العاملة الوطنية على العمل في المزارع والمناجم.

فإذا التفتنا أولاً إلى ميدان نشاط الفلاحين المنتجين في غربي إفريقية، لوجدنا أن البريطانيين والفرنسيين على السواء، كانوا يشجعونهم على زراعة محاصيل التصدير ليس لتلبية حاجة السوقين البريطاني والفرنسي وحسب، وإنما لتزويدها الفلاحين بالأجور، التي تمكنهم من دفع ضريبة الرؤوس التي كانت الدعامة المالية الأساسية للإدارتين الاستعماريتين. لقد بدأ الفرنسيون بتسهيل زراعة الفول السوداني في السنغال وفور بسطهم سلطانهم على داخل البلاد، دفعوا بغيره من المحاصيل الأخرى الملائمة للظروف المحلية، ولا سيما القطن الذي أفضى بدوره إلى تمديد السكك الحديدية لشحن المحصول إلى الموانىء الساحلية مثل داكار.

اتبع الفرنسيون والبريطانيون السياسة نفسها في المناطق الجنوبية البعيدة، من ساحل غينيا إلى نيجيريا، حيث كانت محاصيل التصدير الأساسية تتألف من زيت النخيل والكاكاو والمطاط ومنتوجات الغابات، إضافة إلى الذهب. وتم تمديد السكك الحديدية من الداخل إلى الموانىء، أمثال كوناكري وأبيجان ولاغوس وبورت هاركورت.

هذا النشاط التجاري في الحاصلات الزراعية في إفريقية الغربية كان خاضعاً لسيطرة شبكة تجارية هرمية، مؤلفة من شركات الاستيراد والتصدير الأوربية ومن الوسطاء اللبنانيين وغيرهم من الجاليات الأخرى. وأما أقواهم فكانت الشركات الأوربية التي تتمتع بالمزايا الاحتكارية. لقد سيطرت هذه الشركات على تخزين السلع وشحنها بحرياً وتسويقها وفرض الأسعار على صغار الفلاحين السائبين. ومن أهم تلك الشركات «الشركة الفرنسية لإفريقية الغربية»، و «الشركة التجارية في غرب إفريقية» و «الشركة الوطنية الإفريقية». جميع هذه الشركات تتمتع بميزة مزدوجة في تعاملها مع فلاحي إفريقية الغربية، فكانت قادرة على تحديد الأسعار المنخفضة للمحاصيل التي تشتريها من المزارع العائلية التي تنتج قسطاً وافراً، مما تحتاجه هذه الشركات وأنها مضطرة لبيعه بغية الحصول على النقد لدفع ضريبة الرؤوس، وفرضت هذه الشركات الأجنبية، على نحو مناقض، الأسعار المرتفعة على ما تستورده من السلع كالأدوات والملابس والدراجات لانعدام وجود الشركات المنافسة. وليس من المستغرب أن يكون لهذه الشركات القدرة على دفع حصة الربح بنسبة ٢٥٪ على الأسهم العادية

خلال السنوات العجاف ونسبة مرتفعة تبلغ حتى ٩٠٪ خلال سنوات الازدهار. وأما شركات الشحن البحري فكانت استغلالية على قدم المساواة، لأنها فرضت ٣٥ شلناً أجرة نقل الطن الواحد من الدقيق من ليفربول إلى إفريقية الغربية مقابل ٧ ١/٢ شلناً لنفس المسافة من ليفربول إلى نيويورك.

وأما تجارة التجزئة فقد كانت تحت هيمنة الوسطاء من أبناء الجاليات، الذين معظمهم من اللبنانيين والسوريين واليونانيين في غرب إفريقية، ومن الهنود واليونانيين في شرق إفريقية، ومن العرب في زنجبار وفي الموانىء الإفريقية الشرقية. لقد كانت هذه الجاليات تمارس نشاطها في القرى والمدن وتوجه أرباحها، على غرار الشركات الكبرى، في أقنية تفضي إلى بلدان ما وراء البحار. ونظراً لما للأقليات من معرفة في الصناعة والاقتصاد في الإنفاق وروح المبادرة، فقد كان لها قصب السبق في افتتاح الأسواق الجديدة في أعماق البلاد، ولكنها وُصمت بتعاملها في القروض، بفوائد الربا العالية وبخداع الإفريقيين الأميين من خلال الغش بالأوزان والمقاييس.

إن الفلاحين الإفريقيين الغربيين كانوا ينتجون محاصيل صادراتهم في ظل عدد مختلف من التدابير. ففي المناطق الساحلية كان الفلاحون يمتلكون بقاعهم ويشتغلون فيها ولكنهم يستأجرون في ذروة الموسم بعض العمال المهاجرين من المستعمرات المجاورة كمنطقة «التوغو» وفولتا العليا اللتين كانتا تطفحان بالفائض العمالي لانعدام زراعة المحاصيل النقدية فيهما. وفي تلك البطاح الممتدة من السنغال مروراً بشمال نيجيريا إلى السودان، كان ينظم إنتاج الفول السوداني والقطن تلك السلطة السياسية الثيوقراطية لعدد مختلف من جمعيات الإخوان المسلمين، التي كانت تفرض الإتاوات على المجموعات القروية وتسوق العائدات الناجمة عنها إلى السوق العالمي.

ومهما كانت تدابير الإنتاج؛ فإن تجارة غرب إفريقية ازدهرت في العقدين السابقين للحرب العالمية الأولى.

وإذا انتقلنا من ميدان نشاط الفلاحين الإفريقيين الغربيين إلى ميدان الامتيازات في حوض الكونغو لوجدنا هنا منطقة مختلفة من الغابات المطيرة الاستوائية. فظروف البيئة حالت دون ما حدث في إفريقية الغربية من كثافة سكانية ومحاصيل تصديرية، وحالت دون قيام قاعدة اقتصادية لجباية عائدات الضرائب والجمارك ومد السكك الحديدية، مما كان يعزز الإدارة الاستعمارية في إفريقية الغربية. ولذلك لجأ الملك «ليوبولد» إلى منح الامتيازات لأولى الشركات في عام ١٨٨٦ وهي (شركة الكونغو للتجارة والصناعة). لقد تعهدت هذه الشركة بتمديد سكة حديدية حول المنحدرات السريعة في أسفل نهر الكونغو من «ماتادي» إلى «ليوبولدفيل» مقابل ١٥٠٠ هكتار (أي حوالي خمسة أميال مربعة ونصف) لكل ميل واحد بناء من السكة الحديدية. وبذلك تم تحويل

ملكية ٣٠٠٠ميل مربع لتوقيع عقدين مماثلين ، مع شركتين أخريين باكتمال تمديد السكة الحديدية في عام ١٨٩٨ .

التجارة الإجمالية : الواردات و الصادرات

الأعوام	إفريقية الغربية البريطانية (الجنيه)	إفريقية الغربية الفرنسية (الجينه)
١٨٩٥	٤ر٦٨٢ر٠٠٠	٣ر١٤٨ر٠٠٠
١٩٠٠	٧ر٦٢٠ر٠٠٠	٥ر١٩٢ر٠٠٠
١٩٠٥	١٠ر٨١٠ر٠٠٠	٦ر١٢٠ر٠٠٠
١٩١٠	٢٠ر٨٢٦ر٠٠	١١ر١٣٢ر٠٠
١٩١٢	٢٥ر٣٠٩ر٠٠٠	١٠ر١٢٨ر٠٠٠

المرجع : م. كراودر « غربي إفريقية في ظل الحكم الاستعماري » (إفانستون ٣ : مطبعة الجامعة الشمالية الغربية ١٩٦٨) الصفحة ٢٨٨ .

فنظرياً كانت « الأراضي البور » وحدها هي المقصودة في هذه الصفقات ، التي كانت تستثني عملياً كل الأراضي المزروعة حصراً . وبما أن الأرض الموات كانت تعتبر من الأراضي البور ، ولم تكن هنالك مراقبة على الشركات أو على وكلائها ، فإن المحصلة كانت قصة مرعبة من قصص طيش الاستغلال والهمجية تزيد وحشية على أسوأ أشكال التطرف في تجارة الرقيق القديمة . إن أشد التعسفات إثارة ، حدثت بين عام ١٨٩٥ وعام ١٩٠٥ ، عندما أدى ابتكار العجلات الكاوتشوكية للدراجات والسيارات إلى طلب شديد على الكاوتشوك . فارتفاع الأسعار الجامح حفز وكلاء الشركات لاتخاذ أشد التدابير الوحشية لإجبار الوطنيين على العمل في عصارة الكاوتشوك البري .

لقد كانت طرق العمل القسري بمنتهى الوحشية ، مما أدى إلى انخفاض عدد سكان الكونغو بمقدار النصف (من عشرين مليون نسمة إلى عشرة ملايين) بين عام ١٨٨٥ وعام ١٩٠٨ في ظل حكم « ليوبولد » . وكان الأفارقة الذين يفشلون في تقديم كمية الكاوتشوك أو العاج المتفق عليها ، يتعرضون للقتل أو بتر الأطراف (يد الإفريقي أو قدمه أو كليهما معاً) . وأما رؤساء الزمر العاملة ؛ فقد كانوا يحملون معهم إلى رؤسائهم سلالاً مليئة بالأيدي البشرية دليل إخلاصهم بعملهم . ولما كان المناخ حاراً ورطباً ؛ فقد تعرضت الأيدي للتدخين في كثير من الأحيان لئلا تصاب بالعفونة .

فهذا أحد الرحالة في دولة الكونغو الحرة يدون ملاحظاته على الشكل التالي : لقد اختفى المواطنون . وتعرضت بيوتهم للحرق ، وتقوم أكوام ضخمة من الرماد وسط أسيجة النخيل المهملة والحقول المهجورة التالفة . ممارسات لا إنسانية تنطوي على الجلد والقتل والسلب والسطو .... ويهيم الناس على وجوههم في العراء أو يبحثون عن الحماية في المناطق الفرنسية أو البرتغالية "[13] . وما كان مثل هذا الهروب يفضي إلا إلى شيء يسير من العزاء ، لأن نظام الامتيازات كان سائداً أيضاً في المستعمرات المتاخمة ، حيث السكان يتعرضون أيضاً إلى الاستغلال على نحو مماثل إن لم يكن بالمقدار نفسه من الوحشية .

وإذا تأملنا في النهاية منطقة المستوطنين الأوربيين وشركات التعدين ، لوجدنا أنها تتشكل من المرتفعات الممتدة من نجود كينيا جنوباً إلى رأس الرجاء الصالح . ولما كان المناخ هنا مشمساً وبارداً في الوقت نفسه ، بسبب ارتفاعها الكبير عن مستوى سطح البحر ، فإن الأوربيين اعتبروها « منطقة مناسبة لاستيطان الإنسان الأبيض » ولا سيما أنها لم تكن آهلة بالسكان الوطنيين بتلك الكثافة البشرية التي كانت عليها غربي إفريقية .

والأرض هنا ، كما في الكونغو ، عديمة الجدوى إذا لم تتوفر لها الأيدي العاملة ولذلك فقد تم اللجوء إلى اعتماد عدد مختلف من الإجراءات لإكراه الإفريقيين على العمل لحساب الأوربيين في المناجم والمزارع بأبخس الأجور . ومن هذه الإجراءات فرض ضريبة الرؤوس وضريبة العمل على كل الذكور البالغين الذين اضطروا للعمل ، إما على النقود لتسديد الضريبة ، أو للوفاء بالتزام العمل القسري عدداً من الأيام المتفق عليها سنوياً . وهناك إجراء احتجاز معظم الأراضي الصالحة للزراعة لمستوطنات البيض ، مما حرم الأفارقة من الأرض وأجبرهم على العمل في المزارع التي يمتلكها الأوربيون مقابل أجور الكفاف . لقد حلّت هذه الإجراءات مشكلة الافتقار إلى اليد العاملة ليس بالنسبة لملاك الأراضي الأوربيين وحسب وإنما بالنسبة أيضاً إلى ملاك المناجم الأوربيين ، الذين كانوا يديرون مناجم الذهب والنحاس المدرارة للربح بالإضافة إلى مناجم الماس . وفي مرحلة لاحقة تم تشغيل الأيدي العاملة الوطنية ، ممن حرمت من الملكية ، في تلك الصناعات التي نشأت في كينيا وروديسيا وجنوب إفريقية .

لقد كانت الحكومة الألمانية أكثر الحكومات منهجية في جهودها لتوطين رعاياها في إفريقية . حيث كان ملايين الألمان يهاجرون منذ زمن بعيد إلى أمريكة اللاتينية والولايات المتحدة ، فإن جهوداً حثيثة قامت في هذه الآونة للإفادة من هذه الطاقة البشرية في إعمار المستعمرات الألمانية فيما وراء البحار ، فاستوطن معظم المهاجرين في تانجانيقا وجنوبي غربي إفريقية ، كما ذهب بعضهم إلى

الكاميرون والتوغو لاند. ولكن بريطانيا كانت أقل منهجية بتركها اتخاذ معظم التدابير المناسبة للسلطات المحلية. وعلى الرغم من أن الزعماء الأوغنديين تمكنوا من الحصول على تلك الاتفاقات الخاصة التي تستبعد المستوطنين البيض استبعاداً فعالاً، فإن المهاجرين البريطانيين كانوا موضع تشجيع حتى صار لهم وجود حقيقي في كينيا ونياسالاند وروديسيا.

ومن أنغولا إلى موزامبيق ثم «الزحف إلى إفريقية» الذي قام في أواخر القرن التاسع عشر، قد أغرى المسؤولين في لشبونة على تشجيع المهاجرين البرتغاليين على الإقامة في أعماق هاتين المنطقتين، بغية إحكام السيطرة عليهما. ولكن المستوطن البرتغالي العادي يختلف عن نظيره الألماني أو البريطاني، فهو يشبه شركة ممتازة برجل واحد في القرن التاسع عشر، لأنه كان على أملاكه يعمد إلى جباية الضرائب وإدارة الأعمال القضائية العاجلة بالنسبة لأجرائه الأفارقة، الذين كان يجند من ضمنهم عماله وشرطته الخاصة. فهذه التدابير شبه الإقطاعية كانت تعكس تأخر البلد الأم كمنطقة من المناطق الأوربية المتخلفة والتابعة أيضاً. ولذلك ففي وادي زامبيزي، الذي تبلغ مساحته ضعف مساحة البرتغال، لم يكن عدد المستوطنين البرتغاليين بمجملهم يتجاوز ١٧٨ نسمة فقط. وأما مساهمتهم في تطوير تلك المستعمرة؛ فلم تكن تخرج عن إطار تحصيل الضرائب وتطويع الأيدي العاملة قسراً للعمل في مناجم روديسيا وجنوبي إفريقية، حيث كان يعود عليهم هذا العمل بعشرة شلنات مقابل كل عامل.

وخلاصة القول أن الحكم الاستعماري قد زاد إنتاجية البلدان الإفريقية، غير أن أرباح الشركات الأوربية والمستوطنون والوسطاء كانت تجد سبيلها إلى خارج تلك البلدان. فالروابط الاقتصادية الجديدة في أمريكة اللاتينية، كانت عمودية مع المراكز الأوربية الأم، أكثر مما كانت أفقية مع البلدان أو المناطق المجاورة، الأمر الذي أفضى إلى المأزق القديم ــ مأزق النمو الاقتصادي بدلاً من التطور الاقتصادي. فلزات النحاس والحديد مثلاً، تستخرج من المناجم ولكن عملية تنقيتها لم تحدث في مصاهر إفريقية، ومثله القطن والفستق السوداني الذي تنتجه الحقول؛ لم تكن عملية تصنيعه لتقوم في معاصر أو مصانع إفريقية. فعندما عمد بعض المقاولين في السنغال إلى محاولة عصر الفستق السوداني واستخراج الزيت منه أوقفت الحكومة الفرنسية محاولاتهم حماية منها لمصالح زيت الزيتون في فرنسا. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الوسطاء من أبناء الجاليات الذين حاولوا في مستعمرات إفريقية غربية أخرى أن يصنعوا بعض المنتوجات المحلية فباءت محاولاتهم بالفشل من خلال الأوامر الأمبريالية.

وأما المشايعون لتلك السياسة الاقتصادية التي فرضتها الاستعمارية على إفريقية، فإنهم

يجزمون بأن المستوطنين البيض جلبوا معهم بعض التقنيات الزراعية التي لم يكن بوسع المواطنين المحليين أن يتعاملوا معها. "فأفران تجفيف التبغ الروديسي، على سبيل المثال، تتطلب مهارة في التنظيم ورأس المال، مما لم يكن الفلاح العادي يمتلك منهما شيئاً"[14]. ولكن السؤال الحقيقي يبقى: هل أن ذلك يعود إلى انعدام المهارة ورأس المال أم إلى انعدام الحافز والفرصة. فلنتأمل هذا المديح الصادر عن مسؤول بريطاني، هو السير «هيوكليف فورد»، إلى أصالة ومبادرة الفلاحين الإفريقيين الغربيين في صناعة الكاكاو، عندما كانت أراضيهم لهم يعملون بها وعندما كان هنالك سوق لمنتوجهم:

"إن هذا الإنسان المعروف بخموله لدى الباعة الجوالين أو لدى أنصار افتتاح المدارس الزنجية البغيضة، قد اقتطع لنفسه قطعة كبيرة من الغابة العذراء واحتطب أشجارها وغطاها بغراس الكاكاو اليانعة وسلاحه الوحيد، فأس ومنجل مستوردان ومجرفة محلية الصنع. وبهذه الأدوات البسيطة تمكن من قطع الأشجار العملاقة واستئصال الشجيرات الصغيرة المدارية وإعداد أرضها للزراعة. وبدون أن يستعمل حيوانات النقل أو السكك الحديدية، تمكن من إيصال منتوجه إلى البحر عبر الدروب القليلة وذلك بتعبئتها بالبراميل الخشبية ودحرجة البراميل أميالاً عديدة وحملها على جمجمته الصلبة. فهذه النتيجة تدفعنا للتريث في إصدار أحكامنا على العرق الزنجي....."[15].

علاوة على كون المزارعين الأوربيين أشد كفاءة وإنتاجية، كمجموعة، من المزارعين الوطنيين فإن بعض الناس يحاولون توفير الأدلة على أن المزارع الأوربية ما كانت لتجد الازدهار لولا المعاملة التفضيلية القصوى التي لاقتها من السلطات الاستعمارية، كإقامتها في أخصب الأراضي وبالأسعار المناسبة، وتوفير اليد العاملة المطلوبة كلها بأسعار مناسبة أيضاً، وتقديم الإعانات المالية الحكومية والامتيازات الخاصة في ميادين التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، علاوة على تأمين الحماية لها من المزاحمة الإفريقية من خلال فرض مختلف القيود على الإفريقيين دون البيض. وأما تلك الدراسات الحديثة عن المزارعين البريطانيين في كينيا؛ فتشير إلى أنهم كانوا عملياً ينالون وبأسعار إسمية كل ما يرغبونه بما في ذلك «نجود الإنسان الأبيض» والأسعار التفضيلية لنقل منتوجاتهم على سكة حديد كينيا/أوغندا، وفيضاً من اليد العاملة التي قيل عنها رسمياً بأنها "ربما كانت أرخص يد عاملة في العالم" واحتكارها الإفادة من خدمات مكاتب البحوث الزراعية الحكومية. ولكن مزارع المستوطنين على الرغم من هذه الامتيازات كلها بقيت "هزيلة وموضع صيانة مصطنعة كما كانت، بلغة الأرقام الحسابية بالتحديد، خاسرة حتى من زاوية الأرباح الشخصية لتبديدها الموارد المالية"[16].

وفي الوقت نفسه كان الفلاحون الإفريقيون الكينيون يبرهنون عن نجاحهم، حين تتاح لهم الفرصة، في زراعة القطن والقهوة والذرة، ويبدون رغبتهم ومقدرتهم على الإفادة من نصائح الخبراء. ولكن هذا الواقع وصل إلى نهايته بحلول عام ١٩٠٥ والسبب هو كما عبر عنه صراحة أحد كبار المسؤولين البريطانيين جون إينزوورث، بقوله في عام ١٩٠٦: "بقدرة الناس البيض أن يقطنوا ولسوف يقطنون هنا ليس..... كمعمرين يمارسون الجهد العضلي، كما هي عليه الحال في كندا أو نيوزيلاندا، بل كمزارعين.... يشرفون على أعمال المزارعين الوطنيين وهم يطورون الزراعة"[17]. ولكن الصعوبة التي كانت تنطوي عليها هذه الاستراتيجية هي أن هؤلاء «المشرفين» سرعان ما آثروا حياة الدعة والبطالة الفارغة على حياة الجهد والوصول بإنتاجيتهم إلى أقصى مداها. وهكذا فإن ما يتعلق بتلك الحجة التي تدور حول «المثل المفيد» الذي ضربته الزراعة الأوربية للأفارقة؛ فإن الحقيقة كانت أن المساحات الواسعة لوحدات الاستيطان، هي التي حالت دون انتقال التكنولوجيا الأوربية إلى تلك البقع الإفريقية التي كانت أصغر من سابقتها صغراً نموذجياً.

وبغض النظر عن المزايا النسبية التي كان يتمتع بها الفلاحون الأفارقة والفلاحون البيض؛ فإن الاعتبار الأهم هو أن الحكم الاستعماري والاندماج في اقتصاد السوق العالمي، قد أنزلا بالعديد من البلدان الإفريقية داء زراعة المحصول الوحيد: كالكاكاو في ساحل الذهب والنخيل في داهومي وفي جنوب شرق نيجيريا والقطن في السودان وليف السيزال في تانجانيقا والقطن في أوغندا والفستق السوداني في السنغال وغامبيا. ولقد كانت الزراعة ذات المحصول الوحيد تعني، كما أشرنا من قبل عن أمريكة اللاتينية، المبالغة في التخصص والاعتماد على استيرادات الأغذية في تلك المناطق التي كانت تتمتع في الماضي بالكفاية الذاتية. فغامبيا والسنغال، مثلاً كانتا تنتجان فيضاً من الرز ولكن زراعة المحصول الوحيد قضت على ذلك وأدت إلى قيام المجاعات بشكل دوري. وكذلك الأمر بالنسبة لآشانتي الشهيرة سابقاً بإنتاج بطاطا «اليام» وغيرها من المواد الغذائية، تعرضت أيضاً إلى المجاعات الدورية حين بالغت في التخصص بزراعة الكاكاو. وأما الضرر الآخر البالغ لزراعة المحصول الواحد، هو تعرضه الشديد لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، وللآفات الزراعية التي قضت على مواسم برمتها ومن ثم على اقتصاديات بأكملها أيضاً.

وفيما يتعلق بعمليات التعدين، فإن المدافعين عن المؤسسات الأوربية يؤكدون بأن الإمكانيات الضخمة الموضوعة تحت تصرف تلك المؤسسات، من رأسمال وتكنولوجيا، أتاحت الوصول إلى الموارد الطبيعية الإفريقية التي لم يكن بمقدور المواطنين الإفريقيين الإفادة منها. "إن المستثمرين الأجانب لم يحرموا القبائل الإفريقية من الثروة التي كانوا يتمتعون بها من قبل..... فشركات التعدين خلقت نوعاً جديداً من المنشآت الصناعية باستخراجها الفلزات التي لم تستطع

التجمعات القبلية «كقبيلتي لامبا ولالا» أن تستغلها بوسائلها التكنولوجية المتوفرة لأي تجمع قبلي»[18] . إن هذا القول صحيح ولكن المشكلة تقوم في الشروط التي كانت تعمل وفقها شركات التعدين هذه وفي النتائج الختامية لعملياتها. فالجواب الشافي يقدمه أحد علماء الاقتصاد البريطانيين، الذي تفصّل دراسته بنود النفقات والأرباح لشركات تعدين النحاس العاملة في شمال روديسيا في عام ١٩٤٩.

نفقات صناعة التعدين ومردودها في شمال روديسيا
(بآلاف الجنيهات)

١ ــ الرواتب والأجور والعلاوات الأوربية	٤١٠٠ جنيه
٢ ــ الأجور والعلاوات الإفريقية	١٤٠٠ جنيه
٣ ــ الجرايات الإفريقية	٦٠٠ جنيه
٤ ــ مدفوعات إلى المتعاقدين	١٠٠٠ جنيه
٥ ــ مدفوعات إلى السكك الحديدية الروديسية	١٨٠٠ جنيه
٦ ــ ضريبة الدخل والجمارك	٣٦٠٠ جنيه
الإنفاق العام	١٢٥٠٠ جنيه
إجمالي قيمة المردود	٣٦٧٤٢ جنيه

المرجع: ب. دين «الحسابات الاجتماعية الاستعمارية» (كامبردج: مطبعة الجامعة، ١٩٥٣) الصفحة: ٣٧.

وتدل هذه الإحصاءات على أن مبلغاً قدره ١٢٫٥ مليون جنيه فقط، قد تم إنفاقه في روديسيا من كل ذلك المبلغ المحقق والبالغ ٣٦٫٧ مليون جنيه والباقي ومقداره الثلثان جرى تحويله إلى حملة الأسهم من الأجانب. وعلاوة على ذلك فإن مبلغاً مقداره (٢ مليون جنيه) فقط من المبلغ المصروف في روديسيا والبالغ ١٢٫٥ مليون جنيه، كان يصل إلى الأفارقة العاملين في المناجم مقابل مبلغ مقداره (٤٫١ مليون جنيه) كان يتم دفعه إلى الأوربيين العاملين هناك والذين لا يشكلون على الأرجح إلا أقلية ضئيلة، قياساً إلى عدد الإفريقيين العاملين في المناجم.

والقول بأن العاملين الأوربيين كانوا يتلقون سنوياً مبلغاً مقداره وسطياً ٤١ جنيه، قياساً إلى ما يتلقاه الأفارقة البالغون ومقداره ٢٧ جنيه، يبدو صحيحاً. ولكن السؤال الهام: هل المحاباة تبرر

عمليات التعدين التي لو استمرت في ظل هذه الشروط، لاستنفذت الموارد المعدنية المحدودة في روديسيا وخلقت للمواطنين الأصليين، فوهات المناجم المحفورة في الأرض. وهل من المعقول أن يتوقع المرء من تلك الشركات، بأرباحها، أن تساهم في التطوير الشامل للبلد المضيف من خلال دفع رسوم العائدات، التي تكفي لتمويل المدارس والطرق والخدمات الصحية، وذلك بمعالجة المواد الخام ضمن روديسيا، لكي تولد «أثراً انتشارياً ما» من عمليات تعدينها على شكل صناعات جديدة وأعمال جديدة، وبتدريب العمال الوطنيين على الأعمال التي تستوجب كفاءات أرقى، مما يفضي إلى تزايد «الأثر الانتشاري»؟. طبعاً لا شي إلا هذه التدابير التي من المحتمل أن تساعد روديسيا، وغيرها من البلدان الإفريقية، على تفادي فخ النمو الاقتصادي عوضاً عن التطور الاقتصادي ووضع حد لانزلاقها في مرتبة دول العالم الثالث التابعة والمتخلفة.

وأمثال هذه التدابير كانت معدومة نهائياً والدليل يتمثل في أن شمال روديسيا، بعد مرور خمسين عاماً على الحكم الأوربي، لم ينجب إلا خريجين اثنين في الآداب ولم ينجب أي خريج بشهادة علمية أو أي محام إفريقي أو طبيب واحد إفريقي. فلقد أصدر مكتب العمل الدولي تقريره عن عام ١٩٧٨ وأورد فيه الدليل الإحصائي التالي عن الكيفية التي تمت بها الحيولة بين الأغلبية الإفريقية وبين منافع استغلال موارد بلدانها الطبيعية، وعن كيفية الانحدار بها دائماً إلى مرتبة الحطابين والسقائين:

- البيض الذين كانوا يشكلون ٥٪ من مجمل السكان كانوا يتلقون ما نسبته ٦٢٪ من مجمل الأجور.
- البيض يكسبون معدلاً وسطياً يوازي إحدى عشرة مرة ما يكسبه الأفارقة، يعملون ساعات أقل ويتمتعون بمزايا إضافية أخرى لا يتمتع بها الأفارقة.
- النفقات التعليمية السنوية في عام ١٩٧٦ ــ ١٩٧٧ توازي ٤٥٫٩٠ جنيه لكل طالب إفريقي مقابل ٥٣١ جنيه لكل طالب أبيض.
- كانت الاتحادات العمالية محظورة في القطاع الصناعي بينما كان عمال البيوت والمزارع، خاضعين لقانون (الأسياد والخدم) الصادر عام ١٨٠١ والذي تم إلغاؤه في بريطانيا في عام ١٨٧٢ [19].

يضاف لذلك الهوة الاقتصادية المشار إليها أعلاه بين السود والبيض من الروديسيين، التي كانت في اتساع دائم. فلقد فضح عدد تشرين الثاني عام ١٩٧٧ من مجلة الاقتصاد الروديسية، متوسط الرواتب للبيض، بحيث زادت في كل قطاعات الاقتصاد ١٠٣٪، قياساً إلى زيادة رواتب

السود بنسبة ٨٩٪ بين عام ١٩٦٤ وعام ١٩٧٥ . "إن الهوة بين مكتسبات الأفارقة ومكتسبات الناس غير الأفارقة آخذة في الاتساع وإنها تتعمق منذ عام ١٩٧٠ " .

إن المساهمة الاقتصادية الوحيدة من الحكم الاستعماري كانت تنطوي على قدر من الأهمية كبناء الطرق والسكك الحديدية ومرافق الاتصالات . ولكن هذه المنجزات كلها كانت عملياً تمتد من أعماق البلاد إلى الموانىء الساحلية ، لكي تسد حاجات تجارة التصدير مع أوربة . وإن الاتصالات فيما بين المناطق الداخلية كانت عملياً ، ولا تزال معدومة تماماً . هذه القصة التي تناقلتها الألسن عن الاتصال الهاتفي من آكرا في ساحل الذهب البريطاني إلى أبيجان في ساحل العاج الفرنسي المجاور . فالواجب يقضي بضرورة الاتصال أولاً بلندن ومن ثم بباريس حتى يتم الاتصال بأبيجان . واستمر هذا النمط حتى بعد إنشاء نظم النقل الجوي . فالمسافرون الذين يودون الطيران من النيجر إلى التشاد المجاورة لا يمكنهم بلوغ غايتهم إلا بعد طيران مئات الأميال إلى باريس والعودة منها إلى التشاد . وكذلك الأمر فيما يتعلق بخدمات البريد التي تنحو المنحى نفسه ، بحيث أن أي إضراب بريدي في فرنسا يشل خدمات البريد بين المستعمرات السابقة . هذا هو الإرث الذي تركته الاستعمارية خلفها في إفريقية المعاصرة .

الفصل الخامس عشر

الصين تدخل دائرة العالم الثالث

لقد خضعنا قسراً حين لم نكن قوة عسكرية . ولكن هل تعتقدون أن إحساسنا بالعدالة لم يُثار ؟ وهل تعتقدون ، أنه عندما اندفعت القوى الأوربية إلى احتلال جزء من أرضنا والتشبث بها تحت ستار ذريعة ما بأننا لا نشعر بالخزي ، إذ لا سبيل لنا إلى المقاومة ؟ .... الأمم المسيحية هي التي جاءت إلينا كي تعلمنا بالحديد والنار ، أن الحق في هذه الدنيا يبقى مهيض الجناح إن لم تعززه القوة . ويحكم إياكم أن يساوركم الشك بأننا لم نحفظ هذا الدرس ! والويل كل الويل لأوربة بعد أن نتقنه .

مسؤول صيني كبير (١٩٠٦)

يشبه تاريخ الصين في القرن التاسع عشر ، تاريخ الامبراطورية العثمانية . فكما ضمت القوى الأوربية إليها المناطق التي كانت من قبل بمثابة الولايات التركية ، أمثال البلدان الواقعة خلف الدانوب وجنوبي روسيا ومصر وشمال إفريقية ، كذلك ضمت القوى العظمى إليها تلك المناطق التي كانت تابعة للصين ، أمثال الهند الصينية وبورما وكوريا ووادي آمور . وفي الأقاليم المتبقية من الامبراطورية الصينية كان النفوذ الغربي أكثر وضوحاً واتساعاً عما كان عليه في الأقاليم المتبقية من الامبراطورية العثمانية . وبينما كانت القوارب الأوربية المسلحة تخفر الأنهار الصينية الداخلية ، كانت المضائق التركية لا تزال تحت سيطرة الأتراك . وحينما كان الأوربيون يتمتعون فعلاً بامتيازات خارج التشريعات الوطنية في الامبراطورية العثمانية ، فإنهم لم يقربوا السيادة التركية إلى الحد الذي مسوا به السيادة الصينية في مختلف الامتيازات التي نالوها في الصين ، ولا سيما معاهدة شانغهاي الدولية . وبالنسبة للمبشرين

من تلك الحضارات العظيمة ، التي قامت في شبه الجزيرة الأوربية / الآسيوية . وتظهر في طراز الهندسة المعمارية والنظام الديني الفريد والمواقف وفي شكل الرموز الكتابية واستخدام العيدان للطعام وعدم استعمال الحليب ومشتقاته .

كذلك فإن الحجم السكاني الهائل في الصين ساهم أيضاً في استمرار الحضارة . فمنذ فجر تاريخها كانت الصين ، ولا تزال ، قادرة على إعالة السكان الكثر بفضل الظروف الطبيعية الملائمة في شمالها وجنوبها . ففي الشمال قام نظام زراعي اعتمد الاكتفاء الذاتي في حوض نهر « واي » منذ عهد قديم يعود إلى عام ٥٠٠٠ق.م وذلك بسبب الرواسب الترابية التي حملتها الرياح من أعماق البلاد . وهذه الرواسب سدت الحاجة لإراحة الأرض فترة طويلة ابتغاء استعادة خصوبتها ، كما أتاحت إعالة كثافة بشرية كبيرة . وفي الجنوب تهطل الأمطار الموسمية في الأشهر الحارة ، مما يتيح زراعة موسمين في العام على نقيض الشرق الأوسط وأوربة . وأن إنتاج الآكر الواحد من الرز يدر غلالاً أوفى بكثير من إنتاج الحنطة أو الشعير ، مما يزرع في معظم أرجاء شبه الجزيرة الأوربية / الآسيوية[1] .

ويدل إحصاء القرن الثاني بعد الميلاد أن عدد سكان الصين كانوا ٥٩٫٥ مليون نسمة ــ وهو عدد يضاهي سكان الامبراطورية الرومانية في أوج تألقها . ولقد تزايد هذا العدد سريعاً في العصور الوسطى بسبب ثورة زراعية حقيقية ، نتيجة تحسن الأدوات والسماد العضوي وأصناف البذار وشبكات الري والتخصص في الإنتاج ، مما زاد في كفاءة استغلال مختلف الموارد الطبيعية . ولذلك فإن الصين ، كما يستنتج « مارك إلفن » " صار لها في القرن الثالث عشر ما كان لأرقى زراعة في العالم .... "[2] . إن هذه التكنولوجيا الرفيعة ، علاوة على طرح محاصيل العالم الجديد أمثال الفستق السوداني والذرة والبطاطا الحلوة ، جعلت الصين قادرة على إعالة عدد من السكان يزيد على ٢٠٠ مليون نسمة بحلول عام ١٥٨٠ و ٤١٠ ملايين نسمة بحلول عام ١٨٥٠ . وهكذا فإن هذا الكنز الثمين والهائل من الطاقة البشرية أتاح للصينيين الحفاظ على هويتهم القومية بغض النظر عن مجريات الأحداث . لقد غزتهم وحكمتهم قبائل المغول والمانشو ، كما سحقهم الغرب ودمرهم ولكنهم في النتيجة وبفضل تفوقهم العددي ، تمكنوا من استيعاب الغزاة وطردهم . ولم تخضع الصين لعملية التحول الشامل المفروض من الخارج ، كما حدث في أوربة من جراء الغزوات الجرمانية أو في الشرق الأوسط والهند بسبب الغزوات الإسلامية .

وثمة عامل آخر من العوامل الهامة التي ساهمت في تواصل حضارة الصين ، يتمثل في الكتابة المميزة للغتها التي تعود إلى عدة آلاف من السنين ولأقدم سلالة حاكمة من سلالات « شانغ » . وتنطوي اللغة المكتوبة على أهمية خاصة ، لأنها موضع فهم الصينيين الذين يقطنون في كل المناطق

الغربيين الذين لم يتسنى لهم إطلاق أيديهم في الامبراطورية العثمانية، فإنهم مارسوا حريتهم في الامبراطورية الصينية. إن أوربة هيمنت على الصين وعلى تركيا ولكن الهيمنة على الصين كانت أكثر وضوحاً واتساعاً من تركيا. ولكن الصين أيضاً، تجنبت الغزو المباشر والحكم الأجنبي الصريح نقيض ما تعرضت له الهند. والسبب الرئيسي لهذا الفرق هو أن الصين في الوقت الذي تكشف فيه ضعفها العسكري للعيان بدأت أكثر من قوة غربية تولي اهتمامها لتلك البلاد، حيث لم يُسمح لأية قوة بمفردها ما سُمح لبريطانيا من حرية الحركة والاستغلال في الهند في مطلع القرن التاسع عشر.

لقد دفعت الإهانات والكوارث، التي حلت بالصين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، بتلك المملكة الوسطى المتقوقعة على نفسها تقليدياً إلى الاضطلاع بعبء البحث عن الحلول الذاتية وإعادة التقويم والتنظيم من جديد. وسوف نتابع في هذا الفصل خطوات هذا النهج بالتفصيل لنوضح الكيفية، التي حاول بها الصينيون أن يقلدوا، بكل تحفظ وضغينة، النموذج الغربي وكيف انتهوا بالنتيجة إلى احتلال مرتبة العضو التابع ضمن زمرة العالم الثالث.

١ ــ تواصل الحضارة الصينية

إن الحضارة الصينية أقدم حضارة في العالم. ففي الوقت الذي تقوضت فيه الحضارة الرومانية الكلاسيكية بسبب غزوات القبائل الجرمانية وقبائل الهون، وزوال حضارة «غوبتا» الهندية العريقة بسبب الغزوات التركية الإسلامية؛ فإن الصين حافظت على استمرار سلالاتها الحاكمة التي صانت الحضارة الصينية العريقة حتى القرن العشرين.

إن أحد أسباب هذا الاستمرار هو عزلة الصين عن بقية الحضارات العظيمة للجنس البشري. فليس لدى الصين ما يشبه البحر الأبيض المتوسط الذي يصل بين بلاد ما بين النهرين ومصر واليونان وروما، أو ما يشبه المحيط الهندي الذي أتاح للهند الاحتكاك بالشرق الأوسط وإفريقية وجنوبي شرق آسيا. ولكن الصين بقيت طيلة معظم تاريخها معزولة من كل الجهات عزلة حقيقية. فعلى تخومها الجنوبية الغربية تنتصب أعلى السلاسل الجبلية في العالم، ومن الشرق يقوم المحيط الهادي الذي كان عبوره مستحيلاً. وعلى تخومها الشمالية والشمالية الغربية، تمتد الصحارى والسهوب والتي عززها الصينيون بإقامة سورهم العظيم الذي يبلغ طوله ألف وأربعمائة ميل، كي يقيهم شر غزوات القبائل البدوية وتهديداتها. وتكمن أهمية هذه العزلة في أنها أتاحت للشعب الصيني أن يطور حضارته بأقل ما يمكن من التدخلات الخارجية على نقيض ما واجهته شعوب الشرق الأوسط والهند. وبالنتيجة فإن حضارة الصينيين كانت أكثر تواصلاً وأشد تميزاً ــ تنطوي على فوارق جوهرية أعمق

والذين يتحدثون لهجات منها مختلفة اختلاف الإيطالية عن الفرنسية أو الهولندية عن الألمانية . ويعود فهمهم إلى اللغة ، لأنها تتألف من رموز تمثل الأفكار أو الأشياء ، وتلفظ بطرق مختلفة في أرجاء الصين . غير أن معنى أي رمز من رموزها هو نفسه مهما كان لفظه . ويمكن تشبيهه بنظر إنسان برتغالي وسويدي وإنكليزي إلى الرقم (٦) ولفظه بمختلف لغاتهم الثلاث وبقاء معناه واضحاً لكل منهم . لقد كانت هذه اللغة المكتوبة المشتركة عاملاً هاماً من عوامل توفير الوحدة والتواصل التاريخي لشعب يتحدث لهجات متعددة كل لهجة منها مبهمة بالنسبة للأخرى .

يرتبط بتلك اللغة المكتوبة المشتركة ، النظام العجيب للامتحانات العامة التي ظلت الصين تختار بواسطتها جهاز خدمتها المدنية بناء على أساس الكفاءة قرابة ألفي عام . فكانت الامتحانات شاملة تقريباً تتمركز حول المأثورات الكونفوشيوسية ، إضافة إلى بعض الموضوعات الأخرى كالحقوق والرياضيات والمسائل السياسية . ثم أصبحت تميل تدريجياً للتركيز على الأسلوب الأدبي والعقيدة الكونفوشيوسية . وكانت النتيجة الختامية إقامة نظام فتح أبواب المكاتب على مصاريعها أمام كل الناس ذوي المواهب نظرياً ، لكنه عملياً كان يحابي تلك الطبقات الثرية التي تستطيع تحمل نفقات سنوات الدراسة والتحضير . ولم يكن معنى هذا قيام أرستقراطية وراثية تحكم الصين ، بل على الأرجح كان بمثابة تسلسل هرمي من المتعلمين ــ طبقة من المتأدبين ــ يمد الصين بالجهاز الإداري الكفء والراسخ الذي نال احترام الأوربيين وإعجابهم . ومن مساوئه خنق الأصالة وتشجيع الخنوع ، ورغم ذلك كان يوفر للصين في عزلتها النسبية في شرقي آسيا ، الاستقرار والاستمرار وبتغلغل الغرب الديناميكي أصبح لهذا الجهاز دور المعوق لمنع التكيف الفعال وتم إلغاؤه أخيراً في عام ١٩٠٥ .

ومن أهم العوامل التي ساهمت في تلاحم الحضارة الصينية ، الشرائع الأخلاقية والتراث الأدبي والفكري المعروف باسم الكونفوشيوسية . وتدل التقارير التقليدية أن كونفوشيوس (٥٥١ ــ ٤٧٩ق.م) هو الصيغة اللاتينية لاسمه الحقيقي « كونغ فو ــ تزو أو السيد كونغ » وأنه كان موظفاً صغيراً ، فشل في أداء الدور الذي اختير له كسياسي عملي ولكنه نجح في إحداث تحول تاريخي ، بعد مماته في مهنته العرضية كمعلم من المعلمين .

كان كونفوشيوس ، كمعظم المفكرين الصينيين ، يولي اهتمامه لإقامة مجتمع منظم تنظيماً حسناً ترفرف عليه السعادة . وأول مبدأ من مبادئه "وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب" ــ "ليكن السيد سيداً والمسود مسوداً ، وليكن الأب أباً والابن ابناً" . وحين يتصرف الفرد وفق موقعه في الأسرة ، فإن الأسرة ستكون منتظمة ، وحين تكون الأسرة منتظمة تكون الدولة

خالية من الاضطرابات وتكون الأمور كلها على أحسن ما يكون الاتساق تحت قبة السماء. فكما يجب أن يكون الفرد خاضعاً للأسرة كذلك الأسرة، يجب أن تكون خاضعة للامبراطور. ولكن يجب على الامبراطور بالمقابل أن يكون مثلاً يحتذى للأخوة الكريمة، الأمر الذي لن يتيسر إلا باتباع الشرائع الأخلاقية للكونفوشيوسية وليس باتباع نهج قانوني ما.

إن أحد الأسباب لتأثير كونفوشيوس الفعّال، يكمن في مبادئه الأخلاقية السامية التي وفرت للوضع الراهن STATUS QUO، أساساً أشد رسوخاً من أساس الحق الوراثي، والتي كانت بمثابة الحافز الدائم لتحسين الحكومة والعلاقات الاجتماعية. لقد وفر كونفوشيوس الأساس الاجتماعي لسلطة وامتيازات الثالوث المؤلف من الملاكين العقاريين والمثقفين الحكماء والمسؤولين الرسميين الذين كانوا يشكلون الطبقة الحاكمة، أو الطبقة الارستقراطية، في الصين. فالملاكون العقاريون كانوا وحدهم القادرين في العادة على تحمل عبء نفقات أبنائهم في المدارس، يرسلونهم إليها استعداداً للامتحانات العامة ليصبحوا من عداد الموظفين المسؤولين. وعند استلام الأبناء مناصبهم يولون اهتمامهم لمصالح طبقتهم العقارية ويدفعون بها إلى الأمام ولا سيما من خلال منشآت الري التي كانت ترفع من قيمة الأرض. وحسب قول «أووين لاتيمور» "كان خلف كل مشروع ضخم وزير متنفذ وخلف كل وزير كتلة قوية من الملاكين العقاريين".

وأخيراً فإن ما عزز رسوخ الحضارة الصينية كان غياب الطبقة الوسطى المستقلة، التي كان من المحتمل أن تتحدى هيمنة الطبقة الحاكمة. فقد وجد في الصين إبان القرون الوسطى عدد من التجار أكثر عدداً وثراءً من تجار أي بلد أوربي، ولكنهم يفتقرون إلى المنزلة الاجتماعية والنفوذ السياسي. وقد خضع التجار الصينيون في أزمنة مختلفة إلى قيود شتى فيما يتعلق بالملبس وحمل الأسلحة وركوب العربات وامتلاك الأرض. وأما مهمتهم المتمثلة في نقل السلع؛ فكانت تعتبر مهمة طفيلية وغير منتجة وأصحابها يحتلون أدنى مراتب السلم الاجتماعي. وكان التجار يفتقرون إلى النفوذ السياسي الذي كان وقفاً على ثالوث (الملاك ــ المثقف ــ المسؤول) والذي تسانده القوات المسلحة الامبراطورية. فالمدن كانت تحت الهيمنة التامة للنخبة الحاكمة وليس تحت هيمنة التجار في الغرب. وإن طموح التجار لم يكن يستهدف دفع أبنائهم لمتابعة أعمال آبائهم وإنما دفعهم للاشتراك في الامتحانات ودخول البيروقراطية وشراء الأرض ومن ثم الالتحاق بالطبقة الأرستقراطية.

وقد ضيّق المسؤولون الحكوميون الخناق على التجار من خلال الهيمنة على نقاباتهم وتنظيم مساعيهم التجارية وفرض الضرائب عليها، ومن خلال إقامة المؤسسات الاحتكارية الحكومية لإنتاج وتوزيع عدد كبير من السلع، التي كان يستهلكها البلاط والإدارة كالأسلحة والمنسوجات والخزف

والسلع الجلدية والملابس والخمور . وامتدت هيمنة الحكومة إلى إنتاج وتوزيع السلع الأساسية ، أمثال الملح والحديد اللذين كانا يمثلان حاجتين ضروريتين للشعب . وفي ظل هذه الظروف لم تكن الفرص سانحة أمام التجار الصينيين ليصبحوا محافظين كما أصبحوا في لندن ، ولا أعضاء في مجالس الشيوخ كما في المدن الألمانية الحرة الضخمة ، ولا من كبار المتقاعدين كما في هولندا ، إضافة لمشاركتهم مشاركة فعالة في الحركات الثورية كتلك الحركات التي اجتاحت إنكلترا في القرن السابع عشر وفرنسا في القرن الثامن عشر .

٢ ــ عصيانات ولا ثورات

علّق « ت . ت . ميدوز » القنصل البريطاني الواسع الاطلاع في الصين في منتصف القرن التاسع عشر بقوله : " إن الصينيين ، من بين تلك الأمم التي أصابت حظاً معيناً من الحضارة ، وأقل الأمم ثورية وأكثرها عصياناً " . وكان بقوله هذا يشير إلى قيام السلالات الحاكمة وسقوطها طيلة آلاف السنين ، الأمر الذي كان لا يفضي إلا إلى استبدال الأسر الحاكمة دون الارتقاء إلى مستوى الثورة . فالتحليل الوارد أعلاه لأسباب « تواصل الحضارة الصينية » يلقي الضوء على سبب بقاء الصين حتى القرن العشرين مهداً « للعصيانات التي لا ترتفع إلى مصاف الثورات » . وسوف تنال هذه الظاهرة قدراً من الوضوح أكبر حين نمعن النظر بنوع العصيانات ، بدءاً من القلاقل الأولى التي كان يمارسها الفلاحون الساخطون مروراً بالعصيان الكامل ومن ثم إلى الخيار الذي اعتمدته قيادة العصيان وبروز السلالات الحاكمة الجديدة ، بدلاً من قيام الأنظمة الاجتماعية الجديدة .

وكانت كل سلالة جديدة تثبت جدارتها بحكم البلاد باستهلالها مرحلة تتصف بالاستقرار والازدهار ، كما كانت ترعى الحياة الفكرية والثقافية وتدافع عن البلاد بإيفاد الحملات العسكرية ضد القبائل البدوية ، وتعمل على توسيع حدود الامبراطورية . ولكن سرعان ما كان يتسلل الضعف إلى هذه السلالة تدريجياً ، نتيجة الانحلال الشخصي لبعض الحكام ومن المنازعات التي كانت تنشب في البلاط بين الزمر الحاكمة وخصيان القصر . وكان مثل هذا الانحلال والتحزُّب يقوض السلطة المركزية ويشجع الفساد في صفوف البيروقراطية . فانتشار الفساد والبذخ في حياة البلاط استدعى فرض المزيد من الضرائب على الجماهير الفلاحية التي كانت وحدها تنتج الفائض الذي يعزز بنية الامبراطورية . وكان من أسباب تزايد الضرائب الحروب الخارجية المكلفة والإعفاءات الضريبية التي يمن بها الأباطرة على العديدين من أفراد الطبقة الحاكمة وعلى المعابد والأديرة البوذية . وقد تسرب الإهمال إلى نظام الري وغيره من المرافق العامة الضرورية للزراعة ، بينما الوهن يدب في أوصال الحكومة .

وتحملت الجماهير الفلاحية، التي صارت موضع إفقار متزايد، وطأة الضرائب المتزايدة. وعندما يقترن هذا الواقع الفاسد مع رداءة الموسم والمجاعات كانت تقترب لحظة الانفجار ويحدث التمرد ضد الملاكين العقاريين وجباة الضرائب الحكوميين. وكثيراً ما كانت تتسع رقعة هذا التمرد وتأخذ في الوقت المناسب، طابع العصيان الذي يصبح بدوره بمثابة الدعوة للعشائر البدوية كي تشن غزواتها، ولا سيما حين تكون الجيوش الامبراطورية في أسوأ حالات الجاهزية. وإن اقتران العصيان الداخلي بالغزو الخارجي كان نذيراً ببداية دورة جديدة — أي اقتراب نهاية السلالة الحاكمة القديمة وقدوم سلالة جديدة. وأما الانتقال إلى سلالة جديدة، فقد كان يحظى بالعقلنة بمفهوم «التقدير الإلهي» أي أن لله قدرة لكل سلالة لأجل محتوم، ولذلك فإن استبدال سلالة من السلالات سرعان ما يجري تقبله على أنه دلالة على انقضاء تقدير إلهي وبداية تقدير آخر.

وتنطوي هذه العملية من وجهة نظر الفلاحين، (إن اتخذت أبعادها كاملة ونجحت في الإطاحة بسلالة ما)، على أربع مراحل مع التنويه إلى قلة عدد العصيانات التي بلغت ذلك الهدف. ففي المرحلة الأولى يتحول عدد من الفلاحين، لأسباب عديدة وجيهة، لقطاع طرق يسلبون المسافرين أو الملاكين الأغنياء، وفي المرحلة الثانية توسع هذه العصابة إطار عملياتها وتنتهك تخوم غيرها من العصابات وينشب الصراع الذي يفضي إلى هيمنة العصابة الأقوى التي تصبح مؤهلة لتوسيع رقعة عملياتها أكثر.

وفي المرحلة الثالثة كانت العصابة تواجه مقاومة الملاكين العقاريين المحليين، الذين كانوا يستنجدون بالقوات الحكومية المتواجدة في أقرب المدن إليهم. وفي حال انتصار الجنود كانت العصابة تتفكك وتبدأ الدورة من جديد، وفي ذروة التفسخ الامبراطوري ينتصر الجنود للثوار ويساعدونهم على احتلال المدينة. وفي المرحلة الختامية كانت العصابة تكتسح مدناً أخرى وتبسط سيطرتها على منطقة واسعة. ولكن هذا الانتصار كان يستدعي قيام التعاون مع طبقة المثقفين المتبحرين في تلك المنطقة، بغية الإفادة من مهاراتهم البيروقراطية لإدارة المنطقة. وسرعان ما كانت القيادات الثائرة تتقبل تدريجياً أعراف ومؤسسات النظام الراسخ القديم وتغدق على أنفسها الألقاب، أمثال الجنرال والدوق وحتى لقب الامبراطور في الحالات القليلة التي كانت تحظى فيها بالانتصار المطلق. وهكذا كان العصيان يتكيس وتختار قياداته الانضواء تحت لواء المجتمع القديم كأعمدة جديدة له. لقد كانت العصيانات الفلاحية المتعاقبة هي الأدوات التي تبرز من خلالها الزمر الحاكمة الجديدة من حين إلى آخر لتعيد التكامل والتضامن للنظام الاجتماعي الراسخ، بدلاً من إزاحته وإحلال نظام جديد، الأمر الذي تكرر طيلة قرون عديدة حتى انقضّت عليه الرأسمالية الغربية ومزقت المجتمع التقليدي، مقوِّضة بذلك عملية العصيانات التقليدية.

٣ ــ الحروب والمعاهدات غير المتكافئة

ظل الصينيون يحافظون، طيلة القرون الثلاثة على الظهور الأولي الذي ظهره البرتغاليون في عام ١٥١٤، باستعلائهم على «برابرة الغرب ذوي الأنوف الطويلة»، فحصروا العلاقات التجارية في عدد محدود من الموانىء، كما رفضوا إقامة العلاقات الدبلوماسية الطبيعية على أساس من التكافؤ. لقد كانوا في غفلة عما يدور في العالم الخارجي وغير مهتمين به، كما أوضح الامبراطور «تشوئن ــ لونغ» في رسالته إلى «جورج الثالث» في عام ١٧٩٣ (تلك الرسالة التي وردت في الفصل السابع). ولكنهم اضطروا خلال القرن التاسع عشر إلى الخروج من عزلتهم وغرورهم من خلال احتكاكهم بالقوى الغربية التي أصبحت في ذلك العصر قوى هائلة من جراء الثورة الصناعية. وعرفت الصين، تلك المملكة السماوية المهيبة الجانب، مرارة الذل من خلال هزائم ثلاث: الأولى أمام بريطانيا في عام ١٨٣٩ ــ ١٨٤٢ والثانية أمام بريطانيا وفرنسا في عام ١٨٥٦ ــ ١٨٥٨ والثالثة أمام اليابان في عام ١٨٩٥. وكانت النتيجة قيام تفاعل متسلسل من الغارات والتصدي لها، أدى إلى ولادة صين جديدة كما خلف المشاكل التي ما برحت تزلزل شرقي آسيا والعالم أجمع حتى اليوم.

إن أول هزيمة مُنيت بها الصين على أيدي القوى الغربية كانت في حرب الأفيون عام ١٨٣٩ ــ ١٨٤٢ وأسباب هذه الحرب تضرب مثلاً حياً عن «أمبريالية التجارة الحرة» إبان ممارستها دورها، ولكن جذورها تعود إلى المتاجرة التي كانت تقوم بها شركة الهند الشرقية مع الهند والصين. فواردات الشركة من الصين قفزت من ٤٫٣٦٥٫٨٤٧ جنيه في العقد الممتد من عام ١٧٦١ ــ ١٧٧٠ إلى ١٩٫٠٩٨٫٣٢٦ جنيه في عام ١٨٢١ ــ ١٨٣٠، وكانت نسبة تزيد على ٩٠٪ من هذه الإنفاقات ثمناً للشاي ومعظم الباقي ثمناً للحرير والخزف. ووقعت الشركة في معضلة تتمثل بكيفية دفع أثمان هذه الواردات في وقت منعت فيه بريطانيا من تصدير السبائك. والصين لا تُبدي اهتماماً بالمنتوجات الغربية. إن الجدول التالي يبين كيف حل البريطانيون هذه المعضلة كما يعرض منشأ حرب الأفيون.

الواردات الهندية / البريطانية إلى الصين
(١٧٦١ ــ ١٨٣٣)

العقد	الفضة البريطانية		السلع البريطانية		السلع الهندية	
	جنيه	٪	جنيه	٪	جنيه	٪
١٧٦١ــ٧٠	٢ر٤٩٣ر١٩٠	٥٢ر٣	١ر١١٣ر٩٥١	٢٣ر٤	١ر٥٥٥ر٠٤٠	٢٤ر٣
١٧٧١ــ٨٠	٧٥٠ر٣٦٣	١٤ر٠	١ر٤٨٢ر٩٦٧	٢٨ر٠	٣ر٠٧٨ر٧٩٥	٥٨ر٠
١٧٨١ــ٩٠	٣ر١٦٨ر٦٢٦	٢٤ر٣	٢ر٨٦٥ر٣٩٢	٢٢ر٠	٧ر١٢١ر٩٣٦	٥٤ر٧
١٧٩١ــ٩٩	١ر٦٠٩ر٧٤٣	٨ر٧	٦ر٨٥٢ر٨٥٨	٣٧ر٢	٩ر٩٦١ر٠٠٤	٥٤ر١
١٨٠١ــ١٠	مبلغ تافه		١١ر٠٠٠ر٠٠٠	٣٣ر٣	٢٢ر٠٠٠ر٠٠٠	٦٦ر٧
١٨١١ــ٢٠	مبلغ تافه		٨ر٥٠٠ر٠٠٠	٢٨ر٣	٢١ر٥٠٢ر٧٧٢	٧١ر٢
١٨٢١ــ٣٠	مبلغ تافه		٧ر٦٠٤ر١٢٦	١٦ر٤	٣٨ر٧٥٤ر٧٨٧	٨٣ر٦
١٨٣١ــ٣٣	مبلغ تافه		٢ر٦٠١ر٢٨٩	١٦ر٠	١٣ر٥٣٩ر١٧٣	٨٤ر٠

المرجع: تان تشونغ «التجارة الثلاثية فيما بين بريطانيا والصين والهند ١٧٧١ ــ ١٨٤٠»، مجلة الاقتصاد الهندي والتاريخ الاجتماعي ــ العدد الثاني (كانون أول ــ ١٩٧٤) : ٤١٣ .

ويبين هذا الجدول أن شركة الهند الشرقية كانت في القرن الثامن عشر تدفع مقابل الشاي الصيني، الذي أصبح مشروباً رائجاً في الوطن ثلاث سلع: الفضة والبضائع البريطانية والبضائع الهندية. وبعد عام ١٨٠٠ توقفت صادرات الفضة البريطانية واستمر تصدير البضائع فقط؛ ولكن تصدير البضائع الهندية أربع مرات من العقد الممتد من عام ١٧٩١ ــ ١٧٩٩ إلى العقد ١٨٢١ ــ ١٨٣٠. وأما سبب هذه القفزة المثيرة؛ فقد كان الأفيون الهندي الذي طرحه الملاحون الأوربيون في الموانىء الصينية لأول مرة في القرن السابع عشر. وللمحافظة على التجارة الفتية والمدرارة للربح كان ممثلو الشركة يطرحون الحجة التالية: إذا توقف تصدير الأفيون الهندي إلى الصين؛ فيجب أن تحل محله الفضة البريطانية. ولكن هذا التبرير لم يستند إلى أي واقع والجدول التالي يبين

أن الصادرات الهندية إلى الصين التي كانت تتألف في معظمها من القطن الهندي كانت كافية، بغض النظر عن الأفيون، لتسديد كلفة الواردات الصينية إلى بريطانيا.

الميزان التجاري البريطاني / الصيني (١٧٩٢ ــ ١٧٩٥)
(بالجنيهات)

العام	الاستثمار البريطاني في السلع الصينية	الصادارت الهندية البريطانية إلى الصين باستثناء الأفيون	الميزان التجاري لصالح بريطانيا
١٧٩٢	١٫٥٢٢٫١٠٠	١٫٤٦١٫٢٢١	- ٦٠٫٨٧٩
١٧٩٣	١٫٢٧٩٫٦٢٣	٢٫٠١٣٫٥٧٠	+ ٧٣٣٫٩٤٧
١٧٩٤	١٫٥٦٦٫١٩٦	١٫٤٦٤٫٤٢٧	- ١٠٣٫٦٦٩
١٧٩٥	١٫١٦٦٫٢٨٠	١٫٤٠٤٫٧٦١	+ ٢٣٨٫٤٨١
		الرصيد الإجمالي	+ ٨٠٧٫٧٨٠

المرجع: المصدر السابق ٤٢٠

إن حجة الشركة في الدفاع عن تجارة المخدرات لم تكن الأمر الوحيد الذي ينطوي على التضليل وإنما سفنها التي كانت تبحر بصناديق الأفيون تحت ستار رسمي، بأنها شحنات «الملح الصخري». وبينما تسير هذه العملية على قدم وساق، صرح مجلس مديري الشركة في عام ١٨١٧: "لو كان لدينا إمكانية لمنع استعمال هذا العقار منعاً باتاً، إلا لغرض الدواء لفعلنا ذلك عن طيبة خاطر منا رأفة بالجنس البشري"[3]. وفي ظل هذه الظروف زاد متوسط العدد السنوي للصناديق المصدرة، الذي يزن كل منها بين ١٣٣ ١/٣ رطلاً من الأفيون و١٤٩ رطلاً، و٢٠٤٣٫٥ في الفترة الممتدة من ١٧٩٥ ــ ١٨٠٠ إلى ٢٤٣٥٥ في العقد ١٨٣١ ــ ١٨٤٠.

لم يكن الإتجار بهذا العقار يعود بالأرباح الضخمة المباشرة على شركة الهند الشرقية وحسب ولكنه زاد في الأرباح غير المباشرة من خلال حفزه القوة الشرائية الهندية على السلع القطنية البريطانية. ودب الذعر في صفوف رجال الصناعة في مانشستر، عندما بدأت الحكومة الصينية باتخاذ التدابير

الفعالة ضد واردات الأفيون، وقدموا بسخاء وحماس المساعدات المالية لحرب الأفيون. وضعت بكين في عام ١٧٢٩ وعام ١٧٩٩ القوانين التي تحظر واردات الأفيون، فزادوا التهريب غير المشروع (الذي يفسر تمويه الملح الصخري) بصورة متسارعة خلال القرن التاسع عشر. وأما آثار هذه التجارة على المجتمع الصيني؛ فقد كانت هدامة: تزايد الإدمان والمضار الصحية، انتشر الوباء للأسر، وتسربت الموارد المالية الامبراطورية وعمَّ فساد المسؤولين المتواطئين مع المهربين.

في عام ١٨٣٩ أوفد الامبراطور الصيني إلى كانتون رجلاً موثوقاً يتصف بالاستقامة والحزم ويدعى «لين تسي هسو» ويتمتع بالصلاحيات اللازمة لفرض الحظر على واردات الأفيون. ضبط لين عشرين ألف صندوقاً من الأفيون وأتلفها في احتفال جماهيري. ولكن البريطانيين في هذه المرحلة من مراحل أمبريالية التجارة الحرة، اعتبروا هذا التصرف تعدياً لا يمكن التغاضي عنه على حقهم في التجارة بمنتهى الحرية في أية بقعة من بقاع الأرض. فبمعزل عن المبادئ النظرية قام «ويليام جاردن»، التاجر البريطاني السباق إلى الإتجار بالأفيون ومؤسس تلك الشركة التجارية العظيمة التي تحمل اسمه، وندب الصين في هذا الزمن: "استحالة رؤية غليون يشتعل فيه الأفيون، وانعدام أي بائع تجزئة.... وكف البحث عن هذا العقار"[4]. وتمكن جاردن من عرض هواجسه في مقابلة طويلة مع وزير الخارجية البريطاني اللورد بالمرستون. ولذلك فليس من المستغرب أن تسارع السفن الحربية البريطانية لملاقاة السفن الشراعية الصينية ومحاربتها من أجل تلك القضية التي صورتها لندن بأنها حرية التجارة.

بدأت الحرب الشاملة في تشرين الثاني / نوفمبر / عام ١٨٣٩، ولكن مجرى العمليات سرعان ما كشف عن ضعف القوات الصينية بشكل مطلق ووجود فوارق أساسية بين الطرفين، نتيجة تقدم التكنولوجيا العسكرية الأوربية، بشكل أفضل عما كانت عليه بين الغزاة الإسبان والآزتيك، وهذا ما ظهر في الخطة الصينية التي كانت تقضي بربط المفرقعات النارية على ظهور عدد من القرود وقذفها على سطوح السفن البريطانية. وكانت الفرضية أن ألسنة اللهيب سوف تنتشر في كل الاتجاهات وقد تصل، إن حالفها الحظ، إلى مستودعات البارود وتفجير السفن. وهكذا تم استقدام تسعة عشر قرداً إلى هيئة الأركان بشكل فعلي وكما قال ضابط صيني: "لم يتجرأ أحد الاقتراب من السفن إلى مسافة تكفي لقذف القرود على سطوحها وفشلت الخطة"[5]. وعندها تمكن البريطانيون بعمارة من السفن وبضعة آلاف من الجنود، أن يحتلوا الموانئ الصينية الواحدة تلوى الأخرى حسب مشيئتهم. وفي عام ١٨٤٢ استسلمت حكومة بكين وقبلت معاهدة «نانكينغ» التي كانت الأولى بين سلسلة من المعاهدات غير المتكافئة التي نالت من سيادة الصين إلى حد كبير.

في معاهدة نانكينغ، تنازلت الصين عن جزيرة هونغ كونغ وفتحت خمسة موانىء أمام التجارة الخارجية وهي كانتون، فوشو، نينغبو، آموي وشانغهاي. وفي هذه الموانىء سُمح للقناصل البريطانيين أن يتمركزوا فيها وللتجار البريطانيين استئجار الأراضي لغرض البناء والعمل. ووافقت الصين أيضاً على تعرفة نظامية مقدارها ٥٪ حسب قيمة الفاتوة AD VALOREM غير خاضعة للتبديل إلا باتفاق الطرفين. هذا البند حرم الصين من استقلالها بفرض التعرفة الجمركية وحرمها بالنتيجة من السيطرة على إيرادها الوطني. وما هو أشدُّ من ذلك المعاهدة التكميلية التي وقعتها الصين في العام التالي مُنحت بريطانيا بموجبها معاملة خارج إطار التشريعات الوطنية فيما يتعلق بالقضايا الجزائية، كما منحت حق معاملتها كأكثر الدول رعاية، مما ضمن لبريطانيا امتيازات إضافية لم تكن تمنحها الصين لأية قوى أخرى.

إن معاهدة نانكينغ لم تخفف التوتر بين الصين والأوربيين، لأن الأوربيين خاب أملهم في انفتاح تلك المعاهدة، الأمر الذي لم يفض إلى توسع كبير للتجارة، كما كانوا يأملون. ولذلك فقد كان العلاج، حسب ظنهم تأمين تنازلات أكثر. وأما الصينيون فقد شعروا، من الناحية الأخرى، أن المعاهدات قدَّمت من الامتيازات أكثر مما يجب وأن الفرقاء الآخرين يتملصون دائماً من تنفيذ التزاماتهم التي وردت في المعاهدات. إضافة لذلك فإن الأوربيين من تجار ومغامرين أثاروا بسلوكهم الماجن السخط من الجماهير الصينية بعد أن وصلوا إلى الموانىء الصينية بأعداد كبيرة.

وبسيطرة هذه المشاعر على الفريقين فلم يعد من المستغرب أن نشوب الأعمال العدوانية في عام ١٨٥٦ مرة ثانية، حيث انضمت فرنسا إلى بريطانيا ضد الصين. ولقد برهنت القوات الغربية عن سطوتها، كما في الحرب الأولى وفي حزيران عام ١٨٥٨، اضطر الصينيون للتوقيع على معاهدة «تيانتسين». ولكن التلكؤ في تنفيذ شروط هاتين المعاهدتين أدى إلى تجدد الأعمال الحربية، حيث احتلت القوات الفرنسية/البريطانية، العاصمة وأجبرت الصين على توقيع معاهدة بكين في عام ١٨٦٠. لقد فتحت معاهدات تيانتسين وبكين عدداً أكثر من الموانئ على ساحل الصين وفي عمقها، كما وسعت وحددت من جديد التشريعات الخارجة عن إطار التشريعات الوطنية وسمحت بتأسيس المفوضيات الأجنبية في بكين وإقامة البعثات التبشيرية المسيحية في أنحاء الصين.

وأما الهزيمة الثالثة التي عاشت الصين مرارتها؛ فقد كانت من أكثر الهزائم إذلالاً، لأنها تمَّت على أيدي امبراطورية اليابان الصغيرة المجاورة. وسوف نرى في الفصل السابع عشر أن اليابانيين، على نقيض الصينيين، تمكنوا من تكييف التكنولوجيا الغربية وفق حاجاتهم واستخدموها لبناء مؤسسة عسكرية فعالة. فبعد أن أنجزت اليابان ما عجزت أية دولة شرقية عن إنجازه بدأت

تطالب بحقها في كوريا من خلال مزاعم مبهمة . فتقليدياً كان الكوريون يعترفون بالسيادة الصينية ، كما كانوا يدفعون الجزية دورياً لليابان . ولذلك فعندما أرسلت الصين قوة صغيرة إلى كوريا في عام ١٨٩٤ ، استجابة منها لطلب العون على قمع ثورة داخلية ، أرسى اليابانيون على الساحل عدداً من السفن الحربية . فتصادمت القوتان وأعلنتا الحرب بين الصين واليابان في آب عام ١٨٩٤ . ومرة ثانية اندحرت الجيوش الصينية بسهولة أمام القوات اليابانية الحديثة . وفي نيسان /ابريل/ عام ١٨٩٥ ، اضطرت الصين لقبول معاهدة « شيمونوسكي » التي فرضت على الصين بدفع التعويض عن الأضرار والاعتراف باستقلال كوريا وأن تتنازل لليابان عن جزيرة فورموزا وجزر « البسكادور » وشبه جزيرة « لياوتونغ » وأن تفتح أربعة موانىء جديدة أمام التجارة الخارجية . وجزعت القوى الأوربية من ظهور منافس جديد على الامتيازات في الصين ، فتقدمت روسيا وفرنسا وألمانيا بطلب مشترك لإعادة شبه جزيرة لياوتونغ الاستراتيجية إلى الصين ؛ فقبلت اليابان الطلب عن طيبة خاطر .

وهكذا تكشفت الامبراطورية الصينية العظيمة عن دولة في منتهى الضعف أمام جار ضعيف مزود بأحدث آلات الحرب . ويضاف إلى ذلك أن القوى الأوربية كانت طيلة السنوات السابقة تستغل ضعف الصين وتضم المناطق البعيدة التي كانت قد اعترفت تقليدياً بسيادة بكين عليها منذ عهد بعيد . فروسيا أخذت وادي آمور والمناطق المجاورة للبحر واحتلت لفترة محدودة من الزمن منطقة « إيلي » في وسط آسيا . وأما فرنسا فقد وضعت يدها على الهند الصينية ، كما أخذت بريطانيا بورما وبسطت اليابان ، بعد هزيمة الصين سيطرتها على كوريا ، وضمت هذه المنطقة إليها صراحة في عام ١٩١٠ . وقامت الدول الغربية بتقسيم الصين إلى مناطق نفوذ ، مما اضطر الصين إلى الاعتراف بالأولوية السياسية والاقتصادية لهذه الدولة أو تلك في مختلف المناطق . وهكذا أصبحت منطقة يونان والمنطقة المتاخمة للهند الصينية ضمن النفوذ الفرنسي ، ومنطقة كانتون ووادي يانغتزي والمنطقة الواقعة بينهما ضمن النفوذ البريطاني ومنشوريا ضمن النفوذ الروسي وشانتونغ ضمن النفوذ الألماني وفيوكين ضمن النفوذ الياباني .

٤ ــ عصيانات جديدة ولا ثورات

هزّت الإهانات والنكبات مركز سلالة تشينغ أو مانشو الحاكمة وبدأ الكثيرون من الصينيين يحملونها مسؤولية الكارثة القومية . وأصبحت موضع السخط العارم للشعب ولا سيما أنها كانت ذات منشأ غريب عنه . فلو قام مثل هذا الموقف العصيب في الماضي لكان تفسيره بأنه دلالة على انقضاء عهد التقدير الإلهي وأصبح بمقدور العصيانات الجماهيرية فرز سلالة جديدة وإحلالها محل سلالة مانشو ، ولكن تدخل القوى الكبرى سدّ كل المنافذ أمام هذا النهج التقليدي .

ونشبت عصيانات عديدة في منتصف القرن التاسع عشر منها عصيان « نيين » في عام

١٨٥١ ــ ١٨٦٨ في قرى شمالي الصين ومدنها الصغرى، والثورات الإسلامية في عام ١٨٥٥ ــ ١٨٧٣ في شمالي غربي الصين وجنوبها الغربي، وتمرد جالية مياو في الجنوب في عام ١٨٥٥ ــ ١٨٧٢. ولكن هذه الحركات جميعها كانت تفتقر إلى الوعي الإيديولوجي والتنظيم السياسي؛ فجاءت بمثابة ردود أفعال على مظالم محلية معينة ودونما أية أهداف لقيام نظام اجتماعي جديد. وأما عصيان «تايبنغ»؛ فقد كان يختلف عن غيره في انتشاره وجوهره. إذ سيطر على ضفتي يانغتزي وانتشر شمالاً حتى كاد يصل إلى بكين وغرباً إلى تشيشوان وجنوباً إلى كوانغ تونغ. ونظراً لتأثره بالغرب، والتعاليم المسيحية، على نقيض غيره من العصيانات الفلاحية، ومن أهدافه قيام الإصلاح الاجتماعي. ولكن حركات الإصلاح الاجتماعي في الصين، كانت كالحركات المماثلة في العالم الثالث، جابهت معارضة المصالح الراسخة الغربية القوية التي كانت ستفقد الكثير فيما لو أعيد بناء النظام القديم على أساس جوهري. ولذلك فإن عصيان تايبنغ الذي أوشك على النجاح تم قمعه من خلال التعزيز الغربي القوي للسلالة الحاكمة بالدرجة الأولى.

ينتسب قائد عصيان التايبنغ المدعو «هونغ هسيوشووان» لأحد أفراد الأقلية اللغوية HAKKA في جنوب الصين وهو من الذين لازمهم الفشل في أن يصبح مثقفاً متبحراً، بسبب عجزه عن النجاح في الامتحانات الدورية التي كان يقدمها في كانتون. لقد كان صوفياً لقناعته بأنه مدعو أن يكون المسيح الجديد ــ المفهوم الذي تأثر به من المسيحية التي تعلمها من احتكاكه بالبعثات التبشيرية البروتستانتية في كانتون. وكانت تراود هونغ بعض التخيلات في أنه الإبن الثاني لله، أخ ليسوع، مرسل من الله للقضاء على آثام هذه الدنيا، الأمر الذي أفضى إلى مدركات الإصلاح الاجتماعي القائمة على الموروثات الصينية القديمة من أمثال شعائر «تشو» (في القرن الثاني قبل الميلاد) التي كانت تجسد الطوباوية في الفكر الصيني العريق. لقد تصور هونغ، وسعى إلى تحقيق مجتمع المساواة الفاضل الذي تلغى فيه طبقة المتبحرين الحاكمة والذي تنال فيه كل أسرة الأرض للعمل بها وليس لامتلاكها، كما يجد الفائض فيه عن حاجات كل أسرة سبيله إلى مخازن الدولة.

تنطح عصاة التايبنغ لمحاولة إجراء تلك التحولات الاجتماعية الأساسية التي استلهمتها الحركات الثورية في القرن العشرين والتي كانت مثار إعجاب الشيوعيين الصينيين المعاصرين. ومن بين تلك التحولات خلع سلالة مانشو الحاكمة وحظر الأفيون والتبغ والكحول ومعارضة مخطوطات الأجداد ورموز البوذية والتاوية والكونفوشيوسية. وأهم ما يلفت النظر في تلك التحولات، إصرار العصاة على تحرير المرأة ومساواتها بالرجل ومنعوا التسري وتقييد القدمين وتعدد الزوجات والبغاء وصفقات الزواج، وتأكيدهم على حق النساء في تسليم المناصب القيادية أسوة بالرجال.

أيّد الغربيون عصاة التايبنغ لتصورهم أن التوجه المسيحي لدى هونغ، سوف يقوده إلى إقامة

أوثق العلاقات الدبلوماسية والروابط التجارية مع الدول المسيحية. وكتبت صحيفة هيرالد في شمال الصين في ٧ كانون الثاني من عام ١٨٥٤ قائلة "إننا نعتبر هونغ وهو يسرع الخطى إلى الأمام، بأنه المفتاح الحقيقي للصين واتحادها مع العالم الغربي. وإننا واثقون بأن تجارنا في ظل نفوذه الأكثر تنوراً، سوف يستبدلون المصاعب والعقبات الحالية بتلك المنافع التي تعود بها التجارة الحرة المتبادلة والنقية"[6]. ولقد تأثر الغربيون في بداية الأمر بالتقارير الواردة حول حسن تنظيم وترتيب التايبنغ واستبشروا خيراً لتحسين العلاقات التجارية. فالقبطان «باري» الذي أمضى أسبوعين في شانغهاي في أيار عام ١٨٥٣ روى أن عصاة التايبنغ منظمون تنظيم جماعة «المورمون MORMONS»* وأثنى عليهم بقوله "إنهم جيش ثوري منظم يخوض معركة نبيلة دفاعاً عن عقيدة دينية ونظام سياسي أكثر تحرراً وتنوراً"[7].

وسرعان ما بدأ هذا الموقف المتعاطف يتحول تدريجياً، لأن التجار والدبلوماسيون الأوربيون الذين قدروا أن مصالحهم ستكون في حال أفضل إن هم حافظوا على بقاء سلالة مانشو في الحكم وسحقوا الثوار. وبما أن الانتصار المرتقب السريع لعصاة «التايبنغ» لم ير النور فإن الحرب الأهلية المتطاولة كانت تقلص حجم التجارة تقليصاً خطيراً. ففي عام ١٨٥٣ مثلاً صدرت الولايات المتحدة من السلع القطنية إلى الصين ما قيمته ٢٫٨٣١٫٣٥٤ دولاراً، ولكن متوسط تلك الصادرات في عامي ١٨٥٤ و ١٨٥٥ لم يكن أكثر من ٤٠٠٫٠٠٠ دولار. كما إن اتفاقيات بكين (١٨٦٠) التي تم التوقيع عليها في غمرة ذلك العصيان، فتحت عدداً من الموانىء على الساحل وفي الداخل أيضاً في وجه التجارة. وبما أن عصاة التايبنغ كانوا يسيطرون على معظم مناطق الداخل؛ فقد حرموا الأوربيين الإفادة من هذه الامتيازات الجديدة الفائدة الكاملة المرجوة. وأخيراً فإن الحظر الذي فرضه العصاة على الأفيون، أغضب البريطانيين الذين حاولوا عبثاً الدفاع عن حريتهم في تلبية طلب الأفيون في حال قيامه.

ونظراً لهذه الظروف فإن صحيفة هيرالد في شمال الصين، انقلبت على موقفها السابق وبدأت تُشَهِّر بعصاة التايبنغ وتصفهم بأنهم «لصوص وقطاع طرق» كما كتبت: "إن القليل من الصينيين يهتمون بالوسيلة، التي تضع حداً سريعاً لهذه الفوضى التي طال عليها الزمن والتي ألحقت أفدح الأضرار بالتجارة"[8]. وأما المبعوث البريطاني المطلق الصلاحية «السير جون باورينغ» الذي كتب سابقاً إلى اللورد بالمرستون "لا يمكن لمصر أن تصبح بلداً صناعياً" (راجع الفصل الثاني، المقطع الثالث)، كتب الآن إلى لندن أن من الأفضل تعزيز "الحكومة الامبراطورية القائمة على الرغم من أنها قد تكون سيئة وفاسدة وجاهلة"[9]، كما إن المبعوث الأمريكي «ويليام ب. ريد»

* طائفة دينية أمريكية أنشأها جوزيف سميث في عام ١٨٣٠.

كتب على نحو مماثل إلى واشنطن: "إن العصيان الذي كان يرتقب منه الخير العميم فيما مضى أصبح الآن مجرد فوضى عارمة على نحو ضار يستوجب وضع حد له ومؤازرة السلطة الامبراطورية ....." (10).

وعملت الحكومات الغربية وفق هذه النصائح؛ فجعلت إيرادات الجمارك البحرية في متناول يد الحكومة الامبراطورية وزودتها بالأسلحة والسفن البخارية والتقنيين. كما زودت الغارات الأجنبية الحكومة بالمرتزقة الأجانب ــ رجالاً وعتاداً ــ منهم المغامر الأمريكي «فردريك تاونسند وورد» والضابط البريطاني «تشارلز جورج غوردن» من سلاح الهندسة البريطاني الملكي الذي استلم قيادة «الجيش الذي لا يقهر» وصار يعرف باسم «غوردن الصيني» وبالإضافة إلى ذلك، قامت قوة صينية فرنسية مشتركة باستعادة المدينة الأساسية هانغتشو من أيدي العصاة.

وأما الحد الذي ساهم فيه التدخل الأجنبي بالهزيمة النهائية التي لحقت بعصاة التايبنغ؛ فإنه لا يزال مثار قدر كبير من الجدل؛ فليس بوسع أحد أن يبرهن على حتمية سقوط السلالة الحاكمة في حال انعدام المساعدات الغربية، ولكن من الواضح فعلاً أن المساعدات الغربية ساهمت مساهمة أساسية في استمرار السلالة الحاكمة على رأس السلطة، مثلما ساهمت بعض التكتلات الجدية ضمن العصاة في تلك النتيجة، إضافة إلى موقف الطبقة المثقفة موقفاً ليس غريباً عليها، ألا وهو إحجامها عن التعاون مع العصاة تعاوناً محفوفاً بالمخاطر.

ومهما كانت الأسباب التي أدت إلى هزيمة العصاة في خاتمة المطاف؛ فإن تأثيرهم العميق على صين القرن التاسع عشر ليس موضع سؤال على الإطلاق. إن عقداً ونصف من القتال الضاري ألحق قدراً عظيماً من الدمار بالبلاد. وقدر المراقبون الغربيون الخسائر البشرية من ٢٠ إلى ٣٠ مليون نسمة غير أن استقصاءات المؤرخ «هو بنغ ــ تي» تشير إلى رقم أكبر من هذا في مقاطعات يانغتزي الأربع وحدها. كما إن العصيان قد أضعف السلالة الحاكمة على نحو مستديم؛ إذ أجبرها على قبول إنشاء الجيوش الإقليمية بقيادة الأقوياء من مسؤولين وحكام في المقاطعات. وأصبح هؤلاء القادة يمولون مساعيهم بجباية ضرائب الأرض التقليدية وبفرض رسوم جديدة على التجارة، وبدلاً من تحويل هذه الإيرادات إلى الخزينة الامبراطورية عمدوا إلى استخدامها لشراء الأسلحة من الغرب وتعزيز جيوشهم الشخصية، ولذلك حدث تحول أساسي للسلطة العسكرية والسياسية من الحكومة الامبراطورية إلى القيادات الإقليمية، التي لم تعد وقتها تتردد في التعبير عن آرائها حيال المسائل الوطنية وفي إجراء المفاوضات المباشرة مع الحكومات الأجنبية.

ونتيجة لذلك فقد لحق الضعف بالسلالة الامبراطورية في علاقاتها مع الحكومات الأجنبية

وبرعاياها الصينيين . وهكذا أصبح بمقدور القوى العظمى أن تتدخل في الشؤون الصينية على نحو أعمق من تدخلها في الزمن القديم ، فأجبرت الحكومة الامبراطورية على طرد المسؤولين الذين كانوا في اعتبارها أعداء لمصالحها ، وهيمنت على جباية وإدارة الرسوم الجمركية البحرية واستبعدت الصينيين من المناصب العليا في إدارة الجمارك وقدروا بآلاف المستخدمين . وأما « مؤسسة الإنعاش العالمية » التي قامت في شانغهاي ؛ فقد وسعت حدودها بمختلف الوسائل اللا مشروعة ، مما أدى إلى انعدام السلطة القضائية للحكومة الامبراطورية على رعاياها الصينيين وعلى الأجانب المقيمين ضمن حدود تلك المؤسسة . ولقد كان السبب الرئيسي لضعف السلطات الامبراطورية في وجه مثل هذا الانتهاك الأجنبي هو خوفها ، بعد محنة التايبنغ من قيام عصيان فلاحي جديد . فمسؤولو سلالة مانشو كانوا يفضلون الإذعان للأجانب بدلاً من تعبئة رعاياهم الصينيين والتضامن معهم .

وأخيراً فإن عصاة التايبنغ ، خلفوا وراءهم ذلك الإرث الثوري الذي بقي حياً حتى الأزمنة الحديثة ، فالشعارات التي رفعوها من أمثال « الأرض للعاملين بها » و « لتسقط سلالة مانشو الشريرة » ومطالبتهم بالمساواة بين المرأة والرجل وإصرارهم على الاستقلال عن السيطرة الأجنبية ، ذلك كله ترك أعمق الآثار على القيادات الوطنية من أمثال « صن يات سن » وحتى على الشيوعيين الذين جاءوا بعده . إن هذا الموروث الثوري القومي الذي خلفه أولئك العصاة يساعد في تفسير تلك المعاملة المغرضة السلبية والمفضوحة التي لا زال يتعرض لها عصاة « التايبنغ » حتى يومنا هذا من قبل معظم المؤرخين الغربيين . فلقد تنبه في النهاية مؤرخ أمريكي هو « ستيفان أوهالي جيروم » إلى هذا « التأريخ الرسمي المغلوط لذلك الموروث » فقال :

" كان تأثير عصيان التايبنغ مهماً وعظيماً جداً بالنسبة للتاريخ الحديث ، مما يتيح إثارة أسئلة خطيرة عن سبب عدم حصوله الاهتمام الجاد المنصف طيلة هذه السنين .... فمال المؤرخون إلى الاعتماد كلياً على .... وثائق مزيفة تزييفاً فاضحاً وأحياناً على وثائق مضللة فيما يتعلق بعصيان التايبنغ ، كما اعتمدوا على تقارير الشرطة السرية لسلالة تشينغ ، وعلى فيض كبير من الدعايات المناهضة للتايبنغ ، مما ورد على ألسنة الأجانب الذين كانوا يساندون قضية سلالة تشينغ .... ولا بد من قيام موقف افتراضي مماثل ، حيال كتابة معظم تواريخ حرب الهند الصينية في الخمسينيات والسبعينيات (١٩٥٠ / ١٩٧٠) ، والتي سوف تكتب للقرن القادم اعتماداً أساسياً على البيانات الرسمية لحكومة سايغون ولدائرة البنتاغون الرسمية ، إضافة إلى اعتمادها على بعض الوثائق المختارة من قبل بعض المناصرين لتدابير يمثلونها هم أنفسهم .

ومع ذلك فمثلما يوجد فيض من الأدب الذي يلقي ضوءاً مختلفاً على حرب الهند الصينية

ـــ بما في ذلك وثائق البنتاغون وغيرها من التقارير المستقلة الوافرة الخبرة ـــ كذلك وجدت أيضاً أدلة قيمة معاصرة لأحداث ١٨٥٠ ـــ ١٨٦٠، بحيث ألقت نوراً أفضل على عصاة التايينغ. فالسؤال هو لماذا لم تستخدم هذه الأدلة الاستخدام المناسب؟....

يجب أن نتذكر ونتحدث عن ثوريين صينيين، حاولوا أن يكونوا مسيحيين ويصادقوا الغربيين، كما كان لهم أنصار مفوهون في الغرب، ولكنهم على الرغم من ذلك كله انسحقوا من جراء التواطؤ الغربي إلى حد كبير ـــ لأنهم كانوا يهددون تجارة الأفيون المدرارة للربح، كما كانت حكومة تشينغ قد برهنت عن نفسها (في اتفاقية بكين لعام ١٨٦٠) على أنها مطواعة سهلة الانقياد"[11].

إن التشبيه الذي يسوقه «أوهالي» بين عصيان التايينغ وحرب الهند الصينية الحديثة، وارد أيضاً في التقرير التالي على لسان «غوردن الصيني» الذي عاش، بكل وضوح، في الصين مرارة ذلك الإحباط الذي عاشه الجنود الأمريكيون في الهند الصينية وللأسباب نفسها أيضاً:

"إن خدمة زهاء أربع سنوات في هذه البلاد أوصلتني إلى القناعة التامة بأن كلا الفريقين فاسدان. ولكن على المرء أن يعترف بأن لدى فريق التايينغ على الأقل شيئاً من التجديد وإهمالاً للكثير من العادات التافهة والوثنية على نقيض ما هو موجود لدى سلالة مانشو. وفي الوقت الذي فيه عيناي مفتوحتان تماماً على عيوب شخصية العصاة، من خلال مراقبتي لهم عن كثب طيلة أشهر ثلاثة، فإنني ألمس بعض المزايا التي تبشر بالخير والتي ألمسها حتى الآن لدى الامبراطوريين. إن ثوار «الماندرين» رجال شجعان ونبلاء بلا استثناء، فما أن تلمح «تشونغ وانغ» ـــ الذي هو معنا الآن ـــ حتى تقول مباشرة إن مثل هذا الرجل جدير بالنجاح. ولا يمكن مقارنته مع «فوتاي»، أو الأمير كونغ، أو أي ضابط آخر من ضباط سلالة مانشو.

من المستحيل إذاً إلقاء القبض على واحد من هؤلاء الدعاة القساة الجبناء «التايينغ» في متاهات أقنية الدلتا. لقد بثوا جواسيسهم على تحركاتنا في كل المناطق التي حولنا ويعرفون، كما نعرف نحن، أي نوع من الجواسيس هم. ولذلك فإنهم يواصلون تكتيكاتهم المثيرة باطمئنان نسبي على بعد بضعة مئات من الأميال من صفوفنا، ومن ثم يهربون ويتوارون عن الأنظار عبر الخنادق وفي الحقول، حيث يستحيل الوصول إليهم، الأمر الذي يدركه هؤلاء الأشرار أتم الإدراك ولا سيما حين يحاول اقتفاء آثارهم الجنود الأجانب الذين تعوقهم معداتهم الثقيلة. إن اصطياد الجنادب في حقل من القش اليابس باستخدام كلاب الصيد لهو أمر معقول أكثر من إرسال الجنود ليجوبوا منطقة تمزقها الأقنية المتعرجة والمتداخلة، أملاً بالإمساك بهؤلاء العصاة ذوي الأقدام الخفيفة والبشرة الملساء"[12].

٥ ـــ الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي

لقد كانت المعاهدات غير المتكافئة بمثابة الأساس المشروع للتغلغل الاقتصادي الغربي في الصين، تغلغلاً تسارعت خطاه بعد قمع عصاة التايبنغ. لقد مهدت تلك المعاهدات السبيل أمام فتح زهاء التسعين ميناء على شاكلة موانىء المعاهدات التي كان يتحرك فيها رجال الأعمال الغربيون خارج إطار التشريعات الوطنية الصينية. وفي ظل قوانين التعاقد والمسؤولية الشخصية المعمول بموجبها في الغرب. ففي هذه الموانىء تمكّن الغربيون حيازة الملكية بعقود إيجار، مدتها تسع وتسعون عام، تجيز لهم إقامة المصانع والبنوك والشركات التجارية. وكانت هنالك مناطق نفوذ للأجانب مدوا إليها السكك الحديدية وحصلوا على امتيازات التعدين وأقاموا قوات الشرطة الخاصة بهم، الأمر الذي جعلهم يحكمون سيطرتهم على أقاليم بأكملها أمثال منشوريا «الروسية» وشانتونغ «الألمانية» وفيوكين «اليابانية».

وأما إدارة الجمارك البحرية وإدارة المواصلات البريدية؛ فقد كانتا تقنياً مؤسستين صينيتين ولكنهما بإدارة الأجانب الذين تسلموا فيهما المراكز الرفيعة، فكانت عائدات الجمارك تجد سبيلها مباشرة لتسديد الديون الأجنبية التي كان معظمها تعويضات مفروضة على الصين إثر الحروب الثلاث وتمرد المصارعين (١٩٠٠)، حيث حاصرت الجماهير الصينية الغاضبة، المفوضيات الأجنبية حتى جاءت قوات دولية في حملة على بكين وأنقذت المفوضيات. وبغية دفع تعويض الثلاثين مليوناً من الجنيهات الإنكليزية في أعقاب هزيمة الصينيين أمام اليابان اضطروا للحصول على القروض التي كلفتهم إعادة تسديدها مائة مليون حنيه، وكذلك الأمر بالنسبة لدفع غرامة ثورة المصارعين التي كانت ٣٣٣ مليون دولار أمريكي، حيث اضطرت الحكومة الامبراطورية إلى دفعها على شكل أقساط سنوية استنفذت معظم دخل الحكومة.

وأخيراً فإن الشركات الغربية لم تكتفي باستغلال الأيدي العاملة الصينية في مصانع النسيج والمناجم وأحواض السفن وحسب، وإنما كانت تستغلها أيضاً في «تجارة الخنازير» الشنيعة التي كانت على غرار تجارة الرقيق الإفريقية القديمة (راجع الفصل الخامس، المقطع الثاني). فعلى الرغم من احتجاجات الحكومة الامبراطورية كان العمال الصينيون منذ عام ١٨٤٧ يُشحنون بحراً بشكل غير مشروع إلى بلدان ما وراء البحار للعمل في المناجم والمزارع ومشاريع الإنشاءات كمد السكك الحديدية وغيرها. وتعاظمت هذه التجارة بالعمال الكوليين COOLIE من الهند واليابان ومن الصين أيضاً، حتى فاقت في أعداد العمال المشحونين أعداد تجارة الرقيق القديمة، لأن المقاولين الصينيين كانوا يتلقون رسوماً عن كل رأس يأتون به إلى محطات الشحن البحري.

لقد كان هذا العمل نظرياً عملاً تعاقدياً طوعياً (مع أن الطواعية لم تكن أكثر من أسطورة، عندما كان العمال الكوليون الجهلة يقبلون العقود المكتوبة التي لا يفقهون منها شيئاً) أما عمليات القنص والخطف، فلم تكن غريبة على هذا العمل أيضاً. وكانت عملية شحن الكوليين بحراً إلى ما وراء البحار، تجري على سفن يطلق على واحدتها اسم «الجحيم العائم» بسبب ارتفاع معدلات الوفيات، ارتفاعاً يعيد إلى الأذهان ذكريات معدلات الوفيات في سفن الرقيق القديمة. وعندما حاولت السلطات الصينية تنظيم هذه التجارة، نقل المقاولون مساعيهم إلى ماكاو، حيث شحنوا منها في عام واحد ٥٢٠٧ من العمال إلى كوبا و٨٤١٧ عاملاً إلى البيرو. فسان فرانسيسكو وحدها استقبلت ١٠٨٤٧١ عاملاً قبل عام ١٨٦٣، اشتغل معظمهم في المناجم ومد السكك الحديدية، كما تم شحن غيرهم من العمال إلى جزر الهند الغربية وهاواي وسومطرة والملايو. لقد كانت «تجارة الخنازير»، كما صارت تدعى، هي السبب الرئيسي في انتعاش الجاليات الصينية فيما وراء البحار هذه الأيام في الأمكنة المذكورة آنفاً.

أدّت هذه الانتهاكات المختلفة لحرمة الاقتصاد الصيني أوسع المضاعفات ومن أكثرها وضوحاً، التزايد السريع في حجم التجارة بين الصين والغرب. فبين عام ١٨٦٨ وعام ١٩١٣ زادت واردات الصين تسعة أضعاف وصادراتها سبع مرات تقريباً. ورغم القيود على الحرف الصينية التي فرضتها المعاهدات غير المتكافئة كتعرفة جمركية على الواردات والذي كان بنسبة ٥٪، لم تتأثر بالشكل الذي كان منتظراً لها. فهذا التحديد منع الحكومة الامبراطورية من الحصول على الإيرادات وعن حماية الصناعات الوليدة، ولكن نظام الإنتاج والتسويق الرفيعين في الصين برهن عن جدارته في الصمود وحال دون طغيان المنتوجات الغربية المصنوعة آلياً في الأرجنتين ومصر وأندونيسيا والهند وفي معظم البلدان الأخرى من العالم الثالث. فالحائكون الوطنيون مثلاً، تمكنوا من الاستمرار في أعمالهم باستعمال الغزل الأجنبي والغزل المحلي على السواء. ولقد تجلت تلك المنعة النسبية للاقتصاد الصيني أمام الرأسمالية الغربية، أن صادرات الصين عام ١٩٠٠ لم ترتفع إلا بنسبة ٠٫٣٠ من الدولار لكل شخص قياساً إلى نسبة ١٫٢٠ دولاراً في الهند و ٣٫٧٠ دولاراً في بقية بلدان العالم الثالث. وحتى لعهد يعود إلى عام ١٩٣٣ كانت حصة الحرف اليدوية في مجمل التصنيع من صافي الإنتاج لا تزال وسطياً ٧٢٪، كما كانت حصة المنسوجات حوالي ٦٣٪.

وأما المعدّل الآخر لهذا الواقع؛ فيتمثل بالطبيعة الساذجة للصادرات الصينية الرئيسية: كلحم الخنزير والبيض والأمعاء الدقيقة للنقانق وزيت التانغ والأنتيمون (الإثمد) والحرير والشاي والصوف وجلود الحيوانات والقش المجدول والمفرقعات النارية. إن أمثال هذه الصادرات، كما يستنتج «رودز مورفي» "لا يمكن اعتبارها في أي تقييم أكثر من نسبة هزيلة من الإنتاج التقليدي" وهكذا

فإن معاهدات الموانىء لم تتمكن من إعادة تركيب الاقتصاد الوطني في الصين بالعمق والشمول اللذين فعلتهما في اقتصاد الهند وجنوبي شرق آسيا. "إن منظور الصين المعاصرة أظهر حقيقة معاهدات الموانىء ووصفها بالجزر المعزولة في خضم بحر صيني غريب، تتلاطم أمواجه لمقاومتها في البداية ومن ثم لنبذها جملة وتفصيلاً" (15).

رغم ذلك، فإن معظم الأعراض التي تبدو على الاقتصاد المتخلف والتابع كانت جلية في اقتصاد الصين في القرن التاسع عشر، إذ تراجع غزل القطن الوطني وتبعه معظم إنتاج الحديد والفولاذ أيضاً، وحل زيت الكاز القياسي محل الزيوت النباتية في «مصابيح الصين»، وحصلت الشركات الفرنسية على امتيازات التنقيب عن المعادن في (يونان وكوانغسي وكوانتونغ)، كما حصلت الشركات الروسية واليابانية على امتيازات لها في منشوريا، والشركات الألمانية في شانتونغ والبريطانية في هونان وشانسي. وبحلول عام ١٩٢٠ كان الأجانب يسيطرون على ٩٩٪ من الحديد الخام وكتله المصنَّعة في قوالب بالطرق الحديثة، وعلى ٧٦٪ من الفحم و ٩٣٪ من السكك الحديدية، و ٨٣٪ من حمولات السفن البخارية الخارجة من الجمارك البحرية، وعلى ٧٣٪ من حمولات السفن البخارية على نهر يانغتزي. وأما الصناعات الحديثة الموجودة فهي الصناعات الاستهلاكية (كالمنسوجات وتصنيع الأغذية والسجائر) وجميعها مع السكك الحديدية، توضعت قرب الساحل. وكان الاهتمام ينصب حول تلبية الحاجات الاقتصادية للغرب أكثر مما كان يدور حول التطور الاقتصادي الشامل للصين. فالخط الحديدي الصيني الشرقي الذي بناه الروس ليخترق منشوريا إلى بورت آرثر، بُني بالعوارض الروسية العريضة بهدف اتصاله بالخط الحديدي الروسي، الذي يخترق سيبيريا ومنع اتصاله بالسكك الحديدية الصينية. لقد كان متوسط المدفوعات الصينية الخارجية سنوياً في عام ١٩٠٢ ــ ١٩١٣ يبلغ ٣١٫٨ مليون دولار أمريكي، كما كان في عام ١٩١٤ ــ ١٩٣٠ يبلغ ٧٢٫٣ مليون دولاراً أمريكياً. ففي الفترة الممتدة من عام ١٩٠٢ إلى عام ١٩٣٠ كانت نسبة الداخل/الخارج ٠٫٥٧. وأما شركات التأمين الأجنبية التي رفضت تأمين السفن الصينية؛ فأطلق لها المجال لمنافسة السفن الأجنبية. وخلفت الرأسمالية الأجنبية الكساد في اقتصاد الصين بعد ازدهار صناعتها (شأنها شأن صناعة أمريكة اللاتينية) خلال الحرب العالمية الأولى وفي الفترة التالية لها مباشرة، عندما كانت الصناعة الغربية منهمكة بإنتاج الحرب وإعادة البناء.

لقد خضعت صين القرن التاسع عشر لأمبريالية الغرب الثقافية، مثلما خضعت لأمبرياليته الاقتصادية فالمبشرون المسيحيون كانوا يتمتعون بالحرية المطلقة في التنقل في مختلف أرجاء الصين ومارسوا مهامهم في معظم الأقاليم الصينية. واستمر المبشرون في تنصير السكان المحليين، والتأثير الثقافي عليهم، من خلال مدارسهم ومشافيهم، كما حدث لبلدان العالم الثالث، ولكنهم أصبحوا

موضع كراهية الشعب الصيني الذي كان يعزي إليهم الهزائم العسكرية التي ألحقها الغرب بالصين، والتكتيكات غير المتكافئة التي اشترطت دخول المبشرين. ولذلك فقد كان الصينيون ينظرون بازدراء إلى تلك الحفنة القليلة نسبياً التي تنصرت منهم وأطلقوا على أفرادها، تهكماً، اسم «المتكسبين بالمسيحية». وفي إحدى المناسبات طاردت الجماهير أحد المبشرين وهي تصرخ خلفه في إحدى المدن قائلة "أنت الذي أحرق قصرنا وقتل امبراطورنا وباع السم لشعبنا وتأتي الآن لتتظاهر بتعليمنا الفضيلة"[16].

لم يكن الصينيون ينفرون من المبشرين ويحقدون عليهم وحسب، بل يحقدون على الغربيين ويحتقرونهم. ففي القرنين السابع عشر والثامن عشر كان الأوربيون يُجلّون الحضارة الصينية، لتشريعاتها الأخلاقية الكونفوشيوسية، ولنظام امتحاناتها للعمل في الدوائر الحكومية، ولاحترامها التعليم أكثر من العنجهية العسكرية وللحرف اليدوية الرائعة فيها. ولكن بحلول القرن التاسع عشر انقلب الفخر إلى احتقار بسبب ضعف الصينيين في ساحات المعارك، إضافة إلى امتناعهم عن تقبل المسيحية والسلع الغربية المصنعة. إن القصيدة التالية المنشورة في المجلة الهزلية البريطانية PUNCH زمن عصيان «التايبنغ» كانت تمثل الاحتقار الأوربي وتحمل الأسى العميق لشعب فخور بماضيه التليد كالشعب الصيني:

بعيونهم الصغيرة صغر عيون الخنازير وبأذيالهم الطويلة طول أذيال الخنازير،
وبغذائهم المؤلف من الفئران والكلاب والرخويات والحلزون
ذلك كله يبدو في المقلاة مزاحاً من مزاح
الآكل النتن (**جون الصيني**).
هيا غنّ واسترخ واشرب الشاي يا صاحبي الخبيث (**جون الصيني**)،
حذار أن تحارب يا صاحبي الجبان (**جون الصيني**):
فثمة فرصة أمام (**جون بول**) ــ فليحاول، إن استطاع،
أن يفتح ولو قليلاً عيني (**جون الصيني**)[17].

حتى الصحفي الأمريكي «إدغار سنو» وجدَ نفس مشاعر الاستعلاء لدى الأوربيين، عندما زار شانغهاي بعد الحرب العالمية الأولى؛ إذ يقول: "إن رجال الأعمال الأوربيين الذين كانوا يعيشون في شانغهاي حين وصلتها في عام ١٩٢٨ يتصرفون وكأن «مؤسسة الإنعاش» موجود حقيقي باق إلى الأبد. وإنهم أنفسهم سكان القارة الصينية، وأن الأربعمائة مليون صيني من حولهم ليسوا إلا سكان ضاحية صغيرة خلقها الله هناك لأغراض تجارية فقط"[18].

٦ ــ التفسخ الامبراطوري

طغت على اقتصاد الصين سمة مميزة اتسم بها كل اقتصاد تابع ومتخلف ألا وهي سمة النمو الاقتصادي، بدلاً من التطور الاقتصادي ــ نمو في حجم المواد الخام المصدرة وفي حجم السلع المصنعة المستوردة بمعزل عن أي تطور اقتصادي وطني متكامل. فبدلاً من الوحدة الاقتصادية كان هنالك تفرقة اقتصادية زادت في تفكك البنية الامبراطورية. والتصنيع الضئيل الذي مارسه الصينيون انفردت به الطبقات النبيلة والحكام الإقليميين الذين اغتصبوا السلطة الامبراطورية إبان عصيان التايبنغ والذين اضطلعوا في العقود التالية بأعباء المشروعات الصناعية والتجارية لتعزيز نفوذهم وثرواتهم الشخصية. ونظراً لجذورهم الاجتماعية؛ فقد كانوا يفتقرون إلى الخبرة التقنية في إدارة الصناعة الحديثة ويعتبرون مشروعاتهم الصناعية أمراً ثانوياً بالنسبة للحيازة التقليدية للأراضي. وعلى الرغم من وقوعهم في حبائل الرأسمالية الغربية؛ فقد كانوا طبقة أرستقراطية أولاً ومقاولين ثانياً.

وأما الفئات الصينية الأخرى المهتمة في التطور الاقتصادي فهم الكومبرادور (وهي كلمة مشتقة من الكلمة البرتغالية COMPRA بمعنى يشتري) كانوا مدراء الصينيين للشركات الأجنبية العاملة في الصين، يقومون بأدوار الوسطاء بين الشركات والجماعات المحلية. ويشرفون على العاملين الصينيين، ويعملون كدائرة استخبارات على السوق، ويتحملون مسؤولية تحويلات البنوك الوطنية، إضافة لعملهم كمترجمين للإنكليزية بلغة عبارة عن خليط لغوي من الصينية ولغة الملايو واللغة الإنكليزية والبرتغالية. ففي حادثة من حوادث التسمم مثلاً، سأل تاجر إنكليزي: ما سبب كل هذه الجلبة أيها الكومبرادور؟ فأجابه الكومبرادور قائلاً "لا أعلم. يقولون أن الخبز فاسد. وكل ما أعلمه أن الخبز الذي ببيتنا خبز جيد"[19] "MY NO SAVEY. TALKEE THAT BLEAD GOT SPILUM. MY SAVEY THIS HOUSE BLEAD ALL LIGHT".

لقد كان الكومبرادور يختلفون تماماً عن الطبقات الأرستقراطية الإقليمية التي كانت تدير المؤسسات التجارية ضمن بيئة كونفوشيوسية، تجل الزراعة المحيطة بها على حساب التجارة. فالكومبرادور الذين يمارسون نشاطهم في موانىء المعاهدات كانوا على نقيض تلك الطبقات الإقليمية، خارج إطار القيم الكونفوشيوسية وفي مأمن من سطوات المسؤولين الامبراطوريين، وهم من أوائل التجار الصينيين في التاريخ الذين تمكنوا من تكديس الثروة والنفوذ العظيمين دون الخضوع إلى اعتصار المسؤولين الحكوميين أو ابتزازهم لهم. فبينما كان التجار يحتلون أدنى مراتب السلم الاجتماعي في هرم القيم الكونفوشيوسية السائد في الصين، كان التجار العاملون في موانىء المعاهدات يحتلون مرتبة رفيعة كوسطاء أغنياء لا يمكن الاستغناء عن خدماتهم. واختلف

الكومبرادور عن تلك الطبقات التجارية الإقليمية بعدم إرسال أبنائهم لحضور الامتحانات الرسمية التي كانت تدور حول الكونفوشيوسية والالتحاق بجهاز الخدمة المدنية، بل كانوا يرسلونهم إلى مدارس البعثات التبشيرية ضمن الصين وإلى الجامعات الأجنبية خارج الوطن، بغية إعدادهم لتوسيع منشآت الأسرة بدلاً من الالتحاق بالبيروقراطية الحكومية.

لقد شهَّر الوطنيون الصينيون بالكومبرادور، ووصموهم بأنهم خونة حقيقيين، لأنهم أدوات بأيدي الأجانب، كدَّسوا الثروات الشخصية على حساب مواطنيهم. ولقد كانت هذه التهمة صحيحة إلى حد ما لأن الكومبرادور يسّروا فعلاً التغلغل الاقتصادي الأجنبي في الصين، وكانوا من أشد المنافسين التجاريين للأجانب؛ فقد فرضوا العمولات الباهظة وفتحوا المصالح الخاصة بهم ونافسوا المصالح الأجنبية. ولعب بعضهم أدواراً قيادية في حركات الإصلاح، والحركات الثورية، المناهضة للمؤسسة الامبراطورية، عندما تأكد لهم من خلال تجاربهم الشخصية، أن كلاً من السلالة الحاكمة والمؤسسات الأجنبية مضرة بالمصالح الوطنية الصينية، وسعوا بطرق شتى وبدرجات متفاوتة إلى تعزيز تلك المنظمات التي كانت تكرس نفسها إلى الانقلاب على الواقع الراهن انقلاباً جذرياً. مما تقدم فإن الكومبرادور، كطبقة، كانوا منقسمين ما بين أبطال وطنيين أوفياء، ومتعاونين مع الأجانب بنفس القدر من الوفاء أيضاً.

إن الأدوار التي مارسها النبلاء الإقليميون والكومبرادور لم تكن وحدها العوامل التي عجلت بالتفسخ الامبراطوري، إنما البؤس المتفاقم الذي رزحت تحت وطأته الجماهير الفلاحية خلال القرن التاسع عشر، بسبب التزايد السكاني الذي ارتفع من ٤٣٠ مليون نسمة تقريباً في عام ١٨٥٠ إلى ٦٠٠ مليون نسمة في عام ١٩٥٠. كما إن التفسخ الامبراطوري ذاته أدى إلى إهمال درء الفيضانات والتحكم بمصادر الري، العجز عن بناء منشآت ري جديدة وفداحة الجبايات التي كانت تجبيها القيادات العسكرية الإقليمية. وقد عزَّز التغلغل الغربي تجارية الزراعة بمعنى إنتاج السلع الغالية في السوق، كالشاي والأفيون والحرير والتبغ. أما النتيجة الختامية لمختلف هذه النزعات فهو تزايد التفاوت في ملكية الأرض واللهاث المستميت وراءها. وتشير التقديرات إلى أن نسبة تتراوح بين ٤٠ إلى ٥٠٪ من مجمل العائلات الفلاحية لم تكن تمتلك من الأرض في عام ١٩٣٢ ما يفي بتأمين الحاجات الضرورية لعائلاتهم. والجدير بالذكر أن الظروف المعاشية والملكية كانت تختلف اختلافاً كبيراً من إقليم إلى آخر، وأن معظم الفلاحين كانوا يملكون حيزاً من الأرض لم يكن كافياً لتأمين ضروراتهم الأساسية.

وأما العمال الصناعيون، فقد كانوا طبقة محاصرة في الصين في أواخر القرن التاسع عشر،

لأنهم يعيشون على الصناعات وما فيها من مفاسد واستغلال . وبحلول عام ١٩١٩ كان عددهم ١٫٥ مليون عامل يشتغل ثلاثة أرباعهم في صناعة النقل أو الصناعة الخفيفة ولا سيما صناعة المنسوجات . وكانت ثلاثة أخماس هذه القوة العاملة تشتغل في المصانع الصينية ويشتغل الباقي في مصانع تعود ملكيتها للغربيين . ويتواجد معظم العمال في عدة مدن كبيرة في الأقاليم الشرقية ، ثلاثمائة ألف عامل في شانغهاي وخمسون ألفاً في هونغ كونغ . ونظراً لتمركز هؤلاء العمال في المدن ولمرارة الضغوط التي يعيشونها في ظل النظام الصناعي الذي استحدثه الغرب ؛ فقد تحولوا إلى أكثر العناصر تفجراً في المجتمع الصيني ، ولأشد الناس تأهباً لمؤازرة الطلاب الذين كانوا طلائع المقاومة والثورة .

وبانهيار نظام الامتحانات المتمركز حول الكونفوشيوسية في عام ١٩٠٥ فَقَدَ التبحر التقليدي مقامه وبدأ الطلاب ينصرفون إلى المزيد من المعرفة الغربية وإلى المؤسسات التعليمية الغربية . ففي الوقت الذي لم يكن فيه أكثر من تسعة طلاب صينيين يدرسون في اليابان عام ١٨٩٦ ارتفع هذا العدد بعد عشر سنوات إلى خمسة عشر ألف طالب . وبين عام ١٨٧٢ وعام ١٩٤٩ كان عدد الطلاب الصينيين الذين يدرسون في مختلف البلدان الأجنبية ينوف على مائة ألف طالب . ورغم أن معظم هؤلاء الطلاب من الأسر الميسورة ؛ فقد أصبحوا من أشد العناصر هيجاناً في المجتمع الصيني . لقد تأثروا بالأفكار والقيم الجديدة ، فأدركوا حجم استغلال الغرب واحتقاره لوطنهم ، وتسلموا قيادة تنظيم الاحتجاجات والمقاومة . وفي عام ١٩٠٥ قاد الطلاب موجة المقاطعة ضد الأمريكيين في كانتون ، نظراً لسوء معاملة المهاجرين الصينيين في الولايات المتحدة ، كما نظموا في عام ١٩٠٨ مقاطعة البضائع اليابانية أشد من المقاطعة السابقة . وفي عام ١٩١٥ قام « شو إن تو ــ هسيو » ، وهو أستاذ في جامعة بكين ومؤسس الحزب الشيوعي الصيني فيما بعد ، وألهب مشاعر الطلاب في قصيدته « صيحة إلى الشباب » :

كونو أحراراً لا أرقاء
تقدميين لا رجعيين
مناضلين لا متقوقعين
أمميين لا انعزاليين
منفعيين لا شكليين
علميين لا خياليين[20]

هذه الشعارات كانت تمثل وجهة نظر مختلفة عن وجهة النظر القديمة التي كانت تمثلها حركة

« التعزيز الذاتي » وتعتبر أول رد فعل عفوي على التحدي الغربي . إن تعبير « التعزيز الذاتي » نفسه كان مستمداً من الموروثات الكونفوشيوسية ، استخدم في الستينيات (١٨٦٠) ، كي يشير إلى التشبث بالحضارة الصينية بتطعيمها بالتكنولوجيا الغربية على سبيل الوقاية ، كما ورد على لسان أحد المصلحين في هذه الفترة : " يجب على الصين أن تكتسب التفوق الغربي في الأسلحة والآلات ، وأن تتشبث بالتفوق الصيني المتمثل بالفضيلة الكونفوشيوسية "[21] . إن حركة « التعزيز الذاتي » هذه تحمل في طياتها بذور فشلها لكون المزاعم الأساسية التي اعتمدتها كانت تنطوي على الأضاليل . فعملية التفرنج لا يمكن أن تكون عملية مبتورة ، فإما الأخذ بكل شيء أو نبذ كل شيء . إن التفرنج بالآلات ، أدَّى إلى التفرنج في الأفكار وفي المؤسسات . وهكذا فإن العلم الغربي لا يمكن استخدامه لصيانة الحضارة الكونفوشيوسية ، بل لتقويضها .

إن إدراك حاجات الصين ، شهد تحولاً نحو المطالب المتكررة بقصد المشاركة الجماهيرية في الحكم ، فحتى هذه المرحلة بقيت المفاهيم الغربية فيما يتعلق بالديمقراطية والوطنية ، غائبة تماماً عن الساحة وكان التركيز يتمحور حول الأسرة ، متخذاً طابع المنزع الحضاري والولاء للأسرة ، بدل الولاء الوطني . إن المقصود بالمنزع الحضاري هو الالتحام بالموروث الحضاري الوطني الذي كان يرى فيه ، بكل بساطة ، البديل عن البربرية الأجنبية . لقد كانت البيروقراطية المتبحرة الحاكمة في الصين ، منغمسة في هذا الموروث كما جاهر العديد من أفرادها بقولهم : " إننا نفضل أن نرى الأمة وهي تحتضر من أن نشاهد طريقتها في الحياة تتبدل "[22] . ولكن قادة الإصلاح أكدوا على ترسيخ المفاهيم الثورية الغربية ، رداً على رجعية المنزع الحضاري الموروث ، وتساءل أحد هؤلاء المصلحين : " ما معنى الوطنية ؟ إنها تعني أن الشعب في كل مكان ومن نفس العرق واللغة والدين والعادات ، يجب أن يعتبر أفراده بعضهم بعضاً أخوة فيما بينهم ويعملون معاً ، طلباً للاستقلال والحكم الذاتي ، وينظمون حكومة أحسن كمالاً ، تعمل للصالح العام ، وتقاوم تعديات العروق الأخرى على عرقها ..... فإذا كنا نريد تنشيط النزعة الوطنية في الصين ، فلا سبيل لنا إلا من خلال تجديد الشعب "[23] .

وبدا أن الفرصة أصبحت سانحة أمام ممثلي الإصلاح الجدد في الصين في صيف عام ١٨٩٨ ، عندما أقنعوا الامبراطور الشاب « كوانغ ـــ هسو » بالتخلص من نفوذ الامبراطورة الماكرة « تزو ـــ هسي » ، وإصدار سلسلة من المراسيم الإصلاحية التي يعرف مجموعها باسم « إصلاحات المائة يوم » . ولكن الامبراطورة الماكرة تمكنت ، بمساعدة القيادات العسكرية ، من خلع الامبراطور عن العرش ونقض مراسيم الإصلاح ، مما أدى إلى رد فعل الجماهير بثورة المصارعين وحصار

المفوضيات الأجنبية في بكين. وفي غضون بضعة أشهر تمكنت الجيوش الأجنبية من رفع الحصار عن المفوضيات وإجبار الصين على التنازل عن امتيازات تجارية جديدة ودفع المزيد من التعويضات.

أصيبت «إصلاحات المائة يوم» بالفشل المطلق وكشفت ثورة المصارعين أيضاً عقم محاولة تغيير الصين من الأعلى، وكان البديل الوحيد يتمثل بالثورة الشعبية، قاعدة المجتمع الصيني تلك العناصر المستعدة لإجراء المعالجة الثورية. وفي الوقت نفسه تلاشى الدعم للسلالة الحاكمة عام ١٩١١ وكان مصيرها الانهيار بسبب الضعف الداخلي وليس بالإطاحة بها على يد قوة ثورية. وبما أن تلك السلالة كانت مسيّرة من الغرب فإن انهيارها يمثل بداية النهاية للسيطرة الغربية على الصين.

الفصل السادس عشر

روسيا تدخل دائرة العالم الثالث

إن النقود الألمانية والفرنسية تنهال على بطرس بيرج كي تمد بأسباب الحياة ذلك النظام الذي بدونها للفظ أنفاسه الأخيرة منذ عهد بعيد. فالنظام القيصري لم يعد اليوم نتاج الظروف الروسية، بل إن جذوره تضرب أعماق الظروف الرأسمالية السائدة في أوربة الغربية.

روزا لوكسمبورغ: «أزمة الديمقراطية الاجتماعية ــ ١٩١٦ ــ»

إن روسيا، كالصين، لم تُحشر ضمن اقتصاد السوق العالمي في عهد سابق للقرن التاسع عشر (راجع الفصل الثالث، المقطع الثالث). لأنها تتمتع، بفضل أبعادها القارية، بتعدد مواردها الطبيعية وأسواقها التي أتاحت لها التطور المستقل وعدم الخضوع للاقتصاد الغربي، كما خضعت له الدول الأوربية الشرقية كهنغاريا وبولندا/ليتوانيا. وخلال القرن الثامن عشر عرفت روسيا، وباستبداد بطرس الأكبر، أول قفزة اقتصادية عظيمة ــ تلك القفزة التي كانت بمثابة السلف لما تلاها من خطط السنوات الخمس السوفييتية، التي جعلت من روسيا قوة صناعية هامة. ونتيجة اعتماد الصناعة على العمل القسري وانعدام التكنولوجيا ومرافق النقل، فقد تخلفت روسيا عن اللحاق بركب الثورة الصناعية التي انطلقت من إنكلترا في أواخر القرن الثامن عشر.

إن التخلف الاقتصادي تجلى واضحاً ومفجعاً في حرب القرم، عندما فاقت السفن البخارية الغربية السفن الشراعية الروسية في براعة المناورات وللمدى المجدي لقذائف المدفعية وطلقات البنادق الغربية أبعد من مدى ما كان بحوزة الروس من مدافع وبنادق المسكيت. إن تلك الهزيمة المنكرة في

حرب القرم كانت الصدمة الضرورية لاستثارة الإصلاح في المؤسسات، إصلاحاً ساهم بدفع عجلات النمو الاقتصادي الروسي في مراحله الأخيرة المتلاحقة. وبعد مضي ستة عقود فقط كانت بنادق الحرب العالمية الأولى بمثابة وفاة الرأسمالية الروسية، كما كانت بنادق حرب القرم بشير ولادتها. إن هذا الفصل يحلل الأسباب التي حدت بروسيا لاستلام قيادة الدور التاريخي في أول انفصال عظيم عن النظام العالمي الذي يسيّره الغرب ــ انفصالاً قلده الآخرون خلال العقود اللاحقة.

١ ــ أنصار السلافية ضد أنصار الغرب

فشلت روسيا في الحصول على دور قيادي في الثورة الصناعية من جراء العوائق الجغرافية. فبطرس الأكبر وجد أن الضرورة تقضي بمسير ألف ميل من موسكو إلى الأورال، بحثاً عن خامات الحديد. لقد كانت عملية صهر هذه الخامات تجري بالفحم الخشبي خلال القرن الثامن عشر وعندما بدأت الغابات بالنفاد اكتشف الروس أنه لم يعد بوسعهم الاعتماد على الفحم أو على فحم الكوك، كما كان يفعل البريطانيون منذ عهد بعيد، حيث إن أقرب تراكم طبيعي للفحم كان في حوض فحم «دونتس» في أوكرانيا، ذلك الحوض البعيد الذي لا يرتبط بالعاصمة بأية وسيلة نقل نهرية. وبينما كان البريطانيون يزيدون إنتاجهم من الحديد، بصهر فلزات حديدهم بفحم الكوك، ثلاثين ضعفاً في النصف الأول من القرن التاسع عشر، كان الروس عاجزون عن الوصول بمردودهم منه حتى إلى الضعف.

ولكن العوامل الجغرافية لم تكن العقبة الوحيدة أمام التطور الاقتصادي في روسيا، فهناك كابوس القنانة التي تقيد الفلاحين بالأرض تقييداً يسد المنافذ أمام تزويد الصناعة بالأيدي العاملة وتؤدي إلى تضييق السوق المحلية، فالقوة الشرائية للأقنان كانت محدودة جداً. وإن ازدهار الرأسمالية الصناعية في الغرب كان مرده الفصل بين العامل الزراعي ــ سواء أكان فلاحاً عبداً أو قناً أو مالكاً صغيراً ــ وبين الأرض التي تعتبر مصدر رزقه وسبب تأخره الاقتصادي في الوقت نفسه أيضاً. فاقتلاع الفلاحين من الأرض تم في أعقاب إدخال التحسينات التكنولوجية على ميدان الزراعة، مما أدى إلى إمكانية إطعام أعداد غفيرة من الناس ممن لم يعد لهم علاقة بالزراعة. فمثل هذا التجديد التكنولوجي في الغرب خلق، في حقيقة الأمر، طبقة من الفلاحين العاطلين عن العمل، اضطروا لكسب قوتهم إلى بيع عملهم إلى المقاولين المزودين برأس المال والمستعدين للاضطلاع بعبء إنتاج السلع سعياً وراء الأرباح.

هذا النمط من التطور الاقتصادي الرأسمالي لم يوجد في روسيا طالما كانت الأغلبية الساحقة

من رعايا القيصر ، مرتبطة بالأرض ارتباط الأقنان بها . فبعض رجال الصناعة الروس كانوا ينتجون لصالح الدولة فعلاً ، ولا سيما اللوازم العسكرية ، بينما كان غيرهم ينتج السلع الكمالية لأفراد الطبقة الحاكمة من ملاكين عقاريين وبيروقراطيين . ولكن هذه السوق لم تكن لتعوض غياب السوق الوطنية الجماهيرية التي اعتبرت الحافز الأساسي للنمو الصناعي الغربي .

ومع استمرار وجود القنانة بالإضافة إلى انعدام وجود أية مؤسسات تمثيلية في النظام القيصري الأوتوقراطي ، بدأ انقسام المفكرين الروس إلى فريقين : أنصار الغرب وأنصار السلافية . لقد كان أنصار الغرب يرثون للفوارق بين روسيا الأوتوقراطية الفلاحية الإقطاعية وبين المجتمعات الغربية المصنعة بمؤسساتها السياسية التمثيلية . وكانوا يعزون تلك الفوارق إلى بطء التطور في روسيا ويرون في بطرس الأكبر مثلهم الأعلى والبطل الذي يجب على كل الحكام الآخرين أن يحذوا حذو جهوده البطولية لحفز روسيا على مواكبة الغرب .

وأما أنصار السلافية ، فقد رفضوا الافتراض الأساسي الذي يتشبث به أنصار الغرب حول وحدة الحضارة البشرية . ويعتقدون بأن كل دولة تجسد الروح القومية الخاصة لشعبها وتعبر عنها ، ويعتقدون أيضاً بأن محاولة دولة ما أن تتشبه بدولة أخرى ؛ فالنتيجة عكسية تتمثل بالتناقض والتنافر . ويؤمنون بأن الفوارق بين روسيا والغرب ، فوارق جوهرية ومتأصلة تعكس أوجه التباين العميقة في الروح القومية أكثر مما تعكس أوجه الاختلاف في مستويات التقدم . ولقد كان أنصار السلافية على قناعة مطلقة ، ولا سيما بعد الانتصار الروسي على نابليون في عام ١٨١٢ ، بأن مؤسساتهم أسمى من مؤسسات الغرب . كتب أحد أنصار السلافية آنذاك : "ليس لدى الغرب ، على نقيض ما لدى الروس من قوة ووحدة وانسجام ، إلا المنازعات والانقسامات والضعف ، مما يجعل عظمتنا تبدو أشد توهجاً ــ كتوهج النور إزاء الظلمة "[1] .

إن مقاومة الصين ضد تغلغل الرأسمالية الغربية قد وصلت إلى نهايتها في حرب الأفيون (١٨٣٩ ــ ١٨٤٢) ، وكذلك مقاومة روسيا بعد عقد من الزمن في حرب القرم (١٨٥٤ ــ ١٨٥٦) . كانت هزيمة روسيا في حرب القرم صدمة عنيفة لأنصار السلافية ، الذين كانوا يتنبأون بأن سمو المؤسسات الأوتوقراطية الروسية ، سيؤدي إلى نصر مماثل لنصر عام ١٨١٢ على نابليون ، وبدلاً من ذلك مُنيت روسيا بهزيمة على أرضها وتعرَّى فساد النظام القديم وتأخره . لقد حارب الجنود الروس في عام ١٨٥٥ بتلك البسالة التي حاربوا بها في عام ١٨١٢ ، ولكن فرص الانتصار أمامهم كانت معاكسة لهم . فالمدى المجدي لبنادقهم لم يكن أكثر من ثلث المدى المجدي لبنادق الجيوش الغربية ، كما لم يكن لديهم إلا السفن الشراعية لاستخدامها ضد السفن البخارية ،

التي كانت لدى البريطانيين والفرنسيين. وأما الخدمات الطبية وخدمات الميرة عند الروس، فلم تكن جديرة حتى بهذه الأسماء، وأن انعدام الخطوط الحديدية في شبه جزيرة القرم أجبر الروس على تحميل عتادهم العسكري في العربات والسير على الأقدام مئات الأميال قبل وصولهم إلى الجبهة. وباختصار تعود أسباب الهزيمة في الحرب، كما قال أنصار الغرب: "أن أوربة كانت تسير في طريقها بخطى سريعة على طريق التقدم، بينما نعيش نحن حالة من الجمود".

٢ ـــ الطور الثاني من أطوار النمو الاقتصادي في روسيا (١٨٥٦ ـــ ٩١)

لقد كانت الهزيمة في حرب القرم صدمة عنيفة للنظام القيصري، الذي اضطر في أعقابها لإجراء بعض التبديلات التي فتحت أبواب روسيا على مصاريعها أمام الرأسمالية الغربية وأدخلتها ضمن اقتصاد السوق العالمي. وأول تلك التبديلات تحرير الأقنان، الذين كانوا مصدر الاضطرابات قبل نشوب الحرب. وإن خمسمائة من الاضطرابات الفلاحية قامت خلال العقود الثلاثة من حكم نقولا الأول بين عام ١٨٢٥ وعام ١٨٥٥. وبحلول كارثة حرب القرم تصاعد ضغط الأقنان تصاعداً لا سبيل لمقاومته، مما اضطر القيصر الجديد، الاسكندر الثاني، لقبول تحريرهم باعتباره البديل الوحيد للثورة.

ولاقى قرار القيصر التشجيع من النبلاء، ولا سيما في الجنوب، حيث كانت الأرض أكثر خصباً وإنتاجية منها في بقية المناطق. والغرض من التحرير يهدف لكسب الفلاحين، بسبب تعاظم الطلب على القمح في أوربة السائرة على طريق التصنيع. لقد اكتشفوا أنه لم يكن بمقدورهم إنتاج فائض حقيقي يستحق التصدير طالما بقيت الأرض كلها موزعة بين الأقنان الذين لا ينتجون إلا ما يسد حاجاتهم الضرورية، إضافة إلى قدر زهيد من الفائض للملاكين النبلاء. ولذلك فإن أكثر النبلاء استشرافاً لآفاق المستقبل يحبذون تحرير الأقنان من القيود التي تقيدهم في بقعة من الأرض. وبهذا الشكل كان النبلاء يخططون لضم البقاع الصغيرة بعضها إلى بعض، واعتماد أرقى التقنيات الزراعية على أوسع نطاق، وعدم استخدام العمال المياومين إلا من صفوف الأقنان السابقين، الذين كان النبلاء بحاجة لجهودهم ـــ حصراً ـــ بغية التحرر من تبعية إعالة أعداد متزايدة من السكان الأقنان. وبكلمات أخرى كان النبلاء التقدميون الروس في الجنوب مع تحرير الأقنان، مما حدا بالنبلاء الإنكليز إلى مساندة إجراءات الاستملاكات العامة ووضعها موضع التنفيذ خلال القرون الثلاثة السابقة.

اجتمعت هذه الظروف كلها لتتيح إصدار مرسوم التحرير في ٣ آذار عام ١٨٦١، ذلك المرسوم الذي منحت بنوده الأقنان، حريتهم الشخصية والذي كان يسري مفعوله على قرابة

الخمسين مليون نسمة من أصل ستين مليون، يشكلون عدد السكان في روسيا الأوربية. وهكذا احتفظ الملاكون العقاريون بالأقسام الضخمة من ممتلكاتهم التي كان يحرثها لهم أقنانهم السابقون وطفقوا يديرونها باستئجار الأيدي العاملة لها، ممن كانوا أقناناً. جرى تقسيم هذه الحقول الجماعية العامة بين الأقنان السابقين، سواء منهم أقنان الملاكين العقاريين أو أقنان الدولة (الذين كانت أعدادهم متقاربة). وكان الملاكون العقاريون يقبضون التعويضات مقابل حقولهم الجماعية من الدولة على شكل سندات على الخزينة، وتوجَّب على الفلاحين بالمقابل أن يمولوا الخزينة بأقساط سنوية، معروفة بتعويضات الإعتاق، على مدى تسع وأربعين عاماً. ولكن الأرض لم تكن تعطى مباشرة إلى الفلاحين كأفراد، وإنما إلى الجمعيات الفلاحية MIRS في قراهم، توزعها على أعضائها طبقاً لحجم العائلة الفلاحية. ولضمان عدالة التوزيع كانت الجمعيات الفلاحية تعيد توزيع الأرض مرة كل عشرة أعوام أو اثني عشر عام، وكان أعضاء الجمعية مسؤولين جماعياً عن تعويضات الإعتاق.

في ظل القنانة كان الفلاحون يقولون لسادتهم: "نحن ملككم ولكن الأرض لنا" وبعد التحرير لم يعودوا ملكاً لسادتهم، بيد أن الأرض لم تكن ملكاً لهم ملكية تامة. ولذلك فإن الكثير من الفلاحين استقبلوا بالهزء والسخرية وذلك بدفع تعويضات الإعتاق على مدى تسع وأربعين عاماً، أو على مدى «جيلين اثنين»، كما توفرت لديهم القناعة التامة بأن «التحرير الحقيقي» كان موضع تزييف الملاكين العقاريين والمسؤولين حينما أخبر القيصر «الاسكندر» وفداً من الفلاحين في آب من عام ١٨٦١ قائلاً "لن يكون هنالك تحرير إلا التحرير الذي منحتكم إياه. أطيعوا القانون والتشريعات. هيا اعملوا واكدحوا وكونوا رهن مشيئة السلطات والملاكين العقاريين النبلاء"[2].

هذه الأوامر لم تترك في النفوس أثراً مستحباً وجرت أحداث تمرد ضدها عام ١٨٦١ في ١١٧٦ ملكية عقارية. غير أن جنود الحكومة كانوا على أهبة الاستعداد وقمعوا تلك الاضطرابات، وما أن حل عام ١٨٦٥ حتى كان قد استتب الأمن والنظام مؤقتاً على الأقل. ولكن مظالم الفلاحين كانت مظالم حقيقية وتفاقمت بمرور الزمن. ففي المقام الأول تسلم الفلاحون نظرياً تلك الحقول، التي يشتغلون بها من قبل. ونظراً للتدابير المتخذة لمصلحة الملاكين العقاريين فيما يتعلق بالمراعي والمروج والغابات، فإن حقوق حيازات الفلاحين وحقوق معاشهم صارت موضع انتقاص إلى حد خطير. ولما كانت الحكومة قد اشترت كامل أراضي الملاكين العقاريين بأسعار أعلى وسطياً بكثير من أسعار السوق؛ فإن أقساط الإعتاق السنوية «السناهيات» كانت عالية بالمقابل. إضافة لما تقدم كان الفلاحون مطالبين بدفع ضريبة الملح وضريبة الرؤوس بالإضافة إلى تلك الأقساط، كما كانت الجمعيات الفلاحية مسؤولة مسؤولية جماعية عن الفلاحين.

وأخيراً تجدر الملاحظة إلى أن الحصص التي تقاسمها الفلاحون قبل الإصلاح، كان الغرض منها توفير العمل للأقنان مدة لا تزيد على نصف أوقاتهم، لأن النصف الآخر يجب قضاؤه في العمل على الأراضي المتبقية لأسيادهم. وهكذا عانى الفلاحون من نقص العمل نقصاً خطيراً بعد تحريرهم حتى حينما كانوا يعملون كعمال مأجورين لدى أسيادهم السابقين وذلك لأن استغلالهم، في حالة العمل المأجور، بلغ الذروة بحيث استدعت الحاجة إلى عدد قليل منهم. تزايد الضغط الناجم عن نقص العمل في الريف تزايداً ثابتاً، نظراً لارتفاع معدل الولادات، مما أدى إلى انتشار المجاعات المتواترة كمجاعة عام ١٨٩١ ــ ١٨٩٢ التي كانت على نطاق يماثل نطاق أوخم المجاعات الهندية كمجاعة عام ١٨٧٦ ــ ١٨٧٨ ومجاعة عام ١٨٩٩ ــ ١٩٠٠. واستجابت الحكومة بإلغاء ضريبة الملح في عام ١٨٨٠ وضريبة الرؤوس في عام ١٨٨٦، إضافة إلى تخفيض رسوم الإعتاق، أو تأجيلها من حين لآخر. ورغم ذلك بقي الفلاحون غارقين في زحمة الديون المتزايدة والتي تزايدت معها أعمال العنف والاضطرابات الفلاحية، بحيث بلغت ذروتها في الثورة الفلاحية الكبرى عام ١٩٠٥ التي أدت إلى البدء بدورة جديدة لإصلاح المؤسسات، شبيهة بتلك الإصلاحات التي أعقبت حرب القرم.

وبما أن الأمر يتعلق بالتطور الاقتصادي الشامل في روسيا؛ فإن تحرير الأقنان ساهم في تعزيز تطور المشاريع الرأسمالية. وقد أصبح الأقنان، المكبلين بالأرض، في متناول يد العمل الصناعي، لأن ربعهم عام ١٨٦١ لم يكن يملك من الأرض ما يكفي لتأمين قوتهم. وفي مطلع عام ١٩١٣ تضاعفت هذه النسبة إلى النصف. كما إن رسوم الإعتاق وغيرها من الالتزامات المالية أجبرت الفلاحين على زيادة إنتاجهم، سعياً وراء النقود المطلوبة. وبسبب التصنيع في أوربة الغربية، فتحت الأسواق الأجنبية مصاريعها أمام المواد الخام والمواد الغذائية الروسية، كما إن إلغاء قوانين القمح في عام ١٨٤٦ أدى إلى نمو صادرات القمح الروسي إلى بريطانيا نمواً متسارعاً. وإن مدّ الخطوط الحديدية لربط أعماق أوكرانيا الغنية بموانىء البحر الأسود، زاد من المعدل السنوي لصادرات القمح والجاودار والشعير والشوفان من ٦٩ مليون بود روسي (البود = ٣٦ رطلاً تقريباً) في عام ١٨٥٦ ــ ١٨٦٠ إلى ١٢٠ مليون في عام ١٨٦٦ ــ ١٨٧٠ وإلى ٢٥٧ مليون في عام ١٨٧٦ ــ ١٨٨٠.

وما يعادل أهمية مرسوم تحرير الأقنان ونمو الصادرات الزراعية، هو تلك الإجراءات الحكومية التي حفزت الصناعة. وأحد تلك الإجراءات، بناء السكك الحديدية التي لم يكن منها لدى روسيا في عام ١٨٥٥ إلا ١٠٠٠ فرست (الفرست = ٠٫٦٦ ميلاً)، وبحلول عام ١٨٨١ زادت هذه المسافة إلى ٢١٠٠٠ فرست وفي عام ١٨٩٥ وصلت إلى ٣٣٠٠٠ فرست، واعتبر هذا البناء مأثرة عظيمة،

مدت يد العون إلى مختلف الصناعات التي كانت في مرحلة التركيب، كما أنه وَفَّرَ مرافق النقل التي عززت الاقتصاد بأكمله.

مما ساعد مسيرة التصنيع في روسيا، اعتماد تعرفة حماية عالية في عام ١٨٢٢ (على الرغم من أن الهدف الرئيسي من ذلك كان استزادة الإيرادات) وبالتشجيع الذى حظي به رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا الأجنبية. فالصناعي الروسي/السويدي «ألفريد نوبل»، بدأ صناعة البترول في باكو في أواخر السبعينيات (١٨٧٠) وبحلول عام ١٩٠٠ كانت روسيا أكبر منتج للنفط في العالم. كما إن رجلاً من ويلز يدعى «جون جيمس هيوز» استثمر خامات الحديد في «كريفوري روغ» والفحم في حوض «دونتس»؛ فأرسى الأساس لصناعة الفولاذ الأوكرانية، مما حدا بالروس إلى إضفاء اسمه على مدينة «يوجوفكا» تخليداً لذكره. وعلى نحو مماثل عمد مقاول بريطاني/ألماني يدعى «لودفيغ نوب»، إلى إرساء المصانع الضخمة للمنسوجات القطنية باستيراده الآلات والغزل من بريطانيا. كما أنشأت بعض الشركات الغربية والوطنية أيضاً، صناعة بناء الآلات في منطقتي موسكو وسانت بطرس بيرج.

فإذا عرفنا «المصنع» بأنه تلك المنشأة التي تستخدم ستة عشر عاملاً على الأقل، فقد كان لدى روسيا من هذه المنشآت عدد يتراوح بين ٢٥٠٠ و ٣٠٠٠ في عام ١٨٦٦، و٤٥٠٠ في عام ١٨٧٩، و٦٠٠٠ في عام ١٨٩٠، و٩٠٠٠ في عام ١٩٠٣. وارتفع عدد سكان المدن الروسية من نسبة ٦ر٦ في عام ١٨١١ إلى نسبة ١٠٪ في عام ١٨٦٣ وإلى ٣ر١٥٪ في عام ١٩١٣. أتاح هذا التوسع الصناعي، بالإضافة إلى شبكة السكك الحديدية الجديدة، قيام التخصص الاقتصادي الإقليمي: فزراعة الحاصلات الزراعية المعدة للتصدير كانت تقوم في أوكرانيا، وصناعة النفط في منطقة بحر قزوين، والتعدين وصناعة المعادن في المنطقة الجنوبية من أوكرانيا، أما موسكو وسانت بطرس بيرج وبولندا، فكانت تقوم معامل النسيج التي تتلقى ثلث احتياجاتها من القطن الخام من الأقاليم الواقعة في وسط آسيا.

إن التغييرات التي تناولت المؤسسات والسياسة في أعقاب حرب القرم، قد عجلت في نمو الاقتصاد الروسي، وجعلته في إطار النظام الرأسمالي العالمي والدولي. وإن اعتماد الزراعة والصناعة على الأسواق الغربية ورأس المال الغربي والتكنولوجيا الغربية، يعبران عن توسع العالم الثالث، ليشمل الأصقاع البرية الهائلة الواقعة في شبه الجزيرة الأوربية/الآسيوية الواقعة بين بحر البلطيق وبين المحيط الهادي. لقد تعرض الاقتصاد الروسي إلى أزمات اقتصادية لاعتماده على الغرب. وحلل عالم الاقتصاد الروسي «س. ستروميلين» آثار هذا التعرض خلال العقود التي أعقبت حرب القرم. فبعد أن أبدى

أسفه بفشل زملائه السوفييت في ملاحظة وطأة الأزمات الاقتصادية العالمية على روسيا خلال القرن التاسع عشر ، خلص إلى النتجة التالية :

" بمقدورنا القول وبشكل قاطع أن الأزمات الدورية العالمية وصولاً حتى عام ١٩٠٧ قد تركت آثارها كلها ، وبدون استثناء ، على الصناعات الروسية . وليس في هذا الأمر ما يُثير الاستغراب ومهما كان التقدم الذي بلغه بلد من البلدان في تطوره الصناعي ، وما أن ينجذب إلى فلك التجارة العالمية ، حتى لا يستطيع النجاة بنفسه من وطأة الأزمات العالمية الأساسية والشاملة ..... وتشير إحصاءات التجارة مع البلدان الأجنبية إلى أن التجارة الخارجية الروسية كانت بمجملها تخضع ، في كل أزمة من الأزمات الدولية إلى الهبوط . ولقد أجريت تقديراً لمدى هذا الهبوط خلال الأزمات الست التي تلت تحرير الأقنان في عام ١٨٦١ ؛ أي منذ عام ١٨٦٧ إلى عام ١٩٠٨ ، وجدت بأن ذلك الهبوط لا يقل عن ٢٠٠٠ مليون روبل . فالهبوط في الصادرات وحدها بلغ أكثر من ١١١٢ مليون روبل . وإن انخفاض أسعار حاصلات الزراعة الروسية ، كالقمح والزبدة والبيض والكتان وجلود الحيوانات ، هو سبب الهبوط المريع في قيمة الصادرات . وقد أدى هذا الوضع إلى نقصان في الدخول الريفية ، فألقي بالملايين العديدة من العمال الروس فرائس سهلة بين أنياب الرأسمالية العالمية ، مما أثر على السوق الداخلية الروسية . ففي زمن الركود الاقتصادي العالمي ، فشل الفلاحون في بيع قسط هام من منتوجهم الصالح للتسويق ، وأما القسط الضئيل الذي يمكن بيعه ؛ فكان يباع بأقل الأسعار . ونتيجة لذلك كانت القرية الروسية تقلص طلبها وتقيده بالمنتوجات الصناعية المحلية كالمنسوجات والسكر والكيروسين والمصنعات المعدنية . وإذا تذكرنا أيضاً ذلك الاعتماد المباشر الذي كانت تعتمده صناعات عديدة في روسيا على السلع المستوردة (كالآلات والقطن الخام والأصبغة والمواد الكيماوية ..... إلخ) لأمكننا حينئذٍ أن نقدر تأثير هبوط عالمي ما على صناعة روسيا تقديراً واضحاً جداً "[3] .

٣ ــ الطور الثالث من أطوار النمو الاقتصادي في روسيا (١٨٩٢ ــ ١٩١٤)

إن تلك المجاعة الفظيعة التي حدثت في عام ١٨٩١ ــ ١٨٩٢ وسمت نهاية التقدم الصناعي الذي استهلته حرب القرم . ولكن فترة التوقف برهنت عن أمدها القصير بتعيين « سيرجي ويت » ، وزيراً للمالية في عام ١٨٩٢ ، ذلك المنصب الذي بقي يشغله حتى عام ١٩٠٣ والذي استخدمه لقيادة الاقتصاد الروسي والارتقاء به إلى ذرى جديدة . كان ويت إنساناً صلباً وشريفاً ومحنكاً ــ وهي صفات قلما اجتمعت لدى مسؤول قيصري ــ كما كان رجلاً واسع الأفق ، تؤرقه مشكلة التخلف الاقتصادي في روسيا بالمقارنة مع الغرب ، مما حدا به إلى تكثيف مطالعاته بحثاً عن مخرج لبلاده من

تلك المشكلة. وخلال مطالعاته وقع مصادفة على كتاب «فردريك ليست» الذي يحمل عنوان «النظام الوطني للاقتصاد السياسي» (١٨٤١) والذي ترك في نفسه أعمق الآثار لأن «ليست» كان رسول البلدان المتخلفة في ذلك الزمن. يدعو برنامج ليست إلى تطوير الصناعة الوطنية القائمة، ويجزم ليست بأن الوسيلة الوحيدة لتقليل الاعتماد على الأسواق الأجنبية وتعزيز الزراعة وتثبيت النقد وتقدم الريف، يتم من خلال تشجيع الانضباط وتبادل الأفكار عالمياً.

وكيّف «ويت» أفكار «ليست» وفق الظروف الروسية بتشجيعه بناء السكك الحديدية على نطاق واسع ــ وهو المشروع الذي سهّله التحالف الروسي الفرنسي في عام ١٨٩١، حيث تدفق رأس المال الفرنسي على روسيا بشكل غزير. فلقد كان لبرنامج ويت أثراً وحافزاً قوياً في حقيقة الأمر، لاستهلاله ما يمكن الاصطلاح على دعوته بالطور الثالث من أطوار النمو الاقتصادي في روسيا. ذلك النمو الذي دام حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، مع فترة انقطاع قصيرة إبان الحرب الروسية / اليابانية المدمرة والثورة الروسية التي نجمت عنها في عام ١٩٠٥.

ارتفع عدد أميال السكك الحديدية في روسيا بنسبة ٤٢٪ بين عام ١٨٩٢ و ١٩٠٢ فاكتمل المخطط الأساسي لشبكة السكك الحديدية الوطنية، وارتبطت المناطق المنتجة للحبوب بالموانىء وبمناطق استهلاك الحبوب، واتصلت الشرايين الاستراتيجية شمالاً وجنوباً بعضها ببعض، كما تم تمديد خطوط حديدية جديدة في أعماق آسيا الوسطى لخدمة المناطق المنتجة للقطن ولمجابهة البريطانيين في الهند. وإن طفرة السكك الحديدية حفزت في الواقع صناعات أخرى؛ فارتفع مردود الفحم خلال وزارة ويت إلى الضعف وإنتاج تماسيح الحديد في أوكرانيا إلى خمسة أضعاف ومردود الصناعات المعدنية بنسبة ١٧٥٪ بين عام ١٨٨٧ وعام ١٨٩٧. وبشكل عام تضاعف مجمل الإنتاج الصناعي في روسيا خلال الأحد عشر عام من وزارة ويت ــ وهو إنجاز يرقى إلى مستوى المآثر العظيمة على ضوء أي معيار من المعايير.

ولكن السنوات الممتدة من عام ١٩٠٠ إلى عام ١٩٠٩، وبسبب الانكماش العالمي، كانت فترة كساد أصابت روسيا من جراء حربها مع اليابان وثورة عام ١٩٠٥ التي كادت تقوض الأوتوقراطية القيصرية. وليس من حاجة تدعو لإقامة الدليل على اندماج روسيا في النظام الرأسمالي العالمي. فالدليل يتجسد بالسرعة التي اندفعت بها القوى بمساعدتها السياسية والمالية لنجدة النظام القيصري الذي كانت تربطها به أوثق الروابط التجارية والمالية والدبلوماسية في تلك الفترة (انظر الفصل الثامن عشر، المقطع الرابع).

وبحلول عام ١٩٠٩ انتهت فترة الكساد وبدأت مرحلة ازدهار جديدة، استمرت حتى نشوب الحرب العالمية الأولى. ولكن النمو الاقتصادي في هذه السنوات يختلف عن النمو الذي رافق وزارة «ويت»، لأنه يعتمد على الطلب الاستهلاكي أكثر منه على حافز الإجراءات والاستثمارات الحكومية له. فلقد ترعرع الطلب الاستهلاكي على تلك التنازلات التي قدمتها الحكومة مكرهة في الأزمة الثورية، فألغت رسوم الإعتاق في عام ١٩٠٥، كما ألغت من قبل ضريبتي الملح والرؤوس، وشجعت الهجرة الفلاحية إلى المناطق الواقعة خلف جبال الأورال، مما حوّل غربي سيبيريا إلى منطقة هامة لإنتاج الحليب ومشتقاته، وغنية بجمعيات التسويق الفلاحية. وقدمت الحكومة الإعانات المالية السخية لمصرف الفلاحين الزراعي، مما جعله قادراً على شراء ما يزيد عن ٤ ملايين «ديسياتين» من الأراضي (الديسياتين = ٢٫٧ آكر)، التي تم توزيعها من جديد بين عام ١٩٠٦ وعام ١٩١٥، قياساً إلى مليون واحد في العقد السابق. وأخيراً عمد «بيتر ستوليبين»، الذي برز كشخصية قوية لدى النظام القيصري بعد ثورة عام ١٩٠٥، إلى طرح الإصلاح الزراعي في عام ١٩٠٦ وعام ١٩١٠ الذي أجاز حل الجمعيات الفلاحية طوعاً، فألغى الحيازة الجماعية للأرض، كما ألغى المسؤولية الجماعية فيما يتعلق بدفع الضرائب. ولقد كان الإصلاح الزراعي هو «الرهان العاجل» بالنسبة إلى «ستوليبين» الذي كانت استراتيجيته ترمي إلى خلق طبقة ميسورة من الفلاحين، تكون قاعدة سياسية للقيصرية في الريف.

إن تلك الإجراءات الواردة أعلاه، مقرونة بفيض الرساميل الغربية، قد مكنت الصناعة الروسية من مضاعفة قيمة مردودها وأكثر، بين عام ١٩٠٠ وعام ١٩١٣. فالمعدل السنوي للنمو الصناعي، الذي كان ٨٫٠٣٪ بين عام ١٨٩٠ وعام ١٨٩٩ والذي انخفض إلى ١٫٤٥٪ بين عام ١٩٠٠ وعام ١٩٠٦، ارتفع الآن من جديد إلى ٦٫٢٥٪ بين عام ١٩٠٧ وعام ١٩١٣.

٤ ـــ «أضعف الحلقات في السلسلة الأمبريالية»

على الرغم من تسارع التصنيع في روسيا خلال العقود الستة التي أعقبت حرب القرم؛ فالحقيقة تبقى ماثلة للعيان في أن هذه المرحلة قد انتهت إلى ثورة عارمة أطاحت بالسلالة القيصرية وبالنظام القيصري معاً. والسبب الرئيسي لذلك هو أن روسيا أصبحت، من خلال عملية التصنيع، جزءاً من العالم الثالث وعرفت، مثلما عرفت بلدان العالم الثالث، النمو الاقتصادي بدلاً من التطور الاقتصادي. ورأينا أن مثل هذا النوع من التصنيع كان يعني ضمناً الهيمنة الأجنبية على القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني وإغناء المستثمرين الأجانب وبعض الزمر المحلية الصغيرة على حساب جماهير المواطنين المحليين.

إن هذا النمط من النمو بدا واضحاً في أمريكة اللاتينية، حيث سار الاستقلال السياسي، كما في روسيا، جنباً إلى جنب مع التبعية الاقتصادية. ومع ذلك استمر هذا التوافق في أمريكة اللاتينية طيلة قرن كامل قبل الحرب العالمية الأولى دون أية ثورات اجتماعية بحجم وعمق الثورة الروسية عام ١٩١٧. ويبرز التساؤل عن السبب الذي جعل روسيا أول بلد يحرر نفسه من براثن العالم الثالث وليس الصين أو الهند أو بلد ما من بلدان الشرق الأوسط، أو إفريقية أو إمريكة اللاتينية. ولماذا برهنت روسيا عن نفسها أيضاً بأنها كانت، خلال ذلك الامتحان العصيب في الحرب العالمية الأولى، «أضعف الحلقات في السلسلة الأمبريالية» كما وصفها لينين؟

أولاً: وجود الحقيقة الثابتة والمتمثلة بالهيمنة الأجنبية على الاقتصاد الروسي. فالمستثمرون الأجانب كانوا بحلول عام ١٩١٤ يملكون ما نسبته ٤٠٪ من أميال السكك الحديدية، و ٤٠٪ من المصانع الهندسية و ٤٢٪ من الأسهم المصرفية و ٥٠٪ من الصناعة الكيماوية و ٥٠٪ من مردود الفحم والبترول و ٦٠٪ من مردود خامات النحاس والحديد و ٨٠٪ من مردود فحم الكوك. فمن مجمل الاستثمارات التي بلغت ٥٠٠ مليون جنيه في الصناعة الروسية كان أكثر من الثلث، يشكل الاستثمارات الأجنبية. وبلغت ديون الأجانب ما نسبته ٥٠٪ تقريباً من الدين القومي الروسي الذي قدِّر بـ ٨٨١١ مليون روبل في عام ١٩١٤، وأصبحت روسيا أكبر المدينين لأوربة.

وثانياً: نشأت الطبقة الوسطى بنشوء التصنيع وسرعان ما بدأت تتذمر من الأوتوقراطية القيصرية التي حالت بين تلك الطبقة وبلوغها الدور السياسي المتكافىء مع نفوذها الاقتصادي. وأما المنظمة السياسية التي كانت تعكس آراء هذه المجموعة؛ فقد تمثلت بالحزب الديمقراطي الدستوري المعروف عموماً باسمه المختصر «الكاديت». كان برنامج هذا الحزب، الذي تأسس عام ١٩٠٥، يشبه برنامج الليبراليين الإنكليز؛ أي ملكية دستورية توازنها هيئة برلمانية شبيهة بمجلس العموم البريطاني. وكان حزب الكاديت يضم بين صفوفه الكثيرين من المفكرين ورجال الأعمال الروس. وعندما اضطر القيصر لقبول جمعية تشريعية منتخبة (مجلس الدوما) في أعقاب ثورة عام ١٩٠٥ لعب الكاديت دوراً بارزاً في المشاورات بسبب فصاحتهم ومعرفتهم بالأصول البرلمانية، إلا أنهم لم يتمكنوا من استقطاب كتلة جماهيرية ضخمة حولهم، مشابهة لكتلة الديمقراطيين الاشتراكيين، أو حول الثوريين الاشتراكيين، لسبب أن الطبقة الوسطى كانت صغيرة نسبياً في روسيا، بفضل التطور المتخلف الذي كانت تتطوره التجارة والصناعة. ومما زاد في ضعف الطبقة الوسطى، سيطرة المصالح الأجنبية على قسط كبير جداً من الاقتصاد الوطني. وتعرَّض أعضاء الكاديت لضغوط الأوتوقراطية القيصرية على وجه التخصيص، لأنهم نظراً لأصولهم الاجتماعية كطبقة وسطى، كانوا عازفين عن استخدام القوة بالمثل. وقد حلل مراقب إنكليزي معاصر تلك

المرحلة وضعف مركزهم على النحو التالي فقال "إن أعضاء حزب الكاديت، الذين يستحقون تلك السمعة الحسنة مع أنهم أفضل الأحزاب تنظيماً في الامبراطورية، كانوا من ذوي السيطرة الضعيفة على الأمة، لأنهم ليسوا منها. لقد فشلوا في وضع أنفسهم ضمن زاوية رؤية الأمة وأخفقوا في تقدير فلسفتها الدنيوية، ولم تكن جذورهم تمتد في أعماق الشعب. فلم يقبلوا انضمام العامل والفلاح إلى حزبهم ولم يدافعوا إلا عن مصالحهم"[4].

وأما الجماهير الفلاحية؛ فقد كانت أشد تذمراً وأكثر عنفاً من الطبقة الوسطى، والسبب الرئيسي لذلك يعود إلى أن التصنيع في البلاد كان على حسابها إلى حد كبير. فعلاوة على دفع رسوم الإعتاق وضريبتي الملح والرؤوس وغيرها من المكوس المحلية المختلفة، كان على الجماهير أن تدفع أسعاراً باهظة مقابل السلع المصنعة، نتيجة التعرفات العالية لحماية الصناعة الوطنية، وفي الوقت نفسه وجب عليها أن تبيع منتوجها بأسعار ضعيفة، لأن عائد الصادرات الزراعية الرخيصة يستخدم لتغطية تكاليف التصنيع. ولقد عبر وزير المالية «إ. أ. فيشنيغرادسكي» في الثمانينيات (١٨٨٠) عن المبدأ الذي كان يسير النظام على هديه حين صرح: "يجب علينا أن نصدِّر حتى ولو هلكنا".

إن حدوث المجاعات الدورية خير دليل على الحقيقة المرة لأتباع ذلك المبدأ، إذ تم اعتماد التدابير الوحشية لإجبار الفلاحين على تأدية ضرائبهم كاملة دون نقصان، وعلى بيع محاصيلهم بأسعار المواسم الرخيصة، حتى ولو لم يبق معهم إلا النذر اليسير احتياطاً لأشهر الربيع القاسية، كا جرى تخفيض فئات أجور الشحن بالنسبة لصادرات القمح، ودفع المكافآت لمصدري السكر، مما جعل السكر يغرق سوق لندن، بسعر لا يتجاوز ثلث سعره في السوق الوطني، في الوقت الذي كان فيه الفلاحون الروس يشربون الشاي المر. والشيء المثير في هذه التدابير ذلك الجوع المتعاظم على الأرض، عندما تضاعف عدد السكان، مما جعل نصف الفلاحين بحلول الحرب العالمية الأولى، لا يملكون كفايتهم من الأرض. ولكن المشكلة لم تتمثل بقلة حيازات الأرض، بمقدار ما كانت تتمثل ببدائية التقنيات الزراعية التي كانت تجعل الوحدة من الأرض تغل كثيراً عما تغله في أوربة الغربية، مع الأخذ بعين الاعتبار قسوة المناخ الروسي. ومن سوء حظ الحكومة القيصرية أنها فشلت في معالجة هذه المشكلة، المعالجة الناجعة لعدم إقدامها على إنشاء المراكز الاختبارية وعدم تأهيل الخبراء الزراعيين.

وعن مدى تذمر الفلاحين وعمقه؛ فقد كانا يتجليان في تكرار الانفجارات الفلاحية العنيفة في وجه الملاكين العقاريين والمسؤولين الحكوميين المكروهين. وهذه الغضبة الفلاحية وجدت متنفساً

لها في الحزب الثوري الاشتراكي الذي جرى تنظيمه في عام ١٨٩٨ . وبما أن الأحزاب السياسية كانت محظورة في روسيا قبل ثورة ١٩٠٥ ؛ فقد كان على الثوريين الاشتراكيين أن يتحركوا في الخفاء كمجموعة غير مشروعة . كان منطلق برنامجهم توزيع أراضي الدولة وأراضي النبلاء على الفلاحين . ولقد كان الثوريون الاشتراكيون يختلفون عن غيرهم من المنظمات الاشتراكية الماركسية العديدة في أمرين هامين ؛ فأولاً : كانوا يعتبرون البروليتاريا الفلاحية ، وليس البروليتاريا الحضرية ، هي القوة الثورية الأساسية في روسيا . وثانياً : كانوا يدافعون عن الأعمال الإرهابية الفردية ويمارسونها أيضاً بدلاً من الاعتماد على التنظيم الجماهيري والضغوط الشعبية وفي قلب الحزب الثوري الاشتراكي كانت منظمته المقاتلة والبالغة السرية توجه الممارسات الإرهابية . ويمكن تقدير نجاحها من تلك اللائحة الطويلة لضحاياها المشهورين بما فيهم من محافظين لبعض الأقاليم ووزراء الدولة وحتى عم القيصر الدوق الكبير سيرجي[5] . وكانت هذه المنظمة المقاتلة تصدر ، على أثر كل عملية ناجحة ، بياناً تشرح فيه أسباب العملية وتشيد بها ، فبعد اغتيالها وزير الداخلية « د . س . سبياجين » أعلنت في بيانها قائلة " إن الرصاص هو الوسيلة الوحيدة للتخاطب مع وزرائنا ليتعلموا إدراك مغزى الحديث الإنساني ويصغوا إلى صوت الوطن . ولا نرى من حاجة تدعونا لشرح أسباب تنفيذ حكم الإعدام بسبياجين . فجرائمه كانت مشينة أكثر مما يجب ، وحياته جديرة باللعنة ، وموته لاقى ترحيباً كبيراً "[6] .

وأما العمال في المصانع والمناجم ؛ فقد كانوا على تذمر وعنف الفلاحين . فبدايات التصنيع في روسيا ، كما في أي مكان آخر في أوربة ، كانت تعني الاستغلال المفضوح لليد العاملة : ست عشرة ساعة من العمل يومياً ، انخفاض الأجور ، عمل الأطفال ، وأردأ ظروف عمل ومعيشة . ونورد وصفاً لأحد التقارير عن ظروف المبيت في بيوت العمال في موسكو عام ١٨٩٥ : " إن هذه الأمكنة لا يمكن مقارنتها بدون أية مبالغة ، إلا بزرائب المواشي . حتى في الصيف ، وعندما تشرع الأبواب والنوافذ تفتح مصاريعها ، يكون الهواء خانقاً فيها . فالجدران ومقاعد المبيت مليئة بالعفن ، وأرض الغرف لا يمكن تمييزها لأنها مطمورة بالأوساخ "[7] .

والظلم الكبير يتمثل بعادة دفع أجور العمال ثلاث أو أربع مرات في العام ، بل مرتين فقط ، في عيد الفصح وفي عيد ميلاد السيد المسيح ، الأمر الذي أتاح لإدارة المصنع تحديد الأجور على هواها . وأما الظلم الآخر هو فرض الغرامات على مخالفات سلسلة كبيرة من قوانين المصنع . ففي مصنع الحديد لصاحبه « جون هيوز » في أوكرانيا ، ارتفعت الغرامات إلى حد حسم أجور أشهر ثلاثة . وحتى عام ١٩٠٦ كانت الاتحادات العمالية تخضع للقانون الجنائي ، حيث تعتبر الإضرابات أمراً يعاقب عليه القانون بالاعتقال والحبس حتى ثلاثة أشهر . لقد ارتفعت الأجور النقدية في معظم

الصناعات بين الستينيات والتسعينيات (١٨٦٠ ــ ١٨٩٠) ، بيد أن الأجور الفعلية انخفضت إلى نسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠٪ ، بسبب حلول المصنعات الآلية الرخيصة محل الصناعات الحرفية الريفية ، مما زحم صفوف العاطلين عن العمل بالرجال والنساء الباحثين عن العمل في المصانع . وبما أن الصناعة لم تتوسع بتلك السرعة الكفيلة باستيعاب الطاقة البشرية المتاحة ؛ فإن الأجور انخفضت بالمقابل باستثناء بعض المهن القليلة التي كانت تستدعي وجود الكفاءات الرفيعة فيها . وما هو أشد من ذلك ، أن معظم العمال الصناعيين هم من الفلاحين الذين حافظوا على علاقاتهم بقراهم الأصلية ، حيث كانت تعيش عائلاتهم وتسنّى لأرباب العمل دفع أجور للعمال أدنى بكثير مما لو كانوا يعيشون وعائلاتهم في أماكن قريبة من أمكنة عملهم .

وبالرغم من قوانين العمل القمعية ووفرة فائض عمالي كانت تقوم الإضرابات بشكل عفوي ضد ظروف القمع على وجه التخصيص . فهذه الاضطرابات ، بالإضافة إلى ضغط الرأي العام الذي أصبح يدرك بشكل واضح استغلال العمال ، دفعت بالحكومة إلى اعتماد بعض التشريعات العمالية بحدودها الدنيا . فصدر قانون في ١ حزيران عام ١٨٨٢ ، حظّر تشغيل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن اثني عشر عام ، وحدَّد ساعات العمل بثماني ساعات يومياً لمن هم في سن تتراوح بين الثانية عشرة والخامسة عشرة ، ومنع تشغيل الأحداث في أيام الآحاد والعطل الرسمية واشترط تشغيلهم في أوقات تُتيح لهم الدوام في المدارس . كما صدر قانون آخر في ٣ حزيران عام ١٨٨٥ ، حظر العمل الليلي في مصانع النسيج بالنسبة للنساء وللشباب الذين هم دون السابعة عشرة . وبعد سنة من ذلك التاريخ فرضت الحكومة وجوب تسديد الأجور للعمال شهرياً على الأقل ، ومنعت المدفوعات العينية وحظرت فرض الفوائد على استلافات العمال . وأما التقيد بتنفيذ هذه التعليمات ؛ فقد أُنيط بمفتشي المصانع الذين كان عددهم قليلاً وحماستهم تعتمد على الأهواء المتقلبة لوزراء الحكومة .

ففي ظل هذه الظروف وقع العمال الروس ، مثلما وقع عمال وسط أوربة وأوربة الغربية ، تحت تأثير المبادئ الماركسية ، وهكذا تم تنظيم حزب ديمقراطي اشتراكي في عام ١٨٩٨ على غرار غيره من الأحزاب الاشتراكية التي نشأت من قبل في أوربة . وانقسم الحزب الاشتراكي الروسي ، كما انقسمت الأحزاب الاشتراكية الأخرى ، إلى فريقين : فريق التعديليين وفريق المتشبثين بالأصول أو كما تمت تسميتهما بهذا الخصوص المنشفيك والبولشفيك .

وقع الانقسام في المؤتمر الثاني للحزب ، الذي انعقد في لندن في عام ١٩٠٣ وكانت مسائل الخلاف تتعلق بعضوية الحزب ونظامه . في جدلية نيقولاي لينين ، زعيم فريق المتشبثين بالأصول ، يقول " بأن الحزب الديمقراطي الاشتراكي يجب عليه أن يتحرك بشكل مغاير تماماً لغيره من

الأحزاب الاشتراكية نظراً للأوتوقراطية القيصرية القمعية، وأن عضوية الحزب يجب ألا تكون مفتوحة لأي متعاطف مع الحزب يكتفي بتسديد اشتراكاته، بل يجب أن تكون مقصورة على جماعة صغيرة من الثوريين المحترفين المتفرغين تماماً، ويجب على الأعضاء المختارين أن يتصرفوا وفق مبدأ «المركزية الديمقراطية» وأية مسألة كبرى تواجه الحزب يجب على الأعضاء مناقشتها بمنتهى الحرية إلى أن يصلوا إلى قرار ديمقراطي بشأنها من خلال التصويت، وعندها فقط يأتي دور ذلك القسم من مبدأ «المركزية» في التحرك. وكان على كل فرد من أعضاء الحزب، بغض النظر عن نزعاته الشخصية، أن يعزز ما يسمى آنذاك «بخط الحزب» دونما انحراف وإلا تعرض لعقوبة الفصل.

لم يكن بمقدور الاشتراكيين الروس أن يمارسوا عملياتهم السرية بشكل مجد إلا، كما جزم لينين، من خلال مثل هذا النظام الصارم. ولقد حظي لينين بتأييد معظم المندوبين إلى مؤتمر عام ١٩٠٣ ولذلك عرف أتباعه فيما بعد باسم البولشفيك (اشتقاقاً من الكلمة الروسية التي تعني الأغلبية)، كما عرف معارضوه باسم المنشفيك (أو الأقلية). ومما هو جدير بالملاحظة أن البولشفيك ظلوا مجموعة صغيرة حتى انفجار ثورة عام ١٩٠٥ التي لعبوا فيها دوراً قيادياً من خلال مجالسهم العمالية أو «السوفييت». وعندما أخمدت الثورة هبط عدد الإضرابات إلى ما لا يزيد عن ٢٠٠ في عام ١٩١٠ وكان العمال المشاركون ٤٧٠٠٠ عامل، وفي عام ١٩١٢ كان الرقمان على التوالي ٢٠٠٠ و ٧٢٥٠٠٠، وبين كانون الثاني وتموز من عام ١٩١٤ كانا ٤٠٠٠ و ١٤٤٩٠٠٠.

إن تأجج الروح النضالية لدى الأيدي العاملة الروسية، رغم التدابير والممارسات القمعية الحكومية، يعود إلى عاملين أساسيين. أولهما: انخفاض مستوى الأجور. ففي عام ١٩١٣ كان متوسط الأجر الشهري في كل الصناعات ٢٢ روبلاً، وكان يتراوح بين ١٦ و ١٧ روبلاً في صناعة النسيج، ومن ٣٣ إلى ٣٤ روبلاً في الصناعات المعدنية. وأما الدراسات التي تناولت ميزانيات العمال؛ فتشير إلى أن دخولهم بأكملها كانت تنفق على الضرورات ــ المأوى والمأكل والملبس، إضافة إلى استبقاء نصف روبل وسطياً كل شهر لأغراض (الاستجمام والحاجات الثقافية) التي كانت تتضمن الطوابع البريدية وأجور النقل في السيارات والزيارات إلى الحمامات العامة.

وأما السبب الأساسي الآخر لتأجج الروح النضالية لدى الأيدي العاملة هو التمركز العالي للعمال في المصانع الكبيرة، تمركزاً استثنائياً، مما سهّل التنظيم والتحرك الجماعيين. وبما أن الصناعة الآلية الحديثة وصلت إلى روسيا بشكل متأخر؛ فإنها بدأت بمستوى متطور وواسع النطاق أيضاً. ففي عام ١٨٦٦ كانت نسبة العمال الذين يشتغلون في المصانع التي يضم واحدها أكثر من ١٠٠ عامل تزيد على ٢٧٪ و ١٠٠٠ عامل و ٤٠٪ في عام ١٨٧٩ وفي عام ١٨٩٠ بلغت ٤٦٪. وفي العام

نفسه كان متوسط عدد المستخدمين في كل مؤسسة من مؤسسات المصانع والمناجم الروسية التي يضم واحدها ١٠٠٠ مستخدم أو أكثر، متوسطاً يزيد على متوسط أمثاله في ألمانيا عام ١٨٩٥ بأكثر من ٦٠٠ عامل. وهكذا فإن اقتران الإفراط في انخفاض الأجور والمبالغة في تمركز العمال في المصانع والمناجم الضخمة، ساهم في تأجيج الروح النضالية لدى العمال في ثورة عام ١٩٠٥ وثورة عام ١٩١٧ على حد سواء.

وفي الوقت الذي تم فيه إخماد ثورة عام ١٩٠٥؛ فإن ثورة عام ١٩١٧ قوضت النظام القيصري. وقد أدت كل من هاتين الثورتين إلى الحرب العالمية الأولى. فكما ساهمت الحرب العالمية الثانية في نجاح الثورة الصينية الأخيرة عام ١٩٤٨؛ فإن الحرب العالمية الأولى ساعدت في نجاح الثورة الروسية عام ١٩١٧. لقد عرّت بنية الجيشين الألماني والهنغاري/النمساوي في عام ١٩١٤ و ١٩١٥، البنية المتخلفة الضعيفة التي كانت عليها روسيا، قياساً إلى مجتمعات أوربة الغربية. ففي شباط ١٩٠٠ حذّر «سيرجي ويت» الامبراطور من المخاطر المحيطة بروسيا في حال فشلها في مواكبة القوى العظمى الأخرى:

"إن المنافسة العالمية لا تنتظر أحداً. فإذا نحن فشلنا في اتخاذ التدابير الفعالة والحاسمة التي تتيح لصناعتنا خلال العقود التالية أن تلبي احتياجات روسيا والبلدان الآسيوية التي تحت نفوذنا ــ أو التي يجب أن تكون تحت نفوذنا ــ فإن الصناعات الأجنبية المتنامية على نحو سريع سوف تقتحم أسوار تعرفتنا الجمركية وتوطد أنفسها في أرض أجدادنا وفي البلدان الآسيوية المذكورة أعلاه، وتضرب جذورها في أعماق اقتصادنا..... وإن تأخرنا الاقتصادي قد يؤدي إلى تأخر سياسي وحضاري أيضاً"[8].

ورغم خطوات التقدم التي خطتها روسيا في نهاية ذلك القرن؛ فإنها بقيت عاجزة عن التغلب على «التأخر الاقتصادي» النسبي الذي حذر منه ويت. فعشية الحرب العالمية الأولى كان الدخل الفردي، بقيمة الروبلات الذهبية في عام ١٩١٣، في الولايات المتحدة ٦٨٢٫٢ وفي بريطانيا ٦٤٦٫٦ وفي فرنسا ٣٥٤٫٧ وفي ألمانيا ٣٠٠٫١ وفي إيطاليا ٢٠٩٫٩ وفي روسيا ١٠١٫٤ وفي بلغاريا ورومانيا ٩٧٫٢. وبكلمات أخرى فإن روسيا كانت عملياً متخلفة تخلف بلغاريا ورومانيا، وكان غناها سدس غنى الولايات المتحدة وثلث ألمانيا. وفي مصطلحات أخرى كان نصيب كل فرد من الطاقة في روسيا كما يلي:

ــ في الطاقة الكهربائية: $\frac{١}{٥}$ ألمانيا $\frac{١}{٧}$ الولايات المتحدة.

ـ في تماسيح الحديد والفولاذ : $\frac{1}{8}$ ألمانيا $\frac{1}{11}$ الولايات المتحدة .

ـ في الفحم : $\frac{1}{15}$ من ألمانيا و $\frac{1}{26}$ من أمريكة وجزءاً من ستة وعشرين جزءاً في الولايات المتحدة .

ويحاول البعض الدفاع عن أن روسيا كان بمقدورها في خاتمة المطاف ، بعد الأخذ بعين الاعتبار سرعة تصنيعها خلال العقود السابقة للحرب العالمية الأولى ، أن تواكب الغرب وأن تبلغ مستوى تحضره لو لم تقاطعها الحرب . ولكن الحقيقة تكمن في أن معدل النمو الاقتصادي في روسيا ، حتى في أعلى مستوياته ، لم يكن في مستوى أمثاله في البلدان الغربية . فمردود إنتاج تماسيح الحديد لكل فرد في روسيا كان $\frac{1}{8}$ ما كان عليه في الولايات المتحدة في عام ١٩٠٠ ولكنه لم يكن أكثر من جزء من $\frac{1}{11}$ بحلول عام ١٩١٣ ، ولقد كان يساوي أيضاً $\frac{1}{6}$ ما كان عليه في ألمانيا في عام ١٩٠٠ ولكنه صار في عام ١٩١٣ لا يعدو $\frac{1}{8}$. فكلما كانت روسيا تحث خطاها لمواكبة الغرب كان يزداد تأخرها عنه .

إن أحد الأسباب لهذا الإخفاق الاقتصادي النسبي هو أن روسيا ، شأنها شأن بقية بلدان العالم الثالث ، لم تكن تستغل مواردها الطبيعية والبشرية على أساس وطني متكامل . فقبل القرن التاسع عشر ، كما أشرنا سابقاً في الفصل الثالث ، تمكنت روسيا من صيانة استقلالها الاقتصادي بمتاجرتها مع أقاليمها الشرقية وجاراتها الشرقيات أكثر من متاجرتها مع الغرب . ولكن التغلغل الاقتصادي للغرب خلال القرن التاسع عشر ، أفضى إلى ذلك التطور الاقتصادي المشوه الذي اتصفت به كل مجتمعات التبعية في بلدان العالم الثالث . فاقتصاد روسيا انحرف باتجاه الغرب من خلال احتياجات الأسواق الغربية واستثمارات المقاولين الغربيين ومستلزمات التحالفات الغربية . فاقتصر التصنيع على روسيا الأوربية إلى حد كبير وبحلول عام ١٩١٣ لم تزد نسبة مجمل المردود الصناعي الوافد من الأورال عن ٤٫٧٪ ، و ٢٫٤٪ من سيبيريا و ١٫٨٪ من تركستان ، قياساً إلى نسبة ٥٠٪ من الأقاليم الوسطى و ٢٠٪ من أوكرانيا . إن اختلال التوازن هذا قد لاقى التشجيع من أجور الشحن بالسكك الحديدية التي سهلت صادرات القطن الخام من آسيا الوسطى إلى معامل النسيج في روسيا الأوربية . وعلى النقيض من هذا فقد ارتفعت الأجور أمام صادرات القمح من سيبيريا ، حماية للملاكين العقاريين في الأقاليم الوسطى[9] .

يضاف إلى العقبات الخطيرة أمام التطور في روسيا ، عقبات حضارية لا تقل خطورة عن سابقاتها . فالتصنيع لم يلق المعارضة من الفلاحين وحدهم ، الذين تحملوا معظم العبء ، بل ومن

الأرستقراطيين العقاريين أيضاً، ممن كانوا يفضلون بشكل غريزي المحافظة على مؤسساتهم الريفية التقليدية، كما كانوا يمقتون أولئك الرأسماليين الصاعدين من وطنيين وأجانب. وهذا ما جعل ويت عقبة سياسية بالنسبة للقيصر وأدى إلى عزله في آب عام ١٩٠٣. واستناداً إلى هذه الحقيقة فإن «إ. هـ. كار» يدحض الفرضية المعاصرة التي تدعي بأن "روسيا بدأت تصنع نفسها قبل عام ١٩١٤ وأن كل ما فعلته الثورة لا يعدو استكمال تلك العملية ــ وربما تأجيلها مؤقتاً ــ" ويدمغها بأنها "هراء يناقض مجريات الأحداث التاريخية". وبدلاً عنها يخلص إلى التأكيد بأن "عداء المصالح العقارية في الأرض، الذي أدى إلى سقوط ويت، كان بمقدوره أن يفتك بأي تطور صناعي واسع النطاق، ذلك التطور الذي تـمَّ على حساب طريقة أصحاب تلك المصالح في الحياة وعلى حساب المجتمع شبه الإقطاعي، الذي كانوا يمثلونه. ومن غير الممكن الاضطلاع بعبء تحديث الاقتصاد الروسي، إلا بعد إطاحتهم من قبل الثورة" (10)

الفصل السابع عشر

الاستثناء الياباني

إن السياسة اليابانية، حسب اعتقادي، يجب أن تكون سياسة استبعاد الأمريكيين والأوربيين قدر المستطاع.... فعليك أن تتخذ الاحتياطات كافة قبل أن تعطي الأجانب أي موطىء قدم مهما قل شأنه..... ولكن من الواضح أنك تقترح انفتاح الامبراطورية بأكملها أمام الأجانب وأمام رأس المال الأجنبي. إني أشعر بالأسى حيال هذه السياسة المشؤومة. فإذا أردت بأن ترى ما سيحدث لكم فواجبكم دراسة تاريخ الهند.

هربرت سبنسر إلى البارون كانيكو كتاريو (١٨٩٢)

عندما ألقى الأميرال «ماثيو باري» بمرساة سفينته في خليج «إيدو» في ٨ تموز عام ١٨٥٣، بدا وكأن الفرصة ضئيلة أمام جزيرة الامبراطورية اليابانية لتفادي ذلك المصير الذي حل بغيرها من البلدان غير الغربية، ألا وهو السقوط في أحضان العالم الثالث. فبعد قرنين من العزلة التي فرضتها اليابان على نفسها وُجدت أنها قد تخلفت عن أوربة في ميدان التكنولوجيا الصناعية والعسكرية، ذلك التخلف الذي سبقتها إليه امبراطوريات العثمانيين والمغول وسلالة مانشو. وكانت اليابان تفتقر إلى وفرة الموارد الطبيعية والمتوفرة لدى الامبراطوريات، مما جعلها تبدو مقيَّدة مادياً وتكنولوجياً، على درب تطورها الاقتصادي واستقلالها الوطني. ولكن اليابانيين أثبتوا، على الرغم من ذلك كله، بأنهم الشعب الوحيد الذي نجح بدخول السوق العالمي في القرن التاسع عشر دخول الند للند، والشعب الوحيد الذي أفاد من هذا التكافؤ لبلوغ معارج القوة والاستقلال، بدلاً من الانحدار إلى مراتب الاستغلال والتبعية. وأما البلدان الوحيدة الأخرى التي تمكنت من بلوغ مثل هذا الهدف؛ فهي

الملحقات الأوربية فيما وراء البحار ــ أمثال الولايات المتحدة والدومينيون البريطاني التي كانت تتمتع بمزايا استثنائية كبلدان مفتوحة للاستيطان وقيام الوشائج العرقية مع البلد الأم. ولكن كل تلك المناطق الأخرى فيما وراء البحار والمأهولة بالسكان المحليين من غير الغربيين وقعت تحت هيمنة القوى الأوربية بشكل مباشر أو غير مباشر. فاليابانيون وحدهم، دون سواهم، تمكنوا من الإفلات من السيطرة، وأما الأسباب لهذا الاستثناء المصيري؛ فإنها تنطوي على مغزى واضح بالنسبة للعالم الثالث بأكمله في القرن التاسع عشر.

١ ــ اليابان في عزلتها

لقد طرح المؤرخون عدة عوامل لتفسير رد الفعل القوي لليابانيين على تغلغل الغرب، وأحد تلك العوامل هو بعد الجزر اليابانية عن البلدان الغربية المصنعة، مما وفر لهم فرصة أكبر ليوجهوا قدرهم الاقتصادي وفق تقاليدهم. فلو كان موطنهم يقع على مقربة كافية من الغرب المصنع لشعروا بوطأة الغرب عليهم في القرن الخامس عشر كما شعرت بها أوربة الشرقية، أو كما شعرت بها الأمريكيتان في القرن السادس عشر، ولاستبدل اليابانيون فحمهم وحريرهم الطبيعي ومنتوجاتهم البحرية وغيرها من المواد بالسلع الغربية المصنعة، ولانحدروا بالنتيجة إلى مصاف العالم الثالث منذ زمن بعيد. ولكن البعد الهائل للجزر اليابانية في الشمال الشرقي من الباسيفيكي، وسياسة العزلة الصارمة التي انتهجتها قيادات سلالة «طوكوغاوا» الحاكمة، جعلا اليابانيين بمعزل عن أي تأثير حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وعندما ظهر الغربيون لأول مرة في اليابان؛ فإنهم لم يظهروا بضغوطهم التي ظهروا بها في بقية أرجاء العالم الثالث، بسبب بعدها وفقرها النسبي.

وبالإضافة إلى ذلك فإن التلاحم الطبيعي للجزر اليابانية سهّل قيام الوحدة الوطنية، كما سهل انتشار القيم الجديدة والتعليم الجديد، ولكنه جعل البلاد عرضة للضغوط الأجنبية. فعندما أبحرت سفن باري على مرأى العاصمة إيدو، عرفت اليابان كلها هذا الحدث في غضون أسابيع قليلة. وتظهر أهمية التلاحم لدى مقارنة ظروف اليابان مع الصين المناقضة. فتلك الأصقاع المترامية الأطراف والمكتظة بالسكان في أعماق الامبراطورية الصينية، بقيت ردحاً طويلاً من الزمن بمثابة السد المنيع في وجه التأثيرات الغربية والينابيع الاحتياطية لتلك المواقف والقوى التقليدية التي كانت تعترض وتسد المنافذ أمام محاولات التكيف مع ما يحمله الغرب في تغلغله.

ولكن اليابان أيضاً كانت تتمتع بمستوى رفيع استثنائي من التجانس الثقافي. فشعبها كان عالي الثقافة إلى حد كبير، معتاداً على طاعة زعامة الصفوة الحاكمة فيه، وبفضل قرون العزلة عن

العالم الخارجي لم يكن في اليابان تجار أو أسياد محليون ممن يقيمون أوثق العلاقات، كما كان الأمر في الهند، مع التجار الغربيين بدلاً من إقامتها مع حكامهم.

وهناك عامل آخر سهَّل التكيف الياباني الناجح مع الغرب وهو تقليدها العريق المتمثل بالاقتباس من العالم الحضاري العظيم في الصين، ومن العالم الغربي. فاليابان كانت قد اصطفت لنفسها بعض جوانب الحضارة الصينية من خلال شعارها «الروح اليابانية والمعرفة الصينية»، واقتبست ما رغبت فيه من الغرب تحت شعار «المناقب الشرقية والمهارات الغربية». وكان القادة اليابانيون، حتى خلال قرون عزلتهم، يتعمدون تقصي المعلومات عن التطورات الجارية في أوربة، فسمحوا للهولنديين بمواصلة التجارة في جزيرة «داشيما» الصغيرة بقصد سؤالهم عما يحدث في العالم الخارجي. ويتجلى التقدير الياباني الرفيع للمنجزات التكنولوجية الغربية في المديح الذي كتبه أحد اليابانيين المطلعين، عندما كان امبراطور الصين يخبر الملك جورج الثالث بكل ازدراء أن الصين ليست بحاجة لمنتوجات الغرب البربري؛ إذ جاء فيه:

"عندما يتعلق الأمر ببناء الصروح فليس في العالم بلاد تضاهي إنكلترا، في صنع الأشياء البالغة الدقة. فمن بين تلك السلع التي استوردها الهولنديون إلى اليابان كانت الساعات الغالية الثمن. حيث أن بعضها كان في غاية الروعة، مما يدل على العناء الكبير والدقة المتناهية في صناعتها. وتعتبر لندن أبرز مكان في العالم لصناعة أمثال هذه البراعات الدقيقة، وتحتل باريس في فرنسا المركز الثاني، بينما تحتل أمستردام في هولندا المركز الثالث. ففي هذه العواصم الثلاث يعيش أناس لا نظير لهم في العالم عملياً، ومن أبرع أفراد الجنس البشري.... فلماذا تمكن هؤلاء في هذه المدن الثلاث، وهم بشر لا يختلفون عن غيرهم من بلوغ مثل هذه الرفعة؟"[1].

استفاد اليابانيون من الفرص المواتية. فالقوى الأوربية كانت خلال الخمسينيات والستينيات (١٨٥٠ و ١٨٦٠) مشغولة في مناطق من العالم، مما جعلها في غنى عن سيطرتها على مجموعة من الجزر الفقيرة والنائية في الشمال الشرقي من المحيط الهادي. فالصين غنيمة أدسم بالنسبة للأوربيين بعد حرب الأفيون، حيث أجبرتها على فتح أبوابها في الأربعينيات (١٨٤٠) للغرب، بينما استقطبت حرب القرم (١٨٥٤ ــ ١٨٥٦) والعصيان الهندي (١٨٥٧ ــ ١٨٥٩) اهتمام أكثر الغربيين قوة وعدوانية. ولذا كان اليابانيون أسعد حظاً من الإفريقيين الذين اندحروا في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر أمام القوى الأوربية واستفادت من النزاعات خلال العقدين ولذلك تمكنت من اقتسام قارة بأكملها.

ومن أهم العوامل التي تفسر ظهور اليابان على المسرح العالمي هو النشوء الطافح بالحياة.

لقد كان مقصد قيادات سلالة طوكوغاوا، الإبقاء على عزلة اليابان واستقرارها ليستمر نظامهم. ولكن على الرغم من جهودهم، فقد حدثت تطورات قلبت تدريجياً ميزان القوى في البلاد ولغمت النظام القائم.

إن قوة تلك السلسلة الطويلة من القادة العسكريين SHOGUNS من سلالة طوكوغاوا، التي تعود بقدمها إلى عام ١٦٠٣، كانت قائمة على أملاكهم العديدة المتناثرة استراتيجياً في طول البلاد وعرضها والتي تشكل مساحتها من خمس إلى ربع مجمل مساحة الأرض الوطنية. وكانت المناصب الحكومية الرفيعة تسند، إما لأفراد السلالة الحاكمة، أو لأتباعهم الشخصيين. وكان همّ السلالة الحاكمة منع قيام أي تغيير قد يؤثر على حكمها. أوجدت بنية طبقية وراثية، صارمة وأبدية. وكان يتربع على عرش السلطة الامبراطور، الحاكم الذي لا سلطان له، والقائد العسكري الذي يُعتبر الحاكم الفعلي DE FACTO. ولقد كان الحاكم العسكري يدعي حقه بممارسة الحكم من خلال السلطة المخولة له من الامبراطور ولكنه كان يمارسها عملياً باستغلاله السلطة الروحية الامبراطورية واستبقائه الامبراطور معزولاً خائر القوى في بلاطه في كيوتو. وكان مقر قيادة الحاكم العسكري في إيدو، حيث توجب على الأسياد الإقطاعيين أو DAIMYO* الإقامة فيها في فترات منتظمة وإبقاء زوجاتهم وورثتهم على شكل رهائن لدى عودتهم إلى مناطقهم.

وبعد القائد العسكري كانت تأتي الطبقة الأرستُقراطية التي تشكل ٦٪ من مجمل السكان، وتضم هذه الطبقة نبلاء البلاط الذين كان لهم نفوذ اجتماعي ولكنهم بدون أية سلطة أو ملكية، فاعتمدوا في إعالتهم على القواد العسكريين. ولكن البارونات أهم أفراد هذه الطبقة، ازداد عددهم ٢٦٦ قبل إعادة الملكية مباشرة في عام ١٨٦٨. وكانوا بمعونة أتباعهم العديدين من محاربي الساموراي SAMURAI يتمركزون في حصونهم، حيث يسيطرون على إقطاعاتهم HAN ويجبون الخراج على حبوب الأرز من الطبقة الفلاحية المحيطة بهم.

ويلي الأرستقراطيين في السلم الاجتماعي الفلاحون، الأجراء منهم أو الملاكون الذين كانت تتراوح بقعة واحدهم من ١ ١/٤ آكر إلى ٨٥ آكر. ورغم حيازتهم على مساحة من الأرض. فهم لا يتمتعون بأي نفوذ سياسي كما كانوا مجبرين على أداء قسط كبير من محاصيلهم لتسديد الإيجارات والضرائب التي تعيل الأرستقراطية والبلاط. واستمرت الثورات الفلاحية في تزايد طيلة عصر الأسرة الحاكمة «طوكوغاوا»، مما كان يزيد في عمق التوترات الاجتماعية التي بلغت أوجها في إعادة حكم الامبراطور «موتسوهيتو» عام ١٨٦٨ MEJI RESTORATION.

---

* بارونات البلاط الياباني.

وأقرت السلالة الحاكمة بوجود فئتين في سلم الترتيب الاجتماعي، هما الحرفيين والتجار. وبفضل السلام الطويل الذي فرضته السلالة الحاكمة، تمكن هؤلاء من النمو الضخم من حيث الثروة والعدد. وقفز عدد المواطنين من ١٨ مليون في عام ١٦٠٠ إلى ٢٦ مليون في عام ١٧٢٥. وأما المدن فقد نمت نمواً غير متكافىء؛ إذ بلغ عدد سكان إيدو المليون نسمة بحلول عام ١٧٠٠. إن هذا التفجر السكاني زاد من طلب السلع، كما شجع التجار وأغنياء الفلاحين على استثمار رأس المال الفائض في أشكال إنتاجية جديدة كالصناعة البيتية أو الإنتاج المنزلي، إذ كانوا يزودون الفلاحين والحرفيين بالمواد والأدوات ويسوقون المنتوجات الجاهزة.

وهكذا فإن الإنتاج المتزايد أدى إلى تبادل السلع على نطاق واسع، الأمر الذي حفز بدوره قيام اقتصاد النقد. فسماسرة الأرز والصيارفة أصبحوا من أهم التجار؛ إذ كانوا يبيعون فائض إنتاج الطبقة الأرستقراطية الإقطاعية وتقديم التسليفات بفوائد مرتفعة. وكثيراً ما يصبح العديد من البارونات، وحتى القائد العسكري نفسه، مدينين لهؤلاء التجار / الصيارفة. ويتمثل ذلك بالنفقات الضخمة التي تستدعيها صيانة المؤسسات الكبيرة اللازمة وفقاً لنظام رهائن القائد العسكري. كما إن الأرستقراطيين تطورت لديهم حلاوة الكماليات وبدأوا يتنافسون فيما بين بعضهم بعضاً في حياة الترف الملفت للأنظار. وفي عشية إعادة حكم الامبراطور موتسوهيتو، كانت نسبة تنوف على ٩٠٪ من الثروة القومية قد وقعت بين أيدي المقاولين. ولكن أصبح الخروج على المألوف المتمثل باستبقاء السلطة السياسية حكراً على القواد العسكريين والأرستقراطيين في حين اقتنص الصيارفة / التجار السلطة الاقتصادية فقط وأصبح مصدراً من مصادر التوتر الاجتماعي.

وإن أحد الأسباب لعدم تصعيد هذا التوتر إلى مستوى الثورة من قبل البورجوازية المطواعة، كما حدث من قبل في بريطانيا وفرنسا، هو أن ممارسة التجارة عبر البحار كانت أمراً محظوراً على التجار اليابانيين، مما تركهم عزلاً من أي مصدر من مصادر القوة الخارجية. واعتمد التجار على البنية الاقتصادية المحلية التي كانت تؤدي مهمتها في مناخ سياسي تقوده الطبقة الأرستقراطية. ففي أواخر القرن الثامن عشر كانت إيدو أكبر مدينة في العالم، ترزح تحت السلطة المطلقة للقادة العسكريين والبارونات والساموراي. وبدا التجار رغم سلطانهم الاقتصادي، لا يتمتعون بأية ضمانة قانونية تحميهم الإعفاء من ديونهم أو من الجبايات القسرية، بل والمصادرة الصريحة. ولذلك فالبورجوازية اليابانية لم تبلغ من القوة والثقة بالنفس ما يؤهلها للإطاحة بالنظام القديم، وبدلاً من ذلك دأبت على تحسين موقعها ضمن ذلك النظام حتى نجحت فيه ببراعة. ولقد شقت البورجوازية طريقها إلى قلب الطبقة الأرستقراطية بالرشوة عن طريق التزاوج أو التبني، وفي نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر أصبحت تسيطر على الاقتصاد والفن والأدب في اليابان.

وبقيت البنية الاجتماعية مشحونة بالتوتر والضغائن من جراء استقطاب النفوذ الاقتصادي والسياسي. وكان عساكر الساموراي مصدراً آخر من مصادر التوتر الاجتماعي؛ فعانوا فساداً ينطوي على أغرب المفارقات التاريخية، في ظل قرون السلم التي حكمت فيها سلالة «طوكوغاوا». وأما الجماهير الفلاحية، فقد أُرهقت بأعباء ضخمة من الضرائب التي فرضتها الطبقة الأرستقراطية، ونظراً لعدم ارتفاع أسعار الأرز بما يتناسب مع ارتفاع أسعار السلع الأخرى. فقد هاجر العديد من الفلاحين إلى المدن دون أن يتمكن الجميع من العثور على عمل، لأن نمو الاقتصاد الوطني لم يواكب نمو السكان، ولذلك تزايدت ثورات الفلاحين في أواخر عهد السلالة الحاكمة طوكوغاوا.

وهكذا فإن المجتمع الياباني كان يعيش مرحلة انتقالية في القرن التاسع عشر ويخضع اقتصادياً واجتماعياً لتحولات عميقة أدت إلى ظهور التوترات السياسية، مما هيأ الفرصة لتمزق ذلك المجتمع وانتكاسته في الفوضى الإقطاعية، كالتي حصلت في اليابان في العصور القديمة. ولكن فقد حال ظهور الأميرال باري إلى هذه النتيجة وإجباره اليابان على الخروج من عزلتها والإسهام في اقتصاد السوق العالمي. برهن اليابانيون عن جدارة في إعادة تنظيم مجتمعهم لمجابهة تغلغل الغرب لقناعة العديد منهم بحاجة مجتمعهم لإعادة التنظيم. وهذه القناعة، بالإضافة إلى تقاليدهم العريقة المتمثلة بالاقتباس من الأجانب، جعلتهم مؤهلين للتكيف مع أسباب البقاء أكثر من الصينيين. وقد وصف اللورد البريطاني «ألجين» التناقض بين الشعبين في هذا النص الرائع التالي:

"إن إحدى نتائج الاختلاف بين عادات ومشاعر الصينيين واليابانيين هي بكل تأكيد أن الصينيين يتراجعون دوماً، ويثابرون على التراجع، حتى تنهار الامبراطورية وتتمزق إلى دويلات صغيرة، في الوقت الذي يبدو فيه اليابانيون على أهبة الاستعداد، حتى ولو كانوا يعيشون عملياً حالة من عدم التقدم إلى الأمام، للإفادة من بريق الحضارة المسلط عليهم ولاستغلال التحسينات والمبتكرات التي نظر إليها الصينيون بازدراء. وسوف يتمكن اليابانيون بكل الاحتمالات أيضاً، بعد أن تزداد معرفتهم بنا، من اقتباسها بكل لهفة"[2].

٢ ـ التدخل الغربي وعودة موتسوهيتو «ميجي» إلى السلطة

تعاظم الضغط الأجنبي على اليابان منذ مطلع القرن التاسع عشر، نظراً لتزايد النشاط التجاري في المياه الشمالية من الباسيفيكي. فالسفن التي كانت تتعاطى صيد الحيتان وتجارة الفراء كانت بأمس الحاجة للموانىء اليابانية للتزود بالمؤن وإجراء الإصلاحات الضرورية، ولكنها فشلت في محاولاتها الاقتراب من تلك الموانىء، وأساء اليابانيون معاملة البحارة الأجانب الذين كانت سفنهم

تجنح إلى الشواطىء اليابانية. وتفاقمت الأوضاع لدرجة مؤسفة لدى استخدام السفن البخارية لحاجتها إلى محطات التبريد. وأخيراً قررت حكومة الولايات المتحدة أن تأخذ زمام المبادرة لحسم هذه المسألة. في ٨ تموز من عام ١٨٥٣ ألقى الأميرال ماثيو باري بمرساته في خليج إيدو وقام بتسليم رسالة من الرئيس «ميلارد فيلمور» يطلب فيها امتيازات تجارية ومحطات تبريد وحماية بحارة السفن الأمريكية الجانحة. وبعد أسبوع أقلع باري من الخليج بعد أن قدم إنذاراً بأنه عائد في الربيع التالي لاستلام الجواب. ولدى عودته في شباط من عام ١٨٥٤ أفصح عن نواياه بأن لا بديل لطلبه؟ المعاهدة أو الحرب؛ فأذعن اليابانيون. وفي ٣١ آذار وقعوا معاهدة «كاناغاوا». سمحت المعاهدة بفتح موانىء «هاكوديت وشيمودا» أمام إصلاح السفن الأمريكية وتزويدها بالمؤن، كما أقرت بإعادة السفن الأمريكية لأصحابها عند جنوحها ومعاملة بحارتها المعاملة الحسنة، وأجازت تعيين القناصل بين الدولتين، ووعدت اليابان بمعاملة الولايات المتحدة بأنها ستكون الدولة الأكثر رعاية.

وطبقاً لبنود هذه المعاهدة أوفدت الولايات المتحدة «تاونسند هاريس» وقد كان رجلاً ينطوي على كفاءات خارقة، كأول قنصل لها إلى اليابان. وتمكن هاريس بلباقته وطول أناته من كسب ثقة اليابانيين تدريجياً وتأمين المعاهدة التجارية في عام ١٨٥٨. التي فتحت أربعة مرافىء إضافية أمام التجارة وأقرت إقامة التمثيل الدبلوماسي المتبادل ومنحت الأمريكيين حقوق التقاضي مدنياً وجنائياً خارج إطار التشريعات اليابانية، كما حظرت تجارة الأفيون وسمحت بحرية المعتقدات الدينية للأجانب. وقبل نهاية عام ١٨٥٨ وجدت اليابان لزاماً عليها توقيع معاهدات مماثلة مع هولندا وروسيا وبريطانيا وفرنسا.

إن هذه السلسلة من المعاهدات لم تكن تُثير مزيداً من الاهتمام في العالم الغربي، بيد أنها كانت تمثل بالنسبة لليابان الحد الفاصل بين تاريخها القديم والحديث، لأنها وضعت حداً نهائياً لعزلة دامت ثلاثة قرون تقريباً، كما جعلت اليابان تشعر بشكل مباشر بوطأة تلك الصدمة العنيفة التي صدمتها بها الرأسمالية الغربية. فبدأ التجار الأجانب بشراء كميات ضخمة من الذهب الذي جمعته سلالة طوكوغاوا بسعر أدنى من نصف سعره العالمي، وانهالت المستوردات على البلاد؛ فارتفعت الواردات في التجارة الكلية عام ١٨٦٣، من ٣٤٪ إلى ٦١٪ في عام ١٨٦٧ وإلى ٧١٪ بحلول عام ١٨٧٠. فالمنسوجات البريطانية الرخيصة غمرت الأسواق وزاحمت الصناعة المحلية، وتدهورت الصناعة الريفية بسبب ارتفاع الضريبة، كما أدى هروب العملات من الريف إلى نوع من الفوضى النقدية، فشاع التضخم وخفضت الحكومة قيمة النقد وعانت أسعار الأرز الأمرين من التقلبات العنيفة.

أوقعت الفوضى الاقتصادية المؤسسة العسكرية الحاكمة في مأزق الجماهير الشعبية الساخطة على الأجانب، موجهة الانتقادات للمعاهدات الجديدة في وقت كانت القوى الغربية، تطالب بالتقيد المطلق بكل بنود المعاهدات. هذه الغضبة الشعبية العارمة كانت موضع استغلال العشائر المعادية لسلالة طوكوغاوا، ولا سيما عشائر «ساتسوما وكوشو وهايزن وتوسا» التي تعرف باسم مجموعة «ساتشو ــ هيتو». وبين عام ١٨٥٨ وعام ١٨٦٥ شُنت الهجمات على الأوربيين وأرباب أعمالهم تحت شعاري «المجد للامبراطور، والطرد للبرابرة»؛ فردت القوى الأجنبية بقصف الموانىء والتحصينات الساحلية، مما حدا بزعماء العشائر في ذلك الحين إلى نبذ فكرة معاداة التفرنج والتصميم على إضفاء الأولوية على اقتناء الأسلحة الغربية.

ويدل ذلك التصميم على التناقض بين الصفوة الحاكمة اليابانية وبين زميلتها الصينية. ففي الوقت الذي كان فيه الصينيون، باعتبارهم من رجالات الطبقة المثقفة، يبدون جهلهم واحتقارهم للتكنولوجيا العسكرية الغربية، كان القادة العشائريون اليابانيون، نظراً لخلفيتهم العسكرية وحفاظاً منهم على مصالحهم، في غاية التأثر والاستجابة على مرأى السفن الحربية الأجنبية وهي تمطر موطنهم بوابل من القذائف. وبينما ترك رجالات الثقافة الصينيون بلادهم، تنجرف في حرب مدمرة وميئوس منها مع البرابرة الغربيين المحتقرين، شرع القادة اليابانيون في التعلم من البرابرة، كي يحسنوا مقاومتهم.

وبموت الامبراطور والقائد العسكري لسلالة طوكوغاوا في عام ١٨٨٦ أصبح الطريق ممهداً لإعادة تنظيم شامل يعرف بعودة «ميجي» إلى السلطة. وما إن حل كانون الثاني من عام ١٨٦٦، حتى تم طرد عساكر طوكوغاوا من العاصمة الامبراطورية كيوتو وإعلان إيدو كعاصمة قومية وإعادة تسميتها باسم طوكيو «العاصمة الشرقية». وهكذا تم تجريد سلالة طوكوغاوا من سلطتها وإقطاعاتها واحتلال مركزها من قبل عشائر «ساتشو ــ هيتو» التي سيطرت على الحكومة باسم امبراطور ميجي الجديد. لقد فرَّ عساكر الساموراي الشباب، وانخرطوا في خدمة هذه القبائل الجديدة في تلك الآونة وشكلوا القيادة الفذة التي جعلت «الاستثناء الياباني» أمراً ممكناً.

٣ ــ الثورة من الأعلى: سياسياً

لقد كان إنشاء جهاز الدولة الجديد والقادر على التصدي للتهديدات الأجنبية والتوترات السياسية الداخلية، من أهم المنجزات السياسية التي أنجزها الساموراي وتعتبر هادفة، تم تنفيذها بكل إتقان من الأعلى. وأما البنية الطبقية للنخبة الحاكمة الجديدة على رأس هيكل الدولة الجديد؛ فقد كانت على غرار بنية الطبقة القديمة مع اختلاف في الـمِلاك الفعلي. وكان الغرض من المحافظة

على البنية الاجتماعية للوضع القائم، إحداث ثورة تكنولوجية، باختيار بروسيا مثلاً سياسياً أعلى. فعندما ذهب «إيتو هيروبومي»، المسؤول الرسمي من عشيرة «كوشو» والعقل المدبر للنظام السياسي الجديد، في زيارة طويلة إلى أوربة لدراسة الخيارات الدستورية كتب إلى اليابان في شهر آب عام ١٨٨٢ بأنه يرفض "تصرفات الراديكاليين الليبراليين المتطرفين في إنكلترا وأمريكة وفرنسا" ويأخذ بتعاليم المتبحرين البروسيين ويقول: "أعتقد بأنني قد أديت خدمة جليلة لبلادي (وساهمت في) الهدف العظيم المتمثل بتعزيز أساس السيادة الامبراطورية ...."[3].

لقد استغرق بناء دولة «ميجي» الجديدة مدة تنوف على العشرين عام، منذ الإطاحة بسلالة طوكوغاوا في عام ١٨٦٧ ــ ١٨٦٨ وحتى إقرار الدستور في عام ١٨٨٩، وتم تكريس السنوات الأولى لترسيخ النظام الجديد وإزالة العقبات عن طريق الثورة من الأعلى. ففي البداية فسنت الضرورة بسحق العصيانات الفلاحية المسلحة التي ساهمت في إسقاط المؤسسة العسكرية القديمة، وهذه الثورات أدت في بعض المناطق، كجزر «أوكي»، إلى إقامة مؤسسات الحكم الذاتي المحلي. وقُمعت هذه الثورات بمساعدة المسؤلين من سلالة طوكوغاوا السابقة، كما إن فرض التجنيد الإجباري في عام ١٨٧٣ قد عجل بنهاية المقاومة الفلاحية وضمن مستقبل النظام الجديد.

وبعد القضاء على شبح تهديد الثورة من الأسفل واجه المسؤولون في طوكيو شبح تهديد الثورة المضادة الإقطاعية على أيدي البارونات والساموراي. فعمد المسؤولون إلى ضم البارونات لصفوفهم من خلال استعراض القوة أولاً والتعويض المالي ثانياً، مقابل تنازل البارونات عن إقطاعاتهم. وأصبح الأقطاب العقاريون الإقطاعيون السابقون، الذين كانوا يستمدون دخولهم من فلاحيهم، أقطاباً ماليين يستثمرون ثرواتهم النقدية الجديدة في الصرافة والمشاريع الصناعية والتجارية. وهكذا فإن المصالح العقارية الإقطاعية القديمة قد اندمجت في أوليغارشية المقاولين الجدد وشكلت مجموعة متجانسة حكمت البلاد منذ ذلك التاريخ حتى اليوم دون معارضة تذكر.

وقد ضمَّ المسؤولون جميع عساكر الساموراي إلى صفوفهم مع قياداتهم. وسنت الحكومة قانوناً في كانون الأول من عام ١٨٧١ يجيز للساموراي العمل في مناصب أخرى غير سلكهم العسكري التقليدي، ووفرت لهم فرص العمل في الإدارة المدنية وغيرها من الأعمال. ففي بيروقراطية الحكومة المركزية بلغت نسبة الساموراي ٧٨٫٣٪ من النسبة الإجمالية للموظفين في تلك السنوات التي تلت عام ١٨٦٨ مباشرة. وفي الحكومة المحلية كان جنود الساموراي السابقون يشغلون نسبة ٧٠٪ من كل المناصب بين عام ١٨٧٢ وعام ١٨٧٧. وأما قوات الشرطة في المدن؛ فتألفت من عناصر الساموراي السابقة، وكذلك الأمر بالنسبة لثلاثة أرباع الإداريين والمعلمين في ذلك النظام

الوطني الجديد للمدارس. وفي ميدان الأعمال الحرة أيضاً؛ فإن الحكومة عمدت بين عام ١٨٧٦ وعام ١٨٨٢ لتوفير الأموال لزهاء ٢٠٠ مشروع للساموراي في ميادين بناء السفن والبناء وأعمال الإسمنت ومصالح الأسمدة ومنشآت الملح وفي المشاريع الحرفية.

وبعد أن أصبحت الأسس الطبقية للدولة الجديدة في وضع جيد، اندفع المسؤولون في طوكيو لتنظيم جهاز بيروقراطي تحكم بكل مفاتيح النفوذ الأساسية قبل إقرار الدستور في عام ١٨٨٩ وانتخاب أول مجلس تشريعي DIET في عام ١٨٩٠. وعلى رأس النظام الجديد كانت المؤسسة الامبراطورية وأصبح «هيروبومي» يرى فيها محور عقيدة الدولة والسلطة البيروقراطية، ومن هنا جاء التقديس لعقيدة «الشنتو SHINTO» باعتبارها دين الدولة الذي يعظّم مقام الامبراطور كسليل لإلهة الشمس وتجسيد للوحدة القومية والمشاعر الوطنية.

وأما النظام الثقافي فقد تم تنظيمه لخدمة الأهداف السياسية نفسها. فأول وزير للثقافة كان «موري أرينوري»، الذي اختاره هيروبومي، لأنه متأثر مثله بالنظريات الألمانية. فأرسى أرينوري نظاماً ثقافياً يتألف من مرحلتين، المرحلة الدنيا، لتوفير التعليم الإلزامي العام الذي كانت تكتنفه روح الخضوع الذاتي للدولة. والمرحلة العليا، إنها لتدريب ــ على نقيض سابقتها ــ النخبة الحاكمة مستقبلاً في مناخ من النزعة العقلانية الثاقبة. وكانت مدرسة إعداد المعلمين تصل بين هاتين المرحلتين ويخضع فيها الطلاب إلى التلقين الوطني والعسكري، بمعدل ست حصص أسبوعية للتدريب العسكري. وصدر المرسوم الثقافي في عام ١٨٩٠ الذي حض الطلاب على "أن يهبوا أنفسهم للدولة بكل بسالة لحماية وصيانة ازدهار عرشنا الامبراطوري العريق عراقة السماء والأرض"[4].

وتمشياً مع هدف إبعاد كل مراكز السلطة عن متناول المجلس التشريعي المنتخب. كانت القوات المسلحة تتمتع بحق النقض VETO لتعيين وزراء الدفاع في أية وزارة من الوزارات، ولو استطاعت الحكومة الحصول على مساندة الأغلبية في المجلس التشريعي؛ فإن بقدرة القوات المسلحة، وحتى في عام يعود بقدمه إلى ١٨٩١، انتهاك قرار الأغلبية برفضها المصادقة على وزراء الدفاع. وفيما يتعلق بالتنظيم التقني؛ فقد تم استبدال نظام التجنيد الإقطاعي القديم بمؤسسة عسكرية حديثة، تعتمد نظام التجنيد الإجباري، كما ساهمت بعثة عسكرية ألمانية في بناء القوات البرية وأخرى بريطانية في بناء القوات البحرية.

وبعد اتخاذ جملة التدابير الاحتياطية اعتبر الأوليغارشيون أن الوقت مناسب لهم لطرح المتطلبات البرلمانية. إن دستور عام ١٨٨٩ وعد المواطنين بعدم الاعتقال التعسفي وحماية حقوق

الملكية وحرية العبادة والكلام والاجتماع. ولكن في جميع هذه الحالات، كانت الحكومة تحتفظ بسلطة لجم هذه الحقوق كلما وجدت ضرورة لذلك. ولم يكن المجلس الشعبي، القائم على أساس دستوري دقيق، يتمتع بأية سلطة على الوزراة، كما لم يكن مجلس الأعيان خاضعاً للانتخاب أو عرضة للحل، وكان الامبراطور هو الذي يختار رؤساء الوزارات بناء على ترشيحات عظماء رجال السياسة GENRO، ممن يرتفع مقامهم على الأُطر الدستورية، لأولئك الرؤساء، وكان للقوات المسلحة حق الفيتو على الوزارات كلها. وبذلك وفر الدستور لليابان، واجهة ديمقراطية ولكنه حافظ على حكم الأوليغارشية وعبادة الامبراطور، إذ نصت المادة الأولى منه على أن "امبراطورية اليابان سوف تبقى أبد الدهر تحت سلطان وحكم سلسلة لا تنفصم عراها من الأباطرة"، كم اشترطت المادة الثالثة على أن "الامبراطور مقدس ولا يجوز انتهاك حرمته".

وبعد إقرار الدستور في عام ١٨٨٩ واعتماد التشريعات القانونية الحديثة في العقد السابق للدستور، أصبح اليابانيون في موقع يؤهلهم للضغط، لإلغاء المعاهدات غير المتكافئة، كما أصبح بمقدورهم حينذاك أن يناقشوا بجدارة أن اليابان قد احتلت مكانها في مصاف الأمم المتحضرة، ولم يعد هناك حاجة تستدعي مقاضاة الأجانب في اليابان وفق قوانين بلادهم، كما لم تعد هنالك ضرورة للانتهاكات التي تمس السيادة اليابانية. وبعد جهود دبلوماسية مضنية، تمكنوا في عام ١٨٩٤ من إقناع بريطانيا والولايات المتحدة على إنهاء العمل بقوانين البلدين في اليابان وإلغاء المحاكم القنصلية في غضون خمس سنوات. وفي العام نفسه انتصر اليابانيون انتصاراً ساحقاً ومفاجئاً على الامبراطورية الصينية ولم يبق هنالك مجال لمعاملة اليابان كبلد أدنى مرتبة، مما حدا بالقوى الأخرى أن تحذو حذو بريطانيا والولايات المتحدة وتتنازل عن امتيازاتها الخاصة. وبحلول عام ١٨٩٩ كان لليابان حق مقاضاة كل الأجانب على أرضها وفق تشريعاتها القضائية، وبذلك أصبحت أول أمة آسيوية تكسر أغلال الهيمنة الغربية.

٤ ــ الثورة من الأعلى: اقتصادياً

لم تبرهن الدولة اليابانية الجديدة عن مقدرتها على إنهاء القيود الأجنبية فقط، وإنما برهنت أيضاً عن جدارتها في تحديث الاقتصاد وزيادة الإنتاجية الوطنية. فمع التسليم بالمناخ السياسي المحافظ الذي تمت فيه إعادة تنظيم الاقتصاد؛ فإن الفائض الاقتصادي تم تخصيصه أساساً لمصلحة القوات المسلحة والنخبة الحاكمة. فالقوة الشرائية للفلاحين والعمال تم تضييقها إلى أبلغ الحدود مع بقاء الخدمات الاجتماعية الحكومية في حدودها الدنيا ووقف إنتاج الصناعات الخفيفة للأسواق الأجنبية، بينما ارتفع إنتاج الصناعة الثقيلة لتلبية الحاجات العسكرية.

وأما رأس المال الضروري لتحديث الاقتصاد فكان مصدره محصول الزراعة، لذلك ازداد المردود الزراعي مقابل تكلفة بسيطة نسبياً باستخدام أنواع من البذار أفضل من الأنواع السابقة، ولتحسين استغلال الأرض والتوسع في أعمال الري والصرف. فبين عام ١٨٧٨ وعام ١٨٩٢ زادت مساحة الأرض المزروعة بنسب ٧٪ والمردود الزراعي بنسبة ٢١٪، كما زادت نسبة السكان ١٥٪. وأما الفائض الناجم عن الزراعة فقد كان يجري تسييله بواسطة الضرائب التي كانت توفر رأس المال المطلوب للتصنيع. فبين عام ١٨٧١ وعام ١٨٧٥ كانت ضرائب الأراضي تشكل نسبة تتراوح بين ٨٥٪ و٢ر٩٣٪ من مجمل عائدات الحكومة، وما انخفضت إلى أقل ٥٠٪ من ذلك الإجمالي إلا في عام ١٨٩٦. لقد كانت الضرائب ثقيلة الوطأة وأن انتزاع الفائض أدى إلى انخفاض إيرادات المزارع انخفاضاً مريعاً. فبين عام ١٨٨٣ وعام ١٨٩٠ فقد زهاء ٣٦٨٠٠٠ فلاح مالك حيازاتهم من الأراضي لإخفاقهم في دفع الضرائب.

على الرغم من نزع الملكية على هذا النطاق الواسع، فلم تقم هجرة جماعية إلى المدن على غرار ما حدث في بريطانيا زمن استملاكات الأراضي العامة. السبب الأول لأن الملاكين العقاريين الجدد كانوا في مواقع تسمح لهم بانتزاع أعلى الإيجارات، مما يجعل بقاءهم في الأرض كأجراء أوفى ربحاً من تهجيرهم منها. وأما السبب الثاني فهو التوسع السريع لصناعة النسيج التي يقوم معظمها في المناطق الريفية والتي كانت تستخدم الأيدي العاملة من القرى، ومعظمها من الإناث. فالنساء في العادة تخضع للتأجير إلى أرباب العمل والإكراه على إرسال معظم أجورهن إلى عائلاتهن.

لقد كانت صناعة النسيج صناعة مربحة وبقيت ردحاً طويلاً من الزمن بمثابة الصادرات الرئيسية لليابان، ولكن الحاجة كانت تستدعي أيضاً قيام الصناعة الثقيلة لتعزيز الجيش والأسطول الجديدين. ولقد أسست الحكومة، من خلال منحها الإعانات المالية أو أسهم المشتريات، المؤسسات المالية وبورصة السلع وشركات النقل البحري والخطوط الحديدية والأسلاك البرقية، وذلك بشكل مباشر أو غير مباشر. وبعد تأمين هذا الهيكل الأساسي، التفتت الحكومة إلى الصناعات الثقيلة كالتعدين وأعمال الصلب وبناء السفن، مما كانت تحتاجه المؤسسة العسكرية. ولكن معظم هذه المنشآت التي تم تأسيسها بهذا الأسلوب بيع بالنتيجة إلى مختلف المصالح الخاصة ذات الحظوة بأسعار منخفضة غاية الانخفاض. وبهذه الطريقة تمكنت بضعة عائلات غنية، ممن تعرف جماعياً باسم العائلات الوجيهة ZAIBATSU، من الإطباق على الاقتصاد الوطني حتى يومنا هذا.

وأهم شيء بالنسبة لتاريخ العالم الثالث يكمن بالحقيقة التي مفادها، أن التصنيع الياباني قد

تم إنجازه بشكل مستقل مع شيء يسير من الاستثمار الأجنبي. فالفارق الجوهري بين تطور اليابان وغيرها من البلدان غير الغربية كان مرده، إلى قرون العزلة التي عاشت بها في ظل سلالة طوكوغاوا، تلك القرون التي لم تتمكن خلالها أية زمرة تجارية من إرساء ذلك النمط التجاري الشامل لبلدان العالم الثالث عموماً والمتمثل باستيراد السلع الكمالية والسلع الاستهلاكية الرخيصة. وهذا ما أتاح الحرية لحكومة طوكيو في أن تسيطر على التجارة الخارجية بمنتهى السهولة وأن تراقب دخول المستوردات التي حددتها بالمواد الأساسية والضرورية للتطور الاقتصادي كالمواد الخام والسلع الإنتاجية للصناعة. كما إن الحكومة اليابانية عمدت منذ أوائل السبعينيات، وببصر ثاقب، إلى إحباط الاستثمارات الأجنبية في البلاد، كما إنها استردت عن طريق الشراء تلك المنشآت القليلة التي كان يملكها الأجانب والتي كانت تعمل في اليابان منذ عهد بعيد مضى، أمثال منجم فحم «تاكاشيما» (برأسمال بريطاني وهولندي) وشركة الملاحة البحرية الأمريكية عبر المحيط الهادي، والخدمات البريدية التي كانت ذات ملكية بريطانية / فرنسية مشتركة.

وفي مطلع الثمانينيات (١٨٨٠) خلصت اليابان نفسها من كل الاستثمارات الأجنبية، كما تخلصت من رأس المال الأجنبي بفضل التعويضات الضخمة التي دفعتها الصين لليابان بعد الحرب اليابانية / الصينية (٣٦٩ مليون ين) وبعد ثورة المصارعين (٣٨ مليون ين). وهكذا فالنتيجة الختامية لهذه الظروف المالية المواتية ــ الاستثمار الأجنبي الهزيل، وتدفق تعويضات أضرار الحرب إلى اليابان بدلاً من خروجها منها، وإجراء المفاوضات للحصول على القروض الأجنبية بفوائد أقل من فوائد القروض التي أخذها الصينيون ــ أدت إلى تدفق صاف كبير لرأس المال الأجنبي إلى اليابان على نقيض تدفقه الصافي الكبير خارج الصين[5].

وعلاوة على هذه الظروف المفيدة؛ فإن من أهم العوامل الكامنة خلف التراكم السريع لرأس المال في اليابان كان نجاح أرباب العمل، بمعونة جهاز الدولة بأكمله، بالإبقاء على انخفاض الأجور. فندرة الخدمات الاجتماعية العامة تركت المستخدمين تحت رحمة أرباب العمل، كما إن النسبة العالية من الأيدي العاملة النسائية في صناعة النسيج وغيرها من الصناعات الخفيفة، ساهمت أيضاً في الحفاظ على انخفاض الأجور. وثمة عامل آخر ساهم في هذا الاتجاه كان انتشار الأخلاق العائلية في الثقافة العامة. فالأمة برمتها كان ينظر إليها وكأنها عائلة واحدة يدين أفرادها بالولاء إلى الامبراطور مثلما يدين العمال بالولاء لأرباب أعمالهم.

وبالمقابل كان أرباب العمل يوفرون للعمال «نظام العمل مدى العمر» على نحو أبوي، ولكن هذا النظام لم يكن سمحاً وخيراً بالشكل الذي يبدو عليه في ظاهر الأمر. فما أن ينتقل العامل إلى

شركة أخرى حتى يتلقى بشكل عادي أدنى الأجور بصرف النظر عن كفاءته ـــ لقد استخدم هذا الإجراء لتعويق سهولة انتقال الأيدي العاملة، كما إن الضمانات لاستمرار العمل لم تتوفر إلا للعمال الذين بين الأربعين والخامسة والأربعين من العمر. وكشف استقصاء عن ظروف العمل في المنشأة الضخمة للحديد والصلب في «ياواتا» على أن نسبة ٧٠٪ من عمالها البالغ عددهم واحداً وعشرين ألف عامل كانوا يعملون بعقود «مؤقتة» رغم انقضاء خمسة عشر عام على عمل بعضهم لدى تلك الشركة.

وكانت العلاقة بين رب العمل والعامل علاقة «إحسان» «يتصدق» فيها رب العمل على مستخدمه بأسباب البقاء. وأما الأجور فلم تكن تدفع إلا مرة واحدة كل ثلاثة أشهر أو ستة، وتدفع على شكل «بطاقات» لا يمكن استعمالها إلا في مخازن الشركة. وعلاوة على ذلك كانت الشركة تقتطع النقود من الأجور على شكل مدخرات قسرية لا تعاد إلى صاحبها عند تركه عمله أو طرده منه. كما إن استعمال التيار الكهربائي لأول مرة في السبعينيات (١٨٧٠) والثمانينيات (١٨٨٠) لم يكن عاملاً في تحسين ظروف العمل وإنما كان سبباً في إطالة يوم العمل. فالفتيات المستخدمات في مصانع البكرات في التسعينيات (١٨٩٠) كن يعملن يومياً من خمس عشرة ساعة إلى ست عشرة. وعندما صدر أول قانون للعمل في النهاية عام ١٩١١ أعطى أرباب العمل مهلة خمسة عشر عام لتنفيذ التزاماتهم تجاه العمال، فالتلاعب بالألفاظ والنصوص تفسر دائماً لمصلحة الشركات. وأما شركات التعدين، وهي موطن أسوأ التعسفات، حتى عام ١٩٣٣ فلم تسمح للعاملين فيها من نساء وصبية ممن هم دون السادسة عشرة من العمر إلا باستراحة يومين في الشهر[6].

ومهما كانت الوسائل والنقائص الاجتماعية فإن اليابان وحدها، دون سواها من البلدان غير البلدان الغربية، تمكنت من بلوغ التطور الاقتصادي بشكل مستقل في القرن التاسع عشر، وهذا يعني أن اليابان قد أصبحت قوة صناعية عظمى مع أنها كانت تفتقر إلى المواد الأولية الصناعية كلها تقريباً؛ فأرست أساس الصناعة الخفيفة بشكل رئيسي فقط، في الوقت الذي بقيت فيه الغالبية العظمى من السكان تعمل في ميدان الزراعة. وفي عام ١٩٠٠ كان أقل من نصف مليون نسمة يعملون في المنشآت الصناعية التي بلغ عددها ٧١٧١ منشأة والتي لم يكن يستعمل منها الطاقة الميكانيكية إلا ٢٣٨٨ منشأة فقط. وأما المنجزات الصناعية الضخمة فقد تم إنجازها خلال الحرب اليابانية الروسية والحرب العالمية الأولى. فعدد عمال المصانع ارتفع إلى ٨٥٤٠٠٠ مستخدم بحلول عام ١٩١٤ وإلى ١٨١٧٠٠٠ بحلول عام ١٩١٩، بينما زاد عدد المصانع المزودة بالمحركات مقدار ٣٫٦ مرات بين عام ١٩٠٥ وعام ١٩١٨.

٥ ــ الأمبريالية اليابانية

إن التصنيع الياباني قد حفزته الحرب، ولكنه كان بدوره باعثاً على الحرب أيضاً. وأن انخفاض التصنيع معناه كساد الأسواق المحلية، فيضطر جهابذة السياسة اليابانيون للتفتيش عن الأسواق خارج وطنهم. وإن افتقار اليابان إلى المواد الخام الصناعية في بلادهم دفع بهم إلى التوسع في البر الآسيوي. وقد عززت الإيديولوجيا الأسروية المتمثلة بالولاء للامبراطور التوسع في البلدان الأجنبية؛ فالولاء أصبح في منزلة النزعة القومية والجهد الوطني المشترك للوصول باليابان إلى مرتبة القوة العظمى. فرجال الأعمال على سبيل المثال كان يحض بعضهم بعضاً على بذل المزيد من الجهود "في تنافسهم على التجارة الخارجية ذلك التنافس الذي هو بمثابة الحرب في زمن السلم"[7]. وأخيراً اغتنم اليابانيون انهماك القوى الغربية في أواخر القرن التاسع عشر؛ فسيطروا على الأراضي في كل أرجاء العالم بشكل لم يسبق له مثيل. وتوصل القادة اليابانيين ذوي التفكير العملي إلى الاستنتاج بأن على كل شعب أن يقتنص أرضاً لنفسه من العالم الواسع، الذي لم يبق منه شيء للضعفاء والمتخاذلين. وعبر أحد الموظفين المدنيين عن وجهة النظر هذه على النحو التالي: "إن هذا الأمر يشبه الركوب في حافلة قطار من الدرجة الثالثة. ففي البداية يكون هنالك فراغ كبير ولكن ما إن يبدأ مزيد من المسافرين بالدخول إلى تلك الحافلة حتى تغص بالركاب ولا يبقى فيها مكان فارغ لجلوس أحد فيه. فإذا فقد إنسان ما مقعده خلال التدافع بالمناكب، فلن تتمكن من استعادته..... فمنطق الحاجة يفرض على الركاب أن يثبتوا أقدامهم ويمدوا أذرعتهم في أية فرجة ممكنة، لأنهم إن لم يفعلوا ذلك، سيجدون الآخرين سبقوهم إليها وسدوا في وجوههم كافة المنافذ"[8].

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة «فتحت» اليابان؛ فإن روسيا مارست ضغوطها على اليابان من الشمال طيلة عقود كثيرة. فمبعادتي آيغون وبكين في عامي ١٨٥٨ و ١٨٦٠ على التوالي حصلت روسيا من الصين على الأراضي الواقعة شمال نهر آمور ومناطق ساحل الباسيفيكي جنوباً إلى الحدود الكورية، بما في ذلك ميناء «فلاديفوستوك» الرائع. وفي الخطوة التالية أخذوا منشوريا في عام ١٨٥٩ وجنوبي سخالين في عام ١٨٧٠ وأنشأوا في التسعينيات (١٨٩٠) سكة حديدية عبر سيبيريا. ولوقف الزحف الروسي اتجه اليابانيون أولاً إلى كوريا، حيث للصين حقوق سيادة غامضة عليها. وكما أشرنا في الفصل الخامس عشر، المقطع الثالث؛ فإن الحرب اليابانية الصينية (١٨٩٤ ــ ١٨٩٥) ومعاهدة شيمونوسكي في عام ١٨٩٥ أتاحتا لليابان الحصول على فورموزا والبسكادورز وشبه جزيرة لياوتونغ، بالإضافة إلى تعويض أضرار الحرب تعويضاً ضخماً بلغ ٣٦٠ مليون ين. وبما أن اليابان لم تنفق على الحرب أكثر من ٢٠٠ مليون ين؛ فقد ساعدها ذلك المبلغ

الفائض على التحول من المعيار الفضي إلى المعيار الذهبي، الأمر الذي سهّل تدفق القروض الأجنبية.

ولكن اليابان حرمت من الاحتفاظ بشبه جزيرة لياوتونغ الاستراتيجية، لأن الثلاثي الروسي الألماني الفرنسي أجبرها على إعادتها إلى الصين. وما أسوأ من ذلك، من وجهة نظر اليابان، أن القوى الأوربية استغلت في هذه الفترة ضعف الصين وحصلت كل منها على موطىء قدم استراتيجي على البر الصيني قبالة اليابان. فبريطانيا أخذت «المناطق الجديدة» في عام ١٨٩٩ وسيطرت ألمانيا على شبه جزيرة لياوتونغ وفرنسا على إقليم يونان. وأما روسيا فقد حصلت على عقد إيجار لشبه جزيرة لياوتونغ، مدته خمس وعشرون سنة في عام ١٨٩٨، ثم حصلت على منطقة منشوريا خلال ثورة المصارعين. قاوم الملك الكوري الجهود اليابانية الرامية إلى السيطرة على بلاده واندفع في مقاومته إلى حد استبدال مستشاريه اليابانيين بالمستشارين الروس وإعطاء امتياز قطع الأخشاب إلى شركة روسية.

أدت هذه المكتسبات الروسية إلى قيام المجادلات الحادة بين أعضاء المجموعة الحاكمة في طوكيو، الذين يفضل بعضهم التوصل إلى اتفاق مع روسيا، يقوم على اقتسام الغنائم، في حين كان البعض الآخر يفضل قيام تحالف مع بريطانيا العظمى باعتبارها أكثر البلدان التي تربطها باليابان قضية مشتركة تقريباً. فإذا حدث مثل هذا التحالف أصبح بقدرة اليابان التصدي للتوسع الروسي.

أرسلت اليابان المبعوثين إلى العاصمتين البريطانية والروسية بهدف جس النبض فيهما معاً وسرعان ما تبين أن لندن كانت إيجابية بمقدار ما كانت سانت بطرس بيرج سلبية. وبالنسبة للبريطانيين، فإن سياسة العزلة الأنيقة القديمة فقدت بريقها لديهم وبدأت تواجههم مشكلة القوة الألمانية الصاعدة والنزعة العدوانية الروسية، فرحبوا بقيام تحالف لهم في الشرق الأقصى ضد روسيا. وفي ٣٠ كانون الثاني من عام ١٩٠٢ تم التوقيع على التحالف الياباني الإنكليزي الذي اعترف باستقلال الصين وكوريا وأقر بالمصالح الخاصة لبريطانيا في الصين الوسطى وبالمصالح اليابانية الخاصة في كوريا. وإذا اشتبكت اليابان أو بريطانيا في حرب مع قوة ثالثة يبقى الطرف الآخر على الحياد، أما إذا تدخلت قوة أخرى في الحرب فإن الطرف الآخر ملزم بتقديم العون لحليفه. وبما أن روسيا وفرنسا كانتا ترتبطان بحلف منذ ثماني سنوات؛ فإن الحلف الياباني الإنكليزي كان المقصود به منع فرنسا من تقديم العون إلى روسيا عند نشوب الحرب.

وهكذا أصبحت اليابان في مركز يؤهلها لحسم الموضوع مع روسيا. وفي منتصف عام ١٩٠٣ تقدمت اليابان بعرض إلى روسيا تعترف فيه بأولوية روسيا في منشوريا على أن تعترف روسيا

بوضع مماثل لليابان في كوريا. وامتدت المفاوضات من جراء مماطلة الروس المفرطين بالثقة بأنفسهم. فاستنتج اليابانيون، أن الروس لا يفاوضون بنية حسنة وقطعوا العلاقات الدبلوماسية في ٦ شباط عام ١٩٠٤. وبعد يومين اثنين هاجم اليابانيون، دون سابق إنذار أو إعلان الحرب، القاعدة الروسية في «بورت آرثر» في شبه جزيرة لياوتونغ.

وفي المعارك التي حدثت انتصر «داوود» الياباني على «جوليات» الروسي*. وبرهنت السكة الحديدية الوحيدة الاتجاه عبر سيبيريا عجزها عن تلبية احتياجات الجيوش الروسية التي كانت تحارب على بعد آلاف الأميال عن مراكز تموينها الصناعية في روسيا الأوربية. وفي المرحلة الأولى من الحرب حاصر اليابانيون «بورت آرثر» وبعد حصارهم الذي دام ١٤٨ يوماً احتلوا القلعة في ١٩ كانون الأول عام ١٩٠٤. وأما المرحلة الثانية؛ فتألفت من سلسلة من المعارك على سهول منشوريا، حيث كان الانتصار حليف اليابانيين هنا أيضاً، إذ دحروا الروس إلى شمال «موكدن». ولكن هذه المعارك لم تكن حاسمة لأن الجيوش الروسية بقيت سليمة من الأذى كما تم تعزيزها وتقويتها بعد تحسن وسائل الاتصال. وأما في المعارك البحرية؛ فقد انتصر اليابانيون، مما أدى إلى بدء مفاوضات السلام. ولكن الروس بنوع من قصر النظر الذي لا يصدق أعادوا على عجل تجهيز أسطولهم في بحر البلطيق وأرسلوه ليمخر عباب البحار، نزولاً بمحاذاة سواحل أوربة وإفريقية وحول رأس الرجاء الصالح، ومن ثم عبر المحيط الهندي وشمالاً بمحاذاة ساحل شرقي آسيا وصولاً إلى اليابان — وهي مسافة تزيد على ثلثي محيط الكرة الأرضية. وفي ٢٧ أيار عام ١٩٠٥ وصل الأسطول الروسي في خاتمة المطاف إلى مضيق «تسوشيما» بين اليابان وكوريا. وسرعان ما هاجمه الأسطول الياباني الذي كان يفوقه عدداً وعدة، وفي غضون ساعات قليلة كان الغرق أو الأسر مصير كل الوحدات البحرية الروسية عملياً، في حين لم يفقد اليابانيون إلا عدداً قليلاً من المدمرات.

وعلى أثر هذه الكارثة أصبح الروس على استعداد لمباحثات السلام، ولا سيما أن هذه الحرب أصبحت موضع الانتقادات داخل الوطن وعجلت في ثورة عام ١٩٠٥. أما اليابانيون فكانوا يريدون مفاوضات السلام لأنهم، رغم انتصاراتهم في المعارك، كانوا يشعرون بوطأة الحرب على مواردهم المالية الهزيلة. وفي ٥ أيلول من عام ١٩٠٥ تم التوقيع على معاهدة «بورتسموث» التي اعترفت روسيا بموجبها لليابان "بأولوية مصالحها السياسية والعسكرية والاقتصادية" في كوريا،

* وفق رواية العهد القديم كان غولايت أحد العمالقة الفلسطينيين الذين يدخلون الذعر في نفوس اليهود إلى أن قتله داوود بحجر من مقلاعه.

وتنازلت لليابان عن كل امتيازاتها الخاصة في منشوريا، كما تخلت لها عن النصف الجنوبي من جزيرة سخالين وعن عقد إيجار شبه جزيرة لياوتونغ.

لقد وطدت هزيمة روسيا مركز اليابان كقوة عالمية عظمى وقلبت ميزان القوى في الشرق الأقصى. إن النتيجة الأساسية للحرب أظهرت الحقيقة التي مفادها أن دولة آسيوية قد هزمت دولة أوربية، وتشكل امبراطورية عظمى وظهرت بارقة الأمل في نفوس الشعوب للتخلص من السيطرة الأجنبية. إن الحرب اليابانية الروسية لم تكن أكثر من مقدمة لتلك اليقظة الكبرى التي استيقظتها الشعوب غير الأوربية والتي تزلزل العالم بأسره في هذه الأيام.

٦ ــ مغزى الاستثناء الياباني

بعد مضي نصف قرن على عودة ميجي إلى السلطة دخلت اليابان اقتصاد السوق العالمي، وحدثت القفزة المفاجئة في الصادرات اليابانية من ١٥٫٥مليون ين إلى ٣٧٨٫٢مليون ين بين عام ١٨٦٨ وعام ١٩٠٨، والواردات اليابانية من ١٠٫٧مليون ين إلى ٥٩٥٫٧مليون ين. إن مثل هذه القفزة في التجارة الخارجية لم تكن تمثل أمراً فريداً بالنسبة لليابان. وإنما لطبيعة الاندماج ــ حيث أن اليابان بعد انقضاء السنوات القليلة الأولى على تلك الصدمة الأولية والتمزق تمكنت من شق طريق تقدمها بشكل منهجي لإلغاء المعاهدات غير المتكافئة ومن ثم للتحكم بتجارتها الخارجية بنيّة تعزيز التطور الاقتصادي المستقل. فلو أن اليابان سلكت ذلك المسلك المألوف الذي يفضي إلى الانحدار إلى مرتبة العالم الثالث لصدّرت عدداً قليلاً من المواد الخام كالفحم والشاي والمنتوجات البحرية والحرير الخام، ولاستلمت بالمقابل السلع الكمالية لمصلحة الطبقة العالية فيها والسلع الاستهلاكية الرخيصة لجماهيرها، وسوف يؤدي بها هذا السلوك إلى النمو الاقتصادي بدلاً من التطور الاقتصادي، ولكان يعني وصولها إلى حالة دائمة من التبعية والاستغلال الناجم عنها.

إن المغزى التاريخي لمأثرة اليابان واضح تمام الوضوح في ذلك التحذير الذي حذره هربرت سبنسر في عام ١٨٩٢ لصديقه البارون كانيكو كنتاريو الذي كان وقتها سفيراً في الولايات المتحدة:

"وأما بخصوص السؤال الآخر الذي تطرحه؛ فاسمح لي في البداية أن أجيب على العموم بأن السياسة اليابانية، على ما أتصور، يجب أن تكون سياسة استبعاد الأمريكيين والأوربيين قدر المستطاع. فعندما توجد عروق أقوى منكم يصبح موقفكم موقفاً تحف به المخاطر بشكل مزمن، وعليكم أن تتخذوا الاحتياطات اللازمة قبل أن تعطوا الأجانب أي موطىء قدم مهما قل شأنه. ويبدو لي أن أشكال الاتصالات الوحيدة التي يمكن أن تسمحوا بقيامها وتعود عليكم بالنفع هي

تلك الاتصالات التي لا مندوحة عنها لتبادل السلع ــ استيراد وتصدير المنتوجات المادية والفكرية . ويجب عدم السماح بامتيازات أخرى لشعب من الشعوب أكثر مما هو ضروري بشكل مطلق لتحقيق الغايتين السابقتين . ومن الواضح أنك تقترح إعادة النظر في المعاهدات مع القوى الأوربية والأمريكية وهذا يعني انفتاح الامبراطورية بأكملها أمام الأجانب ورأس المال الأجنبي . وكم أشعر بالأسى تجاه هذه السياسة المشؤومة . وإذا أردت بأن ترى ما قد يحدث لكم فما عليك إلا أن تدرس تاريخ الهند "[9] .

وسرعان ما أثبت التاريخ مصداقية نصيحة سبنسر . فعندما استبعدت اليابان الغربيين كانت النتيجة حصولها على الاستقلال الاقتصادي الذي كان يتناقض تناقضاً صارخاً مع انحدار الهند إلى ذلك المأزق الذي يسم منزلة العالم الثالث ، وحسب نبوءة سبنسر . ففي عام ١٩١٣ كان ثلثا واردات اليابان تقريباً من المواد الخام (٤٩٪) ومن السلع نصف الجاهزة (١٧٪) ، في الوقت الذي لم تكن فيه نسبة واردات السلع الجاهزة تتعدى (١٧٪) من مجمل الواردات . فإن صناعات اليابان كان بمقدورها حتى قبل الحرب العالمية الأولى أن تعالج قسطاً ضخماً من السلع التي تستوردها اليابان . أما مستوردات الهند من المواد الأولية والسلع نصف الجاهزة ، ترتفع إلى أكثر من ٦٪ من مجمل الواردات في عام ١٩١٣ ، بينما وارداتها من السلع الجاهزة لم تقل عن نسبة ٨٠٪ من الواردات بمجموعها . والقول نفسه يصح على الصادرات : فالسلع نصف الجاهزة في اليابان ارتفعت إلى نسبة ٥٢٪ من مجمل الصادرات في عام ١٩١٣ ، والسلع الجاهزة كانت تشكل ما نسبته ٢٩٪ ، بينما المواد الخام لم تكن تمثل أكثر من نسبة ٨٪ من مجمل الصادرات . ولكن صادرات الهند بدت ، على نحو مناقض ، تتألف في العام نفسه من ٥٠٪ تقريباً من المواد الخام ومما نسبته ٢٣٪ فقط من السلع الجاهزة . ولدى مقارنة نصيب كل فرد من الإنتاج الصناعي في كل من اليابان والهند ، يتبين لنا النمط السابق نفسه . فخلال الفترة الممتدة من عام ١٨٩٦ إلى عام ١٩٠٠ كان نصيب الفرد في اليابان من الإنتاج الصناعي أكبر من نصيب الفرد في الهند بأربع مرات (٥٫٧٠ دولار مقابل ١٫٥٠ دولار) ، ولكنه في الفترة الممتدة من عام ١٩٣٦ إلى عام ١٩٣٨ أصبح أكبر من نظيره الهندي بثلاث عشرة مرة ، (٦٥ دولار مقابل ٤٫٩٠ دولار) .

إن الفجوة القائمة بين الهند واليابان حافظت على وجودها واتسعت مع مرور الزمن نظراً لفشل الهند ، بعد حصولها على الاستقلال السياسي وقبله أيضاً ، في إقامة تلك العلاقة « البعيدة بعض الشيء » مع الأمم المتطورة . ولكن اليابان ، ونظراً لمجمل العوامل المذكورة آنفاً ــ مصادفات حسن الحظ والتقاليد الحضارية وقرون العزلة السابقة والقيادة المؤهلة بشكل فذ ، والتوترات الاجتماعية

التي فرضت إعادة التنظيم بشكل متطرف وإن لم يكن بشكل جذري، وفرص التوسع الأمبريالي، ـــ كانت قادرة على العمل وفق نصيحة سبنسر وإعطاء الأجانب «موطىء قدم ضئيل الشأن قدر المستطاع». وهذا يعتبر السبب الأساسي الذي أتاح لليابان الحصول على ما كانت ترغبه عدة بلدان ليست غربية في القرن التاسع عشر ولكنها فشلت في ذلك.

إن مجرد تعداد العوامل التي جعلت «الاستثناء الياباني» أمراً ممكناً يضفي أهمية على السبب الذي يجعل النموذج الياباني نموذجاً لا يمت بأية صلة إلى بلدان العالم الثالث. فتلك البلدان لم تعرف قرون العزلة وإنما عرفت عهوداً من الحكم الاستعماري واستغلال الاستعمارية الجديدة. كما إن مهمة تطوير صناعاتها لتلبية حاجاتها الوطنية أصبحت تنطوي على صعوبة في العصر الراهن أكبر بكثير منها في العصور القديمة، لأن التكنولوجيا زادت تعقيداً وتكلفة ولأن اتحادات العمال الغربية تعارض معارضة عنيفة المستوردات المصنعة الرخيصة، ولأن معارضة تلك المجمعات المتعددة الجنسيات التي تساندها اللجان الثلاثة ومجموعات BILDERBERG، لهي معارضة أكبر بما لا يقاس من كل ما واجهه اليابانيون منذ قرن مضى.

الفصل الثامن عشر

بدايات المقاومة في العالم الثالث وصولاً حتى عام ١٩١٤

إن القرن القديم على وشك الانقضاء مخلفاً العالم وراءه في وضعية رائعة ... ولكن العرق الأبيض منهمك صراحة في العنف وكأنه لم يتظاهر بالمسيحية . ألا لعنة الله عليهم جميعهم بالتساوي ! هكذا ينتهي القرن التاسع عشر الذي كنا نتباهى جداً بولادتنا فيه .

و . س . بلانت ــ ٢٢ كانون الأول ــ ١٩٠٠

(دبلوماسي وكاتب بريطاني)

إن جميع الطاقات والأرباح بين أيدي الأسياد ذوي العيون الزرق من البرابرة الشقر . وأما نحن ، العرق الأصفر ، فإننا بالقوة موضع إفساد خلقي وانحلال مطلق .... وهذا هو السبب الذي دفعنا لتأسيس منظمة .... ففي هذا الوقت يوجد ستمائة طالب من الهند الصينية في اليابان . وهدفنا الوحيد هو إعداد الشعب للمستقبل ..... فهل أسستم أنتم أية منظمة لهذا الغرض في منطقتكم ؟

دعوة طالب من آنام (إحدى مناطق فييتنام)

كانون الأول ــ ١٩٠٥ ــ

لقد كان القرن التاسع عشر عصر الهيمنة الغربية على العالم بأكمله . ولكن عندما ينظر المرء إليه من زاوية مختلفة ؛ فإنه يدعى العصر الذي تحول به العالم الثالث إلى نظام عالمي . ففي نهاية ذلك القرن بدأ الانقسام في العالم ، ما بين سيد ومسود ، ومستغِل ومستغَل وأصبح انقساماً أبدياً منيعاً ، وذلك لأن عدة شعوب من العالم الثالث كانت على قناعة تامة بهذا الوضع . ففي الهند نادى الهنود

أسيادهم الأوربيين بلفظة سيِّد SAHIB وفي الشرق الأوسط بلفظة أفندي وفي إفريقية بلفظة أبينا BWANA وفي أمريكة اللاتينية بلفظة الظهير PATRON . فليس من المستغرب في ظل هذه الظروف أن يخالج الأوربيين شعورهم الفطري بتفوق حضارتهم « عرقهم » أيضاً . وباستثناء بعض الخوارج أمثال « و . س . بلانت » فإن الأوربيين على قناعة بأن امبراطورياتهم العالمية ما هي إلا رائدة الحضارة التي تحمل الخير لكل أفراد الجنس البشري .

ففي نهاية القرن تطلع رجال الأعمال الغربيون بملء الثقة إلى ميادين جديدة ، كأهداف لغزواتهم القادمة . فسيسيل رودس لم يكن إلا أكثرهم حيوية ، عندما كان يحلم ، قبل الأوان ، بغزوات الفضاء الخارجي : " ها قد اكتمل احتواء العالم تقريباً ، وأما القسم الباقي منه فهو موضع تقسيم وغزو واستعمار . ما أجمل التفكير بالنجوم التي تتلألأ فوق رؤوسنا ليلاً ، هذه العوالم الفسيحة التي لن نستطيع الوصول إليها البتة . وكثيراً ما يراودني التفكير بضم تلك الكواكب إلينا ، ولكن هيهات لي ما أتمنى . ولشد ما يحزنني رؤيتها بهذا الوضوح والبعد أيضاً "[1] . وأما الأكاديمي ، البروفسور (و . ر . شبرد) ؛ فقد عبَّر بمزيد من الواقعية عن الآراء المشتركة لجمهور رجال الأعمال عندما صرح في عام ١٩١٥ :

" إن عالم هذا اليوم لا يشتمل إلا على منطقتين فسيحتين مليئتين بالأراضي البكر التي تستدعي الاستغلال . وسواء قبل سكان هاتين المنطقتين باستغلال أراضيهم لمصلحة الأجنبي أم لم يقبلوا فتلك مسألة مختلفة تماماً . وجل ما أخشاه فيما يتعلق بمواضيع العمل ، ألا يكون دائماً بالإمكان مراعاة مشاعر وأمنيات أولئك الناس الذين يقطنون الأرض عملياً . فالعالم ككل تقدم إلى وضعه المادي الراهن بشكل أساسي من خلال استغلال تلك المناطق الآهلة بالسكان ممن كانوا لا يحسنون تطوير مواردهم الطبيعية بأنفسهم ..... إن المنطقتين اللتين أشير إليهما هما أمريكة الجنوبية والصين . فهاتان المنطقتان فيما يتعلق ..... بامتلاكهما الموارد الطبيعية الضخمة التي لما تقم بعد عملية تطويرها بما يتناسب مع حجومها ، متشابهتان تماماً "[2] .

وبالإضافة إلى أمريكة الجنوبية والصين ثمة منطقتان أخريان مليئتان « بالأراضي البكر » جذبتا اهتمام رجال الأعمال المعاصرين وهما : روسيا وإفريقية . وعلى مر السنين كانت هذه المناطق الأربع ــ أمريكة الجنوبية والصين وروسيا وإفريقية ــ موضع الآمال المرتقبة للتجارة والاستثمار في المستقبل .

ولكن هذه المناطق « البكر » أصبحت ، على نقيض الآمال المرتقبة ، مراكز الثورات العظيمة التي زلزلت العالم بأسره . فالعملية الثورية انطلقت قبل الحرب العالمية الأولى ، بدأت في القرن الثامن

عشر بثورات الرقيق السود في الأمريكيتين، حيث بدأ الاستغلال وكان أشده وحشية. وعندما وسعت الأمبريالية الغربية نطاق سيطرتها إلى شبه الجزيرة الأوربية/الآسيوية انتشرت معها حركات المقاومة في جنوبي آسيا وشرقي آسيا وفي الشرق الأوسط وإفريقية.

وهذه الاضطرابات لم تكن حركات ثورية بالمعنى الدقيق لأن قياداتها لم تكن تسعى لإعادة تركيب العلاقات الطبقية، أو لقلب اقتصاد السوق العالمي رأساً على عقب، ولكن القيادات كانت من التقليديين المحافظين التواقين بالعودة «الأيام الخوالي» أو من المتفرنجين المتكيفين مع الغرب الذين يحاولون مقاومته من خلال تقليده. غير أن هذا القول لا يعني أن مقاومة الهيمنة الغربية قبل عام ١٩١٤ كانت مقاومة تافهة، بل كانت في حقيقة الأمر أوسع انتشاراً وأكثر تصميماً على عدم الاعتراف بما يجري من استغلال، كما أنها لم تمثل تحدياً ثورياً للنظام الرأسمالي العالمي السائد، ومثل هذا التحدي عليه الانتظار حتى زمن الحرب العالمية الأولى والثورة الروسية المرافقة لها، والحرب العالمية الثانية والثورة الصينية المرافقة لها أيضاً.

١ ــ المقاومة السوداء في الأمريكيتين

انطلقت المقاومة المسلحة للأرقاء السود ضد الأسياد البيض في العالم الجديد من المناطق التي كانت تقوم فيها المزارع الضخمة. وكما أشرنا سابقاً (في الفصل التاسع، المقطع الرابع)، حيث درجة الاستغلال تتفاوت طبقاً لحجم السوق المتاح لمنتوجات التصدير. فعندما يأخذ السوق في التوسع فإن الملاكين في كل من أمريكة اللاتينية وأمريكة الإنكليزية لا يسمحون لشيء يحول دون وصولهم بالإنتاج والأرباح إلى أقصى مدى. وبهذا الصدد قال أحد أصحاب المزارع في آنتيغوا عام ١٧٥١ إلى جون نيوتن قبطان أحد سفن الرقيق أن استغلال العبيد حتى الموت واستبدالهم بعبيد جدد لهو إجراء أرخص: "وذلك بقليل من الراحة وبالزاد السيء وبالاستخدام الشديد إلى حد الإنهاك قبل أن يشيخوا وتخور قواهم ويعجزوا عن أداء خدماتهم، ومن ثم بشراء عبيد جدد ليحلوا محلهم"[3].

إن مثل هذا الاستغلال القاسي أثار الاضطرابات بين صفوف الأرقاء، واختلفت شدتها وأعدادها من منطقة إلى أخرى وذلك اعتماداً على مدى ما تقدمه الظروف الموضوعية من احتمالات النجاح. ولذلك فالثورات أكثر احتمالاً في مناطق جزر الهند الغربية ــ حيث يشكل الأرقاء الأغلبية الساحقة ــ منها في مناطق (الجنوب القديم)، حيث يشكل الأرقاء الأقلية في معظم الأماكن باستثناء عدد قليل منها. وكانت الثورات أكثر احتمالاً في حوض الكاريبي، حيث عدد الأرقاء

العاملين في كل مزرعة من المزارع يتراوح بين المائة والمائتين وسطياً، منها في الولايات المتحدة حيث العدد المماثل من الأرقاء لا يتجاوز العشرين وسطياً. وبالعكس فإن الثورات أقل حدوثاً في الجنوب القديم، حيث النخبة البيضاء الحاكمة متماسكة) — منها في جزر الهند الغربية، حيث النخبة منقسمة على نفسها حول بعض المسائل المحلية وممزقة بالحروب بين القوى التي تملك الأرقاء.

وعلاوة على الفرق في تواتر تلك الثورات، هنالك فرق آخر أيضاً يتمثل في أهدافها الموضوعية. فأولى الثورات لم تكن تتوجه ضد العبودية كنظام، وإنما ضد بعض المظالم الشنيعة الخاصة ضمن النظام. ويصح هذا القول أيضاً في الحروب التي خاضها العبيد الآبقون MAROONS الذين كانوا يسعون للخلاص من ربقة الرق من خلال بعث النظم الاجتماعية الإفريقية العتيقة وإقامتها في المناطق النائية. وفي نهاية القرن الثامن عشر كان الأرقاء الثوار يحاربون العبودية كنظام اجتماعي، وأبرز مثل على ذلك كان «توسيه لوفرتيور» من سانت دومينيك، الذي تزعم أول ثورة عبيد ناجحة في التاريخ وأسس دولة مستقلة سوداء. وسبب مأثرة توسيه يعود جزئياً إلى مواهبه الفذة وإلى ما يطلق عليه يوجين جينوفيز بأنه "توفر له أمثل الشروط الأساسية لثورة الرقيق."[4].

وأول الشروط الأساسية المثلى هو الصراع الطبقي المعقد في سانت دومينيك، ذلك الصراع الذي استغله توسيه أبرع استغلال. فالبيروقراطيون الوافدون من باريس كانوا على خصومة مع أصحاب المزارع البيض CALONS الذين يطالبون بمزيد من الاستقلال الذاتي وبالخلاص من القيود المفروضة على التجارة. وكان أولئك المزارعون بدورهم موضع بغض الملونين الأحرار (كالزنوج والخلاسيين) الذين باستطاعتهم ممارسة شتى الأعمال التجارية كبيع الملكيات وشرائها بما في ذلك الرقيق. ولما انتعش الملونون من الأرباح؛ فقد أصبحوا يمتلكون ثلث الممتلكات العقارية في الجزيرة بحلول عام ١٧٨٩. ولكنهم عبَّروا عن سخطهم لأنهم كانوا منبوذين اجتماعياً من قبل المزارعين البيض، وممنوعين من الوصول إلى المراكز الرسمية ومن ممارسة بعض الحرف كما حُظر عليهم بلوغ مراتب النبالة. ولذلك فإن مطلب الملونين الأحرار بتساوي الحقوق كان يلقى أشرس المقاومة من فقراء البيض الذين يعتبرون حصولهم على المنزلة العنصرية في جزيرة تقطنها أغلبية ساحقة سوداء المصدر الوحيد لقوتهم. وأخيراً فإن الأغلبية الساحقة من المواطنين هم من العبيد السود الذين كانوا ينشدون الحرية ولكنهم يلقون المعارضة على أيدي المزارعين المحليين البيض والفقراء البيض، بالإضافة إلى معارضتهم من قبل تلك المصالح الراسخة في فرنسا ممن اعتمد أصحابها على تجارة السكر.

وصلت تلك التناقضات إلى ذروتها بفعل الثورة الفرنسية. ورغم الجهود التي بذلتها جمعية إلغاء الرق SOCIÉTÉ DES AMIS DED NOIRS، فإن الجمعية الوطنية رفضت أن تضحي بالازدهار

التجاري في سبيل المبدأ، وصوتت على مواصلة تجارة العبيد والعبودية أيضاً. ولكن العبيد والملونين الأحرار في سانت دومينيك عمدوا إلى حمل السلاح، مستلهمين البلاغة الثورية من باريس، لتحقيق مبادئ الحرية والمساواة والأخوة. وسرعان ما ارتقى عبد أسود يدعى توسيه لوفرتيور إلى قيادة هذه الثورة بفضل ذكائه وقدراته التنظيمية. وصل الجنود الفرنسيون إلى سانت دومينيك في الوقت الذي بلغ النبأ إلى الجزيرة باستبدال الملكية بالجمهورية؛ فانقسم المزارعون البيض إلى فريقين متخاصمين ملكيين وجمهوريين. فاستغل الإسبان تلك الفرصة وقدموا للعبيد عرضاً للتحالف، في القسم الذي يسيطر عليه الإسبانيون من الجزيرة، ضد الفرنسيين. فقبل توسيه العرض وهيمن على الأقاليم الشمالية. ولما خشي المزارعون البيض فقدان كل شيء أوقفوا الاقتتال فيما بينهم وقدَّموا الجزيرة للبريطانيين الذين سارعوا لإرسال جيش إلى الجزيرة، مما جعل الحكومة الفرنسية تواجه تحالف الإسبانيين والعبيد من جهة أولى، وتحالف المزارعين البيض والبريطانيين من جهة أخرى.

وفي هذا الوقت، تسلم الراديكالي «روبسبيير» سدة السلطة في باريس ووقع في شباط عام ١٧٩٤ مرسوم حظر العبودية في المستعمرات الفرنسية كلها فكانت ردة فعل توسيه، أن التحق بالفرنسيين ضد الإسبانيين والبريطانيين معاً، وخاض جنوده السود المعارك وهم يرتدون الزي الرسمي الجمهوري وينشدون النشيد الوطني الفرنسي MARSEILLAISE. وهكذا أصبح توسيه سيد الجزيرة بكاملها في شهر أيار عام ١٨٠٠. ولكن الزعيم الفرنسي الجديد، نابليون بونابرت رفض قبول استقلال الأمر الواقع DE FACTO في سانت دومينيك، وأرسل جيشاً لاستعادة الجزيرة الثائرة ولكن توسيه حاربه حتى تمكن من تجميده في خاتمة المطاف. ووقع الفرنسيون هدنة وعفواً عاماً عن كل السود، وتكفلوا بعدم تبديل الوضع الجديد لمن كانوا سابقاً من الأرقاء. أعطى توسيه الضمانة الفرنسية ثقته وألقى سلاحه. وفي تلك الثقة لقي مصرعه، إذ سرعان ما ألقي القبض عليه وأرسل سجيناً إلى فرنسا، حيث لقي حتفه في ٧ نيسان عام ١٨٠٣ في أحد السجون الواقعة في جبال الألب.

وعندما تمكن نابليون من إزاحة «زعيم السود» أوفد قوات إضافية لتشديد قبضته على الجزيرة ولإعادة بناء الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية. ولكن السود في سانت دومينيك أظهروا مقاومة ضارية تحت قيادة زعماء جدد منهم، وأصيب الجيش الفرنسي بالخسائر الفادحة، نتيجة قدرة الثوار والحمى الصفراء التي فتكت به وأبحر من بقي منه على قيد الحياة، عائداً إلى موطنه في شهر تشرين الثاني عام ١٨٠٣. وبعد نضال دام خمسة عشر عاماً أصبحت سانت دومينيك ملكاً للسود. وفي رأس السنة الجديدة من عام ١٨٠٤ أعادوا تسمية الجزيرة باسم «هايتي» الذي يعني الجبل في مصطلحات الكاريبي.

إن هذه الثورة الناجحة الوحيدة في تاريخ الرق كان لها أعمق الآثار حتى خارج حوض الكاريبي. فقد عُززت الحركة المناهضة للعبودية في إنكلترا وألحقت بالبريطانيين مائة ألف إصابة، مما أضعفهم في حربهم ضد فرنسا الثورية. وأشاد أحد المؤرخين العسكريين البريطانيين وهو السير «جون فورتسكيو» إلى سر فشل بريطانيا في سحق الثورة الفرنسية فقال "إنه يكمن في هاتين الكلمتين المشؤومتين، سانت دومينيك"[5]. كما إن هاتين الكلمتين كانتا السبب في تبخر ذلك الحلم الذي يراود نابليون عن بناء امبراطورية أمريكية عندما اضطر لبيع لويزيانا التي تبلغ مساحتها ضعف مساحة الولايات المتحدة. ومن آثار تلك الثورة أيضاً أن تجار العبيد في الولايات المتحدة أصبحوا يخشون انتشار المثل الثوري الدومينيكي إلى تلك البلاد، الأمر الذي ساهم مساهمة أساسية في قرارهم إقفال تجارة العبيد الإفريقية.

إن أبلغ دليل على أهمية هاييتي الثورية كان يتمثل بإثارتها العداوة لها في تلك الجمهورية الأمريكية الأخرى ألا وهي الولايات المتحدة. ويخال المرء أن ولادة أمة مستقلة جديدة في العالم الجديد كان أمراً لا بد من أن يلاقي الترحيب في واشنطن. ولكن هاييتي وهي جمهورية من نوع آخر، كانت جمهورية سوداء من الأرقاء السابقين المطوقين بمجتمعات العبيد، ووجود هاييتي أصبح يشكل تهديداً لتلك المجتمعات. وعلى الرغم من اعتراف بريطانيا بهاييتي في عام ١٨٢٥ واعتراف فرنسا في عام ١٨٣٨؛ فإن الولايات المتحدة رفضت أن تحذو حذوهما. وأما السبب لذلك فقد أوضحه توماس بنكني من كارولينا الجنوبية بكل صراحة من أن الاعتراف بهاييتي قد يثير المشاعر المعادية بين العبيد في الولايات المتحدة. ولذلك فإن واشنطن لم تكتف بحجب اعترافها فقط، بل حاولت أيضاً تجويع أختها الجمهورية الجديدة، ففي ٢٨ شباط عام ١٨٠٦ وقع الرئيس جيفرسون مرسوماً يقضي بحظر التجارة مع هاييتي. ومثلما كان هذا الحظر يرمي إلى تقويض المثل المشحون بالوعيد لقيام جمهورية حرة سوداء، فإن الحظر الذي تلاه والذي فرض كوبا كان يرمي أيضاً إلى تدمير مثل مماثل مشحون بالوعيد لقيام دولة اشتراكية.

٢ ــ ردود الأفعال المحافظة في آسيا

عندما تغلغلت الرأسمالية الغربية في آسيا استثارت ردود أفعال ذات طبيعة محافظة. وعكست ردود الأفعال هذه التأثيرات العميقة لحضارات عريقة تبلغ أعمارها آلاف السنوات. ومن هنا نجد ميلاً «للعودة إلى العصر الذهبي القديم» ولكنه عجز عن الاقتراب الكافي من المثل الأعلى ذي الصبغة الرومانسية. وقامت في القرن التاسع عشر حالات عديدة تمثل المهرب المحافظ، ومن أشهرها

العصيان الهندي في عام ١٨٥٧ ــ ١٨٥٨ وثورة المصارعين في عام ١٩٠٠ ، وحركة المقاومة الكورية في عام ١٩٠٦ ــ ١٩١٠ .

فالعصيان الهندي ، كما أُشير إليه سابقاً ، بدأه السباهيون SEPOYS الساخطون الذين حصلوا على مساندة بعض العناصر المحافظة التي كانت تتذمر من الإجراءات البريطانية الهادفة للتحديث . وثورة المصارعين وهي على نحو مماثل جداً ، ثورة الجمعيات السرية الصينية المعادية للأجانب بدعم مستور من المسؤولين الرجعيين في البلاط وحكام الأقاليم . وقبل ثورة المصارعين حصلت الهزيمة النكراء للصين أمام اليابان في عام ١٨٩٥ . أهابت هذه الكارثة بالامبراطور الشاب « كوانغ ــ هسو » أن يعير أذناً صاغية للمصلحين الصينيين ويصدر في عام ١٨٩٨ سلسلة من مراسيم الإصلاح المعروفة جماعياً باسم « إصلاحات المائة يوم » . ولكن الامبراطورة الأرملة عارضت تلك الإصلاحات معارضة عنيفة وتمكنت ، بمساندة البيروقراطية المحافظة من خلع الامبراطور ونقض مراسيم الإصلاح كلها . وبتداعي برنامج الإصلاح بدأت العناصر المحافظة في بث النقمة الاجتماعية والسياسية على الأجانب . فقامت الجمعيات السرية المعادية لهم ، وبدعم من دوائر البلاط وحكام الأقاليم ، قامت المليشيات المحلية بالتصدي للتأثيرات الغربية . ومن أبرز تلك الجمعيات جميعة « إ . هو توان » أو « تآلف القبضات القويمة » المعروفة عموماً باسم المصارعين .

بدأ المصارعون بمهاجمة الأجانب وصنائعهم من الصينيين المتنصّرين ولا سيما في شمالي الصين ، حيث قتلوا منهم عدداً كبيراً . وأعلن المصارعون الحرب على كل الأجانب وحاصروا المفوضيات الأجنبية في بكين ورست القطع البحرية الأوربية في « تينستين » . وخلال شهرين فكت القوات الدولية الحصار المضروب على المفوضيات الأجنبية وهرب البلاط الامبراطوري من العاصمة . واضطرت الصين مرة أخرى إلى التوقيع على « معاهدة غير متكافئة » وإعطاء المزيد من الامتيازات التجارية ودفع التعويضات المالية الضخمة . وهكذا فشلت ثورة المصارعين فشلاً ذريعاً ومعها الحركات المماثلة التي قاومت التغلغل الغربي والتي اتسمت بالمحافظة والهرب إلى الماضي .

وللسبب الأساسي نفسه أصاب الفشل المقاومة الكورية للعدوان الياباني . فكوريا ، مثل الصين واليابان ، كان رد فعلها الأولي على الغرب هو انتهاج سياسة العزلة الصارمة حتى لقبت « بالمملكة المتنسكة » . ونظراً لافتقار الكوريين إلى موارد الصينيين وطاقات التحديث لدى اليابانيين ، فقد وقعوا في فخ الخضوع نظراً للضغوط الروسية التي احتلت إقليم منشوريا الصيني المجاور إبان اضطرابات المصارعين ، والضغوط اليابانية التي خططت لاحتلال كوريا كإجراء مضاد للنزعة التوسعية الروسية وكخطوة أولى في برنامج الغزو القاري .

وفي عام ١٩٠٣ اقترح اليابانيون على الروس «الإقرار بالمصالح اليابانية» في كوريا مقابل إقرار اليابان «بخصوصية المصالح الروسية في منشآت السكك الحديدية في منشوريا». ولكن الرفض الروسي لهذا العرض أدى إلى الحرب اليابانية الروسية في عام ١٩٠٤ وإلى معاهدة بورتسموث في عام ١٩٠٥ التي من أهم بنودها INTER ALIA، إقرار المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية لليابان في كوريا. وسرعان ما اغتنم اليابانيون هذا المكسب، وعينوا «إيتو هيروبومي» مندوباً سامياً في كوريا في شباط ١٩٠٦ بمطلق الصلاحيات لمعالجة شؤونها الداخلية وعلاقاتها الدولية أيضاً. فألغى جميع البعثات الدبلوماسية الأجنبية؛ فغادر سيؤول في آذار عام ١٩٠٦ الوزراء المفوضون البريطاني منهم والأمريكي والصيني والألماني والفرنسي والبلجيكي، وأصبحت كوريا عملياً جزءاً من اليابان. ولم تبد القوى العظمى دهشتها حول قبول السيادة اليابانية المطلقة في كوريا، لأن الرئيس تيودور روزفلت عقد صفقة مع اليابانيين في تموز عام ١٩٠٥، اعترف فيها بوضع كوريا تحت الحماية اليابانية مقابل اعتراف اليابانيين بإطلاق أيدي الأمريكيين في الفلبين. ولقد أعيد توكيد هذا التدبير باتفاقية «روتا كاهيرا» في ٣٠ تشرين الثاني عام ١٩٠٨ التي صادقت بالمحافظة على «الحالة الراهنة السائدة» في آسيا والتي تعهدت باحترام كل طرف للممتلكات الإقليمية للطرف الآخر.

ولكن الكوريين لم يتقبلوا الحكم الياباني بالسلبية. ففي حزيران عام ١٩٠٧ أوفد الامبراطور الكوري رسولاً سرياً إلى «مؤتمر السلام العالمي» المعقود في مدينة هيغ بهولندا. وأوضح الرسول في المؤتمر معاناة الكوريين في ظل حكم اليابانيين وناشد المؤتمرين بممارسة الضغط الدولي ضد الاحتلال الياباني. ورغم مشاعر الود التي أبداها المؤتمر نحو الكوريين فإن المعونة الدولية لم تتخذ لها شكلاً مادياً ملموساً لهم واتخذ اليابانيون من ذلك الحدث ذريعة لتجريد الجيش الكوري من أسلحته وإجبار الامبراطور الكوري على التنازل عن العرش. وأخيراً في آب عام ١٩١٠ ضم اليابانيون كوريا إليهم بشكل رسمي. وظلت كذلك حتى عام ١٩٤٥، حيث حصلت على الاستقلال.

واعتقد بعض الكوريين بأن ظروف كوريا الداخلية تجعلها راضية بالسيادة اليابانية دون مقاومة ما. فنظموا هؤلاء جميعة «إلشن هو»، التي صار عدد أعضائها يربو على المليون والتي أسلمت مستقبل الأمة الكورية إلى عطف الامبراطور الياباني. وحصلت هذه الجمعية على مساندة العناصر السياسية التي كانت تحدوها الآمال بالحظوة عند اليابانيين، كما حصلت على دعم العديد من الفلاحين الذين كانوا في عطالة سياسية والذين تقبلوا الخضوع كمسلك حكيم لهم.

استاءت غالبية الشعب الكوري من الهيمنة اليابانية على موطنه وعبر عن مقاومته من خلال

ثلاث جماعات رئيسية. فالجماعة الأولى، وهي أقل الجماعات فاعلية، تكونت من المسؤولين السابقين الذين يرفضون المذلة أمام اليابانيين وينشدون عودة الاستقلال إلى كوريا تحت ظل حكم سلالة YI، والجماعة الثانية، وهي أنشط قليلاً، تشكلت من المثقفين ذوي الثقافة الغربية الذين أسسوا «نادي الاستقلال» في التسعينيات (١٨٩٠). ولقد روجت هذه الجماعة مبادئ الحرية والحقوق المدنية والاستقلال من الهيمنة الاقتصادية والسياسية، وأصدرت النشرات الدورية والصحف لترويج هذه المفاهيم في أوساط الجماهير وثابرت على أداء تلك المهمة طالما سمح لها الحكم الياباني بذلك. ولكن اليابانيين صادروا تلك المنشورات المعادية وخنقوها؛ فانتقل الكوريون لإصدار أمثالها في فلاديفوستوك وهاواي والولايات المتحدة.

ولكن أخطر أنواع المقاومة كانت على أيدي جنود الجيش الكوري، الذين جردهم اليابانيون من أسلحتهم وسرحوهم من الخدمة. فقد رفض هؤلاء الجنود المسرحون الخضوع لمشيئة اليابانيين لأسباب وطنية من جهة ولأن المقاومة كانت بمثابة السبيل الوحيد أمامهم لكسب الرزق من جهة أخرى. فنظم أولئك الجنود ما يسمى «جيش الحق» الذي بدأ يمارس نشاطه في مناطق الجبال وفي القرى، حيث يرتدي المتطوعون أزياء الفلاحين. وكانوا يشنون هجماتهم على شكل جماعات تضم الواحدة مائة إلى ألف رجل ثم ينسحبون إلى الجبال بعد كل عملية. ردَّ اليابانيون على تلك الهجمات بحرق القرى بأكملها، ولا سيما المتعاطفة مع الثوار. ولكن هذا القمع الوحشي ساهم في دعم صفوف المقاومة بالرجال. وطبقاً للإحصاءات اليابانية الواردة في الجدول التالي؛ فإن عدد الاشتباكات والعصاة في كل منها وصلا إلى الذروة في عام ١٩٠٨.

تعرضت المقاومة الكورية للانحلال السريع بعد عام ١٩٠٨، لأنها عجزت عن تطوير عملها ومفاهيمها خارج إطار مفهوم عودة الحكم التقليدي للامبراطور والطبقة المثقفة. ولذلك ليس من المستغرب أن يلتحق العدد الغفير من الفلاحين بجمعية «إلشن هو» المتعاونة مع اليابانيين. وامتلك المثقفون من نادي الاستقلال، الرؤيا الشاملة لمستقبل كوريا، ولكنهم لم يكونوا على أية صلة بالجنود المقاتلين في الجبال. وأخيراً فإن انعدام العقيدة الثورية والتنظيم جعلتا استمرار المقاومة الطويلة الأمد ضد اليابانيين أمراً مستحيلاً. ففي كوريا، شأنها كالهند والصين، برهن رد الفعل المحافظ عن انطوائه وعجزه المتأصل عن تعبئة الجماهير للمقاومة ومجابهة العدوان الأمبريالي غربياً أو يابانياً.

عدد الاشتباكات بين القوات اليابانية والمتمردين الكوريين (١٩٠٧ ــ ١١)

الفترة	عدد المرات	عدد المتمردين
١٩٠٧ (آب ــ كانون أول)	٣٢٣	٤٤١١٦
١٩٠٨	١٤٥١	٦٩٨٣٢
١٩٠٩	٨٩٨	٢٥٧٦٣
١٩١٠	١٤٧	١٨٩١
١٩١١ (كانون الثاني ــ حزيران)	٣٣	٢١٦
العدد الإجمالي	٢٨٥٢	١٤١٨١٥

المرجع: مركز القيادة، الحامية اليابانية في كوريا BO TA TO BATSUSHI «سجل الحملات على العصاة» سيؤول ١٩١٣، الملحق: الجدول رقم ٢. اقتبسه «تشونغ ــ سيك لي»: "سياسة القومية الكورية" (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٦٣) صفحة ٨١.

٣ ــ المقاومة في كوبا وفي الفلبين

هناك مثلان آخران بارزان عن فشل حركات المقاومة في العالم الثالث في نهاية القرن التاسع عشر، حدثا في كوبا والفلبين، ولم يكن سبب الفشل النزعة التقليدية المحافظة، لأن كوبا والفلبين لم يكن لهما الماضي الذهبي العريق الثقيل الوطأة على الهند والصين وكوريا، وإنما الفوارق الهائلة التي واجهت الوطنيين الكوبيين والفلبينيين عندما حاولوا مقاومة الأمبريالية الاسبانية والأمريكية معاً.

لقد أطلق على الأعمال الحربية في كوبا والفلبين اسم الحرب الأمريكية الاسبانية، غير أن هذه التسمية بعيدة عن الدقة تاريخياً ومضللة، لأنها تحجب النضال الوطني التحرري العظيم للشعبين الكوبي والفلبيني على حد سواء. فعملياً حدثت حربان منفصلتان في كوبا والفلبين ومرت كلتاهما في طورين اثنين من جراء التدخل الأمريكي. فالحرب الكوبية الإسبانية الأصلية تحولت إلى حرب

أمريكية كوبية اسبانية، كما تحولت الحرب الفلبينية الإسبانية إلى حرب أمريكية فلبينية إسبانية. إن أساس هذه الأعمال الحربية ومنحاها يوضحان ضرورة هذه التسمية الجديدة.

وعانت إسبانيا في الفلبين من صعوبة تهدئة الأرخبيل خلال الثلاثة قرون من حكمها له. فالثورات تنشب سنوياً تقريباً ضد عمل السخرة CORVÉE والاحتكارات التجارية، وإيجار الأرض المفرط، ومصادرة الأراضي، وفرض المذهب الكاثوليكي. وفشلت معظم تلك الثورات نظراً لطبيعة تعدد جزر تلك البلاد وتفريق المواطنين طائفياً وعرقياً في مختلف المناطق المتباعدة بعضها عن بعض، الأمر الذي حال دون وجود حركة وطنية متراصة. ولكن قيام طبقة محلية ميسورة في أواخر القرن التاسع عشر، مؤلفة بشكل رئيسي من العناصر الهجينة الصينية/المحلية (أو من الهنود الصينيين) أدى إلى قيام حركة إصلاحية ليبيرالية، تناضل لاستعادة الامتيازات السياسية والاقتصادية من إسبانيا. غير أن «حركة الدعاية» هذه، حسب تسميتها لم تكن حركة ثورية لسعي أنصارها لتحسين مركزهم ضمن البنية الاستعمارية الإسبانية.

إن فشل «الدعاة» ضد السلطة الإسبانية الراسخة أدى في عام ١٨٩٢ إلى تشكيل جمعية سرية هي KATIPUNAN التي أقرت وبشيء من التردد عقم المحاولات الإصلاحية السابقة واعتماد المنحى الثوري. إن تواتر النضال الثوري في كوبا أعاق جهود القمع الإسبانية تعويقاً ناجحاً، ولذلك فما إن حل عام ١٨٩٦ حتى كان في ساحة النضال ما يقارب الثلاثين ألف مقاتل تحت لواء تلك الجمعية. لقد كان مؤسس الجمعية حرفياً يدعى «أندريه بونيفاشيو»، ولكنه استبدل في آذار من عام ١٨٩٧ بملاك عقاري يدعى «إميليو آغوينالدو». وفي تشرين الثاني عام ١٨٩٧ تم إرساء الأساس لجمهورية فلبينية باعتماد دستور مؤقت، مما حفز السلطات الإسبانية على فتح المفاوضات التي أقنع فيها الأغنياء الفلبينيون آغوينالدو على قبول اتفاقية تسوية. ووعد الإسبانيون قبول مطالب الجمعية مقابل استسلام جيش الثوار وسافر آغوينالدو إلى المنفى في هونغ كونغ بعد أن قبض أربعمائة ألف بيزو. لم يوقف هذا التدبير القتال، لأن الإسبانيين لم يواصلوا إصلاحاتهم كما رفض القادة المناضلون لجمعية «كاتيب يونان» إلقاء السلاح إلا بعد الحصول على الاستقلال. ونجح الثوريون بالسيطرة على الجزر باستثناء العاصمة مانيلا، حيث طوقها الإسبان. وفي ١٤ كانون الأول عام ١٨٩٧ أرسل القنصل الأمريكي تقريره التالي: "... ليس هنالك سلام.... والمعارك متواصلة يومياً وسيارات الإسعاف تأتي بالعديد من الجرحى الذين يزحمون المشافي. السجناء يؤتى بهم إلى هنا ويعدمون رمياً بالرصاص وبلا محاكمة.... وفشلت قوات التاج في زحزحة جيش من الثوار على بعد ١٤ ميلاً من مانيلا"[6]. ولقد فضح هذا الوضع التحليل الذي قدمه وزير الخارجية الألماني «برنارد فون بيولو» في ١٤ أيار عام ١٨٩٨: "القول بأن النظام الإسباني في وضعه الحالي لا يمكن

الحفاظ عليه في الفلبين لقول صحيح. ولكن السؤال المطروح ما إذا كان الأرخبيل سيؤول إلى قوة وحيدة أو سيصبح محمية أجنبية..... وإذا حاول الأمريكيون أو البريطانيون ذلك فقد تفاجئهم مفاجآت بغيضة كالتي عاش مرارتها الفرنسيون في المكسيك أو الإيطاليون في أريتيريا"[٧].

وسرعان ما برهنت الأيام عن صحة هواجس فون بيولو، إذ عاش الأمريكيون مرارة العديد من المفاجآت البغيضة بعد أن أرسى الأميرال «جورج ديوي» مرساة سفينته في خليج مانيلا في شهر أيار من عام ١٨٩٨، بعد أن كان قد دبَّر عودة آغوينالدو من هونغ كونغ، بغية قيادة الفلبينيين ضد الإسبان. وفي الوقت نفسه أبرق وزير البحرية «جون د. لونغ» إلى ديوي "بعدم إجراء التحالفات السياسية مع العصاة حتى لا تثار مساندة قضيتهم مستقبلاً". كما أصدر الرئيس «ماك كينلي» أوامره أيضاً إلى قائد القوات البرية الجنرال «ويزلي ماريت» للمحافظة على «القانون والنظام» والسهر على "بقاء القوات العسكرية المحتلة على أهبة الاستعداد المطلق والتفوق، كي تسارع للتحرك وفق ما تمليه الظروف السياسية للمواطنين"[8]. هذه التعليمات كانت لجيش احتلال وليس لجيش تحرير.

قدَّر القادة الفلبينيون الدوافع الأمريكية تقديراً صحيحاً، وأن جهودهم للحصول على ضمانات الاستقلال بعد الحرب، نصيبها المماطلة والتسويف. ومع ذلك قرروا التعاون مع الأمريكيين للحصول على الأسلحة. وفي الوقت نفسه أصدر آغوينالدو وثيقة إعلان الاستقلال في ١٢ حزيران عام ١٨٩٨ وجاء فيها: "باسم المواطنين في جميع الجزر الفلبينية واستناداً إلى مبدأ السيادة نعلن حريتهم واستقلالهم كما نعلن حقهم بذلك....." وفي ٢٣ حزيران قامت حكومة ثورية على رأسها آغوينالدو، لها مؤسسات إدارية محلياً وقومياً. وفي ١ آب انعقد مؤتمر يضم ١٩٠ رئيساً من رؤساء البلديات من ١٦ مقاطعة صادق على إعلان الاستقلال. وعندما وصل الجنود الأمريكيون في ٣٠ حزيران كان يدير جمهورية الفلبين حكومة وطنية، تساندها الأغلبية الساحقة من المواطنين، باستثناء مدينة مانيلا، وكان على قادة الجنود الأمريكيين الذين وصلوا حديثاً أن يستأذنوا ضباط الجيش الفلبيني لإزالة بعض خنادقهم التي كانت تطوق مانيلا، ليتمكن من المساهمة في معركة تحرير المدينة. وبذلك تم إعداد المسرح «للمفاجآت المؤسفة» التي أدت إلى تحويل الحرب الفلبينية الإسبانية الأصلية إلى حرب أمريكية فلبينية إسبانية.

وتطورت في كوريا مجابهة مماثلة بين الوطنيين المحليين والأمريكيين حملة لواء سياسة التدخل. فقد ظهرت هذه الجزيرة كأعظم منتج للسكر في العالم أثر تقويض اقتصاد السكر في سانت دومينيك (هاييتي). فالزيادة في مردود السكر كانت تعني ضمناً زيادة في عدد المواطنين الزنوج،

وفي عام ١٨٤٢ أورد الإحصاء الرسمي أن عدد المواطنين البيض بلغ ٤٤٨٢٩١ نسمة وأن عدد الملونين الأحرار كان ١٥٢٨٣٨ نسمة وعدد العبيد الزنوج ٤٣٦٤٩٥ نسمة. وكان البيض بدورهم مقسمين إلى فريقين: الكريوليون CREOLES، الذين ولدوا في العالم الجديد، والوافدون من شبه الجزيرة الذين ولدوا في إسبانيا. فالكريوليون كانوا في معظمهم من الملاكين العقاريين والحرفيين، بينما الوافدون يسيطرون على التجارة والإدارة، ونظراً للمنافع التي حصلوا عليها من الحكم الإسباني، فإنهم ساندوا فكرة الالتحام بمدريد، بينما امتعض الكريوليون من القيود التي سدَّت المنافذ على مطامحهم السياسية وتسويق منتوجاتهم. ولذلك فإن حركات الاستقلال تأخرت بسبب الانقسام بين البيض والخوف من قيام العبيد بعصيان مسلح. وبتزايد أعداد السود فإن البيض يتقبلون للسلطة العسكرية الإسبانية كدرع واق لا غنى لهم عنه.

وفي الستينيات (١٨٦٠) حل الوهن بتسامح الكريوليين مع الحكم الإسباني بعد فشل بعثة إصلاحية في التوصل إلى أية نتائج، ونظراً لفرض ضريبة جديدة في عام ١٨٦٧ تتراوح بين ٦٪ و١٢٪ على الدخول الفعلية والممتلكات وكل أنواع الأعمال الأخرى. ولما كانت الضرائب القديمة ثقيلة الوطأة أصلاً؛ فإن الضرائب الجديدة، ولا سيما في مرحلة من مراحل الكساد الاقتصادي، أدت إلى تفاقم المظالم وإيقاظها من سباتها الطويل، وخاصة في الشرق ORIENTE؛ أي القسم الشرقي من الجزيرة، حيث بدأ صغار المزارعين يرزحون تحت عبء الحكم الإسباني أكثر من غيرهم ومن الرق، انطلقت حروب الاستقلال في شهر تشرين الأول عام ١٨٦٨. استمرت الحرب عشرة أعوام وانتهت بالفشل لجملة أسباب، منها الفرقة بين الثوار البيض والثوار السود والبغض والحسد بين قيادات الفريقين وافتقارهم المزمن للعتاد والذخيرة، بالإضافة إلى إحجام المزارعين الميسورين في القسم الغربي OCCIDENTE عن تقديم يد المساعدة.

ولم تكن معاهدة زانجون التي عقدت عام ١٨٧٨ لإنهاء الثورة سوى هدنة مؤقتة. فقد واصلت بعض الفصائل الثورية خوض غمار الحرب بفضل ما كسبته من متطوعين جدد على إثر إلغاء العبودية في كوبا عام ١٨٨٠. ولم تعد من أهمية للعروة الوثقى مع مدريد، التي تعد بمثابة الدرع الواقي من العبيد، إذ بدأت منافع الاستقلال، ولا سيما حرية التجارة مع السوق الأمريكي الغني الذي لا يبعد إلا بضعة أميال عن كوبا، تستقطب اهتمام العديد من الكوبيين. ومن أبرز قادة الحركة الثورية في الحرب الثانية من أجل الاستقلال «جوزيه مارتيه»، الرسول. كان كاتباً وشاعراً ومنظماً سياسياً بارعاً، زج به في السجن خلال حرب الاستقلال الأولى، وفي عام ١٨٨٠ هرب إلى نيويورك وكرس نفسه لتثوير المهاجرين الكوبيين وإلحاقهم بالعمل الثوري. ففي ٥ حزيران عام ١٨٩٢ عمد إلى تنظيم «الحزب الثوري الكوبي» وضم إلى صفوفه ذلك القائدين البارزين للحرب الأولى وهما

«مكسيمو غومز وأنطونيو ماسيو». وفي نيسان عام ١٨٩٥ حط رحاله في كوبا ووضع ترتيبات دقيقة للقيام بثورة متناسقة. ومنذ بدء عمله أوضح مارتيه أنه ليس بحاجة إلى أية معونة خارجية، ولا سيما من الأمريكيين لأنهم موضع شكوكه نظراً لتصريحاتهم المتواترة الرسمية منها وغير الرسمية التي تؤكد أن مصير كوبا لن يكون إلا كمصير تكساس وكاليفورنيا. وتساءل مارتيه قائلاً "في حال دخول الولايات المتحدة إلى كوبا فمن الذي سيخرجها منها؟.. إن الحرب الكوبية اندلعت في الوقت المناسب لتمنع.... إلحاق كوبا بالولايات المتحدة"[9].

وبدأت الثورة في مأساة بمقتل مارتيه في ١٩ أيار في أول مجابهة له مع الإسبانيين، فتسلم غومز القيادة العسكرية يعاونه ماسيو، فأرسلت مدريد الجنرال «مارتينيز كامبوش»، بطل الانتصار في الحرب الأولى، بقوات وصل عددها في خاتمة المطاف إلى ٢٤٠٠٠٠ جندي نظامي و٦٠٠٠٠ جندي غير نظامي، بينما كان عدد الثوار، لا يزيد عن ٥٤٠٠٠ مقاتل يعانون من نقص الأعتدة والذخائر، ولكنهم مدربين على القتال وحرب العصابات ويحافظون على مواقعهم ولأن غومز وماسيو كانا بارعين في تكتيكات حرب العصابات بخبرتهما التي كسباها طيلة عشر سنوات من الحرب الأولى. وكانا يتمتعان بمساعدة الفلاحين الذين يزودونهما بالأغذية وبالمعلومات عن تحصينات العدو وتحركاته، وكانت الاستراتيجية الثورية الأساسية التي اتبعاها هي استراتيجية الأرض المحروقة ــ أي حرق محاصيل قصب السكر وتقويض الأبنية والآليات ومرافق النقل. والغرض من ذلك هو القضاء على الأرباح الناجمة عن السكر وباستنزاف الخزينة الإسبانية بالنفقات العسكرية إلى أن اضطرت مدريد إلى التخلي عن كوبا تحت ضغط الأعباء المالية.

برهنت تلك السياسة عن نجاحها لأن ماسيو خاض ــ في تلك الحملة التي تطبع إحدى مراحل الحرب الثورية في المناطق الواقعة غربي الساحل ــ سبعاً وعشرين معركة في غضون تسعين يوماً واستعاد اثنتين وعشرين مدينة من عدو يتفوق عليه عدداً وعدة تفوقاً هائلاً. وفي كانون الثاني عام ١٨٩٦ استبدلت الحكومة الإسبانية الجنرال «كامبوش» بالجنرال «فالاريانو ويلر» الذي سارع لإصدار أمره القاسي بإعادة حشر الناس في المعسكرات، حيث ألزم الفلاحين القرويين أن ينتقلوا بقطعانهم في غضون ثمانية أيام إلى المناطق المحصنة التي يحتلها الجنود، بيد أن ظروف معاشهم كانت في غاية السوء، مما حدا بالقنصل الأمريكي في هافانا إلى تقدير عدد الذين فتك بهم المرض أو الجوع بنصف أولئك الفلاحين المحشورين RECONCENTRADOS الذين كان عددهم ٤٠٠٠٠٠ نسمة. وفي النهاية كلما ازدادت سلطة القمع على الجماهير الفلاحية، ازداد معها عنفوان المقاومة.

فسياسة الحشر التي اعتمدها ويلر ما كانت لتترك تحت سيطرته إلا عدداً قليلاً من كبريات

المدن ، وأما الريف فقد كان للثوار فيه من السيطرة ما أتاح لهم إجراء الانتخابات للجمعية التشريعية في صيف عام ١٨٩٧ . وأعطت استراتيجية الاستنزاف أكلها ؛ إذ هبط محصول السكر من ١٠٥٤٠٠٠طن إنكليزي في عام ١٨٩٤ إلى ٢٢٠٠٠٠طن في عام ١٨٩٦ . وفي هذا اندلع القتال العنيف في الفلبين ، مما جعل استنزاف حربين بعيدتين عن الوطن أمراً أكبر مما تستطيع أن تحمل أعباءه الموارد المتواضعة في إسبانيا . ولذلك عمدت حكومة جديدة من حزب الأحرار إلى استدعاء ويلر وعرض الحكم الذاتي على الثوريين الكوبيين ، ولكن الجنرال غومز رفض ذلك العرض بكل ازدراء ووصفه بأنه " آخر إهانة تحاول تدنيس كبرياء وشرف الشعب الكوبي " . وفي ١ آذار عام ١٨٩٨ قدرت وزارة الخارجية الأمريكية الموقف الكوبي على الشكل التالي : " .... لا زال الكوبيون يهيمنون على النصف الشرقي من الجزيرة ، كما إن قواتهم تمارس عملياتهم في الأقاليم الغربية دون أن يتمكن الإسبانيون من وضع حد لهم . (فاقتراح الاستقلال الذاتي) أمر مآله الفشل الذريع المطلق .

ويدل هذا التقدير على أن الادعاء الشائع من أن التدخل الأمريكي أتاح تحرير كوبا ما هو إلا ادعاء زائف وأن عرض الاستقلال الذاتي عُرض في وقت أكدت فيه التقارير الواردة عن قرب الانتصار المؤزر ، مما حدا بالرئيس ماك كينلي إلى التعجيل بالتدخل قبل إنجاز الانتصار وتحويل كوبا إلى دولة مستقلة عن الولايات المتحدة واسبانيا . وهكذا عرض سفير الولايات المتحدة في مدريد ، « ستيوارت ل . وودفورد » ، شراء كوبا من الملكة الوصية على العرش ومن رئيس الوزراء « براكسيدز ساغاستا » ، ولكن عرضه قوبل بالرفض . وعندما استحالت التسوية المالية بدأ الرئيس ماك كينلي استعداده للتدخل ، وهكذا تحولت الحرب الكوبية الإسبانية إلى حرب أمريكية كوبية إسبانية ، مثلما تحولت الحرب الفلبينية الإسبانية إلى حرب أمريكية فلبينية إسبانية .

إن ما سهّل التدخل الأمريكي كان تحول الولايات المتحدة إلى أول قوة صناعية في العالم بحلول عام ١٨٩٤ . فارتفعت صادراتها المصنعة من ١٣٠٫٣ مليون دولار في عام ١٨٨٨ إلى ٣٠٨ ملايين دولار في عام ١٨٩٨ . وأصبح الذين يصنّعون المنتوجات أمثال العتاد العسكري والأقمشة والخردوات الحديدية ومعدات السكك الحديدية ، يولون اهتمامهم في هذه الآونة لإمكانية بلوغ الأسواق الأجنبية ، مع الموجة الأمبريالية الضخمة باقتناص الأراضي في أواخر القرن التاسع عشر . ففي أعقاب الهزيمة الصينية أمام اليابان في عام ١٨٩٥ مثلاً سارعت روسيا وألمانيا وبريطانيا وفرنسا لاكتساب قواعد جديدة لها ومناطق نفوذ في الشرق الأقصى . وبعد ثلاث سنوات عرض السيناتور « آلبرت ج . بافاريدج » الذريعة الكلاسيكية للإيديولوجيا الأمبريالية في عصره فقال :

" إن المصانع الأمريكية تنتج أكثر مما يستطيع الشعب الأمريكي استعماله ، كما إن التربة

الأمريكية تغل أكثر مما يستطيع استهلاكه أيضاً. لقد رسم القدر سياستنا، فتجارة العالم يجب أن تكون لنا. ولسوف نقتنصها بالشكل الذي علمتنا أمنا «إنكلترا» كيفية اقتناصه. وننشر المراكز التجارية في طول العالم وعرضه كمراكز توزيع للمنتوجات الأمريكية وسنغطي المحيط بسفننا التجارية وسنبني أسطولاً حجمه بحجم عظمتنا وسنقيم المستعمرات العظيمة التي تحكم نفسها بنفسها والتي ترفع علمنا وتزاول التجارة معنا، حول مراكزنا التجارية. كما إن مؤسساتنا ستطير خلف علمنا على أجنحة التجارة. وإن القانون والنظام والمدنية الأمريكية والعلم الأمريكي جميعها ستضرب جذورها في أعماق تلك الشطآن التي ظلت جاهلة ومتخلفة حتى اليوم والتي ستصبح، من خلال هذه الوكالات التي يسرها لها الله، بلداناً جميلة وبهية ..... ولذا فإن جزر الفلبين منطقياً هي الهدف الأول لنا" [10].

ولحسن حظ بافاريدج وأمثاله من حملة هذا الرأي، فإن انفجار العصيان المسلح ضد الحكم الإسباني في كل من كوبا والفلبين، وفّر لهم فرصة مثالية لتحقيق مطامحهم. ويصح هذا القول في استراتيجية الجنرال ويلر التي أعاد بها حشر الناس في المعسكرات في كوبا، مما أدى إلى إثارة الحماسة للتدخل الأمريكي في الأوساط المناهضة للنزعة الأمبريالية كاتحادات العمال والكنائس والجامعات. وأبرزت «الصحف الصفراء» من أمثال «مجلة نيويورك» التي يملكها «ويليام ر. هيرست» و «عالم نيويورك» لصاحبها «جوزيف بيوليتزر» الجنرال ويلر للقراء الأمريكيين بأنه "السفاح والذئب والكلب والضبع البشري". كما عزّز شناعة الذنب الذي اقترفته اسبانيا والحاجة هو غرق البارجة «مين» في مرفأ هافانا. وعلى الرغم من انعدام أي دليل حيال مسؤولية الانفجار في البارجة فإن شعار صحيفة هيرست كان "تذكروا البارجة مين، الويل لاسبانيا". وهكذا أصبح التدخل مطلباً جماهيرياً للانتقام للكرامة الوطنية ولإنقاذ الشعب الكوبي الذي طال عناؤه.

إن العديد من عمالقة النشاط الاقتصادي الأمريكيين، ولا سيما في الشرق، كانوا يعارضون التدخل في الأشهر الأولى من عام ١٨٩٨، لخشيتهم أن يؤدي ذلك التدخل إلى إلحاق المخاطر بثبات قيمة العملة وإلى اعتراض التجارة. وفي منتصف آذار أعلن أولئك العمالقة، أمثال «جون جاكوب آستور و ويليام روكفلر و ج. ب. مورغان»، أنهم مع سياسة المغامرة للإسراع بإنهاء تلك الحالة المعلقة وغير المستقرة. وكسب الرئيس ماك كينلي دعم معظم جماعة النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى دعم الرأي العام المتأجج حماسة. وبعث بمشروعه الحربي إلى مجلس الكونغرس في ١١ نيسان عام ١٨٩٨ طالباً فيه تخويله السلطة "لاتخاذ التدابير الضرورية للوصول إلى إنهاء الأعمال العدوانية القائمة بين حكومة إسبانيا وشعب كوبا" وذلك "لأن تصرفاتنا ستخضع، في مثل هذا الاعتراف،

لموافقة تلك الحكومة أو رفضها " وأوضح ماك كينلي أن الولايات المتحدة وحدها هي التي يجب أن تقرر مستقبل كوبا .

وبعد إعلان الحرب كان الجنود الكوبيون ، طبقاً لما قاله الأميرال « ويليام سامسون » " ذوي عون كبير " في احتلال غوانتانامو ؛ فهاجموا الوحدات الإسبانية في الداخل ، مما أتاح للقوات الأمريكية أن ترسو في سانتياغو دون أن تواجه اسبانيا واحداً . ومع ذلك لم يُسمح لأي كوبي بالمشاركة في المفاوضات التي انتهت باستسلام سانتياغو ، كما لم يُسمح لأي كوبي بدخول المدينة وهو يحمل السلاح . وأما آخر الإهانات فهي الأمر الأمريكي الذي استبقى السلطات المدنية الإسبانية مسؤولة عن الإدارات البلدية . ففي سانتياغو ، كما في مانيلا ، أقصي الثوريون بذريعة احتمال تورطهم في ممارسة أعمال السلب والثأر ضد الإسبانيين . وعندما لجأ جمهور كبير من المواطنين في سانتياغو للتوقيع على عريضة إلى الرئيس ماك كينلي ، احتجاجاً على إقصاء الجنود الكوبيين والاحتفاظ بالقوانين الإسبانية والمسؤولين الإسبان ، لم يتلقوا أية إجابة لأن الرئيس نفسه هو الذي تعهد ذلك المسلك .

وتعزز إقصاء الكوبيين أيضاً ، من خلال الأمر الذي أصدره الجنرال الكوبي « كاليكستو غارشيا » بإجراء الانتخابات لانتخاب المحافظين ومجالس الإدارة المحلية في تلك المدن والقرى التي حررتها القوات الكوبية . فالجنرال الأمريكي ويليام شافتر منع تلك الانتخابات ، بناء على أوامر الرئيس ماك كينلي : " لا يمكن أن تقوم سلطة مزدوجة في كوبا . يجب أن يكون لنا سلطان مطلق على الكوبيين " . ولكن غارشيا نسف القضية الكوبية في وقت لاحق ، عندما قبل ثلاثة ملايين دولار للتعويض على القوات الثورية رغم معارضة العديدين لمثل هذه التسوية . وهكذا فإن ما نجم عن تلك التسوية ، وحل للحزب الثوري الكوبي الذي أنشأه مارتيه وحل فروعه المحلية ، قد دمر المقاومة للحكم الأمريكي تدميراً فعالاً .

وفي غضون ذلك كانت السياسة الأمريكية في الفلبين هي نفسها في كوبا ؛ إذ لم تعترف بالجمهورية الفلبينية القائمة بغية إحراز السيطرة التامة بعد طرد الإسبان . ففي الوقت الذي استسلمت فيه مانيلا ، كان الفلبينيون يسيطرون على سبعة أميال من خطوط الحصار ، بينما يسيطر الأمريكيون على القسم الباقي البالغ ثلاثة أرباع الميل فقط . ومع ذلك فقد تم استبعاد الفلبينيين من مفاوضات استسلام العاصمة ، كما إن الشروط التي اتفقت عليها إسبانيا والولايات المتحدة أتاحت انتقال المدينة من هذه السلطة إلى تلك دون إعارة أي اهتمام لأماني سكانها . وبدأت الولايات المتحدة

بعد أن أصبحت العاصمة الاستراتيجية في قبضتها، تعزز قوتها العسكرية استعداداً للمجابهة المقبلة مع القوات الوطنية.

وفي ظل التطورات التي حدثت في كوبا والفلبين، كان لا بد من توقع شروط معاهدة باريس في ١٨ كانون الأول عام ١٨٩٨. ففي المفاوضات التي دارت حول تلك الشروط، اقترحت الولايات المتحدة إقصاء الممثلين الكوبيين والفلبينيين الذين وصلوا إلى باريس. فوافقت اسبانيا على هذا المطلب بابتهاج كبير انتقاماً منها لرعاياها السابقين. ولكن الإسبانيين، بعد إفلاسهم وهزيمتهم، لم يكن أمامهم إلا الموافقة على المطالب الأمريكية، فتنازلوا عن بورتوريكو والفلبين للولايات المتحدة. وأما فيما يتعلق بكوبا لقد رغبت إسبانيا إما الاستقلال أو الحماية الأمريكية أو الإلحاق بالولايات المتحدة، والاتجاه الأخير كان بمثابة الحل المفضل بالنسبة لها، لأنه سيحرر إسبانيا من الدين الكوبي الذي بلغ أربعمائة مليون دولار.

ولكن الولايات المتحدة كانت ضد الإلحاق، نظراً للتبعية المالية من جهة ولأنه قد يعرض المعاهدة لخطر مصادقة مجلس الشيوخ عليها من جهة أخرى. وهكذا فإن الإجراء الأخير نص على تنازل إسبانيا عن كل مزاعمها في كوبا، واحتلال الولايات المتحدة لها، والاضطلاع بعبء مسؤولية صيانة الحياة والممتلكات خلال فترة الاحتلال. وأما الخوف من مصادقة مجلس الشيوخ؛ فقد كان له ما يبرره وذلك لأن المعاهدة نالت صوتاً واحداً فقط فوق أغلبية الثلثين المطلوبة حين صادق عليها مجلس الشيوخ في ٦ شباط عام ١٨٩٩.

إن المعارضة الجادة التي واجهت تثبيت أقدام الولايات المتحدة في كوبا كانت طفيفة، لأن حل الجيش الثوري الكوبي والحزب الثوري قصما ظهور الوطنيين. إضافة لذلك فإن قائد قوات الاحتلال، الجنرال «ليوناردو وود»، قد حظي ببعض المساندة الشعبية، لأنه قضى على الحمى الصفراء وأصلح نظام السجون، وأعاد تنظيم الإدارة المحلية ووسع برامج التعليم وبنى الطرق والمرافىء والمجارير والشوارع. وشجع الاحتلال الأمريكي للجزيرة وبناء مرافق الهيكل الأساسي، تدفق المستثمرين الأمريكيين إليها. وفي نهاية فترة الاحتلال عام ١٩٠٢ كان أولئك المستثمرون يسيطرون على ٨٠٪ من الصادرات المعدنية وعلى ٩٠٪ من صادرات السيجار، كما اشتروا الكثير من الأراضي الزراعية بأسعار مناسبة لأن الفلاحين تعرضوا للدمار والخراب الذين خلفتهما الحرب ولأن الجنرال وود كان يرفض توسيع المساعدة الحكومية لتشمل صغار المزارعين. كما إن الجنرال كان يشجع المستثمرين الأجانب من خلال القمع الوحشي للجهود التي بذلتها الطبقة العاملة الكوبية سعياً وراء التنظيم والمطالبة برفع الأجور وتخفيض ساعات العمل.

اتسمت الهيمنة الأمريكية على كوبا بسمة المؤسسة بعد إقرار مشروع «تعديل بلات» في عام ١٩٠١ الذي وافق على ضرورة تدخل الولايات المتحدة عسكرياً في كل الظروف، وإشرافها فعلياً على الشؤون الكوبية الدبلوماسية منها والنقدية، وعلى إقامة قاعدة بحرية ضخمة في غوانتانامو. ولقد تم إقناع مؤتمر دستوري كوبي بقبول ذلك التعديل بحجة أن قبوله أفضل من استمرار الاحتلال والمعاملة بالمثل فيما يتعلق بالتعرفات الجمركية على السكر والتبغ.

وفي ٢٠ أيار عام ١٩٠٢ أعلن عن مولد جمهورية كوبا وهو اليوم الذي يصادف فيه تولي «استرادا بالما» مهام منصبه كأول رئيس لها. ونجحت الولايات المتحدة في فرض التبعية السياسية والاقتصادية على كوبا خلف واجهة الاستقلال.

وارتفعت الأصوات بين القوى الأمبريالية مطالبةً بتطبيق النموذج الكوبي، نموذج الاستعمارية الجديدة، على الفلبين. ولكن الأمر سرعان ما تكشف على أنه كان ينطوي في تلك الجزر على صعوبة أكثر من كوبا، لأن السلاح ما يزال في أيدي الوطنيين. ونشب القتال بين الأمريكيين والفلبينيين في ٤ شباط عام ١٨٩٩. ولكن استمرار الحملات اللاحقة وطبيعتها تعيدان إلى الأذهان سيرة الحرب الفييتنامية التي لم تكن إلا تكراراً لصورة تلك الحرب السابقة. ففي البداية جعل التفوق العسكري الأمريكي ورغبة الفلبينيين في القتال المحدود، تلك الحرب تبدو بمظهر «اصطياد طائر السماني» كما يسميها الجنود الأمريكيون. غير أن الفلبينيين سرعان ما أتقنوا تكتيك «القتال المعتقل» التي كانوا يستفيدون فيها من معرفتهم بالأرض ودعم الشعب لهم. ولذلك اعترف الجنرال «آرثر ماك آرثر»، والد دوغلاس، والقائد العام لجيش الولايات المتحدة في الباسيفيكي في الحرب العالمية الثانية، بقوله أنه كان يظن في البداية "أن جنود آغوينالدو لا يمثلون إلا فصيلاً واحداً" ولكنه (اضطر طوعاً) للتراجع عن ظنه لأن ذلك الأسلوب الفريد لفن الحرب الذي اعتمده الفلبينيون "كان يستند إلى وحدة العمل والمقاومة لعموم الشعب"[11].

وفي نيسان عام ١٨٩٩ أعطى الجنرال ويليام شافتر، الذي خاض حرب العصابات في كوبا، صورة قاتمة تنذر بالشؤم عن مسيرة الحرب في المستقبل حين قال "قد تقضي الضرورة قتل نصف الفلبينيين ليتسنى للنصف الباقي من السكان أن يرقى إلى مستوى من الحياة أعلى مما تقدمه له حالته الراهنة شبه البربرية"[12].

وكان الأمريكيون كلما أوغلوا في مطاردة رجال العصابات كان القتال ينتشر إلى جزر أخرى، حيث يجابه الأمريكيون نفس الغارات ونفس العداء الجماهيري. فالجنود الأمريكيون الساخطون

اعتمدوا في حربهم التكتيكات التقليدية للجيش النظامي، فكانوا يحرقون القرى ويقتلون الشعب بدون استثناء ويعذبون الفلاحين لانتزاع المعلومات منهم، منخرطين في عنصرية لا حدود لها ضد أولئك «البرابرة، المتوحشين، الزنوج، الزط».

وكانت أمريكة قلقة من انتشار المعارك الحربية وخاصة بالنسبة للرئيس ماك كينلي، الذي كان يواجه معركة انتخابية في شهر تشرين الثاني عام ١٩٠٠، ولذلك أوفد قاضياً فيدرالياً، يدعى «ويليام هاوارد تافت» إلى مانيلا وزوده بالتعليمات لإقامة حكومة «مدنية» بحلول الأول من أيلول عام ١٩٠٠، وكان الهدف الصريح من ذلك إرضاء المقترعين الأمريكيين الذين يتكاثرون بكل هدوء في الفلبين، فرقّع «تافت» حكومة تتألف من هجناء الملاكين العقاريين والتجار الذين استمالهم بوعد معاملة صادراتهم الزراعية معاملة تفضيلية في السوق الغني للولايات المتحدة. وبعد إقامة هذه الدمى شاعت الحجة التي مفادها أن الواجب يقضي بحماية "المنحازين إلى الأمريكيين انحيازاً مخلصاً من قطاع الطرق LADRONES". وحاول المرشح الديمقراطي لمنصب الرئاسة «ويليام جانينغز باريان» أن يجعل من الاستعمارية مسألة كبرى في حملته الانتخابية ولكن الجمهور لم يستجب له. فالرقابة الشديدة على الصحف، وإقامة حكومة مدنية بشكل مؤقت، وانعدام التغطية التلفزيونية كلها عناصر منعت إجراء المناقشات الجادة عما كان يدور في الفلبين.

وبعد فوز ماك كينلي البسيط وتجاوزه عقبة الانتخابات؛ التفت «لتهدئة» الفلبينيين بلا هوادة. ففي الحملة المعروفة باسم «حملة سامار» أمر الجنرال «جاكوب سميث» رجاله أن يقتلوا "أي شيء حي تجاوز عمره العشر وأن يحولوا بلدة سامار إلى دمار تعوي به الرياح مما جعل حتى الطيور لا تجد ما تقتات به هناك"، وأطلق على الجنرال بعد هذه الحملة اسم «العواء جاك سميث». لقد حشر الفلاحين في معسكرات للاعتقال، مماثلة تماماً للمحاشر RECONCENTRADOS التي استعملها ويلر في كوبا. فكما اكتشف القادة العسكريون الأمريكيون مجدداً بعد عدة عقود في فييتنام، أنه لا بديل لمذبحة سامار أو مذبحة ماي لاي، عندما كانت الأوامر تقضي بإخضاع جماهير فلاحية مسيّسة.

وأخيراً أُلقي القبض على آغوينالدو في نيسان عام ١٩٠١، وزعم الأمريكيون أن الحرب قد انتهت عملياً ولا سيما بعد إقناعهم آغوينالدو بتوقيع قسم الولاء وتوقيع تصريح يناشد فيه رفاقه الكف عن النضال. وأعلن الرئيس روزفلت انتهاء الحرب في ٤ تموز عام ١٩٠٢ وسط صخب الموسيقى العسكرية واستعراض الجنود. ولكن العديد من الفلبينيين رفضوا الكف عن النضال وواصلوا

مقاومتهم طيلة ثلاث سنوات ونصف ضد عدو يتفوق عليهم تفوقاً هائلاً. ففي آذار عام ١٩٠٣ وصلت هجمات رجال العصابات إلى الحد الذي جعل معسكرات الاعتقال تحتوي أعداداً من الفلاحين أكبر منها في أي وقت مضى.

وبدأت قيادات المقاومة آنذاك تظهر من بين صفوف الجماهير ومعظمها من الطبقات الفقيرة على نقيض القيادات السابقة من أبناء الطبقة الوسطى، واستعر النضال من جديد لسماع أنباء انتصارات اليابانيين على الروس، مما شدد من عزائم الفلبينيين، وبدأت المنشورات الملونة الرخيصة التي تحمل صور الرجال السمر الصغار وهم يذبحون البيض الكبار، تتسرب إلى أقاصي أرجاء الفلبين. ولم يستسلم القادة الفلبينيون إلا في عام ١٩٠٦، وحتى بعد هذا التاريخ استمر لهيب المقاومة في بعض المناطق المتفرقة ولا سيما في «ميندناو» الإسلامية، حيث وصلت منها التقارير عن المقاومة لغاية عام ١٩١٦.

ورغم التضحية الكبيرة بالدماء والمعاناة القاسية؛ فإن الشعب الفلبيني لم ينجح في كفاحه من أجل الاستقلال. فعلى ضوء أواخر حركات المقاومة تبدو أسباب الفشل ماثلة للعيان. فقد افتقر الفلبينيون وهم طلائع العصاة المسلحين في العالم الثالث إلى النظرية الثورية حول طبيعة الأمبريالية، كما افتقروا إلى العامل الطبقي في مقاومتهم، وضعف معرفتهم في استراتيجية حرب العصابات. وإضافة إلى ذلك لم يكن آنذاك دولاً اشتراكية ومنظمات ثورية عالمية تساعدهم ولذلك فإن الفلبينيين لم يتلقوا أي عون خارجي على نقيض المساعدات الخاصة والرسمية، التي كان يتلقاها الفييتناميون على الصعيد العالمي. وأخيراً كانت العصبة الأمريكية المناهضة للأمبريالية تعارض الحرب الفلبينية معارضة جادة ولكنها لم تكن بفاعلية تلك الحركة المناهضة للحرب التي ساهمت في انسحاب الرئيس «ليندون جونسون».

وفي زمن توقيع معاهدة باريس كان صيرفي من وول ستريت، هو السيناتور «تشونسي م. ديبيو»، يتطلع إلى المستقبل بنظرة عارمة بالثقة حين قال "إن الشعب الأمريكي ينتج الآن أكثر مما يستطيع استهلاكه وما يساوي ثمنه مليارين من الدولارات، وقد تصدينا لهذه الأزمة؛ وبمشيئة الله وحنكة ويليام ماك كينلي الإدارية، وبسالة روزفلت وأقرانه فإن أسواقنا تقوم في كوبا وبورتوريكو والفلبين، وننتصب في وجوه ثمانمائة مليون نسمة من البشر وأصبح الباسيفيكي بحيرة أمريكية..... ها قد أصبح العالم بين أيدينا....."[13].

لقد كان لهذه النشوة ما يبررها بالنسبة للمستقبل المنظور على الأقل، فالاستعمارية الجديدة

التي وسمها تعديل بلات بسمة المؤسسة كانت تعمل عملاً طيباً جداً في كوبا، مما ساعد على المصادقة على مشروع قانون جونز في عام ١٩١٦ والقاضي " بإقامة حكومة مستقلة شرعية للفلبينيين وتحديد الموعد الذي يصبح فيه الاستقلال المشروع تاماً وناجزاً " . ومنح الاستقلال في عام ١٩٤٦ ولكن قبل هذا التاريخ وبعده عملت الاستعمارية الجديدة لمصلحة الأمبريالية الأمريكية في القرن العشرين، يماثل العمل الذي قامت به أمبريالية التجارة الحرة لمصلحة الأمبريالية البريطانية في القرن التاسع عشر .

٤ ــ الانتصار الياباني والثورة الروسية

من أهم الحوافز التي استثارت حركات المقاومة في العالم الثالث في مطلع القرن التاسع عشر، هو الاقتران العاصف للانتصار الياباني على الامبراطورية الروسية وللثورة الروسية في أعقابه عام ١٩٠٥ . فقد بدأت سلسلة التفاعلات المشؤومة، عندما اقترح اليابانيون على الروس في تموز عام ١٩٠٣ الاعتراف المتبادل بينهما، كل بمصالح الطرف الآخر في كوريا ومنشوريا . فوزير المال الروسي، الكونت ويت كان يحبذ قبول ذلك العرض لأن اهتمامه انصب على التغلغل الاقتصادي أكثر منه على التوسع السياسي لما يكتنفه من مخاطر الحرب . ولكن معارضيه من المغامرين الروس أصحاب امتيازات الأخشاب في كوريا ومن الدوائر العسكرية الروسية التي كانت تتطلع لإقامة قاعدة لها على الساحل الكوري، منعت ويت من تحقيق أفكاره . وكان بعض الساسة الروس الذين يتخوفون من تفاقم المشاكل المحلية، يفضلون قيام «حرب محدودة مظفرة» لتحويل الأنظار عن المشاكل الداخلية . ولم يكن الشك يتطرق إلى نفوسهم، ولا إلى نفوس القيادات العسكرية، بقدرة روسيا على كسب حرب مع اليابان . وكانوا يطلقون، تهكماً، على اليابانيين نعت «القردة الصغار MAKAKI» ويتناقشون فيما إذا كان الجندي الروسي يعادل جندياً ونصف، بل وجنديين، من الجنود اليابانيين .

صممت تلك الزمرة من المغامرين والعسكريين والسياسيين الروس على ما كان يدور في رأسها ورفضت العرض الياباني . وفرحت طوكيو لهذا الرفض وشدَّ من عزيمتها تحالفها مع بريطانيا، الذي وقعته في ٣٠ كانون الثاني ١٩٠٥، ولذلك هاجم اليابانيون الأسطول الروسي في بورت آرثر في ٨ شباط عام ١٩٠٤ دون إعلان الحرب رسمياً عليهم . وكما أشرنا في الفصل السابع عشر، المقطع الخامس، وفاجأت اليابان العالم بهزيمة الامبراطورية الروسية العظيمة . فالهزيمة العسكرية النكراء أجبرت الحكومة القيصرية على بحث شروط السلم ولا سيما أن الحرب كانت تفتقر إلى المساندة

الجماهيرية داخل الوطن، كما إن الثورة الروسية عام ١٩٠٥ كانت قد بدأت أيضاً. وفي معاهدة بورتسموث في ٥ أيلول عام ١٩٠٥ اعترفت روسيا "بأولوية مصالح اليابان السياسية والعسكرية والاقتصادية" في كوريا، كما تنازلت عن كل امتيازاتها الخاصة في منشوريا وتنازلت لليابان عن النصف الجنوبي من جزيرة سخالين وعن عقد إيجار شبه جزيرة لياوتونغ.

وبينما الحرب اليابانية الروسية مستعرة في الشرق الأقصى كانت الثورة الروسية تنتشر خلف الخطوط. وأما السبب الرئيسي فيمكن العثور عليه في السخط المزمن لدى الفلاحين وعمال المدن والطبقة الوسطى أيضاً. (راجع الفصل السادس عشر، المقطع الرابع). ونتيجة الحرب مع اليابان، التي تحولت من «الحرب المحدودة المظفرة» إلى هزيمة منكرة على يد دولة آسيوية صغيرة. وأخيراً فإن «الأحد الدامي» في ٢٢ كانون الثاني عام ١٩٠٥ كان بمثابة الشرارة التي اندلعت منها أول ثورة روسية.

في ذلك اليوم انطلق جمهور يشتمل على عدة آلاف من الرجال والنساء والأطفال العزّل برئاسة قس يدعى الأب «جورجي غابون»، في مسيرة سلمية نحو قصر الشتاء في سانت بطرس بيرج. كان «غابون» قسيساً همه السعي لتخفيف بؤس فقراء المدن من خلال الإصلاحات السلمية التي كان يرى فيها أمراً جوهرياً بالنسبة لمستقبل كل من التاج والكنيسة معاً. وأطلق غابون تحذيره قائلاً "يجب أن أقول بمنتهى الصراحة إذا لم تلتحم الكنيسة بالشعب؛ فسيجد الراعي نفسه بلا رعية على الإطلاق"[14].

وعلى ضوء هذه الاستراتيجية الإصلاحية، فإن مظاهرة سانت بطرس بيرج التي ترأسها غابون لم تكن عملياً أكثر من مسيرة دينية يحمل المشاركون فيها الإيقونات وينشدون الترانيم الدينية. وأما المطالب التي بحوزتهم هي الطلب بكل احترام لبعض الإصلاحات، أمثال مجلس تمثيلي وثقافة حرة وتقليص يوم العمل إلى ثماني ساعات وتحسين ظروف العمل. ولو أن القيصر أو ممثله استلم المطالب ووعد بالاهتمام الكافي بها لتفرق الجمهور سلمياً على نحو مؤكد تقريباً. ولكن عم القيصر أعطى أوامره، ولأسباب غامضة، إلى الحرس الامبراطوري بإطلاق النار بدلاً من استلام المطالب. فقتل من جراء ذلك عدد من الناس يتراوح بين السادسة والتسعين والألف، كما جرح ما بين المائتين والألفين، والسبب بالفوارق بين هذه الأرقام مرده في الحقيقة إلى أن بعض الشهود لم يحصوا إلا خسائر يوم الأحد، في حين أن الاضطرابات في العاصمة دامت طيلة يومين آخرين.

وفي مساء ذلك الأحد الدامي وقف «غابون» يحض الناس قائلاً: "هيا ننتقم منه (من

القيصر) ومن عائلته برمتها . هيا ننتقم من وزرائه كلهم ومن كل أولئك المستغلين الذين يستغلون الأرض الروسية . هيا انهبوا القصور الامبراطورية "[15] . ومما يثير السخرية أن ذلك القس ذو العقلية الإصلاحية هو الذي أشعل الشرارة الأولى للثورة العظيمة في عام ١٩٠٥ . ولكن غابون ضاع وغاب عن الأذهان في زحمة تلك الأحداث العنيفة التي أوشكت على الإطاحة بالأوتوقراطية القيصرية . لقد مر الهيجان الأساسي في مرحلتين اثنتين قبل أن تتمكن الحكومة القيصرية من إعادة توطيد سلطتها * .

فالمرحلة الأولى ، بين كانون الثاني وتشرين أول من عام ١٩٠٥ ، كانت موجة المد الثوري وفيها خرجت كل الطبقات والمصالح ضد الأوتوقراطية : فالقوميات المقهورة تطالب بالاستقلال الذاتي ، وبحارة أسطول البحر الأسود قاموا بالعصيان واحتلوا سفنهم ، وخرج الطلاب في كل مكان من صفوفهم ، وسلب الفلاحون القصور ووضعوا أيديهم على الممتلكات العقارية ، وقام العمال بالإضرابات في المدن . وطفق العمال بغية تنسيق جهودهم ينتخبون المجالس أو (السوفييت) . وهذه الحركة العفوية المتمثلة بانتخاب المجالس انتشرت من العمال إلى الفلاحين في الريف وإلى الجنود في الجيش . وقبل أن تصل ثورة عام ١٩٠٥ إلى خاتمتها تم انتخاب مجالس العمال في أربعين موقعاً ومجالس الجنود في خمسة والمجالس المشتركة العمالية العسكرية في موقعين .

وهكذا كان العالم بأسره يراقب مشهداً فريداً ألا وهو مشهد إضراب أمة بأكملها . فأخبر الكونت « ويت » القيصر بأن عليه الاختيار بين بديلين ــ إما نظام دستوري جديد أو دكتاتورية قادرة على سحق المعارضة بالقوة . ولكن القيادات العسكرية نصحت الامبراطور « نيقولاي » بأن من المستحيل الاعتماد على القوات المسلحة لفرض إجراءات القمع ، فقبل طوعاً المنحى الدستوري ، وصدر بيان (أكتوبر / تشرين الأول ــ ٣٠ ، ١٩٠٥) الذي وعد فيه بحرية الكلام والصحافة والاجتماع ، ومنح روسيا دستوراً ومجلساً وطنياً منتخباً ، أو مجلس الدوما .

---

* كان لينين يتخيل الثورة كأنها سلسلة من المعارك المختلفة الأساليب والأشكال . تزداد عنفاً ، تبدأ بالاضراب الجزئي ثم العام قبل أن تنتهي بالثورة الشاملة ، وكاد تطور أحداث عام ١٩٠٥ يثبت صحة هذا الرأي . فالأحداث التي وقعت كانت متفرقة لا ترابط بينها ولا تلاحم ، وعندما انضمت إليها فئات معارضة كثيرة أحدثت تأثيراً على الجنود والفلاحين ، عندئذٍ دعا لينين العمال إلى الثورة ورغم إخفاقها لم ييأس لينين ، ولم يكن غابون بقائد الثورة ، بل قاد جماهير مندفعة بعاطفة دينية فقط وتفرقت هذه الجماهير من الصدام الأول .

المترجم

وخلال مرحلة الثورة الثانية، بين تشرين أول عام ١٩٠٥ وكانون الثاني ١٩٠٦، استمر سعير الثورة ولكن المعارضة لم تعد على اتحادها السابق. فالمعتدلون، وهم من عناصر الطبقة الوسطى، قبلوا بيان (تشرين الأول/أكتوبر)، في حين أن الراديكاليين، وهم من الديمقراطيين الاشتراكيين والثوريين الاشتراكيين، كانوا يطالبون بانتخاب مجلس تأسيسي لوضع الدستور الجديد بدلاً من أن يضعه وزراء القيصر. وحاول الراديكاليون شقَّ طريقهم بأنفسهم من خلال تنظيم المزيد من الإضرابات والقلاقل، بينما الحكومة أصبحت في هذه الآونة من القوة بما يكفي لاتخاذ الإجراءات الصارمة. فإنهاء الحرب مع اليابان في ٥ أيلول عام ١٩٠٥ حرر العديد من الجنود الذين أعيدوا إلى الوطن لتثبيت النظام، كما إن القرض الضخم ٥ر٢ بليون من الفرنكات والذي حصل عليه «ويت» في ١٢ نيسان عام ١٩٠٦ من البنوك الفرنسية والإنكليزية والبلجيكية، كان ينطوي على أهمية مماثلة أيضاً.

اصطدم هذا القرض بمعارضة عنيفة من الدوائر الليبيرالية والراديكالية في الغرب، كما اصطدم بالمعارضة داخل روسيا، تلك المعارضة التي حذرت من أن هذا القرض غير مشروع ومصيره رفض الاعتراف به وعدم تسديده لدى أول فرصة سانحة. ولكن (ويت) ظفر بمبتغاه من خلال رشوة الصحافة في باريس للتكتم على القرض ومن خلال تحذيره الحكومات الغربية بأن الثورة تشكل خطراً عليها كالخطر الذي تشكله على القيصر. وقدمت فرنسا معظم أموال القرض لأنها كانت عرضة لخسارة حليف عسكري بالإضافة إلى خسارة العديد من بلايين الفرنكات التي كان النظام القيصري قد استلفها من قبل من المستثمرين الفرنسيين المستقلين ومن الحكومة الفرنسية أيضاً. وأثنى القيصر، في رسالته بتاريخ ١٥ نيسان، على «ويت» لحصوله على القرض الذي كان يمثل "انتصاراً معنوياً كبيراً للحكومة وضمانة لمستقبل التطور السلمي في روسيا تطوراً لا تشوبه شائبة" (16).

كان لهذا الثناء ما يبرره. فقد مكنها رفع الضغوط المالية عن الحكومة القيصرية من سحق الإضراب الذي شل الحياة في موسكو بين ٢٢ كانون أول عام ١٩٠٥ وبين ١ كانون الثاني عام ١٩٠٦. وبإنهاء الإضراب وُضعت الأموال الضرورية تحت تصرف وزراء القيصر تحسباً للانتخابات القادمة لمجلس «الدوما»، وزال خطر الثورة.

إن حولية السلالات الحاكمة في أوربة (ALMANACH DE GOTHA)، صنفت روسيا قبل عام ١٩٠٦ بأنها ملكية مطلقة، ولكن التصنيف تحول بعد عام ١٩٠٦ إلى ملكية دستورية يحكمها

أوتوقراطي ، الأمر الذي كان يعكس بشكل دقيق الحصيلة الغامضة للثورة . وبانتخاب مجلس الدوما أصبح لروسيا نظام دستوري ولكن القوانين الصادرة في ٦ أيار عام ١٩٠٦ والمدعوة باسم (القوانين الأساسية) نصت على أن القيصر حاكم أوتوقراطي يتمتع بمطلق الصلاحية على السلطة التنفيذية والقوات المسلحة والسياسة الخارجية ، ومنحت العمال حق التنظيم والإضراب ، بصورة سلمية ، وأعفت الفلاحين من مدفوعات ضرائب الإعتاق وسمحت لهم بشراء وبيع حصص من الأرض في الكومونات . وكان الغرض من هذا التجديد هو تشجيع نمو طبقة من الفلاحين الأغنياء ليكونوا دعائم النظام القيصري في الريف . وكان المأمول أن ينتصب هذا المسخ الريفي المرغوب ، على قدميه في غضون عشرين عام ابتغاء تعزيز موقع القيصر تعزيزاً حقيقياً . ولكن مهلة العقدين تبخرت ، وكانت النتيجة الختامية قيام الثورة البلشفية بدلاً من إحياء القيصرية .

أثرت ثورة عام ١٩٠٥ في روسيا تأثيراً عميقاً على الكثير من بلدان العالم الثالث كالأثر الذي خلفته الحرب اليابانية الروسية . ففي الوقت الذي بينت فيه هذه الحرب إمكانية تقويض الأمبريالية الغربية ، دلت الثورة الروسية عام ١٩٠٥ على إمكانية تحدي الأوتوقراطية المحلية وإقامة نظام دستوري . وبما أن معظم بلدان العالم الثالث كانت رازحة تحت نير الأمبريالية الأجنبية والاستبداد الوطني ، فإن التأثير الذي تركه الانتصار الياباني مقروناً بالثورة في روسيا ، كان عميقاً وثابتاً .

إن انتصار مملكة آسيوية صغيرة على قوة أوربية عملاقة بعث رعشة من الأمل والإثارة في طول العالم المستعمر وعرضه . (دبلوماسي بريطاني في القسطنطينية بعث آنذاك بتقريره إلى حكومته يقول : " إن انتصار اليابان على روسيا ، العدو التقليدي للأتراك ، جعل كل خلايا الأتراك ترقص طرباً "[17]) . وفي الطرف الآخر من آسيا صرح (صن ــ يات ــ سن) قائلاً : " لقد اعتبرنا هزيمة روسيا أمام اليابان بمثابة هزيمة الغرب أمام الشرق ، كما اعتبرنا الانتصار الياباني انتصارنا نحن "[18] . ودوَّن « باماو » رئيس وزراء بورما إبان الحرب العالمية الثانية في مذكراته سريان الانتصار الياباني على أبناء جيله سريان الكهرباء ، كما أشار إلى أنه هو نفسه وزملاءه في المدرسة كانوا يريدون لعب دور اليابانيين في ألعابهم الحربية ، كما كان البريطانيون يشجعون حماستهم هذه من خلال توزيع الصور المؤيدة لليابانيين . وقال « جواهر لال نهرو » الذي مر في تجارب مماثلة في حياته الدراسية في الهند : " لقد هزت الانتصارات اليابانية حماستي ... وملأت الأفكار الوطنية عقلي . وبدأت أستغرق في تأملاتي حرية الهند ... وطفقت أحلم بالأعمال البطولية التي سأقوم بها وسيفي في يدي دفاعاً عن الهند وإسهاماً في تحريرها "[19] .

لقد كان مشهد القيصر الجبار مترنحاً على وشك السقوط بفعل الثورة العفوية للجماهير

الروسية مشهداً ألهب حماسة شعوب العالم الثالث. ولقد تعمق ذلك التأثير من خلال الحدود المشتركة للامبراطورية الروسية مع عدة بلدان آسيوية، ومن خلال الجماعات العرقية التي تتداخل فيما بينها على جانبي الحدود وما ينجم من تفاعل هنا وهناك. وعلاوة على ذلك كانت أعداداً كبيرة من الفرس والصينيين والأتراك ممن يقيمون أو يدرسون أو يعملون في روسيا، يتلقون الأفكار الثورية من المنظمات الطلابية أو العمالية. وأخيراً هنالك الأقلية الإسلامية ذات العشرين مليون نسمة في روسيا عام ١٩٠٥ والتي كانت ساخطة أشد السخط على العموم. فقد شاركت في ثورة عام ١٩٠٥ وعقدت ثلاثة مؤتمرات إسلامية بين عام ١٩٠٥ وعام ١٩٠٧ بهدف تشجيع الثقافة الإسلامية والدين الإسلامي. إن لهذا الهيجان السياسي والثقافي بين المسلمين الروس أبعد الآثار على إخوانهم المسلمين خارج الحدود الروسية ولا سيما في فارس وتركيا. مواطن بريطاني كان في فارس آنذاك وشعر بالتيار الخفي من العواطف الملتهبة والآمال المرتقبة في كل البلدان المستعمرة، وأورد في رسالة له بتاريخ شهر آب عام ١٩٠٦:

"يبدو لي أن تياراً من التغيير زاحف باتجاه الشرق. إن انتصار اليابان، كان له تأثير عميق على الشرق بأكمله. وحتى فارس هنا لا تخلو من التأثير .... وللثورة الروسية هنا تأثير الصاعقة. فالأحداث في روسيا موضع الاهتمام الدقيق من الشعب الذي يبدو وكأن روحاً جديدة سيطرت عليه. فالناس هنا متعبون من حكامهم وبدأوا يفكرون، متخذين من روسيا مثلاً لهم، من الممكن الحصول على شكل جديد من الحكم وأفضل من الشكل القائم .... ويبدو لي أن الشرق يتململ في سباته. ففي الصين حركة واضحة ضد الأجانب واتجاه نحو فكرة «الصين للصينيين». وفي فارس، لقربها من روسيا، يبدو أن اليقظة فيها ستتخذ شكل حركة باتجاه الإصلاح الديمقراطي. وأما اليقظة في مصر وشمال إفريقية؛ فإنها تتسم بتزايد التعصب المقرون بانتشار حركة توحيد المسلمين برمتهم. إن تزامن أعراض هذا التذمر يلفت الأنظار ويستحيل رده إلى مجرد الصدفة. فمن يدري؟ لربما الشرق يستفيق من سباته الدنيوي، ولسوف نشهد عما قريب نهوض هذه الملايين الصابرة ضد استغلال الغرب المعدوم الضمير"[20].

٥ ـــ «تضييق القبضة على عنق فارس»

لقد كانت فارس أكثر البلدان تأثراً بالثورة الروسية في عام ١٩٠٥، ولسبب جوهري يتمثل بالعدد الكبير من الصلات العريقة بين الروس والفرس. فعدد كبير من الطلاب الفرس التحق بالجامعات الروسية وتأثر بعضهم بالمجموعات الطلابية الراديكالية. كما إن الروابط الاقتصادية القديمة

العهد بين البلدين كانت تعني ضمناً قيام عدد كبير من التعاملات بين التجار الروس والفرس. وأهم من هذا كله تواجد العدد الكبير من العمال الفرس العاملين في حقول النفط وفي باكو وغروزني وفي مصانع تفليس ويريفان وفلاديقفقاس ونوفوروسيسك وديربانت وفي تامر ـــ خان ـــ شورو. فطبقاً للإحصاءات الروسية الرسمية عبر الحدود من فارس اثنان وستون ألف عامل في عام ١٩٠٥ وحده، علاوة على الآلاف المؤلفة من العمال الذين كانوا يدخلون خلسة دون جوازات مرور وبزي العمال المكسيكيين العابرين إلى الولايات المتحدة. وفي عام ١٩١٠ كان عدد العمال الفرس الذين يدخلون روسيا سنوياً يصل إلى مائتي ألف عامل تقريباً.

وأما السبب الرئيسي الآخر لتأثير الثورة الروسية، تعاظم درجة الفساد والتعتيم في ظل حكم سلالة «قاجار» الفارسية والملتفين حولها من النخبة الحاكمة. فجهل أفرادها واكتنازهم المال وبخلهم ترك البلاد عرضة للاستغلال الاقتصادي الأجنبي (كما أشرنا إلى ذلك في الفصل الحادي عشر، المقطع الخامس). وفي شهر نيسان /إبريل/ عام ١٩٠٢ مثلاً استدان الشاه «مظفر الدين» عشرة ملايين روبلاً من روسيا، علاوة على مبلغ آخر استدانه من قبل في عام ١٩٠٠ وقيمته ٢٢٫٥ مليون، وبدأ ينفق تلك المبالغ الطائلة في رحلته إلى أوربة في صيف عام ١٩٠٢، مما أدى إلى فراغ الخزينة من المال وبدء المفاوضات في عام ١٩٠٣ بغية الحصول على قرض آخر.

وفي العام نفسه أمر الشاه بدفع مبلغ مقطوع ضخم من المال وتقاعد يبلغ ثلاثة آلاف جنيه استرليني إلى منجمّه الأثير لديه، لأن جلالته حلم بأن ذلك المنجم أنقذه من الغرق. ولكن وزيره الأعظم، المسؤول عن تأمين الأموال لمثل هذه الهبات، ضاق ذرعاً وقال بأن لديه ما يكفيه من الصعوبات في جمع المال لرحلات الشاه وعبثه فما بالك بدفع الأموال لقاء أحلامه. هذه الصراحة كلفت الوزير الأعظم منصبه الذي احتله إنسان مغمور يدعى «عين الدولة» الإنسان الفظ والجاهل والمتعصب والقاسي. ففي إحدى المرات استثار الشفقة في قلب القائد القاسي لفيلق القوزاق الفارسي عندما أمر بمعاقبة أحد المجرمين "بتنعيل قدميه، كالحصان، بحدوتين جديدتين حيث جرى غرز المسامير في قدميه العاريتين، أي في لحمه"[21].

وأدى انتشار الفوضى والفساد الأخلاقي في فارس إلى استجابة الشعب للأحداث الثورية عبر الحدود في روسيا. ففي كانون الأول عام ١٩٠٥، بعد مضي شهرين فقط على صدور بيان القيصر في تشرين الأول /أكتوبر/، حصل إضراب في طهران احتجاجاً على ارتفاع أسعار السكر وعلى الوزير الأعظم عين الدولة المفلس شعبياً. فوعد الشاه بإجراء الإصلاحات ولكنه لم يف بوعده بتاتاً.

وأما الإضراب الثاني، في تموز عام ١٩٠٦؛ فقد أجبر الشاه على طرد الوزير الأعظم ولكن الجماهير كانت تطالب بالدستور. وعندما دعم العلماء ULEMA، رجال الدين، وبعض وحدات القوات المسلحة المضربين وافق الشاه، مقلداً القيصر، في ٥ آب على منح الدستور. وعقدت الجمعية التأسيسية، أو المجلس MAJLIS اجتماعاً، برئاسة الشاه في ٧ تشرين الأول. ونظراً لتقييد حق الاقتراع فقد جاء المجلس ليضم الأرستقراطيين والملاكين العقاريين والتجار الأغنياء والعلماء وبعض الحرفيين المهرة.

اقترنت هذه الخطوة التشريعية بعمل مباشر على المستوى الشعبي. إذ قامت المجالس المحلية ANJOMANS، على غرار سوفييتات الثوريين الروس، التي تم انتخابها بشكل مستقل عن حكومة الشاه، والتي كانت تضم، علاوة على المسلمين، الزارادشتيين والمسيحيين واليهود. وانتشرت هذه الوحدات المحلية انتشاراً سريعاً، ولا سيما في شمال فارس، بحيث أضحت دولة ضمن دولة. وعندما تداعت السلطة المركزية خلال الثورة ادعت هذه المجالس مسؤولية حفظ النظام والإشراف على أسعار الخبز وتوزيعه. وفي منتصف عام ١٩٠٧ تحول نطاق هذه المجالس إلى نطاق قومي. إذ صار لها ٤٠ وحدة في طهران وتزايدت إلى أن بلغت ١٨٠ وحدة في شهر حزيران عام ١٩٠٨. وفي الوقت الذي كانت فيه السوفييتات الروسية مقصورة على الراديكاليين (الثوريين الاشتراكيين، والمنشفيك والبولشفيك)، كانت المجالس الفارسية تضم كل الانتماءات السياسية بقيادة الملاكين العقاريين الليبراليين والتجار، وعلى وجه التخصيص بقيادة رجال الدين الذين كانوا لا يزالون أفضل قطاعات الشعب ثقافة بمعزل عن البيروقراطيين.

في شهر أيار عام ١٩٠٧ وصف السفير البريطاني السير «سيسيل سبرينغ ــ رايس» نمو هذه المجالس في إحدى رسائله إلى لندن:

"تقوم في كل مدينة جمعية تأسيسية تتصرف لنفسها دون استشارة الحاكم أو الجمعية التأسيسية المركزية في طهران. لقد طُرد الحكام المكروهون شعبياً واحداً إثر الآخر، ووجدت الحكومة المركزية نفسها ــ وكذلك الجمعية التأسيسية ــ في طهران عاجزة عن المقاومة. إن خطر العصيان العام يبدو خطراً حقيقياً. وإن روح المقاومة للقمع، وحتى للسلطة، آخذة برمتها بالانتشار في جميع أنحاء فارس.... إن مشاعر الاستقلال بأوسع معانيه، ومشاعر القومية والحق بمقاومة القمع وإدارة الشعب لقضاياه، مشاعر آخذة بالنمو سريعاً بين أوساط الشعب"[22].

وأما «نيقولاي هارت ويغ» السفير الروسي في طهران الذي كان معارضاً للثورة في فارس

معارضته لها في بلاده، فقد كشف عن اهتمامه بتلك المجالس المحلية في رسالة له بتاريخ ٢٤ نيسان عام ١٩٠٨، إذ أشار إلى «نفوذها الواسع» مضيفاً بأنها "بدأت منذ عهد قريب تصدر أوامرها إلى ممثلي الحكومة وكأنهم ممثلون لها، وتعطيهم التعليمات وتتدخل تدخلاً مباشراً في شؤون جميع الدوائر"[23].

وفي غضون ذلك كانت الجمعية التأسيسية المركزية توالي اجتماعاتها في طهران ومنهمكة في إعداد دستور ليبيرالي بعض الشيء، ذلك الدستور الذي وقع عليه الشاه في ١ كانون الثاني عام ١٩٠٧ ولكنه توفي بعد أسبوع لسوء الحظ ــ حدث مشؤوم وسم بداية المرحلة الثانية العاصفة للثورة الفارسية. توالت المجابهات وبلغت ذروتها بالاحتلال الروسي و (شنق فارس) كما وصفه «و. مورغان شاستر» ذلك المستشار المالي الأمريكي الذي كان يقود المقاومة ضد كل المصالح الراسخة، والمتكاتفة على مألوف عادتها، المحلية منها والأجنبية.

وأما الحاكم الجديد، محمد علي، الغارق في رجعيته عارض جميع الإصلاحات التي اقترحها المجلس، وصمم على الخلاص من الجمعية التأسيسية والدستور على حد سواء. ولما كان «هارت ويغ» ملتزماً، بالخبرة والفطرة، أعمق الالتزام بمبدأ السلطة الامبراطورية المطلقة؛ فقد عزز ذلك الاتجاه لدى محمد علي تعزيزاً قوياً. وكان على الشاه والسفير الروسي في تلك الآونة مجابهة كتل جماهيرية ثائرة. إذ لأول مرة في التاريخ الحديث تضطرم فارس بحركة إصلاحية تساندها الجماهير مساندة فعالة. وهذه الحركة قومية عنيفة ومعادية للغرب نظراً لما لاقته تلك الجماهير من ضروب المذلة والاستغلال على أيدي الأجانب[24].

ورغم جميع الوقائع الموضوعية التي اكتنفت المسألة الوطنية، فإن الوطنيين كانوا على قسط كبير من الضعف نظراً لتلك الانقسامات العميقة فيما بينهم في الجمعية التأسيسية وفي المجالس المحلية أيضاً، إذ عصفت بهم المطامح السياسية الشخصية، والخلافات العميقة في الرأي بين كبار رجال الدين وصغارهم، والصراع حول صلاحية وسلطة الجمعية التشريعية قبالة صلاحية وسلطة المجالس المحلية. فعندما اتسعت رقعة المجالس المحلية في البلاد بدأت تميل لمعاملة الجمعية التشريعية وكأنها مجلس محلي آخر. وهذه المعاملة قوضت هيبة الجمعية التشريعية التي وجب عليها مصارعة البلاط والبيروقراطية في غمرة الصراع المتفاقم على السلطة.

وأما الأمر الأكثر خطورة بالنسبة للمسألة الوطنية، فهو الفرقة الداخلية والتهديد الخارجي الذي نشأ على أثر توقيع الحلف ENTENTE الروسي الإنكليزي في آب عام ١٩٠٧. فقد تضمنت

مقدمة الحلف الاحترام المألوف «لوحدة واستقلال فارس» ولكن نصوصه حددت القسمين الشمالي والأوسط كمنطقة نفوذ روسية كما حددت القسم الجنوبي منها كمنطقة نفوذ بريطانية، وأما الأراضي الواقعة بين هاتين المنطقتين فقد أشارت إليها تلك النصوص بأنها المنطقة الفاصلة الحيادية. استقبل الوطنيون أنباء هذا الحلف بخيبة أمل مريرة وغضب عارم وذلك لأن لندن أكدت لهم من قبل بأن الإشاعات عن إقامة هذا الحلف «لا تستند إلى أي أساس» وأكدت لهم أيضاً أنه على الرغم من تحسن العلاقات الروسية الإنكليزية في أعقاب الحرب اليابانية الروسية فإن "الحكومة الفارسية يجب أن تطمئن إلى أننا لا ننوي إطلاقاً، وبأي شكل من الأشكال، انتهاك وحدة واستقلال فارس"[25]. وسبب هذا المكر صدمة عنيفة للفرس الذين كانوا يتوقعون دائماً أسوأ الأمور من حكومة روسية أوتوقراطية منهمكة في سحق ثورة شعبها هي، ولكنهم كانوا يتوقعون من (أم البرلمانات في العالم) أن تقدم العون لمطامحهم الديمقراطية، ولا سيما أن المندوبين البريطانيين لم يكفوا عن إلقاء المحاضرات عليهم حول الأمانة والشرف.

وكان السفير البريطاني في طهران، «السير سيسيل سبرينغ رايس»، يشاطر الوطنيين مشاعرهم، فكتب إلى رئيسه وزير الخارجية «السير إدوارد غري» بكل صراحة قائلاً: "ينظر الفرس إلينا بأننا ارتكبنا خيانة بحقهم" وأضاف بشكل يتنافى مع الأصول الدبلوماسية: "إن تعاونك مع سلطة أوتوقراطية أو معارضتك حريات الأمم الصغيرة يوفران، بداهة، كل المبررات لمن يريد توجيه النقد إلى تصرفاتك كلها". وفي نهاية الرسالة ساق السير سيسيل تحذيره من أن تعمد روسيا إلى استغلال ذلك الحلف لمواصلة مخططاتها القديمة في فارس فقال: "إن مواصلة السياسة القديمة تحت ستار الميثاق الجديد ستكون، من وجهة نظر الرأي العام، أمراً ينطوي على أفدح المخاطر"[26].

وكشفت الأيام صحة توقعات السفير وتحذيره، ورغم ما ورد في مقدمة المعاهدة فإن «هارت ويغ» واصل مساعيه لإلغاء الدستور وتقويض الجمعية التأسيسية. وأما وزير الخارجية «إزفولسكي»؛ فقد أصرَّ على الاحتراس لأنه كان بأمس الحاجة لمساندة بريطانيا له في تحقيق أغراضه في البلقان ولذلك فإن التدخل المكشوف في الشؤون الفارسية بالنسبة إليه أمراً غير وارد مطلقاً، ولكنه وافق على التدخل المستور وصادق عليه طالما بقي مستوراً، الأمر الذي أطلق العنان لنزوات «هارت ويغ» بالتعاون مع الكولونيل «فلاديمير لياكوف» قائد الفيلق القوزاقي، ذلك الفيلق الذي كان القوة العسكرية الضاربة الوحيدة في فارس.

فنصح «هارت ويغ و لياكوف» الشاه "بنقض الدستور وحل المجلس". ولما كانت هذه

النصيحة تتفق وآراء الشاه نفسه؛ فقد وقعت في نفسه موقعاً حسناً وعين لياكوف حاكماً على طهران في ٢٢ حزيران عام ١٩٠٨. وسرعان ما فرض هذا الحاكم الروسي الأحكام العرفية وطوق مبنى المجلس بفيلقه القوزاقي وأمطره بوابل من قذائف المدفعية، التي قتلت عدة مئات ممن كانوا داخل المجلس. وفي هذه الأثناء انتقل مركز الأزمة إلى تبريز، حيث أعلن الوطنيون براءتهم من الشاه، بعد أن حل المجلس في ٢٣ حزيران عام ١٩٠٨، كحاكم شرعي للبلاد واستلمت السوفييتات الفارسية أو المجالس المحلية زمام المبادرة وناشدت الثوريين من القوزاق الروس أن يهبوا لنجدتها ضد قوات الشاه الزاحفة على المدينة، التي تدفق إليها مئات الثوريين الجورجيين والأرمن والأذربيجانيين قبل أن تتمكن قوات الشاه من تطويقها وعزلها عن بقية البلاد.

لقد كان جيش الشاه ذو الآلاف الستة من الرجال يتألف في معظمه من البدو السفاكين الفوضويين الذين كانت تدغدغ أحلامهم فكرة الاستيلاء على مدينة تبريز المزدهرة ونهبها. ولما بدأت المؤن الغذائية تقل في المدينة وبدأ الروس يخافون على مصير العدد الكبير المحجوز في المدينة من المواطنيين الروس أرسلوا — ويا للمفارقة العجيبة — الجنود لفك الحصار عن المدينة، وبذلك أنقذوا الوطنيين كما أنقذوا مواطنيهم أيضاً. وفي غضون ذلك قام أفراد قبيلة «بختياري» والمناضلون الوطنيون المعروفين باسم الفدائيين FEDAYEEN باحتلال طهران في ١٣ تموز، مما اضطر الشاه للهرب إلى المفوضية الروسية. وفي ١٦ تموز عام ١٩٠٩ تمت عملية خلع محمد علي عن العرش وتنصيب ابنه البدين ذي الاثني عشر عاماً، أحمد مرزا، كشاه بديل.

انتصر الوطنيون بينما هم مفلسين مالياً والجنود الروس يحتلون القسم الشمالي من بلادهم. ولذلك فإن طلباتهم المتكررة ابتغاء الحصول على القروض وسحب الجنود ما كانت لتوفر إلا الأسس المنطقية لتبرير عدم استجابة الروس الذين أصبحوا، على الرغم من طرد أداتهم المطواعة «محمد علي»، أكثر عداء لفارس من ذي قبل نظراً لتغير الموقف العالمي. وبعد عزل إزفولسكي من وزارة الخارجية بدأت القوى الروسية ذات النفوذ تسعى لنقض تحالفه مع إنكلترا لصالح اتفاق مع ألمانيا. وكان وزير الخارجية البريطانية السير إدوارد غري الشديد العداء للألمان، راغباً بالموافقة على أشد التصرفات الروسية تعسفاً في فارس، بغية الحفاظ على حلف عام ١٩٠٧، الأمر الذي كان واضحاً إبان الأزمة المراكشية الألمانية/الفرنسية في عام ١٩١١، عندما ساندت بريطانيا فرنسا ضد ألمانيا مساندة قوية. وحسب الروس حسابات دقيقة مفادها أن بريطانيا لن تتجرأ على مواجهة ألمانيا وروسيا في الوقت نفسه ولذلك عمدوا بكل عجرفة لفرض «محمد علي» على الشعب الفارسي التعيس الحظ.

عاش محمد علي في منفاه في أوديسا، حيث سمحت له روسيا، على نحو يناقض القانون الدولي ويناقض الاتفاق الخاص المبرم مع الحكومة الفارسية الوطنية، بإرسال الأموال والعملاء لإثارة قبائل التركمان ضد طهران. وسمحت له بمغادرة أوديسا إلى فيينا، حيث قام بشراء الأسلحة والذخائر، ثم سافر إلى ميناء «بتروفسك» الروسي على بحر قزوين ومنه عبر إلى الساحل الفارسي قرب «آستار آباد» في ١٧ تموز عام ١٩١١. وفي وقت سابق من الشهر تنبأ الوزير المفوض الروسي في حفلة عشاء ضخمة أن الحكومة الفارسية راحلة في غضون أسابيع قليلة.

وتبين في هذه المرحلة أن للنبوءة ما يبررها؛ فقد زحفت قبائل التركمان خلف «محمد علي» والقنصل الروسي والمسؤولين العسكريين الروس المتواجدين في فارس. فوقعت حكومة طهران في فوضى وارتباك وفقدت السيطرة على عدة مناطق من جراء عجزها المالي والدسائس التي كان يحيكها «محمد علي» وحماته الروس. وأنقذ الموقف على يد «و. مورغان شاستر»، الأمريكي الذي استخدمه المجلس، رغم الاعتراضات الروسية، ليعيد تنظيم الموارد المالية الوطنية. وعمل «شاستر» كأمين عام للخزانة، مؤدياً واجبه بكل نشاط وجرأة مما أكسبه عداء الروس الذين بذلوا أقصى جهودهم لإقصائه عن مركزه. وخلال هذه الأزمة في عام ١٩١١ استلم «شاستر» القيادة وبدأ ينظم ويسير الوحدات المقاتلة لتتصدى لقوات الفرسان الزاحفة بقيادة محمد علي. وفي ٥ أيلول عام ١٩١١ هُزمت فرسان الشاه وتسنى بذلك للحكومة الوطنية مهلة أخرى لالتقاط أنفاسها.

وتكشفت تلك المهلة على أنها قصيرة الأجل. فالروس كانوا هذه المرة أكثر تصميماً منهم في أي وقت مضى على الخلاص من المجلس ومن شاستر المزعج، بينما لم يبد البريطانيون (بصرف النظر عن بعض الاحتجاجات الفاترة) أي اعتراض على الانتهاكات للسيادة الفارسية. فعندما اقترحت حكومة طهران استخدام عدد من الضباط السويديين لتدريب جيشها وإعادة الأمن إلى البلاد، كان رد فعل سانت بطرس بيرج سلبياً وردُّ فعل القيصر واضحاً حين قال: "بما أن هذا الأمر يحمل في طياته الضرر لروسيا فلا يمكن السماح به، لأننا نحن سادة شمال فارس"[27].

وعارض الروس بعض الأعمال والتعيينات، التي أقدم عليها شاستر والمخالفة للأصول الدبلوماسية. وفي ١١ تشرين الثاني عام ١٩١١ قدم السفير الروسي إنذاراً للحكومة مدته ٤٨ ساعة، يطالبها فيه بتقديم الاعتذار عن تلك التصرفات وإلغاء التعيينات. وعندما استقالت الوزارة في طهران احتجاجاً على الإنذار، أصدر السفير أوامره إلى الجنود الروس في شمال فارس بالزحف باتجاه الجنوب. ولما وصلوا العاصمة في ٢٠ كانون الأول عام ١٩١١، حاصروا المجلس وأجبروه على قبول

الإنذار. وفي ٢٤ كانون الأول تم حل المجلس وإقصاء شاستر عن منصبه، حيث رحل إلى الولايات المتحدة بعد بضعة أيام. وأما السفير البريطاني الجديد، «السير جورج باركلي» الذي كان ينفذ بكل أمانة سياسة السير إدوارد غري الرامية إلى تقويض مركز شاستر، فقد طفق الآن، بعد ظهور النتائج، يراجع حساباته ويقول: "من المحزن جداً أن يرى المرء ديناميكية شاستر تؤل إلى بعض الأيدي الخائرة .... لقد كنت فعلاً أكن الحب لذلك الإنسان"[28].

وبانحلال المجلس ورحيل شاستر لم تعد فارس كدولة عملياً، تقف على قدميها. وبدأ عهد من الإرهاب وصل إلى الحد الذي صار فيه القناصل الروس يعتقلون الوطنيين الفرس بشكل فعلي وينقلونهم بحراً إلى باكو، مما حدا بالقنصل الروسي «نيكراسوف» في مدينة «راشت» إلى الكتابة: "في الوقت الذي لا يسعني فيه إلا الاعتراف بأن المعايير القضائية الموجودة خالية فعلاً من كل ما يشير إلى احتراسها حيال مثل هذا الإجراء، فإنني أعتقد أن الواجب يدفعني إلى لفت نظر المفوضية الامبراطورية إلى الحقيقة التي مفادها أن الظروف القائمة تحول نهائياً، من زاوية العلاقات الدولية السوية، دون تطبيق أمثال هذه الممارسات"[29]. وتناقلت الأوساط الرسمية الروسية الطرفة التالية: "إن فارس لا تمت بِصلة إلى البلدان الأجنبية، ومثلها مثل الدجاجة التي لا تمت بِصلة إلى جنس الطيور عملياً".

إن الأوضاع المحلية الضعيفة والهزيلة أصلاً زادت تفاقماً بالتدخل الأجنبي وكانت، في الوقت نفسه، عاملاً مشجعاً على التدخل. فالقبائل العديدة كانت لا تزال مستقلة إلى حد كبير عن أية سلطة في طهران، ولا سيما في نهاية القرن التاسع عشر، حيث كانت مزدوة بالبنادق الحديثة، التي يتم تلقيمها من الخلف. ففي عام ١٩١٠ تسلح أفراد القبائل بنفس أسلحة الجيش الوطني. وأما رجال الدين فقد كانوا يتمتعون بنفوذ شعبي واسع ويلعبون دوراً هاماً في الأحداث، ولكنهم يفتقرون إلى الإجابات على المشكلات الأساسية التي تواجه إيران إبان عملية تحديثها. وكان لرجال الدين الدور الفعال في تعبئة الرأي العام لإحراز بعض الأغراض السياسية العاجلة أو للخلاص من بعض المظالم المحددة، ولم يدركوا على المدى البعيد، النتائج التي تترتب على تصرفاتهم، وافتقارهم إلى الاستراتيجية الشاملة التي توجه تدخلاتهم في الشؤون السياسية بين حين وآخر.

وأما الدستوريون الوطنيون في كل من الجمعية التأسيسية والمجالس المحلية؛ فقد كانوا على درجة كبيرة من الضعف بسبب الخلافات الإيديولوجية المشابهة للخلافات التي دبت في صفوف العناصر المعادية للقيصرية في روسيا. فهنالك أفراد الطبقة الوسطى من تجار ومثقفين من ذوي التوجه

الغربي، يطالبون بالفصل بين الدين والدولة وتطبيق الجندية الإجبارية وتوزيع الأراضي ونشر التعليم العام على نطاق جماهيري. وأطلق على هذه المجموعة اسم «الديمقراطيين الاشتراكيين»، تمييزاً لها عن مجموعة «الاشتراكيين المعتدلين»، التي كانت تضم معظم رجال الدين والملاكين العقاريين والعسكريين والتي همها الوحيد الحد من تصرفات الشاه. ففي طهران نفسها تناحرت ثلاث مجموعات على السلطة: الشاه وبلاطه، الأحزاب في الجمعية التأسيسية، البيروقراطيين في الوزارات. وخلال الاضطرابات تزايدت عزلة المجموعات الثلاث بعضها عن بعض في طهران، وبدأ الفلاحون يرفضون دفع الضرائب وفشل أصحاب امتيازات الطرق في تحصيل الرسوم، كما تحدى المهربون جباة الرسوم الجمركية ورفع التجار أسعار المواد حسب أهوائهم.

٦ ــ ثورة تركيا الفتاة

إن الثورة العظيمة التي تلت الثورتين الروسية والفارسية كانت ثورة تركيا الفتاة عام ١٨٠٢، كانت الإعصار الذي اجتاح الامبراطورية العثمانية. فالأتراك، على نقيض الروس والفرس، كان لهم إرث دستوري باعتماد دستور «مدحت باشا» عام ١٨٧٦. ولكن هذه التجربة كانت قصيرة الأجل لأن السلطان عبد الحميد علق اجتماعات أول برلمان تم انتخابه في آذار عام ١٨٧٧، ولم يجتمع ثانية إلا بثورة عام ١٩٠٨. وبينما كان المصلحون الروس والفرس يناضلون لإحراز دستور ما، كان المصلحون الأتراك يسعون لإحياء دستور «مدحت باشا» من جديد.

ولإنجاز تلك المهمة كان على الأتراك وسواهم من الرعايا العثمانيين، مقاومة جهاز القمع الحميدي الواسع الانتشار؛ فهناك آلاف من المخبرين السريين ممن يعملون في الإدارة والجيش والمدارس، بل وفي أوساط العائلات أيضاً. وتمكن الرقابة الصارمة على الصحف من عزل الشعب عن التأثيرات الغربية؛ فكان التطرق إلى كلمات من أمثال (جمهورية، دستور، حرية، مساواة، طغيان .... إلخ) من الأمور المحظورة، كما حظرت مؤلفات فولتير وتولستوي وبايرون، وحتى تمثيل مسرحية «هاملت» على المسرح كان أمراً ممنوعاً حتى لا يرى النظارة مشهد مقتل ملك من الملوك.

ودفع القمع المعارضين إلى الرحيل خارج الوطن، حيث بدأوا يخوضون، على غرار المنفيين الروس، حرباً صحفية ضد الأوتوقراطية داخل الوطن. ولجأت القيادات الثورية، بما فيها الأتراك، للشعوب المغلوبة على أمرها وإلى العواصم الأجنبية وخاصة باريس وعقد هؤلاء المنفيون ــ من ترك وعرب ويونان وأرمن وألبانيين وأكراد ويهود ــ مؤتمراً في باريس في شباط عام ١٩٠٢ بغية تنظيم جبهة

مشتركة ضد الأوتوقراطية، ولكنهم سرعان ما اكتشفوا اختلافهم حول كافة الأمور واتفاقهم على خلع السلطان فقط. فبينما هذه المجموعة تريد السيادة التركية والحكم المركزي كانت غيرها تحبذ قيام امبراطورية لا مركزية تتمتع فيها كل الأقليات غير التركية بالاستقلال الذاتي التام.

وبينما كان المنفيون يتناحرون في باريس كان الثوريون المناضلون ينتظمون داخل الوطن. فالثورة الروسية عام ١٩٠٥ قدمت تشجيعاً كبيراً لحركة المعارضة في تركيا، وسرعان ما شعر السلطان عبد الحميد بالمضامين الخطيرة لهذه الثورة على أوتوقراطيته. وعندما جاءه أحد ضباطه مهنئاً إياه باندحار روسيا، العدو التقليدي لتركيا، أمام اليابان في عام ١٩٠٥، أجابه قائلاً: "أن هزيمة القيصر ما هي إلا هزيمة الأوتوقراطية في كل مكان". وأثار عصيان بحارة البارجة POTEMKIN في الأسطول الروسي العامل في البحر الأسود، الخوف لدى السلطان عبد الحميد. ودفعه الخوف من عصيان مماثل في القوات المسلحة التركية إلى تعزيز مواقعه الدفاعية في المضائق تحسباً لمحاولة إبحار عصاة تلك البارجة فيها. ودهش السلطان من مناشدة القيصر له اعتراض سبيل البارجة POTEMKIN في حالة عبورها المضائق، ولم يهدأ روع السلطان إلا بعد أن التجأ بحارة البارجة المذكورة إلى رومانيا، حيث عمدوا لإغراق سفينتهم بفتح صنابير مياه البحر فيها.

ومع ذلك فلم يكن عبد الحميد قادراً على عزل امبراطوريته عن الوباء القادم من روسيا. فالعديد من الفلاحين في شرقي الأناضول كانوا يعبرون الحدود الروسية سعياً وراء العمل، وعندما منع عبد الحميد هذه الهجرات لمنع تكرار ما حدث في فارس، ثارت حفيظة الفلاحين لحرمانهم من سُبُل معاشهم. ومثلهم كان اللاجئون المسلمون من القفقاس الروسية وجزيرة القرم وآسيا الوسطى، يهاجرون منذ سنين إلى الامبراطورية العثمانية التي رحبت بالعديدين منهم وجندتهم في قواتها المسلحة، نظراً لمشاعر العداء العميقة للروس. ولكنهم بعد ثورة عام ١٩٠٥ وجدوا أنفسهم فجأة موضع شك ومعاملة قاسية، مما حدا ببعضهم أن ينضم إلى صفوف الثوريين الأتراك.

وفي هذه الأثناء كان الثوريون يمارسون التنظيم سراً في المعهد الطبي العسكري، وفي الأكاديمية العسكرية وكلية الطب البيطري، وفي كلية الإدارة والأكاديمية البحرية والمدفعية وفي المعهد الهندسي. ففي هذه المعاهد المهنية الحديثة أرسى الأتراك الشباب، أسس حركتهم الثورية السرية. وفي عام ١٩٠٨ اضطروا للتحرك في زمن أبكر مما خططوا له وذلك لأن جواسيس السلطان بدأوا يتسللون إلى صفوفهم، ولأن القوى العظمى أيضاً كانت تتحدث. علناً عن التدخل في ماكدونيا. ولإحباط هذين التهديدين، قرر قادة تركيا الفتاة بدء حركتهم الأولى في مدينة سالونيك المكدونية باعتبارها مركز حركتهم.

ورفع لواء الثورة في ٣ تموز عام ١٩٠٨ ضابطان من ضباط تركيا الفتاة التجآ إلى جبال ماكدونيا بأسلحتهما ومعداتهما بصحبة مائتين من الأتباع. وسرعان ما انتشرت الثورة بين صفوف الفيلق الثالث من الجيش، وأبرقا إلى السلطان بالإنذار متوعدين بالزحف على استانبول إذا لم يتم إحياء دستور عام ١٨٧٦ في غضون أربع وعشرين ساعة. فنصح مجلس الدولة السلطان عبد الحميد بقبول الإنذار في الوقت الذي رفض فيه مفتي الامبراطورية إصدار الفتوى بالموافقة على قمع الثوار. ولم يكن أمام السلطان إلا الانصياع وأعلن في ٢٤ تموز إحياء الدستور.

استقبلت جماهير الشعب أنباء استسلام السلطان بالفرح العارم، وبدا في الأفق أن العهد الطويل من القمع شارف على نهايته، وبدأ المسيحيون والمسلمون يعانقون بعضهم بعضاً في الشوارع. وصرح أنور باشا، أحد قادة تركيا الفتاة قائلاً: "لم يعد هنالك بلغاريون ويونان ورومان ويهود ومسلمون، فنحن جميعاً أخوة تحت قبة هذه السماء الزرقاء، نحن جميعاً سواسية ونفخر في كوننا عثمانيين"[30]. ولكن هذه النشوة لم تدم طويلاً لأن المسائل التي فرقت بين المنفيين في باريس برزت الآن كمسائل سياسية ملحة أكثر منها مسائل خلافات نظرية، مما أدى إلى ظهور ثلاث مجموعات سياسية.

وأهم هذه المجموعات تلك التي كانت على وفاق مع الزمرة الباريسية التي تحبذ السيادة التركية والحكم المركزي. نظمت هذه المجموعة نفسها تحت اسم «جمعية الاتحاد والترقي» وكانت مسؤولة عن الشبكة السرية التي أطاحت بالسلطان عبد الحميد. ولدى بروز أعضائها على السطح بعد الانقلاب الذي نفذوه تبين أنهم يختلفون تمام الاختلاف عن أولئك المصلحين الذين ظهروا في منتصف القرن التاسع عشر والذين انبثقوا من صفوف النخبة العثمانية القديمة الحاكمة. لقد كان هؤلاء الأتراك الشباب، أعضاء جمعية الاتحاد والترقي، على نقيض المصلحين السابقين، أصغر سناً بكثير من صفوف البورجوازية الصغيرة، من المحامين والصحفيين والمحاضرين في الكليات ومن أدنى مراتب البيروقراطيين وصغار ضباط الجيش. وعلى الرغم من أن السلطة كانت بيد هؤلاء الأتراك الشباب إلا أنهم عملياً لم يتسلموا المراكز الحكومية الرفيعة إلا في عام ١٩١٣. وأول سبب لذلك معارضة البيروقراطية العثمانية والعلماء الذين كانوا يعتبرونهم من الناشئة الفتية، وأما السبب الآخر فهو قناعتهم بما يشاع عنهم من أنهم يفتقرون إلى المهارات والخبرة الضرورية لتسيير دفة الأمور في الامبراطورية. وبما أنهم كانوا يفتقرون إلى الثقة بأنفسهم؛ فقد بدأوا عهدهم بممارسة الحكم من وراء الستار من خلال سيطرتهم على القوات المسلحة وعلى الأغلبية التي كسبوها في انتخابات البرلمان عام ١٩٠٨.

وأما المجموعة السياسية الثانية، التي برزت في هذه الآونة فهي «الاتحاد الليبيرالي» بزعامة الأمير «صباح الدين»، والتي من مبادئها الرئيسية أن الامبراطورية لا يمكنها استعادة مساندة شعوبها لها إلا من خلال الحكم الذاتي وتطوير الحياة المشتركة لتلك الشعوب. ولا يُعرف مدى صلاحية هذه المقولة لأنها لم توضع موضع التطبيق، كما إن الفرصة لم تسمح لأعضاء هذه المجموعة باستلام زمام الأمور بسبب شكوك الكثيرين من الأتراك نظراً للدعم الذي كانوا يحظون به من الأقليات، وخاصة أن صباح الدين تعوزه القوة العسكرية التي كان يسيطر عليها الأتراك الشباب. وأخيراً ارتكبوا خطيئة مميتة لمساندتهم محاولة فاشلة لاستلام السلطة من قبل المجموعة السياسية الثالثة.

والمجموعة السياسية الأخيرة هي العصبة المحمدية المحافظة، التي كانت تقر الدستور وتطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية تطبيقاً صارماً. وعارضت هذه العصبة الأتراك الشباب بدعوى أن قادتهم من اليهود أو من ذوي التفكير الحر أو من الأتراك المتفرنجين، الذين لا يأبهون بتعاليم القرآن. ولقد كانت هذه الحجة ناجعة جداً في صفوف السكان المسلمين المتعصبين، كما تجلى ذلك في ١٢ نيسان عام ١٩٠٩ حينما قامت ثورة مضادة في القسطنطينية على نحو مفاجىء وتركت العاصمة بين أيدي القوى الإسلامية المتعصبة. ولكن الأتراك الشباب سرعان ما أرسلوا جيشاً من معقلهم في ماكدونيا واستعادوا القسطنطينية بعد معركة دامت عدة ساعات فقط. وأجبروا السلطان عبد الحميد على التنازل عن العرش مع أنه لم يكن متورطاً في الثورة المضادة، ونصّبوا مكانه محمد الخامس المطواع.

وهكذا أصبح الأتراك الشباب «حزب تركيا الفتاة» سادة الامبراطورية بلا منازع وحافظوا على وضعهم في السلطة خلال الحرب العالمية الأولى. وأما فيما يتعلق بتطور تفكيرهم ومناهجهم السياسية فيمكن تمييز مرحلتين: المرحلة الإصلاحية من عام ١٩٠٨ إلى عام ١٩١٣ والمرحلة الثورية من عام ١٩١٣ إلى عام ١٩١٨. ففي المرحلة الإصلاحية كان هؤلاء الشباب في غاية السذاجة في معالجتهم المشكلات الداخلية والخارجية على حد سواء.

ففي الشؤون الداخلية كانوا يعتقدون أن إنهاء النزعة الاستبدادية وإحياء الدستور كفيلان بضمان قيام حكم فعال واستقطاب تعاون الأقليات. ولكن الحكم بقي خائراً، كما كان من قبل، بسبب بقاء البيروقراطية العثمانية القديمة في مركز المسؤولية. وأما فيما يتعلق بالأقليات فإن جماعة تركيا الفتاة سمحوا لها بالمشاركة في انتخابات عام ١٩٠٨ بمنتهى الحرية وجاء البرلمان ليعكس دقة التركيب العرقي للامبراطورية إلى حد كبير فقد ضمَّ البرلمان: ١٤٧ نائباً تركياً و٦٠ عربياً و٢٧ ألبانياً و١٤ أرمنياً و١٠ نواب من السلاف و٤ من اليهود. ولكن التصور أن هذا التمثيل العادل سوف يضمن ولاء الأقليات تبين أنه كان تصوراً لا يقوم على أي أساس، ولربما كان هذا التصور صحيحاً

قبل قرن من الزمان، ولكن ما أن حل القرن العشرون حتى كانت النزعةالقومية قد انتشرت بالعدوى على أوسع نطاق.

ففي الأيام الأولى للثورة رفع العديد من الإغريق في آسيا الوسطى العلم الأبيض والأزرق، علم المملكة الهيلينية، بدلاً من أن يرفعوا علم الهلال والنجمة العائد لامبراطوريتهم. وعلى منوالهم أيضاً تصرف أفراد الجنسيات الأخرى، إذ كانوا يعتبرون أنفسهم أولاً سلافيين أو ألبانيين أو عرباً وثانياً عثمانيين. وكانت هذه النزعة الانفصالية لدى الأقليات موضع تشجيع القوى العظمى. فروسيا كانت تحرض السلافيين البلقان على الانفصال وفرنسا وإنكلترا حرضتا الإغريق والأرمن والعرب لاتخاذ الموقف نفسه. وهكذا فإن جماعة تركيا الفتاة، بدلاً من عملهم على تعزيز وحدة الامبراطورية العثمانية، فقد انقضوا على الدول البلقانية في حروب البلقان التي نشبت في عام ١٩١٢ ــ ١٩١٣ والتي خسروا على إثرها كل مناطقهم البلقانية تقريباً.

ولقد تكشفت جماعة تركيا الفتاة في علاقاتها مع القوى العظمى عن مقدار كبير من السذاجة والفشل. فتقبلت دون روية وسابق تفكير مبادئ حرية التجارة السائدة في تلك المرحلة، فهذا «كافيت بيك»، وزير المالية في المستقبل، يكتب في عام ١٩٠٩:

"..... بغية توطيد الكفاءة الإدارية وعقلانيتها، أرى من الضروري قبول الأجانب في المشاريع للاستفادة من خبراتهم. وأما الأشغال العامة الهامة فلا يمكن إنجازها إلا بواسطة رأس المال الأجنبي..... فجميع البلدان المنفتحة على الحضارة سوف تتعثر وتتخبط بشكل لا مناص منه في طريقها الجديدة حينما تحاول التقدم من خلال قواها الذاتية وحدها..... وجميع تلك البلدان الجديدة لم تتمكن من التقدم إلا بمساعدة رأس المال الأجنبي"[31].

وانسجاماً مع هذا النمط من التفكير كان الأتراك الشباب يعتقدون بأن القوى العظمى لا بد من أن تتنازل عن كل الامتيازات التي تعوقهم باعتبار أن ذلك التنازل سيكون للمصلحة المشتركة لكل الأطراف. فلقد كان يؤرقهم خلاصهم من تلك الامتيازات التي نمت في ظلها طبقة كومبرادورية من التجار الإغريق والأرمن واليهود الذين هيمنوا، مع الشركات الغربية، على الاقتصاد الوطني (راجع الفصل السادس المقطع الثالث). وبناء على ذلك فإن المصلحين الأتراك اعتمدوا القانون الحديث المدني والتجاري، اعتقاداً منهم بأن هذا الأمر سيمهد أمامهم الطريق لإنهاء الامتيازات. ولكن إيمانهم الساذج «بالحضارة» و «برأس المال الأجنبي» سرعان ما تلاشى لأن القوى العظمى، على الرغم من الطلبات المتكررة، رفضت إلغاء الامتيازات، كما رفضت قبول أية زيادة في

الرسوم الجمركية وعدم منح أية قروض للحكومة التركية الجديدة أو جباية أية ضرائب من التجار الأجانب كالتي تجبى من التجار المحليين .

حررت التجارب المريرة في داخل الوطن وخارجه أعضاء حزب تركيا الفتاة من أوهامهم في المرحلة الثانية ، مرحلة القومية الثورية ، التي وصلت ذروتها بانضمامهم إلى قوى المحور في عام ١٩١٤ . ففي الميدان السياسي كانت هذه المرحلة تنطوي على عدة تبدلات حادة ، فقانون الجمعيات حظر تشكيل الجمعيات السياسية على أساس المجموعات العرقية ، وبعد إعلان هذا القانون تم حظر كل التنظيمات العرقية . فالانتخابات العامة التي جرت عام ١٩١٢ صارت تعرف ، على نقيض انتخابات عام ١٩٠٨ ، باسم « انتخابات العصا الغليظة » التي أدت فيها ضغوط حزب تركيا الفتاة إلى تقليص عدد الممثلين اليونانيين من ٢٦ إلى ١٥ والألبانيين من ٢٧ إلى ١٨ ، كما أدت إلى زيادة عدد الممثلين الأتراك من ١٤٧ إلى ١٥٧ والعرب من ٦٠ إلى ٦٨ .

اتخذ حزب تركيا الفتاة الإجراءات الصارمة ضد المؤسسة العثمانية القديمة وضد الأقليات أيضاً ؛ فأسسوا الإدارات الجديدة إقليمياً ومحلياً وقوات الشرطة الوطنية الجديدة ، كما اعتمدوا نظاماً جديداً للتعليم في المدارس الابتدائية والثانوية . ووسعوا الفرص الثقافية أمام الإناث إعداداً لهن لدخول مجالات المهن والحياة العامة . وتمشياً مع هذا النهج قلصوا دور العلماء في الجهاز القضائي وجهاز الدولة وقوضوا لهم استقلالهم الاقتصادي بتحويل إدارة مؤسساتهم وأوقافهم إلى وزارة حكومية . وأخيراً طوَّر هذا الحزب إيديولوجيته التوسعية المتمثلة بسياسة التتريك ، كردة فعل على الهزائم في ليبيا ودول البلقان ، والتي لم تكن تعني مجرد طرد الأمبريالية الغربية من الامبراطورية العثمانية ، بل وتحرير الشعوب التركية في آسيا الوسطى من الحكم الروسي والشعوب المسلمة في شمالي إفريقية والهند من الاستعمارية الغربية . إن سياسة التتريك هذه لم تكن في جوهرها إلا مذهباً يستحيل تحقيقه استحالة تحقيق النزعة العثمانية السابقة .

وأما فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية فإن حزب تركيا الفتاة وقف موقفاً معادياً ، في المرحلة الثانية ، من القوى الأجنبية وعناصر الكومبرادور التي كانت على ارتباط وثيق بالقوى من أبناء الأقليات . وقامت هذه العناصر بأدوار الممثلين لرجالات الصناعة الأوربية ، يشرفون على تدفق المواد الخام من الامبراطورية إلى أوربة . وزادت المشاعر الشعبية التركية المعادية للجالية اليونانية تأججاً على أثر استعادة اليونان لكريت في عام ١٩٠٨ ، ولمايتيلين وكييوس في عام ١٩٠٩ ، بالإضافة لاستعادة إيبيروس وثيسالي وثريس الغربية في عام ١٩١٣ . ومما زاد من حدة المشاعر القومية ، تدفق اللاجئين الأتراك من المناطق المفقودة .

ثأر الأتراك لأبناء جلدتهم بتنظيم المقاطعة الاقتصادية ضد التجار اليونانيين، وتجنيد العصابات شبه العسكرية من بين صفوف اللاجئين، والأتراك المحليين لشن الغارات المتواصلة على الجاليات اليونانية المقيمة في آسيا الوسطى منذ عهد بعيد. وأصبح «تأميم إزمير، مدينة الكفرة» مطلباً جماهيرياً، مما دفع الحكومة إلى تنفيذه بمنتهى القسوة، حيث جرت عملية ترحيل ما يقارب ١٣٠٠٠٠ يوناني عن المدينة في عام ١٩١٤. وتواصلت عمليات الترحيل المتبادل للأتراك واليونانيين طيلة الحرب العالمية الأولى حتى إنها تناولت في خاتمة المطاف زهاء ٤٠٠٠٠٠ تركي و ١٫٣ مليون يوناني. وفي الوقت نفسه رزح الأرمن تحت وطأة الغضبة القومية التركية، ولما كان الكثيرون منهم يقيمون في أعماق الأقاليم النائية من الامبراطورية؛ فقد تعرضوا للاضطهاد الذي اتخذ أبعاد الإبادة الجماعية.

وفي تلك الأثناء انتقد الأتراك الشباب الامتيازات الاقتصادية التي كانت تتمتع بها القوى العظمى وبذلوا الجهود الحثيثة عام ١٩١٣ و ١٩١٤. ففي محاولة منهم لإنهاء الامتيازات عن طريق المفاوضات. ولما باءت محاولات الأتراك بالفشل، قبلوا العرض الذي تقدمت به ألمانيا سراً في ٢ آب عام ١٩١٤ لقيام حلف بين الطرفين على أساس من التكافؤ الذي رفضت القوى الأخرى التعامل به مع تركيا. وبحلول شهر تشرين الثاني من العام نفسه وجد الأتراك أنفسهم متورطين في الحرب التي كانت ضربة قاضية لهم.

وفي النهاية امتاز الأتراك الشباب في نضالهم عن الوطنيين الفرس بميزتين اثنتين: الأولى أن «العلماء ULEMA» كانوا يتمتعون في الامبراطوية العثمانية بنفوذ أقل منه في فارس، فالأتراك الشباب، بعد سحقهم العصبة المحمدية في عام ١٩٠٩، كان بمقدورهم دفع خطاهم إلى الأمام بلا معارضة تقريباً. وأما الميزة الثانية؛ فهي صراع القوى العظمى على النفوذ في القسطنطينية، مما أتاح للأتراك تأليب القوى على بعضها، وهذا يناهض هيمنة الحلف الروسي الإنكليزي على فارس[32].

والنتيجة النهائية لثورة تركيا الفتاة كانت اختفاء وانقراض الامبراطورية العثمانية، كانقراض امبراطورية متعددة الجنسيات في الزمن نفسه أيضاً، ألا وهي امبراطورية آل هابسبيرغ. ولو أن الأتراك الشباب دفعوا بثورتهم إلى مرحلة أخرى لكان من المحتمل ألا يصل الانهيار إلى الدمار الذي وصلت إليه. فقد نبذوا أوهامهم الأولى فيما يتعلق بحرية التجارة والحضارة الغربية. وسرعان ما أدركوا أن الاستقلال الاقتصادي كان الشرط اللازم لأي استقلال سياسي ولذلك انقلبوا على النظام الذي تسربت إلى داخله الامتيازات، وسعوا لخلق بورجوازية وطنية تحل محل الكومبرادوريين من أبناء الأقليات.

وفي تلك العملية ربط الأتراك الشباب أنفسهم بالملاكين العقاريين الإقطاعيين في شرقي الأناضول ووسطه. ففي عام ١٩١٣ كان كبار الملاكين العقاريين يشكلون نسبة ٥٪ من الأسر المتملكة في الامبراطورية العثمانية يملكون ٦٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة. وأما الفلاحون ذوو الملكيات المتوسطة أو الصغيرة؛ فقد كانوا يشكلون ٨٧٪ بين الأسر المتملكة، في حين أنه لم يكن هنالك إلا نسبة ٨٪ فقط ممن هم محرومون نهائياً من الأرض[33]. ولما كانت الغالبية العظمى من النسبة البالغة ٨٧٪ لا تملك من الأرض ما يكفي لسد رمق عائلاتها كانت تضطر للعمل الإضافي في ممتلكات كبار الملاكين. ولذا فإن تحالف ثوار تركيا الفتاة مع الملاكين العقاريين يعتبر زواج مصلحة يزودهم بالمتطوعين من صفوف الفلاحين لخوض غمار الحروب المتعاقبة ضد إيطاليا ودول البلقان والبلدان الغربية المتحالفة. ولكن النتيجة الختامية كانت استبقاء الجماهير الفلاحية العريضة في الامبراطورية العثمانية في واد سحيق من الفساد والعزلة.

إن هذا الفشل في حشد الطاقات البشرية الوطنية يشرح إلى حد ما نزعة الهروب إلى سياسة التتريك والاعتماد على قوة امبراطورية واحدة لمحاربة بقية القوى، مما أدى إلى تفكك الامبراطورية وإضعاف الجيوش التركية بإرسالها إلى بولندا وروسيا ورومانيا وإلى عدة جبهات أخرى في الشرق الأوسط. ولم تجر عملية تعبئة الجماهير الفلاحية تعبئة فعالة لخوض غمار النضال المرير من أجل التحرر الوطني إلا بعد ظهور مصطفى كمال باشا.

٧ ــ الثورة الصينية

إن الثورة الصينية في عام ١٩١١ كانت، طبقاً لما تقوله الأسطورة الوطنية، من عمل «صن ــ يات ــ سن» ورفاقه الثوريين الجمهوريين المخلصين. ولكن تطور الأحداث دلت على أن «صن ــ يات ــ سن» لم يقم إلا بدور بسيط نسبياً في تفجير الثورة. فسقوط سلالة مانشو يعود بالدرجة الأولى إلى اختلال شرعية وجودها ــ هذا الاختلال بدأ في مطلع القرن التاسع عشر بالهزائم التي مُنيت بها في حرب الأفيون وما تلاها من اعتداءات القوى الغربية واليابان. وبحلول عام ١٩١١ كانت عملية الاختلال قد قطعت شوطاً كبيراً جداً، مما جعل الهجوم البسيط الذي قام به رجال «صن» الجمهوريون كافياً لإنهاء حكم تلك السلالة. ولكن الحصيلة الختامية للثورة لم تكن من صنع الجمهوريين، الذين تكشفوا عن عجز عسكري مطلق، وإنما من صنع الذين يمسكون بزمام السلطة الحقيقية وهم: قادة القوات المسلحة والطبقة الأرستقراطية في الأقاليم.

لقد بدأ الوهن يدب في نظام سلالة «مانشو» بسبب التغلغل الرأسمالي الغربي ومن مظاهر

ذلك التغلغل، كما أشير إليه في الفصل الخامس عشر ـــ المقطع الرابع، الفلاحون المعدمون والعمال المستغلون في ميدان الصناعة والتجار الكومبرادوريون في موانىء المعاهدات، بالإضافة إلى الطبقة الأرستقراطية التي تزايدت قوتها في الأقاليم، والطلبة المتمردون الذين طفقوا يضعون الفلسفة الكونفوشيوسية وحكم سلالة مانشو موضع الشك والتساؤل. وفي السنوات السابقة لثورة عام ١٩١١ مباشرة زاد في وهن تلك السلالة هزيمة روسيا أمام اليابان وما نجم عنها من ثورة روسية. فالانتصار الياباني على الامبراطورية القيصرية، جعل من ضعف الصين أموراً لا تطاق، كما إن الثورة الروسية دلت على إمكانية الإطاحة بنظام قديم واه داخل الوطن.

فالصين، مثل فارس، كانت تربطها بروسيا علاقات قديمة العهد ولذلك تأثرت بثورة عام ١٩٠٥. واحتل الروس منشوريا كما احتلوا شمال فارس، كما نشبت الحرب اليابانية الروسية على الأرض الصينية. ولذلك فإن العمال الصينيين شاركوا العمال الروس إضراباتهم في عام ١٩٠٦ ـــ ١٩٠٧ في (سكة حديد شرقي الصين) خلال الثورة الروسية. وفي كانون الثاني عام ١٩٠٧ التحم العمال الصينيون والروس مرة ثانية وخاضوا معركة الإضراب «السياسي» إحياء للذكرى الثانية «للأحد الدامي». وتدعي المصادر السوفييتية أن ثلاثة آلاف وخمسمائة عضو في الحزب البلشفي كانوا ناشطين في منشوريا، كما إن الجنرال «لاين فيتش» وصف مدينة هاربين في عام ١٩٠٥ بأنها "عش يعج بمختلف أنواع الثوريين والمحرضين"[34].

حاولت سلالة مانشو إنقاذ نفسها بإجراء بعض الإصلاحات ولكن بعد فوات الأوان، وزاد فشل جهودها في تفاقم الأوضاع. فالتحديث في ظل تلك الظروف حرض النزعة القومية الصينية وزاد في تأجيج المشاعر الشعبية المعادية لسلالة مانشو الأجنبية. فأحد الأمثلة عن تلك الإصلاحات التي عادت بالضرر على السلالة الحاكمة كان في ميدان التعليم. ففي عام ١٩٠٦ جرى إلغاء نظام الامتحانات القديم الذي يدور حول الكونفوشيوسية وأدبياتها الكلاسيكية، وتم إنشاء المدارس الجديدة بإشراف وزارة جديدة للتربية عوضاً عن النظام القديم. وكانت طوكيو محط أنظار أولئك الطلاب الراغبين بالتحصيل الجامعي في البلدان الأجنبية، مما جعل عددهم يتزايد من ثمانية عشر طالباً في عام ١٨٩٨ إلى مائتين في عام ١٨٩٩ وإلى ألف طالب في عام ١٩٠٣ ومن ثم إلى ألف وثلاثمائة طالب في عام ١٩٠٤ وإلى ثلاثة عشر ألف في عام ١٩٠٦ حين تم إلغاء نظام الامتحانات القديم. ولكن طلب العلم في طوكيو معناه النزوع نحو الراديكالية، حيث يتعرض الطلاب فيها إلى الواقعية الأدبية لديكنز وبلزاك، وإلى الداروينية الاجتماعية لهربرت سبنسر، وإلى علم الاقتصاد الكلاسيكي لآدم سميث وإلى النظريات السياسية لمونتيسكيو و ج. س. ميل. فبعد هذا التعمق

الفكري بدا النظام القديم، نظاماً بالياً في طريقه إلى الهاوية، ولا بد لأولئك الطلاب من أن يتحولوا إلى ثوريين.

إن تحديث القوات المسلحة وضع بدوره السم بالدسم بالنسبة لسلالة مانشو. فخلال ثورة «التايبنغ TAIPING» لجأت القيادات الإقليمية إلى تنظيم الجيوش الشخصية المؤلفة من مقاتلين محترفين، بدلاً من المتطوعين الفلاحين الذين يقضون شطراً من حياتهم في الخدمة العسكرية، وبذلك جاء ولاء تلك الجيوش للمؤسسات الإقليمية بدلاً من الحكومة المركزية. وعندما كلفت الحكومة مسؤولاً كبيراً، هو «يووان شيه كاي»، بتدريب جيش حديث بمعونة الخبراء الألمان، نجح في تنظيم أكبر قوة انضباطية ضاربة في الصين. وعرفت هذه القوة الجديدة باسم جيش PEIYANG وتم توظيفها لخدمة وترقية حياة يووان الوظيفية، بدلاً من تعزيز نظام السلالة الحاكمة.

وتكشفت محاولة الإصلاح الدستوري، كغيرها من المحاولات الأخرى، عن مقدار كبير من خيبة الأمل. فعندما تأثرت أعداد غفيرة من الصينيين بانتصار الملكية الدستورية اليابانية على الأوتوقراطية القيصرية وما نجم عن ذلك في روسيا من نزوع نحو الدستورية، أعلنت الامبراطورة الأرملة في عام ١٩٠٨ أنها ستقيم حكماً دستورياً بالتدريج في غضون السنوات التسع التالية. في المرحلة الأولى جرى انتخاب مجالس إقليمية استشارية ولكن الأرستقراطيين المحليين في هذه المجالس سرعان ما اغتصبوا المهام التشريعية وأجبروا الحكام الإقليميين، تحت ضغط التهديد بالاستقالات الجماعية، وعلى قبول وتنفيذ توصياتهم. وهكذا لم يكفل الإصلاح الدستوري مساندة الأرستقراطيين للسلالة الحاكمة، بل خلق مراكز قوى إقليمية أرستقراطية منافسة لها.

وتجلت حقيقة القوة المنافسة خلال الصراع من أجل السيطرة على شبكة السكك الحديدية المتنامية في الصين. فالارستقراطية الإقليمية استثمرت استثماراً كثيفاً في بناء الخطوط الحديدية المحلية ولكن الحكومة المركزية سعت بكل دراية منها لخلق شبكة من الخطوط المركزية، وعندما أعلنت عن تأميم جميع الخطوط الحديدية المحلية في عام ١٩١١، اجتاحت الصين حركة «حماية السكك الحديدية» دفاعاً عن أولوية مصالح النخبة الحاكمة في كل إقليم وتحولت إلى حركة معادية للسلالة الحاكمة قولاً وعملاً. وفي نهاية ذلك القرن انتقل ميزان القوى في الصين من بكين إلى الأرستقراطيين الإقليميين، الذين أخذوا يسيطرون على القوات المسلحة وعلى مختلف مشاريع المؤسسات، ويوفدون الطلاب إلى خارج الصين لاكتساب المعارف الجديدة الضرورية لممارسة سلطتهم.

هذا التفسخ الذي وصلت إليه سلالة مانشو، يفسر سبب انهيارها بهذه البساطة في عام ١٩١١. وبمقارنة الدكتور «صن ــ يات ــ سن ١٨٦٦ ــ ١٩٢٥)، زعيم الجمهوريين، وأول

ثوري محترف في الصين، مع غيره من قادة الإصلاح المشهورين، اعتبر شخصية غريبة وشاذة. كانت ثقافته متواضعة ومعرفته بالكلاسيكيات الصينية التقليدية ناقصة. ولد في «دلتا كانتون» التي خضعت للنفوذ الأجنبي مدة أطول من أية منطقة أخرى في الصين، وعندما بلغ الثالثة عشرة من العمر التحق بأخيه في «هونولولو»، حيث مكث فيها «صن» خمس سنوات وأنهى تعليمه الثانوي في مدرسة داخلية تابعة للكنيسة الإنكليزية، والتحق بعد ذلك بكلية الملكة في هونغ كونغ وبعد تخرجه منها انتسب إلى كلية الطب في هونغ كونغ ونال شهادته الطبية في عام ١٨٩٢.

حصل «صن» على شهادة علمية ممتازة كان من الممكن أن تخوله اكتساب الثروة والجاه، ولكن هزيمة الصين أمام اليابان في عام ١٨٩٥ أظهرت له الضعف المتأصل في حكومة بلاده وأقنعته بأن العلاج الناجع الوحيد هو الثورة، فاختط لنفسه منهجاً ثورياً وبدأ ينظم الجمعيات المناهضة لسلالة مانشو بين الصينيين المقيمين فيما وراء البحار في أوربة وأمريكة وجنوبي شرق آسيا. وفي طوكيو، حيث يتواجد أكبر تجمع طلابي صيني، وأسس «العصبة المتحدة T'UNGMENGHUI» في عام ١٩٠٥، التي تشبه في إطارها الواسع جمعية «تركيا الفتاة». وختمت هذه العصبة فئات عديدة ذات أفكار متباينة تتأرجح بين الفوضوية والبوذية، وليس من قاسم مشترك بينها إلا معارضة سلالة مانشو، كما كانت معارضة السلطان عبد الحميد بمثابة القاسم المشترك الوحيد بين جماعات «تركيا الفتاة».

ونظراً للمشكلات التي كانت تواجه الصين فقد انصب اللوم على آل مانشو وتصور الجمهوريون بكل سذاجة أن استبدال تلك السلالة بحكم جمهوري سوف يحل تلك المشكلات بطريقة من الطرق. فأتباع «صن» من الجمهوريين يعتقدون اعتقاداً ساذجاً، كالأتراك الشباب، بأن الحكم الدستوري وغيره من المؤسسات الغربية، قادر على شفاء جميع العلل الوطنية. فالطلاب الصينيون، كالطلاب الأتراك، ينحدرون من الأسر الوجيهة ويتسمون بالجهل المطلق حيال مأزق الجماهير الفلاحية التي تشكل الغالبية الساحقة من مجمل المواطنين: فهؤلاء الطلاب يتحدثون حديثاً غامضاً عن الإصلاح الاجتماعي وعن المساواة ولكنهم يفتقرون إلى أية خطط جادة، بل وإلى أية نوايا تستهدف الانقلاب على البنية الاجتماعية وتركيبها من جديد. وهكذا فإن حقيقة انعدام أية جذور لأولئك الطلاب في الواقع الصيني توضح سبب الفشل الذريع الذي خلصت إليه كل محاولاتهم الثورية في الصين.

وأخيراً في عام ١٩١١ تمت الإطاحة بالسلالة الحاكمة بمحض الصدفة، حيث لم يكن «صن» يمت إليها بصلة. ففي ١٠ تشرين الأول عام ١٩١١ وقع انفجار عرضي في أحد المخابىء السرية لصنع القنابل في «ويوهان» وعثرت الشرطة فيه على سجل بأسماء أعضاء الجماعة الثورية

المحلية. وعندما بدأت السلطات بالاعتقالات، قرر المتآمرون التعجيل بالثورة والقيام بها مباشرة؛ فأجبروا الكولونيل الشهير «لي يووان ــ هانغ» على قيادتهم وبدأت البيانات الثورية تصل إلى بقية أرجاء البلاد مذيلة باسمه.

نجح الثوار العرضيون نجاحاً باهراً، لأن الحظ حالفهم في أمرين اثنين. أولهما هرب الحاكم المحلي والقائد العسكري، مما وفّر لهم فرصة ثمينة لحشد التأييد اللازم لهم، وأما الأمر الثاني فهو استخدامهم للكولونيل «لي» الذي لم يكن من الثوريين الجمهوريين والذي جذبت شهرته تأييد العناصر المحافظة. وينطبق هذا القول على الأرستقراطيين في مختلف الأقاليم ممن استجابوا لنداءات الثورة، بعد مضي أكثر من أسبوع على استمرارها بقيادة الكولونيل «لي»، بإعلان انفصالهم عن بكين. وبدأ إقليم إثر آخر يعلن استقلاله عن الحكومة المركزية إلى أن أصبحت كل الأقاليم منفصلة عملياً عنها. وأما سلالة «مانشو»؛ فقد كانت تعول على «يووان» وجيشه «PEIYANG» لسحق الثوار ولكن يووان الذي كان واقعياً وانتهازياً، بادر إلى المفاوضات مع الثوار بدلاً من سحقهم. وعندما عرضوا عليه منصب رئاسة الجمهورية الجديدة قَبِل العرض، وفي آذار عام ١٩١٢ تم تقليده المنصب بدلاً من سلالة مانشو، التي حكمت مدة تنوف على القرنين ونصف القرن.

وأما النتائج الوخيمة للثورة الصينية؛ فقد عبَّرت عنها أصولها، نظراً لأصول الثورة وطبيعتها. فالجماهير الفلاحية كانت، بالإضافة إلى عطالتها، موضع إهمال الثورة في الوقت الذي كان فيه الجمهوريون من رفاق «صن» يعيشون غبطة الانتصار المفاجىء، ذلك الانتصار الذي كشف عورتهم من عجز وضحل. فالأحزاب السياسية التي نظموها بعد الثورة كانت تفتقر إلى اتصال بالجماهير وإلى مساندة القوة العسكرية. وما إن توصلوا إلى ذلك العلاج السحري، الجمهوري الذي طال انتظارهم له، حتى وقفوا حائرين لا يعرفون ماذا يفعلون بعد ذلك. فانهدرت طاقاتهم في التحاسد الشخصي والتناحر الحزبي، بينما كان الأرستقراطيون والعسكريون الذين يسيطرون على الأقاليم يدأبون على تحقيق هدفهم المشترك المتمثل بإحكام سيطرتهم على السلطة. وأوضح الأرستقراطيون في «شانسي» بمنتهى الصراحة "أن أعضاء الحكومة الإقليمية لا يأبهون بمن يستقر على العرش ما دام الاستقلال الذاتي مصوناً..... وذلك لأن رجل العرش في ظل شكل الحكم الجديد ستكون علاقته طفيفة بشؤونهم المحلية"[35].

وبناء على هذا التوجه فإن الأرستقراطية الإقليمية، ساندت دائماً «يووان» المحافظ ضد «صن» الجمهوري، كما ساندته القوى العظمى للسبب نفسه، كما ساندت من قبل القيصر في روسيا والشاه في فارس. وفي شهري تشرين الثاني وكانون الأول أرسل الوزير الأمريكي المفوض في

الصين عدة رسائل متلاحقة إلى وزير الخارجية ، يؤكد فيها حاجة يووان إلى المال ويلح على مساعدة الوزارة في تأمين قرض له .

وتمكن يووان بدعم من القوى العظمى ومساندة العسكريين والبيروقراطيين له داخل الصين ، من تنحية الجمهوريين . وبانتخاب الجمعية التأسيسية الوطنية في نيسان عام ١٩١٣ احتل حزب «صن» ، حزب الشعب الوطني أو الكومينتانغ ، معظم المقاعد فيها بدلاً من حزب يووان ، الحزب التقدمي أو CHINPUTANG . ولكن هذه النتيجة لم تعوق يووان الذي التفت إلى القوى العظمى ، طالباً قروضاً بقيمة ٢٥ مليون جنيه . وحذَّر قادة الكومينتانغ القوى العظمى بأن الدستور ينص على ضرورة المصادقة البرلمانية على طلب القروض ، وبما أن الجمعية التأسيسية لن تمنح مصادقتها على هذا القرض ؛ فإنه لن يكون شرعياً ملزماً للصين . ولكن القوى العظمى لم تأبه للتحذير ومنحت القرض ، لصنيعتها في ٢٦ نيسان عام ١٩١٣ بالشروط التي ألزمت الصين باستلام مبلغ صاف من القرض لا يتجاوز ٢١ مليون جنيه ، كما ألزمتها بتسديد المبلغ الأصلي بفائدة قدرها ٥٪ في حدود نهاية عام ١٩٦٠ وبذلك وصل المبلغ الإجمالي إلى ٦٧٫٨٩٣٫٥٩٧ جنيهاً . استخدم يووان القرض لتعزيز مواقعه من خلال التدابير التي لجأ إليها بما فيها الرشاوى والاغتيالات السياسية وممارسة التهديد اللا مشروع على الجمعية التأسيسية الوطنية وتنقلات الحكام الإقليميين . وفي النهاية أصدر أمراً بحل حزب الأكثرية «الكومينتانغ» وتعليق اجتماعات الجمعية التأسيسية وانفرد بالحكم كديكتاتور فعلي لتلك البلاد .

قبلت أغلبية الشعب الصيني حكم يووان ، درءاً لمزيد من عدوان القوى العظمى على الصين . وبعد مدة وجدت نفسها مطية للديكتاتور وللعدوان الدائم على السواء . ولكي يضمن يووان الاعتراف الروسي بنظام حكمه ، وافق على منح منغوليا البعيدة استقلالها الذاتي والسيطرة الروسية عليها . وللغرض نفسه ، وافق على منح التيبت استقلالها الذاتي ، حيث خضعت للسيطرة البريطانية مقابل اعتراف بريطانيا بنظام حكمه . وأسوأ من هذا كله تقدمت اليابان بمطالبها الواحد والعشرين في كانون الثاني عام ١٩١٥ ، بينما القوى العظمى الأخرى متورطة بالحرب العالمية الأولى . ولم تساند يووان أية دولة غربية مع أن الوزير المفوض البريطاني السير «هنري جوردان» بين أن "تصرف اليابان تجاه الصين لأسوأ من تصرف ألمانيا في مسألة بلجيكا" . وفي أيار عام ١٩١٥ اضطر يووان قبول معظم المطالب اليابانية الواحد والعشرين ، بما في ذلك السيطرة اليابانية على «شانتونغ» وجنوب منشوريا وشرقي أعماق منغوليا وعلى القاعدة الصناعية «هان يه بنغ» في وسط الصين . واستعملت اليابان هذه الاتفاقيات المعقودة مع يووان ، دون مصادقة الجمعية التأسيسية الصينية عليها ، كأساس لتوسعها القاري فيما بعد .

وأما آخر الأعمال التي خلفتها ثورة عام ١٩١١ فقد كان إعلان يوان عن عزمه على اتخاذ لقب الامبراطور في أول كانون الثاني عام ١٩١٦ وذلك استجابةً منه للرغبة الجماهيرية التي أحسن تلفيقها. ولكن المعارضة لهذه العزيمة تكشفت عن قوة وانتشار فجائيين بما فيها المقاومة المسلحة في «يونان». ولكن تقديرات هذا السياسي كانت وبالاً عليه، اضطرته إلى نبذ أحلامه الامبراطورية في آذار عام ١٩١٦ ومات مرذولاً مذموماً في حزيران من العام نفسه. وبعد موته اقتسم قادة جيشه البلاد بين بعضهم بعضاً وسلبوا الريف بلا شفقة أو رحمة، متجاهلين وجود الحكومة الإسمية في بكين. واستمرت مرحلة هؤلاء الطغاة العسكريين حتى عام ١٩٢٦ واعتبرت من أسوأ المراحل في تاريخ الصين الطويل.

دلّت البحوث الحديثة على تعقيد الثورة الصينية وحذرت من مخاطرها بسبب الفشل الذي منيت به، وخاصة فيما يتعلق بالفوارق الإقليمية العديدة في تلك البلاد الشاسعة. وإن إحدى الدراسات الأدبية الحديثة تلك الفوارق التي خلصت إلى الاستنتاج بأن " حدود مشاركة مختلف زمر الصفوة متفاوتة في العديد من المناطق التي تمت دراسة الثورة في أوساطها. ففي كانتون تبين أن الأرستقراطية والتجار كانوا في معسكرين منفصلين، بينما في شانغهاي على أحسن ما يكون التلاحم، علماً بأن البورجوازية فيها كانت تجارية. ولكن الأرستقراطية الحضرية داخل الصين هي الشريك الأقوى في التحالف بين التجار والأرستقراطية. وأما في الشمال، حين يبتعد المرء عن المراكز التجارية الصينية الكبرى، تتوضح سيطرة كبار الموظفين والأرستقراطية "[36].

وعلى الرغم من تفاوت العلاقات بين التجار والأرستقراطية من منطقة إلى أخرى، حيث أن التجار في تلك البلاد لا يشكلون إلا عدداً قليلاً جداً، تتعذر معه ممارستهم لأي دور قيادي في مرحلة الثورة. وبرهن الثوريون عن ضعفهم في الوقت الذي تعززت فيه الثورة الفجائية عام ١٩١١ لأن العديدين منهم كانوا يعبرون في كتاباتهم عن موقف راديكالي خلال وجودهم في البلاد الأجنبية، وبعودتهم إلى الصين تكشفت رغبتهم في المساومة على مبادئهم. وكانوا يفتقرون إلى القوة العسكرية على نقيض جماعة تركيا الفتاة، ليفرضوا إرادتهم على أعدائهم الأجانب منهم أو المحليين، بيد أنهم كانوا كجماعة تركيا الفتاة عرضة لأضغاث الأحلام فيما يتعلق بإمكانية تطبيق المؤسسات الغربية وجدارتها في كل مكان من العالم. حاولوا أن يقيموا في الصين هياكل كرتونية عما كانوا قد شاهدوه في البلدان الأجنبية دون أن يأخذوا بعين الاعتبار حاجات الكتل الجماهيرية من الفلاحين. وأما صلتهم بالجماهير الفلاحية، وفهمهم لها، فقد كانا أوهى بكثير مما كان لدى من سبقهم من ثوار التايبنغ والشيوعيين من بعدهم، ولذلك فإن ما أقاموه في الصين لم يكن له أي مغزى بالنسبة للشعب الصيني وسرعان ما تداعى أمام وقائع السياسية الصينية والضغوط الأجنبية.

٨ ــ الثورة المكسيكية

إن حرب الاستقلال التي قامت في مطلع القرن التاسع عشر في المكسيك، أدت إلى تغيير سياسي فقط (مثل المكسيك بذلك مثل بقية بلدان أمريكة الإسبانية). فلقد انقطعت الروابط مع إسبانيا بيد أن العلاقات الاجتماعية المحلية بقيت على حالها. ففي المرحلة الأولى من حرب الاستقلال قام راهب في إحدى القرى يدعى «جوزيه موريلوس» ونادى بشعارات ثورية اجتماعية منها إلغاء التمييز ضد الهنود وغيرهم من الفئات الاجتماعية المنبوذة وإعادة الأرض إلى الجماعات الهندية. فما كان من رجال الكنيسة والملاكين العقاريين والجيش إلا أن اتحدوا ضد هذا التهديد لامتيازاتهم وسحقوا التمرد وأعدموا «موريلوس» في عام ١٨١٥. وبحصول المكسيك على استقلالها عن إسبانيا عام ١٨٢١ طوت زمرة الصفوة التقليدية سيطرتها، التي حافظت عليها طيلة ذلك القرن.

إن تاريخ المكسيك كان مماثلاً بشكل أساسي لتاريخ بقية بلدان أمريكة اللاتينية ــ استغلال نفس الغياض والانقلابات العسكرية، والقروض الأجنبية الابتزازية التي تخلص في العادة إلى الإفلاس المالي. فالمكسيك كان لها، في الأعوام الخمسين الأولى من تاريخها كأمة مستقلة، من الرؤساء ما ينوف على الثلاثين ومن الحكومات ما يربو على الخمسين، وثمة رجل واحد منها يدعى «سانتا آنا» احتل منصب رئاسة الجمهورية تسع مرات. وكانت المكسيك تعيش ورطة إضافية تتمثل بمتاخمتها الولايات المتحدة، فأضاعت عام ١٨٤٨ ما يزيد على نصف أقاليمها الوطنية كتكساس ونيومكسيكو وكاليفورنيا. ومما زاد في إنهاكها، الثورات الهندية المتلاحقة على الحدود الشمالية. وفي عام ١٨٦١ قامت حملة مشتركة من القوات البريطانية والفرنسية والإسبانية وحطت رحالها في المكسيك لجباية الديون المستحقة، ولكن البريطانيين والاسبان انسحبوا فيما بعد. بينما سعى «لويس نابليون» إلى خلق دولة مطواعة تدور في الفلك الفرنسي تحت رعاية الامبراطور «ماكسيميليان». قاوم المكسيكيون هذا المسعى بقيادة «بانيتو خواريس» وأجبروا الفرنسيين على الانسحاب، تاركين وراءهم «ماكسيميليان» المنحوس يواجه الإعدام بالرصاص في عام ١٨٦٧.

تناسق النضال ضد التدخل مع الصراع الداخلي الذي نشب بين الأحرار والمحافظين. ودب الضعف في صفوف المحافظين لسوء إدارتهم الحرب مع الولايات المتحدة، مما هيأ الفرصة للأحرار أن يفرضوا بالقوة عام ١٨٥٥ تشريعاتهم الإصلاحية REFORMA الهادفة لتحويل المكسيك إلى دولة دنيوية وتقدمية، فألغت التشريعات المحاكم الخاصة الكنسية منها والعسكرية وخصصت الأراضي الهندية للأجراء العاملين بها على شكل ملكيات فردية، وصادرت أراضي الكنيسة وحظرت الأوامر الرهبانية وأقرت قانون الزواج المدني. ولكن المحافظين حاولوا مقاومة الإصلاحات بحملهم السلاح

وقتالهم إلى جانب الفرنسيين ضد « خواريس » ، غير أن هزيمة « ماكسيميليان » وحلفائه المكسيكيين مهدت الطريق أمام الأحرار لمواصلة بناء مجتمع جديد يعتمد على حرية الفرد وليس على أساس شراكة الجماعات التقليدية ذوات الامتيازات الخاصة .

وما إن وضعت حرب الاستقلال أوزارها حتى فشل الحكم الإسباني في تحقيق المساواة التي نادى بها « موريلوس » . فالإصلاحات التي وضعت حداً للعقبات التقليدية المتحالفة ، خلصت إلى فرض أشكال جديدة من العبودية . فحرية المالك العقاري كانت تعني إتاحة الفرصة له للحصول على أراض جديدة وإضافتها إلى أطيانه الموجودة أصلاً ، كما إن حرية الهندي كانت تعني تحرره من قيود الجماعة وحقه في بيع أرضه والالتحاق بصفوف المعدمين العاطلين عن العمل . لقد انهارت القيود التقليدية لتحل محلها الفوضى الاجتماعية ، مما هيأ لقيام الثورة العظيمة في عام ١٩١٠ .

إن المضامين الاجتماعية للنظام الجديد القائم على أساس حرية الفرد ، قد تكشفت مساوئها خلال ديكتاتورية الجنرال « بورفيريو دياز » الذي خلف « خواريس » في عام ١٨٧٦ والذي أخضع المكسيك طيلة ربع قرن إلى قبضته الحديدية تحت ستار الحرية والتقدم والنظام . فالحرية كانت تعني حرية المقاول المستقل ، والتقدم يعني سرعة النمو الصناعي والتجاري ، والنظام يفرضه المركب الخبيث ، مركب الرشاوى والقمع أو الخبز والعصا PAN Y PALO .

وأما بالنسبة لمعظم المكسيكيين ؛ فقد كان انتقال مساحات شاسعة من الأرض إلى الأيدي الخاصة ، يمثل تغييراً بارزاً في ظل حكم « دياز » . فقد تمَّ تحويل ملكية زهاء ٤٠٠٠٠٠ عقار من العقارات الكنسية التي قيمتها تقارب ١٠٠ مليون دولار من الكنيسة إلى ملكيات خاصة . كما تمَّ بيع حوالي ٢ مليون آكر من الأراضي الهندية المشاعية سابقاً ، أو رهنها إلى المزارع الضخمة وشركات الأراضي استيفاء لديون مستحقة . كما عمدت الحكومة أيضاً لبيع الأراضي الحكومية إلى شركات التنمية وسمحت لها بمسح الأراضي وتقسيمها والاحتفاظ بثلثها على شكل تعويضات مقابل خدماتها . وأخيراً عومل الفلاحون الذين لم تكن لديهم ثبوتيات قاطعة تثبت ملكيتهم لأراضيهم ، معاملة واضعي اليد وتمت عملية نزع ملكيتهم عن تلك الأراضي .

وهكذا فإن الحلم الأصلي بخلق أمة من صغار الفلاحين ، تلاشى بانتصار كبار الملاكين من أصحاب المزارع الشاسعة انتصاراً تاماً . فبحلول عام ١٩١٠ كان هنالك ١١٠٠٠ من الملاكين HACENDADOS الكبار الذين يملكون نسبة ٥٧٪ من الأرض في حين كانت نسبة ٩٦٫٦٪ من العائلات الفلاحية لا تملك شبراً من الأرض على الإطلاق . وكان بعض الملاكين الكبار يمتلك واحدهم من ٢ إلى ١٥ مزرعة ضخمة (عزبة) . واحد من كبار الملاكين ويدعى « لويس تيرازاس »

من « تشي هوا هوا » بلغت المساحة الإجمالية لمزارعه وضياعه ٢ مليون هكتار وكان يملك ٥٠٠٠٠٠ رأس من الأبقار و ٢٥٠٠٠٠ رأس من المواشي. لم يفرض نمو المزارع الضخمة إلى نمو مماثل في مجمل الإنتاج الزراعي، فمردود القطن ازداد تلبية لحاجات صناعة النسيج المكسيكية، كما تزايدت محاصيل التصدير الصناعية كالقهوة والحمّص والفانيلا VANILLA وليف السيزال. وأما الأبقار فقد كانت في تزايد دائم لسد حاجات السوق العالمية وانخفض إنتاج المحاصيل الغذائية اللازمة للاستهلاك المحلي، فنصيب الفرد الواحد من محصول الذرة هبط من ٢٨٢ كغ في عام ١٨٧٧ إلى ١٥٤ في عام ١٨٩٤ وإلى ١١٤ في عام ١٩٠٧. ورافق هبوط إنتاج الذرة ارتفاع أسعار هذا الغذاء الرئيسي، في الوقت الذي بقيت فيه الأجور ثابتة على وضعها السابق. كما إن نصيب الفرد من محصول بعض الأغذية الأساسية الأخرى، كالفاصولياء وصلصة اللحم والفلفل CHILE، قد خضع لهبوط مماثل أيضاً.

فالمشكلة كانت تكمن في أن عدداً قليلاً من الغياض تأثر بسوانح السوق العالمية وزاد مردوده من السلع التصديرية زيادات ضخمة في حين أن الغالبية العظمى من المواطنين كانت تكتفي بترديد العبارة التي سادت في القرن التاسع عشر وهي HACIENDA NO ES NEGOCIO ومفادها أن " العمل في هذه المزارع لا يسير على ما يرام "[37]. وهكذا ففي الوقت الذي كان يتزايد فيه إنتاج المواد الأولية التصديرية سنوياً بنسبة ٦٫٥٪ بين عام ١٨٧٧ وعام ١٩٠٧، كان إنتاج المواد الغذائية للاستهلاك المحلي يتناقص سنوياً بمعدل ٠٫٥٪. ولذلك فإن هذا الاتجاه دفع العديد من المراقبين إلى التحذير بأن الفلاح المكسيكي CAMPESINO يتضور جوعاً، إذ ارتفع معدل الوفيات من ٣١ بالألف إلى ٣٣٫٢ بين عامي ١٨٩٥ و ١٩١٠، كما ارتفعت نسبة الوفيات بين الأطفال أيضاً.

والسمة الرئيسية الأخرى للاقتصاد المكسيكي في ظل حكم « دياز » كانت تدفق رأس المال الأجنبي إلى الحد الذي فاق فيه الاستثمار المكسيكي. فالمستثمرون الأجانب، ومعظمهم من الأمريكيين، ركزوا استثماراتهم أولاً في ميداني السكك الحديدية وتعدين الفلزات المعدنية الثمينة، ولكنهم بعد عام ١٩٠٠ اتجهوا نحو الاستثمار في البترول والنحاس والقصدير والرصاص والمطاط والقهوة وليف السيزال. ودلّت إحصاءات النمو الاقتصادي على أرقام مذهلة: فعدد أميال السكك الحديدية ارتفع من ٤٠٠كم في عام ١٨٧٦ إلى ١٢٠٠٠كم في عام ١٩٠٠، كما إن قيمة التجارة الخارجية خلال الفترة نفسها ارتفعت من ٨٩٫٥ مليون بيزو إلى ٥٠٢ مليون بيزو. وأما صادرات المعادن الثمينة، التي تشكل ٧٩٪ من قيمة الصادرات كلها في عام ١٨٧٧ ــ ١٨٧٨، فقد انخفضت إلى ٦٣٪ في عام ١٨٩٠ ــ ١٨٩١ وإلى ٥٨٪ في عام ١٩٠٠ ــ ١٩٠١ ومن ثم إلى ٤٦٪في عام ١٩١٠ ــ ١٩١١. وفي الوقت الذي زاد فيه مردود المعادن الصناعية خمسة أضعاف بين عام ١٨٩١ وعام ١٩١٠ فإن القوة العاملة الصناعية لم تتزايد بنسبة تزايد المردود الصناعي، إذ بين

عام ١٨٩٥ وعام ١٩١٠ كان عدد العمال لا يتزايد أكثر من ٦ر٠٪ سنوياً بالمقارنة مع النمو السنوي للإنتاج الصناعي الذي كانت نسبته ٦ر٣٪ .

وخضع العمال الصناعيون لساعات عمل تتراوح بين ١٢ و ١٤ ساعة يومياً وأعطيت أجورهم على شكل فواتير لا يمكن تحويلها إلى نقود إلا في مخازن الشركة ، حيث كانت الأسعار باهظة والجودة رديئة . وكان أرباب العمل يجبون الغرامات اعتباطاً على شكل عقوبات ، ويقتطعون من شيكات الرواتب استحقاقات الكنيسة ونفقات المناسبات الدينية . وسبب آخر من أسباب التذمر هو الأجور المرتفعة التي يتقاضاها العمال الأمريكيون الذين يحتكرون الأعمال الفنية ، الأمر الذي أشعل شرارة الإضراب في « كاناني » ضد « ويليام س . غرين » الملك الأمريكي للنحاس . ولكن الحاكم المحلي « رافائيل إيزابال » استخدم الجنود المكسيكيين الفيدراليين والجنود الأمريكيين الجوالين RANGERS من أريزونا لسحق الإضراب وسقط ستة قتلى في صفوف الأمريكيين وثلاثين قتيلاً في صفوف المكسيكيين . وزادت هذه الحادثة من التوتر والإضرابات حتى بلغ عددها الإجمالي ٢٥٠ إضراباً بين عام ١٨٨١ وعام ١٩١١ منها ٧٥ في معامل النسيج و ٦٠ في السكك الحديدية و ٣٥ في معامل التبغ . ولكن العمال كانوا أحسن حالاً من الفلاحين ؛ فعامل النسيج في « كاناني » يتقاضى يومياً ٢ بيزو فقط ، بينما الفلاح الذي يستعمل الثيران لفلاحة الأرض لا يتقاضى أكثر من ٥٠ أو ٦٠ سنتافو يومياً .

ودعي المثقفون الذين كانوا يوفرون الأساس المنطقي لهذه الاستراتيجية الاقتصادية التي تعتمدها الطغمة الحاكمة باسم « العلماء CIENTIFICOS » ، لأنهم كانوا يبررون ثراء الأوليغارشية المكسيكية وامتيازاتها بناء على أسس عنصرية ، ويتصورون أن مستقبل المكسيك يعتمد ، (بعد صرف النظر عن الهنود باعتبارهم وراثياً عرقاً أدنى) على القيادة البيضاء داخلياً وعالمياً أيضاً . ويرون أن المثل العليا للمكسيك يجب أن تتمثل بالولايات المتحدة والبلدان الغربية المصنَّعة ويعتبرون رأس المال الأجنبي وحتى المستوطنين الأجانب بمثابة العناصر الضرورية لمستقبل التطور . ولكن هذه الآراء لم تكن موضع تقبل عام ، فالكاتب ومدير المكتبة الوطنية « روغيليو فرناندز كوال » كتب عن خوفه قائلاً : " أن المكسيك تحولت إلى سوق ضخم زحف الناس إليه من كل الجنسيات ليكتنزوا الثروات ، فحولوا المكسيك إلى موطن للمغامرين بلا شعب ولا دين ولا أسرة يعبد إلهاً يتجسد بالذهب "[38] . ويدل على مصداقية هذا التقدير التلاحم الوثيق بين موضع الاستثمارات الأمريكية الضخمة ومقدار مساندة الثورة .

ففي ظل حكم « دياز » كانت عملية إقحام المكسيك في اقتصاد السوق العالمي في مطلع

القرن العشرين، أشد وطأة مما كانت عليه في مطلع القرن التاسع عشر، حيث معظم الصادرات تتألف من المعادن الثمينة. وسارت عملية التكامل هذه على منهج بلدان العالم الثالث الأخرى المتمثل بالنمو الاقتصادي وليس بالتطور الاقتصادي. ومن هنا جاء استغلال الفلاحين في الضياع الكبيرة، وتمزيق الزراعة لغايات التصدير وتهجير ملايين القرويين، الذين فشلوا في تأمين العمالة لأنفسهم في المدن، بالإضافة إلى السيطرة الأجنبية على الصناعات والموارد الطبيعية، والاعتماد على رأس المال الأجنبي والأسواق الأجنبية. إن محصلة ربع قرن لنظام الطغمة كانت مهد بذور الثورة في عام ١٩١٠.

إن الشرارة التي فجرت الثورة كانت الكساد الاقتصادي العالمي في عام ١٩٠٧، الذي قضى على أربعة عشر عاماً من الأزدهار. فالصادرات المكسيكية إلى السوق الرئيسية في الولايات المتحدة انخفضت انخفاضاً حاداً بما فيها المعادن والفواكه والخضروات من «سونورا» والأبقار من «تشي هوا هوا» والقطن والمطاط من «كوهويلا» وليف السيزال من «يوكاتان». وانخفضت قيمة الأراضي، مما أدى إلى إفلاس البنوك التي أفرطت بمنح القروض إلى المزارع الشاسعة أو إلى كبار الملاكين العقاريين. وأصاب الانقطاع المفاجىء للتسليفات أفدح الأضرار بالتجار وأصحاب المناجم ومربي القطعان والمزارعين الذين أنحوا باللائمة على العلماء وما ألحقوه بهم من خسائر.

أصبح دياز في السبعينيات من عمره وأضحى فظاً، صعب المراس على نحو متزايد، فأحاط نفسه بالرفاق القدامى الذين شكلوا زمرة من الشيوخ الفاسدين المهيمنين على الإدارة والقضاء والجيش، فسارع إلى تعيين الملّاك الشمالي الشاب «فرانسيسكو ماديرو» الذي يمثل أصحاب الضياع التقدميين الراغبين بالمشاركة في الحياة الاقتصادية ولكن السيطرة الأجنبية على الاقتصاد وقفت سداً منيعاً في وجه تلك الرغبة. وبما أن ماديرو كان سليل إحدى أغنى العائلات، فلم يكن باستطاعته إلا أن يكون ثائراً اجتماعياً. وأما الأشياء التي تنطوي على أهمية قصوى، من وجهة نظر الشعب المكسيكي، فهي الحقوق الشخصية و «حرية الفكر». ولذلك فاجأ «ماديرو» عمال النسيج في «أوريزابا» حينما أخبرهم بخطاب موجه لهم "لا أريد استثارة المشاعر أو رفع الأجور أو تخفيض ساعات العمل، لأن ذلك ليس مبتغاكم. إنكم تنشدون الحرية .... فالحرية هي التي ستوفر لكم الخبز". وفي مشروعه الذي أطلق عليه اسم «PLAN DE SAN LUIS POTOSI» كان يعارض إعادة توزيع الأرض وبيعها بالجملة لأنه كان ملتزماً «بمبدأ الملكية الخاصة»: ـــ "إن خلق الملكيات الصغيرة بفضل الجهد المضني أمر يختلف عن خلقها من خلال إعادة توزيع الملكيات الكبيرة ـــ وهو أمر لم يخطر ببالي ولم أتعرض إليه في خطاباتي أو برامجي"[39].

إن هذه النزعة الإصلاحية الخجولة لدى «ماديرو» جذبت إليه الأحرار من رجال الأعمال والملاكين العقاريين، الذين أخافهم قيام ثورة تطيح بكل شيء ولذلك فقد كانوا على استعداد لقبول بعض الإصلاحات المعتدلة، واستبدال الديكتاتور العجوز بقائد أكثر مرونة. وعندما أعلن ماديرو صراحة لمنازلة دياز في معركة رئاسة الجمهورية، شد إليه قطاعات عريضة من الجماهير المتحمسة في طول البلاد وعرضها. فما كان من دياز إلى أن اعتقل ماديرو ونال يوم الانتخاب، حسب التقدير الرسمي، ١٩٦ صوتاً فقط من كل البلاد؛ فأطلق سراح ماديرو بكفالة، وهرب الأخير إلى تكساس حيث أصدر مشروعه المدعو «PLAN DE SAN LUIS POTOSI»، الذي يدعو فيه للثورة على دياز وإجراء انتخابات حرة وإعادة النظر قانونياً بالأراضي المغتصبة.

وعندما نشبت الثورة وعمت البلاد كلها، أصيبت الأوليغارشية بالذهول والتردد في معالجة الأزمة، مما جعل الثورة تزداد ضراوة وتمكن الثوار في عام ١٩١١ من احتلال مدينة «خواريس»، فوافقت الأوليغارشية على نفي دياز وإجراء انتخابات جديدة أتاحت لماديرو النجاح فيها بعد أن اشترطت سراً عليه استمرارها في السيطرة على المسائل الوطنية من خلف الستار. وتم تنفيذ هذا التدبير ونُصِّب ماديرو رئيساً للجمهورية بعد انتصاره في شهر تشرين الثاني عام ١٩١١.

وسرعان ما خاب فأل الأوليغارشية حينما اكتشفت أنها عاجزة عن مواصلة ألاعيبها التقليدية بالسهولة السابقة. فبعد أن تراخت القيود القديمة قام العمال بالإضرابات في المدن والفلاحون بالثورات المسلحة في عدة ولايات جنوبية. ودفع هذا الانحلال المرعب الذي دب في النظام الاجتماعي ببعض الأغنياء المتنفذين «البلوتوقراطيين» والجنرالات إلى القيام بانقلاب عسكري في شباط عام ١٩١٣. فاستقال «ماديرو» من رئاسة الجمهورية. وبعد مرحلة انتقالية من الفوضى أمسك الجنرال «فيكتوريانو هيورتا» بزمام السلطة، ونظراً لافتقاره إلى الدعم الشعبي، أقام ديكتاتورية لسحق المعارضة التي تزايدت قوة كلما ازدادت شدة القمع، وفي النهاية سيطرت القوى الثورية على معظم البلاد ولاذ «هيورتا» بالفرار إلى أوربة في تموز عام ١٩١٤. وبحلول شهر آب فقدت الأوليغارشية سيطرتها على البلاد وهربت عناصرها الأساسية إلى البلدان الأجنبية وتداعى النظام القديم الفاسد. ولحسن طالع الثوريين، عوق نشوب الحرب العالمية الأولى التدخل الأجنبي وترك مسؤولية إقامة النظام الجديد على عاتق المكسيكيين أنفسهم.

وخلال العقد التالي الذي ضربت فيه الحرب الأهلية الدموية أطنابها برزت ثلاث مجموعات رئيسية. ففي الجنوب قام الثوريون الريفيون بقيادة «إميليانو زاباتا»، الشخصية الثورية النابضة بالحيوية، نظراً لكونه سليل أسرة مناضلة، خاض حرب الاستقلال تحت راية «موريلوس» وحارب

جده وأبوه مع دياز ضد الفرنسيين. فبنطاله الضيق ومهمازاه الكبيران وصدارته القصيرة وقبعته الواسعة المزركشة بالذهب وجواده الأبيض القهور ونزعة المساواة المتأصلة في نفسه. كل ذلك جعله الممثل الطبيعي لأماني الجماهير الخرساء ورمز الروح الثورية في المكسيك حتى الأيام الراهنة. لقد بدأ «زاباتا» بقيادة منطقته في مقاومتها ضد أصحاب المزارع الضخمة الذين كانوا ينتهكون الأراضي المشاع على نحو مستمر. وفي تشرين الثاني عام ١٩١١ صدرت خطته PLAN DE AYALA التي أعلن فيها أن "الأراضي والغابات والمياه التي اغتصبها أصحاب المزارع الضخمة والعلماء وشيوخ القبائل من خلال السطو والرشوة ستعاد عما قريب إلى المواطنين.... الذين سوف يحتفظون بهذه الممتلكات بقوة السلاح مهما كان الثمن"[40].

ومكنت قوة الزاباتيين في اتساع قاعدتهم في القرى التي كانوا يعودون إليها بعد حملاتهم وفيها تكمن نقطة ضعفهم أيضاً، لأن خلفيَّتهم القروية حدَّت من سعة أفقهم ومنعتهم من ممارسة دورهم كقوة وطنية. وانصب اهتمامهم الوحيد بالحصول على الأرض ولا شيء سواه ولم يكن لهم اهتمام بالمسائل الأخرى يرفضون القتال خارج مناطقهم. وأما اتصالهم بعمال المدن فقد كان طفيفاً، على عكس اتصالهم بالمصالح والقوى الأجنبية أيضاً.

وفي الشمال اشتهر «فرانسيسكو ــ بانشو ــ فيلا» الذي كان قاطع طريق ثم تحول إلى زعيم ثوري ذائع الصيت، بأنه اقتنص المال والحبوب والماشية من أصحاب المزارع الضخمة ووزع أسلابه على الفقراء على طريقة «روبن هود»، وحشد حوله دعماً جماهيرياً كبيراً في منطقته «تشي هوا هوا»، حيث كان سبعة عشر شخصاً يمتلكون خمسي الولاية. وبحلول عام ١٩١٤ جمع «فيلا» حوله أربعون ألف مقاتل معظمهم من رعاة الأبقار ومربي القطعان وعمال المناجم والمهربين، ولكنهم فشلوا، كما فشل «الزاباتيون» في تنظيم حركة وطنية فعالة. ولم يكن لديهم أي اهتمام بالمسائل الاجتماعية، لأنهم لم يوزعوا المزارع الضخمة التي استولوا عليها، كما كان يفعل الفلاحون في الجنوب، بل كانوا يسلمون تلك الأطيان إلى «الولاية» مشترطين استخدام ريعها لإطعام أرامل ويتامى الحرب. ولكن جنرالات «فيلا» كانوا يسلبون معظم تلك الأطيان لأنفسهم ويتحولوا إلى زمرة ملاكية جديدة.

وأما المجموعة الثورية الثالثة؛ فقد كانت تتألف من الدستوريين وهم تحالف بين فريقين: الأحرار بقيادة «فينوستيانا كارانزا» والراديكاليون بقيادة «ألفارو أوبريغون». وكان كارانزا سياسياً سابقاً في عهد دياز ويرغب بإعادة القانون والنظام وإحداث التغييرات الاجتماعية في أقل الحدود الممكنة، بينما كان أوبريغون يحبذ قيام التشريع الوطني والإصلاحات الزراعية التي تكبح جماح

التغلغل الاقتصادي الأمريكي وتحطم نفوذ العائلات الملاكية الكبيرة وتوفر فرصاً أكبر للأيدي العاملة الريفية وللطبقة الوسطى. ففي البداية كان أوبريغون و فيلا جنرالين في خدمة الزعيم المدني كارانزا. ولكن خلاف فيلا وكارانزا جعل من الثاني أن يوحد قواته وقوات أوبريغون لسحق فيلا، الذي اضطر للتحالف مع زاباتا بحكم الحاجة، غير أن التحالف الفعال لم يكن ممكناً نظراً لإقليمية الجنوبي وبدائية الشمالي.

وبدا قصور الرجلين واضحاً، عندما احتلا «مكسيكو سيتي» ولم يدركا ماذا يجب عليهما فعله بهذه الغنيمة الثمينة. فلم يقوما بأية خطوات لحل الجهاز الإداري القديم أو لمعالجة المصالح الاقتصادية الأجنبية منها والمحلية المسيطرة. فبدلاً من الإقدام على ذلك ظهرا مترددين وأخيراً عقدا العزم على مغادرة العاصمة والالتحاق بمعاقلهما. وأوضح فيلا أسباب تركه العاصمة والسبب الذي أودى بالثورة المكسيكية وعدم جدارتها في الواقع على حمل تسمية الثورة حين قال: "إن هذه الزريبة واسعة جداً علينا والأفضل لنا العودة من حيث جئنا..."[41].

وأما الدستوريون فقد كانوا أكثر صقلاً ودراية بالشؤون الوطنية والعالمية أيضاً. وتمتعوا بالتأييد الشعبي الذي كان متاحاً لزاباتا وفيلا ووجهوا اهتمامهم إلى الإصلاح الاجتماعي على الرغم من نزعتهم المحافظة، وعندما غنموا مدينة يوكاتان بمزارعها من ليف السيزال أثروا على العمال والفلاحين بإلغاء ديون السخرة ومساعدة اتحادات العمال وإصدار تشريعات العمل.

وبمساعدة عمال المدينة تمكن الدستوريون من تحطيم قوات الخصمين غير المتلاحمين، كلاً على حدة. فأوبريغون هاجم في البداية فيلا، الذي استمر على شن هجماته بالفرسان رغم تحصن قوات أوبريغون بالخنادق وتسلحها بالبنادق الأوتوماتيكية. وفي شهر تشرين الأول عام ١٩١٥ تمزق الفيلق الشمالي التابع لفيلا وأصبح أوبريغون سيد شمال المكسيك. وفي هذه الأثناء كان زاباتا في قاعدته في موريلوس، ينفذ خطته PLAN DE AYALA بمصادرة المزارع الضخمة بدون تعويضات. فدبَّ الذعر في قلوب أصحاب المزارع وهجروا معامل السكر والكحول العائدة لهم، علاوة على أراضيهم، مما أتاح للزاباتيين اقتناص هذه الصناعات الريفية واستغلال أرباحها لدفع النفقات العسكرية وإعالة أرامل الحرب. هذه الإجراءات كانت نوعاً بدائياً من «الاشتراكية» المرتجلة لتلبية مقتضيات مؤقتة، ولكنها لم تكن كافية لمعالجة المشكلات التي واجهت الزاباتيين. وثورتهم المكسيكية. وشنَّ «زاباتا» الحملات على أصحاب المزارع الضخمة دون سواهم في الوقت الذي رحب فيه "برجال الصناعة والتجار وأصحاب المناجم ورجال الأعمال، والعناصر الفاعلة والمغامرة التي تفتح دروباً جديدة أمام الصناعة وتوفر العمل لمجموعات كبيرة من العمال...."[42]. وعجز

زاباتا عن الإدراك بأن أخطر أعداء الثورة ليسوا أصحاب المزارع الرجعيين الذين كانوا هدفاً لهجومه، وإنما «العناصر المغامرة» التي كان يتودد إليها.

ورغم استراتيجية زاباتا غير المعلنة والواضحة، فقد استقطب موقفه حماسة ودعم ومساندة الجماهير الفلاحية في موريلوس استقطاباً فعلياً. وبفضل دعم الوطنيين الذين زودوه بالمؤن والمخبرين والمناضلين، تمكن من صد الهجمات المتتالية التي شنها عليه جيش من الدستوريين قوامه ثلاثون ألف رجل. وبقي الزاباتيون في عزلة رغم انتصاراتهم، بينما ثابر الدستوريون، الذين ما كانوا يستطيعون التغافل عن التناقض الصارخ بين موريلوس المدينة الثورية وبين بقية البلاد، على ممارسة الضغوط بتكرار هجماتهم؛ فانحدر الصراع إلى نوع من حرب الإبادة، التي انطوت بشكل همجي على حرق القرى وقطع الأشجار المثمرة وإتلاف المحاصيل وحشر النساء والأطفال في المعسكرات كالقطعان. وقتل في هذه العملية ما يقارب ثلث المواطنين في موريلوس. وفي عام ١٩١٩ استعاد الدستوريون كل المدن والمزارع الضخمة، كما استعاد الملاكون العقاريون السابقون أراضيهم القديمة؛ فاضطر ما تبقى من الزاباتيين للالتجاء إلى الجبال. واتضحت في النهاية لزاباتا شخصية وطبيعة العدو أكثر من ذي قبل؛ فوجه رسالة مفتوحة إلى كارانزا في آذار عام ١٩١٩ يؤكد فيها:

"بما أنك أول من راودت ذهنه فكرة الثورة.... وأول من تصور نفسه زعيماً ومدبراً زوراً وبهتاناً لما يدعى بالمسألة «الدستورية».... فقد حاولت أن تحول الثورة إلى حركة لخدمة أغراضه الخاصة وأغراض الزمرة الصغيرة من أصدقائك..... الذين ساعدوك على الارتقاء والاستمتاع بغنائم الحرب: من الثروات وألقاب الشرف ومآدب العمل مروراً بالمهرجانات والملذات الباخوسية وانتهاء بإشباع شهوات الجنس والطموح والسلطة والدم. ولم يخطر لك قط أن الثورة لمصلحة الجماهير، وآلاف المسحوقين الذين نفخت خطتك فيهم روح الثورة...."

ففي الإصلاح الزراعي (خنت الأمانة). ومنحت أو أجرت المزارع الكبيرة لجنرالاتك المقربين، واستبدلت في حالات كثيرة الملاكين القدامى بالملاكين الجدد، ممن يلبسون البزات الرمادية ويعتمرون القبعات العسكرية ويتسلحون بالمسدسات، فيا لخيبة آمال الشعب بك"[43].

وبعد مرور أقل من شهر على كتابة هذه الرسالة لقي زاباتا مصرعه ضحية كمين نصبه له الكولونيل «يسوع غواجاردو» الذي تظاهر بالهرب من الجندية ونال مكافأة على فعلته، ميدالية وخمسين ألف بيزو ذهباً ورتبة جنرال. وبعد إزاحة زاباتا الخطير والبغيض، برهن كارانزا عن نفسه على أنه محافظ متطرف وليس في نيته إجراء أي إصلاح، حتى ولو كان ممسوخاً من الإصلاحات التي تحتاجها البلاد بعد محنتها القومية. وقبل انتخابات الرئاسة في عام ١٩٢٠ تمت الإطاحة بكارانزا على

يد أوبريغون الحازم والماكر وأصبح رئيساً للجمهورية، وفي عهد رئاسته يمكن القول أن الثورة قد شقت طريقها، لأنه عزز سلطة الحكومة المركزية وسن القوانين التي تصون المكتسبات التي أحرزتها الثورة من قبل.

ولكن الثمن كان غالياً. إذ قتل أكثر من مليون نسمة من سكان البلاد، كما كانت الأضرار المادية فادحة ولا سيما في ميدان السكك الحديدية التي خربتها القوات المهزومة عمداً لتعويق حركة القوات المعادية، وانخفض مردود المناجم بنسبة ٤٠٪ والمردود الصناعي بنسبة ٩٪ بين عام ١٩١٠ وعام ١٩٢٠.

وتعويضاً عن الخسارة، سُنَّت بعض القوانين التي تصون حقوق اليد العاملة وأنشئت أول منظمة عمالية وطنية عام ١٩١٨ وهي الاتحاد الكونفيدرالي الإقليمي للعمال المكسيكيين CROM، التي استمرت حتى اليوم وهي أداة طيعة في يد الحكومة لتشديد قبضتها على حركة اتحاد العمال الناشطة بشكل متزايد. وحظي التعليم بمزيد من الاهتمام بإشراف الفيلسوف الوطني «جوزيه فاسكون سيلوس»؛ فزاد الإنفاق على المدارس من ٤٪ من الميزانية العامة إلى ١٣٪ بين عام ١٩٢١ وعام ١٩٣١. وأما في الشؤون الخارجية فقد اعترف أوبريغون بالاتحاد السوفييتي في عام ١٩٢٤ وكان أول من يقدم على هذه الخطوة في أمريكة اللاتينية. وأهم من هذا كله الفشل في تغيير بنية الملكية القديمة الموروثة عن عهد دياز. إذ كانت نسبة الأرض التي تم توزيعها في عهد أوبريغون لا تتجاوز ٦ر٠٪. وأما القيادات الفلاحية التي أصرت على ضرورة إعادة توزيع الأرض؛ فقد تعرضت للاغتيالات من قبل الملاكين العقاريين أو من قبل عملاء الحكومة كما كانت موضع الاتهام بأنها من قطاع الطرق BANDIDOS. وفي عام ١٩٢٩ نظم «بلوتاركو الياس كولز»، خليفة «أوبريغون»، الحزب الثوري الوطني، الذي تشبث بالسلطة منذ ذلك التاريخ حتى الوقت الراهن. وظهر هذا الحزب كتحالف بين السياسيين والجنرالات الذين كان همهم الوحيد الحفاظ على حياتهم، ولكنه تطور تدريجياً ليصبح بمرور الزمن أداة سياسية تتمتع بالمرونة وتمثل جماعات على قدر معقول من التنظيم والموارد التي تضمن لها اهتمام مجالس الدولة بها.

وأنجزت إدارة أوبريغون عملياً برنامج الثوريين، وانصرفت إلى بناء القصور، ولم تلغ الملكية الخاصة، بل ألغت نظام الامتيازات التقليدية التي حالت دون تطور المشاريع الخاصة والمنافسة الحرة تطوراً كاملاً. وكان أنصار كل من فيلا وزاباتا أعداء للمزارع وأصحابها ولم يكونوا أعداء للرأسمالية، فالحركة التي قاموا بها كانت أشبه بالحركات الفلاحية التقليدية، والثورات الفرنسية في العصور الوسطى وأوائل العصور الحديثة، وثورات القرن العشرين في روسيا والصين وكوبا وجنوبي شرقي آسيا

وإفريقية البرتغالية وبعض بلدان العالم الثالث الأخرى. ولهذا السبب فإن التسمية الدارجة لها باسم «الثورة المكسيكية» لهي تسمية مغلوطة أساساً ويمكن أن يقال عنها أنها «التمرد المكسيكي العظيم» وهو وصف اختاره المؤرخ «رامون ريز» عنواناً لدراسته عن المكسيك بين عام ١٩٠٥ وعام ١٩٢٤.

إن عظمة التمرد بالأعداد البشرية، التي قامت به ودرجة العنف الذي بلغته أمران واضحان. فالتغلغل الرأسمالي واستغلاله البلاد وما أفضى إليه من تمزق اجتماعي وآلام وانعدام التدخل الأجنبي بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى، يوضح عظمة ومدى التمرد وديمومته وعنفه. ولم يخلق التمرد من البغض الطبقي، الذي يتضح من المحادثة التالية بين زاباتا وفيلا، عندما اجتمعا في ٤ كانون الأول عام ١٩١٤ للتوقيع على التحالف بينهما:

زاباتا: لقد أخبرك الرفاق. وكنت أنا أقول دائماً، وأخبرتهم أن كارانزا ابن عاهرة.

فيلا: إنه وجماعته أُناس اعتادوا النوم على الوسائد الناعمة. فمن أين لهم أن يكونوا أصدقاء لجماهير الشعب التي قضت حياتها كلها في معترك الآلام؟

زاباتا: من الزاوية الأخرى فقد اعتادوا أن يكونوا دائماً سياطاً على الشعب....

فيلا: سيعرف السياسيون عما قريب أن الشعب هو الذي يصدر الأوامر ومن هم أصدقاؤه....

زاباتا: أولئك السياسيون أبناء العاهرات، ما إن يجدوا مناسبة طفيفة حتى يسارعوا إلى دس أنوفهم لشق طريقهم واقتناص تلك المناسبة. وكثيراً ما يشمخ واحدهم بأنفه، كأي ابن عاهرة، مدعياً بأنه المسؤول الكبير الثاني في حركة الثورة. وهذا هو السبب الذي يجعلني أحتقر كل أبناء أولئك العاهرات. إنني أضيق ذرعاً بهم.... إنهم زمرة من أبناء الزنى.... كم أحب مصادفتهم ولو مرة واحدة[44].

ولكن الحق الطبقي والعنف لا يشكلان وحدهما ثورة مهما بلغ حجمهما، كما يتضح من التقريرين التاليين: الأول منهما عبارة عن وصف للتردد والارتباك اللذين وقع بهما رفاق زاباتا، عندما احتلوا مكسيكو سيتي، والثاني تقرير من لينين في ٢٥ تشرين الأول عام ١٩١٧ يعلن فيه انتصار الثورة البلشفية والخطط لبناء دولة اشتراكية في روسيا وعالم اشتراكي:

رفاق زاباتا

لقد تسربوا بهدوء إلى العاصمة وبارتباك كبير. فلم يكونوا واثقين من دورهم هناك، ولم يمارسوا السلب أو السطو، بل تجولوا في الشوارع كالصبية التائهين يقرعون الأبواب طلباً

للأكل. ففي إحدى الليالي سمعوا جلبة وضوضاء في الشارع ــ كانت سيارة لإطفاء الحريق وطاقمها. وكان هذا الجهاز الغربي بالنسبة لهم أشبه بمدفعية الخصوم ولذلك أطلقوا الرصاص عليه وقتلوا اثني عشر من رجال الإطفاء. وحتى زاباتا نفسه لم يكن أكثر رصانة من رفاقه..... لقد تقوقع على نفسه في فندق صغير بائس وكئيب.... ودعي إلى (القصر الوطني) لإقامة الاحتفال على شرف قدومه ولكنه لم يحضر. وقابله المراسلون الصحفيون ولكنه لم ينطق بالجمل المفيدة. وعندما تحرك رفاق فيلا ودخلوا الضواحي الجنوبية لكي يوحدوا بين قواتهم وقواته في ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر/ انسحب زاباتا منكفئاً على نفسه في موريلوس[45].

لينين

سوف نكسب ثقة الفلاحين بمرسوم وحيد نلغي فيه ملكية الملاكين العقاريين. ولسوف يدرك الفلاحون أن وسيلة النجاة بالنسبة للجماهير الفلاحية تكمن في اتحادهم مع العمال.... إن قوتنا تقوم في تنظيم الجماهير تنظيماً يكفل الانتصار على كل شيء ويقود الثورة العالمية البروليتارية[46].

إن الفرق بين الزاباتيين والبلاشفة هو الفرق بين الثوار الفلاحين التقليديين، الذين يناضلون ضد مضطهديهم المباشرين وغير مدركين لجذور المؤسسات التي تستغلهم وأن تصورهم لإقامة مجتمع بديل حقيقي تصور بسيط، وبين الثوار العصريين الذين لديهم نظرية شاملة عن المؤسسات الاجتماعية والقوى الاجتماعية الفاعلة، ولديهم استراتيجية لتقويض الماضي وبناء المستقبل ضمن إطار تلك النظرية.

٩ ــ المقاومة الإفريقية

قامت في إفريقية حركات عديدة من حركات المقاومة ضد الغزو والحكم الأوربي، باءت جميعها بالفشل لأسباب متعددة: منها انعدام الوحدة الإقليمية والقارية ضد العدوان الأوربي، وتقسيم القارة الإفريقية إلى عدد كبير من المستعمرات المنفصلة واحدتها عن الأخرى، وما نجم عن ذلك من انعدام التنسيق بين حركات المقاومة أثناء قيامها، بالإضافة إلى ما كان يتمتع به الأوربيون من تفوق تكنولوجي عسكري. وإن تباين أصول حركات المقاومة الإفريقية ودوافعها لأمر جدير بالاهتمام أيضاً، فبعض تلك الحركات كان دينياً في جوهره كالحركة المهدية الإسلامية، التي حكمت السودان في الثمانينيات والتسعينيات (١٨٨٠ و ١٨٩٠)، وطائفة «نيابنجي» المتزمتة التي شلت الإدارة

الاستعمارية في أوغندا البريطانية و «رواندا» الألمانية بين عام ١٩٠٨ وعام ١٩٢٨. وانطلقت بعض حركات المقاومة، عندما اتضح أن الأوربيين يسعون للتواجد التجاري والهيمنة السياسية الدائمة، كما حدث بالنسبة «لأبي شيري» الذي نجح في التصدي للألمان في المنطقة الساحلية من «تانجانيقا» بين عام ١٨٨١ و ١٨٩١، و «ساموري توريه» الذي نجح في حربه ضد الفرنسيين غربي إفريقية بين عام ١٨٧٠ وعام ١٨٨٧. والنوع الآخر من المقاومة هو النضال الذي خاضه الأفارقة لوقف انتهاكات المستوطنين الأوربيين لأراضيهم وطردهم منها واستغلال الأيدي العاملة. وصمود الزعيم «موروسي» في «باسوتولاند» البريطانية من عام ١٨٧٩ حصار مدته ثمانية أشهر في قلعته الجبلية قبل مقتله وتبعثر عشيرته، وثورة الزولو في «ناتال» عام ١٩٠٦، التي أثارها فرض ضريبة الرؤوس بشكل وحشي على قبيلة تنوء أصلاً بأعباء نظام استيطاني بريطاني يسعى إلى إفقارها.

وأما الاستثناء البارز الوحيد لهذا النمط من المقاومة العقيمة؛ فقد كان انتصار «ماناليك» امبراطور الحبشة على الإيطاليين في «آدووا» عام ١٨٩٦ في المعركة التي وقعت في مرتفعات «التايغر» والتي كانت، على نقيض كل المجابهات الأخرى بين الأوربيين والإفريقيين في إفريقية، وهي عبارة عن التحام موضعي بين جيشين جرارين انهزم فيه الإيطاليون هزيمة نكراء بسبب عجز الجنرال «باراتيري» والمعلومات المغلوطة التي زوده بها جواسيسه الإفريقيون، وأطلق على المعركة اسم «أسخف معركة لا يصدقها العقل جرت في التاريخ الحديث»[47]. كانت ردود أفعال العواصم الأوربية هي الدهشة والذعر من هذه الانتفاضة «الهمجية الإفريقية» التي جاءت رداً على وحشية العدوان الإيطالي. وانطلق تعبير التضامن الأوربي ضد البربرية في باريس بالقول: "ما من إنسان هنا ــ ولا أقصد بذلك هذا المغفل أو ذاك أو بعض القلة من أصحاب العقول الحاقدة ــ يرغب بانتصار الحبشيين على أمة متحضرة تختلف عنهم في مقاصدها وآرائها، وتجابه عدواً شجاعاً ولكنه بربري، إلا إذا كان من ذوي النوايا الخبيثة"[48].

وقيل بأن تأثير انتصار «آدووا» على الإفريقيين كانتصار اليابان على روسيا بالنسبة للآسيويين[49]. ومنعت العزلة التقليدية التي تعيشها إثيوبيا عن باقي إفريقية، وتقسيم القارة إلى عدة مستعمرات منفصلة؛ أي نوع من التعبئة في إفريقية السوداء لاستثمار ذلك الانتصار الفريد، ولكن معركة آدووا، عززت الرمز السياسي للتضامن مع إثيوبيا. وأرسى ذلك الرمز جذوره في أعماق النصوص الإنجيلية ولا سيما في المزمور الثامن والستين الذائع الصيت: "لقد شتت اللّه شمل الشعوب التي تستمتع بالحرب. والأمراء يولدون من مصر، وأما إثيوبيا فسوف تسارع لمد أيديها تضرعاً إلى اللّه". وبقيت هذه الكلمات الثورية أمداً طويلاً من الزمن بمثابة رسالة الأمل والتعبير عن

المطامع الإفريقية. وطفحت كتابات المؤيدين لوحدة الإفريقيين، أمثال (إدوارد ويلموت بلايدن، و و. إ. ب. ديوبوا، وماركوس غارفي، و ج. أ. روجرز) بالإشارات إلى التراث الإثيوبي.

واستخدم مصطلح «النزعة الإثيوبية» للدلالة على حركة الكنيسة الإثيوبية، التي تضم عدداً من الكنائس الوطنية المستقلة والانفصالية في جنوب إفريقية في التسعينيات (١٨٩٠). ووجد الأوربيون في تلك الحركة مؤامرة إفريقية شاملة تتقنع بقناع الدين، وكان لريبتهم هذه شيء من المبررات لأن تفشي العنصرية في جنوب إفريقية جعل من الكنائس الانفصالية وسيلة للقوى المعادية للبيض.

وعزز انتصار آدووا هذا الرمز السياسي لإثيوبيا ووجد الإفريقيون أن انتصارهم على الإيطاليين دليل البسالة والمقاومة الإفريقيتين ومثار اعتزازهم بالقيم والموروثات الإفريقية. فقد تحدى الوطني السيرالانكي المبجل «أوريشاتوك فادوما»، أن تحضير الإفريقي وتنصيره يستوجبان «فرنجته». وفي المؤتمر الإفريقي في أطلانطا عام ١٨٩٦ أبدى أسفه الشديد على أولئك المتنصرين «الوطنيين» الذين يميلون إلى تبديل أسمائهم وثيابهم ومآكلهم المحلية. كما إن القائد الوطني في ساحل الذهب، كاسلي هيفورد، كتب في افتتاحية صحيفته عام ١٩٢٤: "عندما نتحدث اليوم عن تطلعاتنا فإننا نتحدث عن تطلعات العرق الإثيوبي برمته. ونعني بالعرق الإثيوبي كل أبناء وبنات إفريقية المشتتين في أنحاء العالم"[50].

استُعمل مصطلح «الإثيوبية» في نهاية القرن ليشير إلى مختلف المنظمات التي تشكلت داخل الوطن وخارجه على أيدي الوطنيين الإفريقيين. ففي عام ١٩٠٥ شكل الطلاب من غربي إفريقية وجزر الهند الغربية «الجمعية التقدمية الإثيوبية» في ليفربول بهدف صياغة ميثاق بين كل "أفراد العرق الإثيوبي في الوطن والخارج". وفي الولايات المتحدة عمد «ماركوس غارفي»، وهو قائد إفريقي جامايكي المولد، إلى ترويج شعارات أمثال «إفريقية للإفريقيين» و «استيقظي يا إثيوبيا»، وأما نشيده الوطني «يا إثيوبيا يا أرض آبائنا»؛ فقد خلق شعوراً عالمياً بالتضامن بين كل الشعوب المنحدرة من أصل إفريقي والمشتتة في أنحاء الأرض.

وبالإضافة إلى انتصار آدووا كانت هنالك بعض المقاومة الناجحة على القوى الأوربية، ألا وهي ثورة «البوير» في جنوب إفريقية. ففي عام ١٥٦٢ وضعت شركة الهند الشرقية الهولندية هذه الجماعة في رأس الرجاء الصالح لتوفير الوقود والماء والمؤن الجديدة للسفن المبحرة باتجاه الشرق. واتصف «البوير» بالشدة والعناد. كان طموحهم هو استقلالهم في رعاية مواشيهم في المراعي الداخلية الفسيحة والإشراف على عائلاتهم وعبيدهم من الوطنيين على غرار ما كان عليه آباء الجنس البشري القدماء. وعندما سيطر البريطانيون على تلك المستعمرة في عام ١٨١٤ وبدأوا يتدخلون في

موضوع معاملة العبيد، هاجر البوير شمالاً وراء «نهر أورانج» واندفع بعضهم خلف حدود «فال». ولكن البريطانيين استمروا في ادعاء سلطانهم القضائي عليهم، مما أدى إلى قيام الاحتكاك الدائم بين هذين الشعبين من البيض. وفي عام ١٨٥٤ بدا وكأن هذه المشكلة قد وجدت طريقها إلى الحل في معاهدة «بلوم فونتين»، التي قبل البريطانيون بموجبها نهر أورانج كحد شمالي لهم واعترفوا باستقلال جمهوريتي البوير (دولة أورانج الحرة) و (ترانسفال). وإن اكتشاف الماس والذهب شمال نهر الأورانج جعل معاهدة «بلوم فونتين» ملغاة حكماً.

إن مصالح التعدين التي كان يقودها «سيسيل رودس» الأسطوري، ضغطت على الحكومة البريطانية لضم مناطق المعادن الغنية. ولم تكن الثروة غاية في حد ذاتها بالنسبة إلى رودس وإنما الوسيلة إلى هدف أكبر ــ ألا وهو توسيع الامبراطورية البريطانية. "إن الحلم الذي يراودني ــ هو أن تصبح إفريقية كلها بريطانية" هكذا يقول عندما كان لا يزال يافعاً في كيمبرلي وهو يدفع بيده شمالاً، كي تضم أعماق إفريقية كلها إليها. وعندما أصبح رودس رئيساً لوزراء مستعمرة رأس الرجاء الصالح عمل على تحقيق حلمه رغم تردد الحكومات في لندن. وفي عام ١٨٩٥ قرر إقحام هذه المسألة بتمويل ثورة ضد «بول كروجر» رئيس جمهورية ترانسفال وتنظيم غارة على الجمهورية بقيادة صديقه الدكتور «ل. س. جيمسون». وفشلت الثورة والغارة معاً وأُجبر رودس على الاستقالة من رئاسة الوزارة. وزاد هذين الحدثين من تفاقم حدة العلاقات بين البريطانيين والبوير إلى أن نشبت الحرب بينهما على نطاق واسع في عام ١٨٩٩.

لجأ البوير إلى تكتيك حرب العصابات، مما جعل الحرب تطول مدة ثلاث سنوات. واضطُر البريطانيون إلى حشد ثلاثمائة ألف جندي ضد جيش البوير، الذي بلغ عدده بين ستين ألف إلى خمسة وسبعين ألف جندي. ودلَّ مجرى الحرب على تفشي العنصرية في علاقات الأوربيين بالأفارقة، قياساً إلى علاقات بعضهم ببعض. فخلال حصار مدن كيمبرلي وليدي سميث ومافكينغ، كانت حصص الطعام تعطى للسكان البريطانيين فقط، وتُرك للأفارقة أو الملونين أو الآسيويين الذين يموتون بالعشرات من الجوع والمرض. وكان يقال للناس من غير الأوربيين أنهم أحرار في مغادرة المدن وأن تزويدهم بالأطعمة نوع من الهدر. ولم يجد المغادرون من ملجأ لهم إلا لدى البوير الذين كانوا يرفضونهم بدورهم أيضاً. وكتب أحد البريطانيين عن الوضع المحزن الذي كانت تعيشه الضحايا: "رأيتهم بأم عيني يتداعون على المرج ويتساقطون، حيث لا طاقة لهم على متابعة طريقهم. وكان أكثر الناس بؤساً الصبيان الصغار ــ والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الرابعة أو الخامسة" وكتب مراقب في مذكراته: "من المثير للشفقة حقاً أن ترى.... في الشهر الماضي موت أحد الناس في ساحة مبنى المفوض المدني العام. كان مشهداً مرعباً أن تجد نفسك وسط خمسين

جائعاً من الكائنات البشرية التي تستثير شفقتك وأن ترى واحداً منها يستسلم لآلامه ويتداعى إلى الخلف مرتطماً بالأرض وهو يفارق الحياة "[51].

ولكن البريطانيين كانوا يستخدمون (ويطعمون) فعلاً عدداً ضئيلاً من الإفريقيين خلال الحرب بدرجات متفاوتة: الذين يسوقون الثيران التي تجر المدافع البحرية والذين يحرسون المخافر التي ابتنيت لتعويق رجال العصابات، الذين يعملون كشافين لتحديد أمكنة معسكرات LAAGERS البوير. فالدكتور الأمريكي «جون إ. داير» الذي كان بصحبة البوير كتب إلى القائد البريطاني معبِّراً عن سخطه على تسليح السود: "لقد ارتكبت خطأً كبيراً، إثمه أمر مؤكد ولكن نهايته لا يستطيع أي إنسان أن يتنبأ بها.... إنه لا يزال حتى هذه الأيام إثماً كبيراً في معايير الأخلاق الإفريقية الجنوبية، البريطانية منها والهولندية على السواء، أن تسلح الأسود ضد الأبيض. فيا لهول هذه الفكرة ولذلك أسألك أن..... تنتزع سلاح السود وأن تلعب دور الإنسان الأبيض في حرب الإنسان الأبيض"[52].

وعندما بدأت مفاوضات السلام في ٢٨ شباط / فبراير / عام ١٩٠١، احتج جنرال البوير «لويس بوثا» بكل صرامة على تسليح السود وعبَّر عن مخاوفه من إعتاقهم بعد الحرب، ولكن القائد العام البريطاني «اللورد كيتشينر» أكد له أنه "ليس في نية حكومة صاحب الجلالة أن تمنح مثل هذا الإعتاق قبل أن تحصل هذه المستعمرات على حكومات تمثيلية، وحتى إذا تم الإعتاق؛ فسيكون محدوداً جداً ليضمن السيادة التامة للعرق الأبيض"[53]. وأما السود الذين لم يعرفوا بهذا الحديث؛ فقد ظنوا بأنهم في أعقاب الانتصار البريطاني لن يبقوا موضع معاملة الأتباع من الدرجة الثانية. ولكن لم يحدث شيء من هذا القبيل ولم تتحسن أوضاعهم في أعقاب الحرب إلا قليلاً. وعبرت مجلة «تاريخ الأزمنة» عن هذا الأمر بمنتهى الصراحة إذ كتبت[54]:

" بدأ المواطنون يتصرفون بنوع من الغطرسة في أمثلة عديدة وذلك نظراً للأجور العالية التي لا مبرر لها ولمشاعر الود التي كانت تنطوي عليها معاملة الجنود لهم. وتوقع المواطنون أن يصبح البوير موضع معاملة عرق مهزوم وألا يضطروا للوقوف أمامهم موقف التبعية. ولكنهم سرعان ما اكتشفوا أن الغزو البريطاني، قد زود الإنسان الأسود بقدر أكبر من الضمانات ضد القمع وببعض الحقوق المحددة، ولم يكن يشتمل ضمناً على أي تبديل جوهري فيما يتعلق بسمو منزلة الإنسان الأبيض سواء أكان بريطانياً أو من البوير".

وبعد معاهدة السلم (١٩٠٢) حصلت كل من ترانسفال ودولة أورانج الحرة على دستور لها. وفي عام ١٩٠٩ اتحدتا مع مستعمرة رأس الرجاء الصالح وناتال وقام اتحاد جنوبي إفريقية المتمتع

بالاستقلال الذاتي. وبقيت الأغلبية الساحقة الإفريقية منذ ذلك التاريخ حتى اليوم محرومة سياسياً من حق الاقتراع ومستغلة اقتصادياً. وأما البوير، الذين اندحروا في المعركة، أصبحوا الأسياد السياسيين لجنوبي إفريقية بعد انتخابات عام ١٩٢٤. وهم يمارسون اليوم نظام الاستعباد والاستغلال العنصري المعروف بسياسة التمييز العنصري APARTHEID.

١٠ ـــ بيعة الحركات السابقة لعام ١٩١٤

إن الثورات وحركات المقاومة السابقة لعام ١٩١٤ كانت جميعها ردوداً على النزعة التوسعية التي اتسمت بها القوى الأمبريالية في نهاية القرن والتي شملت كل أرجاء العالم. ففي تلك السنوات سُرقت قناة باناما (بكل أمانة)، وأقيمت سكة حديد برلين ـــ بغداد، لتفتح الشرق الأوسط أمام التغلغل الاقتصادي الألماني، واقتسمت إفريقية كلها وانتزعت امتيازات إضافية من الصين، كما انضمت الولايات المتحدة رسمياً إلى صفوف القوى الرأسمالية، بوضع يدها على كوبا وبورتوريكو والفلبين.

إن الجهود التي بذلت لوقف الاعتداءات الأمبريالية، قد أثبتت عقمها كما أشرنا من قبل. وأما اليابان فقد كانت تمثل الاستثناء الوحيد لأنها تمكنت، لأسباب أتينا على تحليلها في الفصل السابع عشر، من الحصول على التكنولوجيا العسكرية والاقتصادية الغربية وتطويرها والالتحاق بركب القوى الأمبريالية، في الوقت الذي برهنت فيه بقية شعوب العالم الثالث عن عجزها على مقاومة الانقضاض الأمبريالي عليها لأسباب خارجية وداخلية.

فالسبب الخارجي يتمثل في المرحلة الباكرة، بعدم وجود أية منظمة للتعاون المتبادل فيما بين شعوب العالم الثالث على نطاق عالمي، والاستثناء الوحيد هو المساعدة التي قدمتها بضعة مئات من الثوريين من القوقازيين الروس، الذين عبروا الحدود للحرب جنباً إلى جنب مع الدستوريين الفرس في تبريز. ولكن القوى الأمبريالية كانت، على النقيض من ذلك، تتعاون مع بعضها على نحو دائم وفي جميع أنحاء العالم. فالحكومات الغربية ساندت القيصر بقرض جاء في وقته المناسب، وبريطانيا وروسيا (علقتا على حبل المشنقة) الدستوريين الفرس، وتعاونت الولايات المتحدة وإسبانيا معاً ضد الوطنيين الكوبيين والفلبين، كما عارضت القوى الغربية معارضة جماعية قيام أي تغيير في الصين من خلال مساندتها سلالة مانشو في البداية ومن ثم مساندة يووان شيه كاي فيما بعد، وجرى في إفريقية سحق حركات المقاومة المنفصلة، الواحدة منها تلو الأخرى، واتفق البريطانيون والبوير، رغم شدة خلافاتهما، على استبقاء الغالبية الإفريقية في وضعية تبعية لهما معاً.

والسبب الداخلي لفشل حركات المقاومة السابقة لعام ١٩١٤ فهو النقص الذي يكتنف النظرية والممارسة لدى الحركات جميعها. والضغوط السياسية والاقتصادية والثقافية على المعارضين للعدوان الأمبريالي. ويمكن تصنيف المعارضين في فئتين اثنتين: التقليديين المحافظين، والمتفرنجين الطيّعين. ففي الوقت الذي أصاب فيه الفشل الفئة الأولى منذ بدء انطلاقتهم، نظراً لسبب تأثرهم بماض وردي يصعب استرداده، وتقبل المتفرنجون الطيعون بدرجات متفاوتة، وعلى نقيض أصحاب الفئة الأولى، قيام العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظام الرأسمالي العالمي. ولكنهم سرعان ما اكتشفوا التباين بين الدعاوى الغربية وممارساتها. فالأتراك الشباب «تركيا الفتاة» أدركوا ذلك التباين، عندما حاولوا التخلص من الامتيازات الجائرة، كما أدركه الجمهوريون الصينيون عندما حاولوا أيضاً تعديل الاتفاقيات غير المتكافئة. وأما الفرس فإنهم استفاقوا من أوهامهم عندما ناشدوا الدولتين الديمقراطيتين بريطانيا والولايات المتحدة العمل على مساندة دستورهم، وكذلك الكوبيون والفلبينيون حينما ناشدوا «قوى العالم المتحضر» الاعتراف بالحكومتين الثوريتين المدعومتين شعبياً. وسواء لجأ المتفرنجون الطيعون في النهاية إلى المقاومة المسلحة أم لم يلجؤا، فقد حشروا كلهم في خاتمة المطاف في منزلة العالم الثالث ــ منزلة التبعية والاستغلال.

وحتى لو كان المتفرنجون الطيعون أكثر واقعية في تقديرهم للقوى الأمبريالية؛ فإن نجاحهم كان مثار الشك، نظراً للظروف الموضوعية غير المواتية في بلدانهم. ففي الصين كان عدد الثوار في صفوف التجار والطلاب ضئيلاً جداً، بالإضافة إلى افتقارهم للخبرة والحزم في اتخاذ القرارات. وفي الشرق الأوسط اعتمد الأتراك الشباب على الملاكين العقاريين الإقطاعيين في شرقي الأناضول ووسطه اعتماداً أدى إلى إعاقة حرية حركتهم، وقد أعاقت الدستوريين الفرس، أكثر من الأتراك، سطوة العشائر ورجال الدين والمصالح التقليدية الراسخة، علاوة على أوهامهم ونزاعاتهم. وأما الأماكن التي التهبت فيها مشاعر الجماهير من جراء الغزو الأجنبي، كما في الفلبين، فإن الوهن القاتل تسرب إلى النهوض الجماهيري من خلال قيادة الصفوة، التي كانت على أهبة الاستعداد للمساومة والتعاون. وحتى في الثورة الروسية الجماهيرية عام ١٩٠٥ والثورة المكسيكية عام ١٩١٠، انصب اهتمام معظم العمال والفلاحين على الأرض والأعمال والأجور أكثر منه على إعادة تنظيم البنية الاجتماعية من جديد.

وظهر بديل لأولئك الخائرين من تقليديين محافظين ومتفرنجين طيّعين، وهم: المتفرنجون الخوارج الذين كانوا يتصورون، بدلاً من قبولهم الرأسمالية الغربية واقتصاد سوقها العالمي، نظاماً اشتراكياً عالمياً جديداً. وأدار الخوارج ظهورهم إلى «آدم سميث» و «جون ستيوارت مل» واتجهوا صوب كارل ماركس ومن خلفه من الماركسيين المتجانسين، ولكنهم كانوا في المرحلة السابقة لعام

١٩١٤ لا يشكلون إلا حفنة قليلة عاجزة عن القيام بأي تأثير، وخاصة فإن المنظرين الماركسيين لم يشغلوا أنفسهم بشكل جاد في المسائل الاستعمارية خلال تلك السنوات القديمة.

وادعى ماركس أن الاشتراكية ستقوم في أوربة المصنعة أولاً، وعبَّر عن مخاوفه من أن تجد أوربة الاشتراكية الجديدة نفسها مطوقة بتخوم رأسمالية. ولكن من تلاه من الماركسيين، أمثال «إدوارد بيرنشتاين»، تقبلوا الأمبريالية كمرحلة لا مناص منها يتمتع فيها الغرب بمزية بلوغه المواد الخام الضرورية له. وأما بالنسبة لسكان المستعمرات فقد دافع بيرنشتاين عن الرأي القائل أن الأمبريالية خلعت عليهم بركات الحضارة الغربية. "إن المستعمرات موجودة هناك وجديرة بالرعاية ولذلك فإنني أعتبر أن أي نوع من الوصاية التي تمارسها الشعوب المتحضرة على الشعوب غير المتحضرة هو ضرورة ملحة"[55].

وأما لينين الذي غُرست جذور تعاليمه في أعماق روسيا الأوربية/الآسيوية؛ فإنه كان ينظر إلى الأمبريالية من زاوية مختلفة تماماً. فقد هلل للانتصار الياباني على روسيا وللثورتين التاليتين له في فارس وتركيا وكتب في عام ١٩٠٨: "إن العامل الأوربي الواعي سياسياً له رفاق آسيويون سوف تتزايد أعدادهم، ليس يوماً إثر يوم، وإنما ساعة فساعة...."[56]. ودفع لينين بهذا الخط الفكري خطوة إلى الأمام في عام ١٩١٣ بمقالة تحمل عنوان «أوربة المتأخرة وآسيا المتطورة» قال فيه:

"ليس بوسع المرء أن يقدم دليلاً على عفونة البورجوازية الأوربية برمتها، أسطع من الدليل الذي يتجلى في مساعدة الرجعية في آسيا، عوناً منها للمصالح الأنانية العائدة للصرافين والمحتالين الرأسماليين.

إن حركة ديمقراطية عاتية تنمو وتنتشر وتزداد قوة في أنحاء آسيا.... فمئات الملايين من البشر تفتح عيونها الآن على الحياة والنور والحرية....

ولكن ما الذي يدور في أوربة «المتطورة»؟ إنها تمارس سلب الصين وتساعد أعداء الديمقراطية، أعداء حرية الصين!...

إن آسيا الفتية بمجموعها ــ أي مئات ملايين الناس العاملين في آسيا ــ لها حليف ثقة في بروليتاريا البلدان المتحضرة كلها. وليس هنالك قوة على وجه الأرض تستطيع أن تحول دون انتصارها الذي سيحرر شعوب أوربة وآسيا"[57].

ومع أن لينين كان يهتم بمشكلات العالم الثالث وكوامنه أكثر من معظم رفاقه الماركسيين؛ فقد كان معزولاً ومهيض الجناح نسبياً، خلال السنوات التي سبقت عام ١٩١٤. فالقيصر تجاوز محنة

ثورة عام ١٩٠٥ وبدأ يتخذ الإجراءات الصارمة ضد الخوارج الذين رفضوا قبول دستوره المشوه، ووجد لينين نفسه ضمن الأقلية حتى بين الماركسيين الروس وفي أوربة الغربية. وبالنتيجة كان على المتفرنجين الخوارج في العالم الثالث الانتظار إلى الحرب العالمية الأولى، التي أتاحت للينين إقامة أول دولة اشتراكية وأول أممية شيوعية. ونظراً لهذه التطورات؛ فقد أصبح المتفرنجون الخوارج قوة في العالم الثالث، بيد أن استلامهم مقاليد الأمور بشكل فعلي خارج حدود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية، كان عليه انتظار نضج الظروف في الحرب العالمية الثانية.

فإذا كانت الثورة تعني التشبث بآلية الدولة وبالسلطة السياسية لإقحام إعادة بناء المؤسسات الاجتماعية والعلاقات الطبقية بشكل جذري، فإن ما يدعى بالثورات الصينية والتركية والمكسيكية كانت كلها انتفاضات أكثر منها ثورات. فالثورة بمعناها الحقيقي لم تظهر في حقيقة الأمر في أي مكان إلا بعد أن مزقت الحرب العالمية الأولى النظام الرأسمالي العالمي وأتاحت انفراط «أضعف الحلقات في السلسلة الأمبريالية». إن من المناسب جداً أن يكون لينين نفسه هو صاحب هذه العبارة وذلك لأن لينين نفسه أيضاً هو الذي كان يؤكد باستمرار عدم إمكانية قيام الثورة بدون نظرية.

إن الفارق الجوهري بين الانتفاضة والثورة هو السبب الذي حدا بنا لإعطاء هذا الفصل الثامن عشر، الذي يعالج تلك المرحلة وصولاً إلى عام ١٩١٤، عنوان «بدايات المقاومة في العالم الثالث»، كما حدا بنا لإعطاء الفصل العشرين، الذي يعالج المرحلة الممتدة من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩٣٩، عنوان «أولى الموجات الثورية العالمية».

المصادر

h مدخل

1. Cited by D. Moberg, "Labor's Strategies for the Future," *In These Times* (Jan. 30–Feb. 5, 1980), p. 2.
2. Los Angeles *Times* (Oct. 19, 1980).
3. Ibid. (Sept. 25, 1980).
4. New York *Times* (July 13, 1978).
5. Cited in column by William Raspberry, in Los Angeles *Times* (Jan. 4, 1977).
6. K. B. Clark, *Dark Ghetto* (New York: Harper & Row, 1965), p. 28.
7. Los Angeles *Times* (Nov. 27, 1974).
8. Cited by Washington *Spectator* (Sept. 1, 1980).

الجزء الأول

الفصل الأول

1. G. Chaliand, *Revolution in the Third World* (New York: Viking Press, 1977), p. 12. Emphasis in original.
2. W. L. Langer, *Diplomacy of Imperialism, 1890–1902,* 2nd ed. (New York: Alfred A. Knopf, 1935), p. 67.
3. H. S. Maine, *Village-Communities in the East and West* (New York: Henry Holt, 1880), pp. 237, 238.
4. J. Schumpeter, *The Theory of Economic Development* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1949), p. 63.
5. G. Myrdal, *Rich Lands and Poor* (New York: Harper & Brothers, 1957), p. 26.
6. New York *Times* (January 10, 1981).

الفصل الثاني

1. Cited by C. M. Cipolla, *Before the Industrial Revolution* (New York: W. W. Norton, 1976), p. 209.
2. E. Hobsbawm, "From Feudalism to Capitalism" in R. Hilton, ed., *The Transition from Feudalism to Capitalism* (London: NLB, 1976), p. 162.
3. R. H. Bautier, *The Economic Development of Medieval Europe* (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1971), p. 228.
4. Cited by H. Pfeffermann, *Die Zusammenarbeit der Renaissancepäpste mit den Türken* (Winterthur, Switzerland, 1946), p. 14.
5. Cited in *Encyclopaedia of Islam*, Vol. III, p. 1187.
6. Cited by J. Needham, *Science and Civilization in China*, Vol. 4, Pt. III: *Civil Engineering and Nautics* (New York: Cambridge University Press, 1971), p. 533.
7. Ibid., p. 534.
8. A. Smith, *The Wealth of Nations* (New York: Everyman's Library, 1910), Vol. I, pp. 393–94; Vol. II, pp. 121–22.
9. Ibid., Vol. I, p. 394; Vol. II, pp. 121–22.
10. B. Spencer, *Native Tribes of the Northern Territory of Australia* (New York: Macmillan, 1914), p. 36.
11. Lewis Morgan, *Houses and House-Life of the American Aborigines* (New York, 1881), p. 45.
12. Cited by C. S. Coon, *A Reader in General Anthropology* (New York: Henry Holt, 1940), pp. 65, 77, 78.
13. F. Boas, "Racial Purity," *Asia* XL (May 1940):231.
14. New York *Times* (Jan. 22, 1980, and Oct. 18, 1980).
15. V. Gordon Childe, *Man Makes Himself* (New York: Mentor Books, 1951), p. 149.
16. S. Avineri, ed., *Karl Marx on Colonialism and Modernization* (Garden City, N.Y.: Anchor Books, 1969), pp. 89, 94.
17. Ibid., p. 90.

الفصل الثالث

1. M. M. Postan, *Eastern and Western Europe in the Middle Ages* (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1970), p. 127.
2. J. Blum, "The Rise of Serfdom in Eastern Europe," *American Historical Review* LXII (July 1957):826.
3. I. Wallerstein, "Three Paths of National Development in Sixteenth-century Europe," *Studies in Comparative International Development* VII (Summer 1972):98.
4. S. P. Pach, "Favourable and Unfavourable Conditions for Capitalist Growth: The Shift of International Trade Routes in the 15th to 17th Centuries," *Fourth International Conference of Economic History* (1968), p. 68.

5. P. I. Lyashchenko, *History of the National Economy of Russia to the 1917 Revolution* (New York: Macmillan, 1949), p. 227.
6. Cited by J. Blum, *Lord and Peasant in Russia* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1961), p. 129.
7. Cited by L. J. Olivea, *Russia in the Era of Peter the Great* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1969), p. 115.
8. W. L. Blackwell, *Beginnings of Russian Industrialization* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1968), pp. 37–38.

الفصل الرابع

1. Los Angeles *Times* (Oct. 31, 1974).
2. H. Konig, *Columbus: His Enterprise* (New York: Monthly Review Press, 1976), p. 53.
3. Cited by A. W. Crosby, Jr., *The Columbian Exchange: Biological and Cultural Consequences of 1492* (Westport, Conn.: Greenwood, 1972), p. 57.
4. Cited ibid., p. 41.
5. M. Leon-Portilla, ed., *The Broken Spears: The Aztec Account of the Conquest of Mexico* (Boston: Beacon Press, 1969), p. 64.
6. Cited by L. Hanke, *The Spanish Struggle for Justice in the Conquest of America* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1949), pp. 1–13.
7. Cited ibid., p. 8.
8. Cited by N. Wachtel, *The Vision of the Vanquished* (New York: Barnes & Noble, 1977), p. 154.
9. Ibid., pp. 31, 32.
10. *The Broken Spears*, pp. 137–38.
11. Cited by A. G. Frank, *Lumpenbourgeoisie, Lumpendevelopment* (New York: Monthly Review Press, 1972), p. 24.
12. Instructions to Governor Murray (Dec. 7, 1763), in W. P. M. Kennedy, ed., *Statutes, Treaties and Documents of the Canadian Constitution 1713–1929* (London: Oxford University Press, 1930), pp. 421–22.
13. E. D. Genovese, *The World the Slaveholders Made* (New York: Pantheon Books, 1969), pp. 57, 58.
14. Cited by J. C. Vives, "The Decline of Spain in the Seventeenth Century," in C. M. Cipolla, ed., *The Economic Decline of Empires* (New York: Methuen, 1970), p. 144.
15. Cited in *New Cambridge Modern History* (Cambridge: Cambridge University Press, 1957), Vol. I, p. 454.
16. Cited by S. Sideri, *Trade and Power: Informal Colonialism in Anglo-Portuguese Relations* (Rotterdam: Rotterdam University Press, 1970), p. 21.
17. *Sugar and Society in the Caribbean: An Economic History of Cuban Agriculture* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1964), p. 86.
18. David Macpherson, *Annals of Commerce* (London, 1805), Vol. III, p. 568.

19. Cited by R. Davis, *The Rise of the Atlantic Economies* (London: George Weidenfeld & Nicolson, 1973), p. 43.
20. Cited by Salvador de Madariaga, *The Rise of the Spanish American Empire* (New York: Macmillan, 1947), pp. 90–91.
21. Cited in *The Cambridge History of the British Empire* (Cambridge: Cambridge University Press, 1960), Vol. I, p. 437.
22. R. B. Sheridan, *Sugar and Slavery: An Economic History of the British West Indies, 1623–1775* (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1974), p. 475.
23. Cited by J. B. Williams, *British Commercial Policy and Trade Expansion 1750–1850* (London: Oxford University Press, 1972), pp. 9–10.
24. Ibid., p. 7.
25. W. Cunningham, *The Growth of English Industry and Commerce* (Cambridge: Cambridge University Press, 1925), p. 342.

الفصل الخامس

1. Cited by J. H. Plumb, "The Niger Quest," *History Today* II (Apr. 1952):247.
2. P. Bohannan, *Africa and Africans* (New York: Natural History Press, 1964), pp. 67, 68.
3. Cited by C. M. Cipolla, *European Culture and Overseas Expansion* (Harmondsworth, Middlesex: Pelican Books, 1970), p. 105.
4. Cited by B. Davidson, *The African Slave Trade* (Boston: Little, Brown, 1961), p. 10.
5. Cited by K. O. Dike, *Trade and Politics in the Niger Delta 1830–1885* (New York: Oxford University Press, 1956), p. 7.
6. Cited by Davidson, op. cit., p. 10.
7. P. D. Curtin, *The Atlantic Slave Trade: A Census* (Madison: University of Wisconsin Press, 1969), p. 87.
8. R. Anstey, *The Atlantic Slave Trade and British Abolition, 1760–1810* (London: Macmillan, 1975); J. E. Inikori, "Measuring the Atlantic Slave Trade: An Assessment of Curtin and Anstey," *Journal of African History* XVII (1976):197–223; "Discussion: Measuring the Atlantic Slave Trade," *Journal of African History* XVII (1976):595–627; and E. Reynolds, *Stand the Storm: African Slavery and the Slave Trade* (London: Oxford University Press, forthcoming), Ch. XII. This chapter estimates that over a period of thirteen centuries, the trans-Saharan and East African slave traders bled Africa to the tune of another 14 million persons.
9. *The Life of Olaudah Equano, or Gustavus Vassa, Written by Himself* (Boston: Beacon Press, 1969), pp. 27–32.
10. Cited by H. Russell, *Human Cargoes* (London: Longman, 1948), p. 36.
11. Cited by Davidson, op. cit., pp. 147, 148. Emphasis in the original.
12. P. D. Curtin, "The Slave Trade and the Atlantic: Intercontinental Perspectives," in N. Huggins et al., eds., *Key Issues in the Afro-*

American Experience (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1971), Vol. I, p. 89.
13. Davidson, op. cit., p. 172.
14. Cited by R. M. Beachey, *The Slave Trade of Eastern Africa* (London: Rex Collings, 1976), p. 186.
15. Ibid., p. 95.
16. Cited by T. Jeal, *Livingstone* (London: William Heinemann, 1977), p. 304.
17. Cited by E. A. Alpers, *The East African Slave Trade* [Historical Association of Tanzania Paper, No. 3] (Nairobi: East African Publishing House, 1967), p. 19.
18. E. A. Alpers, *Ivory and Slaves: Changing Patterns of International Trade in East Central Africa to the Later Nineteenth Century* (Berkeley: University of California Press, 1975), pp. 266, 267.
19. Reynolds, op. cit.
20. E. Reynolds, *Trade and Economic Change on the Gold Coast 1807–1874* (London: Longman, 1974), p. 13.
21. Cited by W. Rodney, *How Europe Underdeveloped Africa* (Washington, D.C.: Howard University Press, 1974), p. 107.
22. Ibid., p. 108.
23. Cited by A. Adu Boahen, *Topics in West African History* (London: Longman, 1966), p. 113.
24. M. Postlethwayt, *The African Trade* (1745), cited by Rodney, op. cit., p. 75.

الفصل السادس

1. Cited by H. Inalcik, *The Ottoman Empire: The Classical Age 1300–1600* (New York: Praeger, 1973), p. 41.
2. C. T. Forster and F. H. B. Daniell, eds., *The Life and Letters of Ogier Ghiselin de Busbecq* (London, 1881), pp. 221–22.
3. Cited by Mehmed Pasha, *Ottoman Statecraft: The Book of Counsel for Vezirs and Governors*, ed. and tr. by W. L. Wright (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1935), p. 21.
4. Cited by N. Steensgaard, *The Asian Trade Revolution of the Seventeenth Century* (Chicago: University of Chicago Press, 1974), p. 75.
5. Cited by Inalcik, op. cit., p. 46.
6. Cited by Steensgaard, loc. cit.
7. Cited by E. Kuran, "The Impact of Nationalism on the Turkish Elite in the Nineteenth Century," in W. R. Polk and R. L. Chambers, eds., *Beginnings of Modernization in the Middle East* (Chicago: University of Chicago Press, 1968), p. 109.
8. E. D. Clarke, *Travels in Various Countries of Europe, Asia and Africa* (Cambridge, England, 1810), Vol. I, pp. 689–91.
9. Cited by Inalcik, op. cit., p. 49.
10. O. L. Barkan, "The Price Revolution of the Sixteenth Century: A

Turning Point in the Economic History of the Near East," *International Journal of Middle East Studies* VI (1975):7.

11. Cited by Steensgaard, op. cit., p. 79.
12. B. Braude, "International Competition and Domestic Cloth in the Ottoman Empire, 1500–1650: A Study in Underdevelopment," *Review* II (Winter 1979):442–51.
13. Barkan, op. cit., pp. 5, 7.
14. C. F. Volney, *Travels Through Syria and Egypt* (London, 1787), Vol. II, p. 431.
15. Cited by *Encyclopaedia of Islam*, Vol. III, p. 1187.

الفصل السابع

1. Cited by G. B. Sansom, *The Western World and Japan* (New York: Alfred A. Knopf, 1950), p. 91.
2. Cited by M. N. Pearson, *Merchants and Rulers in Gujarat* (Berkeley: University of California Press, 1976), p. 91.
3. Cited ibid., p. 31, fn. 3.
4. Cited by Pearson, op. cit., p. 96.
5. Cited by K. M. Panikkar, *Asia and Western Dominance* (New York: John Day, 1953), p. 42.
6. Ibid.
7. Cited by J. B. Harrison, "Europe and Asia," *The New Cambridge Modern History* (Cambridge: Cambridge University Press, 1970), Vol. IV, p. 646.
8. Cited by Pearson, op. cit., p. 40.
9. Cited ibid., p. 173.
10. Ibid., pp. 7, 10.
11. Cited ibid., p. 115.
12. Cited by Panikkar, op. cit., p. 111.
13. Cited by R. Pearson, *Eastern Interlude: A Social History of the European Community in Calcutta* (Calcutta: Thacker, 1954), p. 64.
14. Cited by G. F. Hudson, *Europe & China* (Boston: Beacon Press, 1961), p. 234.
15. B. H. M. Vlekke, *Nusantara: A History of the East Indian Archipelago* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1943), p. 198.
16. Cited by F. Whyte, *China and Foreign Powers* (London: Oxford University Press, 1927), p. 38.

الجزء الثاني

الفصل الثامن

1. Cited by F. Whyte, *China and Foreign Powers* (London: Oxford University Press, 1927), p. 38.
2. E. Mandel, *Marxist Economic Theory* (London: Merlin Press, 1962), Vol. II, p. 445.
3. R. B. Sheridan, *Sugar and Slavery: An Economic History of the Brit-*

ish West Indies, 1623–1775 (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1974), p. 475.
4. C. M. Cipolla, *European Culture and Overseas Expansion* (Harmondsworth, Middlesex: Penguin Books, 1970), p. 108.
5. Cited by T. M. Devine, *The Tobacco Lords* (Edinburgh: John Donald, 1975), p. 34.
6. A. K. Bagchi, "Some International Foundations of Capitalist Growth and Underdevelopment," *Economic and Political Weekly* (Aug. 1972): 1561.
7. L. H. Jenks, *The Migration of British Capital to 1875*, cited by Bagchi, ibid.: 1563.
8. W. Lippmann, *Preface to Morals* (New York: Macmillan, 1929), p. 235.
9. Cited by S. Zavala, "The Frontiers of Hispanic America," in *The Frontier in Perspective*, ed. W. D. Wyman and C. B. Kroeber (Madison: University of Wisconsin Press, 1957), p. 40.
10. Cited by B. Porter, *The Lion's Share: A Short History of British Imperialism 1850–1970* (London: Longman, 1975), p. 6.
11. Cited by L. C. A. Knowles, *The Industrial and Commercial Revolution in Britain During the Nineteenth Century* (London: Routledge & Kegan Paul, 1921), p. 128.
12. Cited by B. Semmel, *The Rise of Free Trade Imperialism* (Cambridge: Cambridge University Press, 1970), p. 8.
13. Hansard, Third Series, CXXIV, 1036 (Mar. 3, 1853). Cited by F. Clairmonte, *Economic Liberalism and Underdevelopment* (London: Asia Publishing House, 1960), p. 21.
14. J. Gallagher and R. Robinson, "The Imperialism of Free Trade," *Economic History Review* VI (1953):1–15.

الفصل التاسع

1. Cited by F. Clairmonte, *Economic Liberalism and Underdevelopment* (London: Asia Publishing House, 1960), p. 27.
2. Ibid., p. 26.
3. Ibid., p. 31.
4. Cited by A. G. Frank, *Lumpenbourgeoisie, Lumpendevelopment* (New York: Monthly Review Press, 1972), p. 59.
5. Cited by H. S. Ferns, *Britain and Argentina in the Nineteenth Century* (Oxford: Clarendon Press, 1960), pp. 79–80.
6. Cited by Frank, op. cit., p. 57.
7. R. Graham, *Britain and the Onset of Modernization in Brazil 1850–1914* (Cambridge: Cambridge University Press, 1968), p. 68.
8. Cited by S. J. Stein and B. H. Stein, *The Colonial Heritage of Latin America* (London: Oxford University Press, 1970), p. 151.
9. Ibid., p. 86.
10. Cited by Graham, op. cit., p. 16.
11. Ibid., p. 16.

12. G. L. Beckford, *Persistent Poverty* (London: Oxford University Press, 1972), p. 208.
13. B. R. Wolf and E. C. Hansen, *The Human Condition in Latin America* (London: Oxford University Press, 1972), p. 198.
14. C. Degler, *Neither White nor Black* (New York: Macmillan, 1971).
15. D. B. Davis, *The Problem of Slavery in Western Culture* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1966), p. 229.

الفصل العاشر

1. K. Onwuka Dike, *Trade and Politics in the Niger Delta 1830–1885* (Oxford: Clarendon Press, 1956), p. 12.
2. J. Corry, *Observations upon the Windward Coast* (London, 1807), p. 127, cited ibid., p. 15.
3. Cited by T. W. Wallbank, *Contemporary Africa* (Princeton, N.J.: D. Van Nostrand, 1956), p. 25.
4. J. H. Plumb, "The Niger Quest," *History Today* II (Apr. 1952):247.
5. *The Zambesi Doctors: David Livingstone's Letters to John Kirk, 1858–1872*, ed. R. Foskett (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1964), p. 45.
6. Cited by E. Reynolds, *Trade and Economic Change on the Gold Coast, 1807–1874* (London: Longman, 1974), p. 119.
7. Cited by Dike, op. cit., p. 103.
8. Ibid., pp. 215, 216.
9. Ibid., pp. 113, 114.
10. Cited by Reynolds, op. cit., p. 167.

الفصل الحادي عشر

1. Cited by A. C. Wood, *A History of the Levant Company* (London: Oxford University Press, 1935), p. 230.
2. Cited by W. Eton, *A Survey of the Turkish Empire . . .* (London, 1809), p. 109.
3. Cited by E. C. Clark, "The Ottoman Industrial Revolution," *International Journal of Middle East Studies* V (1974):68.
4. O. Köymen, "The Advent and Consequences of Free Trade in the Ottoman Empire," *Études balkaniques* 2 (1971):53.
5. Cited by D. Chevallier, "Western Development and Eastern Crisis in the Mid-Nineteenth Century: Syria Confronted with the European Economy," in W. R. Polk and R. L. Chambers, eds., *Beginnings of Modernization in the Middle East* (Chicago: University of Chicago Press, 1968), p. 218.
6. M. A. Ubicini, *Letters on Turkey* (London, 1856), Vol. II, pp. 339–44.
7. N. W. Senior, *A Journal Kept in Turkey and Greece* (London, 1859), p. 84.
8. C. Loiseau, *Le Balkan slave et la crise autrichienne* (Paris, 1888), pp. 275–76.

9. R. Mabro and S. Radwan, *The Industrialization of Egypt 1939–1973* (Oxford: Clarendon Press, 1976), p. 16.
10. Cited by G. el-Din el-Shayyal, "Historiography in Egypt in the Nineteenth Century," in B. Lewis and P. M. Holt, eds., *Historians of the Middle East* (London: Oxford University Press, 1962), p. 410.
11. Cited by A. Abdel-Meguid, "The Impact of Western Culture and Civilization on the Arab World," *Islamic Quarterly* II (December 1955):289.
12. Cited by H. Temperly, *England and the Near East: The Crimea* (London: Longman, 1936), p. 89.
13. Cited by J. B. Williams, *British Commercial Policy and Trade Expansion 1750–1850* (London: Oxford University Press, 1972), p. 300.
14. H. L. Bulwer, *The Life of . . . Viscount Palmerston* (London, 1870), Vol. II, p. 145.
15. Cited by W. L. Langer, *Political and Social Upheaval 1832–1852* (New York: Harper & Row, 1969), p. 303.
16. C. Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East 1800–1914* (Chicago: University of Chicago Press, 1966), p. 363.
17. Cited by W. L. Langer, *European Alliances and Alignments 1871–1890* (New York: Alfred A. Knopf, 1956), p. 281.
18. Cited by E. R. J. Owen, "The Attitudes of British Officials to the Development of the Egyptian Economy, 1882–1922," in Cook, op. cit., p. 490.
19. E. R. J. Owen, "Lord Cromer and the Development of Egyptian Industry 1883–1907," *Middle Eastern Studies* II (Apr. 1966):293.
20. J. Berque, "The Establishment of the Colonial Economy," in Polk and Chambers, op. cit., pp. 223, 242–43.
21. Cited by M. L. Entner, *Russo-Persian Commercial Relations, 1828–1914* (Gainesville: University of Florida Press, 1965), pp. 41–42.
22. Cited by N. R. Keddie, "Historical Obstacles to Agrarian Change in Iran," *Claremont Asian Studies* 8 (Sept. 1960):4.
23. Cited by A. K. S. Lambton, *Landlord and Peasant in Persia* (London: Oxford University Press, 1953), p. 162.
24. Cited by C. Issawi, ed., *The Economic History of Iran, 1800–1914* (Chicago: University of Chicago Press, 1971), p. 258.
25. G. N. Curzon, *Persia and the Persian Question* (London: Longman, 1892), Vol. II, p. 41.

الفصل الثاني عشر

1. K. M. Panikkar, *Asia and Western Dominance* (New York: John Day, 1954), p. 100.
2. E. J. Thompson and G. T. Garratt, *Rise and Fulfillment of British Rule in India* (New York: Macmillan, 1934), pp. 91–92.
3. Cited by Panikkar, op. cit., p. 101.
4. K. Gough, "Indian Peasant Uprisings," *Bulletin of Concerned Asian Scholars* (July–Sept. 1976):3.

5. Cited by K. Goshal, *The People of India* (New York: Sheridan, 1944), p. 129.
6. Cited by F. Clairmonte, *Economic Liberalism and Underdevelopment*, op. cit., p. 116.
7. Cited by W. T. de Bary et al., *Sources of Indian Tradition* (New York: Columbia University Press, 1958), p. 601.
8. Cited by Panikkar, op. cit., p. 150.
9. Cited by J. McLane, "The Drain of Wealth and Indian Nationalism," *Contributions to Indian Economic History* (Calcutta, 1963) II:38.
10. Panikkar, op. cit., p. 153.
11. Cited by R. Mukherjee, *The Rise and Fall of the East India Company*, new ed. (New York: Monthly Review Press, 1974), p. 421.
12. Cited by L. S. S. O'Malley, ed., *Modern India and the West* (London: Oxford University Press, 1941), p. 14.
13. Cited by McLane, op. cit.:32.
14. L. Jenks, *The Migration of British Capital to 1875* (London: Thomas Nelson, 1938), pp. 223–24.
15. Cited by A. B. Keith, *Speeches & Documents on Indian Policy 1750–1921* (London: Oxford University Press, 1922), Vol. I, p. 209.
16. Cited by Clairmonte, op. cit., p. 116.
17. Cited by D. Thorner and A. Thorner, *Land and Labour in India* (London: Asia Publishing House, 1962), p. 110.
18. Ibid., p. 111.
19. Cited by P. Harnetty, *Imperialism and Free Trade: Lancashire and India in the Mid-Nineteenth Century* (Vancouver: University of British Columbia Press, 1972), p. 6.
20. Cited by Clairmonte, op. cit., p. 86.
21. Cited ibid., pp. 86, 90.
22. Cited by Harnetty, op. cit., p. 125.
23. Cited ibid., p. 51.
24. Cited by T. Raychaudhuri, "Some Recent Writings on the Economic History of British India," *Contributions to Indian Economic History* (Calcutta, 1960) I:147.
25. D. Thorner, *Investment in Empire* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1950), Ch. 7.
26. Cited by A. K. Bagchi, "Foreign Capital in India," in K. Gough and H. P. Sharma, eds., *Imperialism and Revolution in South Asia* (New York: Monthly Review Press, 1973), p. 49.
27. F. Lehmann, "Great Britain and the Supply of Railway Locomotives of India: A Case Study of 'Economic Imperialism,'" *Indian Economic and Social History Review* II (Oct. 1965):299.
28. A. K. Bagchi, "European and Indian Entrepreneurship in India 1900–1930," in E. Leach and S. N. Mukherjee, eds., *Elites in South Asia* (Cambridge: Cambridge University Press, 1970), p. 227.
29. B. Chandra, "Reinterpretations of Nineteenth Century Indian Economic History," *Indian Economic and Social History Review* V (Mar. 1968):61–62.

30. B. M. Bhatia, "Terms of Trade and Economic Development: A Case Study of India—1861–1939," *Indian Economic Journal* XVI (Apr.–June 1949):433.
31. Chandra, op. cit.:46.
32. B. Ward, *India and the West* (New York: W. W. Norton, 1961), p. 129.

الجزء الثالث

الفصل الثالث عشر

1. Cited by L. Huberman, *We, the People*, rev. ed. (New York: Harper & Brothers, 1947), p. 218.
2. Cited by E. Mandel, *Marxist Economic Theory* (London: Merlin Press, 1962), Vol. II, p. 399.
3. S. B. Saul, *Studies in British Overseas Trade* (Liverpool: Liverpool University Press, 1960).
4. A. K. Bagchi, "Some International Foundations of Capitalist Growth and Underdevelopment," *Economic and Political Weekly* (Aug. 1972): 1565.
5. E. Kleiman, "Trade and the Decline of Colonialism," *Economic Journal* 86 (Sept. 1976):478.
6. Cited by O. C. Cox, *Capitalism as a System* (New York: Monthly Review Press, 1964), p. 173.
7. Lord Cromer, *Modern Egypt* (London: Macmillan, 1908), Vol. I, 58–59.
8. Cited by Huberman, op. cit., p. 263.
9. Cited by A. Seal, *The Emergence of Indian Nationalism* (Cambridge: Cambridge University Press, 1968), pp. 198–99.
10. A. Vambery, *Western Culture in Eastern Lands* (London: John Murray, 1906), pp. 1–14.
11. Cited by F. Clairmonte, *Economic Liberalism and Underdevelopment* (London: Asia Publishing House, 1960), p. 161.
12. Cited ibid., p. 140.
13. T. Kolokotrones and E. M. Edmonds, *Kolokotrones: Klepht and Warrior* (London, 1892), pp. 127–28.
14. J. Nehru, *The Discovery of India* (New York: John Day, 1946), p. 290, and *Toward Freedom: The Autobiography of Jawaharlal Nehru* (Boston: Beacon Press, 1958), p. 285.
15. G. Myrdal, *The Challenge of World Poverty* (London: Allen Lane, 1970), p. 72. Emphasis in original.
16. H. Shih, "The Civilizations of the East and the West," in *Whither Mankind*, ed. C. A. Beard (London: Longmans, 1928), pp. 28–29.
17. Cited by L. S. S. O'Malley, *Modern India and the West* (London: Oxford University Press, 1941), p. 766.
18. By Hugh Tinker (London: Oxford University Press, 1974).
19. R. Murphey, "Traditionalism and Colonialism: Changing Urban

Roles in Asia," *Journal of Asian Studies* (Nov. 1969):84.
20. A. Schrier, *Ireland and the American Emigration 1850–1900* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1958), p. 13.

الفصل الرابع عشر

1. K. Onwuka Dike, *Trade and Politics in the Niger Delta 1830–1885* (Oxford: Clarendon Press, 1956), p. 171.
2. Cited ibid., p. 205.
3. Ibid., p. 211.
4. I. Wallerstein, "The Colonial Era in Africa: Changes in the Social Structure," in L. H. Gann and P. Duignan, eds., *Colonialism in Africa 1870–1960; Vol. 2, The History and Politics of Colonialism 1914–1960* (Cambridge: Cambridge University Press, 1970), pp. 403, 404.
5. Cited by S. C. Ukpabi, "British Colonial Wars in West Africa: Image and Reality," *Civilisations* XX (1970):396.
6. Ibid.:383.
7. Ibid., pp. 383, 384.
8. Cited by R. Oliver and A. Atmore, *Africa Since 1800* (Cambridge: Cambridge University Press, 1967), p. 158.
9. Cited by T. Hodgkin, *Nationalism in Colonial Africa* (New York: New York University Press, 1957), p. 98.
10. J. F. J. Fitzpatrick, "Nigeria's Curse—The Native Administration," *The National Review* LXXXIV (1924):623.
11. Wallerstein, op. cit., p. 405.
12. S. Amin, "Underdevelopment and Dependence in Black Africa," *Journal of Modern African Studies* X (1972):503–24.
13. Cited by L. Bauer, *Leopold the Unloved* (Boston: Little, Brown, 1935), p. 264.
14. L. H. Gann and P. Duignan, *White Settlers in Tropical Africa* (Harmondsworth, Middlesex: Penguin Books, 1962), p. 117.
15. Cited by Crowder, op. cit., p. 349.
16. R. D. Wolff, *The Economics of Colonialism: Britain and Kenya, 1870–1930* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1974), p. 146.
17. Cited ibid., p. 54.
18. L. H. Gann and P. Duignan, *The Burden of Empire* (New York: Praeger, 1967), p. 236.
19. *International Labour Office, Labour Conditions and Discrimination in Southern Rhodesia (Zimbabwe)* (Geneva, 1978).

الفصل الخامس عشر

1. Ping-ti Ho, "The Chinese Civilization: A Search for the Roots of Its Longevity," *Journal of Asian Studies* XXXV (Aug. 1976):549.
2. M. Elvin, *The Pattern of the Chinese Past* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1973), p. 129.
3. Cited by Tan Chung, "The Britain-China-India Trade Triangle

(1771–1840)," *Indian Economic and Social History Review* 11 (Dec. 1974):421.

4. Ibid.:425.
5. Cited by A. Waley, *The Opium War Through Chinese Eyes* (London: George Allen & Unwin, 1958), p. 170.
6. Cited by Yuan Chung Teng, "American-China Trade, American-Chinese Relations and the Taiping Rebellion, 1853–1858," *Journal of Asian History* III (1969):100.
7. Cited ibid.:101.
8. Cited by S. Y. Teng, *The Taiping Rebellion and the Western Powers* (London: Oxford University Press, 1971), p. 214.
9. Ibid., p. 230.
10. Ibid., p. 116.
11. S. Uhalley, Jr., "The Significance of Jen Yu-wen's Magnum Opus on the Taipings," *Journal of Asian Studies* XXXIII (Aug. 1974):679; and "Correspondence: Stephen Uhalley, Jr., and Westerners in China: A Commentary," *Journal of Asian Studies* XXXIV (May 1975):870.
12. Cited by J. Spence, *To Change China: Western Advisers in China 1620–1960* (Boston: Little, Brown, 1969), pp. 87, 92.
13. P. Bairoch, *The Economic Development of the Third World Since 1900* (Berkeley: University of California Press, 1975), p. 109.
14. F. V. Moulder, *Japan, China, and the Modern World Economy: Toward a Reinterpretation of East Asian Development ca. 1600 to ca. 1918* (Cambridge: Cambridge University Press, 1977), p. 107.
15. R. Murphey, *The Outsiders: The Western Experience in India and China* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1977), pp. 225–27.
16. Cited by K. M. Panikkar, *Asia and Western Dominance* (New York: John Day, 1954), p. 434.
17. Cited by Spence, op. cit., p. 78.
18. E. Snow, *Journey to the Beginning* (London: Victor Gollancz, 1960), p. 5.
19. Cited by Hao Yen-p'ing, *The Comprador in Nineteenth-Century China: Bridge Between East and West* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1970), p. 182.
20. Cited by E. R. Wolf, *Peasant Wars of the Twentieth Century* (New York: Harper & Row, 1969), p. 138.
21. Cited by E. Swisher, "Chinese Intellectuals and the Western Impact, 1838–1900," *Comparative Studies in Society and History* I (Oct. 1958): 35.
22. Cited by J. R. Levenson, *Confucian China and Its Modern Fate* (Berkeley: University of California Press, 1958), p. 105.
23. Cited by J. K. Fairbank, "China's Response to the West: Problems and Suggestions," *Journal of World History* III (1956):403.

الفصل السادس عشر

1. Cited by H. Kohn, *The Mind of Modern Russia* (New Brunswick, N.J.: Rutgers University Press, 1955), p. 64.

2. Cited by M. T. Florinsky, *Russia: A History and an Interpretation* (New York: Macmillan, 1958), Vol. II, p. 922.
3. S. Strumilin, "Industrial Crises in Russia 1847–1867," in *Essays in European History 1789–1914*, ed. F. Crouzet, W. H. Chaloner and W. M. Stern (London: Edward Arnold, 1969), pp. 157–58.
4. E. J. Dillon, cited in M. Hindus, *The Russian Peasant and the Revolution* (New York: Holt, 1920), p. 214.
5. G. T. Robinson, *Rural Russia Under the Old Regime* (New York: Macmillan, 1932), p. 64.
6. Cited by J. Mavor, *An Economic History of Russia* (New York: E. P. Dutton, 1925), Vol. II, p. 49.
7. Cited ibid., p. 402.
8. Cited by T. H. Von Laue, *Why Lenin? Why Stalin?* (Philadelphia: J. B. Lippincott, 1964), pp. 53–54.
9. S. S. Balzak et al., eds., *Economic Geography of the USSR* (New York: Macmillan, 1961), pp. 130–31.
10. E. H. Carr, *1917: Before and After* (New York: Macmillan, 1969), p. 168.

الفصل السابع عشر

1. Cited by C. R. Boxer, "Sakoku, or the Closed Country, 1640–1854," *History Today* VII (Feb. 1957):85.
2. Cited by K. M. Panikkar, *Asia and Western Dominance* (New York: John Day, 1953), p. 133.
3. Cited by J. Halliday, *A Political History of Japanese Capitalism* (New York: Pantheon, 1975), p. 37.
4. *The Japan Year Book, 1937–1940* (Tokyo: Foreign Affairs Association of Japan, 1939), p. 633.
5. Hou Chi-ming, *Foreign Investment and Economic Development in China, 1840–1937*. (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1965), p. 101.
6. Halliday, op. cit., p. 62.
7. Ibid., p. 111.
8. Cited by R. F. Hackett, "Nishi Aurane—A Tokugawa—Meiji Bureaucrat," *Journal of Asian Studies* XVII (Feb. 1959):224.
9. D. Duncan, *Life and Letters of Herbert Spencer* (London: Williams and Norgate, 1911), p. 319.

الفصل الثامن عشر

1. W. T. Stead, *The Last Will and Testament of Cecil John Rhodes* (London: Review of Reviews Office, 1902), p. 190.
2. Cited by O. C. Cox, *Capitalism as a System* (New York: Monthly Review Press, 1964), p. 174.

3. Cited by P. S. Foner, *History of Black Americans* (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1975), p. 140.
4. E. Genovese, *From Rebellion to Revolution* (Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1979), p. 87.
5. Cited by Foner, op. cit., p. 436.
6. Cited by P. S. Foner, *The Spanish-Cuban-American War and the Birth of American Imperialism 1895–1902* (New York: Monthly Review Press, 1972), Vol. I, p. 125.
7. Cited by W. J. Pomeroy, *American Neo-Colonialism* (New York: International Publishers, 1970), p. 42.
8. Ibid., p. 44.
9. Cited by Foner, op. cit., Vol. I, pp. xxx, xxxiv.
10. Cited by W. J. Pomeroy, op. cit., pp. 28, 33, 34.
11. Cited by L. Francisco, "The First Vietnam: The Philippine-American War of 1899," *Bulletin of Concerned Asian Scholars* V (Dec. 1973):5.
12. Ibid.:4.
13. Foner, op. cit., Vol. II, p. 672.
14. Cited by I. Spector, *The First Russian Revolution* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1962), p. 8.
15. Cited ibid., p. 1.
16. Cited by H. D. Mehlinger and J. M. Thompson, *Count Witte and the Tsarist Government in the 1905 Revolution* (Bloomington: Indiana University Press, 1972), p. 237.
17. G. H. Fitzmaurice to Mr. Tyrell (Aug. 25, 1908), in G. P. Gooch and H. Temperley, eds., *British Documents on the Origins of the War 1898–1914*, Vol. X, No. 210 (London: H.M.S.O., 1936), p. 268.
18. Cited by Spector, op. cit., p. 81.
19. *Toward Freedom: The Autobiography of Jawaharlal Nehru* (Boston: Beacon Press, 1958), pp. 29, 30.
20. E. G. Browne, *The Persian Revolution of 1905–1909* (Cambridge: Cambridge University Press, 1910), pp. 120, 122, 123.
21. Cited by F. Kazemzadeh, *Russia and Britain in Persia, 1864–1914: A Study in Imperialism* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1968), p. 457.
22. Cited by A. K. S. Lambton, "Persian Political Societies 1906–11," *St. Anthony's Papers*, No. 16, *Middle Eastern Affairs*, No. 3 (Carbondale: Southern Illinois University Press, n.d.), p. 54.
23. Cited by I. Spector, *The First Russian Revolution: Its Impact on Asia* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1962), p. 46.
24. Browne, op. cit., pp. xix–xx.
25. Cited by Kazemzadeh, op. cit., pp. 497, 498.
26. Ibid., pp. 500, 501.
27. Ibid., p. 613.
28. Ibid., p. 645.
29. Ibid.
30. Cited by H. Temperley, "British Policy Towards Parliamentary Rule

and Constitutionalism in Turkey (1830–1914)," *Cambridge Historical Journal* IV (1932):186.

31. Cited by D. Ergil, "A Reassessment: The Young Turks, Their Politics and Anti-colonial Struggle," *Balkan Studies* XVI (2) (1975):54.
32. Ibid., p. 69.
33. D. Ergil and R. I. Rhodes, "Western Capitalism and the Disintegration of the Ottoman Empire," *Economy and History* XVIII (1975):49.
34. Cited by Spector, op. cit., p. 78.
35. Cited by J. E. Sheridan, *China in Disintegration: The Republican Era in Chinese History, 1912–1949* (New York: The Free Press, 1975), p. 44.
36. J. W. Esherick, "1911: A Review," *Modern China* II (Apr. 1976): 169–70.
37. Cited by R. D. Hansen, *The Politics of Mexican Development* (Baltimore, Md.: Johns Hopkins University Press, 1971), p. 24.
38. Cited by R. E. Ruiz, *The Great Rebellion: Mexico 1905–1924* (New York: W. W. Norton, 1980), p. 109.
39. Cited ibid., p. 147.
40. Cited by E. R. Wolf, *Peasant Wars of the Twentieth Century* (New York: Harper & Row, 1969), p. 31.
41. Cited by P. Russell, *Mexico in Transition* (Austin, Texas: Colorado River Press, 1977), p. 30.
42. Ibid., p. 33.
43. Ibid., p. 38.
44. J. Womack, Jr., "The Mexican Revolution, 1910–1940: Genesis of a Modern State," in F. B. Pike, ed., *Latin American History: Select Problems* (New York: Harcourt, Brace & World, 1969), pp. 312, 313.
45. J. Womack, Jr., *Zapata and the Mexican Revolution* (New York: Alfred A. Knopf, 1968), p. 219.
46. Cited by E. H. Carr, *The Bolshevik Revolution 1917–1923* (New York: Macmillan, 1951), Vol. I, pp. 106, 107.
47. Cited by S. Rubenson, "Adowa 1896: The Resounding Protest," in R. L. Rothberg and A. A. Mazrui, eds., *Protest and Power in Black Africa* (London: Oxford University Press, 1970), p. 121.
48. Ibid., p. 128.
49. S. K. B. Asante, *Pan-African Protest: West Africa and the Italo-Ethiopian Crisis, 1934–1941* (London: Longman, 1977), p. 11.
50. Cited ibid., p. 14.
51. Cited by B. Farwell, *The Great Anglo-Boer War* (New York: Harper & Row, 1976), pp. 281, 282.
52. Ibid., p. 282.
53. Ibid., p. 395.
54. Ibid., p. 449.
55. Cited by H. C. d'Encausse and S. R. Schram, *Marxism and Asia* (London: Allen Lane, Penguin Books, 1969), p. 130.
56. Ibid., p. 136.
57. Ibid., pp. 138–39.

فهرس المجلد الأول

المؤلف في سطور ٩
مدخل ١١

الجزء الأول
ظهور العالم الثالث
١٤٠٠ ــ ١٧٧٠

☐ الفصل الأول
المقدمة ٢١

☐ الفصل الثاني
عصور الرأسمالية التجارية، واستعمال العالم الجديد ٣٣
١ ــ الثورة التجارية الرأسمالية التجارية في الغرب ٣٥
٢ ــ المركنتلية والاستعمارية في العالم الثالث ٤٢

☐ الفصل الثالث
بدايات العالم الثالث في أوربة الشرقية ٥٣
١ ــ شمال غربي أوربة يحتل مركز الصدارة ٥٤
٢ ــ أوربة الشرقية منطقة من مناطق العالم الثالث ٥٦
٣ ــ روسيا تبقى خارج العالم الثالث ٦٠

□ الفصل الرابع
بدايات العالم الثالث في أمريكة اللاتينية ٦٧
١ ــ الفتوحات ٦٨
٢ ــ المنتصرون والمنهزمون ٧١
٣ ــ أمريكة اللاتينية تجاه أمريكة الأنكلو ــ سكسونية ٧٩
٤ ــ جذور التخلف في أمريكة اللاتينية ٨٦
٥ ــ الاقتصاد المتخلف في أمريكة اللاتينية ٩١

□ الفصل الخامس
إفريقية : منطقة على التخوم ٩٥
١ ــ إفريقية في المرحلة السابقة لظهور البرتغاليين ٩٦
٢ ــ تجارة الرقيق والاقتصاد الأطلسي ١٠٢
٣ ــ ردود الأفعال الإفريقية على تجارة الرقيق الأطلسية ١٠٧
٤ ــ تجارة الرقيق في شرقي إفريقية ١٠٩
٥ ــ الآثار السلبية لتجارة الرقيق الإفريقية ١١٤
٦ ــ إفريقية كمنطقة على التخوم ١١٧

□ الفصل السادس
الشرق الأوسط : منطقة على التخوم ١١٩
١ ــ منطقة حباها الله بكل بركاته ١٢٠
٢ ــ التنكر للنظام القديم والاتساق ١٢٢
٣ ــ مخاطر التجاور ١٢٦
٤ ــ تحول الطرق التجارية ١٢٨
٥ ــ الشركات الشرقية ١٣٠
٦ ــ المنزلة الهامشية العثمانية ١٣٦

□ الفصل السابع
آسيا كمنطقة خارجية ١٣٩

١ ــ آسيا قبل رحلة دو غاما ١٤٠
٢ ــ امبراطورية البرتغال البحرية ١٤٢
٣ ــ حلول شركات جزر الهند الشرقية محل البرتغاليين ١٥٢
٤ ــ الأوربيون في شرقي آسيا ١٥٧
٥ ــ آسيا كمنطقة خارجية ١٦٢

الجزء الثاني
العالم الثالث نظام عالمي
١٧٧٠ ــ ١٨٧٠

☐ الفصل الثامن
عصر الرأسمالية الصناعية والاستعمارية الواهية ١٦٩
١ ــ الثورة الصناعية الأولى والرأسمالية الصناعية في الغرب ١٧٠
٢ ــ الاستعمارية الواهية في العالم الثالث ١٧١

☐ الفصل التاسع
الاستعمارية الجديدة في أمريكة اللاتينية ١٧٧
١ ــ الظفر بكيان الدولة المستقلة ١٧٨
٢ ــ الاستعمارية الجديدة بعد الاستقلال ١٨٤
٣ ــ اقتصاد الاستعمارية الجديدة ١٨٨
٤ ــ حضارة الاستعمارية الجديدة ١٩٤

☐ الفصل العاشر
إفريقية : من تجارة الرقيق إلى التجارة المشروعة ١٩٩
١ ــ نهاية الاسترقاق في إفريقية وفي الأمريكيتين ٢٠٠
٢ ــ استكشاف إفريقية ٢٠٢
٣ ــ من تجارة الرقيق إلى التجارة المشروعة ٢٠٤

□ الفصل الحادي عشر
الشرق الأوسط يدخل دائرة العالم الثالث ٢٠٩
١ ــ مانشستر وليدز التركيتان ٢١٠
٢ ــ تركيا تدخل دائرة العالم الثالث ٢١٥
٣ ــ لا يمكن لمصر أن تصبح بلداً صناعياً ٢١٩
٤ ــ مصر تدخل دول العالم الثالث ٢٢٥
٥ ــ فارس تدخل دائرة العالم الثالث ٢٢٩

□ الفصل الثاني عشر
الهند تدخل دائرة العالم الثالث ٢٣٧
١ ــ فتح الهند ٢٣٨
٢ ــ تقنيات الهيمنة البريطانية ٢٤٢
٣ ــ الاقتصاد الهندي التقليدي ٢٤٨
٤ ــ الوطأة البريطانية : الموارد المالية والزراعية ٢٥٠
٥ ــ الوطأة البريطانية : الحرف ٢٥٥
٦ ــ الهند تدخل دائرة العالم الثالث ٢٥٩

الجزء الثالث
العالم الثالث نظام عالمي
١٨٧٠ ــ ١٩١٤

□ الفصل الثالث عشر
عصر الرأسمالية الاحتكارية والاستعمارية العالمية ٢٦٧
١ ــ الثورة الصناعية والرأسمالية الاحتكارية في الغرب ٢٦٨
٢ ــ الاستعمارية العالمية في العالم الثالث ٢٧٦
٣ ــ التطور الاقتصادي في الغرب مقابل النمو الاقتصادي في العالم الثالث ٢٨٧

□ الفصل الرابع عشر
إفريقية تدخل دائرة العالم الثالث ٢٩٣
١ ــ اقتسام إفريقية ٢٩٤
٢ ــ المقاومة الإفريقية ٢٩٨
٣ ــ تقنيات السيطرة ٣١٠
٤ ــ الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي ٣١٦

□ الفصل الخامس عشر
الصين تدخل دائرة العالم الثالث ٣٢٧
١ ــ تواصل الحضارة الصينية ٣٢٩
٢ ــ عصيانات ولا ثورات ٣٣٢
٣ ــ الحروب والمعاهدات غير المتكافئة ٣٣٤
٤ ــ عصيانات جديدة ولا ثورات ٣٣٩
٥ ــ الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي ٣٤٥
٦ ــ التفسخ الامبراطوري ٣٤٩

□ الفصل السادس عشر
روسيا تدخل دائرة العالم الثالث ٣٥٥
١ ــ أنصار السلافية ضد أنصار الغرب ٣٥٦
٢ ــ الطور الثاني من أطوار النمو الاقتصادي في روسيا (١٨٥٦ ــ ١٨٩١) ٣٥٨
٣ ــ الطور الثالث من أطوار النمو الاقتصادي في روسيا (١٨٩٢ ــ ١٩١٤) ... ٣٦٢
٤ ــ أضعف الحلقات في السلسلة الأمبريالية ٣٦٤

□ الفصل السابع عشر
الاستثناء الياباني ٣٧٣
١ ــ اليابان في عزلتها ٣٧٤
٢ ــ التدخل الغربي وعودة موتسوهيتو «ميجي» إلى السلطة ٣٧٨
٣ ــ الثورة من الأعلى: سياسياً ٣٨٠

٤ ــ الثورة من الأعلى : اقتصادياً ٣٨٣
٥ ــ الأمبريالية اليابانية ٣٨٧
٦ ــ مغزى الاستثناء الياباني ٣٩٠

□ الفصل الثامن عشر
بدايات المقاومة في العالم الثالث وصولاً حتى عام ١٩١٤ ..... ٣٩٣
١ ــ المقاومة السوداء في الأمريكيتين ٣٩٥
٢ ــ ردود الأفعال المحافظة في آسيا ٣٩٨
٣ ــ المقاومة في كوبا وفي الفلبين ٤٠٢
٤ ــ الانتصار الياباني والثورة الروسية ٤١٤
٥ ــ «تضييق القبضة على عنق فارس» ٤١٩
٦ ــ ثورة تركيا الفتاة ٤٢٧
٧ ــ الثورة الصينية ٤٣٤
٨ ــ الثورة المكسيكية ٤٤١
٩ ــ المقاومة الإفريقية ٤٥٢
١٠ ــ بيعة الحركات السابقة لعام ١٩١٤ ..... ٤٥٧
مراجع المجلد الأول ٤٦١

انتهى المجلد الأول
ويليه المجلد الثاني والأخير

التصدع العالمي = GLOBAL RIFT : العالم الثالث يشب عن الطوق / تأليف ل. س. ستافريانوس؛ ترجمة موسى الزعبي، عبد الكريم محفوض. ــ ط. ١. ــ دمشق: دار طلاس، ١٩٨٨. ــ ٢ مج (٩٧٦ ص.)؛ ٢٥ سم.

١ ــ ٩٠٩٫٠٩٧٢ س ت أ ت ٢ ــ العنوان
٣ ــ ستافريانوس ٤ ــ الزعبي ٥ ــ محفوض

مكتبة الأسد

رقم الإيداع / ١٩٨٨/٧/٥٩٧

رقم الاصدار ٣٥٠

التصدع العالمي

يعتبر هذا الكتاب موسوعة كبرى لتاريخ «العالم الثالث». وقد استغرق المؤلف في إنجازها ما يزيد على خمس سنوات.

في أثناء الحرب الباردة، وبعد عام ١٩٤٥، أقيم خط منيع بين العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والعالم الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفييتي. وفي ذروة عملية التجاذب والتدافع الدبلوماسيين أصبح من المفروض أن تنحاز باقي البلدان إلى أحد الجانبين، الأمر الذي نفّذه العديد من الدول، باستثناء دولٍ عبّرت عن نفسها بشكل جماعي باسم «العالم الثالث» وهي: «يوغسلافيا ــ تيتو» و «مصر ــ ناصر» و «هند ــ نهرو» و «غانا ــ نكروما» و «أندونيسيا ــ سوكارنو»، تمييزاً لها عن العالم الأول الذي يمثل دول الكتلة الرأسمالية الغربية، والعالم الثاني الذي يمثل دول الكتلة الاشتراكية الشرقية.

وعندما خفت الحرب الباردة في الخمسينيات، فقدت عبارة «العالم الثالث» مدلولها المنطقي سياسياً، وتحولت تدريجياً نحو المضمون الاقتصادي، لتشير إلى القطاع الأقل تقدماً من الكرة الأرضية، قياساً إلى العالمين الأول والثاني المتطورين.

إن التغيير الذي لحق بمعنى عبارة «العالم الثالث»، جعلها مقولة أشد حصراً من ذي قبل، وينضوي تحت شعارها أكثر من مائة دولة، يقطنها ثلاثة أرباع سكان العالم.

ويشمل «العالم الثالث» اليوم: أمريكة اللاتينية بكاملها، وعموم إفريقية عدا دولة جنوب إفريقية، وآسيا بكاملها باستثناء اليابان و«الكيان الإسرائيلي».

والكتاب يتضمن تحليلاً تاريخياً هاماً، ودراسة اقتصادية وسياسية معمقة لكل بلد من بلدان العالم الثالث. إنه بحث تاريخي اقتصادي سياسي رائع، قدّمه المؤلف خدمة للحضارة والفكر الإنسانيين.

ــ لا يوجد كتاب يتحدث عن العالم الثالث، يضاهي كتاب ل. س ستافريانوس على مدى أربعة قرون. إنه كتاب قيم ومفيد، واختصاراً إنه كتاب رائع جداً وممتاز.

ــ شكراً للأستاذ ل. س ستافريانوس الذي جعل من الممكن تدريس تاريخ العالم الثالث بطريقة ذات معنى ومغزى. ومن يرغب فهم أزمات العالم في الوقت الحاضر، عليه العودة إلى هذا الكتاب، وقراءته بدقة وإمعان.